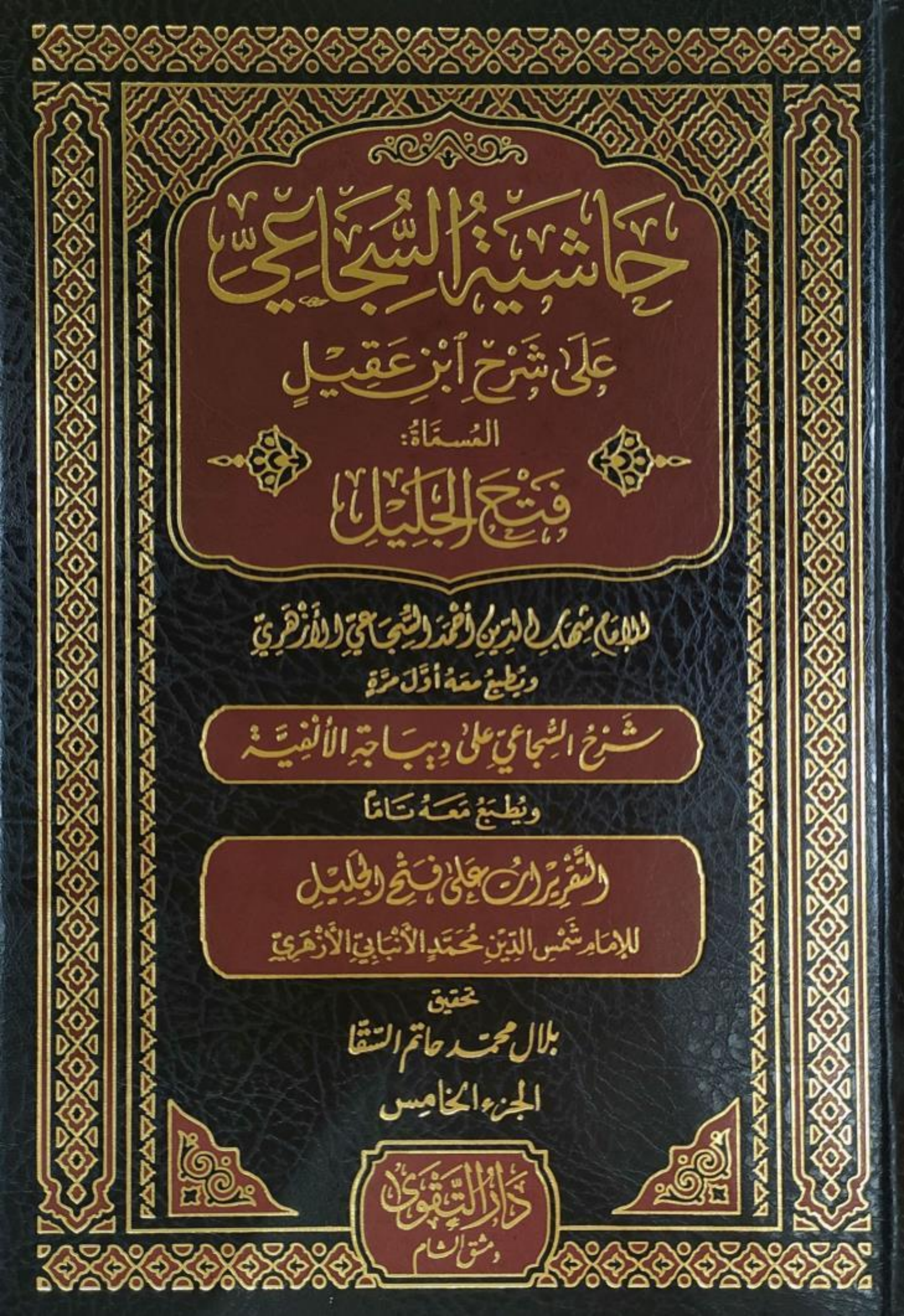
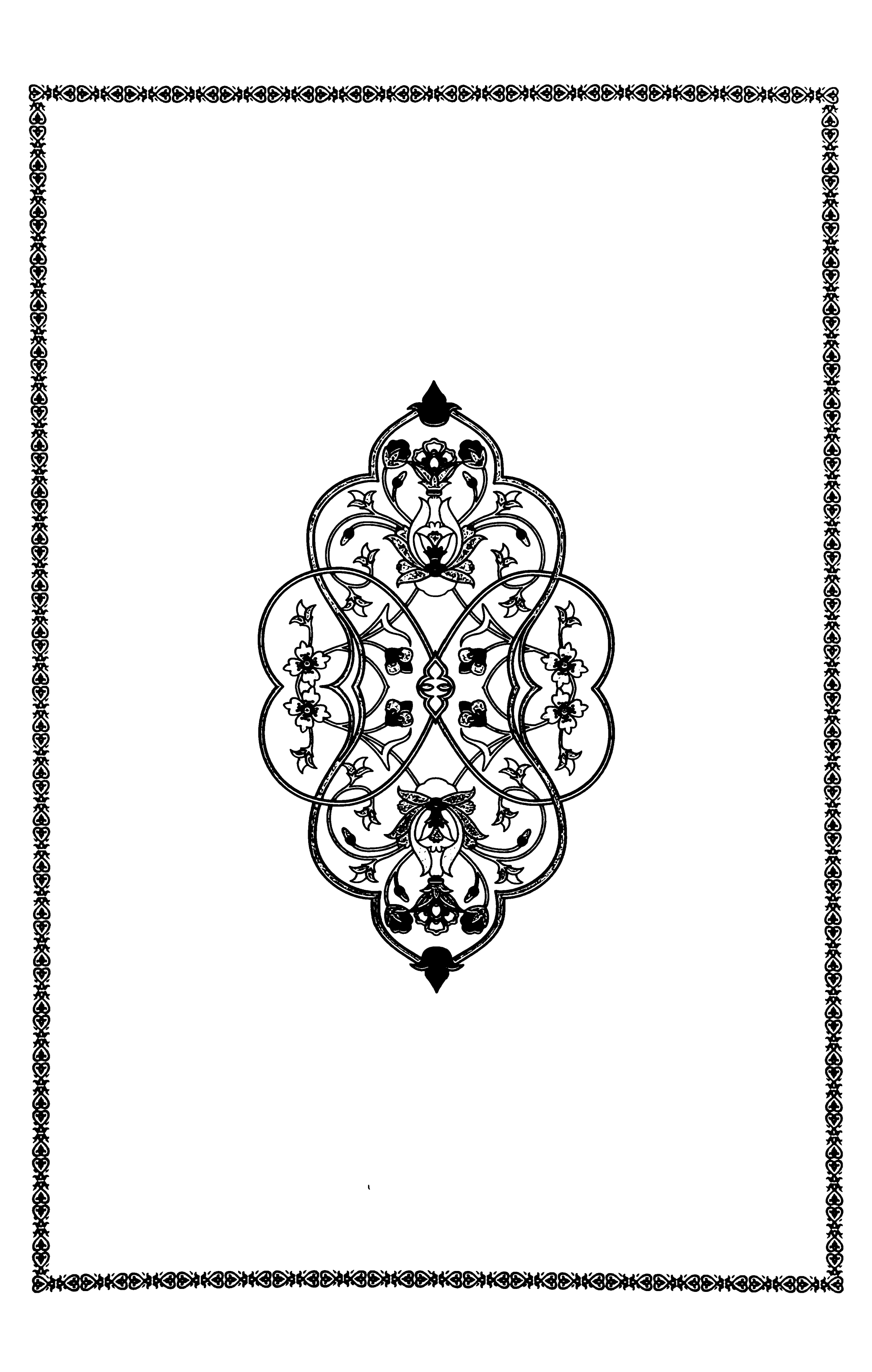


حاشية السجاعي
على شرح ابن عقيل
المسماة:
فتح الجليل
للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري
ويطبع معه أول مرة
شرح السجاعي على ديباجة الألفية
ويطبع معه تاماً
التقريرات على فتح الجليل
للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري
تحقيق
بلال محمد حاتم السقا
الجزء الخامس
دار التقوى
دمشق الشام

حَاشِيَةُ السُّجَاعِي
عَلَى شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ



حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المسماة:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويطبع معه تاماً

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق

بلال محمد حاتم السقا

الجزء الخامس

دار التقوى

دمشق الشام

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب : حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل

المؤلف : شهاب الدين السجاعي

الطبعة الأولى : ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

الرقم الدولي : 978-9933-610-45-6





سورية - دمشق - حلبوني

هاتف : ٢٢١٥٤٦٤ ١١ ٩٦٣+ / ص . ب : ٣٠٧٢١

جوال : ٩٣٣٢٠٦٠٠٧ ٩٦٣+ / ٩٤١٩٤٤٣٨٧ ٩٦٣+

daraltaqwa.pu@gmail.com



٦٧٦ـ اِرْفَـعْ مضـارعـاً إذا يُجـرَّدُ مِنْ ناصبٍ وجازمٍ كـ (تُسْعَدُ)

(إعرابُ الفعلِ)

❀ قوله : (إعرابُ الفعلِ) ؛ أي : المضارعِ .

❀ قوله : (كـ « تُسْعَدُ ») بضمِّ التاء وفتحِها مع فتح العين فيهما : مضارعُ (سُعِدَ) معلوماً أو مجهولاً ، كذا قاله المُعرِبُ مُعترِضاً على المَكُوديِّ[1] ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ (سَعِدَ) لازمٌ فلا يُبنىٰ مضارعُهُ للمجهول .

وحاصلُ الكلامِ علىٰ ذلك : أنَّ (سعد) فيه لغتانِ : كسرُ العين ، وهو غيرُ مُتعدٍّ ؛ نحوُ : (سَعِدَ فلانٌ) مِنْ باب (تَعِبَ) ، وفتحُها ، وهو مُتعدٍّ ؛ فيُقالُ : (سَعَدَهُ اللهُ) مِنْ باب (نَفَعَ) ، ويتعدَّىٰ بالهمزة أيضاً ؛ فيُقالُ :

[إعرابُ الفعلِ]

❀ قوله : (مِنْ باب « تَعِبَ ») ؛ أي : وإن خالفه في المصدر .

---

(١) تمرين الطلاب (ص١٣٥) ، وانظر « شرح المكودي » (ص٢٧٧) .

إذا جُرِّدَ الفعلُ المضارعُ عن عاملِ النصب وعاملِ الجزم . . رُفِعَ .

واختُلِفَ في رافعه ؛ فذَهَبَ قومٌ : إلىٰ أنَّهُ ارتفعَ ؛ لوقوعه مَوقِعَ الاسم[1] ؛

(أَسْعَدَهُ) ، كما في « المصباح »[2] ، فإن أراد المُعرِبُ هـٰذا التفصيلَ . . فكان عليه التبيينُ ، فتأمَّلْ .

❀ قوله : (رُفِعَ) ؛ أي : اتِّفاقاً .

❀ قوله : (ارتفعَ ؛ لوقوعه مَوقِعَ . . .) إلىٰ آخره : نُقِضَ هـٰذا : بنحو : (هلَّا تفعلُ) ، و(سوف تفعلُ) ؛ فإنَّ المضارعَ فيهما مرفوعٌ وليس حالّاً مَحَلَّ الاسم ؛ لأنَّ الاسمَ لا يقعُ بعدَ حرفِ التحضيض ، ولا بعدَ حرفِ التنفيس .

وأُجِيبَ : بأنَّ الرفعَ استقرَّ قبلَ دخولِ حرفَيِ التحضيضِ والتنفيس ، فلم يُغيِّراهُ ؛ إذ أَثَرُ العاملِ لا يُغيِّرُهُ إلا عاملٌ آخَرُ .

❀ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ الرفعَ استقرَّ . . .) إلىٰ آخره : كأنَّ المُرادَ : الاستقرارُ بالقوَّة القريبة مِنَ الفعل ؛ إذ يُلاحَظُ تَرَكُّبُ الفعلِ والفاعل ، ثمَّ دخولُ حرفِ التحضيض أو حرفِ التنفيس ، وهـٰذا الجوابُ يَقتضِي : أَلَّا يقعَ مضارعٌ بعدَ شيء مِنْ ذلك إلا بعدَ أنْ يَحُلَّ محلَّ اسمٍ ، ثمَّ إنَّهُ يَرُدُّ هـٰذا القولَ : أنَّ أصلَ

---

(١) وهو قول البَصْرِيِّينَ ، وذهب الكِسائيُّ : إلىٰ أنَّ رافعَهُ حروفُ المضارعة ، وثعلبٌ : إلىٰ أنَّهُ مضارعتُهُ للاسم ، ويُفسد قولَ الكِسَائيِّ : أنَّ جزءَ الشيءِ لا يعمل فيه ، وقولَ ثعلبٍ : أنَّ المضارعةَ إنَّما اقتضتْ إعرابَهُ مِنْ حيثُ الجملةُ ، ثمَّ يحتاج كلُّ نوعٍ من أنواع الإعراب إلىٰ عامل يقتضيه ، ثمَّ يلزمُ على المذهبَينِ أنْ يكونَ المضارعُ مرفوعاً دائماً ، ولا قائل به . انظر « شرح قطر الندىٰ » (ص٦٠) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٣٧٦) .

فـ (يضربُ) في قولك : (زيدٌ يضربُ) : واقعٌ موقعَ (ضارب) ، فارتفع لـذلـك ، وقيـل : ارتفـعَ ؛ لتجـرُّده مِـنَ النـاصـب والجـازم ، وهـو اختيـارُ المُصنِّفِ[1] .

---

* قوله : (وقيلَ : ارتفعَ ؛ لتجرُّده مِنَ الناصب. . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّ التجرُّدَ أمرٌ عَدَميٌّ ، والعَدَمَ لا يكونُ سبباً لوجود غيرِهِ .

وأُجِيبَ : بأنَّ التجرُّدَ وجوديٌّ ؛ وهو كونُهُ خالياً عن ناصب وجازم ، لا عدمُ الناصبِ والجازم . انتهىٰ « تصريح »[2] .

الإعراب بمشابهة الاسمِ ، ومُجرَّدَ الوقوعِ مَوقِعَ الاسم لا يَقتضِي خصوصَ الرفع .

* قوله : (وهو كونُهُ خالياً) عبارةُ « الأُشْمُونيِّ » : (لأنَّهُ عبارةٌ عن استعمال المضارع علىٰ أوَّل أحوالِهِ مُخْلَصاً عن لفظٍ يَقتضِي تغييرَهُ ، واستعمالُ الشيءِ والمجيءُ به علىٰ صفةٍ ما . . ليس بعَدَميٍّ) انتهىٰ[3] .

وهـٰذا الجوابُ يمنعُ أنَّ التجرُّدَ عَدَميٌّ ، وبتسليمِ أنَّهُ عَدَميٌّ : فلنا منعُ أنَّ العَدَميَّ لا يكونُ عِلَّةً للوجوديِّ على الإطلاق ، بل في غير الأَعْدام المُقيَّدةِ ، أمَّا هي فتكونُ عِلَّةً للوجوديِّ ؛ كالعمىٰ ؛ فيجوزُ كونُهُ عِلَّةً للوجوديِّ .

---

(١) وقاله حُذَّاق الكُوفيِّينَ ومنهم الفرَّاء ، وهو أصحُّ الأقوال ، وهو الذي يجري علىٰ ألسنة المعربين . انظر هـٰذه المسألة في « توضيح المقاصد » (٣/١٢٢٨) ، و« شرح قطر الندىٰ » (ص٦٠) ، و« همع الهوامع » (١/٥٩١ـ٥٩٢) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/٢٢٩) .

(٣) شرح الأشموني (٣/٥٤٧) .

677ـ وبـ (لَنِ) انْصِبْهُ . . . .

لا يُقالُ : لا تَوَجُّهَ لهـٰذا الاعتراضِ ؛ لأنَّ التجرُّدَ ليس عِلَّةً حقيقيَّة ، بل هو علامةٌ .

لأنَّا نقولُ : صرَّح الرَّضِيُّ بأنَّ عواملَ النحوِ بمنزلة المُؤثِّرات الحقيقيَّة . انتهىٰ « شَنَوَاني »[1] .

❀ قولـه : (وبـ « لَـنِ » انْصِبْـهُ) هـي حـرفٌ لنفـي الفعـلِ المستقبـل ، ولا تَقتضِي تأبيدَ النفي ولا تأكيدَهُ ، خلافاً للزَّمَخْشَرِيِّ[2] ، . . . .

❀ قوله : (لأنَّا نقولُ : صرَّح الرَّضِيُّ . . .) إلىٰ آخره ؛ علىٰ أنَّهُ إنْ أراد : أنَّ علامةَ الوجوديِّ تكونُ عَدَماً مطلقاً . . فهو باطلٌ ، أو مُقيَّداً . . فقد عرفتَ أنَّهُ

(1) الفوائد الشنوانية (ق/ 56) ، وانظر « شرح الرضي على الكافية » (1/ 206) .

(2) نسب ابن هشام في « المغني » (1/ 382) ، و« شرح القطر » (ص61) التوكيدَ إلى « الكشاف » ، والتأبيدَ إلى « الأنموذج » ، ونسبةُ التوكيدِ إلى « الكشاف » صحيحةٌ ؛ إذ نصَّ عليه (2/ 154) في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ لَن تَرَىٰنِى ﴾ [الأعراف : 143] ، وأمَّا التأبيدُ : فجاء في « الأنموذج » : (التأكيد) بدل (التأبيد) ، كما هي النسخةُ التي شرح عليها الأردبيلي (ص190) ، والمُوسْتاري (ص281) ، وقد نصَّا على اختلاف النسخ في ذلك ، وعبارة المُوستاري : (وقد وقع في بعض النسخ : « التأبيد » بدل « التأكيد » ، وهو مبنيٌّ علىٰ مذهب أهل الاعتزال ، وكان المُصنِّفُ تغمَّده الله بغفرانه منهم ، ثمَّ تاب وصار مِنْ أهل السنة والجماعة ، صرَّح به الشيخ أكمل الدين في « شرح الكشاف ») ، وانظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (1/ 490 ـ 491) .

. . . .

ولا تقعُ دعائيَّةً ، خلافاً لابن السَّرَّاج[1] ، وهي بسيطةٌ ، وليس أصلُها (لا) النافيةَ فأُبدِلَتِ الألفُ نوناً ، خلافاً للفرَّاء ، ولا (لا أَنْ) فحُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفاً والألفُ للساكنَينِ ، خلافاً للخليل والكِسَائيِّ . انتهىٰ « توضيح »[2] .

يكونُ عِلَّةً للوجوديِّ[3] .

❀ **قوله : (ولا تقع دعائيَّةً . . .) إلىٰ آخره : يَرِدُ عليه : قولُهُ**[4] : [من الخفيف]

لـن تـزالُـوا كـذالِكُـم ثـمَّ لا زِلْـ ـتُ لكُـم خـالـداً خلودَ الجبـالِ

فإنَّ المقصودَ بقوله : (لن تزالُوا كذلِكُم) : الدعاءُ لا الإخبارُ ؛ بدليل عطفِ الدعاءِ عليه ، وهو : (ثمَّ لا زلتُ . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) عزاه ابن السراج في « الأصول في النحو » (٢/ ١٧١) لقوم مِنَ النُّحاة ، ثمَّ قال : (والدعاء بـ« لن » غيرُ معروف) ، ولعلَّهُ قاله في غير « الأصول » ، والله تعالىٰ أعلم .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ١٤٩ـ١٥٠) ، وانظر « الكشاف » (٢/ ١٥٤) ، و« الأصول في النحو » (٢/ ١٧١) ، و« معاني القرآن » للفراء (١/ ٢٢٤) ، و« كتاب سيبويه » (٣/ ٥) .

(٣) في (ك) : (فرجع للجواب السابق) بدل (أو مقيداً . . .) إلىٰ آخره .

(٤) البيت خاتمة مدحية للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص١٣) ، وقد مدح بها الأسود بن المنذر اللَّخْميَّ ، ومطلعها :

مـا بكـاءُ الكبيـرِ بـالأطـلالِ وسـؤالـي فهـل تَـرُدُّ سـؤالـي

والبيت من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ١٥) ، « ومغني اللبيب » (١/ ٣٨٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٦٧) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٤٨) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٥/ ١٥٦ـ١٥٨) .

. . . . و(كي) . . . .

❁ قوله : (و« كي ») ؛ أي : المصدريَّةِ ؛ وهي الداخلةُ عليها اللامُ لفظاً ؛ نحوُ : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد : ٢٣] ، أو تقديراً ؛ نحوُ : (جئتُكَ كي تُكرِمَني) إذا قدَّرتَ أنَّ الأصلَ : (لكي) ، وأنَّكَ حذفتَ اللامَ استغناءً عنها بنيَّتِها ، أمَّا التعليليَّةُ : فجارَّةٌ ، والناصبُ بعدَها (أنْ) مضمرةً لزوماً ، وقد تظهرُ في الشِّعْر ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

. . . . كيما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا

وتتعيَّنُ المصدريَّةُ : إنْ سَبَقَتْها اللامُ ؛ نحوُ: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد: ٢٣]، والتعليليَّةُ : إنْ تأخَّرتْ عنها اللامُ ؛ . . . .

. . . .

---

(١) جزء بيت لجميل بثينة في « ديوانه » (ص١٢٦) ، وهو بتمامه :

فقالتْ أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانحاً ... لسانَكَ كيما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا

وهو ضمن مقطوعةٍ مطلعُها :

عرفتُ مَصِيفَ الحيِّ والمُتربَّعَا ... كما خطَّتِ الكفُّ الكتابَ المُرجَّعَا
معارفَ أطلالٍ لبَثْنَةَ أصبحتْ ... معارفُها قَفْراً مِنَ الحيِّ بَلْقَعَا

والبيت من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/١٦) ، و« شرح الرضي » (٤/٤٩) ، و« أوضح المسالك » (٤/١٥٢) ، و« مغني اللبيب » (١/٢٥٢) ، و« المساعد » (٣/٦٨) ، و« همع الهوامع » (٢/٣٧٠) ، و« شرح الأشموني » (٣/٥٤٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٨٥٨) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٤٨١ـ ٤٨٤) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/١٥٧ـ ١٥٩) .

. . . .

نحوُ : (كي لتقضيَني) ، أو (أنْ) ؛ نحوُ : (كيما أنْ تَغُرَّ) ، ويجوزُ الأمرانِ في نحو : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [الحشر : ٧] ، وقولِهِ[١] : [من الطويل]

أردتَ لكَيمـا أنْ تطيـرَ بقِـرْبَتِـي . . . .

وقد تأتي اسماً مُختصَراً مِنْ (كيف)[٢] ؛ نحوُ : [من البسيط]

كي تَجْنحُونَ إلىٰ سِلْمٍ . . . .

❃ قوله : (نحوُ : كي لتقضيَني) لعلَّهُ أشار به : إلىٰ قول الشاعر[٣] : [من المديد]

كـــي لِتَقْضِيَنِـــي رُقَيَّـــةُ مـــا وَعَـــدَتْنِـــي غيـــرَ مُختلَـــسِ

والياءُ في (تَقضِيني) ساكنةٌ للضرورة ؛ لأنَّهُ مِنَ المديد[٤] .

---

(١) صدر بيت مجهولِ النسبة ، وعجزه : (فتتركَها شَنّاً ببيداءَ بَلْقَعِ) ، وهو من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ١٨) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٤٩) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٣١ـ١٢٣٢) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٥٢) ، و« المساعد » (٣/ ٦٩) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٤٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٩٠) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٤٨٤ـ ٤٨٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ١٥٤ـ١٥٧) .

(٢) كما أتت (سَوْ) مختصرةً مِنْ (سوف) في قولهم : (سَوْ أفعلُ) ، وكلاهما ضرورةٌ لا يجوزُ القياسُ عليها ، كما نصَّ عليه في « شرح أبيات المغني » (٤/ ١٤٨) .

(٣) البيت لعُبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات في « ديوانه » (ص١٦٠) ، وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (٤/ ١٥١) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٨٢) ، و« المساعد » (٣/ ٦٩) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢١٢) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٥٠) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٥/ ١٥٦ـ١٥٨) .

(٤) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٤١١) .

البيتَ[1] .

وإذا فُصِلَ بينَ (كي) والفعلِ . . لم يبطلْ عملُها ؛ نحو : (جئتُ كي فيك أرغبَ) ، والصحيحُ : أنَّ هـٰذا الفصلَ لا يجوزُ في الاختيار[2] .

❀ قوله : (كذا بـ « أَنْ ») هي أمُّ الباب ، وإنَّما أخَّرها ؛ لطُول الكلامِ عليها . انتهىٰ « فارِضي »[3] .

وإنَّما كانتْ أمَّ الباب ؛ لأنَّها تعملُ ظاهرةً ومضمرةً ، وإنَّما عملتِ النصبَ ؛ لشَبَهِها بـ (أنِ) المُخفَّفةِ مِنَ الثقيلةِ مِنْ جهة اللفظ والمعنىٰ

❀ قوله : (والمعنىٰ) لعلَّهُ أراد : كونَ كلٍّ مصدريَّةً .

---

(1) بعض بيت مجهولِ النسبة ، وهو بتمامه :

كي تجنحونَ إلىٰ سِلْمٍ وما ثُئِرَتْ قَتْلاكُمُ ولَظَى الهيجاءِ تَضْطَرِمُ

والبيت من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/١٩) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٢٢٩ـ١٢٣٠) ، و« مغني اللبيب » (١/٢٥٠ ، ٢٨١) ، و« همع الهوامع » (٢/٢١٨) ، و« شرح الأشموني » (٣/٥٤٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٨٥٦ـ١٨٥٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/١٤٨ـ١٥٢) .

(2) قال الشارح في « المساعد » (٣/٧٢) : (ومذهبُ البَصْريِّينَ وهشامٍ ومَنْ وافقه من الكُوفيِّينَ : منعُ الفصل في الاختيار ، وأجاز الكِسَائيُّ الفصلَ بمعمول فعلِها وبالقَسَم ؛ نحوُ : « أزورُكَ كي والله تزورُني » ، فيُبطِلُ عملَها ، وأمَّا الفصلُ بـ « لا » وبقاءُ العمل . . فمُتَّفقٌ علىٰ جوازه ؛ قال تعالىٰ : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [الحشر : ٧]) .

(3) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٤٨) .

والاختصاصِ بنوعه[1] ، ولم تعملِ الرفعَ ؛ لعدم ظهورِ العمل ؛ لأنَّ الفعلَ مرفوعٌ قبلَ دخولها .

❀ قوله : (لا بعدَ عِلْمٍ) لا : عاطفةٌ على مُقدَّر ؛ أي : بعدَ غيرِ عِلْمٍ لا بعدَ عِلْمٍ ؛ أي : لا بعدَ مُفِيدِ عِلْمٍ[2] ، (والتي مِنْ بعدِ ظَنْ) أي : مُفِيدِ ظنٍّ .

❀ قوله : (والتي مِنْ بعدِ. . .) إلى آخره : (التي) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (فانصِبْ بها. . .) إلى آخره ، ويجوزُ أنْ يكونَ منصوباً بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (انصِبْ) .

. . . .

(١) أمَّا الشَّبَهُ الأوَّل : فواضحٌ ، وأمَّا الثاني : فلأنَّ (أنْ) وما بعدَها مِنَ الفعل في تأويل المصدر ، كما أنَّ (أنْ) وما بعدَها مِنَ الاسم والخبر بمنزلة اسمٍ واحد ، فكما كانتِ المخففةُ ناصبةً للاسم. . جُعِلتْ هـٰذه ناصبةً للفعل ، وأمَّا الثالثُ : فلأنَّ كليهما مختصٌّ فيما دخل عليه ، هـٰذا ؛ وقد جعل ابن يعيش الشبهَ بينها وبين (أنَّ) المُشدَّدة ، وجعل الشبه في اللفظ كونهما مِثْلَينِ وإن كانت المُختصَّةُ بالفعل أنقصَ منها ، وانظر « شرح المفصل » (٤/ ٢٢٤) .

(٢) قدَّر هـٰذا المضاف ؛ حتى يشملَ الأفعال المستعملةَ في العِلْم ولو مجازاً ؛ كأن استُعمِلَ لفظُ الظنِّ في معنى العلم . « ياسين على الألفية » (٢/ ٢٣١) ، ونحوُهُ يُقالُ فيما بعده ، وكأنَّهُ أراد الردَّ على الأشموني في « شرحه » (٣/ ٥٥١) في تقييده كلا الموضعين بقوله : (ونحوه. . .) .

٦٧٨ـ فَٱنْصِبْ بها والرفعَ صَحِّحْ وٱعْتَقِدْ تخفيفَها مِنْ (أنَّ) فهْوَ مُطَّرِدْ

يُنصَبُ المضارعُ إذا صَحِبَهُ حرفٌ ناصبٌ ؛ وهو : (لن) ، أو (كي) ، أو (أنْ) ، أو (إذاً) ؛ نحوُ : (لن أضربَ) ، و(جئتُ كي أتعلَّمَ) ، و(أُرِيدُ أنْ تقومَ) ، و(إذاً أُكرِمَكَ) في جواب مَنْ قال لكَ : (آتِيكَ) .

❁ قوله : (فٱنْصِبْ بها) فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ النصبَ أرجحُ ، وهو كذلك .

❁ قوله : (وٱعْتَقِدْ) ؛ أي : حينئذٍ ، وهو راجعٌ لقوله : (والرفعَ صَحِّحْ) .

❁ قوله : (فهْوَ مُطَّرِدْ) يعني : الرفعَ ، أو جوازَ الأمرَينِ ، ودَفَعَ بهٰذا تَوَهُّمَ ضعفِهِ أو شُذُوذِهِ ، وكأنَّ الفاءَ لتعليل الأمر بالرفع ؛ كأنَّهُ قيل : لا تأنفْ مِنَ الرفع لظنِّ ضعفِهِ أو شُذُوذِهِ، بل ارتكبْهُ ؛ لأنَّهُ مُطَّرِدٌ . انتهى « ابن قاسم » .

❁ قوله : (أُرِيدُ أنْ تقومَ) بنصب المضارع ، فإنْ وَقَعَ بعدَها ماضٍ فلا عملَ لها فيه ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أنْ قام) ، فلا يُحكَمُ علىٰ محلِّ الماضي بشيء ، وإنَّما حُكِمَ علىٰ محلِّهِ في الشرط ؛ نحوُ : (إنْ قام زيدٌ) ؛ لأنَّها لمَّا أثَّرتْ في قَلْبِ معناه للاستقبال . . أثَّرتْ في الإعراب ؛ فموضعُهُ جزمٌ . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

. . . .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٤٩) .

وأشار بقوله : (لا بعدَ علمٍ) : إلىٰ أنَّهُ إنْ وقعتْ (أنْ) بعدَ عِلْمٍ ونحوِهِ ممَّا يَدُلُّ على اليقين . . وَجَبَ رفعُ الفعل بعدَها ، وتكونُ حينئذٍ مُخفَّفةً مِنَ الثقيلة ؛ نحوُ : (عَلِمْتُ أنْ يقومُ) ؛ التقديرُ : (أنَّهُ يقومُ) ؛ فخُفِّفتْ

❁ قوله : (ممَّا يَدُلُّ على اليقين) إنَّما وَجَبَ كونُها مُخفَّفةً ؛ لأنَّ العِلْمَ لا يُناسِبُهُ إلا التوكيدُ ، و(أنِ) المُخفَّفةُ كالمُثقَّلة في التوكيد ، وأمَّا (أنِ) المصدريَّةُ : فإنَّها للرجاء والطَّمَع ، فلا يُناسِبانِ العلمَ .

والخوفُ كالعِلْم عندَ سيبويهِ والأخفشِ ؛ لتيقُّنِ المَخُوف ؛ كـ (خَشِيتُ أنْ تفعلُ) ، و(خِفْتُ أنْ تفعلُ) بالرفع(١) ، والأكثرُ : الفَصْلُ بينَ (أنْ) والفعلِ ، كما سبق في (« إنَّ » وأخواتها)(٢) .

وقد يُؤوَّلُ العِلْمُ بالرأي فيُنصَبُ الفعلُ ؛ كقولهم : (ما أعلمُ إلا أنْ يفعلَ) ؛ أي : ما أرىٰ إلا أنْ يفعلَ ؛ قال في « الكافية » : [من الرجز]

وأُوِّلَ العِلْمُ بِرأيٍ فنَصَبْ ... مِنْ بعدِهِ الفعلَ بـ (أنْ) بعضُ العَرَبْ

وأجاز الفرَّاءُ وابنُ الأنباريِّ أنْ يُنصَبَ بعدَ العِلْمِ بلا تأويلٍ ، وكذا بعدَ الخوفِ عندَ الفرَّاءِ . . . .

. . . .

---

(١) ومنه : ما جاء في قول الشاعر : (من الطويل)

إذا مِتُّ فادفِنِّي إلىٰ جنبِ كرمةٍ ... تُرَوِّي عظامي بعدَ موتي عُرُوقُها
ولا تَدفِنَنِّي في الفلاةِ فإنَّني ... أخافُ إذا ما مِتُّ ألَّا أذوقُها

برفع (أذوقها) كالرَّوِيِّ قبله .

(٢) انظر (٢/٥٨٦ـ٥٨٩) .

(أنَّ) ، وحُذِفَ اسمُها ، وبقي خبرُها ، وهـٰذه هي غيرُ الناصبةِ للمضارع ؛ لأنَّ هـٰذه ثُنائيَّةٌ لفظاً ثُلاثيَّةٌ وضعاً ، وتلك ثُنائيَّةٌ لفظاً ووضعاً .

وإنْ وقعتْ بعدَ ظنٍّ ونحوِهِ ممَّا يدلُّ على الرُّجْحان . . جاز في الفعل بعدَها وجهانِ :

أحدُهُما : النصبُ علىٰ جَعْلِ (أنْ) مِنْ نواصب المضارع .

والثاني : الرفعُ علىٰ جَعْلِ (أنْ) مُخففَّةً مِنَ الثقيلة .

فتقولُ : (ظننتُ أنْ يقومَ) ، و(أنْ يقومُ) ، والتقديرُ مع الرفع : (ظننتُ أنَّهُ يقومُ) ؛ فخُفِّفتْ (أنَّ) ، وحُذف اسمُها ، وبقي خبرُها ؛ وهو الفعلُ وفاعلُهُ .

انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❁ قوله : (وهـٰذه هي غيرُ الناصبةِ) أشار بهـٰذا : إلىٰ أنَّ قولَ الناظم : (كذا بـ « أنْ ») ؛ أي : المصدريّةِ ؛ فالوصفُ محذوفٌ للعِلْم به ، ويُحترَزُ به : عن المُخفَّفة مِنَ الثقيلة ، وعن المُفسِّرة ؛ وهي المسبوقةُ بجملةٍ فيها معنى القولِ دونَ حروفِهِ ، المتأخِّرُ عنها جملةٌ ولم تقترن بجارٍّ ؛ نحوُ : ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [المؤمنون : ٢٧] ؛ أي : اصنَعْ .

. . . .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٤٨) ، وانظر « كتاب سيبويه » (٣/١٦٧) ، و« معاني القرآن » للأخفش (١/١٣٠) ، و« الكافية الشافية » (٣/١٥١٤) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/١٢) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٢٣٦) .

. . . .

وعن الزائدة ؛ وهي التاليةُ لـ (لمَّا) ؛ نحوُ : ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف : ٩٦] ، والواقعةُ بينَ الكافِ ومجرورِها ؛ نحوُ[1] : [من الطويل]

كأنْ ظبيةٍ تَعْطُو إلىٰ وَارِقِ السَّلَمْ

أو بينَ القَسَم و(لو) ؛ كقوله[2] : [من الطويل]

. . . .

---

(١) عجز بيت اختُلِفَ في قائله ؛ قال البغداديُّ في « شرح أبيات المغني » (١/١٥٩ـ١٦٠) : (فعند سيبويه : هو لابن صُرَيم اليشكري ، وكذا قال النحَّاسُ والأَعْلَم ، وقال القالي في « أماليه » : هو لأرقم اليشكري ، وقال أبو عبيد البكري فيما كتبه على « أماليه » : هو لراشد بن شهاب اليشكري) ، وصدره : (ويوماً تُوافِينا بوجهٍ مُقسَّمٍ) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ١٣٤) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٣٧١)، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٥١) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣٧٧) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٨) ، و« المساعد » (٣/ ١١٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٠٨) ، وزيادةُ (أنْ) بين الكاف ومجرورها نادرٌ أو شاذٌّ ، ويُروىٰ أيضاً قولُهُ : (ظبية) بالرفع ؛ علىٰ أنَّهُ خبر لـ (كأنِ) المُخفَّفة من الثقيلة واسمُها ضمير الشأن محذوفاً ، وبالنصب ؛ علىٰ أنَّهُ اسمُها وخبرُها محذوف ، ولا شاهدَ علىٰ هاتَينِ الروايتَينِ في هٰذا الباب ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٦٤ـ١٨٦٥)، و« خزانة الأدب » (١٠/ ٤١١ـ٤١٨)، و« شرح أبيات المغني » (١/ ١٥٨ـ١٦٤) .

(٢) صدر بيت للمُسيَّب بن عَلَس في « ديوانه » (ص١٢٥) ، وعجزه : (لكانَ لكم يومٌ مِنَ الشرِّ مُظلِمُ) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ١٠٧) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٣١٣) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٥١) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١٦٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٨) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٥٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩٠٥) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ٨٠ ـ ٨٤) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ١٥٣ـ١٥٧) .

٦٧٩ـ وبعضُهُم أَهْملَ (أنْ) حَمْلاً علىٰ (ما) أختِها حيثُ ٱستَحَقَّتْ عَمَلَا

فــأُقسِــمُ أنْ لــوِ ٱلْتقَينــا وأنتــمُ

فلا تَنصِبُ في هٰذه الثلاثة .

❀ قوله : (وبعضُهُم أَهْملَ « أنْ » . . .) إلىٰ آخره ، وقد أَعْملَ بعضُهُم (ما) المصدريَّةَ حملاً علىٰ (أنِ) المصدريَّةِ ؛ نحوُ : « كما تكونوا يُولَّىٰ عليكُم » ، قاله ابنُ الحاجب[1] .

❀ قوله : (حَمْلاً) حالٌ مِنَ الفاعل المُستتِرِ في (أَهْمَلَ) ، أو منصوبٌ بنزع الخافض ، وكلٌّ مِنْ هٰذَينِ غيرُ قياسيٍّ ؛ فالأَوْلىٰ : نصبُهُ مفعولاً له ، كما أشار له في « التمرين »[2] .

❀ قوله : (علىٰ « ما ») مُتعلِّقٌ بـ (حَمْلاً) ، و(أختِها) : بدلٌ مِنْ (ما) ، أو عطفُ بيانٍ عليها .

❀ قوله : (حيثُ) مُتعلِّقٌ بـ (أَهْمَلَ) ؛ أي : وقتَ استحقاقِها العملَ ؛ وذلك إذا لم يتقدَّمْها علمٌ أو ظنٌّ .

. . . .

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٣٤) ، والشاهد الذي أورده ابن الحاجب رواه بلفظه السِّلَفي في « الطيوريات » (١٣١) عن سيدنا أبي بكرة رضي الله عنه ، والمشهورُ في الرواية : (كما تكونون) بالرفع ، وانظر « كشف الخفاء » (٢/ ١٢٦ـ١٢٧) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٨٧٨) .

(٢) تمرين الطلاب (ص١٣٦) .

يعني : أنَّ مِنَ العرب مَنْ لم يُعمِلْ (أنِ) الناصبةَ للفعل المضارع وإنْ وقعتْ بعدَ ما لا يَدُلُّ علىٰ يقينٍ ولا رُجْحانٍ ، فيَرْفَعُ الفعلَ بعدَها حَمْلاً علىٰ أختِها (ما) المصدريَّةِ ؛ لاشتراكِهما في أنَّهما يُقدَّرانِ بالمصدر ؛ فتقولُ : (أُرِيدُ أنْ تقومُ)[1] ؛ كما تقولُ : (عَجِبتُ ممَّا تفعلُ) .

٦٨٠ـ ونَصَبُـوا بـ (إذاً) المُستقبَـلَا إنْ صُدِّرتْ والفعلُ بعدُ . . . .

❀ قوله : (ونَصَبُوا) ؛ أي : جوازاً ، وقولُهُ : (بـ « إذاً ») : مُتعلِّقٌ به ، والصحيحُ : أنَّها بسيطةٌ ، لا مُركَّبةٌ مِنْ (إذ) و(أنْ) ، أو (إذا) و(أنْ)[2] ،

❀ قوله : (أي : جوازاً) فيه نَظَرٌ ؛ وذلك لأنَّ أكثرَ العرب التزمَ إعمالَها عندَ استيفاء الشروط ، والأقلَّ التزمَ إهمالَها عندَ ذلك ، فليس هناك مُجيزُ

---

(١) ومنه : قراءة مجاهد وابن مُحيصِنٍ : (لمن أراد أنْ يُتِمُّ الرضاعة) ، وما أنشده ثعلب : (من البسيط)

أنْ تقـرأانِ علـىٰ أسمـاءَ وَيْحَكُمـا مِنِّـي السـلامَ وألَّا تُشعِـرَا أَحَـدَا

وانظر « الدر المصون » (٢/ ٤٦٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٣) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٣) .

(٢) ذَهَبَ إلى الأوَّل : الخليلُ ، وإلى الثاني : الرُّنْديُّ ، وجمهورُ القائلين بالبساطة أو التركيب هي عندهم حرفٌ ، وذَهَبَ بعضُ الكُوفيِّينَ : إلىٰ أنَّها اسم ، وأصلُها (إذا) ، والأصلُ أنْ يُقالَ : (إذا جئتَني أُكرِمُكَ) ؛ فحُذِفَ ما تُضاف إليه وعُوِّضَ منه التنوين . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٤٠ـ١٢٤١) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٨) ، و« المساعد » (٣/ ٧٤) .

. . . . مُوصَلَا

٦٨١ـ أو قبلَهُ اليمينُ وٱنْصِبْ وٱرْفَعَا إذا (إذاً) . . . .

وأنَّها الناصبةُ بنَفْسها ، لا (أنْ) مضمرةً بعدَها[١] .

❀ قوله : (مُوصَلَا) بفتح الصاد : حالٌ مِنَ الضمير في الظرف .

❀ قوله : (أو قبلَهُ اليمينُ) إمَّا معطوفٌ علىٰ (بعدُ) ، و(اليمينُ) فاعلُ الظرف لاعتماده على المبتدأ ، وإمَّا جملةٌ معطوفةٌ علىٰ خبر المبتدأ .

❀ قوله : (وٱنْصِبْ وٱرْفَعَا) مطلوبُهُما محذوفٌ ؛ أي : الفعلَ المضارعَ المستقبلَ ، وقولُهُ : (إذا) : هو ظرفٌ مُضمَّنٌ معنى الشرط ، و(إذاً) : فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ (وَقَعَ) ؛ لأنَّ (إذا) الشرطيَّةَ مُختصَّةٌ بالجمل الفعليَّة على الأصح[٢] ، وجوابُ (إذا) محذوفٌ ؛ أي : فارفعْ وانصِبْ .

الوجهَينِ[٣] ، اللهمَّ إلا أنْ يُقالَ : إنَّ ما قاله المُحشِّي مبنيٌّ علىٰ أنَّ ضميرَ (نَصَبُوا) للنُّحاة ؛ أي : حَكَمُوا بجواز أنْ ينصبَ المُتكلِّمُ الفعلَ بـ (إذاً) ؛ لأنَّ هناك لغتَينِ ؛ الإعمالُ والإهمالُ .

(١) وذَهَبَ إلىٰ أنَّ الناصبَ (أنْ) مضمرةً : الخليلُ ، وقال به أبو عليٍّ الفارسيُّ والزجَّاج . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٤١) ، و« المساعد » (٣/ ٧٤) .

(٢) انظر ما تقدم في (٣/ ٣١ـ ٣٢) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٤٢١) ، و« حاشية المدابغي » (٢/ق١١٢) .

. . . . مِنْ بعدِ عطفٍ وَقَعَا

فائدة

[في الخلاف في رسم (إذاً)]

اختُلِفَ في كَتْبِ (إذاً) ؛ فعن الجمهور : أنَّها تُكتَبُ بالألف ، وكذا رُسِمَتْ في المصحف ، وعن المُبرِّدِ : بالنون ، وعن الفرَّاء : إنْ عَمِلَتْ فبالألف ، وإلا فبالنُّون ؛ للفرق بينَها وبين (إذا)[1] .

❀ قوله : (مِنْ بعدِ عطفٍ) ؛ أي : بالواو والفاء ، وأَطْلَقَ العطفَ ، والتحقيقُ : أنَّهُ إذا كان العطفُ علىٰ ما له إعرابٌ . . أُلغِيتْ وجوباً .

فإذا قيل : (إنْ تَزُرْني أَزُرْكَ وإذاً أُحسِنُ إليك) : فإنْ قدَّرتَ العطفَ على

❀ قوله : (وإلا فبالنُّون . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ لا وجهَ لتخصيص الفَرْقِ بحالةِ عدمِ العمل ؛ إذ العملُ لا أَثَرَ له في الخط .

❀ قوله : (وأَطْلَقَ العطفَ) قد يُقالُ : لا إطلاقَ ؛ لأنَّهُ إن كان العطفُ علىٰ ما له إعرابٌ . . لم تكن (إذاً) صدراً وهو قد اشترط التصدُّرَ .

---

(١) وهـٰذا الخلافُ بين الجمهور والمُبرِّد مبنيٌّ على الخلاف في لفظها والوقوف عليها ، فالجمهورُ : أنَّ نونَها تُبدَلُ ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب ، والمُبرِّدُ : أنَّهُ يُوقَفُ عليها بالنون ؛ لأنَّها كنون (لنْ) و(أنْ) ، ونُقِلَ عن المُبرِّد أنَّهُ قال : (أشتهي أنْ أَكْوِيَ يدَ مَنْ يكتبُ « إذن » بالألف) ، وانظر « الجنى الداني » (ص٣٦٥ـ٣٦٦) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٩) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٧١ـ١٤٧٢) .

تقـدَّم أنَّ مِـنْ جملـة نـواصـبِ المضـارعِ (إذاً)[1] ، ولا يُنصَـبُ بهـا إلا بشروطٍ :

أحدُها : أنْ يكونَ الفعلُ مُستقبلاً .

الثاني : أنْ تكونَ مُصدَّرةً .

الجواب. . جزمتَ ، وأهملتَ (إذاً) ؛ لوقوعها حَشْواً ، أو على الجملتَينِ معاً. . جاز الرفعُ والنصبُ ؛ فالرفعُ : باعتبارِ كونِ ما بعدَ العاطفِ مِنْ تمامِ ما قبلَهُ بسببِ رَبْطِهِ بعضَ الكلامِ ببعض ، والنصبُ : باعتبارِ كونِ ما بعدَ العاطف جملةً مُستقِلَّةً والفعلِ فيها بعدَ (إذاً) غيرَ معتمدٍ علىٰ ما قبلَها .

❀ قوله : (مُستقبلاً) قال المَوْلى التَّفْتازانيُّ في « شرح تصريف العِزِّيِّ » : (« المُستقبَلُ » بفتح الباء : اسمُ مفعولٍ ، والقياسُ يَقتضِي كسرَها ؛ ليكون اسمَ فاعل ؛ لأنَّهُ مُستقبِلٌ ؛ كما يُقالُ : « الماضي » ، ولعلَّ وجهَ الأوَّلِ : أنَّ الـزمـانَ تستقبلُـهُ ، فهـو مُستقبَـلٌ اسـمُ مفعـول ، لـٰكـنَّ الأَوْلـىٰ أنْ يُقـالَ : « المُستقبِلُ » بكسر الباء المُوحَّدة ؛ فإنَّهُ الصحيحُ ، وتوجيهُ الأوَّلِ لا يخلو عن حَزَازةٍ) انتهىٰ[2] .

❀ قوله : (مُصدَّرةً) فإنْ وقعتْ حَشْواً أُهمِلَتْ ؛ بأنْ يكونَ ما بعدَهَا خبراً

. . . .

---

(١) انظر (٥/ ١٤) .

(٢) شرح تصريف العزي (ص١٠٣) ، وقولُهُ : (تستقبلُهُ) هو بالمُثنَّاة الفوقيَّة ، والهاءُ عائدةٌ على الزمان ، كما نبَّه عليه الطَّبَلاوي في « طالع السعد » (ق/ ١٨٨) نقلاً عن شيخه ابن قاسم العبَّادي ، وجاء في مطبوع « شرح التصريف » بالنون .

الثالثُ : أَلَّا يُفصَلَ بينَها وبينَ منصوبِها .

وذلك نحوُ أنْ يُقالَ : (أنا آتيكَ) ، فتقولَ : (إذاً أُكرِمَكَ) .

فلو كان الفعلُ بعدَها حالاً . . لم يُنصَبْ ؛ نحوُ أنْ يُقالَ : (أنا أُحبُّكَ) ، فتقولَ : (إذاً أظنُّكَ صادقاً) ؛ فيجبُ رفعُ (أظنُّ) .

عمَّا قبلَها ؛ نحوُ : (أنا إذاً أُكرِمُكَ) ، أو جواباً لشرطٍ قبلَها ؛ نحوُ : (إنْ تأتِني إذاً أُكرِمْكَ) ، أو جوابَ قَسَمٍ قبلَها ؛ نحوُ : (واللهِ إذاً لا أخرجُ) ، وأمَّا نحوُ[1] : [من مشطور الرجز]

إنِّـــي إذاً أَهْلِـــكَ أو أَطِيـــرَا

بنصب (أَهْلِكَ) . . فضرورةٌ ، أو الخبرُ محذوفٌ ؛ أي : إنِّي لا أستطيعُ ذلك .

❁ قوله : (فلو كان الفعلُ بعدَها حالاً . . لم يُنصَبْ) ؛ أي : لأنَّهُ لا مدخلَ للجزاء في الحال .

واعلَمْ : أنَّ (إذاً) حرفُ جوابٍ وجزاءٍ في كلِّ موضعٍ ، قاله الشَّلَوبِينُ ،

. . . .

(١) شطر مجهول النسبة ، وقبله : (لا تترُكَنِّي فيهمُ شَطِيرَا) ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٤/٤٧) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/٢١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٧٧) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٢٣٩) ، و« مغني اللبيب » (١/٣٠) ، و« المساعد » (٣/٧٦) ، و« المقاصد الشافية » (٦/١٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٨٦٣ـ١٨٦٤) ، و« خزانة الأدب » (٨/٤٥٦ـ ٤٦٢) ، و« شرح أبيات المغني » (١/٨٧ ـ ٨٩) .

وكـذلـك يجـبُ رفـعُ الفعـلِ بعـدَهـا إنْ لـم تتصـدَّرْ ؛ نحـوُ : (زيـدٌ إذاً يُكرِمُكَ) ، فإن كان المُتقدِّمُ عليها حرفَ عطفٍ . . جاز في الفعل الرفعُ والنصب ؛ نحوُ : (وإذاً أُكرِمُكَ) .

وكذلك يجبُ رفعُ الفعلِ بعدَها إن فُصِلَ بينها وبينه ؛ نحوُ : (إذاً زيدٌ يُكرِمُكَ) ، فإنْ فُصِلَتْ بالقَسَمِ نَصَبَتْ ؛ نحوُ : (إذاً واللهِ أُكرِمَكَ)[1] .

وقال الفارسيُّ : في الأكثر وقد تتمحَّضُ للجواب ؛ بدليلِ أنَّهُ يُقالُ : (أُحِبُّكَ) ، فتقولُ : (إذاً أظنُّكَ صادقاً) ؛ إذ لا مُجازاةَ هنا ؛ قال الرَّضِيُّ : (لأنَّ الشرطَ والجزاءَ إمَّا في الاستقبال أو في الماضي ، ولا مدخل للجزاء في الحال) .

والمُرادُ بكونها للجواب : أنْ تقعَ في كلامٍ يُجابُ به كلامٌ آخَرُ ملفوظٌ به أو مُقدَّرٌ ، سواءٌ وقعتْ في صَدْره أو حَشْوِهِ أو في آخره ، والمُرادُ بكونها للجزاء : أنْ يكونَ مضمونُ الكلام الذي هي فيه جزاءً لمضمونِ كلامٍ آخَرَ . انتهىٰ « تصريح »[2] .

❁ قوله : (فإنْ فُصِلَتْ بالقَسَمِ نَصَبَتْ) ؛ أي : لأنَّهُ مُؤكِّدٌ لربط

❁ قوله : (قال الرَّضِيُّ : لأنَّ الشرطَ . . .) إلىٰ آخره ، ولأنَّ ظنَّ الصدقِ

---

(١) ومن شواهد الفصل بالقسم : قول الشاعر : (من الوافر)

إذاً واللهِ نـرميَهُـم بحـربٍ تُشِيبُ الطفلَ مِنْ قبلِ المَشِيبِ

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٣٤) ، وانظر « التوطئة » للشلوبين (ص١٤٥) ، و« شرح الجزولية » له أيضاً (٢/ ٤٧٧) ، و« شرح الرضي على الكافية » (٤/ ٤٢) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٨) .

٦٨٢ـ وبيـنَ (لا) ولامِ جَـرٍّ ٱلتُـزِمْ   إظهارُ (أنْ) . . . .

(إذاً) ، ومثلُهُ : (لا) النافيةُ ؛ لأنَّهُ لم يُعتدَّ بها فاصلةً مع (أنْ) ، فكذا مع (إذاً) .

واقتصرَ كالناظم على القَسَم ؛ للاتِّفاق عليه ؛ فلا يُنافي اغتفارَ بعضِهِمُ الفصلَ بالنداء والدُّعاء ، وبعضِهِمُ الفصلَ بالظرف ، والصحيحُ في ذلك : المنعُ ؛ إذ لم يُسمَعْ شيءٌ منه[1] .

❁ قوله : (وبينَ « لا ». . .) إلىٰ آخره : الظرفُ : مُتعلِّقٌ بـ (التُزِمْ) ، وهو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول ، و(إظهارُ) : نائبُ فاعل ، ويجوزُ بناؤُهُ للفاعل ؛ فيكونُ أمراً للمُخاطَبِ و(إظهارَ) مفعولَهُ .

❁ قوله : (ولامِ جَرٍّ) عطفٌ علىٰ (لا) ؛ أي : سواءٌ كانتْ تعليليةً ؛ نحوُ : (جئتُكَ لئلَّا تضربَ زيداً)[2] ، أو للعاقبة ؛ نحوُ : ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ

في الإخبار بالمحبَّة لا يَصلُحُ جزاءً لها ؛ لأنَّهُ ليس مُترتِّباً علىٰ حصولها ؛ لا عقلاً ولا عادةً ولا جَعْلاً .

❁ قوله : (أو للعاقبة ؛ نحوُ : ﴿لِيَكُونَ﴾ . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ :

---

(١) قال الشيخ خالد في « التصريح » (٢/ ٢٣٥) عازياً هٰذه الأقوال : (واغتفرَ في « المغني » الفصلَ بـ « لا » النافيةِ ، وابنُ عصفور الفصلَ بالظرف ، وابنُ بابشاذَ الفصلَ بالنداء أو الدعاء) ، وقال أيضاً : (واغتفرَ الكِسَائيُّ وهشامٌ الفصلَ بمعمول الفعل ، والأرجحُ حينئذٍ عندَ الكِسَائيِّ : النصبُ ، وعندَ هشامٍ : الرفعُ) .

(٢) وفي هٰذا المثال تظهرُ (أنْ) وجوباً كما سيأتي في (٥/ ٣١) .

عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص : ٨] ، أو زائدةً مُؤكِّدةً ؛ وهي الواقعةُ بعدَ فعلٍ مُتعدٍّ ؛ نحوُ : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام : ٧١] [١] ، ولا يجوزُ الفصلُ بينَ لامِ (كي) والفعلِ إلا بها[٢] ، وإنَّما ساغ ذلك ؛ لأنَّ اللامَ حرفُ جرٍّ ، و(لا) قد يُفصَلُ بها بينَ الجارِّ والمجرور في فصيح الكلام ؛ نحوُ : (غَضِبتُ مِنْ لا شيءٍ) ، و(جئتُ بلا زادٍ) .

❁ قوله : (ناصبةً) حالٌ مِنْ (أنْ) مُؤكِّدةٌ ؛ لأنَّهُ قد عُلِمَ أنَّ كلامَهُ في الناصبة .

هي في ذلك تعليليَّةٌ ، والمعنىٰ : فالتقطه آلُ فِرْعونَ لخوفِ أنْ يكونَ لهم عَدُوّاً وحَزَناً[٣] .

❁ قوله : (نحوُ : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾) فيه : أنَّ تَعدِّيَ (أمر) بنفسه نادرٌ ، فحَمْلُ الآيةِ عليه مع وجودِ مندوحةٍ عنه . . غيرُ لائقٍ ، وأمَّا مُجرَّدُ ذِكْرِهِ علىٰ وجه الاحتمالِ . . فلا مانعَ منه .

❁ قوله : (إلا بها) ؛ أي : لا .

---

(١) وتظهرُ (أنْ) في هٰذَينِ المثالَينِ جوازاً ، وقيل : اللامُ في الآية للتعليل والمفعولُ محذوف ، وقيل غيرُ ذلك . انظر « الدر المصون » (٤/ ٦٨٦) .

(٢) قال السيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٤٠٤) : (ويلزمُ إذ ذاك إظهارُ « أنْ » ؛ ليقع الفصلُ بين المتماثلَينِ ؛ لأنَّهُم لو قالوا : « جئتُ للا تغضب » . . كان في ذلك قلقٌ في اللفظ ، ونَبْوةٌ في النطق ، فتجنَّبوه بإظهار « أنْ ») .

(٣) في (ك) : (فيه نظر) بدل (قد يُقال . . .) إلىٰ آخره .

٦٨٣ـ (لا) فـ (أَنَ) ٱعْمِلْ مُظهَراً أو مُضمَرَا   وبعدَ نفيِ (كانَ) حتماً . . . .

❁ قوله : (لا) في موضع الرفع بـ (عُدِمْ) ، و(أن) : في موضع النصب بـ (ٱعْمِلْ) ؛ يُقالُ : (عَمِلَ يَعمَلُ) ؛ كـ (فَرِحَ يَفرَحُ) ، ويُقالُ : (أَعْمَلَ) ، ومنه قولُ الناظم : (إعمالَ « ليسَ » أُعمِلَتْ « ما » . . .) إلىٰ آخره ؛ فإن كان ما هنا من الأوَّل : كانتِ الهمزةُ للوصل وكُسرت النونُ وفُتحت الميمُ ؛ كقولك : (أنِ افْرَحْ) ، وإن كان مِنَ الثاني : فُتِحَتِ النونُ وكُسِرَتِ الميمُ ونُقِلَتْ حركةُ الهمزة لِمَا قبلَها . انتهىٰ « شيخنا السيِّد »[1] .

❁ قوله : (مُظهَراً أو مُضمَرَا) منصوبانِ على الحالِ ؛ إمَّا مِنْ (أنْ) إنْ كانا اسمَيْ مفعولٍ ، أو مِنْ فاعلِ (ٱعْمِل) المُستترِ إنْ كانا اسمَي فاعل .

❁ قوله : (وبعدَ) ظرفٌ مُتعلِّقٌ بـ (أُضْمِرَ) مضافٌ إلىٰ (نفي) علىٰ حذف مضافٍ ، وإضافةُ (نفي) إلىٰ (كان) مِنْ إضافة الصفة للموصوف ؛

❁ قوله : (يُقالُ : « عَمِلَ يَعمَلُ » ؛ كـ « فَرِحَ يَفرَحُ ») ؛ أي : وزناً وإن اختلفا في التعدِّي وعدمِهِ .

❁ قوله : (وإن كان مِنَ الثاني) هو الظاهرُ الأوفقُ بالمعنىٰ .

❁ قوله : (أو مِنْ فاعلِ « ٱعْمِل » . . .) إلىٰ آخره : هو المُناسِبُ لقوله : (أُضمِرا) .

❁ قوله : (علىٰ حذف مضافٍ) لا حاجةَ إليه ؛ لأنَّ وجودَ اللامِ معلومٌ مِنَ

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ ق ١٧٨) ، والمشهور روايةً : الثاني .

أي : وبعدَ لامِ (كانَ) المنفيَّةِ الناقصةِ ، ولم يُقيِّدِ الناظمُ بذلك ؛ اكتفاءً بأنَّها المفهومةُ عندَ إطلاقِ (كان) ؛ لكَثْرتها وشُهْرتها في أبواب النحو ؛ إذ لا يجبُ الإضمارُ بعدَ (كانَ) التامَّةِ ؛ لأنَّ اللامَ بعدَها ليستْ لامَ الجُحُود .

❀ قوله : (أُضمِرَا) **الألفُ** : للإطلاق ، **ونائبُ فاعلِ (أُضمِرَ)** : هو (أنْ) ؛ أي : أُضمِرَ (أنْ) إضماراً حَتْماً بعدَ اللام الواقعةِ بعدَ نفيِ (كان) ؛ بدليلِ عَطْفِ (أُضمِرَا) علىٰ قوله : (أعمِلْ مُظهراً أو مُضمراً) ؛ فيكونُ جواباً للشرط ؛ لأنَّ المعطوفَ على الجواب جوابٌ ، وفَرْضُ الشرطِ معَ وجودِ لام الجرِّ ، فكذا جوابُهُ .

وتُسمَّىٰ : لامَ الجُحُود ، وهي مِنْ لام الجرِّ ؛ فهي مكسورةٌ ، وفتحُها لغةٌ ، كما في « التسهيل » ، أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[1] .

قال أبو زيدٍ : سمعتُ مَنْ يقرأُ : (وما كان الله لَيُعَذِّبَهُم)[2] .

الشرط ، كما يأتي له قريباً[3] .

❀ **قوله : (ليستْ لامَ الجُحُود)** ؛ أي : بل هي لامُ (كي) .

---

(١) انظر « حاشية المدابغي على الأشموني » (٢/ق١١٤) ، و« تسهيل الفوائد » (ص١٤٥) ، والفتحُ لغةُ عُكْل وبَلْعَنْبَر .

(٢) وهي قراءة شاذَّة قرأ بها أبو السَّمَّال العدوي ، قال الزَّبيدي في « التاج » (٢٩/ ٢٢٥) : (وقد روىٰ عنه أبو زيد حروفاً ، وأَكْثَرَ منه ابن جني في كتاب « المحتسب »)، وانظر =

(٣) انظر قولة السجاعي في هـٰذه الصفحة .

٦٨٤ـ كذاكَ بعدَ (أو) إذا يَصلُحُ في مَوضِعِها (حتَّىٰ) أوِ (أَلَّا) أنْ خَفِي

❀ قوله : (كذاكَ بعدَ. . .) البيتَ : (أنْ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (خَفِي) ، قال ابنُ قاسمٍ : (والكافُ في « كذاك » : مفعولٌ مطلقٌ مُبيِّنٌ للنوع ؛ أي : خفاءً مِثْلَ خفائِها بعدَ نَفْيِ « كان » ، وكلٌّ مِنَ الظرفَينِ : مُتعلِّقٌ بـ « خَفِي ») انتهىٰ[1] .

و(إذا) : ظرفٌ مُضمَّنٌ معنى الشرط ، وجوابُهُ : محذوفٌ ، و(حتىٰ) : فاعلُ (يصلُحُ) ، و(أَلَّا) : عطفٌ عليه ، وهو بدَرْجِ الهمزة ، والتقديرُ : (« أنْ » خَفِيَ بعدَ « أو » إذا يَصلُحُ في موضعها « حتىٰ » أو « إلا » ـ أي : خَفِيَ كخفائه ـ بعدَ نفيِ « كان ») .

واحتَرَزَ بقوله : (إذا يَصلُحُ في موضعها « حتىٰ » أو « إلا ») : مِنَ التي لا يَصلُحُ في موضعها أحدُ الحرفَينِ ؛ فإنَّ المضارعَ إذا وَرَدَ بعدَها منصوباً. . جاز إظهارُ (أنْ) ؛ . . . .

❀ قوله : (و« إذا » : ظرفٌ مُضمَّنٌ. . .) إلىٰ آخره : هٰذا وجهٌ آخَرُ ؛ فيكونُ العاملُ في الظرف حينئذٍ هو الجوابَ .

= « سر صناعة الإعراب » لابن جني (٢/ ١٣) ، و« الدر المصون » (٥/ ٥٩٧) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٨٧) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٥٦) ، « وتوضيح المقاصد » (٣/ ١٢٤٦) .

(١) انظر « حاشية ياسين على الألفية » (٢/ ٢٤١) .

اختصَّتْ (أنْ) مِنْ بين بقيَّة نواصبِ المضارع : بأنَّها تعملُ مُظهَرةً ومُضمَرةً .

كقوله[1] : [من الطويل]

ولولا رجالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وآلُ سُبَيعٍ أو أَسُوءَكَ عَلْقَمَا

ثمَّ إنَّ كلامَ ابنِ الناظم يُوهِمُ : أنَّ (أو) تُرادِفُ (إلىٰ) و(إلا) معاً[2] ، وليس كذلك ، بل الوجهُ : أنَّها بمعنىٰ (إلىٰ) فقط ، أو (إلا) فقط .

❁ قوله : (ولولا رجالٌ . . .) إلىٰ آخره : (رِزام) براءٍ مكسورة فزاي : حيٌّ مِنْ تميم ، و(أَعِزَّة) : صفةٌ ثانية لـ (رجالٌ) ، و(آلُ سُبَيعٍ) بالتصغير : حيٌّ أيضاً ، وهو معطوفٌ علىٰ (رجالٌ) ، لا (رِزامٍ) فيما يظهرُ ؛ لئلا يلزمَ الفصلُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بأجنبيٍّ ؛ وهو (أَعِزَّة) .

والشاهد : في (أو أَسُوءَكَ) ؛ فإنَّهُ منصوبٌ بـ (أنْ) مضمرةً جوازاً ؛ لعدم صحة تقدير (أو) بأحد الحرفَينِ ؛ إذ المعنىٰ : لولا رجالٌ وإساءتُكَ ، و(عَلْقَم) : مُنادىً مُرخَّمٌ ؛ أي : يا عَلْقَمةُ[3] .

❁ قوله : (يُوهِمُ : أنَّ « أو » تُرادِفُ « إلىٰ » و« إلا » معاً) ؛ أي : يُوهِمُ

---

(١) البيت لحُصين بن الحُمَام المُرِّي ، كما في « المفضليات » (ص٦٦) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٤٩ـ٥٠) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٤٩) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٤٧ـ ١٢٤٨) ، و« المساعد » (٣/ ١٠٨) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٨٩) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٠٤) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٥٩) ، ونُصب (أسوءك) ؛ لأنَّهُ معطوفٌ على اسم خالص مِنْ تقدير الفعل ؛ وهو (رجالٌ) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٩٧ـ ١٨٩٨) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٤٧٩) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٤٣٣) .

فتظهرُ وجوباً : إذا وقعتْ بينَ لامِ الجرِّ و(لا) النافيةِ ؛ نحوُ : (جئتُكَ لئلَّا تضربَ زيداً) .

وتظهرُ جوازاً : إذا وقعتْ بعدَ لام الجرِّ ولم تصحبْها (لا) النافيةُ ؛ نحوُ : (جئتُكَ لأقرأَ) ، و(لأنْ أقرأَ) .

هٰذا إذا لم تَسبِقْها (كان) المنفيَّةُ .

فإنْ سبقَتْها (كان) المنفيَّةُ . . وَجَبَ إضمارُ (أنْ) ؛ نحوُ : (ما كان زيدٌ ليفعلَ) ، ولا تقولُ : (لأنْ يفعلَ) ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال : ٣٣] .

ويجبُ إضمارُ (أنْ) : بعدَ (أو) المُقدَّرةِ بـ (حتىٰ) أو (إلَّا) .

❁ قوله : (« كان » المنفيَّةُ) ؛ أي : الناقصةُ كما مرَّ ، ولا تُنفىٰ إلا بـ (ما) ، ولا يُنفىٰ مضارعُها إلا بـ (لم) ؛ نحوُ : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء : ١٣٧] ، وقيل : تُساوِيهما (إنِ) النافيةُ .

أنَّ هناك مثالاً صالحاً لكون (أو) مُحتمِلةً لأنْ تكونَ بمعنىٰ (إلىٰ) تارةً و(إلا) تارةً ، مع أنَّهُ ليس كذلك ؛ لأنَّ (إلىٰ) تَقتضِي التدريجَ ، و(إلا) تَقتضِي عدمَهُ ، وحينئذٍ : فيُقالُ : لا مانعَ مِنْ كون المثالِ صالحاً لهما باعتبارَينِ .

ويحتملُ أنَّ معناه[1] : أنَّهُ يُوهِمُ أنَّ (أو) تُفسَّرُ بهما مرةً واحدة في احتمالٍ واحد ، وهو بعيدٌ جدّاً .

---

(١) في (ي) : (ويمكن) بدل (ويحتمل) .

. . . .

وتُسمَّىٰ هـٰذه اللامُ : لامَ الجُحُودِ ؛ مِنْ تسمية العامِّ بالخاصِّ ؛ فإنَّ الجُحُودَ عبارةٌ عن إنكار الحقِّ لا عن مُطلَقِ النفي ، والنَّحْويُّونَ أَطْلَقُوهُ وأرادوا الثانيَ .

واختُلِفَ في الواقع بعدَها ؛ فذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّهُ خبرُ (كان) واللامَ للتأكيد .

وذَهَبَ البَصْريُّونَ : إلىٰ أنَّ الخبرَ محذوفٌ واللامَ مُتعلِّقةٌ بذلك المحذوف ، وقَدَّرُوهُ : (ما كان زيدٌ مُرِيداً ليفعلَ) ؛ لأنَّ اللامَ عندَهُم جارَّةٌ وما بعدَها في تأويل مصدرٍ .

وصرَّح الناظمُ : بأنَّها مُؤكِّدةٌ لنفي الخبر ، إلا أنَّ الناصبَ عندَهُ (أنْ) مضمرةً ؛ فهو قولٌ ثالثٌ[1] ؛ قال الشيخ أبو حيَّانَ : (ليس بقولٍ بَصْريٍّ ولا كُوفيٍّ)[2] .

والحاصلُ : أنَّ لـ (أنْ) بعدَ لامِ الجرِّ ثلاثةَ أحوالٍ : وجوبُ إظهارِها مع المقرون بـ (لا) ، ووجوبُ إضمارِها بعدَ نَفْيِ (كان) ، وجوازُ الوجهَينِ فيما عدا ذلك .

---

* قوله : (واللامَ للتأكيد) ؛ أي : وهي الناصبةُ عندَهُم .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص٢٣٠) .

(٢) ارتشاف الضَّرَب (١٦٥٨/٤) ، التذييل والتكميل (٧/ق ٢١) ، وانظر « توضيح المقاصد » (١٢٤٦/٣) ، و« تمهيد القواعد » (٨/ ٤١٧٤ـ٤١٧٥) .

فتُقدَّرُ بـ (حتىٰ) : إذا كان الفعلُ الذي قبلَها ممَّا ينقضي شيئاً فشيئاً ، وتُقدَّرُ بـ (إلَّا) : إن لم يكنْ كذلك .

فالأوَّلُ : كقوله[1] : [من الطويل]

٣٢٣ـ لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصعبَ أو أُدرِكَ المُنىٰ فمـا ٱنقـادتِ الآمـالُ إلَّا لصـابـرِ

❀ قوله : (فتُقدَّرُ بـ « حتىٰ » . . .) إلىٰ آخره : أشار به : إلىٰ أنَّ قولَهُ : (إذا يصلُحُ في موضعها « حتىٰ ») ؛ أي : مِنْ حيثُ المعنىٰ .

❀ قوله : (وتُقدَّرُ بـ « إلَّا ») شاملٌ للمُتَّصِلةِ والمُنقطِعة ، كما في « الدَّمَامِينيِّ على المغني » ، واقتصرَ المُراديُّ علىٰ أنَّها بمعنىٰ (إلا) المُنقطِعة . انتهىٰ « شيخنا السيِّد »[2] .

❀ قوله : (لَأَسْتَسْهِلَنَّ) ؛ أي : لَأَعُدُّهُ سَهْلاً ؛ ضد الصعب ، و(المُنىٰ) بضمِّ الميم وتخفيفِ النون : جمعُ (مُنْية) ، و(الآمالُ) بالمدِّ : جمعُ (أَمَل) ؛ وهو الرجاء .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٢٥) ، و« شرحه على الألفية » (ص٤٧٩) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٤/ ١٧٢) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٩٤) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٣٨٤) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٥٥٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٦٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٧٤ـ٧٥) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ ق١٨٢) .

أي : لأستسهلَنَّ الصعبَ حتىٰ أُدرِكَ المُنىٰ ؛ فـ (أُدرِكَ) : منصوبٌ بـ (أنِ) المُقدَّرةِ بعد (أو) التي بمعنىٰ (حتىٰ) ، وهي واجبةُ الإضمار[1] .

والثاني : كقوله[2] : [من الوافر]

---

* قوله : (حتىٰ أُدرِكَ . . .) إلىٰ آخره : الفعلُ في هٰذا المثال ونحوِهِ مُؤوَّلٌ بمصدرٍ معطوفٍ علىٰ مصدرٍ مُتصيَّدٍ مِنَ الفعل المُتقدِّم ؛ أي : لَيَكُونَنَّ استسهالٌ منِّي للصعب أو إدراكٌ للمُنىٰ ، وليكونَنَّ كسرٌ منِّي لكُعُوبها أو استقامةٌ منها .

---

* قوله : (وليكونَنَّ كسرٌ منِّي . . .) إلىٰ آخره : غيرُ مُناسِبٍ للبيت ، كما لا يخفىٰ ، وكذا قولُهُ فيما يأتي : (مِنَ الشُّجْعان)[3] .

---

(١) واحتمالُ التعليلِ فيه أظهرُ من الغاية ، بل يحتملُ الاستثناء أيضاً ، كما قاله أبو حيَّان . « خضري » (٢/ ٧٣١) .

(٢) البيت لزياد الأعجم في « ديوانه » (ص١٠١) ضمن قصيدة يهجو بها الأُقيشِرَ بن حَبْناء التميميَّ ، ومطلعها :

ألـم تَـرَ أنَّـني وَتَّـرتُ قـوسـي لأَبْقَـعَ مِـنْ كـلابِ بنـي تميـمِ

ورُويت أبيات هٰذه القصيدة بالإقواء ، وجاءت (تستقيما) فيها بالرفع ، وأنشده سيبويه بالنصب ، وتبعه علىٰ ذلك مَنْ جاء بعده من النحاة ، والبيت من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٤٨) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٢٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٧٩) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١٧٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٩٣) ، و« المساعد » (٣/ ٨١) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٣٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٦٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٦٨ـ٧٤) .

(٣) انظر (٥/ ٣٥) .

٣٢٤ـ وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قومٍ   كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تَسْتقِيمَا

أي : كسرتُ كُعُوبَها إلَّا أنْ تستقيمَ ؛ فـ(تستقيمَ) : منصوبٌ بـ (أنْ) بعدَ (أو) واجبةَ الإضمار .

٦٨٥ـ وبعدَ (حتَّىٰ) هٰكذا إضمارُ (أنْ)   حَتْمٌ كـ (جُدْ حتىٰ تَسُرَّ ذا حَزَنْ)

❀ قوله : (وكنتُ إذا غَمَزْتُ . . .) إلىٰ آخره : (غمزتُ) بالغين والزاي المُعجَمتَينِ : بمعنىٰ عصرتُ وهَزَزتُ ، و(القَنَاة) بالقاف والنون : الرُّمْحُ ، و(الكُعُوب) : النواشزُ في أطراف الأنابيب .

وفي البيت استعارةٌ تمثيليّةٌ ؛ حيثُ شبَّهَ حالَهُ في الأخذ في إصلاح قومٍ اتَّصفوا بالشرِّ ، وعَدَمِ الكفِّ عنهم إلا بقتلهم أو رجوعِهِم . . بحالِ مَنْ هزَّ الرُّمْحَ مِنَ الشُّجْعان ولم يرجعْ عنه إلا إذا كُسِرَ أو استقامَ .

❀ قوله : (وبعدَ « حتَّىٰ ») بعدَ : مُتعلِّقٌ بـ (إضمارُ) أو بـ (حَتْمٌ) ، وكذا قولُهُ : (هٰكذا) ، وهو حشوٌ ؛ لأنَّ المعنىٰ : كهٰذا الذي سَبَقَ في وجوب

❀ قوله : (النواشزُ) ؛ أي : المرتفِعاتُ بخروجها ومَيْلِها عن الاعتدال ، وقولُهُ : (في أطراف الأنابيب) ؛ أي : من أطرافها ، وتفسيرُ (الكُعُوب) بـ (النواشز) لا يُناسِبُ الاستثناءَ ، إلا إن جُعِلَ منقطعاً .

❀ قوله : (بحالِ مَنْ هزَّ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : (بحاله إذا هزَّ الرمحَ ولم يرجع . . .) إلىٰ آخره .

وممَّا يجبُ إضمارُ (أنْ) بعدَهُ : (حتىٰ) ؛ نحوُ : (سِرْتُ حتىٰ أدخلَ البلدَ) ؛ فـ(حتىٰ) : حرفُ جرٍّ ، و(أدخلَ) : منصوبٌ بـ (أنِ) المُقدَّرةِ بعدَ (حتىٰ) ، هـٰذا إنْ كان الفعلُ بعدَها مستقبلاً .

الإضمار ، وهو معلومٌ مِنْ (حتمٌ) بمعنىٰ واجب ، تدبَّرْ . « شيخنا حَفْني »[1] .

❀ قوله : (وممَّا يجبُ إضمارُ « أنْ » بعدَهُ : « حتىٰ ») ، والغالبُ في (حتىٰ) حينئذٍ : أنْ تكونَ للغاية ؛ نحوُ : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه : ٩١] ، وعلامتُها : أنْ يَحسُنَ في موضعها (إلىٰ) ، وقد تكونُ للتعليل ؛ كما في مثال الناظم ، وعلامتُها : أنْ يَصلُحَ في موضعها (كي) .

❀ قوله : (فـ « حتىٰ » : حرفُ جرٍّ) ؛ أي : لأنَّ ما بعدَها مفردٌ ، وهي إذا وَقَعَ بعدَها المفردُ تكونُ عاطفةً أو جارَّةً ، فإنْ وقعَ بعدَها جملةٌ فهي حرفُ ابتداءٍ .

❀ قوله : (و« أدخلَ » : منصوبٌ بـ « أنِ » المُقدَّرةِ) ؛ أي : خلافاً للكُوفيِّينَ في قولهم : إنَّ النصبَ بـ (حتىٰ) نَفْسِها .

❀ قوله : (وهو معلومٌ مِنْ « حتمٌ ») لا يُقالُ : هـٰذا لا يتمُّ علىٰ تعلُّق (هكذا) بـ (إضمارُ) ؛ لتأخُّر مُفِيدِ التحتُّم .

لأنَّا نقولُ : هو المُعتبَرُ وإن تأخَّر ؛ لكونه أحدَ ركنَيِ الإسناد ، ولولا ذلك لكان الاعتراضُ علىٰ هـٰذا الوجهِ بعلم المسندِ مِنَ المسند إليه ، فتدبَّرْ[2] .

---

(١) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ ق١٧٧) .

(٢) في (ك) : (هـٰذا لا يتم علىٰ تعلق « هكذا » بـ « إضمار » ؛ لتأخر مفيد التحتم) بدل (لا يقال . . .) إلىٰ آخره .

فإن كان حالاً ، أو مُؤوَّلاً بالحال . . وَجَبَ رفعُهُ ، وإليه أشار بقوله :

٦٨٦ـ وتِلْوَ (حتَّىٰ) حالاً اَوْ مؤوَّلَا بِـهِ ٱرفَعَـنَّ وٱنصِـبِ المُستقبَـلَا

ورُدَّ : بأنَّها عَمِلَتِ الجرَّ في الاسم الصريح ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر : ٥] ، ولا يعملُ عاملٌ في الأسماء تارةً وفي الأفعال أُخْرى . انتهىٰ « فارِضي »[١] .

❀ قوله : (**فإن كان حالاً ، أو مُؤوَّلاً بالحال . . وَجَبَ . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ (أنْ) تَقتضِي الاستقبالَ وهو يُنافي الحالَ ، وقولُهُ : (**أو مُؤوَّلاً**) ؛ أي : بما سيأتي مِنْ قَصْدِ الدخول . . . إلىٰ آخره[٢] .

❀ قوله : (**وتِلْوَ « حتَّىٰ »**) ؛ أي : تاليَها ؛ مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ (ٱرفَعَنَّ) ، و(**حالاً اَوْ مُؤوَّلاً به**) : حالٌ مِنْ (تلوَ) ، **والضميرُ في** (به) : راجعٌ لقوله : (حالاً) ؛ أي : ارفَعَنَّ وجوباً تاليَ (حتىٰ) في حال كونِهِ حالاً أو مُؤوَّلاً بالحال ؛ لِمَا تقدَّم[٣] .

❀ قوله : (**مِنْ قَصْدِ الدخول**) ؛ أي : مِنْ قَصْدِ حكايةِ حالةِ الدخول في قول الشارح : (وقصدتَ به حكايةَ تلك الحال . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٥٠) ، وانظر « معاني القرآن » للفراء (١/ ١٣٧) ، و« شرح المفصل » (٤/ ٤٦٧) ، و« تمهيد القواعد » (٨/ ٤١٧٢) .

(٢) انظر (٥/ ٣٨) .

(٣) انظر القولة السابقة .

فتقولُ : (سِرْتُ حتىٰ أدخلُ البلدَ) بالرفع إنْ قلتَهُ وأنتَ داخلٌ ، وكذا إن كان الدخولُ قد وَقَعَ وقصدتَ به حكايةَ تلك الحالِ ؛ نحوُ : (كنتُ سِرتُ حتىٰ أدخلُها) .

٦٨٧ـ وبعدَ فا جوابِ نفيٍ أو طَلَبْ . . . .

❀ قوله : (وقصدتَ به حكايةَ تلك الحالِ) ؛ أي : فتُقدِّرُ أنَّكَ مُتَّصِفٌ بالعزم عليه ؛ فيكونُ استعارةً تبعيّة ؛ حيثُ استُعِيرَ الدخولُ في الحال للدخول في الماضي ، ثمَّ يُشبَّهُ بالدخول في الحال تصويراً للحال العجيبة .

واعلَمْ : أنَّهُ لا يرتفعُ الفعلُ بعدَ (حتىٰ) إلا بثلاثة شروطٍ ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من الرجز]

وشرطَ رفعٍ كونُهُ حالاً كذا مُسبَّبٌ حقّاً وفَضْلَةٌ خُذَا[1]

❀ قوله : (وبعدَ فا جوابٍ . . .) إلىٰ آخر البيت : (أنْ) : مبتدأٌ ،

❀ قوله : (فتُقدِّرُ أنَّكَ مُتَّصِفٌ بالعزم) فيه : أنَّهُ حينئذٍ يكونُ الدخولُ مستقبلاً تأويلاً ، فيجبُ النصبُ ؛ فالمُلائِمُ أنْ يقولَ : (فتُقدِّرُ نفسَكَ موجوداً في وقت الدخولِ الماضي) ، أو : (تُقدِّرُ الدخولَ الماضيَ واقعاً حالَ التكلُّم) .

❀ قوله : (ثمَّ يُشبَّهُ . . .) إلىٰ آخره : (ثمَّ) : للترتيب الإخباريِّ ؛ لتقدُّم التشبيهِ على الاستعارة .

---

(١) قوله : (شرطَ) هو مفعول (خذ) ، و(كونُهُ) : خبر مبتدأ محذوف ، ويجوز رفع (شرط) علىٰ أنه مبتدأ ، ونصب (فضلة) علىٰ أنه مفعولُ (خذ) تقدَّم عليه .

. . . .

خبرُهُ : (نَصَبْ) ، و(سَتْرُها حَتْمٌ) : مبتدأٌ وخبرٌ في موضع الحال مِنْ فاعل (نَصَبْ) ، و(بعدَ) : مُتعلِّقٌ بـ (نَصَبْ) .

وحاصلُ ما أشار إليه الناظمُ : أنَّ المضارعَ يُنصَبُ بـ (أنْ) مضمرةً وجوباً بعدَ هـٰذه الأجوبةِ .

و(أنْ) والفعلُ في تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ علىٰ مصدرٍ مُتصيَّدٍ ؛ فنحوُ : (استقِمْ تُفلِح) في تقدير : (ليكُنْ منك استقامةٌ فإفلاحٌ) ؛ فما بعدَ الفاءِ حينئذٍ له محلٌّ ، وفيه تفصيلٌ :

فإنْ كان الفعلانِ لفاعلَينِ : فالمحلُّ رفعٌ ؛ نحوُ : (زُرْني فأُكرِمَكَ) ؛ أي : ليكُنْ منك زيارةٌ فإكرامٌ ؛ فالعطفُ على اسمِ (كان) .

وإن كانا لواحدٍ ؛ نحوُ : (استقِمْ فتُفلِحَ) . . احتمَلَ : الرفعَ علىٰ تقدير : (ليكُنْ منك استقامةٌ فإفلاحٌ) ، والنصبَ علىٰ تقديرِ : (افعَلِ استقامةً فإفلاحاً) .

وأمَّا (ليتَ) : فالمحلُّ بعدَها نصبٌ مطلقاً ؛ لأنَّ ما بعدَها يَنتصِبُ بها ؛ نحوُ : ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ ﴾ [النساء : ٧٣] ؛ أي : يا ليتَ لي معهم

❀ قوله : (بعدَ هـٰذه الأجوبةِ) ؛ أي : بعدَ فاءِ هـٰذه الأجوبةِ .

❀ قوله : (فنحوُ : « استقِمْ تُفلِح ») كذا بخطِّهِ ، والمُناسِبُ للمقام : (فتُفلِحَ) ، كما في نسخة[1] .

---

(١) جاء بالفاء في (ب ، هـ) ، وواضحٌ أنه بدونها سهوٌ منه رحمه الله تعالىٰ .

. . . . مَحْضَينِ (أنْ) وسَتْرُها حَتْمٌ نَصَبْ

يعني : أنَّ (أنْ) تَنصِبُ وهي واجبةُ **الحذفِ** الفعلَ المضارعَ بعدَ الفاءِ المُجابِ بها . . . .

صحبةً ففوزاً ، ذَكَرَ ذلك القوَّاسُ . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❁ **قوله** : (**مَحْضَينِ**) **نعتٌ لـ (نفيٍ) و(طَلَبْ)**[2] ، **وكلامُهُ يُوهِمُ** : **أنَّ** ذلك القيدَ راجعٌ لكلِّ أنواع الطَّلَب ، **وليس كذلك** ، بل هو خاصٌّ بالأمر والنهي والدعاء ، كما صرَّح به في « التسهيل »[3] .

❁ **قوله** : (**بعدَ الفاءِ المُجابِ بها**) **إنَّما سُمِّيَ ما دخلتْ عليه الفاءُ جواباً** ؛ لأنَّ الأشياءَ المذكورةَ قبلُ لمَّا كانتْ غيرَ ثابتةِ المضمونِ أَشْبَهَتِ الشرطَ الذي ليس بمُتحقِّق الوقوعِ ، فكان ما بعدَ الفاءِ كالجواب والجزاءِ للشرط .

وهٰذه الفاءُ فاءُ السببيَّة ؛ **لأنَّ** المقصودَ بها سببيَّةُ ما قبلَها لِمَا بعدَها ؛ **لأنَّ** العُدُولَ عن العطف إلى النصب للتنصيص على السببيَّة ؛ **إذ** تغييرُ اللفظِ يَدُلُّ علىٰ تغيير المعنىٰ ، فلو لم تُقصَدِ السببيَّةُ لم يُحتَجْ للدَّلالة عليها .

. . . .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٥٠ـ١٥١) ، وانظر « شرح ألفية ابن معط » للقوَّاس (١/ ٣٥٦ـ٣٥٧) .

(٢) فـ (أو) في قوله : (نفيٍ أو طَلَب) : تنويعيَّة ، وحُكْمُها حُكْمُ الواو في وجوب المطابقة .

(٣) تسهيل الفوائد (ص٢٣١) .

نفيٌ مَحْضٌ أو طَلَبٌ مَحْضٌ .

فمثالُ النفيِ : (ما تأتينا فتُحدِّثَنا) ، وقد قال تعالىٰ : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر : ٣٦] .

والمُرادُ بالنفي : ما يشملُ النفيَ بالحرف والفعلِ والاسمِ ، والتقليلُ الذي أُرِيدَ به النفيُ كالنفي ؛ نحوُ : (قلَّما تأتينا فتُحدِّثَنا) ، وكذلك (قد) إذا أُرِيدَ بها النفيُ ؛ نحوُ : (قد كنتَ في خير فتعرفَهُ) .

وقد جوَّز قومٌ نصبَ كلِّ ما تضمَّن معنى النفيِ قياساً لا سماعاً .

وقد يجيءُ التشبيهُ المُفِيدُ لمعنى النفيِ مُلحَقاً بالنفي ؛ أي : منصوبَ الجواب ؛ نحوُ : (كأنَّكَ والٍ علينا فتَشْتُمَنا) ؛ أي : لستَ بوالٍ ، أمَّا إذا قصدتَ بالتشبيه الحقيقةَ لا النفيَ . . فلا يجوزُ ذلك . انتهى « ابن قاسم »[١] .

❁ **قوله : (أو طَلَبٌ) هو شاملٌ** : للأمر ، والنهيِ ، والدعاء ، والاستفهام ، والعَرْض ، والتحضيض ، والتمنِّي ، والترجِّي[٢] ؛ **فالجملةُ تسعةٌ**[٣] ، نَظَمَها بعضُهُم فقال : [من البسيط]

مُرْ وانْهَ وادْعُ وسَلْ واعْرِضْ لحَضِّهِمِ ... تَمَنَّ وَارْجُ كذاكَ النفيُ قد كَمُلَا

❁ **قوله : (والفعلِ)** ؛ نحوُ : (ليس زيدٌ حاضراً فيُكلِّمَكَ) ، و(**الاسمِ**) ؛ نحوُ : (أنتَ غيرُ آتٍ فتُحدِّثَنا) .

---

(١) انظر « تنوير الحالك » (ق/ ٣٠٠) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ ق١٧٩) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (٢/ ق١٢٠) .

(٢) والترجِّي قال به الكوفيُّون .

(٣) قوله : (فالجملةُ) ؛ أي : مع النفي المُتقدِّم .

ومعنىٰ كونِ النفيِ مَحْضاً : أنْ يكونَ خالصاً مِنْ معنى الإثبات ، فإن لم يكنْ خالصاً منه . . وَجَبَ رفعُ ما بعدَ الفاء ؛ نحوُ : (ما أنتَ إلَّا تأتينا فتُحدِّثُنا) .

ومثالُ الطَّلَبِ ؛ وهو يشملُ : الأمرَ ، والنهيَ ، والدعاءَ ، والاستفهامَ ، والعَرْضَ ، والتحضيضَ ، والتمنِّيَ .

فالأمرُ[1] : نحوُ : (ائتني فأُكرِمَكَ) ، ومنه[2] : [من مشطور الرجز]

٣٢٥ـ يا ناقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا
إلىٰ سليمانَ فنَسْترِيحَا

❁ قوله : (يا ناقُ سِيرِي . . .) إلىٰ آخره : مُرخَّمُ (ناقة)[3] ، و(سِيرِي) : فعلُ أمرٍ ، والخطابُ للناقة ، و(عَنَقاً) : منصوبٌ على المصدريَّة ، أو صفةُ مصدرٍ محذوفٍ ؛ أي : سَيْراً عَنَقاً ، وهو بفتحتَينِ : ضربٌ مِنَ السَّيْر ، و(الفَسِيح) : الواسعُ .

. . . .

---

(١) كذا في جميع النسخ ، ولعلَّ خبرَ قوله : (ومثال الطلب) محذوفٌ يُؤخذ من السياق ، والله تعالىٰ أعلم ، وتقدير الفاء زائدةً لا يخلو مِنْ ركاكة وتكلُّف .

(٢) الشطران مطلع أرجوزة طويلة لأبي النجم العِجْلي في « ديوانه » (ص١٢٣) يمدح بها الخليفة سليمان بن عبد الملك ، ويصف الناقة وحمار الوحش ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٣٤ـ٣٥) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٢٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٨٢) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١٨٢) ، و« المساعد » (٣/ ٨٥) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٥٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٦٨ـ١٨٦٩) .

(٣) والترخيمُ مِنَ النكرة المقصودة لا يُجوِّزُهُ المُبرِّد ، وردَّ عليه الجمهورُ بهـٰذا البيت وغيره ، وانظر (٤/ ٥٣٠) .

والنهيُ : نحوُ : (لا تضربْ زيداً فيضربَكَ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾ [طه : ٨١] .

والدعاءُ : نحوُ : (ربِّ ؛ انصُرْني فلا أُخذَلَ) ، ومنه[1] : [من الرمل]

٣٢٦ـ ربِّ وَفِّقْني فلا أَعدِلَ عن ... سَنَنِ الساعِينَ في خيرِ سَنَنْ

والاستفهامُ : نحوُ : (هل تُكرِمُ زيداً فيُكرِمَكَ ؟) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ :

والشاهدُ : في قوله : (فنَسْترِيحَا) ؛ حيثُ جاء منصوباً ؛ لوقوعه مقروناً بالفاء في جواب الأمر .

❁ قوله : (ربِّ وَفِّقْني) ؛ أي : يا ربِّ ؛ وفِّقني حتىٰ لا أميلَ عن طريق السَّاعِينَ في خير الطُّرُقِ ، و(السَّنَن) : بفتح السين والنون في الموضعَينِ .

والشاهدُ : نصبُ (أَعدِلَ) ؛ لوقوعه في جواب الدعاء ، والبيتُ مِنْ بحر الرمل .

❁ قوله : (والاستفهامُ) ؛ أي : حقيقيٌّ أو إنكاريٌّ[2] ، وأمَّا التقريريُّ :

❁ قوله : (حقيقيٌّ) ؛ أي : كما في أمثلة الشارح ، وقولُهُ : (أو

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٢٩) ، و« شرحه على الألفية » (ص٤٨٢) ، والشارح في « المساعد » (٣/ ٨٥) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٦/ ٥٢) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٣٨٧) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٥٦٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٦٩ـ١٨٧٠) .

(٢) الأَوْلىٰ : (أي : الحقيقي أو الإنكاري) ، والمثبتُ مأخوذ من « الحفني » أو غيره ، وهو ملائمٌ لعبارة « الأشموني » (٣/ ٥٦٢) ؛ إذ جاء فيها (الاستفهام) مُنكَّراً .

﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾ [الأعراف : ٥٣] ، وقولُ الشاعر[١] : [من البسيط]

فلا يُنصَبُ جوابُهُ ؛ لأنَّهُ يتضمَّنُ ثبوتَ الفعل ، فلم يتمحَّضْ للنفي ، وما وَرَدَ مِنَ النصب في جواب التقريريِّ . . فلوجود صورةِ النفي ، وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج : ٦٣] . . فالرفعُ لكون الرُّؤْيةِ لا تكونُ سبباً لاخضرار الأرض . انتهىٰ « شيخنا الحَفْني »[٢] .

إنكاريٌّ) ؛ نحوُ : (مَنْ مثلُ زيدٍ فيُقاوِمَهُ ؟!) ، ومثلُهُ : التوبيخيُّ ؛ نحوُ : (أتُخاصِمُ زيداً فيغضبَ عليك ؟!) .

❁ **قوله : (وما وَرَدَ مِنَ النصب . . .)** إلىٰ آخره ؛ نحوُ : (ألم أكُ جارَكُم) في البيت الآتي[٣] .

❁ **قوله : (فلوجود صورةِ النفي)** ؛ أي : أو صورةِ الاستفهام .

❁ **قوله : (لكون الرُّؤْيةِ لا تكونُ سبباً . . .)** إلىٰ آخره : قد يُقالُ : مَحَطُّ التقريرِ : هو الإنزالُ لا الرؤيةُ ؛ فالسببيَّةُ موجودةٌ مآلاً ، فالرفعُ إنَّما هو للنَّظَر لمعنى التقرير الذي هو الإثبات[٤] .

---

(١) أنشده الفرَّاء ولم يعزه إلىٰ قائل مُعيَّن ، وهو من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٢٩/٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ٤٨٢) ، و« الأشموني » (٥٦٣/٣) ، وهـٰذا الشاهد ساقط من بعض النسخ ، كما نبَّه عليه الخضري في « حاشيته » (٧٣٥/٢) ، وهو كذلك في جميع نسخ « الشرح » عندنا ، وانظر « المقاصد النحوية » (١٨٧٠/٤ـ ١٨٧١) .

(٢) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ق١٧٩) .

(٣) انظر (٥٤/٥) .

(٤) في (ي) : (لحين) بدل (لمعنىٰ) .

٣٢٧ـ هل تعرفونَ لُباناتي فأرجوَ أنْ تُقضىٰ فيرتدَّ بعضُ الروحِ للجسدِ

❁ قوله : (هل تعرفونَ لُباناتي. . .) إلىٰ آخره : (اللُّبَانات) : جمعُ (لُبَانةٍ) ؛ وهي الحاجةُ ، والشاهد : في (أرجوَ) ، و(يرتدَّ) : عطفٌ علىٰ (أرجوَ) .

واختلفَ في الرُّوح مَنْ تكلَّمَ فيها[1] ؛ فقال جمهورُ المُتكلِّمينَ : إنَّها جسمٌ لطيفٌ مُشتبِكٌ بالبدن اشتباكَ الماءِ بالعود الأخضر[2] ، وقال كثيرٌ منهم : إنَّها عَرَضٌ ، وهي الحياةُ التي صار البدنُ بوجودها حيّاً .

وقال الفلاسفةُ وكثيرٌ مِنَ الصُّوفيَّة : إنَّها جوهرٌ مُجرَّدٌ قائمٌ بنَفْسه غيرُ مُتحيِّزٍ ، مُتعلِّقٌ بالبدن للتدبير والتحريكِ ، غيرُ داخلٍ فيه ولا خارجٍ عنه . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

❁ قوله : (عطفٌ علىٰ « أرجوَ ») الأظهرُ : أنَّهُ عطفٌ علىٰ (تُقضىٰ) ، وقد يُقالُ : إنَّما عَطَفَهُ علىٰ (أرجوَ) ؛ لأنَّهُ هو الذي يترتَّبُ عليه ارتدادُ بعضِ الرُّوح ، وأمَّا القضاءُ بالفعل فيترتَّبُ عليه ارتدادُ كلِّ الروح لا بعضِها ، تأمَّلْ .

---

(١) وبعض العلماء أمسك حيث أمسك رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخوض فيها وهو معدنُ العلم وينبوعُ الحكمةِ صلى الله عليه وسلم .

(٢) وهو اختيار إمام الحرمَينِ الجُويني ، وعليه أهلُ السنة مِنَ المُتكلِّمينَ والمُحدِّثين والفقهاء والصوفيَّة . انظر « الإرشاد » (ص٣٧٧) ، و« نهاية المرام » (ص١٦٠) ، و« تحفة المريد » (ص٢٦٢) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٨٩٣) ، وقد أفاض وأجاد الإمامُ العارف السُّهْرَوَرْديُّ في الحديث عن الروح في كتابه النفيس القيم « عوارف المعارف » (٢/ ٤٠٦ـ ٤٢٢) .

والعَرْضُ : نحوُ : (أَلَا تنزلُ عندَنا فتُصِيبَ خيراً) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من البسيط]

٣٢٨ـ يا بنَ الكِرامِ أَلَا تدنو فتُبصِرَ ما   قد حدَّثوكَ فما راءٍ كمَنْ سَمِعَا

والتحضيضُ : نحوُ : (لولا تأتينا فتُحدِّثَنا) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون : ١٠] .

❋ قوله : (والعَرْضُ) هو الطَّلَبُ برِفْقٍ ولِين ، والتحضيضُ : هو الطَّلَبُ بحَثٍّ وإزعاج .

❋ قوله : (يا بنَ الكِرامِ . . .) إلىٰ آخره : (الكرام) : جمعُ (كريم) ، و(تدنو) : بمعنىٰ : تَقرُب ، والشاهدُ : في قوله : (فتُبصِرَ) ؛ حيثُ نُصِبَ في جواب العَرْض ، وقولُهُ : (حدَّثوكَ) ؛ أي : حدَّثوكَ به[2] ، وفاءُ (فما) : تعليليَّةٌ ، وقولُهُ : (راءٍ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كمَنْ سَمِعَا) ؛ أي : كمَنْ سَمِعَهُ ، والألفُ : للإطلاق .

❋ قوله : (﴿ وَأَكُونَ ﴾) بالنصب[3] ، وقُرِئَ : ﴿ وَأَكُن ﴾ بالجزم عطفاً

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٣٣) ، و« شرحه على الألفية » (ص٤٨٣) ، والشارح في « المساعد » (٣/ ٨٧ ـ ٨٨) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٦/ ٥٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٣٨٩) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٥٦٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٧١) .

(٢) كذا في النسخ ، وفيه حذفُ العائد المجرور دون وجود شرطه ، والأَوْلىٰ : أنْ يكونَ العائدُ منصوباً مفعولاً ثانياً لـ (حدَّث) ، والتقديرُ : (حدَّثوكه) ، ولعلَّ المُحشِّي أراد بيان المعنىٰ دون التقدير النحوي ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) قرأ بالنصب : أبو عمرو ، ووافقه ابن محيصن واليزيدي والحسن . انظر « الدرالمصون » =

والتمنّي : نحوُ : (ليتَ لي مالاً فأتصدَّقَ منه) ، ومنه : قولُهُ تعالى : ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ﴾ [النساء : ٧٣] .

ومعنىٰ كونِ الطَّلَبِ مَحْضاً : ألَّا يكونَ مدلولاً عليه باسمِ فعلٍ ، ولا بلفظ الخبر ؛ فإن كان مدلولاً عليه بأحد هٰذَينِ المذكورَينِ . . وَجَبَ رفعُ ما بعدَ الفاءِ ؛ نحوُ : (صَهْ فأُحسِنُ إليكَ) ، . . . .

علىٰ محلِّ ﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾ ؛ لأنَّ المعنىٰ : إنْ أَخَّرتَني أَصَّدَّقْ ؛ ولهٰذا قال في « الإتقان » نقلاً عن الخليل وسيبويهِ : (إنَّ هٰذا مِنْ عطف التوهُّمِ ؛ لأنَّ المعنىٰ : أَخِّرْني أَصَّدَّقْ) انتهىٰ « فارضي »[1] .

❁ قوله : (ومعنىٰ كونِ الطَّلَبِ مَحْضاً . . .) إلىٰ آخره : قال المُرَاديُّ : (والمُرادُ بالطَّلَب المَحْض : أنْ يكونَ بفعلٍ أصيلٍ في ذلك ؛ فاحتَرَزَ : عن أنْ يكونَ بمصدرٍ ؛ نحوُ : « سَقْياً » ، أو باسمِ فعلٍ ؛ نحوُ : « صه » ، أو بلفظ الخبر ؛ نحوُ : « رَحِمَ اللهُ زيداً » ؛ فلا يكونُ لشيءٍ مِنْ ذلك جوابٌ منصوب) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❁ قوله : (مِنْ عطف التوهُّمِ) ؛ أي : الذي يُعبَّرُ به في غير القرآن والسُّنَّة ، ويُعبَّرُ فيهما بـ (العطف على المعنىٰ) للتأدُّب .

= (١٠/ ٣٤٤) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص ٥٤٣) .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٥٠) ، وانظر « الإتقان في علوم القرآن » (٢/ ٣٨١) ، و« كتاب سيبويه » (٣/ ١٠٠ـ١٠١) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٦٠) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٣١) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٨٩٥) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٥٣) .

و(حَسْبُكَ الحديثُ فينامُ الناسُ)[1] .

❀ **قوله : (حَسْبُكَ الحديثُ فينامُ الناسُ) حَسْبُكَ** : مبتدأٌ محذوفُ الخبر وجوباً ؛ لدَلالة المعنىٰ عليه ، والتقديرُ : (حَسْبُكَ السكوتُ فينامُ الناسُ) ، **وقيل** : هو مبتدأٌ لا خبرَ له ؛ **لأنَّ معناه** : اكتفِ ، وهـٰذا علىٰ قول الجمهور أنَّ ضمَّةَ (حَسْبُكَ) إعرابٌ ، **وقيل** : هي ضمةُ بناءٍ ، وهو اسمٌ سُمِّيَ به الفعلُ وبُنِيَ على الضمِّ ؛ لأنَّهُ كان معرباً قبلَ ذلك ، فحُمِلَ علىٰ (قبلُ) و(بعدُ) ، وعلىٰ هـٰذا أبو عمرِو بنُ العلاء . انتهىٰ « شَنَوَاني على القطر » نقلاً عن أبي حيَّانَ[2] .

ففي إعرابه ثلاثةُ أقوالٍ ، وهي جاريةٌ علىٰ أنَّ المسموعَ : (حَسْبُكَ ينامُ الناسُ) بدون ذِكْر (الحديث) ، أمَّا عليه كما عبَّر الشارحُ . . فـ (حَسْبُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ (الحديث) لا محذوفٌ .

❀ **قـولـه : (والتقـديـرُ : « حَسْبُـكَ السكـوتُ ») الأنسـبُ** : (حسبُـكَ الحديثُ) .

❀ **قوله : (علىٰ أنَّ المسموعَ : « حَسْبُكَ ينامُ الناسُ »)** كذا بخطِّهِ ،

---

(١) أجاز الكِسَائيُّ : النصبَ بعدَ الفاء المُجابِ بها اسم فعل أمر ، أو خبر بمعنى الأمر ؛ كما مُثِّلَ ، وابنُ عصفور : في جواب (نَزَالِ) ونحوه مِن اسم الفعل المُشتقِّ ، وحكاه ابن هشام عن ابن جني ، وأجاز الكسائيُّ أيضاً : النصبَ في جواب الدعاء المدلولِ عليه بالخبر ؛ نحوُ : (غَفَرَ اللهُ لزيدٍ فيُدخِلَهُ الجنةَ) ، وانظر « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٤١) ، و« المساعد » (٣/ ٩٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٨٦ـ٣٨٧) .

(٢) انظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (١/ ٥٦٤) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٠٩٢) ، و« التذييل والتكميل » (٧/ ق٣٧) ، وتبع أبا عمرو بنَ العلاء الجَرْميُّ ، وقال بالثاني جماعةٌ منهم الأخفش .

٦٨٨ـ والواوُ كالفا إنْ تُفِدْ مفهومَ (مَعْ) . . . .

❁ **قوله** : (**والواوُ كالفا**) **الواوُ** : مبتدأٌ ، **خبرُهُ** : (كالفا) ، **وأَلْحَقَ الكُوفيُّونَ بذلك** : لفظةَ (ثُمَّ) في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « لا يَبُولَنَّ أحدُكُم في الماءِ الدائمِ ثمَّ يغتسلَ فيهِ »[1] ، وجوَّز ابنُ مالكٍ فيه الرفعَ والنصبَ ، ورُدَّ : بأنَّهُ يصيرُ المعنى النهيَ عن الجَمْع بينَ البولِ والاغتسال ، وليس الحُكْمُ خاصّاً به ، بل لو بالَ في الماء فقط . . كان داخلاً تحتَ النهيِ ، ويجوزُ فيه الجزمُ أيضاً . انتهىٰ « شَنَوَاني »[2] .

❁ **قوله** : (**إنْ تُفِدْ**) **إنْ** : شرطيَّةٌ ، **جوابُها** : محذوفٌ ضرورةً ؛ لكون الشرطِ مضارعاً .

وصوابُهُ : (فينامُ) ، أو : (ينم) .

❁ **قوله** : (**ورُدَّ**) ؛ أي : النصبُ ، **ولك أنْ تقولَ** : لا مانعَ مِنْ كون النهيِ مُخرَّجاً علىٰ سبب ، فلا يَقتضِي اختصاصَ الحُكْم بالجمع .

---

(١) رواه البخاري (٢٣٩) ، ومسلم (٢٨٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، والمشهور في الرواية : رفعُ (يغتسل) .

(٢) انظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (١/ ٥٦٠) ، و« شواهد التوضيح والتصحيح » (ص٢٢٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٦٣) ، وأجابَ ابنُ دقيق العيد ـ كما في « إرشاد الساري » (١/ ٣٠٤) ـ : بأنَّهُ لا يلزمُ أنْ يَدُلَّ على الأحكام المُتعدِّدة لفظٌ واحد ، فيُؤخَذُ النهيُ عن الجمع بينهما مِنْ هٰذا الحديث إن ثبتتْ روايةُ النصب ، ويُؤخَذُ النهيُ عن الإفراد مِنْ حديثٍ آخَرَ .

. . . . كـ (لا تَكُنْ جَلْداً وتُظهِرَ الجَزَعْ)

يعني : أنَّ المواضعَ التي يُنصَبُ فيها المضارعُ بإضمارِ (أنْ) وجوباً بعدَ الفاء . . يُنصَبُ فيها كلِّها بـ (أنْ) مضمرةً وجوباً بعدَ الواوِ إذا قُصِدَ بها المصاحبةُ[1] ؛ نحوُ : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران : ١٤٢] ،

❀ قوله : (كلا تَكُنْ جَلْداً) لا : ناهيةٌ ، واسمُ (تكنْ) : مُستترٌ فيها ، و(جَلْداً) : خبرُ (تكنْ) ، وهو بفتح الجيم وسكون اللام ، و(تُظهِرَ) : مضارعُ (أَظْهَرَ) منصوبٌ بـ (أنْ) مضمرةً وجوباً بعدَ واوِ المعيَّة ، و(الجَزَع) : مفعولُ (تُظهِرَ) ، والجَلْدُ مِنَ الرجال : الصُّلْبُ القويُّ على الشيء ، والجَزَع : ضدُّ الصبر .

❀ قوله : (إذا قُصِدَ بها المصاحبةُ) هٰذا نظيرُ نَصْبِ المفعولِ معه بعدَ واوِ المعيّة ؛ فالمعيَّةُ هنا معيَّةُ فعلَينِ وهناك معيَّةُ اسم ، وإطلاقُ الجوابيَّةِ عليها تَسَمُّحٌ ؛ حيثُ يُقالُ : الجوابُ بالواو والفاءِ . انتهىٰ « هَمْع » بالمعنىٰ[2] .

❀ قوله : (﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ . . . ﴾) إلىٰ آخره : قال في « شرح الشُّذُور » :

. . . .

(١) لم يُسمَعِ النصبُ مع الواو إلا في خمسة مواضعَ : النفيُ ، والأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، وقاسه النَّحْويُّونَ في الباقي ، ولم يُمثِّلِ الشارح للتمنِّي ، ومثاله : قوله تعالىٰ : ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا ﴾ [الأنعام : ٢٧] ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٣٦) .

(٢) همع الهوامع (٢/ ٣٩٤ـ٣٩٥) .

وقولِهِ[1] : [من الوافر]

٣٢٩ـ فقلتُ ٱدْعِي وأدعوَ إنَّ أَنْدَىٰ لِصَـــوتٍ أنْ يُنَـــادِيَ داعيـــانِ

(المعنىٰ : أنَّكُم تُجاهِدُونَ ولا تصبرونَ وتطمعونَ أنْ تدخلوا الجنَّةَ ، وإنَّما ينبغي لكم الطَّمَعُ في ذلك إذا اجتمعَ مع جهادِكُمُ الصبرُ علىٰ ما يُصِيبُكُم فيه ، فيعلمُ اللهُ حينئذٍ ذلك واقعاً منكم ، والتقديرُ : « بل حَسِبْتُم أنْ تدخلوا الجنَّةَ وحالُتُكُم هـٰذه الحالةُ ») انتهىٰ[2] .

فالمنفيُّ حينئذٍ : عِلْمُ اللهِ بوقوع الصبر مُصاحِباً للجهاد ، ونفيُ عِلْمِ الله بهـٰذا المعنىٰ صحيحٌ ؛ لأنَّ عِلْمَ غيرِ الواقعِ واقعاً جَهْلٌ ، تعالى الله عنه .

❁ قوله : (فقلتُ ٱدْعِي . . .) إلىٰ آخره ، قبلَهُ :

---

(١) البيت لدِثار بن شيبان النَّمَري ، كما في « مختارات ابن الشجري » (٣/ ٦) ، ونسبه سيبويه إلى الأعشىٰ ، وابن يعيش إلى الحطيئة ، وهو في « ديوانه » (ص١٤٧) مع بيت ثانٍ ، وقبله :

تقولُ حَلِيلَتي. . . . .
سيُـدرِكُنـا بنـو القمـرِ بـنِ بـدرٍ سـراج الليـلِ للشمـسِ الحَصَـانِ

وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٤٥) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٣٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٨٤) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١٨٢) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٣١) ، و« المساعد » (٣/ ٩١) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٦٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٧٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٢٢٩ـ٢٣١) .

(٢) شرح شذور الذهب (ص٣٢٩) .

وقولِه[1] : [من الكامل]

٣٣٠ـ لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ عـارٌ عليـكَ إذا فعلـتَ عظيـمُ

تقـولُ حَلِيلَتـي لمَّـا ٱشتَكَيْنـا سيُـدرِكُنا بنـو القـومِ الهِجَـانِ[2]

و(أَنْدَىٰ) : مِنَ (النَّدىٰ) بفتح النون والدال مقصوراً ؛ وهو بُعْدُ ذهابِ الصوت ؛ أي : قلتُ لتلك المرأة : ينبغي أنْ يجتمعَ دعائي ودعاؤُكِ ؛ فإنَّ أرفعَ صوتٍ دعاءُ داعيَينِ .

والشاهدُ : نصبُ (أدعوَ) ؛ لوقوعه بعدَ الواوِ في جواب الأمر .

❀ قوله : (لا تَنْهَ عن خُلُقٍ . . .) إلىٰ آخره : **الصحيحُ** : أنَّ هـٰذا لأبي الأسودِ مِنْ قصيدته التي أوَّلُها[3] :

تَلْقَى اللَّبِيبَ مُحسَّداً لم يَجْترِمْ شَتْـمَ الـرجـالِ وعِـرْضُـهُ مَشْتُـومُ

. . . .

---

(١) البيت لأبي الأسود الدُّؤَلي في « ديوانه » (ص٤٠٤) ، كما صوَّبه المُحشِّي ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٤١ـ٤٢) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٧٥) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٣٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٨٥) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١٨١) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٨٨) ، و« المساعد » (٣/ ٩١) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٦٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٧٦ـ ١٨٧٨) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٥٦٤ـ ٥٦٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ١١٢ـ١١٣) .

(٢) في « الديوان » (ص١٤٧) : (القرم) بدل (القوم) .

(٣) ونسبه سيبويه في « الكتاب » (٣/ ٤١ـ ٤٢) إلى الأخطل ، وابن سلَّام في « طبقات فحول الشعراء » (٢/ ٦٨٤) إلى المتوكل الليثي ، قال الحاتمي ـ كما في « الخزانة » (٨/ ٥٦٥) ـ : (وهـٰذا البيتُ ـ أي : بيت الشارح ـ أَشْرَدُ بيتٍ قيل في تجنُّب إتيان ما نهي عنه) ، وقد وُجد في عِدَّة قصائدَ ؛ ولذلك اختُلف في قائله .

حَسَدُوا الفتىٰ إذْ لم ينالوا سَعْيَهُ ... فـالنـاسُ أعـداءٌ لـهُ وخُصُـومُ
كضرائرِ الحَسْناءِ قُلْنَ لوَجْهِها ... حَسَـداً وبُغْضـاً إنَّـهُ لَـدَمِيـمُ

ومنها :

وإذا عَتَبْتَ على الصديقِ ولُمْتَهُ ... في مِثْلِ ما تـأتـي فـأنـتَ مُلِيـمُ[1]
فأبْدَأْ بنَفْسِكَ فأنْهها عن غَيِّها ... فـإذا أنتَهَـتْ عنـهُ فـأنـتَ حكيـمُ
لا تَنْهَ عن خُلُقٍ . . . .

إلىٰ آخره .

ومنها :

وإذا طلبتَ إلـىٰ كـريـمٍ حـاجـةً ... فلقـــاؤُهُ يُغنِيـــكَ والتسليـــمُ[2]
فـإذا رآكَ مُسلِّمـاً ذَكَـرَ الـذي ... كَلَّمْتَـــهُ فكـــأنَّـــهُ ملـــزومُ
وإذا طلبـتَ إلـىٰ لئيـمٍ حـاجـةً ... فـأَلِـحَّ فـي رِفْـقٍ وأنـتَ مُـدِيـمُ
وٱلْـزَمْ قُبَـالَـةَ بيتِـهِ وفِنـاءَهُ ... بـأشـدِّ مـا لَـزِمَ الغـريـمَ غـريـمُ

ومعنى البيتِ المذكورِ : أنَّ مِنَ العارِ العظيمِ أنْ تنهىٰ عن شيءٍ تصنعُ مِثْلَهُ ، وهو مأخوذٌ مِنْ قوله تعالىٰ : ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٤] .

. . . .

(١) في « الديوان » (ص٤٠٣) : (السفيه ، ظلوم) بدل (الصديق ، مليم) .
(٢) في « الديوان » (ص٤٠٤) : (يكفيك) بدل (يغنيك) .

وقولِه[1] : [من الوافر]

٣٣١ـ أَلَمْ أَكُ جارَكُم ويكونَ بيني وبينَكُــــمُ المَـــوَدَّةُ والإخـــاءُ

و(عار) : مرفوعٌ على أنَّهُ خبرُ محذوفٍ ؛ أي : ذلك عارٌ ، و(عظيم) : صفةُ (عار) ، وجملةُ (إذا فعلتَ) : معترضةٌ بينهما ، و(الخُلُقُ) بضمِّ اللام ـ كما قال الإمام الرازيُّ[2] ـ : مَلَكَةٌ يَصدُرُ بها الأفعالُ عن النَّفْس بسهولةٍ مِنْ غير تقدُّمِ فكرٍ ولا رَوِيَّةٍ .

والشاهدُ : نصبُ (تأتيَ) ؛ لوقوعه في جواب النهي .

❀ قوله : (أَلَمْ أَكُ جارَكُم . . .) إلىٰ آخره : محلُّ الشاهدِ : (يكونَ) ؛ حيثُ نُصِبَ بتقدير (أنْ) ؛ لوقوع الفعلِ بعدَ واو المصاحبة الواقعةِ بعدَ الاستفهام .

. . . .

(١) البيت للحطيئة في « ديوانه » (ص١٠) ضمن قصيدة يُعاتب بها سيدنا الزبرقان بن بدر رضي الله عنه ، ويمدح ابن عمه بغيض بن عامر من بني أنف الناقة ، ومطلعها :

أَلَا أَبْلِـغْ بنـي عـوفِ بـنِ كعـبٍ وهــل قــومٌ علــىٰ خُلُــقٍ ســواءُ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٤٣) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٣٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٨٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٨٤٠) ، و« المساعد » (٣/ ٩٢) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٦٢ـ٦٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩٠٣ـ١٩٠٤) ، و« شرح أبيات المغني » (٨/ ٣٤ـ٣٦) .

(٢) تفسير الرازي (٣٠/ ٦٠١) ، وسبقه إلىٰ ذلك الإمام الغزالي في « معارج القدس » (ص١٥٢) .

واحترَزَ بقوله : (إنْ تُفِدْ مفهومَ « معْ ») : عمَّا إذا لم تُفِدْ ذلك ، بل أردتَ التشريكَ بينَ الفعلِ والفعلِ ، أو أردتَ جَعْلَ ما بعدَ الواوِ خبراً لمبتدأٍ محذوف ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ حينئذٍ النصبُ ؛ ولهٰذا جاز فيما بعدَ الواوِ في قولك : (لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللَّبَنَ) . . ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : الجزمُ على التشريك بينَ الفعلَينِ ؛ نحوُ : (لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللَّبَنَ) .

---

* قوله : (لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللَّبَنَ) قال أصحابُ التجارِب مِنَ الهند وغيرِهِم : إنَّ الجمعَ بين السمك واللبنِ يُولِّدُ أمراضاً رديئةً مُزمِنةً سريعاً ؛ مثلُ الجُذام والبَرَص ، والفالِجِ والقُولَنجِ .

وهٰذه المسألةُ ألْغَزَ فيها بعضُهُم بقوله[1] : [من الهزج]

وما حرفٌ يَلِيهِ الفعـ ـلُ مَجْزوماً ومرفوعَا
ويُنصَبُ بعدَهُ أيضاً وكلٌّ جاءَ مسموعَا

ذَكَرَهُ الحَلَبيُّ في « شرح الأَزْهَرِيَّة »[2] .

* قوله : (التشريك بينَ الفعلَينِ) ؛ أي : في النهي عنهما .

واعتُرِضَ : بأنَّهُ علىٰ تقدير جَعْلِ الواوِ للعطف لا يتعيَّنُ أنْ يكونَ النهيُ عن كلٍّ منهما في كلِّ حالٍ ، بل يجوزُ أنْ يكونَ النهيُ عن الجمع بينهما ،

---

(١) البيتان لعلم الدين السخاوي ، كما في « بغية الوعاة » (٢/ ١٩٤) ، و« الطراز في الألغاز » (ص٣٩) .

(٢) فرائد العقود العلوية (ق/ ٧٢) .

والثاني : الرفعُ علىٰ إضمارِ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ نحوُ : (لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللَّبَنَ) ؛ أي : وأنتَ تشربُ اللَّبَنَ .

والثالثُ : النصبُ علىٰ معنى النهيِ عن الجمع بينهما ؛ نحوُ : (لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللَّبَنَ) ؛ أي : لا يكنْ منك أنْ تأكلَ السمكَ وأنْ تشربَ اللَّبَنَ ، فيُنصَبُ هٰذا الفعلُ بـ (أنْ) مضمرةً .

٦٨٩ـ وبعدَ غيرِ النفيِ جَزْماً ٱعْتَمِدْ إنْ تُسْقِطِ الفا والجزاءُ قد قُصِدْ

ويُرجِّحُهُ أنَّهُ هو الذي نُهِيَ عنه طبّاً .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ على الجزم يكونُ النهيُ عن كلِّ واحدٍ منهما في كلِّ حالٍ ؛ أي : ظاهراً ؛ فلا يُنافي ذلك احتمالُ النهيِ عن الجمع بينهما ، أفاده الحَلَبيُّ[1] .

❁ قوله : (وبعدَ غيرِ . . .) إلىٰ آخره : الظرفُ : مُتعلِّقٌ بـ (ٱعْتَمِدْ) ، و(جَزْماً) : مفعولٌ مُقدَّم لـ (اعْتَمِدْ) ، وجوابُ (إنْ) : محذوفٌ[2] ، وجملةُ (والجزاءُ قد قُصِدْ) : حاليَّةٌ مِنَ الضمير في (تُسقِط) ، والسُّقُوطُ : بمعنىٰ عَدَمِ الوجود ، وهو بهٰذا المعنىٰ لا يَسْتدعِي سَبْقَ الوجودِ .

❁ قوله : (مِنَ الضمير في « تُسقِط ») ؛ أي : إنْ قُرئ بضم التاء وكسر القاف ، و(الفا) مفعولُهُ ، أو مِنَ (الفا) إنْ قُرئ بفتح التاء وضمِّ القاف ، و(الفا) فاعلُهُ .

---

(١) فرائد العقود العلوية (ق/ ٧١ـ٧٢) .

(٢) وحذفُهُ ضرورة كما سبق التنبيه عليه ؛ لكون فعل الشرط مضارعاً .

يجوزُ في جوابِ غيرِ النفيِ مِنَ الأشياء التي سبقَ ذِكْرُها . . أنْ تجزمَ إذا سقطتِ الفاءُ وقُصِدَ الجزاءُ[1] ؛ نحوُ : (زُرْني أَزُرْكَ) ، وكذلك الباقي ، وهل هو مجزومٌ بشرطٍ مُقدَّرٍ ـ أي : زُرْني ؛ فإنْ تَزُرْني أَزُرْكَ ـ أو بالجملة قبلَهُ ؟

❁ قوله : (في جوابِ غيرِ النفيِ) ؛ أي : وهو الطَّلَبُ بأنواعه ، وينبغي أنْ يُستثنىٰ منه : (لو) التي للتمنِّي في قوله : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ ﴾ [الشعراء : ١٠٢] ، ووجهُهُ : أنَّ إشرابَها معنى التمنِّي طارئٌ عليها ؛ فلذلك لم يُسمَعِ الجزمُ بعدَها .

❁ قوله : (بشرطٍ مُقدَّرٍ) ؛ أي : بعدَ الطَّلَب ، مدلولٍ عليه به ، وانظُرْ : هل يتعيَّنُ تقديرُ (إنْ) ؟ الظاهرُ : نعم ؛ لأنَّها أمُّ الأدوات ، بل صرَّحوا بأنَّها لا يُحذَفُ منها غيرُها . انتهىٰ « شيخنا الحَفْني »[2] .

❁ قوله : (أو بالجملة قبلَهُ) ؛ أي : لتضمُّنِ لفظِ الطَّلَب معنىٰ حرفِ الشرطِ فجَزَمَ ، أو أنَّ الأمرَ والنهيَ وباقيَها نابتْ عن الشرط ـ أي : حُذِفَتْ جملةُ الشرطِ وأُنِيبتْ هـٰذه في العمل مُنابَها ـ فجَزَمَتْ .

فهـٰذا القولُ الثاني في كلام الشارحِ طُوِيَ فيه مذهبانِ ، وبَقِيَ ثالثٌ ؛ وهو أنَّهُ مجزومٌ بلامٍ مُقدَّرة ؛ فإذا قيل : (أَلَا تنزلُ تُصِبْ خيراً) . . فمعناه : لِتُصِبْ

. . . .

(١) فإن لم يُقصَدِ الجزاء ـ أي : تسبُّبُ الفعلِ عن الطَّلَب ـ . . وَجَبَ أنْ يُرفَعَ الفعل ، ويكون محلُّ الجملة علىٰ حسَب موقعها من الإعراب ؛ فجملةُ (يرثني) من قوله تعالىٰ : ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۞ يَرِثُنِى ﴾ [مريم : ٥ ـ ٦] في محل نصب على الوصفيَّة ، ولا يصحُّ جزمه ؛ لأنَّهُ لم يقصد به التسبُّب .

(٢) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ ق١٨١ـ١٨٢) .

قولانِ[1] .

ولا يجوزُ الجزمُ في النفي ؛ فلا تقولُ : (ما تأتينا تُحدِّثْنا) .

٦٩٠ـ وشرطُ جَزْمٍ بعدَ نهيٍ أنْ تَضَعْ (إنْ) قبلَ (لا) دونَ تَخالُفٍ يَقَعْ

خيراً ، وسَكَتَ الشارحُ عن هـٰذا ؛ لأنَّهُ ضعيفٌ ، ولا يَطَّرِدُ إلا بتجوُّزٍ وتكلُّف .

والحاصلُ : أنَّ الأقوالَ أربعةٌ ؛ المُختارُ منها : القولُ الأوَّلُ في كلام الشارح ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (وشرطُ جَزْمٍ . . .) إلىٰ آخره : (شرطُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أنْ تَضَعْ) ، وقولُهُ : (« إنْ » قبلَ) بكسر الهمزة : مفعولُ (تَضَعْ) ، وقولُهُ : (دونَ) : حالٌ مِنْ (إنْ) ، وجملةُ (يَقَعْ) : صفةُ (تَخالُفٍ) ، وفي الكلام حذفُ مضافٍ ؛ أي : صحَّةُ أنْ تَضَعَ .

. . . .

---

(١) بل في المسألة أربعة أقوال ، كما نبَّه عليه المُحشِّي : **الأوَّلُ** : أنَّ لفظَ الطَّلَب ضُمِّنَ معنىٰ حرف الشرط فجَزَمَ ، وإليه ذهب ابن خروف ، واختاره المُصنِّف ، ونسبه إلى الخليل وسيبويه ، **الثاني** : أنَّ الأمرَ والنهيَ وباقيَها نابتْ عن الشرط ، وهو مذهبُ السِّيرافي والفارسي وابن عُصْفُور ، **والثالث** : أنَّ الجزمَ بشرطٍ مُقدَّر دلَّ عليه الطلب ، وإليه ذهب أكثرُ المُتأخِّرين ، **والرابع** : أنَّ الجزمَ بلامٍ مُقدَّرة ، وذكر الشارحُ الأوَّلَ والثالث . انظر هـٰذه المسألة في « توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٥٦ـ١٢٥٧) ، و« المساعد » (٣/ ٩٦ـ٩٧) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٣٩٨ـ٣٩٩) .

أي : لا يجوزُ الجزمُ عندَ سقوطِ الفاء بعدَ النهيِ ، إلا بشرطٍ : أنْ يصحَّ المعنىٰ بتقدير دخولِ (إنِ) الشرطيَّةِ علىٰ (لا) ؛ فتقولُ : (لا تَدْنُ مِنَ الأسد تَسْلَمْ) بجزم (تَسْلَمْ) ؛ إذ يصحُّ : (إنْ لا تدنُ مِنَ الأسدِ تَسْلَمْ) ، ولا يجوزُ الجزمُ في قولك : (لا تدنُ مِنَ الأسد يأكلُكَ) ؛ إذ لا يصحُّ : (إنْ لا تدنُ مِنَ الأسد يأكلْكَ) ، وأجاز ذلك الكسائيُّ بناءً علىٰ أنَّهُ لا يُشترَطُ عندَهُ دخولُ (إنْ) علىٰ (لا) ، فجزمُهُ علىٰ معنىٰ : (إنْ تدنُ مِنَ الأسد يأكلْكَ)[1] .

٦٩١ـ والأمرُ إنْ كانَ بغيرِ (ٱفْعَلْ) فلا تَنصِبْ جوابَهُ . . . .

❀ قوله : (لا تَدْنُ مِنَ الأسد تَسْلَمْ . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ (لا) في (لا تَدْنُ مِنَ الأسد تَسْلَمْ) أو (يأكلُكَ) . . ناهيةٌ ، فإذا دخلتْ عليها (إنْ) صارتْ نافيةً ، فمَنْ قال : (لا الناهية) كان باعتبارها قبلَ (إنْ) ، ومَنْ قال : (النافية) كان باعتبارها بعدَ (إنْ) انتهىٰ « فارِضي »[2] ، وهـٰذا جمعٌ بين الكلامَينِ ، وهو جمعٌ حَسَنٌ .

❀ قوله : (والأمرُ) ؛ أي : الطَّلَبُ ؛ مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ الشرطِ وجوابِهِ .

❀ قوله : (فلا تَنصِبْ جوابَهُ) ؛ أي : عندَ الأكثرِينَ ؛ لأنَّهُ يلزمُ مِنَ النصب عطفُ المصدرِ علىٰ هـٰذه الأسماء ، وهي جامدةٌ غالباً[3] .

---

(١) انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٥٧) ، و« المساعد » (٣/ ٩٩ـ١٠٠) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٥١) .

(٣) وأجاز الكسائي النصب . انظر « توضيح المقاصد » (٢/ ١٢٥٩)، و« تكملة شرح التسهيل »=

. . . . وجزمَهُ ٱقْبَلَا

قد سبقَ أنَّهُ إذا كان الأمرُ مدلولاً عليه باسمِ فعلٍ ، أو بلفظ الخبرِ . . لم يَجُزْ نصبُهُ بعدَ الفاءِ[1] ، وقد صرَّح بذلك هنا ؛ فقال : متىٰ كان الأمرُ بغير صيغةِ (افْعَلْ) ونحوِها . . فلا تَنصِبْ جوابَهُ ، ولٰكن لو أسقطتَ الفاءَ جزمتَهُ ؛ كقولك : (صَهْ أُحسِنْ إليكَ) ، و(حَسْبُكَ الحديثُ يَنَمِ الناسُ) ، **وإليه أشار بقوله** : (وجزمَهُ اقْبَلا) .

٦٩٢ـ والفعلُ بعدَ الفاءِ في الرَّجا نُصِبْ كَنَصْبِ ما إلى التمنِّي يَنتسِبْ

❀ **قوله** : (**وجزمَهُ**) مفعولٌ مُقدَّم لقوله : (ٱقْبَلَا)[2] ، **وألفُهُ** : بدلٌ مِنْ نون التوكيد الخفيفة .

❀ **قوله** : (**والفعلُ** . . .) إلىٰ آخره : مبتدأٌ ، **خبرُهُ** : جملةُ (**نُصِبْ**) ، و(**في الرَّجا**) : **مُتعلِّقٌ** بـ (**نُصِبْ**) ، **وقولُهُ** : (**كنَصْبِ**) : **نعتٌ** لمصدرٍ محذوف ، أو حالٌ مِنْ مرفوع (**نُصِبْ**) ، و(**ما**) : موصولٌ اسميٌّ ، **صِلَتُهُ** : (**يَنتسِبْ**) ، و(**إلى التمنِّي**) : **مُتعلِّقٌ** به .

❀ **قوله : (أو حالٌ مِنْ مرفوع « نُصِبْ ») فيه نَظَرٌ ؛ إذ لا يظهرُ التشبيه** .

= (٤/ ٤١) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٦٦٩) ، و« تمهيد القواعد » (٨/ ٤٢٣٥) .

(١) انظر (٥/ ٤٧ـ ٤٨) .

(٢) وفيه تقديم معمول الفعل المُؤكَّد عليه ، وهو جائزٌ للضرورة الشعرية .

أجاز الكُوفيُّونَ قاطبةً : أنْ يُعامَلَ الرجاءُ معاملةَ التمنِّي ، فيُنصَبَ جوابُهُ المقرونُ بالفاء كما يُنصَبُ جوابُ التمنِّي ، وتابعهم المُصنِّف(١) ، وممَّا وَرَدَ منه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ * أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر : ٣٦ـ٣٧] في قراءةِ مَنْ نَصَبَ (أطَّلع) ؛ وهو حفصٌ عن عاصمٍ(٢) .

٦٩٣ـ وإنْ على ٱسمٍ خالصٍ فعلٌ عُطِفْ تَنصِبُهُ (أنْ) ثابتاً أو مُنحذِفْ

❁ قوله : (قاطبةً) ؛ أي : حالَ كونِهِم جميعاً ، ومذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّ الترجِّيَ ليس له جوابٌ منصوبٌ ، وتأوَّلوا قراءةَ النصبِ في الآية : بأنَّ (لعلَّ) أُشرِبَتْ معنىٰ (ليت) ؛ لكَثْرة استعمالِها في تَوَقُّعِ المَرْجُوِّ ، وتَوَقُّعُ المَرْجُوِّ مُلازِمٌ للتمنِّي ، وفي « الارتشاف » : (وسماعُ الجزمِ بعدَ الترجِّي يَدُلُّ علىٰ صحَّةِ مذهبِ الفرَّاءِ ومَنْ وافقه مِنَ الكُوفيِّينَ) انتهىٰ « تصريح »(٣) .

❁ قوله : (عاصمٍ) هو أحدُ السبعةِ .

❁ قوله : (وإنْ على ٱسمٍ . . .) البيتَ : (فعلٌ) : رُفِعَ بالنيابة بفعلٍ

❁ قوله : (بأنَّ « لعلَّ » . . .) إلىٰ آخره ، أو : بأنَّ النصبَ في جواب الأمر .

---

(١) انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٦٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢١٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٩٠) .

(٢) انظر « الدر المصون » (٩/ ٤٨٢) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٤٨٦) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٤٣) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٦٨٣ـ ١٦٨٤) ، وقيل : إنَّهُ منصوبٌ علىٰ أنَّهُ جوابُ ﴿ ٱبۡنِ لِي ﴾ ، وقيل : إنَّهُ عطفٌ على المعنى الذي يُعبَّرُ عنه في غير القرآن : بـ (العطف على التوهُّم) .

يجوزُ أنْ يُنصَبَ بـ (أنْ) محذوفةً أو مذكورةً بعدَ عاطفٍ تقدَّم عليه اسمٌ خالصٌ ؛ أي : غيرُ مقصودٍ به معنى الفعل ؛ وذلك كقوله[1] : [من الوافر]

٣٣٢ـ لَلُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

مُضمَرٍ يُفسِّرُهُ الفعلُ بعدَهُ ، و(تَنصِبُهُ) : جوابُ الشرطِ ، و(أنْ) بالفتح : فاعلُ (تنصبُهُ) ، و(ثابتاً) : حالٌ مِنْ (أنْ) ، و(مُنحذِفْ) : عطفٌ عليه ، وُقِفَ عليه بالسكون علىٰ لغة ربيعةَ ، وإنَّما قال : (على اسم) ، ولم يقل : (علىٰ مصدر) ؛ ليشملَ غيرَ المصدر ؛ نحوُ : (لولا زيدٌ ويُحسِنَ إليَّ لَهَلَكْتُ) .

وتجوَّز الناظمُ في قوله : (فعلٌ عُطِفْ) ؛ فإنَّ المعطوفَ في الحقيقة إنَّما هو المصدرُ ، وأَطْلَقَ العاطفَ ومُرادُهُ الأحرفُ الأربعةُ ؛ وهي : الواوُ ، والفاءُ ، و(أو) ، و(ثُمَّ) ؛ إذ لم يُسمَعْ في غيرها[2] .

❁ قوله : (كقوله : لَلُبْسُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كقول الشخص المُسمَّىٰ مَيْسُونَ الكلابيَّةَ زوجَ معاويةَ بنِ أبي سفيانَ رضي الله عنه[3] ، وأمَّ ابنِهِ يزيدَ ،

---

(١) البيت لميسون بنت بَحْدَل الكَلْبية ، كما ذكره المُحشِّي ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٤٥) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٧٧) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٤٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٨٨) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٦١) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١٩٢) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٨٨) ، و« المساعد » (٣/ ١٠٦) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٨٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٨٠ـ١٨٨٢) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٥٧٤ـ٥٧٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٦٤ـ٦٦) .

(٢) سيأتي الاستشهاد عليها في كلام الشارح .

(٣) قوله : (مَيْسُون) لا ينصرفُ للعلمية والتأنيث ؛ مِنْ (مَسَنَهُ بالسَّوْط) : إذا ضربه ، أو=

. . . .

قابله اللهُ بصُنعِهِ ، وقولُهُ : (لَلُبْسُ . . .) إلىٰ آخره : كذا في بعض النسخ باللام ، وهو تحريفٌ[1] ، والصواب : (ولُبْسُ) بالواو عطفاً علىٰ قولها قبلَهُ :

لَبَيْـتٌ تَخفِـقُ الأَرْيـاحُ فيـهِ أحـبُّ إلـيَّ مِـنْ قَصْـرٍ مُنِيـفِ[2]

وهما مِنْ قصيدةٍ تذكرُ فيها ضِيقَ نَفْسِها واستيلاءَ الهمِّ عليها حينَ تسرَّىٰ عليها معاويةُ رضي الله تعالىٰ عنه ، وكانتْ بدويَّةَ الأصلِ ، فلامها علىٰ ذلك وقال لها : أنتِ في مُلْكٍ عظيمٍ وما تَدْرِينَ قدرَهُ ، وكنتِ قبلَ اليومِ في العباءة !! فقالتْ :

. . . .

= مِنْ (ماسَ يَمِيسُ مَيْساً) : إذا تبختر ، ولا نظيرَ له إلا (زيتون) ؛ فوزنُهُ على الأول : (فَيْعُول) ، وعلى الثاني : (فَعْلُون) . « شرح أبيات المغني » (٥/ ٦٦) .

(١) وقد جاء باللام في جميع نسخ « الشرح » المعتمدة ، ونبَّه علىٰ هـٰذا التحريف ابن هشام في « شرح بانت سعاد » (ص ١٣٧) .

(٢) قوله : (الأرياح) هو جمعُ (ريح) ، والأفصحُ والأشهرُ : (أَرْواح) كما في (هـ) ، والعِلَّةُ في إتيانه علىٰ غير الأفصح : أنَّ (أَرْواحاً) يلتبسُ بجمع (رُوح) ؛ فإنَّ جمعَهُ بالواو ، كما قالوا في جمع (عيد) : (أَعْياد) كراهةَ الاشتباه بجمع (عُود) ، فيُعلَمُ ممَّا سبق : أنَّ (أرياحاً) ليس لحناً كما ذَكَرَ الحريريُّ في « درة الغواص » ، وإنَّما هو خلاف الأفصح ، وبيتُ ميسونَ ممَّا جاء علىٰ خلافه ، ويُحكىٰ أنَّ أبا حاتم أنكر علىٰ عمارة بن عقيل جمعَهُ (الريح) على (الأرياح) وقال : إنَّما هو (أرواح) ، فقال : قد قال الله تعالىٰ : ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ ﴾ [الحجر : ٢٢] ، وإنَّما (الأَرْواح) جمع (رُوح) ، قال : فعلمتُ بذلك أنَّهُ ليس ممَّن يُؤخَذُ عنه . انظر « شرح درة الغواص » (ص١٨٩ـ١٩٠) ، و« شرح كتاب سيبويه » (٤/ ١٩٩)، و« شرح بانت سعاد » (ص ١٣٦ـ ١٣٧) ، و« تاج العروس » (٦/ ٤١٣) .

ولُبْسُ عَبَاءةٍ . . . .

إلىٰ آخره[1] .

و(**العَبَاءة**) بفتح العين المُهمَلة والباءِ المُوحَّدة وهمزةٍ بعدَ الألف : **جُبَّةٌ** مِنْ صُوف ، و(**تَقَرَّ عَيني**) بفتح التاء الفوقيَّة والقافِ ؛ بمعنىٰ : **تُسَرُّ** وتفرحُ ، و(**الشُّفُوف**) بضمِّ الشين المُعجَمةِ وضمِّ الفاء الأُولىٰ ؛ وهي الثيابُ الرِّقاقُ ؛ جمعُ (**شَفٍّ**) بفتح الشين وكسرِها .

---

(١) ولا بأسَ بإيراد أبياتها كاملةً ؛ ليتروَّحَ ذهنُ الطالب ويَنشَطَ ، والأبيات هي :

لَبيــتٌ تَخفِــقُ الأريــاحُ فيــهِ ... أحــبُّ إلــيَّ مِــنْ قصــرٍ مُنيــفِ
وبَكْــرٌ يتبــعُ الأَظْعــانَ صعــبٌ ... أحــبُّ إلــيَّ مِــنْ بغــلٍ زَفُــوفِ
وكلــبٌ يَنبَــحُ الطُّــرَّاقَ عنِّــي ... أحــبُّ إلــيَّ مِــنْ قِــطٍّ أَلُــوفِ
ولُبْــسُ عبــاءةٍ . . . .
وأَكْـلُ كُسَيـرةٍ فـي كِسْـرِ بيـتٍ ... أحـبُّ إلـيَّ مِـنْ أكـلِ الـرغيـفِ
وأصـواتُ الـرِّيـاحِ بكـلِّ فَـجٍّ ... أحـبُّ إلـيَّ مِـنْ نَقْـرِ الـدُّفُـوفِ
وخِـرْقٌ مِـنْ بنـي عمِّـي نحيـفٌ ... أحـبُّ إلـيَّ مِـنْ عِلْـجٍ عَنِيـفِ
خُشُونةُ عِيشتي في البَدْوِ أَشْهىٰ ... إلىٰ نَفْسي مِنَ العيشِ الطَّريفِ
فمـا أَبْغِـي سـوىٰ وطنـي بـديـلاً ... فَحَسْبِي ذاكَ مِـنْ وطـنٍ شـريـفِ

وبعدَ أنْ ذكرتِ الأبياتَ السابقةَ وقد سمعها سيدنا معاويةُ رضي الله عنه . . قال لها : ما رَضِيتِ يا بنةَ بَحْدَلٍ حتىٰ جعلتِني عِلْجاً عنيفاً ؟! فالحقي بأهلك ، فطلَّقها وألحقها بأهلها ، وقال لها : كنتِ فبِنْتِ ، فقالت : لا واللهِ ؛ ما سُرِرْنا إذ كُنَّا ، ولا أَسِفْنا إذ بِنَّا . انظر « شرح أبيات المغني » (٥/٦٦) ، و« المقاصد النحوية » (٤/١٨٨٠ـ ١٨٨١) .

فـ (تَقَرَّ) : منصوبٌ بـ (أنْ) محذوفةً ، وهي جائزةُ الحذف ؛ لأنَّ قبلَهُ اسماً صريحاً ؛ وهو (لُبْسُ)[1] .

وكذلك قولُهُ[2] : [من البسيط]

٣٣٣ـ إنِّي وقَتْلِي سُلَيكاً ثمَّ أَعقِلَهُ كالثَّورِ يُضرَبُ لمَّا عافَتِ البقرُ

❊ قوله : (إنِّي وقَتْلِي. . .) إلىٰ آخره : **الياءُ** : اسمُ (إنَّ) ، وخبرُها : (كالثَّور) ، وقولُهُ : (وقَتْلِي) : معطوفٌ على اسم (إنَّ) ، و(سُلَيكاً) بضمِّ السين : مفعولُ (قتلي) ، وهو اسمُ رجلٍ ، وجملةُ (يُضرَبُ. . .) إلىٰ آخره : حالٌ مِنَ (الثَّور) ، و(عافتْ) بمعنىٰ : كَرِهَتِ الماءَ ولم تشربه .

والمُرادُ بالثَّور : ذَكَرُ البقر ؛ لأنَّ البقرَ تتبعُهُ ، فإذا عاف الماءَ عافَتْهُ ،

❊ قوله : (معطوفٌ على اسم « إنَّ ») يَقتضِي : أنَّ قولَهُ : (كالثور. . .) إلىٰ آخره خبرٌ عن شيئَينِ ؛ ضميرُ المُتكلِّم ، و(قَتْلي) ، وأنَّ هـٰذَينِ الشيئَينِ شبيهانِ بالثور في حال ضَرْبِهِ. . . إلىٰ آخره ، وهو غيرُ مقبولٍ إلا بضربٍ مِنَ التكلُّف ؛ وهو مُلاحظةُ الاجتماعِ المُستفادِ مِنْ واو العطف .

---

(١) وقال اللخمي في « شرح أبيات الجمل » : (ولو رفعتَ « تقر » لجاز ؛ علىٰ أن يُنزَّلَ الفعلُ منزلةَ المصدر ؛ نحوُ قولهم : « تسمعُ بالمُعَيديِّ » ؛ فـ« تسمعُ » مُنزَّلٌ منزلةَ « سماعُك ») . « خزانة الأدب » (٨/ ٥٧٦) .

(٢) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي ، وهو من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٤٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٨٩) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٦٢) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١٩٥) ، و« المساعد » (٣/ ١٠٧) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٨٨) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٤٠٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٨٣ـ١٨٨٤) .

. . . .

فيُضرَبُ ليَرِدَ الماءَ فترِدَ معه ، وقيل : المُرادُ بالثَّور : ثورُ الطُّحْلُب ؛ وهو الذي يعلو على الماء ، فيَصُدُّ البقرَ عنه ، فيضربُهُ صاحبُ البقر ليَفْحَصَ عن الماء فتشربَهُ ، والمُناسِبُ للتشبيه : الأوَّلُ ؛ لأنَّ الغَرَضَ مِنْ وقوع الفعلِ به تخويفُ غيرِهِ .

وسببُ هـٰذا : أنَّ سُلَيكاً مرَّ في بعض غَزَوَاتِهِ ببيتٍ مِنْ خثعمَ وأهلُهُ خُلُوفٌ[1] ، فرأىٰ فيه امرأةً بضَّةً شابَّةً فعَلَاها[2] ، فأُخبِرَ أنسٌ قائلُ هـٰذا البيتِ بذلك ، فأَدْرَكَهُ فقتلَهُ ، ثمَّ أنشدَ :

إنِّـي وقَتْلِـي سُلَيكـاً . . . .

إلىٰ آخره ، وقولُهُ : (ثمَّ أَعقِلَهُ) ؛ أي : أُعطِيَ ديتَهُ .

والمعنىٰ : أنَّ البقرَ إذا امتنعتْ مِنْ شُرْبها الماءَ لا تُضرَبُ ؛ لأنَّها ذاتُ لَبَنٍ ، وإنَّما يُضرَبُ الثورُ لتفزعَ هي فتشربَ .

فالأظهرُ : أنَّ الواوَ في (وقَتْلي) واوُ المعيَّة ، وهي مسبوقةٌ بجملةٍ تقديراً ؛ فقولُهُ : (كالثور) مُقدَّمٌ في الرُّتْبة علىٰ قوله : (وقَتْلي) ، والمعنىٰ علىٰ هـٰذا : أنِّي في حال مُصاحبتي لقَتْل هـٰذا الرجلِ ثمَّ عَقْلِهِ . شبيهٌ بالثور في حال ضَرْبِهِ حين عافتِ البقرُ ؛ فالتشبيهُ حَسَنٌ ، والمقابلةُ تامَّةٌ .

❀ قوله : (بضَّةً) ؛ أي : حسنةً مُمتلِئةَ الجسم .

---

(١) يُقالُ : حيٌّ خُلُوفٌ : إذا غاب عنه الرجالُ وأقام النساء .

(٢) في (أ) : (مضيئة) بدل (بضة) .

فـ (أَعقِلَهُ) : منصوبٌ بـ (أنْ) محذوفةً ، وهي جائزةُ الحذف ؛ لأنَّ قبلَهُ اسماً صريحاً ؛ وهو (قتلي) .

وكذلك قولُهُ[1] : [من البسيط]

٣٣٤ـ لـولا تَـوَقُّـعُ مُعْتَـرٍّ فـأُرضِيَـهُ ما كنتُ أُوثِرُ أَترْاباً علىٰ تِرَبِ

❀ قوله : (لولا تَوَقُّعُ . . .) إلىٰ آخره : (المُعْتَرُّ) بالعين المُهمَلة والتاءِ المُثنَّاة فوقُ : المُتعرِّضُ للمعروف ، و(الأَتْراب) : جمعُ (تِرْب) بكسر التاء المُثنَّاة فوقُ وسكونِ الراء ، وتِرْبُ الرجل : مَنْ يُولَدُ في الوقت الذي وُلِدَ فيه فيُساوِيهِ في سِنِّهِ .

والمعنىٰ : لولا تَوَقُّعُ مَنْ يَصرِفُ عن فعل المعروف وإرضاؤُهُ . . ما آثرَ الشاعرُ المُساوِيَ لغيره في السنِّ على المُساوِي له[2] .

❀ قوله : (مَنْ يَصرِفُ عن فعل المعروف) ؛ أي : مَنْ يَصرِفُني عن

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٤٩) ، و« شرحه على الألفية » (ص٤٨٨) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٦١ـ١٢٦٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٤/ ١٩٤) ، والشارح في « المساعد » (٣/ ١٠٦) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٤٠٤) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٥٧١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٨٢ـ١٨٨٣) .

(٢) كذا في « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٨٢) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ٢٤٤) ، و« الدرر السنية » (٢/ ٩٠٢) ، وتبعها أرباب الحواشي ؛ كـ « ياسين على الفاكهي » و« الأسقاطي على ابن عقيل » وإمامنا السجاعي والصبَّان والخضري وغيرهم ، وهـٰذا الشرح بناء علىٰ رواية (أَترْاباً) جمع (تِرْب) ، لا علىٰ رواية (إِترْاباً) مصدر (أَترَبَ الرجلُ) : إذا استغنىٰ ، ويكون المعنىٰ على المصدر : لولا أنَّني أرتقبُ أنْ يتعرَّض لي ذو حاجة فأقضيها له . . ما كنتُ أُفضِّلُ الغنىٰ على الفقر .

فـ (أُرضِيَهُ) : منصوبٌ بـ (أنْ) محذوفةً جوازاً بعد الفاء ؛ لأنَّ قبلَها اسماً صريحاً ؛ وهو (تَوَقُّعُ) .

وكذلك قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ [الشورىٰ : ٥١] ؛ فـ (يُرْسِلَ) : منصوبٌ بـ (أنِ) الجائزةِ الحذفِ ؛ لأنَّ قبلَهُ (وحياً) ، وهو اسمٌ صريح .

فإن كان الاسمُ غيرَ صريحٍ ـ أي : مقصوداً به معنى الفعل ـ . . لم يَجُزِ النصبُ ؛ نحوُ : (الطائرُ فيَغضَبُ زيدٌ الذُّبابُ) ؛ فـ (يَغضَبُ) : يجبُ رفعُهُ ؛ لأنَّهُ معطوفٌ علىٰ (طائر) ، وهو اسمٌ غيرُ صريحٍ ؛ لأنَّهُ واقعٌ مَوقِعَ الفعل ؛ مِنْ جهةِ أنَّهُ صِلَةٌ لـ (أل) ، وحقُّ الصِّلَةِ أنْ تكونَ جملةً ، فُوضِعَ (طائر) موضعَ (يطيرُ) ، والأصلُ : (الذي يطيرُ) ، فلمَّا جِيءَ بـ (أل) عُدِلَ عن الفعل إلى اسم الفاعل لأجل (أل) ؛ لأنَّها لا تدخلُ إلا على الأسماء .

❀ قوله : (﴿ أَوْ يُرْسِلَ ﴾) بالنصب في قراءة غيرِ نافعٍ عطفاً علىٰ ﴿ وَحْيًا ﴾ ، والتقديرُ : (إلا وَحْياً أو إرسالاً) ، و(وَحْياً) مصدرٌ ليس في تأويل الفعل .

❀ قوله : (**الطائرُ فيَغضَبُ** . . .) إلىٰ آخره : (**الطائر**) : مبتدأٌ ، **خبرُهُ** : (الذُّباب) ، و(**يَغضَبُ**) : معطوفٌ علىٰ صِلَة (أل) ؛ وهو (طائر) .

تخصيصِ فعلِ المعروف بأَتْرابي .

٦٩٤ـ وشَذَّ حذفُ (أنْ) ونصبٌ في سِوَىٰ ما مرَّ فاْقْبَلْ منهُ ما عَدْلٌ رَوَىٰ

لمَّا فَرَغَ مِنْ ذِكْر الأماكن التي يُنصَبُ فيها بـ (أنْ) محذوفةً ؛ إمَّا وجوباً وإمَّا جوازاً . . ذَكَرَ أنَّ حَذْفَ (أنْ) والنصبَ بها في غيرِ ما ذُكِرَ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه[1] ، ومنه : قولُهُم : (مُرْهُ يَحفِرَها) بنصب (يحفرَ) ؛ أي : مُرْهُ أنْ يحفرَها، وقولُهُم : (خُذِ اللِّصَّ قبلَ يأخذَكَ) ؛ أي : خُذِ اللِّصَّ قبلَ أنْ يأخذَكَ ،

❁ **قوله** : (**في سِوَىٰ**) مُتعلِّقٌ بـ (نَصْبٌ) ، ومطلوبٌ لـ (حَذْفُ) مِنْ جهة المعنىٰ علىٰ سبيل التنازع .

❁ **قوله** : (**ما عَدْلٌ رَوَىٰ**) **ما** : موصولٌ ، و(**عَدْلٌ**) : مبتدأٌ ، **خبرُهُ** : (رَوَىٰ) ، **والعائدُ** : محذوفٌ ؛ أي : رواه ، **والجملةُ** : صِلَةُ (ما) ، وتقديرُ البيتِ : (وشذَّ حذفُ « أنْ » مع نَصْبِ الفعلِ في سوى الذي مرَّ مِنَ الأماكن ، فاقبَلِ النصبَ الذي رواه عدلٌ) .

❁ **قوله** : (**يَحفِرَها**) بكسر الفاء : مضارعُ (حَفَرَ) مِنْ باب (ضَرَبَ) .

❁ **قوله** : (**خُذِ اللِّصَّ**) بتثليث اللام ؛ أي : السارقَ .

. . . .

(١) وأمَّا حذفُ (أنْ) مع رفع الفعل . . فظاهرُ « المتن » و« الشرح » : أنَّهُ ليس بشاذٍّ ، وهو ظاهرُ « التسهيل » ، وهو مذهبُ أبي الحسن الأخفش ، وذَهَبَ قومٌ منهم متأخِّرو المغاربة : إلىٰ أنَّ حذفَ (أنْ) مقصورٌ على السماع مطلقاً ، فلا يُرفَعُ ولا يُنصَبُ بعد الحذف إلا المسموعُ، قيل : وهو الصحيح ، وما ذَكَرَهُ الناظم مِنْ أنَّ حذفَ (أنْ) والنصبَ في غير ما مرَّ شاذٌّ . . ليس علىٰ إطلاقه ، بل هو مُقيَّدٌ بالنصب بعدَ الفاء والواو والشرطِ والجزاء . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٦٤) .

ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٣٣٥ـ أَلَا أيُّهذا الزَّاجِرِي أَحضُرَ الوَغَىٰ وأنْ أَشْهدَ اللَّذَّاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي

في روايةِ مَنْ نصبَ (أحضرَ) ؛ أي : أنْ أحضرَ[2] .

❀ قوله : (أَلَا أيُّهذا. . .) إلىٰ آخره : (أيُّ) : مُنادىً حُذِفَ منه حرفُ النداء ، و(الزَّاجِرِي) ؛ أي : الذي يَزجُرُني ويمنعُني ؛ صفةُ (أيُّ) ، و(أَحضُرَ) أصلُهُ : (أن أحضرَ) ؛ فحذَفَ (أنْ) ونَصَبَ الفعلَ علىٰ تقديرها ، وهو محلُّ الشاهد .

و(الوَغَىٰ) بفتح الواو والغينِ المُعجَمة : أصلُهُ : الصوتُ في الحرب ، ثمَّ كُنِيَ به عن الحرب نَفْسِها ، وقولُهُ : (وأنْ أَشْهدَ) : معطوفٌ علىٰ (أحضرَ) ، و(مُخلِدِي) : مِنَ الخُلُود بمعنى البقاء .

والمعنىٰ : يا مَنْ يلومُني أنْ أحضرَ الحربَ ، وأنْ أُنفِقَ المالَ في الخمر وغيرِها مِنْ أنواع اللَّذَّة ؛ هل في وُسْعِكَ أنْ تُخلِدَني فأَكُفَّ عن ذلك ؟!

❀ قوله : (صفةُ « أيُّ ») : لعلَّهُ صفةُ (ذا) .

❀❀❀

---

(1) البيت لطرفة بن العبد في « ديوانه » (ص٤٥) ضمن معلقته الشهيرة التي سبق الحديث عنها في (٢/ ٥٨) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٩٩) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٨٠) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٥٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٨٠٤) ، و« المساعد » (٣/ ١٠٩) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٩٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٠٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٨٦ـ١٨٨٧) ، و« خزانة الأدب » (١/ ١١٩ـ١٢١) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ١٨١ـ١٨٢) .

(2) رواه بالرفع البَصْريُّون ، وبالنصب الكُوفيُّون ، وحذفُ (أنْ) وإبقاءُ عملها جائزٌ عندَهُم مطلقاً قياساً علىٰ ما ورد شعراً ونثراً . انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٤٥٦ـ٤٦٤) ، وما سبق تعليقاً في (٣/ ١٠ـ ١١) .

عوامل الجزم

٦٩٥ـ بـ (لا) ولامٍ طالباً ضعْ جَزْمَا   في الفعلِ . . . .

(عواملُ الجزمِ)

❁ قوله : (عواملُ الجزمِ) جمعُ (عامِلٍ) ، وهو جمعٌ قياسيٌّ ؛ لكونه لغير العاقل .

❁ قوله : (طالباً) حالٌ مِنْ فاعل (ضَعِ) المُستترِ ، و(جَزْماً) : مفعولٌ به .

❁ قوله : (في الفعلِ) ظاهِرُهُ : سواءٌ كان لمُتكلِّمٍ أو مُخاطَبٍ أو غائب ، مبنيّاً للفاعل أو المفعول ، وهو كذلك ، لـٰكن ليس على السواء .

[عواملُ الجزمِ]

❁ قوله : (ظاهِرُهُ : سواءٌ كان لمُتكلِّمٍ . . .) إلىٰ آخره : انظُرْ هـٰذا مع قول الأُشْمُونيِّ : (أَشْعرَ كلامُهُ ـ أي : الناظمِ ـ : أنَّهُما لا يجزمان فعلَيِ المُتكلِّمِ ، وهو كذلك في « لا ») انتهىٰ[1] .

(١) شرح الأشموني (٣/ ٥٧٣) .

وحاصلُهُ : أنَّ (لا) واللامَ لا يجزمانِ فعلَيِ المُتكلِّم إلا في نُدُور بالنسبة لـ(لا) ؛ كقوله[1] : [من البسيط]

لا أَعْـرِفَـنْ رَبْـرَبـاً . . . .

فإنْ كان مبنيّاً للمفعول جاز بكثرةٍ ؛ نحوُ : (لا أُخرَجْ) ، و(لا نُخرَجْ) بالنون .

وأمَّا اللامُ : فجزمُها لفعلَيِ المُتكلِّمِ مبنيَّينِ للفاعل . . جائزٌ في السَّعَة ،

ووجهُ الإشعارِ : أنَّ الإنسانَ لا يطلبُ مِنْ نفسه غالباً شيئاً ، ولعلَّ المُحشِّيَ لم ينظر لهـٰذا الوجه ، بل نَظَرَ لصِدْقِ الكلام في ذاته بقَطْعِ النَّظَر عمَّا في الخارج .

❃ **قوله : (وحاصلُهُ : أنَّ « لا » واللامَ . . .) إلىٰ آخره : المُناسِبُ** : عدمُ التعرُّضِ للَّامِ ؛ لأنَّهُ سيأتي له التكلُّمُ عليها[2] ، وإن كان كلامُهُ يستقيمُ بجَعْلِ قولِهِ : (وأمَّا اللامُ . . .) إلىٰ آخره مُقابِلاً لقوله : (بالنسبة لـ« لا ») .

---

(١) جزء بيت للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص٧٥) ، ونُسِبَ للأعشىٰ أيضاً بلفظ مقارب ، وهو بتمامه :

لا أَعْرِفَنْ رَبْرباً حُوراً مدامعُها كـأنَّ أبكـارَهـا نِعَـاجُ دوَّارِ

والبيت من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٦٣) ، و« شرح ابن الناظم » (١/ ٤٩٣) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٦٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٣٤) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٧٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٨٢ـ١٨٨٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٣ـ٥) .

(٢) انظر (٥/ ٧٢ـ ٧٤) .

لكنَّهُ قليلٌ ، ومنه : « قُومُوا فلأُصَلِّ لكُم »[1] ، ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ [العنكبوت : ١٢] ، ويُروىٰ : (فلأُصلِّيَ) بالياء مفتوحةً ، فهي لامُ (كي) ، والنصبُ بـ (أنْ) مضمرةً ، ويُروىٰ بسكونها تخفيفاً[2] ، وأقلُّ منه[3] : جزمُها

---

(١) رواه البخاري (٣٨٠) ، ومسلم (٦٦٠) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٢) قال الإمام القسطلّاني في « إرشاد الساري » (١/ ٤٠٥ـ ٤٠٦) في ذكر روايات الحديث وشرحها : (« فلِأُصلِّيَ » بكسر اللام وضمِّ الهمزة وفتح الياء ؛ علىٰ أنَّها لامُ « كي » ، والفعلَ بعدَها منصوبٌ بـ « أنْ » مضمرةً ، واللامَ ومصحوبَها خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ أي : قوموا فقيامُكُم لأنْ أُصلِّيَ لكم ، ويجوزُ أنْ تكونَ الفاءُ زائدةً علىٰ رأي الأخفش واللام متعلقة بـ « قوموا » ، وفي رواية : « فلِأُصلِّي » بكسر اللام ؛ علىٰ أنَّها لام « كي » وسكون الياء علىٰ لغة التخفيف ، أو لامُ الأمر ، وثبتتِ الياءُ في الجزم إجراءً للمعتل مُجْرى الصحيح ، وللأربعة : « فلَأُصلِّي » بفتح اللام مع سكون الياء ؛ علىٰ أنَّ اللامَ لامُ ابتداء للتأكيد ، أو هي لامُ الأمر فُتِحتْ علىٰ لغة بني سُلَيم ، وثبتتِ الياءُ في الجزم إجراءً للمعتل مُجْرى الصحيح ؛ كقراءة قنبل : ﴿ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ ﴾ [يوسف : ٩٠] ، أو اللامَ جوابُ قَسَم محذوفٍ ، والفاءَ جوابُ شرطٍ محذوفٍ ؛ أي : إنْ قمتم فوالله لَأُصلِّي لكم ، وتعقَّبه ابنُ السِّيد فقال : « وغَلِطَ مَنْ توهَّم أنَّهُ قَسَم ؛ لأنَّهُ لا وجه للقَسَم ، ولو أُريد ذلك لقال : لَأُصلِّينَّ بالنون » ، وفي رواية الأصيلي : « فلِأُصَلِّ » بكسر اللام وحذف الياء ؛ علىٰ أنَّ اللامَ للأمر والفعلَ مجزومٌ بحذفها ، ولم يعزُها في الفرع لأحد ، وفي رواية حكاها ابنُ قُرْقُول : « فلِنُصلِّ » بكسر اللام وبالنون والجزم ، وحينئذٍ : فاللامُ للأمر وكسرُها لغةٌ معروفة ، وفي رواية ـ قيل : إنَّها للكُشْمِيهَنيِّ ، قال الحافظ ابن حجر : ولم أقف عليها في نسخةٍ صحيحةٍ ـ : « فأُصلِّي » بغير لام مع سكون الياء علىٰ صيغة الإخبار عن نفسه ، وهو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ أي : فأنا أُصلِّي) .

(٣) أي : من فعلَيِ المُتكلِّم المبنيَّين للفاعل .

. . . . هـٰكذا بـ (لَمْ) و(لمَّا)

٦٩٦ـ وٱجْزِمْ بـ (إنْ) و(مَنْ) و(ما) و(مَهْمَا) (أيٍّ) (متىٰ) (أيَّانَ) (أينَ) (إذْمَا)

فعلَ الفاعلِ المُخاطَبِ ؛ كقراءة أُبيٍّ : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ [يونس: ٥٨][١].

❀ قوله : (هـٰكذا بـ « لَمْ ») مُتعلِّقانِ بمحذوفٍ دلَّ عليه الأوَّلُ ، أو (بلم) مُتعلِّقٌ بقوله : (جزماً) ، والباءُ : للآلة ، و(لمَّا) : معطوفٌ علىٰ (لم) .

❀ قوله : (وٱجْزِمْ بـ « إنْ » . . .) إلىٰ آخره : أعاد لفظَ (اجْزِمْ) ؛ لأنَّ هـٰذا ممَّا يجزمُ فعلَينِ ، وجملةُ ما ذَكَرَهُ الناظمُ مِنْ ذلك : إحدىٰ عَشْرَةَ أداةً ، وما قبلَهُ يجزمُ فعلاً واحداً ، ومفعولُ (اجْزِمْ) محذوفٌ ؛ أي : الفعلَ ، كذا ذَكَرَهُ المُعرِبُ[٢] ، وسيأتي عن الفارِضيِّ أنَّ مفعولَ (اجْزِمْ) قولُهُ : (فعلَينِ . . .) إلىٰ آخره[٣] .

❀ قوله : (أو « بلم » مُتعلِّقٌ بقوله : « جزماً ») إنْ أُخِذَ هـٰذا بظاهره ففسادُ المعنىٰ عليه ظاهرٌ ، وإن كان المرادُ أنَّهُ مُتعلِّقٌ به بواسطة عطفِهِ علىٰ ما تعلَّق به بعاطفٍ محذوف . . اقتضى الطلبَ بـ (لم) ، وهو فاسدٌ .

---

(١) وقرأ بها من العشرة : رُوَيس ، ووافقه الحسن والمطوعي ، وقرأ بها أيضاً من الصحابة : عثمان وأنس رضي الله عنهما . انظر « الدر المصون » (٦/ ٢٢٤) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣١٥) .

(٢) تمرين الطلاب (ص١٣٩) .

(٣) انظر (٥/ ٨٢ـ ٨٣) .

٦٩٧ـ و(حيثُما) (أنَّى) وحرفٌ (إذْمَا) كـ (إنْ) وباقي الأدواتِ أَسْمَا

الأدواتُ الجازمةُ للمضارع علىٰ قِسْمَينِ :

أحدُهُما : ما يجزمُ فعلاً واحداً ؛ وهو :

ـ اللامُ الدالَّةُ على الأمر ؛ نحوُ : (لِيَقُمْ زيدٌ) ، أو على الدعاء ؛ نحوُ : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف : ٧٧][١] .

ـ و(لا) الدالَّةُ على النهي ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة : ٤٠] ، أو على الدعاء ؛ نحوُ : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] .

❁ قوله : (وحرفٌ « إذْمَا ») حرفٌ : خبرٌ مُقدَّم ، و(إذْما) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، أو بالعكس ، وسوَّغ الابتداءَ بالنكرة معنى الحصر[٢] ؛ كقولهم : (شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ)[٣] .

. . . .

(١) وتُكسَرُ إذا لم يتقدَّمْها الواوُ والفاء ، وسُلَيم تفتحها طلباً للخفَّة ، وإسكانُها بعدَ الواو والفاء أكثرُ مِنْ تحريكها ، وقد تُسكَّنُ بعد (ثُمَّ) ؛ نحو : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾ [الحج : ٢٩] في قراءة الكوفيين ، ويجوز حذفها في الشعر دون غيره ؛ كقوله : (من الوافر)

مُحمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ أمرٍ تَبَالَا

وأجاز الفرَّاءُ حذفَها في النثر ؛ كقوله : (قُلْ له يفعلْ) . « الفوائد الشنوانية » (ق/ ٧٣) .

(٢) أي : بناءً علىٰ هـٰذا العكس .

(٣) انظر ما تقدم في (٢/ ٢٨٣) .

ـ و(لم) ، و(لمَّا) ، وهما للنفي ، ويختصَّانِ بالمضارع ، ويَقلِبانِ معناه إلى المُضِيِّ ؛ نحوُ : (لم يقمْ زيدٌ) ، و(لمَّا يقمْ عمرٌو) ، ولا يكونُ المنفيُّ بـ (لمَّا) إلا مُتَّصِلاً بالحال(١) .

والثاني : ما يجزمُ فعلَينِ ؛ وهو :

❁ قوله : (ويختصَّانِ بالمضارع) خَرَجَ بهـٰذا : (لمَّا) الحِينيَّةُ ؛ وهي الرابطةُ لوجود شيءٍ بوجودِ غيرِهِ ، والتي بمعنىٰ (إلَّا) ، وتُسمَّى : الإيجابيَّةَ ؛ فإنَّهُ لا يُحفَظُ دخولُهُما على المضارع أصلاً .

❁ قوله : (« لمَّا » الحِينيَّةُ) ؛ أي : لأنَّهُ لا يَلِيها إلا ماضٍ لفظاً ومعنىً ؛ نحوُ : ﴿ وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا ﴾ [هود : ٥٨] .

❁ قوله : (والتي بمعنىٰ « إلَّا ») ؛ أي : لأنَّها لا تدخلُ إلا علىٰ جملةٍ اسميَّة ؛ نحوُ : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق : ٤](٢) .

---

(١) أي : بحال النطق ، وأمَّا النفي بـ (لم) فقد يتصلُ ؛ نحوُ : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص : ٣] ، وقد ينقطعُ ؛ نحوُ : ﴿ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ [الإنسان : ١] ؛ أي : ثمَّ كان ، وتختصُّ (لمَّا) أيضاً : بجواز حذف مجزومها اختياراً لدليل ؛ نحوُ : (قاربتُ المدينةَ ولمَّا) ؛ أي : ولمَّا أَدخُلْها ، وأمَّا (لم) : فلا يُحذَفُ إلا ضرورة ، وبإيذانها كثيراً توقُّعَ ما بعدَها ؛ نحو : ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾ [صٓ : ٨] ؛ أي : إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه ، بخلاف (لم) ، وبأنها لا تقترنُ بحرف الشرط ، بخلاف (لم) ؛ نحوُ : (إن لم تقم قمت) ، ولا يجوز : (إنْ لمَّا تقم قمت) . انظر « شرح قطر الندىٰ » (ص٨٥ ـ ٨٦) .

(٢) بل تدخل علىٰ جملة فعلية ماضوية لفظاً لا معنىً ؛ نحو : (أَنشُدُكَ اللهَ لمَّا فعلتَ) . انظر « مغني اللبيب » (١/٣٧٨) .

ـ (إنْ) ؛ نحوُ : ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٨٤] .

ـ و(مَنْ) ؛ نحوُ : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [النساء : ١٢٣] .

ـ و(ما) ؛ نحوُ : ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة : ١٩٧] .

❁ قوله : (﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ ﴾) ما : مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ (تفعلوا) ، والتقديرُ : (أيَّ شيءٍ تفعلوا) ، و(من خير) : مفعولٌ به ، أو نعتٌ لمصدرٍ محذوف ؛ أي : فعلاً كائناً ، و(يعلمْهُ) : جوابُ الشرطِ ، وعبَّر بالعِلْم عن المُجازاة على فعل الخير مجازاً ؛ كأنَّهُ قيل : يُجازِكم ، أو تُقدَّرُ المجازاةُ بعدَ العِلْم ؛ أي : فيُثيبُهُ عليه . انتهىٰ « شَنَوَاني »[1] .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ ما يجزمُ فعلَينِ ستةُ أقسام :

ـ ما وُضِعَ لمُجرَّدِ تعليقِ الجوابِ على الشرط ؛ وهو : (إنْ) ، و(إذْما) .

ـ وما وُضِعَ للدَّلالة علىٰ مَنْ يعقلُ ثمَّ ضُمِّنَ معنى الشرطِ ؛ وهو : (مَنْ) .

ـ وما وُضِعَ للدَّلالة علىٰ ما لا يعقلُ ثمَّ ضُمِّنَ معنى الشرطِ ؛ وهو : (ما) ، و(مهما) .

❁ قوله : (و« من خير » : مفعولٌ به) صوابُهُ : في موضع الحال بيانٌ لـ (ما) .

---

(١) الفوائد الشنوانية (ق/٧٦) ، وقولُهُ : (فيُثيبُهُ) يجوزُ فيه أيضاً الجزم ، كما سيأتي التنصيص عليه في (٥/ ٩٧) .

ـ و(مهما) ؛ نحوُ : ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف : ١٣٢] .

ـ و(أيٌّ) ؛ نحوُ : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء : ١١٠] .

ـ و(متىٰ) ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

ـ وما وُضِعَ للدَّلالة على الزمان ثمَّ ضُمِّنَ معنى الشرطِ ؛ وهو : (متىٰ) ، و(أيَّانَ) .

ـ وما وُضِعَ للدَّلالة على المكان ثمَّ ضُمِّنَ معنى الشرطِ ؛ وهو : (أينَ) ، و(أنَّىٰ) ، و(حيثُما) .

ـ وما هو مُتردِّدٌ بينَ الأربعةِ الأخيرةِ ؛ وهو : (أيٌّ) ؛ فإنَّها بحسَبِ ما تُضافُ إليه ؛ فهي في : (أيُّهُم يَقُمْ أَقُمْ معه) مِثْلُ (مَنْ) ، وفي : (أيَّ مكانٍ تجلسْ أجلسْ) مِثْلُ (أينَ) .

ثمَّ بالنسبة إلىٰ لَحاق (ما): علىٰ ثلاثة أنواع ، نَظَمَها بعضُهُم فقال : [من الرجز]

قد لَزِمَتْ (ما) (حيثُما) و(إذْما) وٱمتَنَعَتْ في (مَنْ) و(ما) و(مَهْمَا)

---

(١) البيت للحطيئة في « ديوانه » (ص٥٣) ضمن قصيدة يمدح بها بغيض بن عامر من بني أنف الناقة ، ومطلعها :

آثَـرْتُ إدْلاجـي علـىٰ ليـلِ حُـرَّةٍ هضيـمِ الحَشَـا حُسَّانـةِ المُتجـرَّدِ

وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٨٦) ، و« المساعد » (٣/ ١٣٥) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٠٤ـ١٠٥) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٧٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩٣٢ـ١٩٣٣) .

٣٣٦ـ متىٰ تأتِهِ تَعْشُو إلىٰ ضوءِ نارِهِ تَجِدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوقِدِ

ـ و(أيَّان) ؛ كقوله[١] : [من البسيط]

٣٣٧ـ أيَّانَ نُؤمِنْكَ تَأْمَنْ غيرَنا وإذا لم تُدرِكِ الأمنَ منَّا لم تَزَلْ حَذِرَا

ـ و(أينما) ؛ كقوله[٢] : [من الرمل]

٣٣٨ـ . . . . أينَما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

كذاكَ في (أينَ) وباقيها أتىٰ وجهانِ إثباتٌ وحَذْفٌ ثَبَتَا

❀ قوله : (متىٰ تأتِهِ تَعْشُو . . .) إلىٰ آخره : (تَعْشُو) بالعين المُهمَلة ؛ مِنْ (عَشَا) : إذا أتىٰ ناراً يرجو أنَّها نارُ القِرىٰ ، ولمَّا سَمِعَ عمرُ بنُ الخطَّاب رضي الله تعالىٰ عنه ذلك . . قال : (خيرُ النارِ نارُ موسىٰ ، وخيرُ المُوقِدِ هو تعالى) انتهىٰ « شرح شواهد المُفصَّل » .

والشاهدُ : جَزْمُ (تأتِ) بحذف الياء و(تَجِدْ) بالسكون الظاهر .

❀ قوله : (أيَّانَ نُؤمِنْكَ . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ فيه : جَزْمُ (نُؤمِنْكَ) و(تأْمَنْ) بالسكون فيهما ، وقولُهُ : (حَذِرَا) بفتح الحاء وكسرِ الذال المُعجَمة : صفةٌ مُشبَّهة مِنَ (الحَذَر) بفتحتَينِ .

❀ قوله : (أينَما الرِّيحُ . . .) إلىٰ آخره : هو مِنْ بحر الرَّمَلِ ، وصدرُهُ :

. . . .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٧١) ، و« شرحه على الألفية » (ص ٤٩٤) ، والشارح في « المساعد » (٣/ ١٣٥) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٦/ ١٠٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٥٧٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩١٢ـ١٩١٣) .

(٢) عجز بيت لكعب بن جُعَيل يصف امرأةً شبَّه قدَّها بالقناة، ونسبه العينيُّ إلى الحسام بن =

ـ و(إذما) ؛ نحوُ قولِهِ[1] : [من الطويل]

٣٣٩ـ وإنَّكَ إذما تأتِ ما أنتَ آمِرٌ ... بِـهِ تُلْـفِ مَـنْ إيَّـاهُ تـأمـرُ آتِيَـا

صَعْــدَةٌ نــابتــةٌ فــي حــائِــرِ

(الصَّعْدة) بفتح الصاد وسكونِ العين وفتحِ الدَّال المُهمَلات : قناةٌ مُستوِيةٌ لا تَنبُتُ إلا في حائرٍ ـ بحاءٍ مُهمَلةٍ بعدَها ألفٌ ثم ياء فراء مهملة ـ مُجتمَعِ الماء ، والجمعُ : (حِيرانٌ) و(حُورَانٌ) ، والمُرادُ : تشبيهُ امرأةٍ بذلك ؛ أي : هٰذه امرأةٌ كالقناة ـ أي : الرُّمْحِ ـ في الاستواءِ والاعتدالِ ، وخصَّ الحائرَ بما ذكر ؛ لتكونَ الصَّعْدةُ نضرةً .

والشاهدُ : جزمُ (تُمَيِّلْها) و(تَمِلْ) .

❀قوله : (وإنَّكَ إذما . . .) إلىٰ آخره : (تأتِ) و(آتِياً) : مِنَ الإتْيان ،

. . . .

= ضرار الكلبي ، وضعَّفه البغدادي ، وذكر صدرَهُ المُحشِّي ، وقبله :

فـإذا قـامـتْ إلـىٰ جـاراتِهـا ... لاحـتِ السـاقُ بخَلْخـالٍ زَجِـلْ

وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ١١٣) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٩٢) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٧٥)، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٩٥) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٥٦٨) ، و« المساعد » (٤/ ٩٠) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٠٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩١٣ـ١٩١٤) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٤٧ـ٥١) .

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٦٧)، و« شرحه على الألفية » (ص٤٩٥) ، والشارح في « المساعد » (٣/ ١٤٠) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٥٨٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩١٤ـ١٩١٥) .

ـ و(حيثُما) ؛ كقولِهِ[1] : [من الخفيف]

٣٤٠ـ حيثُمـا تَستقِـمْ يُقـدِّرْ لـكَ اللهُ نجـاحـاً فـي غـابِـرِ الأزمـانِ

ـ و(أنَّىٰ) ؛ كقولِهِ[2] : [من الطويل]

ورُوِيَ بدلَهُما : (تأبَ) و(آبياً) مِنَ الإباء ؛ وهو الامتناعُ ، ومعنى البيتِ : أنَّكَ إذا أمرتَ بشيءٍ وفعلتَهُ تَجِدُ مَنْ أمرتَهُ به فاعلاً له .

والشاهدُ : جزمُ (تأتِ) و(تُلْفِ) ـ بمعنىٰ (تَجِدْ) ـ بحذف الياء فيهما .

❀ **قوله** : (**حيثُما تَستقِمْ** . . .) إلىٰ آخره : (**النَّجاحُ**) : الفوزُ ، و(**الغابِر**) بالغين المُعجَمة والباءِ المُوحَّدة : مِنَ الأضداد ؛ **يُطلَقُ** : على الباقي والماضي ، **والمُرادُ هنا** : الأوَّل .

والشاهدُ : جزمُ (تَستقِمْ) و(يُقدِّرْ) بالسكون .

. . . .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٧٢/٤) ، و« شرحه على الألفية » (ص٤٩٥) ، وابن هشام في « مغني اللبيب » (١٨١/١) ، والشارح في « المساعد » (١٤٠/٣) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (١٠٧/٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٥٨٠/٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١٩١٥/٤ـ١٩١٦)، و« شرح أبيات المغني » (١٥٣/٣ـ١٥٤).

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٧٠/٤) ، و« شرحه على الألفية » (ص٤٩٥) ، والشارح في « المساعد » (١٣٤/٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٥٨٠/٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١٩١٦/٤ـ١٩١٧) .

٣٤١ـ خَلِيلَـيَّ أَنَّىٰ تَـأْتِيـانـيَ تَـأْتِيـا أخاً غيرَ ما يُرضِيكُما لا يُحاوِلُ

وهٰذه الأدواتُ التي تجزمُ فعلَينِ كلُّها أسماءٌ ، إلا (إنْ) و(إذما) ؛ فإنَّهُما حرفانِ ، وكذلك الأدواتُ التي تجزمُ فعلاً واحداً كلُّها حروفٌ[1] .

٦٩٨ـ فعلَينِ يَقتضِينَ شرطاً قُدِّمَا يَتْلُـو الجـزاءُ . . . .

❁ قوله : (خَلِيلَيَّ . . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ الطويل ، و(أخاً) : مفعولُ (تأْتِيا) ، و(غيرَ) : منصوبٌ بقوله (يُحاوِلُ) ؛ مِنْ (حاولتُ الشيءَ) : أردتُهُ .

❁ قوله : (فعلَينِ . . .) إلىٰ آخره : مفعولٌ بقوله : (اجْزِمْ) ، والنونُ في (يَقتَضِينَ) : فاعلٌ واقعٌ علىٰ أدوات الشرطِ كلِّها ، و(شرطاً) : مفعولٌ

. . . .

---

(١) وحاصلُ إعرابِ أسماء الشروط وكذا الاستفهام : أنَّ الأداةَ إنْ وقعتْ علىٰ زمان أو مكان : فهي في محل نصبٍ على الظرفيّة لفعل الشرط إن كان تامّاً ؛ نحوُ : (متىٰ تأتِهِ يُكرِمْكَ)، وظرفاً لخبره إن كان ناقصاً؛ كـ ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨]، وإنْ وقعتْ علىٰ حَدَث : فمفعولٌ مطلق لفعل الشرط ؛ كـ (أيَّ ضَرْبٍ تضربْ أضربْ) ، أو علىٰ ذات ؛ فإن كان فعلُ الشرط لازماً ؛ نحوُ : (مَنْ يَقُمْ أضربْهُ) . . فهي مبتدأ ، وكذا إن كان مُتعدِّياً واقعاً علىٰ أجنبيٍّ ؛ نحوُ : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [النساء : ١٢٣] ، وخبرُهُ : إمَّا جملةُ الشرط ، أو الجوابِ ، أو هما معاً ؛ أقوالٌ ، فإن كان مُتعدِّياً وسُلِّط على الأداة . . فهي مفعولُهُ ؛ نحوُ : ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة : ١٩٧] ، و(مَنْ يضربْ زيدٌ أضربْهُ) ، وإن سُلِّط علىٰ ضميره أو ملابسه . . فاشتغالٌ ؛ نحو : (مَنْ تضربْهُ ـ أو : مَنْ يضربْ أخاه زيداً ـ أضربْهُ) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٤٥) .

وجواباً وُسِمَا . . . .

يعنـي : أنَّ هـٰذه الأدواتِ ـ أعنـي : المـذكـورةَ فـي قـولـه : (واجْـزِمْ

بـ (يقتضينَ) ، و(الجزاءُ) : فاعلٌ بقوله : (يتلو) ، ولا يَحسُنُ أنْ يكونَ (يَقتضِينَ) صفةً لقوله : (أَسْمَا) ؛ لأنَّهُ يلزمُ عليه أنَّ (إذما) و(إنْ) لا يقتضيانِ شرطاً وجواباً . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

وهـٰذا أسهلُ وأقربُ مِنْ جَعْلِ المُعرِبِ كغيره (فعلَينِ) مفعولاً مُقدَّماً لـ(يَقتضِينَ) ، و(شرطٌ) خبرَ محذوفٍ ، أو مبتدأً خبرُهُ (قُدِّما) ، وجملةِ (يتلو الجزاءُ) صفةَ (شرطٌ) ؛ يعني : يَتْلُوهُ ـ أي : يتبعُهُ ـ الجزاءُ[2] .

❀ قوله : (وجواباً وُسِمَا) جواباً : حالٌ مِنَ الضمير في (وُسِمَا) ، وجملةُ (وُسِمَا) : مستأنفةٌ ، وقال الشاطِبيُّ : (« جواباً » : مفعولٌ ثانٍ لـ« وُسِمَ » ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ سُمِّيَ)[3] ، وهـٰذا بمعنىٰ قولِهِ في « التسهيل » : (وتُسمَّى الجملةُ الثانيةُ : جزاءً وجواباً)[4] .

. . . .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٥٣) .
(٢) تمرين الطلاب (ص١٣٩) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٦/ ١٢٠) ، وما ذكره المُمرِّنُ هو المشهورُ روايةً .
(٣) المقاصد الشافية (٦/ ١٢٦) .
(٤) تسهيل الفوائد (ص٢٣٦) .

بـ « إنْ » . . .) إلىٰ قوله : (« أنَّىٰ ») ـ . . تَقتَضِي جملتَينِ : إحداهُما ـ وهي المُتقدِّمة ـ : تُسمَّىٰ شرطاً ، . . . .

❀ قوله : (تَقتَضِي جملتَينِ) الأَوْلى : التعبيرُ بـ (فِعْلَينِ) كما فَعَلَ الناظمُ ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّ حقَّ الشرطِ والجزاءِ أنْ يكونا فعلَينِ وإن كان ذلك لا يلزمُ في الجزاء ، وقد تَجزِمُ (إنْ) فعلاً واحداً إذا جِيءَ بها في مقام التأكيدِ والربطِ ، ولا يُذكَرُ حينئذٍ له جزاءٌ[1] ؛ نحوُ : (زيدٌ وإنْ كَثُرَ مالُهُ بخيلٌ) ، و(عمرٌو وإنْ أُعطِيَ جاهاً لئيمٌ) ؛ فقد صرَّح كثيرٌ مِنَ النُّحاة بأنَّ مِثْلَ هٰذا الشرطِ الواقعِ حالاً لا يحتاجُ إلى الجزاء ، كما أفاده الشَّنَوَانيُّ[2] .

❀ قوله : (تنبيهاً علىٰ أنَّ حقَّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ولأنَّ الشرطَ لا يكونُ جملةً أصلاً .

❀ قوله : (وقد تَجزِمُ « إنْ » فعلاً واحداً . . .) إلىٰ آخره : التحقيقُ : أنَّها في هٰذا المثال ونحوِهِ زائدةٌ أُتي بها لمُجرَّد الوَصْلِ ؛ أي : وَصْلِ الكلامِ بعضِهِ ببعض ، والواوَ للحال ؛ أي : زيدٌ بخيلٌ والحالُ أنَّهُ كَثُرَ مالُهُ .

وقيل : شرطيَّةٌ حُذِفَ جوابُها للدَّلالة عليه بـ (بخيل) ، والواوُ للعطف علىٰ مُقدَّر ؛ أي : إنْ لم يَكثُرْ مالُهُ وإن كَثُرَ فهو بخيلٌ ، لٰكن ليس المُرادُ بالشرط فيه حقيقةَ التعليق ؛ إذ لا يُعلَّقُ على الشيء ونقيضِهِ معاً ، بل التعميمُ ؛ أي : إنَّهُ بخيلٌ علىٰ كلِّ حال ؛ فقد أُرِيدَ مِنَ التعليق على الشيء ونقيضِهِ لازمُهُ مِنَ التعميم ، دونَ حقيقته .

---

(١) الضمير في (له) يعود علىٰ قوله : (فعلاً واحداً) .

(٢) الفوائد الشنوانية (ق/ ٧٠) .

والثانية ـ وهي المُتأخِّرةُ ـ : تُسمَّىٰ جواباً وجزاءً .

ويجبُ في الجملة الأُولىٰ : أنْ تكونَ فعليَّةً ، وأمَّا الثانيةُ : فالأصلُ فيها : أنْ تكونَ فعليَّةً ، ويجوزُ أنْ تكونَ اسميَّةً ؛ نحوُ : (إنْ جاء زيدٌ أكرمتُهُ) ، و(إنْ جاء زيدٌ فله الفضلُ) .

❁ قوله : (وهي المُتأخِّرةُ) أَفْهَمَ قولُهُ هـٰذا وقولُ الناظمِ : (يَتْلُو الجزاءُ) : أنَّ الجزاءَ لا يتقدَّمُ ، وإنْ تقدَّمَ علىٰ أداة الشرط شبيهٌ بالجواب . . فهو دليلٌ عليه وليس إيَّاه ، هـٰذا مذهبُ جمهور البَصْريِّينَ .

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ والمُبرِّدُ وأبو زيدٍ : إلىٰ أنَّهُ الجوابُ نَفْسُهُ[1] .

والصحيحُ : الأوَّلُ ، والصحيحُ : أنَّ أداةَ الشرطِ عاملةٌ في الجواب أيضاً كالشرط .

❁ قوله : (والصحيحُ : أنَّ أداةَ الشرطِ عاملةٌ في الجواب . . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّ الجازمَ كالجارِّ ، فلا يعملُ في شيئَينِ ، وبأنَّهُ ليس لنا ما يتعدَّدُ عملُهُ إلا ويختلفُ ، كرفع ونصب .

ويُجابُ : بالفَرْق : بأنَّ الجازمَ لمَّا كان لتعليقِ حُكْمٍ علىٰ آخَرَ عَمِلَ فيهما ، بخلاف الجارِّ ، وبأنَّ تعدُّدَ العملِ قد عُهِدَ مِنْ غير اختلاف ؛ كمفعولَيْ (ظنَّ) ومفاعيلِ (أَعْلَم) .

وقيل : الشرطُ مجزومٌ بالأداة ، والجوابُ مجزومٌ بالشرط ؛ كما أنَّ المبتدأَ

---

(١) انظر « المقتضب » (٢/٦٨) ، و« الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/٥١١ـ٥١٧) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٢٧٧) ، و« تمهيد القواعد » (٩/٤٣٧٠) ، و« المساعد » (٣/١٦٣ـ١٦٤) .

٦٩٩ـ ومـاضِيَيْـنِ أو مُضـارِعَيـنِ تُلفِيهِمـا أو مُتخـالِفَيـنِ

أي : إذا كان الشرطُ والجزاءُ جملتَينِ فعليَّتَينِ . . فيكونانِ علىٰ أربعة أقسامٍ :

❀ قوله : (وماضِيَيْنِ) مفعولٌ ثانٍ مُقدَّمٌ لقوله : (تُلفِيهِما) ؛ أي : تَجِدُهُما ؛ مضارعُ (أَلْفى) المُتعدِّي لاثنَينِ ، والضميرُ المُتَّصِلُ به : مفعولُهُ الأوَّل ، وقولُهُ : (أو مُتخالِفَينِ) : معطوفٌ علىٰ (ماضيَينِ) .

❀ قوله : (علىٰ أربعة أقسامٍ) قال الرَّضِيُّ : (والأجودُ : كونُهُما مضارعَينِ ؛ تطبيقاً للَّفظِ بالمعنىٰ ، ثمَّ كونُهُما ماضيَينِ لفظاً ؛ نحوُ : « إنْ ضَرَبْتَني ضَرَبْتُكَ » ، أو ماضيَينِ معنىً ؛ نحوُ : « إنْ لم تضربْني لم أضربْكَ » ، أو أحدِهِما ماضياً لفظاً والآخرِ معنىً ؛ نحوُ : « إنْ ضَرَبْتَني لم أضربْكَ » ، و« إنْ لم تضربْني ضَرَبْتُكَ ») .

مرفوعٌ بالابتداء ، والخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأ ، ونُسِبَ إلى الأخفش ، واختاره في « التسهيل » ، وقيل : الشرطُ والجوابُ تجازما ، وقيل غيرُ ذلك ، كما فصَّله في « التصريح »[1] .

❀ قوله : (تطبيقاً للَّفظِ بالمعنىٰ) ؛ أي : ولظهورِ أَثَرِ العاملِ فيهما ، وقولُهُ : (ثمَّ كونُهُما ماضيَينِ) ؛ أي : للمُشاكلة في عدم التأثير ، وقولُهُ : (فالأَوْلىٰ : كونُ الشرطِ ماضياً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ فيه خروجاً مِنَ

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/٢٤٨) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص٢٣٧) ، و« الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٤٩٣ـ٥٠٣) .

الأَوَّلُ : أنْ يكونَ الفعلانِ ماضيَينِ ؛ نحوُ : (إنْ قام زيدٌ قام عمرٌو) ، ويكونانِ في محلِّ جزمٍ ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾ [الإسراء : ٧] .

والثاني : أنْ يكونا مضارعَينِ ؛ نحوُ : (إنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٨٤] .

والثالثُ : أنْ يكونَ الأوَّلُ ماضياً والثاني مضارعاً ؛ نحوُ : (إنْ قام زيدٌ يقمْ عمرٌو) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا ﴾ [هود : ١٥] .

وإن تخالفا ماضياً ومضارعاً . . فالأَوْلىٰ : كونُ الشرطِ ماضياً والجزاءِ مضارعاً ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ ﴾ [هود : ١٥] ، وعكسُهُ أضعفُ الوجوه ؛ نحوُ : « إنْ تَزُرْني زُرْتُكَ » .

ويجوزُ تخالفُ الشرطِ ومعطوفِهِ مُضِيّاً واستقبالاً ؛ نحوُ : « إنْ زُرْتَني وتُكرِمْني » ، و« إنْ تَزُرْني وأَكْرَمْتَني » ، والأَوْلىٰ : توافقُهُما كالشرط والجزاء ، وكذا في الجزاء[1] ؛ نحوُ : « إنْ زُرْتَني أَكْرَمْتُكَ وأُعطِكَ » ، و« إنْ زُرْتَني أُكْرِمْكَ وأَعْطَيْتُكَ ») انتهىٰ ، نقله ابنُ قاسمٍ[2] .

الأضعف ـ وهو عدمُ التأثير ـ إلى الأقوىٰ ؛ وهو التأثير .

(١) أي : يجوز تخالف الجزاء ومعطوفه مُضيّاً واستقبالاً .
(٢) انظر « شرح الرضي على الكافية » (٤/١٠٦) .

والرابعُ : أنْ يكونَ الأوَّلُ مضارعاً والثاني ماضياً ، وهو قليلٌ[1] ، ومنه : قولُهُ[2] : [من الخفيف]

٣٤٢ـ مَنْ يَكِدْني بسَيِّئٍ كنتَ منهُ كـالشَّجَـا بيـنَ حَلْقِـهِ والـوَرِيـدِ

❊ قوله : (مَنْ يَكِدْني . . .) إلىٰ آخره : (الكَيْدُ) : المَكْرُ ، وربَّما سُمِّيَ الحربُ كَيْداً ، وقولُهُ : (كنتَ) بفتح التاء ؛ لأنَّ الشاعرَ مَدَحَ بذلك شخصاً ، و(الشَّجَا) بفتح الشين المُعجَمة والجيم : هي العَظْمةُ المُعترِضةُ في الحَلْق ، قال العَيْنيُّ : (و« كنتَ » : بفتح التاء ؛ لأنَّ الشاعرَ أراد به مدحَ شخصٍ ، و« الوَرِيدُ » : عِرْقٌ غليظٌ في العُنُق ، وفي « المختار » : « الشَّجا » : ما يَنشَبُ في الحَلْق مِنْ عظمٍ وغيرِهِ)[3] .

---

(١) ومذهب الجمهور : أنَّهُ لا يجوز إلا في الشعر ، ومذهبُ الناظمِ والفرَّاء : جوازُهُ في الاختيار مع قِلَّته . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٧٨) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٢٩ـ١٣٠) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٩١ـ٩٢) .

(٢) البيت لأبي زبيد الطائي في « ديوانه » (ص٥٢) ضمن قصيدة طويلة يرثي بها ابن أخته اللَّجْلاج الذي مات عطشاً في طريق مكة ، وكان مِنْ أحبِّ الناس إليه ، وهـٰذه القصيدة من القصائد الجياد في المراثي ، ومطلعها :

إنَّ طـولَ الحيـاةِ غيـرُ سُعُـودِ وضـلالٌ تـأميـلُ نيـلِ الخلـودِ

والبيت من شواهد : « شرح الرضي » (٤/ ١٠٦)، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٩١)، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٩٦) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٢٩) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٨٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩١٧ـ ١٩١٨) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ٧٦ـ٧٧) .

(٣) المقاصد النحوية (٤/ ١٩١٧) ، وانظر « مختار الصحاح » (ص١٣٩) .

وقولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَنْ يَقُمْ ليلةَ القدرِ غُفِرَ لهُ ما تقدَّمَ مِنْ ذنبِهِ »[1] .

٧٠٠ـ وبعدَ ماضٍ رفعُكَ الجزا حَسَنْ . . . .

❁ قوله : (وبعدَ ماضٍ) ؛ أي : ولو معنىً ؛ وهو المضارعُ المنفيُّ بـ (لم) ، كما ذَكَرَهُ ابنُ هشام[2] .

❁ قوله : (رفعُكَ الجزا) ؛ أي : ما هو جزاءٌ معنىً وإن لم يكنْ جزاءً في اللفظ لكونه مرفوعاً ، بل الذي في محلِّ جزمٍ هو الجملةُ ، وقولُهُ : (حَسَنْ) يحتملُ : أنَّهُ إشارةٌ إلىٰ أنَّ الجزمَ أحسنُ ، وهو الصوابُ ، قال في « شرح الكافية » : (الجزمُ مُختارٌ ، والرفعُ جائزٌ كثير)[3] .

❁ قوله : (بل الذي في محلِّ جزمٍ هو الجملةُ)[4] ، هـٰذا رأيُ الكُوفيِّينَ والمُبرِّد ؛ ذهبوا إلىٰ أنَّ المرفوعَ هو الجوابُ بتقدير الفاء ، وسيأتي أنَّ المضارعَ مع الفاء يُرفَعُ وجوباً ؛ لكونه خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ على التحقيق[5] ، فالجملةُ

---

(١) رواه البخاري (٣٥) ، ومسلم (٧٦٠/ ١٧٦) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٢٠٦) .

(٣) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٨٨ـ ١٥٨٩) .

(٤) زاد في (ط ، ي) : (أي : بتقدير المبتدأ والفاء) ، وهـٰذه الزيادة لا تتلاءم مع السياق ؛ لأنَّ الجوابَ عند الكُوفيِّينَ والمُبرِّد هو المضارع المرفوع بتقدير الفاء دون تقدير مبتدأ ، أمَّا تقديرُ المبتدأ والفاء فهو مذهب المُحقِّقين .

(٥) انظر (٥/ ١٠٣) .

❁ قوله : (ورفعُهُ بعدَ مضارعٍ وَهَنْ) ؛ أي : ضَعُفَ ، وهو مُقيَّدٌ بألَّا يكونَ منفياً بـ (لم) ، فإنْ نُفِيَ الشرطُ المضارعُ كان رفعُ الجزاءِ قوياً ؛ نحوُ : (إنْ لم يقمْ زيدٌ يقومُ عمرٌو) ؛ لأنَّ الشرطَ حينئذٍ ماضٍ ، ولا اعتراضَ على الصُّوفيّة

اسميَّةٌ مع الفاء في محلِّ جزم ، فيُجزَمُ المعطوفُ علىٰ مجموعها لا على الفعل وحدَهُ ، ويمتنعُ التفسيرُ ؛ لأنَّ ما بعدَ الفاءِ لا يعملُ فيما قبلَها .

وعندَ سيبويهِ : أنَّ المرفوعَ علىٰ نيَّة التقديم على الأداة ، وهو دالٌّ على الجواب المحذوف ، لا أنَّهُ هو الجوابُ ، فيجوزُ أنْ يُفسِّرَ عاملاً فيما قبلَ الأداة ؛ كـ (زيداً إنْ جاءني أُكرِمُهُ) ، ويمتنعُ جزمُ المعطوفِ عليه[1] ؛ لأنَّهُ مستأنفٌ .

وقيل : المرفوعُ نفسُهُ جوابٌ بلا فاءٍ ؛ لأنَّ الأداةَ لمَّا لم يظهرْ أَثَرُها في الشرط الماضي . . ضَعُفَتْ عن العمل في الجزاء ، فيمتنعُ العطفُ بالجزم والتفسيرُ معاً[2] .

❁ قوله : (ولا اعتراضَ على الصُّوفيَّة . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بأنَّهُ كان يجبُ حذفُ الألفِ مِنْ (تراه) ؛ لأنَّهُ جوابُ الشرطِ .

---

(١) أي : على المضارع المرفوع .

(٢) انظر « تكملة شرح التسهيل » (٤/٧٨ـ ٧٩) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٨٠ـ ١٢٨١) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٣٤) .

أي : إذا كان الشرطُ ماضياً والجزاءُ مضارعاً . . جاز جزمُ الجزاءِ ورفعُهُ ، وكلاهما حسنٌ ؛ فتقولُ : (إن جاء زيدٌ يَقُمْ عمرٌو) ، و(يقومُ عمرٌو) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من البسيط]

في قولهم : (إنَّ « تراهُ » جوابٌ لـ « تكُنْ » مِنْ قوله عليه الصلاةُ والسلامُ : « فإنْ لم تَكُنْ تراهُ ؛ فإنَّهُ يراكَ »)[2] ، وقد أَغْفلَ هـٰذه المسألةَ كثيرونَ . انتهىٰ « فارِضي »[3] .

❀ قوله : (في قولهم : إنَّ « تراهُ » جوابٌ لـ « تكُنْ ») ، ومعنىٰ (فإنْ لم تكُنْ تراه) حينئذٍ : إنْ لم تكن ـ أي : إنْ فَنِيتَ عن نَفْسك وشهواتِها ـ . . تراه

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمىٰ في « ديوانه » (ص١٠٥) ضمن قصيدة يمدح بها هرم بن سنان ، ومطلعها :

قفْ بالدِّيارِ التي لم يعفُها القِدَمُ ... بلىٰ وغيَّرها الأرواحُ والدِّيَمُ

وقبل الشاهد :

إنَّ البخيلَ مَلُومٌ حيثُ كانَ ولٰـ ... ـكنَّ الجَوَادَ علىٰ عِلَّاتِهِ هَرِمُ

هوَ الجوادُ الذي يُعطيكَ نائلَهُ ... عفواً ويُظلَمُ أحياناً فيَظَّلِمُ

وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٦٦) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٧٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٩٧) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٧٩) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٢٠٦ـ٢٠٧) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٥٩) ، و« المساعد » (٣/ ١٥٠) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٣٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩١٩ـ١٩٢٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٢٩٠ـ٢٩٢) .

(٢) رواه البخاري (٥٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، ومسلم (٨) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٥٣) .

٣٤٣ـ وإنْ أتـاهُ خَلِيـلٌ يـومَ مسـألـةٍ   يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

وإن كان الشرطُ مضارعاً والجزاءُ مضارعاً . . وَجَبَ الجزمُ فيهما ، ورفعُ الجزاءِ ضعيفٌ ؛ كقوله[1] :   [من مشطور الرجز]

❁ **قوله** : (**وإنْ أتاهُ خَلِيلٌ** . . .) إلىٰ آخره : مِنْ قصيدةٍ لزُهَير يمدحُ بها هَرِمَ بنَ سِنانٍ ، و(**الخَلِيلُ**) : الفقيرُ ؛ مِنَ الخَلَّة ـ بالفتح ـ بمعنى الحاجة ، و(**يومَ مسألةٍ**) : يُروىٰ : (يومَ مَسْغَبة)[2] ؛ أي : مجاعةٍ ، **وقولُهُ** : (**لا غائبٌ مالي**) ؛ أي : ليس مالي غائباً ، **وقولُهُ** : (**ولا حَرِمُ**) بفتح الحاء المُهمَلة وكسرِ الراء : مصدرٌ كـ(الحِرْمان) ، **ومعناه** : المنعُ ؛ مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ ؛ أي : لا غائبٌ مالي ولا عندي حِرْمانٌ .

والشاهدُ فيه : رفعُ (يقولُ) .

رُؤْيةَ حُضُورٍ ومشاهدةٍ قلبيَّةٍ ، **ولعلَّ قولَهُ** : (**فإنَّهُ يراكَ**) تعليلٌ للجواب ؛ أي : إنَّما رأيتَهُ في هـٰذه الحالة لأنَّهُ يراك رؤيةَ إكرامٍ وإعظام ، ومِنْ جملة

---

(١) الشطران لسيدنا جرير بن عبد الله البَجَلي رضي الله عنه ، وقيل : لعمرو بن خُثَارم البَجَلي ؛ قالهما بعد منافرة جرتْ بين جرير وخالد بن أرطاة الكلبي ، وهما من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٦٧) ، و« شرح الرضي » (٤/ ١٠٥) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٧٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٩٨) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٨٠) ، و« المساعد » (٣/ ١٤٧ـ ١٤٨) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٢٢ـ١٢٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩٢٠ـ١٩٢٢) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٢٠ـ٢٩) .

(٢) والمثبت رواية « الديوان » .

٣٤٤ـ يا أَقْرَعُ بنَ حابِسٍ يا أَقْرَعُ
إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعُ

❀ **قوله** : (**يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ . . .**) إلىٰ آخره : **يجوزُ في (أقرع) البناءُ على الضمِّ والفتحِ**[1] ؛ كما في نحو : (يا زيدُ بنَ عمرٍو) ، كما أشار إلىٰ هـٰذا الناظمُ بقوله[2] :

ونحوَ (زيدٍ) ضُمَّ وٱفْتَحَنَّ مِنْ نحوِ (أزيدُ بنَ سعيدٍ) لا تَهِنْ

فما ذَكَرَهُ في « الشواهد » مِنَ الاقتصار على الفتح[3] . . **غيرُ ظاهرٍ** .

قال العلَّامةُ الدَّميريُّ في « شرح المنهاج » : (و« **الأقرعُ** » : الذي ذهبَ شَعَرُ رأسِهِ مِنْ داء ، وبذلك لُقِّبَ الأقرعُ بنُ حابسٍ الصحابيُّ ، وكان مع ذلك أَعْرَجَ رضي الله تعالىٰ عنه) انتهىٰ[4] .

والشاهدُ : في قوله : (تُصرَعُ) ؛ حيثُ رُفِعَ .

الإكرامِ والإعظامِ أنْ تراه ؛ إذ لا شيءَ أَلَذُّ منها .

وبهـٰذا اندفع ما يُقالُ : إنَّهُ يلزمُ علىٰ قول الصُّوفيَّة تفكيكُ اللفظِ ، والإخلالُ بفصاحة الكلام .

---

(١) أي : إتباعاً .
(٢) انظر ما تقدَّم في (٤/ ٤٤٤ـ ٤٥٠) .
(٣) المقاصد النحوية (٤/ ١٩٢١) .
(٤) النجم الوهَّاج (٨/ ٦٦) ، وسيدنا الأقراع رضي الله عنه من المُؤلَّفة قلوبُهُم ، وقد حَسُنَ إسلامه . انظر « الإصابة » (١/ ٢٥٢) .

٧٠١ـ واْقْرُنْ بفا حَتْماً جواباً لو جُعِلْ   شرطاً لـ (إنْ) أو غيرِها لم يَنجَعِلْ

أي : إذا كان الجوابُ لا يَصلُحُ أنْ يكونَ شرطاً . . وَجَبَ اقترانُهُ بالفاء ؛ وذلك كالجملة الاسميَّة[(١)] ؛ نحوُ : (إنْ جاء زيدٌ فهو مُحسِنٌ) ، وكفعل الأمرِ ؛ نحوُ : (إنْ جاء زيدٌ فاضْرِبْهُ) ، وكالفعليَّة المنفيَّةِ بـ (ما) ؛ نحوُ : (إنْ جاء زيد فما أضربُهُ) ، أو (لن) ؛ نحوُ : (إنْ جاء زيد فلن أضربَهُ)[(٢)] .

❀ قوله : (واْقْرُنْ) بضمِّ الراء : أمرٌ مِنْ (قَرَنَ) ، وقولُهُ : (حَتْماً) : نعتٌ لمصدرٍ محذوف ، تقديرُهُ : (قَرْناً حَتْماً) ، و(جواباً) : مفعولٌ بـ (اقرُنْ) ، وجملةُ (لو جُعِلْ شرطاً . . .) إلىٰ آخره : صفةٌ لـ (جواباً) ،

---

(١) أُورِدَ عليه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام : ١٢١] ، وأُجيبَ : بأنَّ الجملةَ جوابُ قَسَمٍ مُقدَّر قبل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ؛ لدلالتها عليه ؛ أي : أشركتم ، ولم تُذكَرِ اللامُ المُوطِّئة للقَسَم لتدلَّ عليه ؛ لأنَّ ذِكْرَها عند حذف القَسَم أكيدٌ لا واجب ، كما صرَّح به الشُّمُنِّيُّ وغيره ، ويكفي دالّاً على القسم عدمُ الفاء في الجواب . « خضري » (٢/ ٧٥٠) .

(٢) نَظَمَها بعضهم بقوله : (من الكامل)

اسميَّـــةٌ طَلَبيَّـــةٌ وبجـــامـــدٍ   وبـ (ما) و(لنْ) وبـ (قدْ) وبالتنفيسِ

ونَظَمَها الكمال ابن الهمام وزاد عليها : (من الطويل)

تعلَّـمْ جـوابُ الشـرطِ حَتْـمٌ قِـرَانُـهُ   بفـاءٍ إذا مـا فعلُـهُ طَلَبـاً أتـىٰ
كذا جامداً أو مُقسَماً كانَ أو بـ (قَدْ)   و(ربَّ) وسينٍ أو بـ (سوفَ) ٱدْرِ يا فتىٰ
أوِ اسميَّة أو كانَ منفيَّ (ما) و(إنْ)   و(لنْ) مَنْ يَحِدْ عمَّا حَدَدْناهُ قد عتا

انظر « تنوير الحالك » (ق/ ٣١٠) .

فإن كان الجوابُ يَصلُحُ أنْ يكونَ شرطاً ؛ كالمضارع الذي ليس منفيّاً بـ (ما) ولا بـ (لن) ، ولا مقروناً بحرف التنفيسِ ، ولا بـ (قد) ، وكالماضي المُتصرِّفِ الذي هو غيرُ مقرونٍ بـ (قد) . . لم يجبِ اقترانُهُ بالفاء ؛ نحوُ : (إنْ جاء زيدٌ يَجِئْ عمرٌو) ، أو (قام عمرٌو) .

٧٠٢ـ وتَخلُفُ الفاءَ (إذا) المُفاجأهْ . . . .

وقولُهُ : (لم يَنجَعِلْ) : جوابُ (لو) ، وهو مُطاوِعُ (جَعَلَ) المُتعدِّي لاثنَينِ ، فيتعدَّىٰ إلىٰ واحدٍ ، وهو هنا محذوفٌ ، تقديرُهُ : (لم يَنجَعِلْ شرطاً) .

❀ قوله : (لم يجبِ اقترانُهُ بالفاء) ظاهرُهُ : الجوازُ مطلقاً ، وليس كذلك ، بل فيه تفصيلٌ حاصلُهُ : أنَّ الفعلَ :

إن كان مستقبلاً معنىً ولم يُقصَدْ به وعدٌ أو وعيدٌ . . لم يَجُزِ اقترانُهُ بالفاء ؛ نحوُ : (إنْ قامَ زيدٌ قام عمرٌو) .

وإن كان ماضياً لفظاً ومعنىً . . فهي واجبةُ الاقتران ؛ نحوُ : ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف : ٢٦] ، و(قد) مُقدَّرةٌ .

وإن كان مستقبلاً معنىً وقُصِدَ به وعدٌ أو وعيدٌ ؛ نحوُ : ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ﴾ [النمل : ٩٠] . . جاز اقترانُهُ بالفاء ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[١] .

❀ قوله : (وتَخلُفُ الفاءَ « إذا » المُفاجأهْ) ؛ أي : إذا كان الجوابُ

. . . .

---

(١) شرح الأشموني (٣/ ٥٨٩) .

كـ (إنْ تَجُـدْ إذا لنـا مُكـافـأهْ) . . . .

أي : إذا كان الجوابُ جملةً اسميَّة . . وَجَبَ اقترانُهُ بالفاء ، ويجوزُ إقامةُ

جملةً ، اسميَّة ، غيرَ طَلَبيَّةٍ ، لم تدخلْ عليها أداةُ نفي ، ولم تدخل عليها (إنَّ) ، وقولُهُ : (الفاء) ـ بالمدِّ لا بالقصر ، خلافاً للمُعرِبِ[1] ـ : مفعولُ (تَخلُفُ) ، و(إذا) : فاعلُ (تَخلُفُ) ، و(المُفاجأهْ) : نعتُ (إذا)[2] .

وهل (إذا) الفُجائيَّةُ حرفٌ ، أو ظرفُ مكانٍ ، أو زمانٍ ؟ خلافٌ ؛ قال بالأوَّل : الأخفشُ ، واختاره ابنُ مالكٍ ، وبالثاني : المُبرِّدُ ، وتَبِعَهُ ابنُ عُصْفُور ، وبالثالث : الزَّجَّاج ، ووافقه الزَّمَخْشَريُّ[3] .

❀ قوله : (كإنْ تَجُدْ . . .) إلىٰ آخره : (إنْ) : شرطيَّةٌ ، و(تَجُدْ) بضمِّ

❀ قوله : (غيرَ طَلَبيَّةٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فتتعيَّنُ الفاءُ في نحو : (إن قام زيدٌ فوَيْلٌ له) ، أو : (فما عمرٌو قائم) ، أو : (فإنَّ عمراً قائم) .

---

(١) لم يضبطه الشيخ خالد في « التمرين » (ص١٤٠) لا بالمد ولا بالقصر ، وإنما ضَبَطَ بالقصر قولَهُ الآتي : (الجزا) .

(٢) وجعل الصبان في « حاشيته » (٤/ ٣٤) ، والخضري في « حاشيته » (٢/ ٧٥١) : (إذا) مضافاً ، و(المفاجأة) مضافاً إليه مِنْ إضافة الدال للمدلول .

(٣) انظر « معاني القرآن » للأخفش (٢/ ٤٧٥) ، و« تسهيل الفوائد » (ص٩٤) ، و« شرحه » (٢/ ٢١٤)، و« المقتضب » (٢/ ٥٧ ، ٣/ ١٧٨ ، ٢٧٤) ، و« الكشاف » (٣/ ٧٣) ، و« التذييل والتكميل » (٧/ ٣٢٤) ، و« المساعد » (١/ ٥١٠ـ ٥١١) .

(إذا) الفُجائيّةِ مُقامَ الفاء ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ﴾ [الروم : ٣٦] .

ولم يُقيِّدِ المُصنِّفُ الجملةَ بكونها اسميَّةً ؛ استغناءً بفهمِ ذلك مِنَ التمثيل ؛ وهو : (إنْ تَجُدْ إذا لنا مُكافأةٌ) .

٧٠٣ـ والفعلُ مِنْ بعدِ الجزا إنْ يَقترِنْ   بـالفـا أوِ الـواوِ بتثليـثٍ قَمِـنْ

إذا وَقَعَ بعدَ جزاءِ الشرطِ فعلٌ مضارعٌ مقرونٌ بالفاء أو الواو . . جاز فيه ثلاثةُ أوجهٍ : الجزمُ ، والرفعُ ، والنصبُ ، وقد قُرِئَ بالثلاثة قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة : ٢٨٤] ؛ قُرِئَ . . . .

الجيم : فعلُ الشرط ، و(إذا) : رابطةٌ للجواب بالشرط ، و(لنا) : خبرٌ مُقدَّم ، و(مُكافأةْ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، والجملةُ : جوابُ الشرط ، والمعنىٰ : إنْ يَكُنْ منك جُودٌ فمِنَّا المُجازاةُ ؛ مِنْ (كافأتُ الرجلَ) ؛ أي : جازيتُهُ علىٰ فعله .

* قوله : (والفعلُ . . .) إلىٰ آخره : (الفعلُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (قَمِنْ) بفتح القاف وكسرِ الميم ؛ أي : حَقِيقٌ ، و(مِنْ بعدِ) : مُتعلِّقٌ بقوله : (يَقترِنْ) ، وجوابُ (إنْ) : محذوفٌ للضرورة ؛ لكون الشرطِ مضارعاً .

* قوله : (وقد قُرِئَ بالثلاثة قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِن تُبۡدُواْ . . . ﴾) إلىٰ آخره ؛ فالرفعُ : لعاصم وابن عامر مِنَ السبعة ، والبقيَّةُ بالجزم ، والفتحُ : قراءةُ ابنِ

. . . .

بجزمِ (يغفر) ورفعِهِ ونصبِهِ ، وكذلك رُوِيَ بالثلاثة قولُهُ[1] : [من الوافر]

٣٤٥ـ فإنْ يَهْلِكْ أبو قابوسَ يَهلِكْ ربيـعُ النـاسِ والشهـرُ الحَـرَامُ

عبَّاسٍ ، وهي شاذَّةٌ ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[2] .

❀ قوله : (بجزمِ « يغفر ») ؛ أي : بالعطفِ ، والرفعِ على الاستئناف ، والنصبِ بـ (أنْ) مُضمرةً وجوباً ، وهو قليلٌ[3] .

❀ قوله : (فإنْ يَهْلِكْ أبو قابوسَ . . .) إلىٰ آخره : (أبو قابوسَ) : كُنْيةُ النُّعْمانِ ملكِ العرب ، و(قابوسُ) لا ينصرفُ للعُجْمة والتعريف ، كما في « الصحاح »[4] ، و(يَهْلِك) ؛ أي : يموت[5] ، وجَعَلَهُ بمنزلة الربيع في الخصب ؛ لكثرة عطائِهِ وفضلِهِ .

. . . .

---

(١) البيتان للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص١٠٥ـ ١٠٦) ضمن مقطوعة يمدح بها النعمان بن المنذر ، وكان قد بلغه أنه ثقيل من مرض أصابه ، ومطلعها :

أَلَـمْ أُقسِـمْ عليـكَ لتُخبِـرَنِّـي أمحمـولٌ علـى النَّعْـشِ الهُمـامُ

وهمـا مـن شـواهـد : « شـرح ابـن النـاظـم » (ص٥٠٠) ، و« شـرح الأشمـونـي » (٣/ ٥٩٠ـ٥٩١) ، وغالباً ما يُؤتىٰ بالبيت الثاني في كتب النحو في (باب الصفة المشبهة) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٤٨ـ١٤٥٠ ، ٤/ ١٩٢٥) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٥٩٠) ، وانظر « الدر المصون » (٢/ ٦٨٧ـ ٦٨٨) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢١٤) .

(٣) وتكون (أنْ) وما في حيِّزها بتأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على المصدر المُتوهَّم مِنَ الفعل قبل ذلك ، تقديره : (تكن محاسبةٌ فغفرانٌ وعذابٌ) ، وانظر « الدر المصون » (٢/ ٦٨٧) .

(٤) الصحاح (٣/ ٩٦٠) ، وقولُهُ : (والتعريف) ؛ أي : التعريف بالعَلَمية .

(٥) الأَوْلىٰ : (يمتْ) بالجزم بدل (يموت) ، وسيأتي نحوه ولن أنبِّه عليه .

ونـأخـذُ بعـدَهُ بـذِنَـابِ عيـشٍ أَجَـبِّ الظَّهـرِ ليـسَ لـهُ سَنَـامُ

رُوِيَ بجزمِ (نأخذ) ورفعِهِ ونصبه .

٧٠٤ـ وجزمٌ اَوْ نصبٌ لفعلٍ إِثْرَ فا أو واوٍ اَنْ بـالجملتَيـنِ اكتُنِفَـا

وقولُهُ : (والشهرُ الحرامُ)[1] ؛ أي : هو موضعُ أمنٍ في كلِّ مَخَافةٍ لمُستجيره ، أو معناه : أنَّ الشهرَ الحرامَ تُضاعُ حُرْمتُهُ بعدَهُ فيقتتلُ الناسُ فيه .

وقولُهُ : (ونأخذُ بعدَهُ بذِنَابِ) بكسر الذال المُعجَمة : عَقِبُ كلِّ شيء ؛ أي : نبقىٰ بعدَهُ في شِدَّةٍ وسوءِ حال ، ونتمسَّك بطَرَفِ عيشٍ قليلِ الخيرِ ؛ بمنزلة البعير المهزولِ الذي ذَهَبَ سَنَامُهُ وانقطعَ لشِدَّة هُزالِهِ ، وقولُهُ : (أَجَبِّ الظَّهْرِ) ؛ أي : مقطوعِ السَّنَام كأنَّ سَنَامَهُ قد جُبَّ ؛ أي : قُطِعَ مِنْ أصله .

❁ قوله : (بجزمِ « نأخذ ») ؛ أي : عطفاً على الجزاء ، ورفعِهِ ؛ أي : على الاستئناف ، والتقديرُ : (ونحن نأخذُ) ، ونصبِهِ ؛ أي : بتقديرِ (أنْ) .

❁ قوله : (وجزمٌ اَوْ نصبٌ. . .) إلىٰ آخره : (جزمٌ) : مبتدأٌ ، وقولُهُ : (اَو نصبٌ) : معطوفٌ عليه ، وسوَّغ الابتداءَ بالنكرة التفصيلُ ، وقولُهُ : (إِثْرَ) : ظرفٌ في موضع النعتِ لـ (فعلٍ) مضافٌ إلىٰ (فا) بالقصر ،

---

(١) كذا في (و) ، وفي (ز ، ح) : (والبلد الحرام) ، والمثبت موافق لـ« الديوان » ونسخة المُحشِّي .

إذا وقعَ بينَ فعلِ الشرط والجزاءِ فعلٌ مضارع مقرونٌ بالفاء أو الواو . . جاز جزمُهُ ونصبُهُ ؛ نحوُ : (إن يَقُمْ زيدٌ ويخرجْ خالدٌ أُكرِمْكَ) بجزم (يخرج) ونصبِهِ ، ومن النصب : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٣٤٦ـ ومَنْ يَقترِبْ منَّا ويخضعَ نُؤْوِهِ ولا يخشَ ظُلْماً ما أقامَ ولا هَضْمَا

وقولُهُ : (أو واوٍ) معطوفٌ علىٰ (فا) ، وقولُهُ : (أَنْ بالجملتَينِ اُكتُنِفَا) إنْ : شرطيَّةٌ ، و(اكتُنِفَا) : فعلُ الشرطِ مبنيٌّ للمفعول[2] ، والألفُ : للإطلاق ، وجوابُ الشرطِ : محذوفٌ لدَلالةِ ما تقدَّم عليه ، وجملةُ الشرط وجوابِهِ : خبرُ (جزمٌ) .

❀ قوله : (ومَنْ يَقترِبْ . . .) إلىٰ آخره : (نُؤْوِهِ) : مِنْ (آواهُ) : إذا أنزلَهُ به ، وقولُهُ : (هَضْمَا) ؛ أي : ظُلْماً ، ويُرْوىٰ : (ولا ضَيْمَا) ، وهو بمعناه .

والشاهدُ : في نصب (يخضعَ) بتقدير (أنْ) .

❀ قوله : (وجملةُ الشرط وجوابِهِ : خبرُ « جزمٌ ») انظُرْ علىٰ هـٰذا : ما الذي دلَّ فيما تقدَّم على الجواب المحذوف ؟ فإنَّهُ لا يصحُّ أنْ يدلَّ شيءٌ من

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٤/٤٥) ، و« شرحه على الألفية » (ص٥٠١) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٤/٢١٣ـ٢١٤) ، و« مغني اللبيب » (٢/٧١٩) ، والشارح في « المساعد » (٣/١٠١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/٥٩١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٩٢٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/١٩٦) .

(٢) قال الشيخ خالد في « تمرين الطلاب » (ص١٤١) : (وظاهرُ كلام الشاطبيِّ : أنَّ « اكتنفا » مبنيٌّ للفاعل ، والصوابُ : الأوَّل) .

٧٠٥ـ والشرطُ يُغْني عن جوابٍ قد عُلِمْ   والعكسُ قد يأتي إنِ المعنىٰ فُهِمْ

يجوزُ حذفُ جوابِ الشرطِ والاستغناءُ بالشرط عنه ؛ وذلك عندَما يَدُلُّ دليلٌ علىٰ حذفه ؛ نحوُ : (أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ) ؛ فحُذِفَ جوابُ الشرط ؛ لدَلالة (أنتَ ظالمٌ) عليه ، والتقديرُ : (أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ فأنتَ ظالمٌ) ، وهـٰذا كثيرٌ في لسانهم .

وأمَّا عكسُهُ ـ وهو حذفُ الشرطِ والاستغناءُ عنه بالجزاءِ ـ . فقليلٌ ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الوافر]

---

* قوله : (والشرطُ يُغْني) ؛ أي : إن كان ماضياً لفظاً ، أو مضارعاً منفيّاً بـ(لم) ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[2] ، و(يُغْني) بضمِّ الياء ، وجملةُ (قد عُلِمْ) : صفةٌ لـ(جوابٍ) .

المبتدأ علىٰ شيء من الخبر ؛ فالوجهُ : أنَّ الخبرَ إمَّا (لفِعْلٍ) ، أو محذوفٌ ؛

---

(١) البيت للأحوص الأنصاري في « ديوانه » (ص٢٣٨) ضمن قصيدة سبق الحديث عنها في (٤/ ٤٥٣ـ ٤٥٤) ، وهو من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٨٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٠١) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٨٦) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٢١٤ـ٢١٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٨١٢) ، و« المساعد » (٣/ ١٦٩) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩٢٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٨/ ٥ـ٦) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٥٩٢) .

٣٤٧ـ فطَلِّقْهـا فلسـتَ لهـا بكُـفْءٍ وإلَّا يَعْـلُ مَفـرِقَـكَ الحُسـامُ

أي : وإلَّا تُطلِّقْها يَعْلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ .

❀ قوله : (فطَلِّقْها فلستَ لها. . .) إلىٰ آخره : الخطابُ لمَطَرٍ في قوله[١] :

سـلامُ اللهِ يـا مَطَـرٌ عليهـا وليسَ عليكَ يـا مَطَرُ السلامُ

والضميرُ المنصوبُ فيه : يرجعُ إلى امرأةِ مَطَرٍ ، وكانتْ جميلةً ومَطَرٌ دَمِيمَ الخِلْقة ؛ ولهٰذا قال الشاعر :

. . . . فلستَ لها بكُفْءٍ . . . .

أي : بمُعادِلٍ ومُساوٍ ، (وإلا) ؛ أي : وإنْ لم تُطلِّقْها (يَعْلُ) ؛ أي : يَفُوقُ (مَفرِقَكَ) ؛ أي : رأسَكَ (الحُسامُ) بضمِّ أوَّله ؛ أي : السيفُ .

قال في « المصباح » : (ومَفْرِقُ الرأس ـ مثل « مسجد » ـ : حيثُ يُفرَقُ فيه الشَّعَرُ) انتهىٰ[٢] ، وهو وسطُ الرأسِ .

وفي حواشي « الأُشْمُونيِّ » : أنَّهُ يجوزُ فتحُ الراء وكسرُها[٣] ، والفتحُ هو القياس .

أي : جائزٌ ، و(لِفِعْلٍ) مُتعلِّقٌ بـ (جَزْمٌ) و(نَصْبٌ) علىٰ سبيل التنازع .

---

(١) انظر ما تقدَّم في (٤/ ٤٥٤) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٦٤٤) .

(٣) انظر « تنوير الحالك » (ق/ ٣١٢) ، و« حاشية الحفني » (٢/ ق١٩٠) ، و« حاشية المدابغي » (٢/ ق١٣٨) .

٧٠٦ـ وَٱحْذِفْ لَدَى اجتماعِ شرطٍ وقَسَمْ   جوابَ ما أَخَّرتَ . . . . . .

فائدة

[في الكلام على حذف أداة الشرط وفعلِهِ وجوابِهِ]

حذفُ أداةِ الشرطِ ممنوعٌ ولو (إنْ) على الأصحِّ[1] ، وجوَّز بعضُهُم حَذْفَ (إنْ) ؛ فيرتفعُ الفعلُ بعدَها وتدخلُ الفاء إيذاناً بالحذف ، وجَعَلَ منه قولَهُ تعالىٰ : ﴿ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ ﴾ [المائدة : ١٠٦] ، نَقَلَهُ الشَّنَوَانيُّ عن « الهَمْع »[2] ، لٰكن قال في « الارتشاف » : (هٰذا ليس بشيء)[3] .

وفي « الارتشاف » أيضاً : (حذفُ فعلِ الشرطِ أو فعلِ الجوابِ . . لا أحفظُهُ إلا في « إنْ ») انتهىٰ[4] ؛ أي : لكَثْرة دَوَرَانِها مع الأصالة .

وحذفُ الجوابِ لدليلٍ قبلَهُ أو بعدَهُ . . كثيرٌ ، ولقرينةٍ فصيحٌ ، لٰكن أقلُّ .

❁ قوله : (شرطٍ) ؛ أي : غيرِ امتناعيٍّ ، أمَّا هو ؛ نحوُ (لو) و(لولا) : فإنَّهُ يتعيَّنُ الاستغناءُ بجوابه تقدَّم أو تأخَّر[5] ؛ نحوُ : « واللهِ ؛

. . . .

(١) أي : ولو (إن) التي هي أمُّ الباب .
(٢) انظر « همع الهوامع » (٢/٥٦٣) .
(٣) ارتشاف الضَّرَب (٤/١٨٨٤) .
(٤) ارتشاف الضَّرَب (٤/١٨٨٣) .
(٥) أي : تقدَّم القَسَم أو تأخَّر .

. . . . فهْوَ مُلتَزَمْ

كلُّ واحدٍ مِنَ الشرط والقسم يَسْتدعِي جواباً ، وجوابُ الشرط : إمَّا مجزومٌ ، أو مقرونٌ بالفاء .

وجوابُ القسمِ إنْ كان جملةً فعليَّةً مُثبتةً مُصدَّرةً بمضارع : أُكِّدَ باللام والنون[١] ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ لَأَضْرِبَنَّ زيداً) ، وإنْ صُدِّرتْ بماضٍ : قُرِنَ باللام و(قد) ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ لقد قام زيدٌ)[٢] .

لولا اللهُ ما اهْتَدَينا » ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[٣] .

❀ قوله : (فهْوَ مُلتَزَمْ) بفتح التاء والزاي ؛ أي : لازمٌ غالباً ؛ بدليل

. . . .

---

(١) أي : بهما معاً وجوباً عندَ البَصْريِّينَ ، فإن خلا منهما قُدِّر فيه النفي ، وانظر ما سبق في (٤/٥٨٦ ، ٥٨٩) .

(٢) وهـٰذا الاقترانُ غالبٌ ، وقد يُجرَّدُ لفظاً منهما معاً أو أحدِهما ، فيُقدَّران فيه ؛ كـ ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴾ [البروج : ٤] ؛ فإنَّهُ جوابٌ للقَسَم في أوَّل الآية حُذفت منه اللام و(قد) ، وهـٰذا في الماضي المثبت المُتصرِّف ، وأمَّا المنفيُّ فسيأتي ، وأمَّا الجامدُ : فيقترنُ باللام فقط ؛ نحوُ : (والله ؛ لعسىٰ زيدٌ أنْ يقوم) ، إلا (ليس) ؛ فلا تقترنُ بشيء ؛ كـ (والله ؛ ليس زيدٌ قائماً) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٥٥) .

(٣) شرح الأشموني (٣/٥٩٣) ، والمثال رواه البخاري (٤١٠٤) مرفوعاً عن سيدنا البراء بن عازب رضي الله عنهما ، وقاله النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة الخندق مُتمثِّلاً بقول عامر بن الأكوع رضي الله عنه .

وإن كان جملةً اسميَّةً : فبـ (إنَّ) واللامِ[1] ، أو اللامِ وحدَها ، أو بـ (إنَّ) وحدَها ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ إنَّ زيداً لَقائمٌ) ، و(واللهِ ؛ لَزيدٌ قائمٌ) ، و(واللهِ ؛ إنَّ زيداً قائمٌ) .

وإن كان جملةً فعليَّةً منفيَّةً : نُفِيَ بـ (ما) ، أو (لا) ، أو (إنْ)[2] ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ ما يقومُ زيدٌ) ، و(لا يقومُ زيدٌ) ، و(إنْ يقومُ زيدٌ) ، والاسميَّةُ كذلك .

فإذا اجتمع شرطٌ وقَسَمٌ[3] . . حُذِفَ جوابُ المُتأخِّرِ منهما لدَلالة جوابِ الأوَّلِ عليه .

فتقولُ : (إنْ قام زيدٌ واللهِ يَقُمْ عمرٌو) ؛ فتَحذِفُ جوابَ القَسَم لدَلالة جوابِ الشرطِ عليه .

قوله : (وربَّما رُجِّحَ . . .) إلىٰ آخره ، ويحتملُ : أنَّ ما يأتي حكايةٌ لمذهب غيرِه[4] .

. . . .

(١) الأكثرُ : اجتماعُهُما ، وندر تجرُّدُها منهما ، إلا إنِ استطال القَسَمُ ؛ فيَحسُنُ التجرُّدُ ، كما نقله الدَّمَامِينيُّ عن المُصنِّف . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٥٥) .

(٢) قوله : (فيُنفىٰ بـ « ما » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وجُرِّدَ مِنَ اللام وجوباً ، سواءٌ كان الفعلُ مضارعاً ؛ كما مثَّله ، أو ماضياً ؛ كآية : ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ ﴾ [فاطر : ٤١] ؛ أي : ما أمسكهما ؛ ونحوِ : (واللهِ ؛ ما قام زيدٌ) ، أو : (لا قام) ، وشذَّ النفي بـ (لم) أو (لن) ، كما شذَّ اقترانُ المنفيِّ باللام . « خضري » (٢/ ٧٥٥).

(٣) أي : ولو كان القسمُ مُقدَّراً ؛ كما سبق تعليقاً في (٥/ ٩٤) .

(٤) انظر (٥/ ١٠٧) .

وتقولُ : (واللهِ إنْ يَقُمْ زيدٌ ؛ لَيقُومَنَّ عمرٌو) ؛ فتَحذِفُ جوابَ الشرطِ لدَلالة جوابِ القَسَمِ عليه[1] .

٧٠٧ـ وإنْ تَـوَالَيَـا وقبـلُ ذو خَبَـرْ　　فالشرطَ رَجِّحْ مطلقاً بلا حَذَرْ

أي : إذا اجتمع الشرطُ والقسمُ . . أُجِيبَ السابقُ منهما وحُذِفَ جوابُ المُتأخِّر ، هٰذا إذا لم يتقدَّمْ عليهما ذو خَبَرٍ ، فإن تقدَّم عليهما ذو خَبَرٍ . . رُجِّحَ الشرطُ مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كان مُتقدِّماً أو مُتأخِّراً ، فيُجابُ الشرطُ ويُحذَفُ جوابُ القَسَم ؛ فتقولُ : (زيدٌ إنْ قام واللهِ أُكرِمْهُ) ، و(زيدٌ واللهِ إنْ قام أُكرِمْهُ) .

❁ قوله : (وإنْ تَوَالَيَا) الألفُ : ضميرُ التثنيةِ تعودُ على الشرط والقَسَم ؛ أي : اجتَمَعَا ، وجوابُ الشرطِ : جملةُ قولِهِ : (فالشرطَ رَجِّحْ . . .) إلىٰ آخره ، و(الشرطَ) : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (رَجِّحْ) ، وجملةُ قولِهِ : (وقبلُ ذو خَبَرْ) : حاليَّةٌ مِنْ ضمير (تَوَالَيَا) مربوطةٌ بالواو ، وقولُهُ : (مطلقاً) ؛ أي : تقدَّم أو تأخَّر ، و(بلا حَذَرْ) بفتح الذال ؛ أي : خوفٍ مِنْ شيء .

. . . .

(١) تنبيهٌ : إذا تأخَّر القسمُ مقروناً بالفاء . . وَجَبَ جَعْلُ الجوابِ له ، وجملةِ القسم جوابَ الشرط ؛ كـ (إنْ قام زيدٌ فواللهِ لأضربنَّهُ) ، وأجاز ابنُ السَّرَّاج جَعْلَ القسمِ المُتأخِّرِ جوابَ الشرط ولو بلا فاءٍ علىٰ تقديرها ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ حذفها خاصٌّ بالضرورة . « خضري » (٢/٧٥٦) نقلاً عن الأشموني .

٧٠٨ـ وربَّمـا رُجِّـحَ بعـدَ قَسَـمِ شَـرطٌ بـلا ذي خَبَـرٍ مُقـدَّمِ

أي : وقد جاء قليلاً ترجيحُ الشرطِ على القَسَم عندَ اجتماعِهِما وتقدُّمِ القَسَم وإن لم يتقدَّمْ ذو خبر[1] ، ومنه : قولُهُ[2] : [من البسيط]

❁ قوله : (شرطٌ) نائبُ فاعلِ (رُجِّحَ) .

واعلَمْ : أنَّ كلَّ موضعٍ استُغنِيَ فيه عن جواب الشرطِ . . لا يكونُ فعلُ الشرطِ فيه إلا ماضيَ اللفظ ، أو مضارعاً مجزوماً بـ (لم) ؛ نحوُ : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزخرف : ٨٧] ، ونحوُ : ﴿ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ﴾ [مريم : ٤٦]، ولا يجوزُ : (أنتَ ظالمٌ إنْ تفعلْ) ، وأمَّا نحوُ قولِهِ[3] : [من الكامل]

. . . .

---

(١) وهو مذهب الفرَّاء ، ومنع ذلك الجمهورُ ، وتأوَّلوا البيت الآتيَ ونحوه على الضرورة ، أو جَعْلِ اللامِ زائدةً لا مُوطِّئةً . انظر « التذييل والتكميل » (١١/٣٩٨) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٢٩٠) .

(٢) البيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص٦٣) ضمن معلقته الشهيرة ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٤/٤٥٧) ، و« شرح التسهيل » (٣/٢١٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٠٣)، و« توضيح المقاصد » (٣/١٢٩٠)، و« شرح الأشموني » (٣/٥٩٤ـ٥٩٥)، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٩٢٩ـ١٩٣٠) ، و« خزانة الأدب » (١١/٣٣١ـ٣٣٤).

(٣) عجز بيت لعبد الله بن عَنَمة الضَّبِّي ، وهو ضمن مقطوعة أوردها أبو تمام في « حماسته » (٣/٦٩) ، وصدره : (يُثنِي عليكَ وأنتَ أهلُ ثنائِهِ) ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٤/٩٣) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/٧٤) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٢٩٣) ، و« المساعد » (٣/١٤٤) ، و« همع الهوامع » (٢/٥٥٢) ، و« شرح الأشموني » (٣/٥٩٥) ، وانظر « خزانة الأدب » (٩/٤١ـ٤٣) .

٣٤٨ـ لَئِنْ مُنِيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ لا تُلْفِنا عن دماءِ القومِ نَنْتَفِلُ

فلامُ (لَئِنْ) : مُوطِّئةٌ لقَسَمٍ محذوفٍ ، والتقديرُ : (واللهِ ؛ لئنْ) ، و(إنْ) : شرطٌ ، وجوابُهُ : (لا تُلفِنا) ، وهو مجزومٌ بحذف الياء ، ولم يُجَبِ القَسَمُ ، بل حُذِفَ جوابُهُ لدَلالة جوابِ الشرط عليه ، ولو جاء على الكثير ـ وهو إجابةُ القَسَم لتقدُّمِهِ ـ . لقيل : (لا تُلفِينا) بإثبات الياء ؛ لأنَّهُ مرفوعٌ .

. . . . ولديكَ إنْ هوَ يَستَزِدْكَ مَزِيدُ

فضرورةٌ ، وأجاز ذلك الكُوفيُّونَ إلا الفرَّاءَ .

❀ قوله : (لَئِنْ مُنِيتَ . . .) إلىٰ آخره : قبلَهُ :

وَدِّعْ هُرَيرةَ إنَّ الركبَ مُرتحِلُ وهل تُطِيقُ وداعاً أيُّها الرجلُ

وقبلَ البيتِ المذكور :

لَئِنْ قَتَلْتُمْ عَمِيداً لم يكنْ هَدَراً لَنقتُلَنْ مِثْلَهُ فيكُم فنمتثلُ[1]

و(مُنِيتَ) ؛ أي : بُلِيتَ ، و(عن غِبٍّ) ؛ أي : بعدَ غِب ـ بكسر الغين المعجمة ـ : العاقبةُ؛ أي : بعدَ عاقبةِ معركةٍ ، (لا تُلْفِنا) بالفاء ؛ أي : لا تَجِدْنا، وهو مجزومٌ بحذف الياء ، وقولُهُ : (نَنْتَفِلُ) بالفاء ؛ قال في « الصحاح » : (انتفَلَ مِنَ الشيء ؛ أي : انتفىٰ منه وتَنَصَّلَ ؛ كأنَّهُ إبدالٌ منه) ، وأنشدَ البيتَ[2] .

. . . .

❀❀❀

(١) في « الديوان » (ص٦٣) : (صَدَداً) بدل (هَدَراً) .

(٢) الصحاح (٥/ ١٨٣٣) .



فصلُ (لو)

❁ قوله : (لو) هي في الكلام علىٰ ضربين : مصدريَّةٌ[1] ، وشرطيَّةٌ ، وزاد كثيرٌ ثالثاً ؛ وهو التمنِّي ؛ نحوُ: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٢]، لٰكن اختُلِفَ فيها ؛ هل هي قِسْمٌ برأسه ، أو راجعةٌ إلىٰ أحد القِسْمَينِ المذكورَينِ ، وإلى الثاني ذهبَ الناظمُ فجَعَلَها راجعةً إلى المصدريَّة[2] .

[فصلُ (لو)]

❁ قوله : (فجَعَلَها راجعةً إلى المصدريَّة) ؛ أي : وأغنتْ عن فعل التمنِّي ، والأصلُ : (وَدِدْتُ لو أنَّ لنا كَرَّةً)[3] ؛ فحُذِفَ (وَدِدْتُ) ؛ لإشعارِ (لو) به ؛ لكثرة مُصاحبتِها له ، فأشبهتْ (ليت) في الإشعار بالتمنِّي ، فنُصِبَ جوابُها كـ (ليت) ، وإنَّما دخلتْ علىٰ (أنَّ) المصدريَّةِ مع أنَّ الحرفَ

---

(١) وقد سبق الكلام عليها . انظر (٢/ ٧٤ـ ٧٥) .

(٢) وإلى الأوَّل ذَهَبَ ابنُ الضائع وابن هشام الخَضْراوي ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٣٠) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٩٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٦٠) ، و« تمهيد القواعد » (٢/ ٧٧١) .

(٣) قوله : (وَدِدْتُ) كذا جاء في النسخ هنا ، والأنسب بالسياق : (وَدِدْنا) .

. . . .

وزاد بعضُهُم رابعاً وخامساً وسادساً ؛ وهو : العَرْضُ ، والتحضيضُ ، والتقليلُ .

والشرطيّةُ هي المُرادةُ هنا ، وهي علىٰ قِسْمَينِ :

المصدريَّ لا يدخلُ علىٰ مِثْلِهِ ؛ لأنَّ التقديرَ : (لو ثَبَتَ أنَّ لنا كَرَّةً)[1] ؛ فصِلَةُ (لو) محذوفةٌ ، و(أنَّ) وصِلَتُها فاعلٌ به .

ولا يَرِدُ : أنَّها لو كانتْ مصدريَّةً لوَجَبَ أنْ يطلبَها عاملٌ ولا عاملَ هنا ؛ لأنَّ الظاهرَ : أنَّها مفعولٌ لفعلِ التمنِّي الذي نابتْ عنه ، والتقديرُ : (وَدِدْنا ثبوتَ كرَّةٍ لنا) .

وذَهَبَ غيرُ المُصنِّف : إلىٰ أنَّها (لو) الشرطيَّةُ أُشرِبَتْ معنى التمنِّي ، فلا بدَّ لها مِنْ جزاء كالشرط ولو مُقدَّراً .

❋ قوله : (وهو : العَرْضُ) ؛ نحوُ : (لو تنزلُ عندَنا فتُصِيبَ خيراً) ، وقوله : (والتحضيضُ) ؛ نحوُ : (لو تأمرُ فتُطاعَ) ، وقوله : (والتقليلُ) ؛ نحوُ : « تصدَّقُوا ولو بظِلْفٍ مُحْرَقٍ »[2] .

---

(١) تقدير (ثَبَتَ) بناء علىٰ مذهب الكُوفيِّين والمُبرِّد والزَّجَّاج ، بينما يُقدِّر سيبويه وأكثر البَصْريِّين اسماً ، وهو خبرٌ محذوف للمصدر المُؤوَّل ، والتقدير عندهم : (لو استقرارُ الكَرَّةِ ثابتٌ لنا) .

(٢) رواه مالك (٢/ ٩٢٣) ، والنسائي (٥/ ٨١) ، وأحمد (٤/ ٧٠) عن حوَّاء جدة عمرو بن معاذ الأنصاري رضي الله عنهما ، والظِّلْفُ للبقر والغنم كالحافر للفرس والبغل ، والخفُّ للبعير .

٧٠٩ـ (لو) حرفُ شرطٍ في مُضِيٍّ ويَقِلْ   إيلاؤُها مُستقبلاً لٰكنْ قُبِلْ

(لو) تُستعمَلُ استعمالَين :

أحدُهُما : أنْ تكونَ مصدريَّةً ، وعلامتُها : صحَّةُ وقوعِ (أنْ) مَوقِعَها ؛ نحوُ : (وَدِدتُ لو قام زيدٌ) ؛ أي : قيامَهُ ، وقد سبق ذِكْرُها في (باب الموصول)[1] .

الثاني : أنْ تكونَ شرطيَّةً ، ولا يَلِيها غالباً إلا ماضي المعنىٰ ؛ ولهٰذا قال : (« لو » حرفُ شرطٍ في مُضِيٍّ) ؛ وذلك نحوُ قولِكَ : (لو قام زيدٌ لقمتُ) .

ـ امتناعيَّةٌ ؛ وهي التي للتعليق في الماضي ، وهي المُشارُ إليها بقوله : (« لو » حرفُ شرطٍ في مُضِيٍّ) .

ـ وبمعنىٰ (إنْ) ؛ وهي التي للتعليق في المستقبل ، وإليها أشار بقوله : (ويَقِلْ إيلاؤُها مُستقبلاً) ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[2] ؛ ففي كلام الناظمِ استخدامٌ ؛ حيث ذَكَرَها بمعنىً ، وأعاد عليها الضميرَ بمعنىً آخَرَ .

❁ قوله : (حرفُ شرطٍ) ؛ أي : حرفُ تعليقٍ ؛ أي : حرفٌ يَدُلُّ علىٰ تعليقِ حصولِ فعلٍ بفعلٍ في مُضِيٍّ ؛ فقولُهُ : (في مُضِيٍّ) : مُتعلِّقٌ بالحصول المُقدَّر ، لا بـ (شرطٍ) بمعنى التعليق ؛ لأنَّ التعليقَ في الحال .

. . . .

---

(١) انظر (٢/ ٧٤ـ ٧٥) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٥٩٩) .

وفسَّرها سيبويهِ : بأنَّها حرفٌ لِمَا كان سيقعُ لوقوع غيرِهِ ، وفسَّرها غيرُهُ : بأنَّها حرفُ امتناعٍ لامتناع ، وهٰذه العبارةُ الأخيرة هي المشهورةُ[1] ، والأُولىٰ أصحُّ .

❁ قوله : (لِمَا كان سيقعُ) ؛ أي : لجوابٍ كان سيقعُ (لوقوع غيرِهِ) ؛ وهو الشرطُ ، وهٰذه عبارةُ سيبويهِ[2] ، وقولُهُ : (حرفُ امتناعٍ) ؛ أي : تَدُلُّ على امتناعِ الجوابِ (لامتناع) الشرط ، وهٰذا يَقتضِي : أنَّ الجوابَ يكونُ مُمتنِعاً في كلِّ موضعٍ ، بخلاف عبارة سيبويهِ ؛ فإنَّها إنَّما تَدُلُّ على الامتناع الناشئ عن فَقْدِ السبب ، لا علىٰ مُطلَق الامتناع[3] .

والحاصلُ : أنَّ (لو) تَقتضِي امتناعَ الشرطِ دائماً ، ثمَّ إنْ لم يكنْ لجوابها سببٌ غيرُهُ . لَزِمَ امتناعُهُ ؛ نحوُ : (لو كانتِ الشمسُ طالعةً لكان النهارُ موجوداً) ، وإلا لم يلزمْ ؛ نحوُ : (لو كانتِ الشمسُ طالعةً لكان الضوءُ موجوداً) .

❁ قوله : (بخلاف عبارة سيبويهِ) فيه : أنَّ عبارةَ سيبويهِ مُساوِيةٌ لعبارة غيرِهِ ، إلا أنَّ عبارةَ سيبويهِ تُفِيدُ أنَّ (لو) تَدُلُّ مطابقةً علىٰ أنَّ وقوعَ الثاني كان يَحصُلُ علىٰ تقدير وقوعِ الأوَّل ، وتَدُلُّ التزاماً على امتناعِ وقوعِ الثاني مِنْ حيثُ رَبْطُهُ بالأوَّل الممتنع بمُقتضاها .

---

(١) قال أبو حيان في « الارتشاف » (٤/١٨٩٨) : (هٰذه عبارةُ شيوخِنا في ابتداء التعلُّم) .

(٢) انظر « الكتاب » (٤/٢٢٤) .

(٣) انظر « توضيح المقاصد » (٣/١٢٩٧) ، و« مغني اللبيب » (١/٣٤٩) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/١٨٩٨) .

وقد يقعُ بعدَها ما هو مستقبلُ المعنىٰ ، وإليه أشار بقوله : (ويَقِلْ إيلاؤُها مُستقبلاً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ ﴾ [النساء : ٩] ، وقولُهُ[1] : [من الطويل]

وعبارةُ غيرِ سيبويهِ تَدُلُّ على امتناع الجوابِ مطلقاً ، وليس كذلك ؛ ولهـٰذا قال الشارحُ : (وهـٰذه العبارةُ هي المشهورةُ ، والأُولىٰ أَصَحُّ) ، وإنَّما عبَّر بأفعل التفضيل ؛ لإمكان الجوابِ عن هـٰذه بما أفاده بعضُهُم ؛ مِنْ أنَّ المُرادَ منها : أنَّ جوابَ (لو) مُمتنِعٌ لامتناعِ سببٍ ، وقد يكونُ ثابتاً لثبوت سببٍ غيرِهِ[2] .

❀ قوله : (﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ . . . ﴾) إلىٰ آخره ؛ أي : وليخشَ الذين صفتُهُم وحالُهُم أنَّهُم لو شارَفُوا ، وإنَّما قدَّرنا ذلك ؛ لأنَّ الصِّلَةَ لا بُدَّ أنْ تكونَ معلومةً للمُخاطَبِ ثابتةً للموصول ، كالصفة للموصوف ، ولا يتأتَّىٰ ذلك في

. . . .

---

(١) البيتان لتوبة بن الحُميِّر في « ديوانه » (ص٤٨) ضمن قصيدة مطلعها :

أَلَا هل فؤادي عن صِبا اليومِ صافحُ ... وهل ما وَأَتْ ليلىٰ بهِ لكَ ناجحُ
وهل في غَدٍ إنْ كانَ في اليومِ عِلَّةٌ ... سَراحٌ لِمَا تلوي النفوسُ الشحائحُ

ولهما قصة سيذكرها المُحشِّي في (٥/ ١١٤ـ ١١٥) ، وهما من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٩٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٠٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٥٤) ، و« المساعد » (٣/ ١٩٠) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٨١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩٤٩ـ ١٩٥٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٣٩ـ ٤٤) .

(٢) انظر « تعليق الفرائد » (٢/ ق٤٥٧) ، و« مختصر السعد » (ص ٢٨١ـ ٢٨٢) .

٣٤٩ـ ولو أنَّ ليلى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ عليَّ ودُوني جَنْدَلٌ وصفائحُ
لَسَلَّمْتُ تسليمَ البَشَاشةِ أو زَقَا إليها صَدىً مِنْ جانبِ القبرِ صائحُ

الشرطيَّة ؛ فالصِّلَةُ في الحقيقة وصفُهُم بمضمون هٰذه الشرطيَّةِ ، وهو قضيَّةٌ معلومة ، أفادَهُ الدَّمَامِينيُّ[١] .

❋ قوله : (ولو أنَّ ليلى الأَخْيَلِيَّةَ . . .) إلىٰ آخره : قالهما توبةُ في محبوبته ليلىٰ ، والواوُ في قوله : (ودُوني) : للحال ، و(الجَنْدَل) : الحجارةُ ، و(الصَّفائح) : الحجارةُ العِراضُ تكونُ على القبور ، و(أو) في قوله : (أو زَقَا) : بمعنىٰ (إلىٰ) ، أو عاطفةٌ ، و(زَقَا) بالزاي والقاف ؛ أي : صاحَ .

والمعنىٰ على الأوَّل : لَرَدَدْتُ السلامَ إلىٰ أنْ صاحَ إليها صدىً ، و(الصَّدَىٰ) ـ بفتح الصاد والدال المُهمَلتَينِ مقصوراً ـ علىٰ هٰذا : ما يُجيبُكَ مِثْلَ صوتِكَ مِنَ الجبال والكهوفِ ونحوِهِما ، وعلى الثاني : طائرٌ .

و(صائحُ) : صفةُ (صَدىً) .

قال السُّيُوطيُّ في « شرح شواهد المغني » : (قيل : إنَّها سَلَّمتْ عليه بعدَ موتِهِ ، فخَرَجَ طائرٌ مِنَ القبر حتىٰ ضَرَبَ بصدرها ، فشَهِقَتْ شَهْقَةً فماتت[٢] ،

❋ قوله : (بمعنىٰ « إلىٰ ») فيه تعسُّفٌ لا يخفىٰ ، كذا قيل[٣] ، وكأنَّ وجهَهُ : أنَّ زَقَا الصدىٰ يُقارِنُ تسليمَهُ ، وإلا فهو غايةٌ له في العقل مُرتَّبٌ عليه .

---

(١) انظر « حاشية الدماميني على المغني » (ق/١٢٣) .

(٢) قوله : (شَهِقَ) من باب (مَنَعَ) و(ضَرَبَ) و(سَمِعَ) . انظر « القاموس المحيط » (٣/ ٢٤٤) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٤/ ٥٤) .

٧١٠ـ وهْيَ في الِاخْتصاصِ بالفعلِ كـ (إنْ)   لـكـنَّ (لـو) (أنَّ) بهـا قـد تَقتـرِنْ

فدُفِنتْ إلىٰ جانب قبرِهِ ، فنبتَ علىٰ قبره شجرةٌ وعلىٰ قبرها شجرةٌ ، فطَالَتَا فالتَفَّتَا .

وقيلَ : إنَّها لمَّا سلَّمتْ عليه حوَّلتْ وجهَها إلى القوم وقالتْ : ما عرفتُ كَذِبَهُ قبلَ هـٰذه ، أليسَ هو القائلَ : « ولو أنَّ ليلىٰ . . . » إلىٰ آخره ؟! فما بالُهُ لم يُسلِّمْ ؟! وكانتْ إلىٰ جانب القبرِ بُومةٌ كامنةٌ ، فلمَّا رأتِ الهودجَ فَزِعَتْ وطارتْ في وجه الجَمَل ، فنَفَرَ فرمىٰ ليلىٰ علىٰ رأسها فماتتْ في وقتها ، فدُفِنتْ إلىٰ جانبه) انتهىٰ مُلخَّصاً[١] .

❁ قوله : (وهْيَ) ؛ أي : (لو) مطلقاً شرطيَّةً كانتْ أو مصدريَّةً ، كما في « التوضيح »[٢] .

❁ قوله : (لـٰكنَّ . . .) إلىٰ آخره : (لـٰكنَّ) : حرفُ استدراكٍ ونصبٍ للاسم ورفعٍ للخبر ، و(لو) : اسمُها ، و(أنَّ) بفتح الهمزة وتشديدِ النون : مبتـدأٌ ، وجملـةُ (قـد تَقتـرِنْ) : خبـرُ المبتـدأ ، و(بهـا) : مُتعلِّـقٌ بـه ،

❁ قوله : (أي : « لو » مطلقاً . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّهُ لا يحتملُهُ كلامُ المُصنِّفِ إلا بتكلُّفٍ بعيدٍ لا داعيَ إليه .

---

(١) شرح شواهد المغني (ص٦٤٥ـ٦٤٦) ، وانظر « التعازي » للمبرد (ص١٠٨) ، و« الجليس الصالح الكافي » (١/ ٣٣٣ـ ٣٤٠) .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٢٢٩) .

يعني : أنَّ (لو) الشرطيَّةَ مُختصَّةٌ بالفعل ؛ فلا تدخلُ على الاسم ، كما أنَّ (إنِ) الشرطيَّةَ كذلك ، لكن تدخلُ (لو) على (أنَّ) واسمِها وخبرِها ؛ نحوُ : (لو أنَّ زيداً قائمٌ لَقمتُ) ، واختُلِفَ فيها والحالةُ هذه :

فقيل : هي باقيةٌ على اختصاصها ، و(أنَّ) وما دخلتْ عليه في موضعِ رفع فاعل بفعلٍ محذوف ، والتقديرُ : (لو ثَبَتَ أنَّ زيداً قائمٌ لَقمتُ) ؛ أي : لو ثَبَتَ قيامُ زيدٍ .

وقيل : زالتْ عن الاختصاص ، و(أنَّ) وما دخلتْ عليه في موضعِ رفع مبتدأ ، والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (لو أنَّ زيداً قائمٌ ثابتٌ لَقمتُ) ؛ أي : لو قيامُ زيدٍ ثابتٌ ، وهذا مذهبُ سيبويهِ[1] .

والجملةُ مِنَ المبتدأ والخبر : خبرُ (لكنَّ) .

❁ قوله : (وهذا مذهبُ سيبويهِ) ظاهرُهُ : رجوعُ اسمِ الإشارة إلى تقدير الخبر ، فيُفِيدُ : أنَّ سيبويهِ ممَّنْ ذَهَبَ إلى تقدير الخبر ، وهو خلافُ ما في « التوضيح » وغيرِهِ[2] ، وقد أشار الفارِضيُّ إلى أنَّهُ قولٌ ثانٍ له[3] .

. . . .

(١) وهو مذهب جمهور البَصْريِّين ، وذهب إلى الأوَّل : الكُوفيُّون والزَّجَّاجُ والمُبرِّد ، وتبعهم الزَّمَخْشَرِيُّ وجماعة . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٥٧) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٠٠) .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٢٣٠) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٥٧) .

٧١١ـ وإنْ مضارعٌ تَلَاها صُرِفَا　　إلى المُضِيِّ نحوُ (لو يَفِي كَفَىٰ)

قد سبق أنَّ (لو) هـٰذه لا يَلِيها في الغالب إلا ما كان ماضياً في المعنىٰ[1] ، وذَكَرَ هنا أنَّهُ إنْ وَقَعَ بعدَها مضارعٌ . . فإنَّها تَقلِبُ معناه إلى المُضِيِّ ؛ كقوله[2] : [من الكامل]

❀ قوله : (وإنْ مضارعٌ تَلَاها) ؛ أي : (لو) ، وهـٰذا في الامتناعيَّة ، وأمَّا التي بمعنىٰ (إنْ) : فقد تقدَّم أنَّها تصرفُ الماضيَ إلى المستقبل ، وإذا وقع بعدَها مضارعٌ فهو مستقبلٌ معنىً . انتهىٰ « أُشْمُوني »[3] .

❀ قوله : (لو يَفِي كَفَىٰ) لو : حرفُ شرطٍ غيرُ جازم ، و(يَفِي) : فعلُ الشرط ، و(كَفَىٰ) : جوابُهُ .

❀ قوله : (« لو » هـٰذه) قد تقدَّم أنَّها غيرُ التي بمعنىٰ (إنْ) ، فكيف يُشِيرُ إليها بالإشارة القريبة ؟

❀ قوله : (قد تقدَّم) ؛ أي : في القَوْلةِ قبلُ ، وقولُهُ : (فكيف يُشِيرُ إليها بالإشارة القريبة ؟) ؛ أي : فكيف يُشِيرُ إلىٰ (لو) بالإشارة القريبةِ المُقتضِيةِ

---

(١) انظر (٥/١١١) .
(٢) البيتان لكُثَيِّر عَزَّة في « ديوانه » (ص٤٤١ـ٤٤٢) ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٢٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٠٧) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٣٠٣) ، و« المقاصد الشافية » (٦/١٨٨ـ١٨٩) ، و« شرح الأشموني » (٣/٦٠٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٩٥٨) .
(٣) شرح الأشموني على الألفية (٣/٦٠٣) .

٣٥٠ـ رُهْبانُ مَدْيَنَ والذينَ عَهِدتُهُم يبكونَ مِنْ حَذَرِ العذابِ قُعُودَا
لو يسمعونَ كما سمعتُ كلامَها خَــرُّوا لعَــزَّةَ رُكَّعــاً وسُجُــودَا

أي : لو سَمِعُوا .

ولا بدَّ لــ (لو) هـٰذه مِنْ جواب ، وجوابُها : إمَّا فعلٌ ماضٍ ، أو مضارعٌ منفيٌّ بـ (لم) .

ويُجابُ : بأنَّ المُرادَ : (لو) القريبةُ ذِكْراً بقَطْعِ النَّظَر عن قُيُودها .

❀ قوله : (رُهْبانُ مَدْيَنَ . . .) إلىٰ آخره : (الرُّهْبانُ) : جمعُ (راهب) ؛ وهو عابدُ النصارىٰ ، و(مَدْيَن) : بلدةٌ مشهورة بساحل بحر الطُّور ، و(خَرُّوا) : بمعنىٰ سَقَطُوا ، و(عَزَّة) : اسمُ محبوبةِ كُثَيِّرٍ الذي كان يُشبِّبُ بها ، و(الرُّكَّع) بضمِّ الراء : جمعُ (راكع) ، و(سُجُودَا) بضمِّ السين : جمعُ (ساجد) ، و(ما) : مصدريَّةٌ ، وأقام الظاهرَ في (لعَزَّةَ) مُقامَ الضمير ؛ استلذاذاً بذِكْرِ اسمِها ، وإقامةً للوزن .

❀ قوله : (وجوابُها : إمَّا فعلٌ . . .) إلىٰ آخره ، وقد جَمَعَ الغَزِّيُّ هـٰذه الأحكامَ في بيتٍ فقال[1] : [من الرجز]

أنَّهُ يريدُ (لو) الامتناعيَّةَ[2] ، مع أنَّ الحُكْمَ الذي ذكره لا يُناسِبُها ، كما هو ظاهرٌ ؟ وقولُهُ : (عن قُيُودها) لو أُفرِدَ لكان حَسَناً .

❀ قولُهُ : (وقد جَمَعَ الغَزِّيُّ . . .) إلىٰ آخره : إنَّما يُفِيدُ كلامُهُ البعضَ .

---

(١) فتح الرب المالك (ق/ ١٢٩) ، مخطوطة الأزهرية ، برقم : (٢٠٦٣٤) .
(٢) في هامش (ي) : (لعل الأصلَ : التي بمعنىٰ « إن ») .

وإذا كان جوابُها مثبتاً[1] : فالأكثرُ : اقترانُهُ باللام ؛ نحوُ : (لو قام زيدٌ لَقام عمرٌو) ، ويجوزُ حذفُها ؛ فتقولُ : (لو قام زيدٌ قام عمرٌو) .

وإن كان منفيّاً بـ (لم) : لم تصحبْها اللامُ[2] ؛ فتقولُ : (لو قام زيدٌ لم يقم عمرٌو) .

وإن نُفِيَ بـ (ما) : فالأكثرُ : تجرُّدُهُ مِنَ اللام ؛ نحوُ : (لو قام زيدٌ ما قام عمرو) ، ويجوزُ اقترانُهُ بها ؛ نحوُ : (لو قام زيدٌ لَمَا قام عمرٌو) .

يُجابُ بالماضي بلامٍ أو بـ (ما)   أو بمضارعٍ بـ (لم) قد جُزِمَا

. . . .



(١) أي : ماضياً مثبتاً . « خضري » (٢/ ٧٦٣) .

(٢) أي : لأنَّها لا تصحبُ منفيّاً بغير (ما) ، كما في « التصريح » ؛ لِمَا يلزمُ فيه من ثِقَلِ اجتماع اللامَينِ ؛ لابتداء غالب أدوات النفي باللام . « خضري » (٢/ ٧٦٣) .

(أمّا) و (لولا) و (لوما)

٧١٢ـ (أمّا) كـ (مهما يَكُ مِنْ شيءٍ)... . . . .

(« أمَّا » و« لولا » و« لَوْما »)

❀ **قوله : (« أمَّا » و« لولا » و« لَوْما ») أصلُهُما : (لو) رُكِّبَتْ مع (لا) و(ما) ،** قال في « التوضيح » : (« أمَّا » : حرفُ شرطٍ وتوكيدٍ دائماً ، وتفصيلٍ غالباً)[١] .

❀ **قوله : (« أمَّا » كمهما. . .) إلىٰ آخره : (أمَّا) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كمهما. . .) إلىٰ آخره ، وقولُهُ : (يَكُ. . .) إلىٰ آخره : يحتملُ : أنْ** تكونَ تامَّةً والفاعلُ (شيء) بزيادة (مِنْ) ، أو ضميرٌ عائدٌ على اسم الشرط و(مِنْ) لبيان الجنس ، ويُشكِلُ عليه : أنَّهُ لم يَجْرِ علىٰ جنسٍ بعينه .

وأُجِيبَ : بأنَّ المقصودَ مِنَ البيان هنا : التعميمُ ودَفْعُ إرادةِ نوعٍ بعينه[٢] .

[(أمَّا) و(لولا) و(لَوْما)]

. . . .

---

(١) أوضح المسالك (٤/ ٢٣٢) .

(٢) انظر « تعليق الفرائد » (٢/ ق٤٦٧) ، و« حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/ ٢١٥) .

. . . . وفا لتِلْــوِ تِلْــوِهــا وجــوبــاً أُلِفَــا

(أمَّا) : حرفُ تفصيلٍ[1] ، وهي قائمةٌ مَقامَ أداةِ الشرطِ وفعلِ الشرطِ ؛ ولهٰذا فسَّرها سيبويهِ : بـ (مهما يكُ مِنْ شيء)[2] ، والمذكورُ بعدَها جوابُ الشرط ؛ فلذلك لَزِمَتْهُ الفاءُ ؛ نحوُ : (أمَّا زيدٌ فمُنطلِقٌ) ، والأصلُ : (مهما يكُ مِنْ شيء فزيدٌ مُنطلِقٌ) ؛ فأُنِيبتْ (أمَّا) مُنابَ (مهما يكُ مِنْ شيء) ؛ فصار : (أمَّا فزيدٌ مُنطلِقٌ) ، ثمَّ أُخِّرتِ الفاءُ إلى الخبر ؛ فصار : (أمَّا زيدٌ

❁ قوله : (وفا لتِلْوِ . . .) إلىٰ آخره : (فا) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أُلِفَا) ، و(لتِلْوِ) : مُتعلِّقٌ بـ (أُلِفَ) ، ومعنىٰ (تِلْوِ) : تالي ، و(وجوباً) : حالٌ مِنَ الضمير في (أُلِفَ) بتأويله باسم الفاعل ؛ أي : واجباً ، أو علىٰ حَذْفِ مضاف ؛ أي : ذا وجوبٍ .

❁ قوله : (قائمةٌ مَقامَ أداةِ الشرطِ وفعلِ الشرطِ) المُرادُ : أنَّ موضعَها صالحٌ لـ (مهما يكنْ مِنْ شيء) ، لا أنَّها مُرادِفةٌ لـ (مهما) ؛ إذ (أمَّا) حرفٌ و(مهما) اسمٌ ، فكيف تصحُّ المُرادَفةُ ؟!

❁ قوله : (ثمَّ أُخِّرتِ الفاءُ إلى الخبر) ؛ أي : فراراً مِنْ قُبْحِ اللفظ ؛ لكونه

❁ قوله : (ومعنىٰ « تِلْوِ ») مبتدأٌ ، خبرُهُ : (تالي) .

---

(1) أي : غالباً لا دائماً ، ومن غير الغالب : (أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٦٤) .

(2) انظر « الكتاب » (٤/ ٢٣٥) .

فمُنطلِقٌ) ؛ ولهـٰذا قال : (وفا لتِلْوِ تِلْوِها وجوباً أُلِفَا) .

في صورة معطوفٍ بلا معطوفٍ عليه ، وإنَّما يُفصَلُ بينَ (أمَّا) والفاءِ بواحدٍ مِنْ ستةِ أمورٍ :

ـ المبتدأُ ؛ كمثال الشارح .

ـ والخبرُ ؛ نحوُ : (أمَّا في الدار فزيدٌ) .

ـ وجملةُ الشرطِ دونَ جوابِهِ ؛ نحوُ : ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝ فَرَوْحٌ ﴾ [الواقعة : ٨٨ ـ ٨٩] .

ـ واسمٌ منصوبٌ لفظاً أو مَحَلّاً ؛ نحوُ : ﴿ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [الضحىٰ : ١٠] ، ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحىٰ : ١١] .

ـ واسمٌ منصوبٌ بمحذوف يُفسِّرُهُ ما بعدَ الفاء ؛ نحوُ : (أمَّا زيداً فاضْرِبْهُ) .

ـ وظرفٌ ؛ نحوُ : (أمَّا اليومَ فاضْرِبْ زيداً) .

❀ قوله : (ولهـٰذا قال : وفا لتِلْوِ تِلْوِها . . .) إلىٰ آخره : يُؤخَذُ منه ـ كما قال المُراديُّ ـ : أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ الفاءَ أكثرُ مِنِ اسمٍ واحد ، فلو قلتَ : (أمَّا زيدٌ طعامَهُ فلا تأكلْ) . . لم يَجُزْ ، كما نصَّ عليه غيرُهُ[1] ، ولا يُفصَلُ بينَ (أمَّا) والفاءِ بجملةٍ تامَّة ، إلا إنْ كانتْ دعاءً ؛ بشرطِ : أنْ يتقدَّمَ الجملةَ

. . . .

(١) أي : غيرُ الناظم .

٧١٣ـ وحذفُ ذي الفا قلَّ في نثرٍ إذا　　لـم يـكُ قـولٌ معَهـا قـد نُبِـذَا

قد سبق أنَّ هـٰذه الفاءَ مُلتزَمةُ الذِّكْر[١] ، وقد جاء حذفُها في الشِّعْر ؛ كقوله[٢] : [من الطويل]

فاصلٌ ؛ نحوُ : (أمَّا اليومَ رحمَكَ اللهُ فالأمرُ كذا) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[٣] .

❁ قوله : (وحذفُ ذي الفا . . .) إلىٰ آخره : (حذفُ) : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (ذي) ، وهو اسمُ إشارةٍ ، فمَحَلُّهُ جرٌّ ، و(الفا) : عطفُ بيانٍ أو نعتٌ له ، وجملةُ (قَلَّ) بفتح القاف : خبرٌ .

❁ قوله : (إذا لم يكُ) جوابُ (إذا) : محذوفٌ ، و(النَّبْذُ) : الطَّرْحُ .

. . . .

---

(١) انظر (٥/ ١٢١) .

(٢) البيت للحارث بن خالد المخزومي ، وهو ممَّا هجا به بني أسد بن أبي العِيص كما سيذكره المُحشِّي ، وقبله :

فَضَحتُـم قـريشـاً بـالفـرارِ وأنتُـمُ　　قُمُـدُّونَ سُـودانٌ عظـامُ المنـاكـبِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٢٨) ، و« شرح الرضي » (١/ ٢٦٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٠٩) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٠٦ـ١٣٠٧) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٢٣٤) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٨٠) ، و« المساعد » (٣/ ٢٣٦) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٦٣٢ـ٦٣٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٦١ـ٥٦٢ ، ٤/ ١٩٧٥) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٤٥٢ـ ٤٥٤) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٩٣١) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٠٥) .

٣٥١ـ فأمَّا القتالُ لا قتالَ لَدَيكُمُ ولـٰكنَّ سَيْراً في عِرَاضِ المَوَاكِبِ

أي : فلا قتالَ .

وحُذِفتْ في النثر أيضاً بكَثْرة ، وبقِلَّة ؛ فالكَثْرةُ : عندَ حذفِ القولِ معها ؛ كقوله عز وجل: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٠٦]؛ أي : فيُقالُ لهم : أكفرتُم بعدَ إيمانِكُم ؟!

❀ قوله : (فأمَّا القتالُ . . .) إلىٰ آخره : لا يصحُّ تقديرُ القولِ في البيت ؛ لأنَّ المعنىٰ ليس عليه ، ولعدم صحَّةِ الإخبارِ حينئذٍ ، و(العِرَاض) بالعين المُهمَلة والضادِ المُعجَمة : الشِّقُّ والناحية ، و(المَوَاكب) : جمعُ (مَوكِب) ؛ وهمُ القومُ الراكبونَ على الإبِلِ والخيل للزينة ، والشاهدُ فيه ظاهرٌ ، و(سيراً) : منصوبٌ على المصدريَّة ؛ أي : ولـٰكنَّكُم تسيرونَ سَيْراً ، وقد رُوِيَ : (أمَّا) ؛ فيكونُ فيه الخَرْمُ .

قال العَيْنيُّ : (وهـٰذا البيتُ قائلُهُ قديمٌ يهجو به بني أَسَدِ بن أبي العِيصِ ؛ حتىٰ قال بعضُهُم : إنَّهُ قبلَ الإسلام بخمس مئة سنة)[1] .

❀ قوله : (فالكَثْرةُ : عندَ حذفِ القولِ معها) ظاهرُهُ : أنَّ الإتيانَ بالفاء في هـٰذه الحالةِ جائزٌ ، وليس كذلك ، بل حذفُها واجبٌ حيثُ حُذِفَ القولُ ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[2] .

❀ قوله : (لأنَّ المعنىٰ ليس عليه . . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ، بل تقديرُ

---

(١) المقاصد النحوية (٤/ ١٩٧٥) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٦٠٥) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٦٦) .

والقليلُ : ما كان بخلافه ؛ كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « أمَّا بعدُ : ما بالُ رجالٍ يشترطونَ شروطاً ليستْ في كتابِ الله ؟! » ؛ هٰكذا وقع في « صحيح البخاريِّ » : (ما بالُ) بحذف الفاء[1] ، والأصلُ : (أمَّا بعدُ : فما بالُ رجالٍ) ؛ فحُذفت الفاء .

❀ قوله : (والقليلُ : ما كان بخلافه ؛ كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم. . .) إلىٰ آخره : قال الفارِضيُّ : (لا يَبعُدُ حَمْلُهُ على القاعدة ؛ أي : « فأقولُ : ما بالُ رجالٍ »)[2] ، وكذا قال ابنُ قاسمٍ العبَّاديُّ[3] ؛ فالأَوْلىٰ : عدمُ تخريجِهِ على القليل .

القولِ صحيحٌ ، والرابطُ إعادةُ المبتدأِ بلفظه ، أو محذوفٌ ؛ أي : فيه ؛ أي : في شأنه ، كذا قيل .

وأنتَ خبيرٌ بأنَّ المُحشِّيَ لم يُنازِعْ في صحَّة تقديرِ القول ، بل في كون المعنى المقصودِ عليه ؛ حيث قال : (لأنَّ المعنىٰ ليس عليه) ؛ أي : المعنى المقصودَ ليس عليه ؛ إذ القصدُ : مهما يكنْ مِنْ شيء فلا قتالَ لكم إنَّما تسيرونَ ، وليس المقصودُ تعليقَ القول وإنْ صحَّ في نفسه .

نعم ؛ قد يُقالُ : إذا صحَّ المعنىٰ علىٰ تقدير القول. . فأيُّ مانعٍ مِنْ كون المعنىٰ علىٰ تقديره هو المقصودَ حتىٰ يُقالَ : إنَّ تقديرَ القولِ هنا ليس المعنىٰ عليه ؟! والأصلُ علىٰ تقدير القولِ هنا : (مهما يكنْ مِنْ شيءٍ فالقتالُ أقولُ :

---

(١) صحيح البخاري (٢١٦٨) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .
(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٥٧) .
(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٢١٦) .

٧١٤ـ (لولا) و(لَوْما) يلزمانِ الِٱبتِدَا   إذا ٱمتِنــاعــاً بــوُجُــودٍ عَقَــدَا

لـ(لولا) و(لَوْما) استعمالانِ :

أحدُهُما : أنْ يكونا دالَّينِ على امتناع الشيء لوجود غيرِهِ ؛ وهو المُرادُ بقوله : (إذا امتِناعاً بوجودٍ عَقَدَا) ، ويلزمانِ حينئذٍ الابتداءَ ؛ فلا يدخلانِ إلا على المبتدأ ، ويكونُ الخبرُ بعدَهُما محذوفاً وجوباً .

ولا بدَّ لهما مِنْ جواب[1] ؛ فإن كان مُثبَتاً : قُرِنَ باللام غالباً ، وإن كان منفيّاً بـ(ما) : تجرَّد عنها غالباً ، وإن كان منفيّاً بـ(لم) : لم يقترنْ بها ؛ نحوُ : (لولا زيدٌ لَأكرمتُكَ) ، و(لَوْما زيدٌ لَأكرمتُكَ) ، و(لَوْما زيدٌ ما جاء عمرٌو) ، و(لَوْما زيدٌ لم يَجِئ عمرٌو) ؛ فـ(زيدٌ) في هٰذه المُثُلِ ونحوِها : مبتدأٌ ، وخبرُهُ : محذوفٌ وجوباً ، والتقديرُ : (لولا زيدٌ موجودٌ) ، وقد سبق ذِكْرُ هٰذه المسألةِ في (باب الابتداء)[2] ، والله أعلم .

❀ قوله : (يلزمانِ الِٱبتِدَا) ؛ أي : المبتدأَ ، وقولُهُ : (إذا ٱمتِناعاً بوُجُودٍ عَقَدَا) ؛ أي : إذا رَبَطَا امتناعَ الجوابِ بوجود الشرط .

لا قتالَ لديكم) ، ثمَّ صار : (أمَّا القتالُ فأقولُ : لا قتالَ لديكم) ، ثمَّ حُذِفَ

---

(١) أي : كجواب (لو) في شروطه المارَّة ، وقد يُحذَفُ لدليل ؛ نحوُ : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ [النور : ١٠] ؛ أي : لَهلَكتُم . « خضري » (٢/٧٦٧) ، وانظر (٥/١١٨ـ١١٩) .

(٢) انظر (٢/٣٢٨ـ٣٣٩) .

٧١٥ـ وبهما التَّحْضِيضَ مِزْ و(هَلَّا) (أَلَّا) (أَلَا) وأَوْلِيَنْهـا الفعـلَا

أشار في هٰذا البيتِ : إلى الاستعمال الثاني لـ (لولا) و(لَوْما) ؛ وهو الدَّلالةُ على التحضيض ، ويختصَّانِ حينئذٍ بالفعل ؛ نحوُ : (لولا ضربتَ زيداً) ، و(لَوْما قتلتَ بكراً) ، . . . .

❁ قوله : (وبهما) الجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ (مِزْ) بكسر الميم ؛ أمر مِنْ (مازَ يَمِيزُ) ، والضميرُ : عائدٌ لـ (لولا) و(لَوْما) ، وقولُهُ : (هلَّا) بتشديد اللام : معطوفٌ على الضمير المجرور بالباء[1] ، وهي مُركَّبةٌ مِنْ (هل) و(لا) ، و(التَّحْضِيضَ) : مبالغةُ الحَضِّ وتوكيدُهُ ؛ يُقالُ : (حَضَّهُ[2] ، وحَضَّضَهُ تحضيضاً) ، و(أَلَّا أَلَا) بفتح الهمزة فيهما وتشديد اللامِ في الأُولىٰ وتخفيفِها في الثانية : معطوفانِ علىٰ (هلَّا) بإسقاط العاطف .

❁ قوله : (أَلَا) بالتخفيف ، ذَكَرَها مع حروف التحضيض ؛ إمَّا لأنَّها قد

القولُ وتَبِعَتْهُ الفاء .

❁ قوله : (معطوفانِ علىٰ « هلَّا ») الأَوْلىٰ : على الضمير المجرور بالباء ؛ لأنَّ العطفَ على الأوَّل .

---

(١) وفيه العطفُ على الضمير المجرور دون إعادة الخافض ، وهو جائزٌ عند الناظم ، كما سبق في (٤/ ٣٧٥ـ٣٧٨) .

(٢) أي : من باب (نصر) .

فإن قصدتَ بهما التوبيخَ[1] . . كان الفعلُ ماضياً ، وإن قصدتَ بهما الحثَّ على الفعل . . كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ ﴾ [التوبة : ١٢٢] ؛ أي : لِيَنْفِرْ .

وبقيَّةُ أدواتِ التحضيضِ حُكْمُها كذلك ؛ فتقولُ : (هلَّا ضربتَ زيداً) ، و(أَلَّا فعلتَ كذا) ، و(أَلَا) مُخفَّفةً كـ (أَلَّا) مُشدَّدةً[2] .

٧١٦ـ وقد يَلِيها اسمٌ بفعلٍ مُضمَرِ   عُلِّـقَ أو بظـاهـرٍ مُـؤخَّـرِ

تأتي له ، أو لمُشاركتها لهنَّ في الاختصاص بالفعل وقُرْبِ معناها مِنْ معناهنَّ ، ويُؤيِّدُ هٰذا : قولُهُ في « شرح الكافية » : (وأُلحِقَ بحروف التحضيضِ في الاختصاص بالفعل . . « أَلَا » المقصودُ بها العَرْضُ ؛ نحوُ : « أَلَا تزورُنا ») ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[3] .

❀ قوله : (وقد يَلِيها) ؛ أي : هٰذه الأدواتِ ، وقولُهُ : (اسمٌ) : فاعلُ

❀ قوله : (أو لمُشاركتها لهنَّ . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّ مُجرَّدَ ذلك

---

(١) أي : بـ (لولا) و(لوما) ، وكذا (هلَّا) و(أَلَا) ؛ فإنَّها كلَّها تَرِدُ للتوبيخ ؛ أي : اللوم علىٰ ترك الفعل ، والتنديمِ ؛ أي : الإيقاع في الندم ، وحينئذٍ : تختصُّ بالماضي لفظاً أو تأويلاً . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٦٧) .

(٢) أي : فتكونُ مثلَها للتحضيض ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ ﴾ [التوبة : ١٣] ، إلا أنَّ أكثرَ مجيئها للعَرْض ، وهو كالتحضيض ، إلا أنَّهُ طلبٌ بِلِينٍ لا بإزعاج . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٦٨) .

(٣) شرح الأشموني (٣/ ٦١١) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٦٥٥) .

قد سبق أنَّ أدواتِ التحضيضِ تختصُّ بالفعل[1] ؛ فلا تدخلُ على الاسم ، وذَكَرَ في هـٰذا البيتِ أنَّهُ قد يقعُ الاسمُ بعدَها ، ويكونُ معمولاً لفعلٍ مضمر ، أو لفعلٍ مُؤَخَّرٍ عن الاسم ؛ فالأَوَّلُ : كقوله[2] : [من الكامل]

٣٥٢ـ أَلَانَ بعدَ لَجَاجَتِي . . . . .

(يَلِـي) ، وجملـةُ (عُلِّـقَ) : نعـتٌ لـه ، وقـولُـهُ : (بفعـلٍ) : مُتعلِّـقٌ بـ (عُلِّقَ) ، و(مُضمَرٍ) : بمعنىٰ محذوف ؛ صفةٌ له .

❀ قوله : (أَلَانَ بعدَ لَجَاجَتِي. . .) إلىٰ آخره : (أَلَانَ) ؛ أصلُهُ : (الآنَ) ؛ حُذِفَتْ همزتُهُ ونُقِلَتْ حركتُها إلىٰ ما قبلَها ، كذا قيل ، فإن كان ذلك لكونه رُوِيَ كذلك. . فذاك ، وإلا فالأَوْلىٰ : قراءتُهُ بالهمز ، ذَكَرَهُ شيخُ

لا يُسوِّغُ ذِكْرَها معهنَّ على الوجه الذي وقعتْ عليه في كلامه .

❀ قوله : (وإلا فالأَوْلىٰ : قراءتُهُ بالهمز) قال بعضُهُم : (فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ البيتَ مِنَ الكامل الذي تفاعيلُهُ « متفاعلن » ستَّ مرات ، فيتعيَّنُ إثباتُ الهمزةِ مُتحرِّكةً وبقاءُ اللام علىٰ سكونها ، غايةُ الأمرِ : أَنَّهُ دَخَلَهُ الإضمارُ ؛ وهو تسكينُ الحرفِ الثاني ، ولا يصحُّ غيرُ هـٰذا ، وإلا لَزِمَ أنَّ بعضَ تفاعيلِ البيت

(١) انظر (٥/ ١٢٧ـ١٢٨) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٥١١) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٦/ ٢٠٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩٧٦) .

. . . . تَلْحُونَني   هَـلَّا التقـدُّمُ والقلـوبُ صِحَـاحُ

فـ (التقدُّمُ) : مرفوعٌ بفعلٍ محذوف ، تقديرُهُ : (هلَّا وُجِدَ التقدُّم) ، ومثلُهُ : قولُهُ[1] : [من الطويل]

الإسلام[2] ، و(اللَّجَاجة) : الغضبُ ؛ مِنْ (لَجِجْتُ أَلَجُّ) مِنْ باب (عَلِمَ يَعلَمُ) .

والمعنىٰ : أنَّكُم تلومُونَني بعدَ أنْ وَقَعَ بيني وبينَهُ ، فهلَّا كان ذلك والقلوبُ عامرةٌ ليس فيها غضبٌ .

❀ قوله : (تَلْحُونَني) ؛ مِنْ (لَحَيتُ الرجلَ أَلْحاهُ) : إذا لُمْتُهُ ، فهو مُلْحىً ، و(الصِّحَاح) : جمعُ (صَحِيحٍ) .

مِنْ بحر الرجز ، وبعضَها الآخَرَ مِنْ بحر الكامل) .

---

(١) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٢٦٥) ضمن قصيدة يهجو بها الفرزدق ، ومطلعها :

أَقَمْنَـا وربَّتْنَـا الـديـارُ ولا أرىٰ   كمَـرْبَعِنـا بيـنَ الحَنِيَّيْـنِ مَـرْبَعَـا

وهو من شواهد : « شرح الرضي » (١/ ٤٧٠ ، ٤/ ٤٤٣) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ١١٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥١١) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٦٩) ، و« المساعد » (٣/ ٢٢٠) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٢٠٢) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٦١٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩٧٧ـ١٩٨٠) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٥٦ ـ ٦٠ ، ١١/ ٢٤٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ١٢٣ـ١٢٦) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٩٣٣) .

٣٥٣ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مَجْدِكُم بني ضَوْطَرَىٰ لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا

❁ قوله : (تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ . . .) إلىٰ آخره : (النِّيب) : جمعُ (نابٍ) ؛ وهي الناقةُ الكبيرةُ السنِّ ، و(الكَمِي) : الشجاعُ ، و(المُقنَّع) بضم الميم وفتح القاف وتشديد النون بعدَها عين مهملة : هو الذي عليه مِغْفَرٌ أو بَيْضةُ الحديد .

والمعنىٰ : أنَّكُم تَعُدُّونَ عقرَ النُّوق الكبيرةِ السنِّ للضِّيفان فخراً ومَجْداً ، مع أنَّ هـٰذا لا فخرَ فيه للشُّجْعان ، هلَّا تَعُدُّونَ مِنَ الفخر الشُّجاعَ المُغطَّىٰ بسلاحه ، وقصدُهُ بهـٰذا ذمُّهُم ووصفُهُم بقِلَّةِ الشجاعة[1] .

. . . .

(١) قال البغدادي في « الخزانة » (٣/٥٨ـ ٥٩) : (وقضيَّةُ عَقْرِ الإبلِ مشهورةٌ في التواريخ ؛ مُحصَّلُها : أنَّهُ أصاب أهلَ الكوفة مجاعةٌ ، فخرج أكثرُ الناس إلى البوادي ، وكان غالبٌ أبو الفرزدق رئيسَ قومه ، وكان سُحَيمُ بنُ وَثِيل الرِّياحيُّ رئيسَ قومه ، فاجتمعوا في أطراف السَّمَاوَة من بلاد كَلْب علىٰ مسيرة يوم مِنَ الكوفة ، فعقر غالبٌ لأهله ناقةً صنع منها طعاماً ، وأهدىٰ إلىٰ قوم مِنْ تميم جفاناً ، وأَهْدىٰ إلىٰ سُحَيم جَفْنةً ، فكَفَأَها وضرب الذي أتىٰ بها ، وقال : أنا مفتقرٌ إلىٰ طعام غالبٍ ؟! ونَحَرَ سُحَيمٌ لأهله ، فلمَّا كان مِنَ الغد نَحَرَ غالبٌ لأهله ناقتَينِ ، ونَحَرَ سُحَيم ناقتَينِ ، وفي اليوم الثالث نَحَرَ غالبٌ ثلاثاً ، فنَحَرَ سُحَيمٌ ثلاثاً ، فلمَّا كان اليومُ الرابعُ نَحَرَ غالبٌ مئةَ ناقةٍ ، ولم يكنْ لسُحَيم هـٰذا القدرُ ، فلم يعقر شيئاً ، ولمَّا انقضتِ المجاعةُ ودخل الناسُ الكوفةَ . . قال بنو رِياحٍ لسُحَيم : جررتَ علينا عارَ الدهر ؛ هلَّا نحرتَ مِثْلَ ما نَحَرَ غالبٌ وكنَّا نعطيكَ مكانَ كلِّ ناقةٍ ناقتَينِ ، فاعتذر أنَّ إبلَهُ كانت غائبةً ، ونَحَرَ نحوَ ثلاث مئة ناقة ، وكان في خلافة عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، فمنع الناسَ مِنْ أكلها وقال : إنَّها ممَّا أُهِلَّ لغير الله به ، ولم يكنِ الغرضُ منه إلا المُفاخرةَ والمُباهاةَ ، فجُمِعَتْ لحومُها علىٰ كُناسة الكوفة ، فأكلها الكلابُ والعِقْبان والرَّخَم) .

فـ (الكَمِيَّ) : مفعولٌ بفعلٍ محذوف ، والتقديرُ : (لولا تَعُدُّونَ الكَمِيَّ المُقنَّعَ) .

والثاني : كقولك : (لولا زيداً ضربتَ) ؛ فـ (زيداً) : مفعولُ (ضربتَ) .

و(بني ضَوْطَرَىٰ) : مُنادىً ، وضَوْطَرَى : المرأةُ الحمقاء[1] ، وهو بفتح الضاد المُعجَمة وسكونِ الواو وفتحِ الطاء والراء المُهمَلتَينِ .

. . . .

(١) وقال ابن الأثير في « المُرصَّع » (ص١٨٥) : (و« ضَوْطَرى » : هو الرجلُ الضخمُ اللئيم الذي لا غَنَاء عنده ، وكذلك « الضَّوْطَر » و« الضَّيْطَر ») .

الإخبار بـ (الَّذي) والألف واللَّام

٧١٧ـ ما قيلَ (أَخْبِرْ عنهُ بـ «الذي») خَبَرْ　　عـنِ (الـذي) مبتـدأً قبـلُ ٱستَقَـرْ

(الإخبارُ بـ « الذي » والألفِ واللامِ)

❀ قوله : (الإخبارُ بـ « الذي ») الباءُ : للسببيّة لا للتعدية ؛ لدخولها على المُخبَرِ عنه ؛ لأنَّ (الذي) يُجعَلُ في هٰذا البابِ مبتدأً لا خبراً ؛ فهو في الحقيقة مُخبَرٌ عنه .

فإذا قيل : أَخبِرْ عن (زيد) مِنْ (قام زيدٌ) . . فالمعنىٰ : أَخْبِرْ عن مُسمَّىٰ زيدٍ بواسطةِ تعبيرِكَ عنه بـ (الذي) انتهىٰ « أُشْمُوني »[(١)] .

❀ قوله : (ما قيلَ أَخْبِرْ . . .) إلىٰ آخره : (ما) : موصولةٌ مبتدأٌ ، و(خَبَرْ) : خبرُها ، و(مبتدأً) : حالٌ مِنَ (الذي) الثاني ، و(الذي) الأوَّلُ

[الإخبارُ بـ (الذي) والألفِ واللامِ]

❀ [قوله : (للسببيّة) ؛ أي : أَخبِرْ عن ذلك الاسمِ بسبب التعبيرِ عنه بـ (الذي)] .

---

(١) شرح الأشموني (٣/ ٦١١) .

٧١٨ـ وما سِوَاهُما فوَسِّطْهُ صِلَهْ   عائدُها خَلَفُ مُعطِي التَّكْمِلَهْ
٧١٩ـ نحوُ (الذي ضربتُهُ زيدٌ) فذا   (ضربتُ زيداً) كانَ فأْدْرِ المَأْخَذَا

هـٰذا البابُ وَضَعَهُ النَّحْويُّونَ لامتحان الطالب وتدريبِهِ ، . . . .

والثاني في البيت لا يحتاجانِ إلىٰ صِلَةٍ ؛ لأنَّهُ إنَّما أراد تعليقَ الحُكْمِ علىٰ لفظهما ، لا أنَّهُما موصولانِ ، والتقديرُ : (ما قيل لكَ : أَخْبِرْ عنه بهـٰذا اللفظ ـ أعني : « الذي » ـ هو خبرٌ عن لفظ « الذي » حالَ كونِهِ مبتدأً مُستقِرّاً أوَّلاً) .

❀ قوله : (وما سِوَاهُما . . .) إلىٰ آخره : (ما) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (فوَسِّطْهُ صِلَهْ) ، أو مفعولٌ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه (وَسِّطْهُ) ، و(صِلَهْ) : حالٌ مِنَ الهاء في (وسِّطْهُ) ، وقولُهُ : (عائدُها خَلَفُ . . .) إلىٰ آخره : مبتدأٌ وخبرٌ ، و(خَلَفُ) : مضافٌ إلىٰ (مُعطِي) ، و(مُعطِي) : مضافٌ إلى (التَّكْمِلَهْ) ؛ مِنْ إضافة اسم الفاعل إلىٰ مفعوله ، وجملةُ (عائدُها خَلَفُ . . .) إلىٰ آخره : في موضع الصفة لـ (صِلَهْ) ، و(مُعطِي التَّكْمِلَهْ) : هو الخبرُ ؛ أي : خَلَفُ الاسمِ الذي تُكمِّلُ به الكلامَ بعدَ الإخبارِ ، والمُرادُ : أنَّهُ يَخلُفُهُ فيما كان له مِنْ فاعليَّة أو مفعوليَّةٍ أو غيرِهما .

❀ قوله : (وتدريبِهِ) ؛ أي : تجريبِهِ ، وفي « المختار » : (دَرِبَ بالشيء : اعتادَهُ) انتهىٰ[1] ، وهو يقتضِي تعديتَهُ بالحرف ، فتعديةُ الشارحِ

---

(١) مختار الصحاح (ص٨٥) .

كما وَضَعُوا (بابَ التمرينِ) في التصريف لذلك .

فإذا قيل لك : أَخْبِرْ عن اسمٍ مِنَ الأسماء بـ (الذي) . . فظاهرُ هـٰذا اللفظِ : أنَّكَ تجعلُ (الذي) خبراً عن ذلك الاسم ، لـٰكنَّ الأمرَ ليس كذلك ، بل المجعولُ خبراً هو ذلك الاسمُ ، والمُخبَرُ عنه إنَّما هو (الذي) كما

له بنَفْسه لتضمينه معنىٰ (تعليمِهِ) ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (كما وَضَعُوا « بابَ التمرينِ » في التصريف) ؛ وهو المُعبَّرُ عنه في كتبهم بـ (باب الأبنية) ؛ كأنْ يُقالَ للطالب : كيف تَبْني مِنْ (قَرَأَ) مثلَ (جعفر) ؟ وسيأتي عندَ قولِ الناظم : (ومَدّاً اُبْدِلْ . . .) إلىٰ آخره[1] ؛ أي : إنَّهُ إذا أُرِيدَ بناءُ مثلِ (جعفر) مِنْ (قَرَأَ) . . يُقالُ : (قَرْأَىٰ) براءٍ ساكنةٍ بعدَها همزةٌ مفتوحةٌ فألفٌ ساكنة ، وأصلُهُ : (قَرْأَأَ) بهمزتَينِ ، فقُلِبَتِ الثانيةُ منهما ياءً ؛ لأنَّ الواوَ لا تقعُ طَرَفاً فيما زاد على الثلاثة ، ثمَّ تُقلَبُ الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها .

ويُقالُ للطالب هنا : كيف تُخبِرُ عن هـٰذا الاسمِ بـ (الذي) ونحوه ؟

فلا يُحسِنُ أنْ يُجِيبَ في باب الصرف إلا مَنْ بَرَعَ فيه ، ولا يعرفُ حقيقةَ الإخبارِ بـ (الذي) ونحوِهِ إلا مَنْ بَرَعَ في علم العربيَّة .

❀ قوله : (فقُلِبَتِ الثانيةُ منهما ياءً) ؛ لأنَّهُ إذا اجتمعَ همزتانِ مُتحرِّكتان آخِرَ الكلمة . . قُلِبَتِ الثانيةُ ياءً .

---

(١) انظر (٥/ ٤٩٧ـ ٥٠٥) .

ستعرفُهُ ؛ فقيل : إنَّ الباءَ في (بالذي) بمعنىٰ (عن) ؛ فكأنَّهُ قيلَ : (أَخْبِرْ عنِ « الذي ») .

والمقصودُ : أنَّهُ إذا قيل لك ذلك فجِئ بـ (الذي) ، واجعلْهُ مبتدأً ، واجعَلْ ذلك الاسمَ خبراً عن (الذي) ، وخُذِ الجملةَ التي كان فيها ذلك الاسمُ فوَسِّطْها بينَ (الذي) وبينَ خبرِهِ ؛ وهو ذلك الاسمُ ، واجعَلِ الجملةَ صِلَةً لـ (الذي) ، واجعَلِ العائدَ على (الذي) الموصولِ ضميراً تجعلُهُ عِوَضاً عن ذلك الاسم الذي صيَّرتَهُ خبراً .

فإذا قيل لك : أَخْبِرْ عن (زيد) مِنْ قولك : (ضربتُ زيداً) . . فتقولُ : (الذي ضربتُهُ زيدٌ) ؛ فـ (**الذي**) : مبتدأٌ ، و(**زيد**) : خبرُهُ ، و(**ضربتُهُ**) : صِلَةُ (الذي) ، **والهاءُ في** (**ضربتُهُ**) : خَلَفٌ عن (زيد) الذي جعلتَهُ خبراً ، وهي عائدةٌ على (الذي) .

٧٢٠ــ وبـ (اللَّذَينِ) و(الذِينَ) و(التي) أَخبِــرْ مُــراعِيــاً . . . . . .

❀ **قوله** : (**فقيلَ : إنَّ الباءَ في « بالذي » بمعنىٰ « عن »**) لم يذكر مُقابِلَ ذلك ، ومُقابِلُهُ : ما تقدَّم مِنْ جَعْلِها للسببيَّة[1] .

❀ **قوله** : (**أَخْبِرْ عن « زيد »**) ؛ أي : مُسمَّاهُ مُعبِّراً عنه بـ (الذي) .

❀ **قوله** : (**وبـ « اللَّذَينِ »**) مُتعلِّقٌ بقوله : (**أَخْبِرْ**) ، وكلامُ « **المتن** »

. . . .

(١) انظر (٥/ ١٣٣) .

. . . . وِفاقَ المُثبَتِ

أي : إذا كان الاسمُ ـ الذي قيل لك : (أَخبِرْ عنه) ـ مُثنّىً . . فجِئْ بالموصول مُثنّىً ؛ كـ (اللذَينِ) ، وإن كان مجموعاً فجِئْ به كذلك ؛ كـ (الذِينَ) ، وإن كان مُؤنَّثاً فجِئْ به كذلك ؛ كـ (التي) .

والحاصلُ : أنَّهُ لا بدَّ مِنْ مطابقة الموصولِ للاسم المُخبَرِ عنه به ؛ لأنَّهُ خبرٌ عنه ، ولا بدَّ مِنْ مطابقة الخبر للمُخبَرِ عنه ؛ إنْ مفرداً فمفردٌ ، وإنْ مُثنّىً فمُثنّىً ، وإن مجموعاً فمجموعٌ ، وإنْ مُذكَّراً فمُذكَّرٌ ، وإنْ مُؤنَّثاً فمُؤنَّثٌ .

فإذا قيل لك : أَخبِرْ عن (الزيدَينِ) مِنْ (ضربتُ الزيدَينِ) . . قلتَ : (اللَّذانِ ضربتُهُما الزيدانِ) ، وإذا قيل : أَخبِرْ عن (الزيدِينَ) مِنْ (ضربتُ الزيدِينَ) . . قلتَ : (الذِينَ ضربتُهُمُ الزيدونَ) ، وإذا قيل : أَخبِرْ عن (هندٍ) مِنْ (ضربتُ هنداً) . . قلتَ : (التي ضربتُها هندٌ) .

و« الشرحِ » لا يُفِيدُ جوازَ الإخبار بـ (اللَّتَينِ) و(اللَّاتي) ، ويُفِيدُهُ قولُ « التوضيح » : (بابُ الإخبارِ بـ « الذي » وفروعِهِ) ؛ لأنَّ (التي) وفروعَها مِنْ فروع (الذي) ، كما أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[1] .

❁ قوله : (المُثبَتِ) بفتح الباء المُوحَّدة ؛ أي : المُخبَرِ عنه ؛ أي : مُوافَقةَ الخبرِ المُثبَت .

. . . .

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٢١٩) ، وانظر « أوضح المسالك » (٤/ ٢٣٨) .

٧٢١ـ قَبُولُ تأخيرٍ وتعريفٍ لِمَا   أُخبِرَ عنهُ ها هنا قد حُتِمَا
٧٢٢ـ كذا الغِنىٰ عنهُ بأجنبيٍّ أوْ   بمُضمَرٍ شرطٌ فراعِ ما رَعَوْا

يُشترَطُ في الاسم المُخبَرِ عنه بـ (الذي) شروطٌ[1] :

❀ قوله : (قَبُولُ تأخيرٍ . . .) إلىٰ آخره : (قَبُولُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (قد حُتِمَا) .

❀ قوله : (كذا) مُتعلِّقٌ بقوله : (شرطٌ) الواقعِ خبراً عن (الغِنىٰ) بالقصر ؛ بمعنى الاستغناءِ ، وقولُ المُعرِب : (بالقصر للضرورة)[2] . . فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ (الغِنىٰ) بمعنى الاستغناءِ مقصورٌ ، والممدودُ إنَّما هو (الغِناء) بمعنى التغنِّي ، كما في كتب اللغة .

❀ قوله : (بأجنبيٍّ) المُرادُ به : ما لا يَصلُحُ رابطاً .

❀ قوله : (أوْ بمُضمَرٍ) أو : بمعنى الواو .

❀ قوله : (يُشترَطُ في الاسم المُخبَرِ عنه بـ « الذي » شروطٌ . . .) إلىٰ آخره : ذَكَرَ في « التوضيح » وتَبِعَهُ الأُشْمُونيُّ شروطاً زائدةً علىٰ ما هنا[3] ،

. . . .

(١) أفاد : أنَّهُ لا دخل في هـٰذا الباب للفعل ولا للحرف ، إلا إذا قُصِدَ لفظُهُما ؛ كـ (ضَرَبَ) مِنْ (« ضَرَبَ » فعلٌ ماضٍ) ؛ فتقول : (الذي هو فعلٌ ماضٍ « ضَرَبَ ») . « خضري » (٢/ ٧٧١) .

(٢) ليس في « التمرين » (ص١٤٣) ذكر الضرورة .

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٢٣٩ـ٢٤١) ، شرح الأشموني (٣/ ٦١٣ـ٦١٦) .

وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من الرجز]

شُرُوطُ إخبارٍ هُدِيتَ بـ (الَّذِي) ونحـوِهِ فـي مُثبَـتٍ فتَحْتَـذِي
قَبُولُ تأخيرٍ . . . .

* قوله : (في مُثبَتٍ) ؛ أي : في جائز الوُرُودِ في الإثبات ؛ فلا يُخبَرُ عن (أحدٍ) و(عَرِيبٍ) و(دَيَّارٍ) ؛ لئلا تخرجَ عمَّا لَزِمَتْهُ مِنَ الاستعمال في النفي .

* قوله : (قَبُولُ تأخيرٍ) ؛ فلا يُخبَرُ عن (أيُّهم) مِنْ قولك : (أيُّهُم في الدار ؟) ؛ لأنَّكَ تقولُ حينئذٍ : (الذي هو في الدار أيُّهُم) ، فتُزِيلُ الاستفهامَ عن صَدْريَّته .

نعم ؛ على القول بجواز تقديمِ الخبر في هـٰذا الباب . . يجوزُ الإخبارُ عن (أيُّهم) مع تقدُّمه على (الذي) .

ولا يُخبَرُ أيضاً عن (مَنِ) الشرطيَّةِ في قولك : (مَنْ تضربْهُ أضربْ) ؛ لأنَّك تقولُ حينئذٍ : (الذي هو تضربْهُ أضربْ مَنْ) ، فتُخرِجُ (مَنْ) عن الصدارة ، وأيضاً : يلزمُ جزمُ فعلِ الشرط وجوابِهِ بالضمير ، وهو لا يجزم ، ويلزمُ خُلُوُّ (مَنْ) عن شرطها وجوابِها ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ (مَنْ) لا يَخلُفُها الضميرُ فقط ، بل الضميرُ و(إنِ) الشرطيَّةُ ؛ لأنَّ مدلولَها الذاتُ والتعليق ، ويكونُ شرطُ (مَنْ) وجوابُها محذوفَينِ للعِلْم بهما ، فيكونُ التقديرُ : (الذي هو إنْ تضربْهُ أضربْهُ مَنْ) .

نعم ؛ يلزمُ خروجُ (مَنْ) عن الصدارة فقط ، إلا إن تقدَّم على (الذي)

. . . .

. . . . . . وتعريفِ غِنىً بالأجنبيِّ والضميرِ أُعلِنَا

على القول بجواز تقديمِ الخبرِ في هٰذا الباب .

وأمَّا قولُ بعضِ الأفاضل : (إنَّك إذا أخبرتَ عن « مَنْ » في : « مَنْ تضربْ أَضربْ » . . قلتَ : « مَنِ الذي تضربُهُ أضربْ » على القول بجوازِ تقديمِ الخبر في هٰذا الباب ؛ فهاءُ « تضربه » خَلَفٌ عن « مَنْ » ؛ لأنَّها كانتْ مفعولاً مُقدَّماً أُخِّرتْ لاتِّصالها بالفعل ، ويجوزُ حذفُها ؛ لأنَّها عائدٌ منصوب بالفعل) انتهىٰ[1] . . فلا يخفىٰ عليك ما فيه أخذاً ممَّا تقدَّم قبلَهْ ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (وتعريفٍ) ؛ فلا يُخبَرُ عن الحال ونحوِهِ .

❁ قوله : (غِنىً بالأجنبيِّ) ؛ فلا يُخبَرُ عن اسمٍ لا يجوزُ الاستغناءُ عنه بأجنبيٍّ ؛ ضميراً كان ؛ كالهاء مِنْ : (زيدٌ ضربتُهُ) ، أو ظاهراً ؛ كاسم الإشارة في نحو : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف : ٢٦] .

❁ قوله : (والضميرِ) ؛ فلا يُخبَرُ عن الاسم الموصوف دونَ صفته ، ولا عن الاسم المجرورِ بـ (حتىٰ) ؛ لأنَّ الإخبارَ يَستدعِي إقامةَ ضميرٍ مُقامَ المُخبَرِ عنه ؛ فلا يُخبَرُ عن (رأسها) مِنْ : (أكلتُ السمكةَ حتىٰ رأسِها) ؛ فلا تَقُل : (الذي أكلتُ السمكةَ حتَّاه رأسُها) ؛ فيلزمُ جرُّ (حتىٰ) للضميرِ ، وهو ممنوعٌ .

---

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٧٢) .

. . . .

فـي جملـةٍ عنهـا ٱنتفـى الإنشـاءُ ... وصِحَّــةُ الــرفــعِ بهــا ٱعتِنــاءُ
وغيــرُ واقــعٍ بــإِحْــدىٰ جُمَــلِ ... قدِ ٱستَقَلَّتْ فٱنظُرَنْ في العَمَلِ

❀ قوله : (في جملةٍ عنها ٱنتفى الإنشاءُ) ؛ فلا يُخبَرُ عن اسمٍ في جملةٍ طلبيّة ؛ كالواقع في مثل : (اضربْ زيداً) ؛ فلا تَقُلْ في الإخبار عن (زيد) : (الذي اضْرِبْهُ زيدٌ) ؛ لأنَّ الطَّلَبَ لا يقعُ صِلَةَ الموصول .

❀ قوله : (وصِحَّةُ الرفعِ) ؛ فلا يُخبَرُ عن مُلازِمِ النصب ؛ كـ (سُبْحانَ) ؛ فلا تَقُل : (الذي أُسبِّحُهُ سبحانُ الله) ؛ لخروجه عمَّا يستحقُّهُ مِنَ النصب .

❀ قوله : (وغيرُ واقعٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ بألَّا يكونَ واقعاً في إحدىٰ جملتَينِ مُستقِلَّتَينِ ليس في الأُخرىٰ منهما ضميرُهُ ، ولا بين الجملتَينِ عطفٌ بالفاء ؛ فلا يُخبَرُ عن (زيد) مِنْ قولك : (قام زيدٌ وقعدَ عمرٌو) ؛ فلا يُقالُ : (الذي قام وقعدَ عمرٌو زيدٌ) ؛ فيلزمُ عطفُ ما ليس صِلَةً على الذي استقرَّ أنَّهُ الصِّلَةُ بغير فاءٍ .

بخلافِ ما إذا كان في إحدىٰ جملتَينِ غيرِ مُستقِلَّتَينِ ؛ كالشرط والجزاء ؛ نحوُ : (إنْ قام زيدٌ قعدَ عمرٌو) ؛ فيجوزُ الإخبارُ عن (زيد) مثلاً ؛ فتقولُ : (الذي إنْ قام قعدَ عمرٌو زيدٌ) ؛ لأنَّ الشرطَ والجزاءَ كالجملة الواحدة .

وبخلافِ ما إذا استقلَّتِ الجملتانِ وتضمَّنتِ الثانيةُ ضميراً ، أو كانتْ معطوفةً بالفاء ؛ فالأَوَّلُ : نحوُ : (قام زيدٌ وقعدَ عندَهُ عمرٌو) ؛ فتقولُ في الإخبار عن (زيد) : (الذي قام وقعدَ عندَهُ عمرٌو زيدٌ) .

وتَـــاسِــعٌ إمكَـــانُ الِاَسْتفَــادَهْ   وإنْ تُــرِدْ بِـ (أل) فخُـــذْ زيَــادهْ
مِـــنْ جملَـــةٍ فعليَّـــةٍ مَـــا يُخبَـــرُ   عنــه وذو تَصَـــرُّفٍ كـ (تُــذكَــرُ)
وتفصيلُها يُعلَمُ مِنْ « شرح الأُشْمُونيِّ » و« التصريح »[1] .

والثاني : نحوُ : (قام زيدٌ فقعدَ عمرٌو) ؛ فتقولُ في الإخبار عن (زيد) : (الذي قام فقعدَ عمرٌو زيدٌ) ؛ لأنَّ ما في الفاء مِنْ معنى السببيَّة نَزَّلَ الجملتَينِ منزلةَ الشرطِ والجزاء .

❁ قوله : (إمكانُ الِاَستفادَهْ) ؛ فلا يُخبَرُ عن اسمٍ ليس معه فائدةٌ ، كثواني الأعلام ؛ كـ (بكر) مِنْ (أبي بكر) ؛ إذ لا يُمكِنُ أنْ يكونَ خبراً عن شيء .

❁ قوله : (مِنْ جملةٍ فعليّةٍ . . .) إلىٰ آخره : فيه قُصُورٌ ؛ لأنَّ الشروطَ الزائدةَ علىٰ ما مرَّ أربعةٌ :

ـ فعليّةُ الخبر ؛ فلا يُخبَرُ عن (زيد) بـ (أل) في قولك : (زيدٌ أخوك) .

ـ وتقدُّمُ فعلِها ؛ فلا يُخبَرُ عن (زيد) بـ (أل) في قولك : (زيداً ضربتُ) ؛ لأنَّهُ يجبُ أنْ يُؤتىٰ بالضمير الذي هو خَلَفٌ عن (زيد) مكانَهُ ، ولا يتَّصلُ بالفعل ؛ لئلَّا يفوتَ الحصرُ المأخوذُ مِنَ التقديم الذي هو مقصودٌ للمُتكلِّم ؛ فيلزمُ حينئذ الفصلُ بين (أل) وصلتِها ؛ فلا تقولُ في هـٰذا المثال : (أل إيَّاه ضاربٌ أنا زيدٌ) .

ـ وتصرُّفُهُ ؛ فلا يُخبَرُ عن (الرجل) بـ (أل) في قولك : (نِعْمَ الرجلُ) .

---

(١) شرح الأشموني (٣/ ٦١٣ـ٦١٧) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٢٦٥ـ٢٦٧) .

أحدُها : أنْ يكونَ قابلاً للتأخير ؛ فلا يُخبَرُ بـ (الذي) عمَّا له صدرُ الكلام ؛ كأسماء الشرط والاستفهامِ[1] ؛ نحوُ : (مَنْ) ، و(ما)[2] .

❀ قوله : (أنْ يكونَ قابلاً للتأخير) قال في « التسهيل » : (جوازُ تأخيرِ الاسمِ أو خَلَفِهِ)[3] ؛ وذلك لأنَّ الضمائرَ المُتَّصِلةَ ـ كالتاء مِنْ (قمتُ) ـ يُخبَرُ عنها مع أنَّها لا تتأخَّرُ ، ولكن يتأخَّرُ خَلَفُها ؛ وهو الضميرُ المُنفصِلُ ؛ فتقولُ : (الذي قام أنا) .

❀ قوله : (فلا يُخبَرُ بـ « الذي » عمَّا له صدرُ الكلام) ، وكذا ما التزمتِ العربُ توسُّطَهُ ؛ وهو ضميرُ الفَصْلِ .

ـ وإثباتُهُ ؛ فلا يُخبَرُ عن (زيد) بـ (أل) في قولك : (ما قام زيدٌ) .

وقد أشار المُصنِّفُ إلى الشرطَينِ الأوَّلَينِ بقوله : (وأخبروا . . .) إلىٰ آخر البيت ، وإلى الشرطَينِ الأخيرَينِ بقوله : (إنْ صحَّ صَوْغُ . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ صِلَةَ (أل) لا تُصاغُ مِنْ جامدٍ ولا منفيٍّ .

---

(١) أي : و(كم) الخبريَّةِ ، و(ما) التعجُّبيَّةِ ، وغيرِ ذلك مما يلزم الصدر . « خضري » (٢/ ٧٧٢) .

(٢) وأجاز المبرِّدُ وابن عصفور تقديمَ الخبر هنا ؛ فعليه : يُخبَرُ عمَّا له الصدرُ مع تقدُّمه ؛ فلو قيل : أخبرْ عن (أيهم) مِنْ (أيُّهم قائمٌ ؟) . . قلتَ : (أيُّهُم الذي هو قائمٌ) ؛ علىٰ أنَّ (أيهم) خبرٌ مُقدَّم عن (الذي) ، أو عن (مَنْ) في (مَنْ تضربْ أضربْ) . . قلتَ : (مَنِ الذي تضربُهُ أضرب) ؛ فهاء (تضربُهُ) : خَلَفٌ عن (مَنْ) في إعرابها ؛ لأنَّها كانتْ مفعولاً مُقدَّماً أُخِّرتْ لاتصالها بالفعل ، ويجوز حذفُها ؛ لأنَّها عائدٌ منصوب بالفعل . « خضري » (٢/ ٧٧٢) .

(٣) تسهيل الفوائد (ص٢٥١) .

الثاني : أنْ يكونَ قابلاً للتعريف ؛ فلا يُخبَرُ عن الحال والتمييز[1] .

الثالثُ : أنْ يكونَ صالحاً للاستغناء عنه بأجنبيٍّ ؛ فلا يُخبَرُ عن الضمير الرابطِ للجملة الواقعةِ خبراً ؛ كالهاء في (زيدٌ ضربتُهُ) .

❀ قوله : (فلا يُخبَرُ عن الضمير) الأَوْلىٰ : قولُ غيرِهِ : (عن عائد) ، سواءٌ كان ضميراً أم غيره ؛ كاسم الإشارة ؛ نحوُ : (زيدٌ ضربتُ ذلك) ، ومنه : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف : ٢٦] انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❀ قوله : (كالهاء في « زيدٌ ضربتُهُ ») ؛ أي : لأنَّها لا يُستغنىٰ عنها بالأجنبيِّ ؛ كـ (عمرو) و(بكر) ، وإنَّما امتنعَ الإخبارُ عمَّا هو كذلك ؛ لأنَّكَ لو أخبرتَ عنه لقلتَ : (الذي زيدٌ ضربتُهُ هو) ؛ فالضميرُ المُنفصِلُ هو الذي كان مُتَّصِلاً بالفعل قبلَ الإخبار ، والضميرُ المُتَّصِلُ الآن ـ وهو الهاء ـ خَلَفٌ عن ذلك الضميرِ الذي كان مُتَّصِلاً ، ففصلتَهُ وأخَّرتَهُ ، ثمَّ هٰذا الضميرُ المُتَّصِلُ إنْ قدَّرتَهُ رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو (زيدٌ) . . بَقِيَ الموصولُ بلا عائدٍ ، وإنْ قدَّرتَهُ عائداً على الموصول . . بقيَ الخبرُ بلا رابطٍ . انتهىٰ « توضيح »[3] .

. . . .

---

(١) أي : للزومهما التنكيرَ ، فلا يخلفهما الضميرُ ؛ فلا يجوز في : (جاء زيدٌ راكباً) و(طاب نَفْساً) . . أنْ تقول : (الذي جاء زيدٌ إيَّاهُ راكبٌ) ، و(الذي طاب إيَّاه نَفْسٌ) . « خضري » (٢/ ٧٧٢) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٩٣٦) .

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٢٤٠) ، قال الشيخ خالد في « التصريح » (٢/ ٢٦٦) : (ولا سبيلَ إلىٰ كونه عائداً عليهما ؛ إذ عودُ ضميرٍ مفردٍ علىٰ شيئَينِ . . محالٌ مِنْ جهة الصناعة ، وأمَّا مِنْ جهة المعنىٰ : فقال الفارسيُّ : لا فائدةَ في هٰذا الإخبار ؛ لأنَّ الخبرَ حينئذٍ لا زيادةَ فيه على المبتدأ ؛ فهو كقولك : « الذاهبُ جاريتُها صاحبُها » انتهىٰ) .

الرابعُ : أنْ يكونَ صالحاً للاستغناء عنه بمُضمَرٍ ؛ فلا يُخبَرُ عن الموصوف دونَ صفتِهِ[1] ، ولا عن المضاف دونَ المضافِ إليه[2] ؛ فلا تُخبِرُ عن (رجل) وحدَهُ مِنْ قولك : (ضربتُ رجلاً ظريفاً) ؛ فلا تقولُ : (الذي ضربتُهُ ظريفاً رجلٌ) ؛ لأنَّكَ لو أخبرتَ عنه لوضعتَ مكانَهُ ضميراً ، وحينئذٍ يلزمُ وصفُ الضميرِ ، والضميرُ لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به ، فلو أخبرتَ عن الموصوف معَ صفتِهِ . . جاز ذلك ؛ لانتفاء هٰذا المحذورِ ؛ فتقولُ : (الذي ضربتُهُ رجلٌ ظريفٌ) .

وكذلك لا تُخبِرُ عن المضاف وحدَهُ ؛ فلا تُخبِر عن (غلامِ) وحدَهُ مِنْ قولك : (ضربتُ غلامَ زيدٍ) ؛ لأنَّكَ تضعُ مكانَهُ ضميراً كما تقرَّر ، والضميرُ

❀ قوله : (الرابعُ : أنْ يكونَ صالحاً للاستغناء . . .) إلىٰ آخره : هٰذا كما قال المُراديُّ مُغنٍ عن الشرط الثاني ؛ لأنَّ ما لا يقبلُ التعريفَ لا يقبلُ الإضمارَ ، وقد نبَّه الناظمُ في « شرح كافيته » علىٰ أنَّ ذِكْرَهُ زيادةُ بيانٍ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

---

(1) وكذلك لا يُخبَرُ عن الصفة وحدَها ، وكذلك عن الموصول وحدَهُ وصلتِهِ وحدَها ؛ لكونهما شيئاً واحداً ، ويجوز عنهما معاً ، وكذلك الظرفُ غيرُ المُتصرِّف والجارُّ والمجرور مع متعلَّقهما ؛ فلا يُخبرُ عن أحدهما وحدَهُ ؛ لأنَّ الضميرَ لا يتعلَّق بشيء ولا يتعلَّق به شيءٌ . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٧٣) .

(2) وأمَّا المضافُ إليه فيُخبَرُ عنه وحدَهُ . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٧٣ـ٧٧٤) .

(3) الدرر السنية (٢/ ٩٣٧) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٣١٥) ، و« شرح الكافية الشافية » (٤/ ١٧٧٥) .

لا يُضافُ ، فلو أخبرتَ عنه مع المضاف إليه . . جاز ذلك ؛ لانتفاء المانع ؛ فتقولُ : (الذي ضربتُهُ غلامُ زيدٍ) .

٧٢٣ـ وأَخْبَرُوا هنا بـ (ألْ) عن بعضِ ما يكُونُ فيهِ الفعلُ قد تقدَّما
٧٢٤ـ إنْ صحَّ صَوْغُ صِلَةٍ منهُ لـ (ألْ) كصَوْغِ (واقٍ) مِنْ (وَقَى اللهُ البَطَلْ)

❁ قوله : (بـ « ألْ ») ؛ أي : الموصولةِ ، والجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (أَخْبَرُوا) ، وكذا قولُهُ : (عن بعض) ، و(ما) : نكرةٌ موصوفة ؛ أي : تركيبٍ يكونُ . . . إلىٰ آخره[1] .

❁ قوله : (إنْ صحَّ) جوابُ الشرطِ محذوفٌ دلَّ عليه المذكورُ .

❁ قوله : (كصَوْغِ « واقٍ ») ؛ أي : صَوْغاً كصَوْغ . . . إلىٰ آخره ؛ فهو صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، و(البَطَلْ) بفتح الباء المُوحَّدة : الشُّجاع ، سُمِّيَ بذلك ؛ لبُطْلان الحياةِ عندَ مُلاقاتِهِ ، أو لبُطْلان العظائمِ به ، ويُقالُ للرجل :

❁ قوله : (أي : صَوْغاً كصَوْغ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ ليس إشارةً إلىٰ شرطٍ زائد ؛ حتىٰ يُجعَلَ صفةً لمصدرٍ محذوف ؛ فالظاهرُ : أنَّهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ قُصِدَ به مُجرَّدُ التمثيل .

---

(١) أي : تركيب يكونُ فعلُهُ مُقدَّماً ؛ أي : علىٰ سائر أجزائه لا مطلقاً ؛ بأنْ تكونَ الجملةُ فعليَّةً ولم يتقدَّم على الفعل شيءٌ مِنْ أجزائها ؛ فلا يُخبَرُ بـ « أل » في (زيداً ضربتُ) ؛ لأنَّهُ يجبُ الترتيب في وضع أجزاء الجملة ، فيلزمُ حينئذٍ الفصلُ بين « أل » وصِلَتها ؛ أعني : الوصفَ المصوغَ من الفعل . « خضري » (٢/ ٧٧٤) .

يُخبَرُ بـ (الذي) عن الاسم الواقعِ في جملةٍ اسميّة أو فعليّة ؛ فتقولُ في الإخبار عن (زيد) مِنْ قولك : (زيدٌ قائمٌ) : (الذي هو قائمٌ زيدٌ) ، وتقولُ في الإخبار عن (زيد) مِنْ قولك : (ضربتُ زيداً) : (الذي ضربتُهُ زيدٌ) .

ولا يُخبَرُ بالألف واللام عن الاسم إلا إذا كان واقعاً في جملةٍ فعليّة ، وكان ذلك الفعلُ ممَّا يصحُّ أنْ يُصاغَ منه صِلَةُ الألفِ واللام ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول .

ولا يُخبَرُ بالألف واللام عن الاسم الواقعِ في جملةٍ اسميّة ، ولا عن الاسم الواقعِ في جملةٍ فعليَّةٍ فعلُها غيرُ مُتصرِّف ؛ كـ (الرجل) مِنْ قولك : (نِعْمَ الرجلُ) ؛ إذ لا يصحُّ أنْ يُستعمَلَ مِنْ (نِعْمَ) صِلَةُ الألف واللام .

وتُخبِرُ عن الاسم الكريمِ مِنْ قولك : (وَقَى اللهُ البَطَلَ) ؛ فتقولُ : (الواقِي البَطَلَ اللهُ) ، ....

(بَطَل) ، وللمرأة : (بَطَلَة) ، كما يُقالُ : (شُجاعة) ، أفادَهُ في « المصباح »[1] .

❊ قوله : (ولا يُخبَرُ بالألف واللام عن الاسم. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فيُشترَطُ له زيادةً علىٰ ما سَبَقَ في الإخبار بـ (الذي) ، كما تقدَّمتِ الإشارةُ لذلك[2] .

❊ قوله : (وتُخبِرُ عن الاسم الكريمِ. . .) إلىٰ آخره ؛ فـ (أل) : مبتدأٌ ،

....

(١) المصباح المنير (١/ ٧٢) .

(٢) انظر (٥/ ١٣٩) .

وتُخبِرُ أيضاً عن (البَطَلَ) ؛ فتقولُ : (الوَاقِيهِ اللهُ البَطَلُ) .

٧٢٥ـ وإنْ يَكُنْ ما رَفَعَتْ صِلَةُ (ألْ) ضميـرَ غيـرِهـا أُبِيـنَ وٱنفَصَـلْ

والاسمُ الكريمُ : خبرٌ ، و(البَطَل) : مفعولٌ منصوبٌ بـ (الواقي) ، ويجوزُ جرُّهُ بـ (الواقي) ، كما عُلِمَ مِنْ (باب الإضافة) انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❀ قوله : (فتقولُ : الوَاقِيهِ اللهُ . . .) إلىٰ آخره ، ولا يجوزُ أنْ تحذفَ الهاءَ مِنْ (واقيه) ، خلافاً لابن الناظم ؛ قال ابنُ هشامٍ : (لأنَّ عائدَ الألفِ واللامِ لا يُحذَفُ إلا في الضرورة) .

قلتُ : ولأنَّ حَذْفَها يُؤدِّي إلى الخُلُوِّ مِنَ الخَلَف المشروطِ ذِكْرُهُ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❀ قوله : (ما رَفَعَتْ) ما : اسمُ (يَكُنْ) ، و(ضميرَ) بالنصب : خبرُها ، وجملةُ (رَفَعَتْ صِلَةُ « ألْ ») مِنَ الفعل والفاعلِ والمضافِ إليه . . صِلَةُ (ما) ، والعائدُ محذوفٌ ، والضميرُ المضافُ إليه (غير) : عائدٌ إلىٰ (أل) .

❀ قوله : (أُبِينَ) بالبناء للمفعول ؛ بمعنىٰ : قُطِعَ ، والجملةُ : جوابُ

. . . .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦٠) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٩٣٩) ، وانظر « شرح ابن الناظم » (ص٥١٦) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٢٤١) .

الوصفُ الواقعُ صِلَةً لـ (أل) إنْ رَفَعَ ضميراً : فإمَّا أنْ يكونَ عائداً على الألف واللام ، أو على غيرها .

فإن كان عائداً عليها . . استترَ .

وإن كان عائداً على غيرها . . انفصلَ .

فإذا قلتَ : (بَلَّغتُ مِنَ الزيدَينِ إلى العَمْرِينَ رسالةً) ؛ فإن أخبرتَ عن التاء في (بَلَّغتُ) . . قلتَ : (المُبلِّغُ مِنَ الزيدَينِ إلى العَمْرِينَ رسالةً أنا) ؛ ففي (المُبلِّغُ) ضميرٌ عائد على الألف واللام ، فيجبُ استتارُهُ .

وإنْ أخبرتَ عن (الزيدَينِ) مِنَ المثال المذكور . . قلتَ : (المُبلِّغُ أنا منهما إلى العَمْرِينَ رسالةً الزيدانِ) ؛ فـ (أنا) : مرفوعٌ بـ (المُبلِّغ) ، وليس عائداً على الألف واللام ؛ لأنَّ المُرادَ بالألف واللام هنا مُثنّىً ؛ وهو المُخبَرُ عنه ؛ فيجبُ إبرازُ الضمير .

وإنْ أخبرتَ عن (العَمْرِينَ) مِنَ المثال المذكور . . قلتَ : (المُبلِّغُ أنا مِنَ الزيدَينِ إليهم رسالةً العَمْرونَ) ؛ فيجبُ إبرازُ الضميرِ كما تقدَّم .

الشرط ، وقولُهُ : (وٱنفَصَلْ) : معطوفٌ عليه ، والعطفُ تفسيريٌّ .

❁ قوله : (فيجبُ إبرازُ الضمير) ؛ أي : لِمَا تقرَّر أنَّ الصفةَ إذا جَرَتْ على غيرِ مَنْ هي له امتنعَ أنْ ترفعَ ضميراً مُستتِراً . انتهى « تصريح »[1] .

❁ قوله : (أي : لِمَا تقرَّر أنَّ الصفةَ . . .) إلى آخره ؛ أي : ومثلُها : الصِّلَةُ التي الكلامُ فيها .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/٢٦٨) ، وانظر (١/٢٢٠ـ٢٢١) .

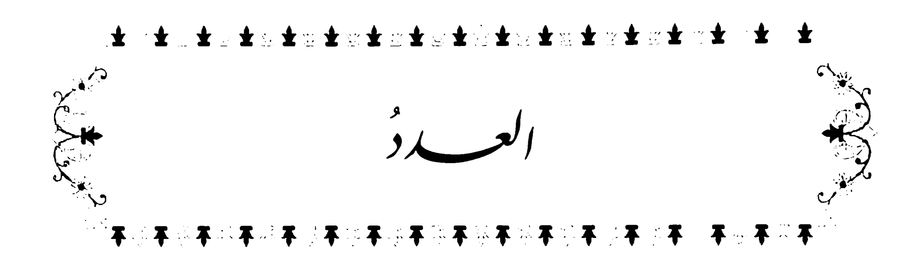
وكذا يجبُ إبرازُ الضميرِ إذا أخبرتَ عن (رسالةً) مِنَ المثال المذكور ؛ لأنَّ المُرادَ بالألف واللام هنا الرسالةُ ، والمُرادَ بالضمير الذي ترفعُهُ صِلَةُ (أل) المُتكلِّمُ ؛ فتقولُ : (المُبلِّغُها أنا مِنَ الزيدَينِ إلى العَمْرِينَ رسالةٌ)[1] .

. . . .

. . . .

❀❀❀

(١) قوله : (وكذا يجب. . .) إلىٰ آخره : زيادةٌ من طبعة العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد .



. . . .

(العَدَدُ)

❀ قوله : (العَدَدُ) بفتحتَينِ ؛ وهو ما ساوىٰ نصفَ مجموعِ حاشيتَيهِ القريبتَينِ أو البعيدتَينِ على السواء ؛ كالاثنَينِ ؛ فإنَّ حاشيتَهُ السُّفْلىٰ واحدٌ والعُلْيا ثلاثةٌ ، ومجموعَ ذلك أربعةٌ ، ونصفَ الأربعةِ اثنانِ ، وهو المطلوبُ ؛ ومِنْ ثَمَّ قيل : الواحدُ ليس بعدد ؛ إذ لا حاشيةَ له سُفْلىٰ حتىٰ تُضَمَّ مع العُلْيا ،

[العَدَدُ]

❀ قوله : (إذ لا حاشيةَ له سُفْلىٰ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا إذا لم تُعتبَرِ الكسورُ ، وإلا فالواحدُ له حاشيةٌ سُفْلىٰ حينئذٍ ؛ فتقولُ : حاشيتُهُ السُّفْلىٰ تسعةُ أعشارٍ ، والعُلْيا واحدٌ وعُشْرٌ ، ومجموعُ ذلك اثنانِ ، ونصفُهُما واحد ، أو تقولُ : حاشيتُهُ السُّفْلىٰ عُشْرٌ ، والعُلْيا اثنانِ إلا عُشْراً ، ومجموعُ ذلك اثنانِ ، ونصفُهُما واحد .

وقولُهُ : (لوقوعه جواباً في نحوِ : « كم عندَكَ ؟ ») ؛ أي : و(كم) إنَّما يُسأَلُ بها عن العدد .

وفي « الأنوار البهيّة » : (لا خلافَ عندَ النُّحاةِ أنَّ لفظَ « واحد » و« اثنانِ »

وقيل : عددٌ ؛ لوقوعه جواباً في نحوِ : (كم عندَكَ ؟)[1] .

والمُرادُ به هنا : الألفاظُ الدالَّةُ على المعدود ؛ كما يُقالُ (الجمعُ) للفظ الدالِّ على الجماعة .

ثمَّ إنَّ العَدَدَ قد يُذكَرُ مِنْ غير إرادةِ معدودِهِ ؛ وهو العددُ المُطلَقُ ؛ فيُؤتىٰ فيه

مِنْ أسماء العدد ، وعندَ الحُسَّابِ ليس « الواحدُ » مِنَ العدد ؛ لأنَّ العددَ عندَهُم هو الزائدُ على الواحد ، ومنع بعضُهُم كونَ « الاثنينِ » مِنَ العدد ؛ قالوا : لأنَّ الفردَ الأوَّلَ ـ أي : الواحدَ ـ ليس بعدد ، فكذا ينبغي أنْ يكونَ الزوجُ الأوَّل)[2] .

❁ قوله : (مِنْ غير إرادةِ معدودِهِ) ؛ أي : المخصوصِ ولو بوجهٍ ما ؛ فلا يُنافي إرادةَ معدودٍ ما .

---

(١) العبارة في « الخضري » (٢/ ٧٧٥) : (العدد : هو ما وُضِعَ لكمِّيَّة الآحاد ، ومِنْ خواصِّهِ : مُساوَاتُهُ لنصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين ، ومعنى التقابلِ : أنْ تزيدَ العُلْيا عليه بقدر نقص السُّفْلىٰ عنه ؛ كالأربعة ؛ فإنَّ حاشيتَهَا إمَّا خمسةٌ وثلاثة ، أو ستةٌ واثنان ، أو سبعةٌ وواحد ، ونصف مجموع كلِّ متقابلين مِنْ ذلك أربعةٌ ؛ ومن ثَمَّ قيل : الواحدُ ليس بعدد ؛ لأنَّهُ ليس له حاشيةٌ سُفْلىٰ ، وقيل : عددٌ ؛ لوقوعه في جواب « كم » ، وإذا أُريد بالحاشية ما يَعُمُّ الصحيحَ والكسر . . دَخَلَ الواحدُ ؛ لأنَّ له حاشيةً سُفْلىٰ تنقصُ عنه بقدر ما تزيد العُلْيا عليه مِنَ الكسر ، ولا تختصُّ بالنصف ، خلافاً لمَنْ توهَّمه ؛ كعُشْر مع واحدٍ وتسعة أعشار ؛ فإنَّ العشرَ ينقصُ عنه بقدر الزيادة العُلْيا عليه ، فهما متقابلتانِ ، ونصفُ مجموعِهِما واحدٌ) .

(٢) الأنوار البهية (ق/ ٥٨٠) .

٧٢٦ـ ثلاثةٌ بالتاءِ قلْ . . . .

بالتاء لا غيرُ ؛ نحوُ : (ثلاثةٌ نصفُ ستةَ) ، ولا ينصرفُ ؛ لأنَّهُ عَلَمٌ[1] .

وإنْ أُرِيدَ معدودُهُ ولم يُذكَرْ ؛ نحوُ : « مَنْ صامَ رمضانَ وأَتْبَعَهُ بستٍّ مِنْ شوَّالٍ »[2] . . جاز الإتيانُ بالتاء وعدمُهُ ، لكنَّ الأفصحَ : الإتيانُ بها للمُذكَّرِ ، وعدمُهُ للمُؤنَّث ، وإن ذُكِرَ المعدودُ فسيأتي في كلام الناظم[3] .

❁ **قوله** : (**ثلاثةٌ**) بالنصب : مفعولٌ لقوله : (**قُلْ**) ؛ لأنَّهُ بمعنى (اذْكُرْ) ، **وقيل** : أُرِيدَ مُجرَّدُ اللفظ ، وهو جائزٌ كما سبق . انتهىٰ « فارِضي »[4] ، ويجوزُ فيه الرفعُ بالابتداء ، و(**بالتاء**) : نعتٌ له ، وهو الذي سوَّغ الابتداءَ به ، والباءُ فيه : للملابسة ، وجملةُ (**قُلْ**) : خبرُهُ ، كما أفاده

❁ **قوله** : (**وقيل : أُرِيدَ مُجرَّدُ اللفظ . . .**) إلىٰ آخره : ليس المقصودُ أنَّهُ على الوجه الأوَّلِ أُرِيدَ اللفظُ والمعنىٰ ، بل ولا المعنىٰ فقط ، بل المُرادُ : أنَّهُ حيثُ إنَّ المُرادَ مُجرَّدُ اللفظ ، فلا مانعَ مِنْ أنْ ينصبَهُ القولُ وإن كان مفرداً .

❁ **قوله** : (**وهو الذي سوَّغ . . .**) إلىٰ آخره : قَصْدُ اللفظِ لا حاجةَ معه إلىٰ مُسوِّغٍ ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) خلافاً لابن الحاجب ؛ حيثُ ذهب إلىٰ تضعيف القول بعَلَميَّته في « شرح المفصل » (١/ ٩٣ـ٩٤) ، وجعله اسمَ جنس .

(٢) رواه مسلم (١١٦٤) عن سيدنا أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه .

(٣) انظر (٥/ ١٥٣ـ١٥٤) .

(٤) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦١) .

. . . . للعَشَرَهْ   فـي عَـدِّ مـا آحـادُهُ مُـذكَّـرَهْ

٧٢٧ـ في الضِّدِّ جَرِّدْ والمُميِّزَ ٱجْرُرِ   جمعـاً بلفـظِ قِلَّـةٍ فـي الأكثـرِ

المُعرِب[١] .

❀ قوله : (للعَشَرَهْ) اللامُ : بمعنىٰ (إلىٰ) ، والغايةُ داخلةٌ ، كما يُصرِّحُ به قولُ « التوضيح » : (مُميِّزُ الثلاثةِ والعَشَرَةِ وما بينهما . . .) إلىٰ آخره[٢] .

❀ قوله : (في عَدِّ ما) ؛ أي : معدودٍ آحادُهُ مُذكَّرةٌ .

❀ قوله : (في الضِّدِّ) مُتعلِّقٌ بقوله : (جَرِّدْ) ، و(المُميِّزَ) : مفعولٌ

❀ قوله : (كما يُصرِّحُ به قولُ « التوضيح » : مُميِّزُ الثلاثةِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الكلامَ ليس في المُميِّز ، بل في ثبوت التاء وعدمِهِ ، والمُميِّزُ سيأتي الكلامُ عليه بقوله : (والمُميِّزَ اجْرُرِ . . .) إلىٰ آخره[٣] ؛ ولذلك كَتَبَ بعضُ الأفاضل علىٰ قول الشارح : (تثبتُ التاءُ في « ثلاثة » . . .) إلىٰ آخره : (الأَوْلىٰ : قولُ المُوضِّح : في « ثلاثة » و« عشرة » وما بينهما ؛ لنصِّه علىٰ دخول العشرة) انتهىٰ[٤] ، لٰكن فيه : أنَّ هٰذه العبارةَ ليستْ في « التوضيح » ، كما يُعلَمُ بمراجعته .

---

(١) تمرين الطلاب (ص١٤٤) ، والوجه الأوَّلُ أشهرُ وأقوىٰ صناعةً .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٢٤٥) .

(٣) انظر (٥/ ١٥٤ـ١٥٥) .

(٤) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ١٣٥) طبعة دار الفكر القديمة .

تثبتُ التاءُ في (ثلاثةَ) و(أربعةَ) وما بعدَهُما إلىٰ (عشرةَ) إن كان المعدودُ بهما مُذكَّراً ، وتسقطُ إنْ كان مُؤنَّثاً ، ويُضافُ إلىٰ جمعٍ ؛ نحوُ : (عندي ثلاثةُ رجالٍ) ، و(أربعُ نساءٍ) ، وهٰكذا إلىٰ (عشرةَ) .

مُقدَّمٌ بقوله : (اجْرُرِ) ، و(جمعاً) : حالٌ مِنَ (المُميِّزَ) ، و(بلفظِ) : مُتعلِّقٌ بـ (جمعاً) ، و(في الأكثرِ) : مُتعلِّقٌ بـ (قِلَّةٍ) ومطلوبٌ لـ (جمعاً) علىٰ سبيل التنازع .

❀ **قوله : (تثبتُ التاءُ في « ثلاثةَ » . . .) إلىٰ آخره :** خَرَجَ : واحدٌ واثنانِ ، وواحدةٌ واثنتانِ ؛ فإنَّها خارجةٌ عن القياس ؛ فتُذكَّرُ للمُذكَّر وتُؤنَّثُ للمُؤنَّث ، وإنَّما أُثبِتَتِ التاءُ في عدد المُذكَّر ـ قال ابنُ مالك : (وحُذِفَتْ في عدد المُؤنَّث في هٰذا القِسْم) ـ لأنَّ الثلاثةَ وأخواتِها أسماءُ جماعاتٍ ؛ كـ (زُمْرة) و(أُمَّة) و(فِرْقة) ، فالأصلُ : أنْ تكونَ بالتاء لتُوافِقَ نظائرَها ، فاستُصحِبَ الأصلُ مع المُذكَّر ؛ لتقدُّم مرتبتِهِ ، وحُذِفَتْ مع المُؤنَّث فرقاً بينه وبين المُذكَّر ؛ لتأخُّر رتبته[1] .

❀ **قوله : (و« في الأكثرِ » : مُتعلِّقٌ بـ « قِلَّةٍ » . .) إلىٰ آخره : الظاهرُ :** أنَّهُ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ لمبتدأ محذوف ؛ أي : وذلك ـ أي : كونُهُ جمعاً بلفظ قِلَّةٍ ـ في الأكثر .

❀ **قوله : (قال ابنُ مالك) الأَوْلىٰ :** تقديمُهُ علىٰ قوله : (وإنَّما أُثبِتَتِ التاءُ . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّهُ مِنْ مَقُوله[2] .

❀ **قوله : (لتأخُّر رتبته) لا حاجةَ إليه .**

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (٢/٣٩٨) .

(٢) وجاء في (هـ) مُقدَّماً .

وأشار بقوله : (جمعاً بلفظ قِلَّةٍ في الأكثرِ) : إلىٰ أنَّ المعدودَ بها إن كان له جمعُ قِلَّةٍ وكَثْرةٍ لم يُضَفِ العددُ في الغالب إلا إلىٰ جمع القِلَّةِ ؛ فتقولُ : (عندي ثلاثةُ أَفْلُسٍ) ، و(ثلاثةُ أَنْفُسٍ) ، ويَقِلُّ : (عندي ثلاثةُ فُلُوسٍ) ، و(ثلاثةُ نُفُوسٍ)[1] .

❊ قوله : (لم يُضَفِ العددُ في الغالب إلا إلىٰ جمع القِلَّةِ . . .) إلىٰ آخره : محلُّ إضافتِهِ إلىٰ جمع القِلَّةِ : إذا لم يكنْ بناءُ القِلَّةِ شاذّاً قياساً أو سماعاً ، وإلا نُزِّلَ لذلك منزلةَ المعدوم ؛ فالأَوَّلُ : نحوُ : ﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ؛ فإنَّ جمعَ (قَرْءٍ) بالفتح علىٰ (أَقْراءٍ) شاذٌّ ، والثاني : (ثلاثةُ شُسُوع) ؛ فإنَّ (أَشْساعاً) قليلُ الاستعمالِ ، كما في « الأُشْمُونيِّ » تبعاً لـ « التوضيح »[2] ، وبه تَعلَمُ : أنَّ كلامَ الشارحِ ليس علىٰ إطلاقه .

❊ قوله : (فالأَوَّلُ : نحوُ : ﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾) مُقتضاهُ : أنَّ ﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ ليس مِنَ القليل ؛ لشذوذ جَمْعِ قِلَّتِهِ ، والصوابُ : ما قاله الشارحُ تبعاً لابن الناظم مِنْ جَعْله مِنَ القليل[3] ؛ لأنَّهُ إنْ كان جمعاً لـ (قُرء) بالضم . . فيُجمَعُ علىٰ (أَقْراء) بوزن (أَفْعال) قياساً ، كما قال الشارح ، وإن كان جمعاً لـ(قَرْءٍ) بالفتح . . فيُجمَعُ علىٰ (أَقْرُؤ) كـ (فَلْس وأَفْلُس) قياساً أيضاً ، وكلٌّ منهما جمعُ قِلَّةٍ ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) في (هـ ، ز) : (ثلاث) في كلا الموضعين علىٰ أنَّ النفس مؤنثةٌ ، إلا أنَّهُ كثر استعمالها مقصوداً بها لفظُ إنسان ؛ فلذلك أُنِّث العدد. انظر «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٦٦٥) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٦٢٣) ، أوضح المسالك (٤/ ٢٥٤) .

(٣) انظر « شرح ابن الناظم » (ص٥١٧) .

وممَّا جاء علىٰ غير الأكثر : قولهُ تعالىٰ : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ؛ فأضاف (ثلاثة) إلىٰ جمع الكَثْرة معَ وجودِ جمع القِلَّة ؛ وهو (أقراء) .

قال في « التوضيح » : (وحَقُّ ما تُضافُ إليه[1] : أنْ يكونَ جمعاً ، مُكسَّراً ، مِنْ أبنية القِلَّةِ ؛ نحوُ : « ثلاثةِ أَفْلُسٍ » .

وقد يتخلَّفُ كلُّ واحدٍ مِنْ هٰذه الأمورِ الثلاثةِ ؛ فيُضافُ للمفرد إن كان مئةً ؛ نحوُ : « ثلاثِ مئة » ، و« تسعِ مئة » ، وشذَّ نحوُ[2] : [من الطويل]

. . . .

---

(١) أي : حقُّ ما تضافُ إليه الثلاثةُ والعشرة وما بينهما .

(٢) جزء بيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/ ٥٦٢) ، والبيت بتمامه :

ثـلاثُ مئيـنٍ للملـوكِ وَفَـىٰ بهـا ... ردائي وجلَّتْ عن وجوهِ الأهاتمِ

وروايةُ صدره في « ديوانه » : (فدىً لسيوفٍ مِنْ تميمٍ وَفَىٰ بها) ، والمثبت جاء كذلك في كتب النحاة ، وقصةُ رداء الفرزدق رواها أبو عبيدةَ ؛ قال : كان الفرزدقُ بالمدينة حين جاءتْ وقعةُ وكيع ، وحجَّ سليمانُ بن عبد الملك ، فبلغه بمكَّةَ وقعةُ وكيع بقتيبةَ ، فخطب الناسَ بمسجد عرفاتٍ ؛ فذَكَرَ غدرَ بني تميم ، ووثوبَهُم علىٰ سلطانهم ، وإسراعَهُم إلى الفتن ، وأنَّهُم أصحابُ فتن وأهلُ غدر وقِلَّةِ شكر ، فقام إليه الفرزدقُ فقال وفتح رداءه : يا أميرَ المؤمنين ؛ هٰذا ردائي رهنٌ لك بوفاء بني تميم ، والذي بلغك كذبٌ ، فقال الفرزدقُ في ذلك حيث جاءتْ بيعةُ وكيع لسليمان : (فدىً لسيوف. . .) .

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٩٤) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٣٠٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥١٨) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٢٣) ، و« المساعد » (٢/ ٦٨ـ ٦٩) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٦٢٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩٨٣ـ ١٩٨٤) ، و« خزانة الأدب » (٧/ ٣٧٠ـ ٣٧٤) .

. . . .

ثلاثُ مِئِينَ للمُلُوكِ. . . . . .

ويُضافُ لجمع التصحيح في مسألتَينِ :

إحداهُما : أنْ يُهمَلَ تكسيرُ الكلمة ؛ نحوُ : ﴿ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾ [البقرة : ٢٩] ، و« خمسُ صلواتٍ » ، و﴿ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ ﴾ [يوسف : ٤٣] .

والثانيةُ : أنْ يُجاوِرَ ما أُهمِلَ تكسيرُهُ ؛ نحوُ : ﴿ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ ﴾ [يوسف : ٤٣] ؛ فإنَّهُ في التنزيل مُجاوِرٌ لـ ﴿ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ ﴾ .

ويُضافُ لبناء الكَثْرة في مسألتَينِ :

إحداهُما : أنْ يُهمَلَ بناءُ القِلَّة ؛ وذلك نحوُ : « ثلاثِ جَوَارٍ » ، و« أربعةِ رجال » .

والثانيةُ : أنْ يكونَ لها بناءُ قِلَّةٍ ولٰكنَّهُ شاذٌّ ، فيُنزَّلُ لذلك منزلةَ المعدوم. . .) إلىٰ آخره . انتهىٰ[1] .

وزاد بعضُهُم إضافتَهُ لجمع التصحيح في مسألتَينِ أيضاً :

إحداهُما : أنْ يكونَ تكسيرُ الكلمةِ غيرَ مَقِيسٍ ؛ نحوُ : (ثلاثِ سُعَاداتٍ) ؛ فإنَّ جمعَ (سعادَ) علىٰ (سعائدَ) خلافُ القياس .

والثانيةُ : أنْ يكونَ تكسيرُ الكلمةِ قليلَ الاستعمال ؛ نحوُ : ﴿ فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ ﴾ [النمل : ١٢] .

. . . .

(١) أوضح المسالك (٤/ ٢٥٢ـ٢٥٤) .

فإن لم يَكُنْ للاسم إلا جمعُ كَثْرةٍ . . لم يُضَفْ إلا إليه ؛ نحوُ : (ثلاثة رجالٍ) .

٧٢٨ـ و(مئةً) و(الألفَ) للفردِ أَضِفْ و(مئةٌ) بالجمعِ نَزْراً قد رُدِفْ

قد سبق أنَّ (ثلاثةَ) وما بعدَها إلىٰ (عشرةَ) . . لا تُضافُ إلا إلىٰ جمع[1] ، وذَكَرَ هنا أنَّ (مئة) و(ألفاً) مِنَ الأعداد المضافةِ ، وأنَّهُما

---

* قوله : (و« مئةً ») مفعولٌ مُقدَّم لقوله : (أَضِفْ) .

* قوله : (و« مئةٌ » بالجمعِ) مبتدأٌ ، وسوَّغ الابتداءَ به التفصيلُ ، وجملةُ (قد رُدِفْ) : خبرٌ ، و(نَزْراً) : حالٌ مِنَ الضمير المُستترِ في (رُدِفْ) ؛ أي : ومئةٌ قد أُتبِعَ بالجمع حالَ كونِهِ قليلاً .

---

* قوله : (وسوَّغ الابتداءَ به التفصيلُ) قَصْدُ لفظِهِ لا حاجةَ معه إلىٰ مُسوِّغ ، كما تقدَّم في نظيره .

* قوله : (حالٌ مِنَ الضمير المُستترِ في « رُدِفْ ») ، ويصحُّ جَعْلُهُ حالاً مِنَ (الجمع) ، والقِلَّةُ علىٰ كلٍّ مِنْ حيثُ الرِّدْفُ ، لا مِنْ حيثُ الذاتُ ، والأحسنُ : جَعْلُهُ صفةَ مصدرٍ محذوفٍ مفعولٌ لـ (رُدِفْ)[2] .

---

(١) انظر (٥/ ١٥٥) .

(٢) في (ك) : (الأقرب للمعنىٰ : جعلُهُ حالاً من « الجمع ») بدل (ويصح جعله . . .) إلىٰ آخره .

لا يُضافانِ إلا إلىٰ مفردٍ[1] ؛ نحوُ : (عندي مئةُ رجلٍ) ، و(ألفُ درهمٍ) .

ووَرَدَ إضافةُ (مئة) إلىٰ جمع قليلاً ، ومنه : قراءةُ حمزةَ والكِسَائيِّ : ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ ﴾ [الكهف : ٢٥] ؛ بإضافة (مئة) إلىٰ (سِنِينَ)[2] .

❁ قوله : (بإضافة « مئة » إلىٰ « سِنِينَ » . . .) إلىٰ آخره ، قيل : وجهُهُ : تشبيهُ المئة بالعشرة ؛ إذ كانتْ تعشيراً للعشرات والعشرةُ تعشيراً للآحاد ، وقيل : إنَّهُ مِنْ وَضْعِ الجمع مَوضِعَ المفرد .

ومَنْ نوَّنَ . . فقيل : هو عطفُ بيانٍ ، أو بدلٌ مِنْ (ثلاث مئة) .

ورُدَّ : بأنَّ البدلَ علىٰ نيَّةِ طَرْحِ الأوَّل ، وعلىٰ تقدير طَرْحه : يكونُ المعنىٰ : ولَبِثُوا في كهفهم سنينَ ، فيفوتُ التنصيصُ علىٰ كَمِّيَّةِ العدد .

ويُجابُ : بأنَّ نيَّةَ الطَّرْحِ غالبةٌ لا لازمةٌ .

ولا يكونُ (سنين) تمييزاً ؛ لأنَّهُ يَقتضِي أنَّهُم أقلُّ ما لَبِثُوا تسعُ مئةٍ وتسعُ

❁ قوله : (إذ كانتْ تعشيراً للعشرات . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ بها تتحقَّقُ عشرُ عَشَرات ، كما أنَّهُ بالعشرة تتحقَّقُ عشرُ آحاد .

❁ قوله : (لأنَّهُ يَقتضِي أنَّهُم أقلُّ ما لَبِثُوا . . .) إلىٰ آخره : وجهُ

---

(١) أي : لاشتمال (المئة) على (العشرة) و(العشرين) ، فاجتمع فيها ما تفرَّقَ فيهما ، فأخذتْ من (العشرة) الإضافةَ ، ومن (العشرين) الإفرادَ ، ولم يُعكس ؛ لخفَّة هٰذا بحذف التنوين للإضافة ، وأمَّا الألْفُ : فعِوَضٌ عن (عَشْرِ مئةٍ) ، فعُومل مُعاملتَها . « خضري » (٢/ ٧٧٨) .

(٢) انظر « الدر المصون » (٧/ ٤٧٠) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٦٥) .

والحاصلُ : أنَّ العددَ المُضافَ علىٰ قِسْمَينِ :

أحدُهُما : ما لا يُضافُ إلا إلىٰ جمعٍ ؛ وهو (ثلاثةُ) إلىٰ (عشرةَ) .

والثاني : ما لا يُضافُ إلا إلىٰ مفردٍ ؛ وهو (مئة) و(ألفٌ) وتثنيتُهُما ؛ نحوُ : (مئتا درهمٍ) ، و(ألفا درهمٍ) ، وأمَّا إضافةُ (مئة) إلىٰ جمع . . فقليلٌ .

سنينَ ، قاله المُوضِّح في « الحواشي » انتهىٰ « تصريح »[1] .

❁ قوله : (وتثنيتُهُما) ، وكذا جمعُهُما ؛ نحوُ : (مِئِي رجلٍ) ، و(آلافِ

الاقتضاءِ : أنَّ تمييزَ المئةِ واحدٌ منها ، وأقلُّ هـٰذا الواحدِ ـ وهو السِّنونَ ـ ثلاثةٌ .

وفيه : أنَّ هـٰذا الاقتضاءَ لازمٌ علىٰ إضافة (مئة) إلىٰ (سنين) أيضاً ، خلافاً لِمَا يُفِيدُهُ كلامُهُ .

ويُمكِنُ دَفْعُ هـٰذا الاقتضاءِ علىٰ كلٍّ مِنَ القراءتَينِ : بأنَّ محلَّ كونِ تمييزِ المئة واحداً منها . . إذا كان مفرداً ، أمَّا إذا كان جمعاً فلا ؛ كتمييز العشرة في قولك : (عشرة رجال) ؛ لأنَّ القَصْدَ به مُجرَّدُ بيانِ الجنسِ والمُشاكلةِ في الجمعيَّة ؛ فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (ولا يكونُ « سنين » تمييزاً ؛ لئلا يلزمَ الشذوذُ مِنْ وجهَينِ ؛ جمعِ تمييزِ المئة ونصبِهِ) .

وقد يُقالُ : وجهُ الاقتضاءِ : هو أنَّ تمييزَ العددِ لم يَرِدْ منصوباً إلا وهو واحدٌ مِنْ مُميَّزه ، بخلافه مجروراً ؛ فإنَّهُ تارةً وتارةً ؛ نحوُ : (ثلاث مئة) ، و(ثلاثة رجال) .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٧٣) .

٧٢٩ـ و(أَحَدَ) اذْكُرْ وصِلَنْهُ بـ (عَشَرْ) مُـركِّبـاً قـاصـدَ معـدودٍ ذَكَـرْ

رجل) ، نبَّه عليه المَكُوديُّ ، وقال : (إنَّ كلامَ الناظم يُفهِمُهُ)(١) .

❀ قوله : (و« أَحَدَ ») همزتُهُ مُبدَلَةٌ مِنْ واو ، وقد يُقالُ فيه : (وَحَدٌ) على الأصل ، وهٰذه هي التي تُستعمَلُ في قولك : (كلُّ أحدٍ في الدار) ، وجمعُها : (آحاد) ، وأمَّا التي تُستعمَلُ بعدَ النفي ؛ نحوُ (ما جاء مِنْ أحد) . . فهمزتُهُ أصليَّة غيرُ مُبدلَةٍ ، ولا يُجمَعُ ، ولا يُستعمَلُ في العدد ولا في الواجب . انتهىٰ كلامُ ابن بابَشَاذَ(٢) .

فعُلِمَ : أنَّ التي في العدد همزتُها عن واو . انتهىٰ « فارِضي »(٣) .

❀ قوله : (مُركِّباً) بكسر الكاف : حالٌ مِنْ فاعلِ (اذْكُرْ) ، وكذا (قاصدَ) ، وهٰذا أَوْلىٰ مِنْ جَعْل (مُركَّباً) بفتح الكاف حالاً مِنْ (أحد

. . . .

---

(١) شرح المكودي على الألفية (ص٣٠٢) .

(٢) هو الإمام أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري (ت ٤٦٩هـ) ، يُعتبَرُ من زُهَّاد النحاة ؛ ذكر جلُّ من ترجم له : أنَّهُ كان جالساً يأكل ، فجاءه سِنَّورٌ ، فكان إذا ألقىٰ إليه شيئاً لا يأكلُهُ ، ويحمله ويمضي ، وكَثُرَ ذلك منه ، فتبعه يوماً لينظرَ أين يذهبُ بما يُطعِمُهُ ، فإذا هو يحملُهُ إلىٰ موضعٍ مظلم فيه سِنَّورةٌ عمياءُ ، فيُلقيه لها فتأكلُهُ ، فعَجِبَ وقال : إنَّ الذي سخَّر هٰذا لهٰذه ليَجيئها بقُوتها قادرٌ علىٰ أنْ يُغنِيَني عن هٰذا العالَم ، فلزم منارةَ الجامع بمصر . انظر « وفيات الأعيان » (٢/ ٥١٦) ، و« بغية الوعاة » (٢/ ١٧) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦١) ، وانظر « شرح الجمل » لابن بابشاذ (ق/ ٨٤) .

٧٣٠ـ وقُلْ لَدَى التأنيثِ (إِحْدىٰ عَشْرَهْ) والشِّيـنُ فيهـا عـن تميـمٍ كَسْـرَهْ
٧٣١ـ ومعَ غيرِ (أحدٍ) و(إحدىٰ) ما معْهُما فعلتَ فٱفْعَلْ . . .

عشر) ؛ وذلك لوجود المُناسبةِ على الأوَّل .

❁ قوله : (لَدَىٰ) ظرفٌ مُتعلِّقٌ بقوله : (قُلْ) ، وقد ذَكَرَ أستاذُنا الشِّهابُ المَلَّويُّ : أنَّ (لدىٰ) إنْ كانتْ بمعنىٰ (عند) كُتِبتْ بالألف ، وإن كانتْ بمعنىٰ (في) رُسِمَتْ بالياء[1] ، وهي هنا بمعنىٰ (في) ، كما قاله المَكُوديُّ .

❁ قوله : (إِحْدىٰ عَشْرَهْ) بإسكان الشين ، وقد يُقالُ فيها : (واحدةَ عَشْرةَ) ، ولا تُستعمَلُ (إحدىٰ) إلا مُركَّبةً ، أو معطوفاً عليها ، أو مضافةً ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾ [المدثر : ٣٥] .

❁ قوله : (والشِّينُ . . .) إلىٰ آخره : (الشينُ) : مبتدأٌ أوَّلُ ، و(كَسْرَهْ) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(فيها) : خبرٌ عنه ، والجملةُ : خبرٌ عن الأوَّل ، والتقديرُ : (والشينُ كسرةٌ كائنةٌ فيها عن تميم) .

❁ قوله : (ومعَ غيرِ . . .) إلىٰ آخره : (مع) : ظرفٌ مُتعلِّقٌ بقوله : (افعَلْ) ، قال ابنُ قاسمٍ : (وبيَّن بهـٰذا حُكْمَ العشرة إذا رُكِّبتْ مع التسعة فما دونها ، ثم بيَّن بقولِهِ الآتي : « ولثلاثة . . . » إلىٰ آخره حُكْمَ التسعة وما دونها

---

(١) حاشية المَلَّوي على المكودي (ص١٧٤) ، وانظر ما سبق تعليقاً في (٤/٣٧٦) .

. . . . قَصْدَا

٧٣٢ـ ولـ (ثلاثةٍ) و(تسعةٍ) وما بينَهُمـا إنْ رُكِّبـا مـا قُـدِّمَـا

لمَّا ذَكَرَ العددَ المضاف.. ذَكَرَ العددَ المُركَّبَ ؛ فيُركَّبُ (عشرة) مع ما دونَها إلىٰ (واحد) ؛ نحوُ : (أَحَدَ عَشَرَ) ، و(اثْنا عَشَرَ) ، و(ثلاثةَ عَشَرَ) ، و(أربعةَ عَشَرَ). . . إلىٰ (تسعةَ عَشَرَ) ؛ هٰذا للمُذكَّر .

وتقولُ في المُؤنَّث : (إِحْدىٰ عَشْرةَ) ، و(اثْنتا عَشْرةَ) ، و(ثلاثَ عَشْرةَ) ، و(أربعَ عَشْرةَ). . . إلىٰ (تسعَ عَشْرةَ) .

فللمُذكَّر : (أَحَد) ، و(اثْنا) ، وللمُؤنَّث : (إِحْدىٰ) ، و(اثْنَتا) .

أَمَّا (ثلاثةُ) وما بعدَها إلىٰ (تسعةَ) : فحُكْمُها بعدَ التركيبِ كحُكْمها قبلَهُ ؛ فتثبتُ التاءُ فيها إن كان المعدودُ مُذكَّراً ، . . . .

إذا رُكِّبتْ معها العشرةُ) انتهىٰ[1] .

❁ قوله : (قَصْدَا) مصدرٌ في موضع الحالِ بمعنى الاقتصادِ ؛ وهو العَدْل .

❁ قوله : (ولـ « ثلاثةٍ » . . .) إلىٰ آخره : (لـ « ثلاثة ») : خبرٌ مُقدَّمٌ عن قوله : (ما) الموصولة ، وجوابُ (إنِ) الشرطيَّةِ : محذوفٌ .

. . . .

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٢٢٤) .

وتسقطُ إن كان مُؤنَّثاً[1] .

وأمَّا (عشرةُ) ـ وهو الجزءُ الأخيرُ ـ : فتسقطُ التاءُ منه إن كان المعدودُ مُذكَّراً ، وتثبتُ إن كان مُؤنَّثاً على العكس مِنْ (ثلاثةَ) فما بعدَها ؛ فتقولُ : (عندي ثلاثةَ عَشَرَ رجلاً) ، و(ثلاثَ عَشْرةَ امرأةً) .

وكذلك حُكْمُ (عشرةَ) مع : (أَحَدٍ) و(إِحْدىٰ) ، و(اثنينِ) و(اثنتَينِ) ؛ فتقولُ : (أَحَدَ عَشَرَ رجلاً) ، و(اثْنا عَشَرَ رجلاً) ؛ بإسقاط التاءِ ، وتقولُ : (إِحْدىٰ عَشْرةَ امرأةً) ، و(اثْنتا عَشْرةَ امرأةً) ؛ بإثبات التاء .

---

(١) منه : (ثمانية) ، فإذا رُكِّبَتْ تكونُ كحالها قبلُ ؛ أي : بالتاء في المُذكَّر ؛ كـ (ثمانيةَ عَشَرَ يوماً) ، وبحذفها في المُؤنَّث ؛ كـ (ثماني عَشْرةَ ليلةً) ، لكنَّ فيها بعد الحذف أربعَ لغاتٍ : فتح الياء ، وسكونُها ، وحذفُها مع كسر النون ، وفتحِها ، وأمَّا إذا لم تُركَّبْ ؛ فإن أُضيفت إلىٰ مُؤنَّث : كانتْ بالياء لا غيرُ ، كما مرَّ في منع الصرف ؛ كـ (ثماني نسوةٍ) ؛ فيُقدَّرُ عليها الضمُّ والكسر ، ويظهرُ الفتح كالمنقوص ، أو إلىٰ مُذكَّر : فبالتاء لا غيرُ ؛ كـ (ثمانية رجال) ، وكذا إن لم تُضَفْ والمعدودُ مُذكَّرٌ ، فإن كان مُؤنَّثاً : فالكثيرُ : إجراؤها كالمنقوص ؛ كـ (جاءني من النساء ثمانٍ) ، و(مررتُ بثمانٍ) ، و(رأيتُ ثمانياً) بالتنوين ؛ لأنَّهُ مصروفٌ كما مرَّ ، ويُقالُ : (رأيت ثمانيَ) بلا تنوين ؛ لشبهها بـ (جوارٍ) لفظاً ومعنىً ، ويقلُّ حذفُ الياء مع إعرابها على النون ؛ كقوله : (من مشطور الرجز)

لهـا ثنـايـا أربـعٌ حِسـانُ
وأربـعٌ فثَغْـرُهـا ثمـانُ

انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٧٩) .

ويجوزُ في شِينِ (عشرةَ) معَ المُؤنَّث . . تسكينُ الشينِ[1] ، ويجوزُ أيضاً كسرُها ، وهي لغةُ تميم .

❁قوله : (تسكينُ الشينِ) ، وقد تُفتَحُ[2] ؛ كقراءة الأعمش : (فانفجرتْ منه اثنتا عَشَرَةَ عيناً) [البقرة : ٦٠][3] ، وقد تُسكَّنُ عينُ (عشر) لاستثقال توالي الحركات ، وبها قرأ أبو جعفرٍ في : ﴿ أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف : ٤][4] ، وقرأ هُبَيرةُ : ﴿ اثْنَا عْشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة : ٣٦] بالسكون أيضاً[5] ، قال في « الكافية » : [من الرجز]

وبعضُهُـم مُسكِّـنٌ عيـنَ (عَشَـرْ) مِنْ بعدِ فتحٍ ومعَ (اثْنا) قد نَدَرْ

انتهىٰ « فارِضي » و« زكريَّا »[6] .

. . . .

(١) والتسكينُ لغةُ الحجازيِّينَ ، وهٰذا الجوازُ باعتبار تعدُّد اللغات ، وإلا فالسكونُ واجبٌ عند الحجازيِّينَ ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٨٠) .

(٢) وهو الأصل والقياس ، والأفصح : التسكين ، وهي لغة أهل الحجاز ، كما سبق تعليقاً قبل قليل .

(٣) انظر « الدر المصون » (١/ ٣٨٦) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص١٨٠) .

(٤) انظر « الدر المصون » (٦/ ٤٣٦) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٢٨) .

(٥) قرأ بها : هُبَيرة عن حفص ، وهي قراءة أبي جعفر . انظر « الدر المصون » (٦/ ٤٤) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٠٣) .

(٦) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦١) ، الدرر السنية (٢/ ٩٤٦) ، وانظر « الكافية الشافية » (٣/ ١٦٥٨) .

٧٣٣ـ وأَوْلِ (عَشْرَةَ) (اْثْنَتَيْ) و(عَشَرَا)   (اِثْنَـيْ) إذا أُنثـىٰ تَشَـا أو ذَكَـرَا

❁ قوله : (وأَوْلِ « عَشْرَةَ ») أَوْلِ ـ بكسر اللام ـ : فعلُ أمرٍ ـ مِنْ (أَوْلىٰ) ـ مُتعدٍّ إلى اثنَينِ ، و(عَشْرةَ) : مفعولُهُ الأوَّل ، و(اْثْنَتَيْ) : مفعولُهُ الثاني ، قال الفارِضيُّ : (وهـٰذا قد عُلِمَ مِنْ قوله : « ومع غيرِ أحدٍ وإحدىٰ . . . » إلىٰ آخره ؛ إذ يُفهَمُ منه : أنَّ « اثني » له « عشر » ، و« اثنتي » له « عشرة » ، إلا أنَّ المُصنِّفَ لمَّا تكلَّم على الصُّدُور ـ وهي « أحدٌ » و« إحدىٰ » ، و« ثلاثةٌ » و« تسعةُ » وما بينهما ـ . . بقي « اثنانِ » و« اثنتانِ » ، فذَكَرَ أنَّ لفظَ « عشرة » الثابتَ للمُؤنَّثِ تُعطِيهِ « اثنتي » ، ولفظَ « عشر » الثابتَ للمُذكَّر تُعطِيهِ « اثني ») انتهىٰ[1] .

❁ قوله : (إذ يُفهَمُ منه : أنَّ « اثني » . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ لا يُفهَمُ منه ذلك إلا لو عُلِمَ أنَّ (اثني) للمُذكَّر و(اثنتي) للمُؤنَّث ، ولم يُعلَمْ هنا ذلك إلا مِنْ قوله : (وأَوْلِ . . .) إلىٰ آخره ، فلو قال ابتداءً : (لمَّا تكلَّم المُصنِّف . . .) إلىٰ آخره . . لكان حَسَناً ؛ إذ مُحصَّلُهُ حينئذ[2] : أنَّ المقصودَ بيانُ حُكْمِ (اثنَينِ) و(اثنتَينِ) إذا رُكِّبا ـ لئلا يُتوهَّمَ أنَّهُما في التذكير والتأنيث كـ (ثلاثة) في حال تركيبها ـ لا حُكْمِ العشرة .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦٢) .

(٢) في (ك) : (قوله : « إلا أن المصنف لمَّا تكلَّم . . . » إلىٰ آخره : مُحصَّل هـٰذا الجواب) بدل (قوله : « إذ يفهم منه » . . .) إلىٰ آخره .

٧٣٤ـ واليا لغيرِ الرفعِ وٱرفَعْ بالألفْ والفتحُ في جُزْأَيْ سِواهُما أُلِفْ

قد سبق أنَّهُ يُقالُ في العدد المُركَّب : (عشر) في التذكير ، و(عشرة) في التأنيث[1] ، وسبق أيضاً أنَّهُ يُقالُ : (أَحَد) في المُذكَّر ، و(إِحْدىٰ) في المُؤنَّث[2] ، وأنَّهُ يُقالُ : (ثلاثة) و(أربعة) إلىٰ (تسعة) ؛ بالتاء للمُذكَّر ، وسقوطِها للمُؤنَّث[3] .

وذَكَرَ هنا أنَّهُ يُقال : (اثْنا عَشَرَ) للمُذكَّر بلا تاءٍ في الصدر والعَجُز ؛ نحوُ : (عندي اثْنا عَشَرَ رجلاً) ، ويُقالُ : (اثْنتا عَشْرةَ امرأةً) للمُؤنَّث بتاءٍ في الصدر والعَجُز .

ونبَّه بقوله : (واليا لغيرِ الرفعِ) : . . . .

❀ قوله : (واليا لغيرِ الرفعِ) لا يُقالُ : هـٰذا معلومٌ مِنْ قوله في (باب الإعراب) : (« اثنانِ » و« اثنتانِ » كـ« ابنَينِ » و« ابنتَينِ » يَجْريانِ) .

لأنَّا نقولُ : إنَّما ذَكَرَهُ هنا ؛ لأنَّهُ ربَّما تُوُهِّمَ أنَّ حالتَيهِما مع التركيب غيرُ حالتَيهِما مع الإفراد ، فأشار بهـٰذا البيت : إلىٰ عَدَمِ الفرقِ ، أفادَهُ بعضُ المُحقِّقينَ[4] .

. . . .

(١) انظر (٥/ ١٦٤ـ١٦٥) .
(٢) انظر (٥/ ١٦٤) .
(٣) انظر (٥/ ١٥٥، ١٦٤) .
(٤) انظر « المقاصد الشافية » (٦/ ٢٦٥) .

علىٰ أنَّ الأعدادَ المُركَّبةَ كلُّها مبنيَّةٌ ؛ صدرُها وعَجُزُها ، وتُبنىٰ على الفتح ؛ نحوُ : (أحدَ عَشَرَ) بفتح الجزأينِ ، و(ثلاثَ عَشْرةَ) بفتح الجزأينِ .

---

* **قوله : (الأعدادَ المُركَّبةَ كلُّها مبنيَّةٌ) ، أمَّا العَجُزُ : فعِلَّةُ بنائِهِ : تضمُّنُهُ** معنىٰ حرفِ العطف ، **وأمَّا الصَّدْرُ : فعِلَّةُ بنائِهِ** : وقوعُ العَجُزِ منه مَوقِعَ تاءِ التأنيث في لزوم الفتح .

---

* **قوله : (فعِلَّةُ بنائِهِ : تضمُّنُهُ معنىٰ حرفِ العطف) فيه تساهلٌ** ؛ إذ المُتضمِّنُ لمعنى الحرف هو المُركَّبُ لا أحدُ جزأَيهِ ، إلا أنَّ الحرفَ لمَّا كان في الأصل داخلاً على الثاني ومُوصِلاً إليه معنى العامل . . قالوا : إنَّ الثانيَ مُتضمِّنٌ معناه ؛ ولهٰذه العِلَّةِ كان أثرُ التضمُّنِ للثاني ؛ **فلا يُقالُ** : لا يظهرُ حينئذٍ وجهُ البناء .

* **قوله : (وأمَّا الصَّدْرُ : فعِلَّةُ بنائِهِ . . .)** إلىٰ آخره : كونُ فتحِ الجزءِ الأوَّل فتحَ بناءٍ هو المُوافِقُ لِمَا حقَّقناهُ في غير هٰذا المحلِّ ؛ مِنْ أنَّ المفردَ والمُركَّبَ في مَقام المعربِ والمبنيِّ . . كمَقام تقسيمِ الاسمِ إلىٰ مفردٍ ومُركَّب ، ومَقامِ ما لا ينصرفُ ؛ بمعنىٰ : ما لُفِظَ به بلفظٍ واحد ، وما لُفِظَ به بلفظَينِ فأكثرَ[1] ، والكلمةُ في تلك المقاماتِ بمعنى المفرد فيها ؛ **إذ لا يخفىٰ** أنَّ الكلمةَ إمَّا معربةٌ وإمَّا مبنيَّة ، وأنَّ المُرادَ بها في هٰذه العبارة ما يُرادُ بها في باب المعرب والمبنيِّ ، وادِّعاءُ خلافِ ذلك يحتاجُ لبُرْهان ؛ **فما وَقَعَ** في كلام بعضِهِم ؛ مِنْ أنَّ فتحَ الأوَّلِ فتحُ بِنْيةٍ . . **غيرُ صحيحٍ** .

---

(١) انظر (٤/٤٤٦ـ٤٤٧) .

وقد أخذ شيخُ الإسلامِ بظاهر التعليلِ بوقوع العَجُز مِنَ الصَّدْر مَوقِعَ تاءِ التأنيث في لزوم فتحِ ما قبلَها ؛ مِنْ أنَّ ما قبلَ تاءِ التأنيث مبنيٌّ ؛ فقال : (كأنَّ البناءَ يُطلَقُ علىٰ ما يقعُ في غير الآخر. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فما قبلَ تاءِ التأنيث مبنيٌّ بمعنىً آخَرَ للبناء أعمَّ مِنَ المعنى المشهور له ، فلمَّا وقعَ الجزءُ الثاني مَوقِعَ تاءِ التأنيث ، فوقعَ الأوَّلُ مَوقِعَ ما قبلَ التاء وهو مبنيٌّ . . بُني وإن اختلف معنى البناءَين ، وإلا فما قبلَ تاءِ التأنيث لا يستحقُّ البناءَ ، فكيف يُبنىٰ غيرُهُ لِمَا ذُكِرَ ؟! ولا يخفىٰ تكلُّفُ ما قاله وضعفُهُ .

والوجهُ أنْ يُقالَ : ليس مُحصَّلُ هـٰذا التعليلِ أنَّهُ لمَّا وقعَ مَوقِعَ مبنيٍّ بُني حتىٰ يأتيَ ما ذَكَرَ ، بل مُحصَّلُهُ : أنَّهُ لمَّا وقعَ العَجُزُ مَوقِعَ تاءِ التأنيث في لزوم ما قبلَهُ الفتحَ وعدم جَرَيانِ الإعرابِ عليه مطلقاً ، فانتفىٰ إعرابُ الكلمة الأولىٰ . . ثَبَتَ بناؤُها ؛ لأنَّهُ إذا انتفىٰ إعرابُ كلمةٍ ما ثَبَتَ بناؤها ، وإذا كان مُحصَّلُهُ ذلك لم يَرِدْ عليه ما ذَكَرَهُ .

نعم ؛ يَرِدُ عليه : أنَّ ما قبلَ تاءِ التأنيث لم يَجْرِ عليه بناءٌ ، كما لم يَجْرِ عليه إعرابٌ ، فلِمَ اعتَبَرَ عدمَ جَرَيانِ الإعراب حتى استنتجَ المُدَّعىٰ ؟ وهل ذلك إلا تَحَكُّمٌ ؟

ويُجابُ : بأنَّهُ لا جائزَ أنْ يعتبرَ عدمَ جَرَيانِ شيءٍ مِنَ الإعراب والبناءِ ؛ لأنَّ الجزءَ الأوَّلَ كلمةٌ ، والكلمة لا تخلو عنهما ، وقد رجَّح اعتبارَ عدمِ جَرَيانِ الإعراب أنَّ عكسَهُ مُؤدٍّ لتكلُّف تقديرِ الإعراب ، والحُكْمِ بأنَّ الفتحَ للمناسبة

. . . .

وأُورِدَ علىٰ ما ذُكِرَ : أنَّ آخِرَ الكلمةِ الأُولىٰ صار وسطاً بالتركيب ، والوسطُ ليس محلاًّ للإعراب ولا للبناء ؛ لأنَّهُما مِنْ أحوال الآخِرِ .

لا للبناء ، مع أنَّ الإعرابَ لهٰذه الكلمة يأباهُ عدمُ تَوَارُدِ المعاني عليها ، والإعرابُ في الجزء الأوَّل مِنْ نحو (اثني عشرَ) للمجموع ، لا للكلمة الأُولىٰ ، وقد دعا إلىٰ جَعْلِ إعرابِ المجموع في الجزء الأوَّل داعٍ لم يُوجَدْ هنا ؛ وهو كراهةُ بناءِ المُثنَّىٰ ، وتكلُّفُ أنَّ الإعرابَ محلِّيٌّ للمجموع معَ وجودِ شيءٍ يُغني عن ذلك ؛ وهو الألفُ والياء .

هٰذا ؛ ولا يخفىٰ أنَّ لك أنْ تقولَ مِنْ أوَّل الأمرِ في وجه بناءِ الجزءِ الأوَّل مِنْ نحو (أحدَ عشرَ) وأخواتِهِ : لمَّا لم يكنْ له دَلالةٌ علىٰ شيء ؛ فلم تتواردْ عليه المعاني المُقتضِيةُ للإعراب . . لم يُعرَبْ ، وإذا انتفى الإعرابُ ثَبَتَ البناءُ ؛ إذ الكلمةُ ـ بمعنىٰ ما لُفِظَ به بلفظٍ واحد ـ إمَّا معربةٌ وإمَّا مبنيَّةٌ .

وقد غَفَلَ بعضُهُم عن كون المُرادِ بالكلمة في مقام الإعرابِ والبناءِ هٰذا المعنىٰ ، وتَوَهَّمَ أنَّها فيه بمعنىٰ ما لا يَدُلُّ جزؤُهُ علىٰ جزء معناه ، وأنَّهُ لا بُدَّ مِنْ دَلالتها علىٰ معنىً في الحال ، فأَوْرَدَ علىٰ كون الجزء الأول مبنيّاً ما ذَكَرَهُ المُحشِّي ؛ مِنْ أنَّهُ كيف يُبنىٰ مع أنَّ الإعرابَ والبناءَ إنَّما يكونانِ في آخر الكلمة ؟ ومَنْ تنبَّه لحقيقة الحال ، سَلِمَ مِنْ هٰذه المَقال .

❁ قوله : (والوسطُ ليس محلاًّ . . .) إلىٰ آخره : عمومُهُ ممنوعٌ ؛ لِمَ لا يكونُ محلاًّ لذلك إذا كان الصدرُ كلمةً ؟ ويُقوِّي ذلك : أنَّ صدرَ المُركَّبِ الإضافيِّ المجعولِ عَلَماً . . لا دَلالةَ له علىٰ شيءٍ ، فيلزمُ أنَّ آخِرَهُ صار وسطاً

ويُستثنىٰ مِنْ ذلك : (اثْنا عَشَرَ) ، و(اثْنتا عَشْرةَ) ؛ فإنَّ صدرَهُما يُعرَبُ بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجرّاً ، كما يُعرَبُ المُثنَّىٰ[1] ، وأمَّا عَجُزُهُما : فيُبنىٰ على الفتح ؛ فتقولُ : (جاء اثْنا عَشَرَ رجلاً) ، و(رأيتُ اثْنَيْ عَشَرَ

قلتُ : يُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ صيرورةَ الكلمةِ وسطاً بسبب العُرُوضِ . . لا يُنافي كونَها محلاً للإعراب أو البناء[2] ، كما قالوا في (اللهمَّ) : إنَّهُ مبنيٌّ على الضمِّ الذي على الهاء ، فتأمَّلْ .

وقال شيخُ الإسلامِ : (كأنَّ البناءَ يُطلَقُ علىٰ ما يقعُ علىٰ غير الآخِرِ ، وإلا فقد يُقالُ : صدرُ الكلمةِ وما قبلَ تاءِ التأنيثِ لا يستحقَّانِ البناءَ ؛ ليكونَ المُنزَّلُ منزلتَهُما كذلك)[3] .

❁ قوله : (وأمَّا عَجُزُهُما : فيُبنىٰ على الفتح) ؛

للعَلَم ، ومع ذلك أُعرِبَ ، ولولا أنَّ ذلك الصدرَ كلمةٌ ما أُعرِبَ ؛ إذ الإعرابُ لا يكونُ لجزء الكلمة ، ودَعْوىٰ أنَّهُ مِنْ إبقاء ما كان علىٰ ما كان ؛ فالإعرابُ خارجٌ في جزأَيِ العَلَم الإضافيِّ عن الأصل . . تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه ، ولا دليلَ عليه .

❁ قوله : (كما قالوا في « اللهمَّ » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وإن كان العارضُ هنا الوسطيَّةَ والبناءَ ، وفي (اللهمَّ) الوسطيَّةَ فقط .

---

(١) أي : لعدم تركيبه، بل (عَشَرَ) واقعةٌ مَوقِعَ نون المُثنَّىٰ، وما قبلَ النون محلُّ إعرابٍ لا بناءٍ؛ ففي : (جاء اثنا عشر رجلاً) (اثنا) : مرفوعٌ بالألف ؛ لأنَّهُ ملحقٌ بالمُثنَّىٰ ، و(عَشَرَ) : مبنيٌّ على الفتح ؛ لتضمُّنه معنى العطف ، ولا محلَّ له من الإعراب ؛ لوقوعه موقعَ نونِ المُثنَّىٰ، ولا يصحُّ أنْ يُقالَ: إنَّهُ مضافٌ إليه . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٨١).

(٢) في (أ ، ج) : (كونه) بدل (كونها) ، والضمير راجع إلى الوسط .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٩٤٧) .

رجلاً) ، و(مررتُ باثْنَيْ عَشَرَ رجلاً) ، و(جاءتِ اثْنتا عَشْرةَ امرأةً) ، و(رأيتُ اثْنَتَيْ عَشْرةَ امرأةً) ، و(مررتُ باثْنَتَيْ عَشْرةَ امرأةً) .

٧٣٥ـ ومَيِّزِ (العِشْرينَ) لـ (التِّسْعِينَا) بِـواحِـدٍ كـ (أربعيـنَ حِينَـا)

قد سبقَ أنَّ العددَ مضافٌ ومُركَّبٌ[1] ، وذَكَرَ هنا العددَ المفردَ ؛ وهو مِنْ (عشرينَ) إلىٰ (تسعينَ) ، ويكونُ بلفظٍ واحدٍ للمُذكَّر والمُؤنَّث ، ولا يكونُ مُميِّزُهُ إلا مفرداً منصوباً ؛ نحوُ : (عِشْرونَ رجلاً) ، و(عشرونَ امرأةً) .

أي : لقيامه مَقَامَ النونِ في المُثنَّىٰ ؛ ولهـٰذا كان لا محلَّ له مِنَ الإعراب ، ولا يُقالُ : إنَّهُ مضافٌ إليه .

❁ قوله : (حِينَا) بكسر الحاء المُهمَلة ؛ أي : زمناً ، أو سنةً .

❁ قوله : (أي : لقيامه مَقَامَ النونِ في المُثنَّىٰ) عِلَّةٌ لمُجرَّدِ البناءِ كما لا يخفىٰ ؛ فكما أنَّ النونَ تَدُلُّ علىٰ تمام الاسمِ قبلَها كالتنوين . . فـ (عَشَر) يَدُلُّ علىٰ تمام (اثني) مثلاً ؛ أي : إنَّهُ غيرُ مضاف ، ولك أنْ تُعلِّلَ البناءَ بتضمُّن معنىٰ حرف العطف ؛ كما في نحو (أحد عشر) .

ثمَّ القيامُ مَقامَ النونِ بمعنى الحُلُول محلَّها بالنسبة لعدم المحلِّيَّة ، وبمعنى الدَّلالة علىٰ معناها بالنسبة للبناء ، كما أشرتُ إليه ؛ فلا يَرِدُ : أنَّهُ يلزمُ بناءُ نحوِ (الصلاة) في قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج : ٣٥] ، فتدبَّرْ .

---

(١) انظر مثلاً (٥/١٥٥ ، ١٦٤) .

ويُذكَرُ قبلَهُ النَّيِّفُ ، ويُعطَفُ هو عليه ؛ فيُقالُ : (أَحَدٌ وعشرونَ) ، و(اثْنانِ وعشرونَ) ، و(ثلاثةٌ وعشرونَ) ؛ بالتاء في (ثلاثة) ، وكذا ما بعدَ الثلاثة إلى التسعة للمُذكَّر ، ويُقالُ للمُؤنَّث : (إِحْدىٰ وعشرونَ) ، و(اثْنتانِ وعشرونَ) ، و(ثلاثٌ وعشرونَ) ؛ بلا تاءٍ في (ثلاث) ، وكذا ما بعدَ الثلاث إلى التسع .

❁ قوله : (النَّيِّفُ) بتشديد الياء وتخفيفِها ؛ وهو الزيادةُ ، وقيل : إنَّ التخفيفَ لحنٌ ، ويُطلَقُ : على الواحد إلى الثلاث ، والبِضْعُ : مِنْ أربعٍ إلىٰ تسعٍ ، هـٰذا ما نقله في « المصباح »[1] ، لـٰكنَّ المُرادَ هنا به : مِنْ واحدٍ إلىٰ تسعٍ .

وقال الفارِضيُّ : (البِضْعةُ : مِنْ ثلاثةَ إلىٰ تسعةَ ، والبِضْعُ : مِنْ ثلاثٍ إلىٰ تسع ، وحُكْمُهُما حُكْمُ تسعةَ وتسعٍ ؛ فتقولُ : « سرتُ بِضْعةَ أَعْوامٍ » و« بِضْعَ سنينَ » ، و« هـٰؤلاءِ بِضْعةَ عَشَرَ رجلاً » و« بِضْعَ عَشْرَةَ امرأةً » ، و« بِضْعةٌ

❁ قوله : (لـٰكنَّ المُرادَ هنا به . . .) إلىٰ آخره : يُفِيدُ : أنَّهُ معنىً مُرادٌ ، لا لغويٌّ ، وفيه : أنَّ الذي في « الصحاح » و« القاموس » : أنَّ النَّيِّفَ : كلُّ ما زاد على العَقْد إلى العَقْد الثاني[2] ؛ فيُطلَقُ على الواحد فما فوقَهُ إلىٰ تسعةٍ بدخول الغاية .

❁ قوله : (وقال الفارِضيُّ . . .) إلىٰ آخره : هو المُختارُ .

---

(١) المصباح المنير (٢/ ٨٦٧) .

(٢) الصحاح (٤/ ١٤٣٧) ، القاموس المحيط (٣/ ١٩٦ـ ١٩٧) .

وتلخَّص ممَّا سبق ومِنْ هٰذا : أنَّ أسماءَ العددِ علىٰ أربعة أقسامٍ : مضافةٌ ، ومُركَّبة ، ومفردة ، ومعطوفة .

٧٣٦ـ ومَيَّـزُوا مُـركَّبـاً بِمِثْـلِ مـا　　مُيِّـزَ (عشـرونَ) فسَـوِّيَنْهُمَـا

أي : تمييزُ العددِ المُركَّبِ كتمييز (عشرينَ) وأخواتِهِ ؛ فيكونُ مفرداً منصوباً ؛ نحوُ : (أحدَ عَشَرَ رجلاً) ، و(إحدىٰ عَشْرةَ امرأةً) .

وعشرونَ عبداً » و« بِضْعٌ وعشرونَ امرأةً » ، كما تقولُ : « تسعةُ أعوام » ، و« تسعُ سنينَ » ، و« تسعةَ عَشَرَ رجلاً »)[1] .

❁ قوله : (فيكونُ مفرداً منصوباً) ، وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [الأعراف : ١٦٠] . . فـ (أَسْباطاً) : بدلٌ مِنِ (اثنتي عَشْرةَ) ، والتمييزُ محذوفٌ ؛ أي : اثنتي عَشْرةَ فرقةً ، ولو كان (أسباطاً) تمييزاً لذُكِّرَ العددانِ وأُفرِدَ التمييزُ ؛ لأنَّ السِّبْطَ مُذكَّرٌ ، وزَعَمَ الناظمُ : أنَّهُ تمييزٌ ، وأنَّ ذِكْرَ (أُمَماً) رجَّح حُكْمَ التأنيث . انتهىٰ « توضيح »[2] .

. . . .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦٢) .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٢٥٧) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٦٦٤) ، وتبع الناظمُ في ذلك الزمخشريَّ في « كشافه » (٢/ ١٦٨) ، وخالفه ورجَّح ما ذكره ابنُ هشام في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٩٣) .

٧٣٧ـ وإنْ أُضِيفَ عددٌ مُركَّبُ يَبْقَ البِنا وعَجُزٌ قد يُعرَبُ

يجوزُ في الأعداد المُركَّبةِ إضافتُها إلىٰ غيرِ مُميِّزِها ، ما عدا (اثْنَيْ عَشَرَ) ؛ فإنَّهُ لا يُضافُ ؛ فلا يُقالُ : (اثنا عَشَرِكَ) .

وإذا أُضِيفَ العددُ المُركَّب : فمذهبُ البَصْرِيِّينَ : أنَّهُ يبقى الجزءانِ علىٰ بنائهما ؛ فتقولُ : (هٰذه خمسةَ عَشَرَكَ) ، و(رأيتُ خمسةَ عَشَرَكَ) ، و(مررتُ بخمسةَ عَشَرَكَ) ؛ بفتح آخِرِ الجزأَينِ .

❀ قوله : (يَبْقَ البِنا) ؛ أي : في الجزأَينِ .

❀ قوله : (وعَجُزٌ . . .) إلىٰ آخره : (عَجُزٌ) : مبتدأٌ سوَّغ الابتداءَ به التفصيلُ ، وجملةُ (قد يُعرَبُ) : خبرٌ .

❀ قوله : (ما عدا « اثْنَيْ عَشَرَ ») ؛ أي : لأنَّ (عَشَرَ) فيما ذكر بمنزلة نونِ (اثنَينِ) ، فلو أُضِيفَ (اثنا عَشَرَ) لوَجَبَ حذفُ (عَشَرَ) للإضافة ، كما تُحذَفُ نونُ (اثنَينِ) لها ، فيلتبسُ (اثنا عَشَرَ) بـ (اثنَينِ) فيما إذا قلتَ : (جاء اثناكَ) ، فلا يُدرىٰ : هل الأصلُ : (اثنا عَشَرَ) ، أو (اثنانِ) ؟

نعم ؛ إنْ جُعِلَ (اثنا عَشَرَ) عَلَماً جاز حذفُ (عَشَر) إذا قُصِدَ تنكيرُ العَلَم ، كما قال في « الكافية »[1] : [من الرجز]

. . . .

(١) الكافية الشافية (٣/ ١٦٦١) .

وقد يُعرَبُ العَجُزُ معَ بقاءِ الصَّدْرِ علىٰ بنائه ؛ فتقولُ : (هـٰذه خمسةَ عَشَرِكَ) ، و(رأيتُ خمسةَ عَشَرِكَ) ، و(مررتُ بخمسةَ عَشَرِكَ) .

ولا يجوزُ أنْ يُضافَ (اثْنا عَشَرْ) إلا إذا كـانَ اسـمَ أنثـىٰ أو ذَكَـرْ

❁ قوله : (وقد يُعرَبُ العَجُزُ معَ بقاءِ الصَّدْرِ علىٰ بنائه) ظاهِرُهُ : نسبةُ البناءِ إلى الصَّدْر مع أنَّهُ منسوبٌ لآخِرِ الكلمة .

قلتُ : قد تقدَّم أنَّهُ يصيرُ الوسطُ محلّاً للبناء اعتباراً لِمَا كان ؛ كما في (اللهمَّ) ، فتدبَّرْ[1] .

وتَرَكَ الشارحُ كالمُصنِّف وجهاً ثالثاً للكُوفيِّينَ ؛ وهو أنْ يُضافَ الأوَّلُ إلى الثاني كما في (عبد الله) ؛ نحوُ : (ما فعلتْ خمسةُ عَشَرِكَ ؟) ؛ برفع (خمسة) وجرِّ (عَشَرِكَ)[2] .

❁ قوله : (مع أنَّهُ منسوبٌ لآخِرِ الكلمة) ؛ أي : لا يكونُ إلا فيه ، وقد علمتَ ما يتعلَّقُ بكلامه هنا ممَّا مرَّ[3] ، فتنبَّهْ ، ثمَّ الإعرابُ شاذٌّ ، والإضافةُ إنَّما تعارضُ سببَ البناء إذا كانت إضافةً لازمة إلىٰ مفرد .

❁ قوله : (وتَرَكَ الشارحُ كالمُصنِّف . . .) إلىٰ آخره : صرَّح بعضُ المُحقِّقِينَ : بأنَّ ذلك إنَّما هو تشبيهٌ بالإضافة صورةً ، وإلا فالمعنىٰ على التركيب .

---

(١) انظر (٥/ ١٧١ـ ١٧٢) .
(٢) انظر « معاني القرآن » للفراء (٢/ ٣٣ـ٣٤) ، و« شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٦٨٢) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ٧٦٠) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٢٩) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٢٥٩) .
(٣) انظر (٥/ ١٧١ـ ١٧٢) .

٧٣٨ـ وصُغْ مِنِ (ٱثنَينِ) فما فوقُ إلىٰ (عَشَرَةٍ) . . . .

وأجازوا أيضاً هـٰذا الوجهَ دونَ إضافةٍ ؛ نحوُ : (هـٰذه خمسةُ عَشَرٍ) ، و(رأيتُ خمسةَ عَشَرٍ) ، و(مررتُ بخمسةِ عَشَرٍ) ؛ بجرِّ (عشر) في الأحوال الثلاثةِ ، وإعرابِ (خمسة) بحسَب العوامل[١] .

❁ قوله : (وصُغْ مِنِ « ٱثنَينِ ») ؛ أي : اشتقَّ مِنْ لفظ (اثنَينِ) كما تشتقُّ (ضارب) ، إلا أنَّ الاشتقاقَ مِنْ أسماء العدد سماعيٌّ ؛ لأنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الاشتقاقِ مِنْ أسماء الأجناس ؛ كـ (تَرِبَتْ يداكَ) مِنَ التراب ، و(استَحْجَرَ الطِّينُ) مِنَ الحَجَر ، ويُستثنىٰ مِنْ ذلك : إذا أُرِيدَ به معنىٰ (فاعل) ؛ فإنَّ له فعلاً كما في « التسهيل » ، فيكونُ مَصُوغاً مِنَ المصدر ، قال في « شرح التسهيل » : (وقولُهُم : « مصوغ مِنَ العدد » تقريبٌ على المُتعلِّم[٢] ، وفي الحقيقة مصوغٌ مِنَ « الثَّلْثِ » و« الرَّبْع » . . . إلى « العَشْر » ، وهي مصادرُ « ثَلَثْتُ الاثنَينِ » . . . إلىٰ « عَشَرْتُ العشرةَ ») انتهىٰ « تصريح »[٣] .

❁ قوله : (معنىٰ « فاعل ») كذا بخطِّهِ ، ولعلَّهُ تحريفٌ مِنْ (جاعل) .

❁ قوله : (عَشَرْتُ العشرةَ) كذا بخطِّهِ ، وهو تحريفٌ ،

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (٢/٤٠٢) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٣٢٩ـ١٣٣٠) ، و« أوضح المسالك » (٤/٢٥٩) ، و« المقاصد الشافية » (٦/٢٦٨) .

(٢) في « التسهيل » (ص١٢١) : (من ثلاثة) بدل (من العدد) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/٢٧٦) ، وانظر « شرح التسهيل » (٢/٤١٢ـ٤١٣) .

. . . . . كـ (فاعِلٍ) مِنْ (فَعَلَا)

٧٣٩ـ وٱخْتِمْهُ في التأنيثِ بالتَّا ومتىٰ ذَكَّـرْتَ فـٱذْكُـرْ فـاعِـلاً بغيـرِ تـا

يُصاغُ مِنِ (اثنَينِ) إلىٰ (عشرةَ) اسمٌ مُوازِنٌ لـ (فاعِلٍ) ، كما يُصاغُ مِنْ (فَعَلَ) ؛ نحوُ (ضارِب) مِنْ (ضَرَبَ) ؛ فيُقالُ : (ثانٍ) و(ثالثٌ) و(رابعٌ) . . . إلىٰ (عاشر) ؛ بلا تاءٍ في التذكير ، وبتاءٍ في التأنيث .

❀ قوله : (كـ « فاعِلٍ ») قال المَكُوديُّ : (مفعولٌ بـ « صُغْ » ، وهو علىٰ حذف الموصوف ، والتقديرُ : « صُغْ مِنِ اثنَينِ وَزْناً كوزن فاعِلٍ » ، وحَذْفِ صفةِ « فاعل » ، والتقديرُ : « كفاعِلِ المصوغِ مِنْ فَعَلَ »)[1] .

وقال الشاطِبيُّ : (الكافُ : اسمٌ تعدَّىٰ إليه « صُغْ » ؛ أي : صُغْ مثلَ « فاعل »)[2] .

❀ قوله : (في التأنيثِ) حالٌ مِنْ ضمير (ٱخْتِمْهُ) البارزِ ، و(بالتاء) : مُتعلِّقٌ بـ (اخْتِمْهُ) ؛ أي : اخْتِمْهُ بالتاء حالَ كونِهِ في التأنيث .

❀ قوله : (ذَكَّرْتَ) ؛ أي : صُغْتَهُ لمُذكَّر .

وصوابُهُ : (عَشَرْتُ التسعةَ) .

---

(١) شرح المكودي على الألفية (ص٣٠٦) .

(٢) المقاصد الشافية (٦/ ٢٨٥) .

٧٤٠ـ وإنْ تُرِدْ بعضَ الذي منهُ بُنِي تُضِفْ إليهِ مثلَ بعضٍ بيِّنِ
٧٤١ـ وإنْ تُرِدْ جَعْلَ الأقلِّ مِثْلَ ما فوقُ فحُكْمَ (جاعِلٍ) لهُ احْكُمَا

❁ قوله : (منهُ) مُتعلِّقٌ بقوله : (بُنِي) المبنيِّ للمفعول الواقعِ صِلةَ (الذي) ، والعائدُ : ضميرُ (منه) ، وضميرُ (بُنِي) النائبُ عن الفاعل : يعودُ إلى اسم الفاعل ، والتقديرُ : (وإنْ تُرِدْ بعضَ الشيءِ الذي بُنِيَ اسمُ الفاعل منه) ، ومفعولُ (تُضِفْ) : محذوفٌ ؛ أي : تُضِفْ إليه اسمَ الفاعلِ مِنَ العدد ، و(مِثْلَ) بالنصب : حالٌ مِنَ المفعول المحذوف .

❁ قوله : (وإنْ تُرِدْ جَعْلَ الأقلِّ. . .) إلىٰ آخره : الوصفُ حينئذٍ ليس مَصُوغاً مِنْ ألفاظ العدد ، وإنَّما هو مِنَ (الثَّلْث) و(الرَّبْع) و(العَشْر) علىٰ وِزان (الضَّرْب) مصادرَ (ثَلَثَ) و(رَبَعَ) و(عَشَرَ) علىٰ وِزان (ضَرَبَ) ، ومضارعُها علىٰ وِزان (يَضْرِبُ) ، إلا ما كان لامُهُ عيناً ؛ وهو (رَبَعَ) و(سَبَعَ) و(تَسَعَ) ؛ فإنَّهُ علىٰ وِزان (شَفَعَ يَشْفَعُ) انتهىٰ « أُشْمُوني »[1] .

❁ قوله : (فحُكْمَ) مصدرٌ نوعيٌّ منصوبٌ بـ (احْكُم) ، وألفُ

❁ قوله : (الوصفُ حينئذٍ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : خلافاً لظاهر المُصنِّفِ وكلامِ الشارحِ الآتي[2] ، وإن كان يُمكِنُ رجوعُ الضميرِ في (له) لـ (فاعل) بقَطْعِ النَّظَرِ عن صَوْغِهِ من اثنَينِ .

(١) شرح الأشموني (٣/ ٦٢٩) .
(٢) انظر (٥/ ١٨١) .

لـ(فاعِلٍ) المَصُوغِ مِنِ اسم العدد استعمالانِ :

أحـدُهُمـا : أنْ يُفـرَدَ[1] ؛ فيُقـالَ : (ثـانٍ) و(ثـانيـة) ، و(ثـالـث) و(ثالثة)[2] ، كما سبق[3] .

والثاني : ألَّا يُفرَدَ ، وحينئذٍ : إمَّا أنْ يُستعمَلَ مع ما اشتُقَّ منه ، وإمَّا أنْ يُستعمَلَ مع ما قبلَ ما اشتُقَّ منه .

ففي الصورة الأُولىٰ : يجبُ إضافةُ (فاعِلٍ) إلىٰ ما بعدَهُ ؛ فتقولُ في التذكير : (ثاني اثنَينِ) ، و(ثالثُ ثلاثةٍ) ، و(رابعُ أربعةٍ) . . . إلىٰ (عاشرِ عشرةٍ) ، وتقولُ في التأنيث : (ثانيةُ اثنتَينِ) ، و(ثالثةُ ثلاثٍ) ، و(رابعةُ أربعٍ) . . . إلىٰ (عاشرةِ عشرٍ) ، والمعنىٰ : أحدُ اثنَينِ ، وإحدى اثنتَينِ ، وأحدُ عَشَرَةٍ ، وإحدىٰ عَشْرٍ .

وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (وإنْ تُرِدْ بعضَ الذي منهُ بُنِي . . .) البيتَ ؛ أي : وإنْ تُرِدْ بـ(فاعِلٍ) المصوغِ مِنِ (اثنَينِ) فما فوقَهُ إلىٰ (عشرة) . .

(ٱحْكُمَا) : بدلٌ مِنْ نون التوكيد الخفيفة .

❁ قوله : (مع ما قبلَ ما اشتُقَّ منه) ؛ أي : مِنْ غيرِ واسطةٍ ؛ إذ لا يُقالُ : (رابعُ اثنَينِ) .

---

(١) أي : عن الإضافة لعدد ، وعن لفظ (عشرة) . « خضري » (٢/ ٧٨٣) .

(٢) ومعناه حينئذٍ : واحدٌ موصوف بكونه ثالثاً أو رابعاً ؛ أي : في المرتبة الثالثة أو الرابعة كـ(الباب الرابع) ، و(المقامة الثانية) ، لا مطلق واحد . « خضري » (٢/ ٧٨٣) .

(٣) انظر (٥/ ١٧٩) .

بعضَ الذي بُنِيَ (فاعلٌ) منه ـ أي : واحداً ممَّا اشتُقَّ منه ـ . . فأَضِفْ إليه مثلَ بعضٍ ، والذي يُضافُ إليه هو الذي اشتُقَّ منه .

وفي الصورة الثانيةِ يجوزُ وجهانِ : أحدُهُما : إضافةُ (فاعِلٍ) إلىٰ ما يَلِيه ، والثاني : تنوينُهُ ونصبُ ما يَلِيهِ به[1] ، كما يُفعَلُ باسم الفاعل ؛ نحوُ : (ضاربُ زيدٍ) ، و(ضاربٌ زيداً) .

فتقولُ في التذكير : (ثالثُ اثنَينِ) و(ثالثٌ اثنَينِ) ، و(رابعُ ثلاثةٍ) و(رابعٌ ثلاثةً) . . . وهٰكذا إلىٰ (عاشرِ تسعةٍ) و(عاشرٍ تسعةً)[2] .

وتقولُ في التأنيث : (ثالثةُ اثنتَينِ) و(ثالثةٌ اثنتَينِ) ، و(رابعةُ ثلاثٍ) و(رابعةٌ ثلاثاً) . . . وهٰكذا إلىٰ (عاشرةِ تسعٍ) و(عاشرةٍ تسعاً) ، والمعنىٰ : جاعل الاثنَينِ ثلاثةً ، والثلاثةِ أربعةً .

وهٰذا هو المُرادُ بقوله : (وإنْ تُرِدْ جَعْلَ الأقلِّ مثلَ ما فوقُ) ؛ أي : وإنْ تُرِدْ بـ (فاعِلٍ) المصوغِ مِنِ اثنَينِ فما فوقَهُ جَعْلَ ما هو أقلُّ عدداً مثلَ ما فوقَهُ . . فاحْكُمْ له بحُكْمِ (جاعِلٍ) ؛ مِنْ جواز الإضافة إلىٰ مفعوله ، وتنوينِهِ ونصبِهِ[3] .

. . . .

. . . .

---

(١) أي : إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، وإلا تعيَّنتْ إضافتُهُ ؛ لأنَّهُ اسمُ فاعلٍ حقيقةً مشتقٌّ من مصدر فعله . « خضري » (٢/ ٧٨٤) .

(٢) قوله : (ثالث اثنين . . .) إلىٰ آخره : ظاهِرُهُ : أنَّهُ لا يُقالُ : (ثاني واحد) ، وأجازه بعضُهُم ونقله عن العرب ، ورجَّحه الدَّمَامِينيُّ ؛ بأنَّ معناه : مُصيِّرُ الواحدِ اثنَينِ بنَفْسه ، ولا مانعَ منه . « خضري » (٢/ ٧٨٤) .

(٣) أي : تنوينِ (فاعل) ونصب مفعوله .

٧٤٢ـ وإنْ أردتَ مِثْلَ (ثانِي ٱثنَينِ) مُـركَّبـاً فَجِـئْ بتـركيبَيـنِ
٧٤٣ـ أو فـاعِـلاً بحـالتَيـهِ أَضِـفِ إلـىٰ مُـركَّـبٍ بمـا تنـوي يَفِـي
٧٤٤ـ وشاعَ الِٱستِغْنا بـ (حادي عَشَرَا) ونحـوِهِ وقبـلَ (عشـريـنَ) ٱذْكُـرَا
٧٤٥ـ وبابِهِ الفاعلَ مِنْ لفظِ العددْ بحـالتَيـهِ قبـلَ واوٍ يُعتمَـدْ

❁ قوله : (مِثْلَ ثانِي. . .) إلىٰ آخره : مفعولُ (أردتَ) ، و(مُركَّباً) : حالٌ ، أو بالعكس ، والثاني أحسنُ ، والمعنىٰ : إنْ أردتَ صَوْغَ وصفٍ مُركَّبٍ ؛ بأنْ أخذتَهُ مِنَ العدد مثلَ (ثاني اثنَينِ) في كونه بمعنىٰ بعضِ أصلِهِ .

❁ قوله : (أو فاعِلاً) بالنصب : مفعولٌ مُقدَّم لقوله : (أَضِفِ) ، و(بحالتَيهِ) : في موضع الصفة له ، والمُرادُ بهما : التذكيرُ والتأنيث .

❁ قوله : (يَفِي) جوابُ (أَضِفِ) ؛ فهو مجزومٌ أُشبِعَتْ كسرتُهُ ، والأَوْلىٰ : أنْ يكونَ وصفاً لقوله : (مُركَّبٍ) ؛ أي : مُركَّبٍ وافٍ بما نويتَ ؛ بأنْ يكونَ مِنْ جنس فاعلِ المذكور .

❁ قوله : (وشاعَ الِٱستِغْنا. . .) إلىٰ آخره ، وهٰذا أجودُها ، ثمَّ الذي قبلَهُ ، ثمَّ الأوَّلُ ، كما قاله الغَزِّيُّ[1] .

❁ قوله : (وقبلَ « عشرينَ ») مُتعلِّقٌ بـ (اذْكُرا) ، و(بابِهِ) : معطوفٌ علىٰ (عشرينَ) ، و(الفاعلَ) : مفعولُ (اذْكُر) ، و(قبلَ واوٍ) : حالٌ مِنَ الفاعل ،

. . . .

(١) فتح الرب المالك (ق/ ١٣٧) .

قد سبق أنَّهُ يُبنىٰ (فاعِلٌ) مِنِ اسم العدد علىٰ وجهَينِ : **أحدُهُما** : أنْ يكونَ مُراداً به بعضُ ما اشتُقَّ منه ؛ كـ (ثاني اثنَينِ) ، **والثاني** : أنْ يُرادَ به جَعْلُ الأقلِّ مُساوِياً لِمَا فوقَهُ ؛ كـ (ثالثِ اثنَينِ)[1] .

وذَكَرَ هنا أنَّهُ إذا أُرِيدَ بناءُ (فاعِلٍ) مِنَ العدد المُركَّبِ للدَّلالة على المعنى الأوَّل ـ وهو أنَّهُ بعضُ ما اشتُقَّ منه ـ . **يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ** :

أحدُها : أنْ تجيءَ بتركيبَينِ صدرُ أوَّلِهما (فاعِلٌ) في التذكير ، و(فاعلةٌ) في التأنيث ، وعَجُزُهُما (عشر) في التذكير ، و(عشرة) في التأنيث ، وصدرُ الثاني منهما في التذكير : (أحدٌ) و(اثنانِ) و(ثلاثة) بالتاء . . . إلىٰ (تسعة) ، وفي التأنيث : (إحدىٰ) و(اثنتانِ) و(ثلاث) بلا تاء . . . إلىٰ (تسع) ؛ نحوُ : (ثالثَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ) . . . وهٰكذا إلىٰ (تاسعَ عَشَرَ تسعةَ عَشَرَ) ، و(ثالثةَ عَشْرةَ ثلاثَ عَشْرةَ) . . . إلىٰ (تاسعةَ عَشْرةَ تسعَ عَشْرةَ) ، وتكونُ الكلماتُ الأربعُ مبنيَّةً على الفتح .

الثاني : أنْ يُقتصَرَ علىٰ صدر المُركَّبِ الأوَّلِ ، فيُعرَبَ ويُضافَ إلى المُركَّب الثاني ، باقياً الثاني علىٰ بناء جزأَيهِ ؛ نحوُ : (هٰذا ثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ) ، و(هٰذه ثالثةُ ثلاثَ عَشْرةَ) .

و(يُعتمَدْ) : صفةُ (واوٍ) ؛ أي : مُعتمَدٍ عليها دونَ غيرِها مِنْ حروف العطف .

❀ **قوله** : (**فيُعرَبَ ويُضافَ**) ؛ أي : فيُعرَبَ بلا تنوينٍ ، قال أبو حيَّانَ :

. . . .

(١) انظر (٥/ ١٨١ـ ١٨٢) .

الثالثُ : أنْ يُقتصَرَ على المُركَّب الأوَّلِ ، باقياً على بناء صدره وعَجُزِه ؛ نحوُ : (هـٰذا ثالثَ عَشَرَ) ، و(ثالثةَ عَشْرةَ) ، وإليه أشار بقوله : (وشاعَ الاستِغْنا بـ « حادي عَشَرَا » ونحوِهِ) .

(وهـٰذا الوجهُ أكثرُ استعمالاً ، وجائزٌ اتِّفاقاً ، وإعرابُ اسمِ الفاعل فيه لعدم التركيب ، وقياسُ **مَنْ أجازَ الإعمالَ في « ثاني اثنَينِ »** : أنْ يُجيزَهُ هنا) انتهىٰ[1] .

❀ **قوله : (أنْ يُقتصَرَ على المُركَّب الأوَّلِ)** ، وهـٰذا مردودٌ ، **والصحيحُ : أنَّهُ في** هـٰذه الحالةِ الثالثةِ حُذِفَ العَقْدُ ـ وهو العشرةُ ـ مِنَ التركيب الأوَّل ، والنَّيِّفُ ـ وهو الثلاثةُ ـ في المثال المذكور مِنَ التركيب الثاني .

ولك حينئذٍ وجهانِ :

أحدُهُما : أنْ تُعرِبَهُما لزوال مُقتضِي البناء ؛ **فتُجْرِيَ الأوَّلَ بمُقتضىٰ حُكْمِ العوامل ، وتَجُرَّ الثانيَ بالإضافة دائماً .**

الوجهُ الثاني : أنْ تُعرِبَ الأوَّلَ وتبنيَ الثانيَ ، ووجهُهُ : أنَّهُ قُدِّرَ ما حُذِفَ مِنَ الثاني ، فيبقى البناءُ بحاله ، **ولا يُقاسُ علىٰ هـٰذا الوجه ؛ لقلَّته .**

وزَعَمَ بعضُهُم[2] : أنَّهُ يجوزُ بناؤُهُما لحلول كلٍّ منهما محلَّ المحذوفِ مِنْ صاحبه ، وهـٰذا مردودٌ ؛ لأنَّهُ لا دليلَ[3] علىٰ أنَّ هـٰذَينِ الاسمَينِ مُنتزَعانِ مِنْ

. . . .

(١) التذييل والتكميل (٩/ ٣٦٢ ، ٣٦٥) .

(٢) هو ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِي ، كما في « التصريح » (٢/ ٢٧٨) .

(٣) أي : حين بنائهما .

ولا يُستعمَلُ (فاعِلٌ) مِنَ العدد المُركَّب للدَّلالة على المعنى الثاني ؛ وهو أنْ يُرادَ به جَعْلُ الأقلِّ مُساوِياً لِمَا فوقَهُ ؛ فلا يُقالُ : (رابعَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ)[1]، وكذلك الجميعُ ؛ ولهـٰذا لم يذكره المُصنِّفُ واقتصرَ علىٰ ذِكْرِ الأوَّل .

و(حادي) : مقلوبُ (واحِدٍ) ، و(حادية) : مقلوبُ (واحدة) ؛

تركيبَيْنِ ، بخلافِ ما إذا أُعرِبَ الأوَّلُ ، أفادَهُ في « التوضيح »[2] .

❀ قوله : (و« حادي » : مقلوبُ « واحدٍ ». . .) إلىٰ آخره : قال في « التوضيح » : (وحيثُ استعملتَ « الواحدَ » و« الواحدةَ » مع العشرة أو مع ما فوقَها ؛ كـ « العشرينَ ». . فإنَّكَ تَقلِبُ فاءَهُما إلىٰ مَوطِنِ لامِهما فتُصيِّرُها ياءً) ؛ أي : لأنَّ الواوَ إذا تطرَّفَتْ إثْرَ الكسرة قُلِبتْ ياءً ، وتاءُ التأنيثِ في حُكْمِ الانفصالِ ، إلا أنَّكَ تُعِلُّ (حادياً) إعلالَ (قاضٍ) ؛ فتحذفُ الياءَ لالتقاء الساكنَينِ ؛ وهما الياءُ والتنوين ، ولا تُعِلُّ (حادية) ؛ لتحرُّك الياء . انتهىٰ « تصريح »[3] ؛ فوزنُ (حادي) : (عالفٌ) ، وقبلَ القلبِ : (فاعلٌ) .

. . . .

---

(١) أي : عند الكُوفيِّينَ وأكثر البَصْريِّين ، وأجازه سيبويهِ وجماعةٌ قياساً ؛ فيُؤتىٰ بتركيبَيْنِ صدرُ ثانيهما أقلُّ مِنْ صدر الأوَّل بواحد ؛ كما مثَّله الشارح ، والمعنىٰ : مُصيِّرُ الثلاثةَ عشرَ أربعةَ عشرَ بنفسه ، ويتعيَّنُ إضافةُ الأول للثاني ؛ لأنَّ الوصف لا يعمل النصب إلا منوناً ، وتنوينُهُ هنا ممتنع ؛ لتركُّبه مع (عَشَرَ) .

نعم ؛ لك أن تحذفَ (عَشَرَ) من الأوَّل ؛ فتقولَ : (رابع ثلاثة عشر) ، فإنْ نوَّنتَهُ نصبتَ به الثانيَ محلّاً . « خضري » (٢/ ٧٨٦) ، وانظر « شرح التسهيل » (٢/ ٤١٣ـ ٤١٤) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٣٣) .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٢٦٣) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٧٧) ، وانظر « أوضح المسالك » (٤/ ٢٦٣) .

جَعَلُوا فاءَهُما بعدَ لامِهِما ، ولا يُستعمَلُ (حادي) إلا مع (عشر) ، ولا تُستعمَلُ (حادية) إلا مع (عشرة) ، ويُستعمَلانِ أيضاً مع (عشرينَ) وأخواتِها ؛ فتقولُ : (حادي وتسعونَ) ، و(حاديةٌ وتسعونَ) .

وأشار بقوله : (وقبلَ « عشرينَ » . . .) البيتَ : إلىٰ أنَّ (فاعِلاً) المصوغَ مِنِ اسم العدد يُستعمَلُ قبلَ العُقُودِ ، ويُعطَفُ عليه العُقُودُ ؛ نحوُ : (حادي وعشرونَ) ، و(تاسعٌ وعشرونَ) . . . إلىٰ (التسعينَ) .

وقولُهُ : (بحالتَيهِ) معناه : أنَّهُ يُستعمَلُ قبلَ العُقُود بالحالتَينِ اللتَينِ سَبَقَتَا ؛ وهو أنَّهُ يُقالُ : (فاعِلٌ) في التذكير ، و(فاعلةٌ) في التأنيث .

❋ قوله : (فتقولُ : « حادي وتسعونَ ») ولا يجوزُ أنْ تحذفَ الواوَ وتُركِّبَ ، فتقولَ : (حادي عشرينَ) ؛ ولذا قال ابنُ هشامٍ : (في قول الشهود : « حادي عشرينَ شهرِ جُمادىٰ » مثلاً . . **ثلاثُ لَحَناتٍ** : حذفُ الواو ، وإثباتُ النون ، وذِكْرُ لفظ « الشهر » وهو لا يُذكَرُ إلا مع رمضانَ والربيعَينِ)[1] ، قال السُّيُوطيُّ : (والمنقولُ عن سيبويه : جوازُ إضافة الشهر

---

(١) وفي ذلك يقول بعضهم : (من الخفيف)

إنَّ (حادي عشرينَ شهرِ جُمادىٰ) فـي كـلامِ الشُّهُـودِ لحـنٌ قبيـحُ
أَثْبَتُـوا الشهـرَ وهْـوَ مـعْ رمضـانٍ والـربيعَيـنِ غيـرَ ذا لـم يُبِيحُـوا
وتَعَـدَّوْا بحـذفِ واوٍ وإثبـا تِ لنونٍ والعكسُ حُكْمٌ صحيحُ
قـالَ ذاكَ المُحقِّـقُ ابـنُ هشـامٍ جـادَ مَثْـواهُ صَـوْبُ غيـثٍ فسيـحُ

إلىٰ كلٍّ الشهور) ، قال الدَّمَامِينيُّ : (وهو قولُ أكثرِ النَّحْويِّينَ) انتهىٰ « شيخنا الحَفْني »[1] .

. . . .



(١) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ق ٢٠٥ـ٢٠٦) ، وانظر « الشماريخ في علم التاريخ » (ص٢٣) ، و« تعليق الفرائد » (١/ق ١٧٨) .

(كم) و (كأيّن) و (كذا)[1]

٧٤٦ـ مَيِّزْ في الِاسْتفهامِ (كمْ) بمِثْلِ ما ... ميَّزتَ (عشرينَ) كـ (كمْ شخصاً سَمَا)

(« كم » و« كأيِّنْ » و« كذا »)

❀ قوله : (« كم » و« كأيِّنْ » و« كذا ») هـٰذه ألفاظٌ يُعبَّرُ بها عن العدد ؛ ولهـٰذا أَرْدَفَ بها (بابَ العدد) .

❀ قوله : (ككم شخصاً . . .) إلىٰ آخره : (كم) : اسمُ استفهامٍ مرفوعُ المحلِّ على الابتداء ، خبرُهُ : جملةُ (سَمَا) ، و(شخصاً) : منصوبٌ على التمييز .

[(كم) و(كأيِّنْ) و(كذا)]

. . . .

---

(١) قوله : (كأيِّن) كادت النسخ تُجمِعُ علىٰ كتابتها دون نون على القياس ، إلا أنَّهم أجمعوا علىٰ كتابتها بالنون ، قال السيوطي في « الهمع » (٣/ ٥٠٢) : (وأمَّا « كأيِّن » فكُتبت بالنون قولاً واحداً) ، وقال الهُورِيني في « المطالع النصرية » (ص ٢٧٩) نقلاً عن « القاموس » : (وليس لهم تنوين يُكتب نوناً إلا في « وكأيِّن ») .

٧٤٧ـ وأَجِزَ أَنْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضمَرَا   إنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حرفَ جرٍّ مُظهَرَا

❁ قوله : (وأَجِزَ أَنْ تَجُرَّهُ) بنقل حركةِ همزةِ (أَنْ) إلى الزاي قبلَها .

❁ قوله : (مُضمَرَا) بفتح الميم : حالٌ مِنْ (مِنْ)[1] ، أو بكسرها : حالٌ مِنْ فاعلِ (أَجِز) ، والمُرادُ بالإضمار : الحذفُ ؛ أي : حُذِفَ وجوباً على المشهور ؛ لأنَّ الجارَّ الداخلَ علىٰ (كم) عِوَضٌ عنها .

وذَهَبَ ابنُ الحاجب : إلىٰ أنَّ (مِنْ) تدخلُ على التمييز معهما ؛ أمَّا مع الخبريَّة : فبكَثْرةٍ ؛ نحوُ : ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [النجم : ٢٦] ، قال : (وأمَّا مع الاستفهاميَّة : فلم أَعثُرْ عليه مجروراً بـ « مِنْ »)[2] ، قال في « المُطوَّل » بعدَ نَقْلِهِ : (وأقولُ : ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة : ٢١١])[3] ، ولا يخفىٰ ما فيه مِنَ اللَّطَافة .

❁ قوله : (مُظهَرَا) بفتح الهاء : نعتٌ لـ (حرفَ) ، وفيه مع (مُضمرا)

❁ قوله : (قال : وأمَّا مع الاستفهاميَّة . . .) إلىٰ آخره : ظاهِرُهُ : أنَّ قائلَ ذلك هو ابنُ الحاجبِ ، وهو خطأٌ ، وإنَّما قائلُ ذلك هو الرَّضِيُّ ، والسَّعْدُ في « مُطوَّله » إنَّما ردَّ على الرَّضِيِّ[4] .

---

(١) وهو الأنسبُ والمشهورُ روايةً .

(٢) كافية ابن الحاجب (ص٣٦) دون قوله : (أمَّا مع الخبرية . . .) إلىٰ آخره .

(٣) المطول (ص٢٣٤) ، ونقل الكلام السابق عن بعض المحققين ؛ وهو الرَّضِيُّ ، كما نبَّه عليه المُقرِّر .

(٤) شرح الرضي على الكافية (٣/١٥٧) ، وانظر « حاشية الصبان » (٤/١١٣) .

(كم) : اسمٌ ، والدليلُ علىٰ ذلك : دخولُ حروفِ الجرِّ عليها ، ومنه : قولُهُم : (علىٰ كم جِذْعٍ بنيتَ بيتَكَ ؟)[1] .

وهي اسمٌ لعددٍ مبهم ، ولا بدَّ لها مِنْ تمييز ؛ نحوُ : (كم رجلاً عندَكَ ؟) ، وقد يُحذَفُ للدَّلالة عليه ؛ نحوُ : (كم صُمْتَ ؟) ؛ أي : كم يوماً صُمْتَ ؟

وتكونُ استفهاميَّةً ، وخبريَّةً ؛ فالخبريَّةُ سيذكرُها ، والاستفهاميَّةُ : يكونُ مُميِّزُها كمُميِّز (عشرينَ) وأخواتِهِ ؛ فيكونُ مفرداً منصوباً ؛ نحوُ : (كم

الطباقُ ؛ وهو الجمعُ بين مُتقابِلَينِ ؛ نحوُ : ﴿ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [البقرة : ٢٥٨] .

❁ قوله : (علىٰ كم جِذْعٍ) بالذال المُعجَمة وكسرِ الجيم : هو ساقُ النخلة ، ويُطلَقُ : علىٰ سهم السقف أيضاً ، والجمعُ : (جُذُوعٌ) ـ كـ (حِمْل وحُمُولٍ) ـ و(أَجْذاعٌ) .

❁ قوله : (وتكونُ استفهاميَّةً) ؛ بمعنىٰ : (أي عدد ؟) قليلاً كان أو كثيراً ، ويستعملُها مَنْ يسألُ عن كمِّيَّة الشيء .

❁ قوله : (وخبريَّةً) ؛ بمعنىٰ : (عدد كثير) ، ويستعملُها مَنْ يُرِيدُ الافتخارَ والتكثير .

❁ قوله : (فيكونُ مفرداً منصوباً) لم يذكر التنكيرَ ؛ لأنَّهُ لازمٌ للتمييز ؛

وأُجِيبَ عن الرَّضِيِّ : بأنَّ كلامَهُ في (كم) التي هي نصٌّ في الاستفهام ، و(كم) في الآية مُحتمِلةٌ للخبريَّة بانقطاعِ جملةِ (كم) عن جملة السؤال .

---

(١) في (هـ) : (سقفت) بدل (بنيت) ، وعبارة « الكتاب » (٢/ ١٦٠) : (علىٰ كم جِذْعٍ بيتُكَ مبنيٌّ ؟) ، وانظر « شرح الرضي » (٣/ ١٥٤) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٢٩٦) .

درهماً قبضتَ ؟) ، ويجوزُ جرُّهُ بـ (مِنْ) مضمرةً إنْ وَلِيتْ (كم) حرفَ جرٍّ ؛ نحوُ : (بكم درهمٍ اشتريتَ هـٰذا ؟) ؛ أي : بكم مِنْ درهمٍ ؟

أمَّا الإفرادُ : فلازمٌ مطلقاً[1] ، خلافاً للكُوفيِّينَ في جوازهم جمعَهُ مطلقاً ، وفصَّل بعضُهُم فقال : (إنْ كان السؤالُ عن جماعاتٍ ؛ نحوُ : « كم غِلْماناً لك ؟ » . . جاز ، وإلا فلا)[2] .

وأمَّا النصبُ : ففيه مذاهبُ ثلاثةٌ : اللُّزُومُ مطلقاً ، جوازُ الجرِّ مطلقاً حَمْلاً على الخبريَّة ، اللُّزُومُ إن لم يدخل علىٰ (كم) حرفُ جرٍّ ، وراجحٌ على الجرِّ إنْ دَخَلَ عليها حرفُ جرٍّ[3] .

❁ قوله : (جرُّهُ بـ « مِنْ » مضمرةً) هو مذهبُ الخليل وسيبويهِ وجماعةٍ ، وقيل : بالإضافة ، وهو مذهبُ الزجَّاج[4] .

❁ قوله : (في جوازهم جمعَهُ) كان الأَوْلىٰ : (في تجويزهم جمعَهُ) ، كما هو ظاهرٌ .

---

(١) والعِلَّةُ في نصبه وإفراده : أنَّهُ لم يُسمع إلا كذلك ؛ فالعِلَّةُ في ذلك السماعُ ، كما قاله الدَّمَامِيني . « خضري » (٢/ ٧٨٨) .

(٢) هـٰذا التفصيل للأخفش . انظر « شرح الكافية الشافية » (٤/ ١٧١١) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ١٦) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٣٥) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٥٠) .

(٣) ذهب إلى الأوَّل : بعضُ النَّحْويِّينَ ، وإلى الثاني : الفرَّاءُ والزجَّاجُ والسِّيرافيُّ ، والثالثُ هو المشهورُ عن النَّحْويِّينَ . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٣٥ـ ١٣٣٦) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٥١) .

(٤) انظر « التذييل والتكميل » (١٠/ ١٤ـ١٥) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٣٦ـ ١٣٣٧) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٥١) .

فإنْ لم يدخلْ عليها حرفُ جرٍّ . . وَجَبَ نصبُهُ .

٧٤٨ـ وٱستَعْمِلَنْها مُخبِراً كـ (عَشَرَهْ) أو (مئةٍ) كـ (كم رجالٍ أو مَرَهْ)

❀ قوله : (مُخبِراً) بكسر الباء : حالٌ مِنْ فاعل (ٱستَعْمِلَنْها) .

❀ قوله : (كـ « عَشَرَهْ ») ؛ أي : فمُميِّزُها يكونُ جمعاً مجروراً ، وقولُهُ : (أو « مئةٍ ») ؛ فيكونُ مفرداً مجروراً ، وإفرادُ تمييزِ (كم) الخبريَّةِ أكثرُ وأفصحُ مِنْ جمعه ، وليس الجمعُ شاذّاً ، خلافاً لبعضهم ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[1] .

❀ قوله : (ككم رجالٍ) كم : مبتدأٌ ، خبرُهُ : محذوفٌ ؛ أي : (عندي) مثلاً ، أو مفعولٌ بفعلٍ محذوف ؛ أي : (ملكتُ) مثلاً .

❀ قوله : (أو مَرَهْ) أصلُها : (امرأة) ؛ نُقِلَتْ حركةُ الهمزة إلى الراء ، ثمَّ حُذِفَتْ فاستُغنِيَ عن همزة الوصل ، وسُمِّيتْ بذلك ؛ لأنَّها خُلِقَتْ مِنَ المَرْءِ ؛ وهو آدمُ علىٰ نبيِّنا وعليه الصلاةُ والسلامُ .

❀ قوله : (أصلُها : « امرأة » ؛ نُقِلَتْ حركةُ الهمزة. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الراءَ مُتحرِّكةٌ بمِثْلِ حركةِ الهمزةِ ؛ فلا معنىٰ للنقل ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ في كلامه سقطاً ، وحقُّ العبارةِ أنْ يقولَ : (أصلُها : « امرأة » ؛ نُقِلَتْ حركةُ الراء إلى الساكن قبلَها ، فحُذفتْ همزةُ الوصل ؛ للاستغناء عنها حينئذٍ ، ثمَّ

---

(١) شرح الأشموني (٣/ ٦٣٤ـ٦٣٥) .

٧٤٩ـ كـ (كمْ) (كأيِّنْ) و(كذا) ويَنتصِبْ　　　تمييزُ ذَينِ أو بهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

❋ قوله : (كـ « كمْ » « كأيِّنْ ») كـ (كم) : خبرٌ مُقدَّم ، و(كأيِّنْ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ؛ يعني : (كأيِّنْ) مِثْلُ (كم) هٰذه ـ وهي الخبريَّةُ ـ في الدَّلالة علىٰ تكثير عَدَدٍ مُبهَمِ الجنس والمقدار .

❋ قوله : (أو بهِ صِلْ « مِنْ ») راجعٌ إلىٰ تمييز (كأيِّنْ) دون (كذا) ، فلو قال :

كـ (كمْ) (كأيِّنْ) و(كذا) ونُصِبَا　　　وقيلَ (كائِنْ) بَعْدَهُ (مِنْ) وَجَبَا

لكان أَحْسَنَ ؛ لِمَا فيه مِنَ التنبيه على اختصاص (كائن) بـ (مِنْ) دون (كذا) ، ولإفهامه أنَّ وجودَ (مِنْ) بعدَ (كائنْ) أكثرُ مِنْ عدمها ؛ لجريان

نُقِلتْ حركةُ الهمزة إلى الراء فحُذفت) .

هٰذا إذا كانتْ (امْرَأة) في كلامه بسكون الميم وفتح الراء ، لٰكنَّ الذي وُجِدَ بخطِّهِ وضبطِهِ : (اِمَرْأة) بكسر الهمزة وفتح الميم وسكون الراء ، وفيه أيضاً : أنَّهُ إذا كانتِ الميمُ مُحرَّكةً . . فأيُّ داعٍ لهمزة الوصل التي ادَّعىٰ ثبوتَها وحذفَها عندَ الاستغناءِ عنها بالنقل ؟! فإنَّهُ مُستغنىً عنها مِنْ قبلُ .

وبعدَ ذلك : فالذي قاله الصبَّانُ : أنَّ أصلَها : (مَرْأَة) ؛ نُقِلتْ حركةُ الهمزة للراء ثمَّ حُذفت الهمزةُ[١] .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٤/ ١١٤) .

خُلْفٍ في وجوبها ، وإفادتِهِ أنَّ (كائن) لغةٌ في (كأيِّن) ، وفيها خمسُ لغات : (كأيِّن) بالتشديد ، و(كَئِنْ) ؛ كـ (شَجٍ) ، و(كائِنْ) ؛ كـ (ضارِب) ، و(كَيْئِنْ) ؛ كـ (هَيِّن) ، و(كَأْيِنْ) ؛ كـ (فَلْسٍ) ، وقد نَظَمَها في « الكافية » في بيت فقال[1] : [من الرجز]

وفي (كَأَيِّنْ) قيلَ (كائنْ) و(كَئِنْ) وهٰكذا (كَأْنٌ) و(كَيْئِنْ) فٱستَبِنْ

❁ قوله : (و« كَئِنْ » ؛ كـ « شَجٍ ») ؛ أي : بفتح الكاف وكسرِ الهمزة وسكونِ النون .

❁ قوله : (و« كائِنْ » ؛ كـ « ضارِب ») ؛ أي : بفتح الكاف بعدَها ألفٌ ، وبعدَ الألف همزةٌ مكسورة ، وبعدَ الهمزة نونٌ ساكنة .

❁ قوله : (و« كَيْئِنْ » ؛ كـ « هَيِّن ») ؛ أي : بفتح الكاف بعدَها ياءٌ ساكنة ، وبعدَ الياء همزةٌ مكسورة ، وبعدَ الهمزة نونٌ ساكنة .

❁ قوله : (و« كَأْيِنْ » ؛ كـ « فَلْسٍ ») ؛ أي : بفتح الكاف بعدَها همزةٌ ساكنة ، وبعدَ الهمزة ياءٌ مكسورة ، وبعدَ الياء نونٌ ساكنة .

❁ قوله : (وفي « كَأَيِّنْ ») بتشديد الياء ، وهي اللغةُ المشهورة .

وقولُهُ : (قيلَ « كَائِنْ ») هي اللغةُ الخامسة في كلام المُحشِّي[2] ،

(١) الكافية الشافية (٤/ ١٧٠٢) .

(٢) أي : دون النظر إلى قوله : (كـ « فَلْس ») ، إلا إذا كان ثَمَّ اختلاف في النسخ ، والله تعالى أعلم .

تُستعمَلُ (كم) للتكثير ؛ فتُميَّزُ بجمعٍ مجرور ؛ كـ (عشرة) ، أو بمفردٍ مجرور ؛ كـ (مئة) ؛ نحوُ : (كم غِلْمانٍ ملكتَ) ، و(كم درهمٍ أنفقتَ) ، والمعنىٰ : كثيراً مِنَ الغِلْمان ملكتَ ، وكثيراً مِنَ الدراهم أنفقتَ .

ومثلُ (كم) في الدَّلالة على التكثير : (كذا) و(كأيِّنْ) ، ومُميِّزُهُما منصوبٌ ، أو مجرورٌ بـ (مِنْ) ، وهو الأكثرُ[1] ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُـتِلَ مَعَـهُ ﴾ [آل عمران : ١٤٦][2] ، و(مَلَكتُ كذا درهماً) .

---

* قوله : (ومُميِّزُهُما منصوبٌ) ظاهرُهُ كالنظم : أنَّ (كذا) يُجَرُّ تمييزها بـ (مِنْ) ، وليس كذلك ، بل لا يُجَرُّ بها اتِّفاقاً ، وإنَّما الخلافُ في كونه يُجَرُّ بالإضافة أو لا ؛ المشهورُ من القولين : النصبُ ، أفادَهُ أستاذُنا المَلَّويُّ[3] .

* قوله : (﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُـتِلَ . . . ﴾) إلىٰ آخره : (كأيِّنْ) : مبتدأٌ ،

ويصحُّ أنْ تكونَ هي الثالثةَ في كلامه ؛ لأنَّ الوزنَ لا يختلفُ .

وقولُهُ : (و« كَئِنْ ») هي اللغةُ الثانية في كلام المُحشِّي .

وقولُهُ : (وهكذا « كَأْنٌ ») هـٰذه هي اللغةُ الثالثةُ في كلامه ؛ بناءً علىٰ أنَّ ما سبق هو اللغةُ الخامسة فيه ، أو بالعكس ؛ لصحَّة الوزنِ بكلٍّ .

وقولُهُ : (و« كَيْئِنْ ») هي اللغةُ الرابعة في كلام المُحشِّي ، وما في بعض

---

(١) أي : جرُّ تمييز (كأيِّنْ) بـ (مِنْ) أكثرُ مِنْ نصبه ، بل أَوْجَبَهُ ابنُ عصفور ، ويمتنعُ بالإضافة ؛ لأنَّ تنوينَها مستحقُّ الثبوت لحكاية أصله . « خضري » (٢/ ٧٩٠) .

(٢) قوله : (قُتِلَ) كذا في نسخ « الشرح » ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو . انظر « الدر المصون » (٣/ ٤٢٨) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص ٢٢٩) .

(٣) حاشية الملوي على المكودي (ص١٧٧) .

وتُستعمَلُ (كذا) مفردةً ؛ كهـٰذا المثال ، ومُركَّبةً[1] ؛ نحوُ : (ملكتُ كذا كذا درهماً) ، ومعطوفاً عليها مِثْلُها ؛ نحوُ : (ملكتُ كذا وكذا درهماً)[2] .

و(كم) لها صدرُ الكلام ؛ استفهاميَّةً كانتْ أو خبريَّةً ؛ فلا تقولُ : (ضربتَ كم رجلاً ؟) ، ولا : (ملكتُ كم غِلْمانٍ) ، وكذلك (كأيِّنْ) ، بخلاف (كذا) ؛ نحوُ : (ملكتُ كذا درهماً) .

خبرُهُ : جملةُ (قُتِلَ) ، و(مِنْ نبيٍّ) : تمييزٌ ، ولا يُخبَرُ عن (كأيِّنْ) إلا بجملةٍ فعليَّةٍ مُصدَّرةٍ بماضٍ أو بمضارع .

النسخ مِنَ الضبط بغير هـٰذا . . فهو تحريفٌ ، تأمَّلْ .



---

(١) أي : مكرَّرة ، وليس المُرادُ جعلَهُما كلمةً واحدة ؛ لأنَّ الأُولىٰ بحسَب العوامل ؛ فهي في المثال مفعولُ (ملكتُ) ، و(درهماً) تمييزها ، والثانية تأكيدٌ لها . « خضري » (٢/ ٧٩٠) .

(٢) هو الغالب ، وقلَّ وُرُود الأوَّلَينِ ، كما في « التسهيل » ، بل مَنَعَ ابنُ خروف سماعهما . « خضري » (٢/ ٧٩٠) .

الحكايةُ

٧٥٠ـ اِحْكِ بـ (أيٍّ) ما لمَنْكُورٍ سُئِلْ   عنهُ بها في الوقفِ أو حينَ تَصِلْ

(الحكايةُ)

❀ قوله : (الحكايةُ) هي لغةً : المماثلةُ والمشابهةُ ، واصطلاحاً : تأديةُ اللفظِ المسموعِ علىٰ هيئته مِنْ غير تغييرٍ ؛ كـ (مَنْ « زيداً » ؟) إذا قيل لك : (رأيتُ زيداً) ، أو إيرادُهُ بمعناه ؛ نحوُ : (قال زيدٌ : « قائمٌ عمرٌو ») ، أو إيرادُ صفةِ لفظِهِ ؛ نحوُ : (أيّاً ؟) لمَنْ قال : (رأيتُ زيداً) .

❀ قوله : (اِحْكِ بـ « أيٍّ ») الباءُ : للآلة أو ظرفيّةٌ . انتهىٰ « أَسْقاطي »[1] .

[الحكايةُ]

❀ قوله : (لمَنْ قال : « رأيتُ زيداً ») صوابُهُ : (رجلاً) ؛ لأنَّ (أيّاً) لا يُحكىٰ بها العَلَمُ .

(١) تنوير الحالك (ق/٣٣٧) ، واللفظُ الذي علىٰ حرفَينِ إنْ حُكِيَ لم يُغيَّر ، سواءٌ كان ثانيه ليناً أو لا كغيره ، وإن أُعرب ثانيه وَجَبَ تضعيفُهُ ؛ نحوُ : (لوٌّ : حرف شرط) ، و(فيٌّ : حرف جر) ، فإن صحَّ ثانيه جاز التضعيفُ وعدمُهُ ؛ نحوُ : (مِنٌّ : حرف جر) ، و(مِنٌ : زائدة) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٩١) .

٧٥١ـ ووقفاً ٱحْكِ ما لمَنْكُورِ بـ (مَنْ)　　والنـونَ حَـرِّكْ مطلقـاً وأَشْبِعَـنْ[1]

وهو مُتعلِّقٌ بقوله : (احْكِ) ، و(ما) : مفعولٌ لقوله : (احْكِ) ، و(لمَنْكُورٍ) : صِلَتُهُ ، وجملةُ (سُئِلْ عنهُ) : نعتٌ لـ (مَنْكُورٍ) ، والضميرُ في (بها) : راجعٌ لـ (أي) ، والجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ (سُئِلْ) ، وهو مبنيٌّ للمفعول ، و(في الوقفِ) : مُتعلِّقٌ بـ (احْكِ) ، وقولُهُ : (أو حينَ تَصِلْ) : معطوفٌ علىٰ (في الوقفِ) ؛ أي : احكِ بـ (أي) في الوقف أو حينَ تَصِلُ الكلامَ ما استقرَّ لمنكورٍ مسؤولٍ عنه بها .

❁ قوله : (ووقفاً) مصدرٌ منصوبٌ على الحال مِنْ فاعل (احْكِ) ، وهو أَوْلىٰ مِنْ نصبه علىٰ نزع الخافض ؛ لأنَّهُ مقصورٌ على السماع ، و(ما) : مفعولٌ بـ (احْكِ) ، و(لمَنْكُور) : صِلَتُها ، و(بمَنْ) بفتح الميم : مُتعلِّقٌ بـ (احك) .

❁ قوله : (مطلقاً) نعتٌ لمصدرٍ محذوف ؛ أي : تحريكاً مطلقاً ؛ أي : في الرفع والنصبِ والجرِّ .

❁ قوله : (وأَشْبِعَنْ) قال ابنُ غازٍ : (نونُهُ ثقيلةٌ خُفِّفتْ للوقف ؛ إذ لو

❁ قوله : (وهو أَوْلىٰ) فيه : أنَّ مجيءَ المصدرِ حالاً سماعيٌّ أيضاً .

---

(١) قوله : (والنونَ حَرِّك) الجملةُ تفسيرٌ لـ (احْكِ) ؛ لأنَّ حكايةَ النكرة بـ (مَنْ) هي نَفْسُ تحريكِها وإشباعِها ، لا غيرُهما ، كما يُوهِمُهُ العطف . « خضري » (٢/ ٧٩٢) .

٧٥٢ـ وقُلْ (مَنَانِ) و(مَنَينِ) بعدَ (لي إِلْفـانِ بـأَبنَيـنِ) وسَكِّـنْ تَعْـدِلِ

كانتْ خفيفةً أصالةً . . لوجب إبدالُها ألفاً)[1] .

❀ قوله : (وقُلْ « مَنَانِ » . . .) إلىٰ آخره : الظاهرُ : أنَّ (مَنَانِ) و(مَنَينِ) ليس اسماً معرباً كما قد يُتوهَّمُ ، وإنَّما هو لفظُ (مَنْ) ، وهي مبنيَّةٌ ، لٰكن زِيدَ عليها هٰذه الحروفُ دلالةً علىٰ حال المسؤول عنه ، وكذا يُقالُ في (مَنُونَ) و(مَنِينَ) و(مَنَتَينِ) و(مَنَات) ؛ فـ (مَنْ) في الجميع مع هٰذه الزياداتِ اسمٌ مبنيٌّ في محلِّ رفعٍ ، وهٰذه الكلماتُ ليستْ مُثنّىً ولا جمعاً ، بل علىٰ صورته . انتهىٰ « ابن قاسم » انتهىٰ « أَسْقاطي »[2] .

❀ قوله : (و« مَنَينِ ») بفتح النون الأُولىٰ : معطوفٌ علىٰ (مَنَانِ) ، والمُرادُ : قلْ هٰذَينِ اللفظَينِ .

❀ قوله : (لي إِلْفانِ) لي : خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (إِلْفان) بكسر الهمزة .

❀ قوله : (تَعْدِلِ) مجزومٌ في جواب (سَكِّنْ) ؛ أي : تُقِمِ العدلَ ؛ لأنَّ هٰذا حُكْمُ العرب ، وإنَّما حُرِّكَ في النظم للضرورة .

. . . .

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق (٢/ ٢٩٦ـ ٢٩٧) .

(٢) تنوير الحالك (ق/ ٣٣٨) ، وانظر « حاشية ابن قاسم على ابن الناظم » (ق/ ٢٢٥) ، وإذا رمز الأَسْقاطيُّ في « التنوير » بـ (سم) . . فالمُرادُ به : « حاشية ابن قاسم العبَّادي على ابن الناظم » ، وإذا رمز بـ (ب) . . فالمرادُ به : « حاشية ابن قاسم العبادي على الأشموني » ، وقد بيَّن رموزه في بداية « التنوير » .

٧٥٣ـ وقُلْ لمَنْ قالَ (أتتْ بنتٌ) (مَنَهْ)	والنـونُ قبـلَ تـا المُثنَّـىٰ مُسكَنَـهْ
٧٥٤ـ والفتحُ نَزْرٌ وصِلِ التَّا والأَلِفْ	بـ (مَـنْ) بـإِثْـرِ (ذا بِنِسْـوةٍ كَلِـفْ)
٧٥٥ـ وقُلْ (مَنُونَ) و(مَنِينَ) مُسكِنَا	إنْ قيلَ جا قومٌ لقومٍ . . . . .

❁ قوله : (مَنَهْ) بفتح النون وقَلْبِ التاءِ هاءً ، وقد يُقالُ : (مَنْت) بإسكان النون وسلامة التاء ، وهو مفعولُ (قال) علىٰ حكاية اللفظ .

❁ قوله : (والفتحُ نَزْرٌ) بالزاي ؛ أي : قليلٌ .

❁ قوله : (وصِلِ التا والأَلِفْ . . .) إلىٰ آخره : (التا) : مفعولُ (صِلِ) ، و(الألف) : معطوفٌ عليه ، وقولُهُ : (بـ « مَنْ » بإِثْرِ) : مُتعلِّقانِ بـ (صِلِ) .

❁ قوله : (ذا بِنِسْوةٍ) ذا : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كَلِفْ) بفتح الكاف وكسر اللام ؛ أي : وَلِع ، يحتملُ : أنْ يكونَ فعلاً وأنْ يكونَ اسماً ، و(بِنِسْوة) : مُتعلِّقٌ به .

❁ قوله : (و« مَنِينَ ») بكسر النون الأُولىٰ : معطوفٌ علىٰ (مَنُونَ) .

❁ قوله : (جا قومٌ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذه الجملةُ : نائبُ فاعلِ (قيل) مِنْ قَبِيلِ الإسنادِ إلى اللفظ .

❁ قوله : (وهو مفعولُ « قال ») صوابُهُ : (قُلْ) ، كما في نسخة[1] .

---

(١) جاء على الصواب في (ب ، هـ) .

. . . . فُطَنَا

٧٥٦ـ وإنْ تَصِلْ فلفظُ (مَنْ) لا يختلفْ ونـادرٌ (مَنُـونَ) فـي نَظْـمٍ عُـرِفْ

إن سُئِلَ بـ (أيٍّ) عن مَنْكُورٍ مذكورٍ في كلامٍ سابق[١] . . حُكِيَ في (أيٍّ) ما لذلك المنكورِ ؛ مِنْ إعراب ، وتذكيرٍ وتأنيث ، وإفرادٍ وتثنية وجمع ، ويُفعَلُ بها ذلك وصلاً ووقفاً ؛ فتقولُ لمَنْ قال : (جاءني رجلٌ) : (أيٌّ ؟) ،

❀ قوله : (فُطَنَا) بضمِّ الفاء وفتحِ الطاء[٢] : جمعُ (فَطِنٍ) بمعنىٰ (فَهِمٍ) ، ذَكَرَهُ المَكُوديُّ ، وقال : (إنَّهُ نعتٌ لـ « قوم » المجرور)[٣] .

❀ قوله : (فلفظُ « مَنْ ») بفتح الميم .

❀ قوله : (ونادرٌ « مَنُونَ ») نادرٌ : خبرٌ مقدَّمٌ عن قوله : (مَنُونَ) ، و(في نَظْمٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (نادرٌ) ، وجملةُ (عُرِفْ) : صفةُ (نَظْمٍ) .

❀ قوله : (فتقولُ لمَنْ قال : « جاءني رجلٌ » : « أيٌّ ؟ » . . .) إلىٰ آخره : (أيٌّ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : محذوف ، والتقديرُ : (أيٌّ هو ؟) ، ويجوزُ أنْ يكونَ المحذوفُ هو المبتدأَ ، وكذا في حالة النصب والجر ، فتُقدَّرُ الضمةُ

. . . .

---

(١) خرج بالمنكور : المعرفةُ ؛ فلا تُحكىٰ صفتُها وحدَها ، بل هي وصفتُها بعدَ (مَنْ) خاصَّةً ، وبالمذكور : المسؤولُ بها ابتداءً ؛ فلا يُحكىٰ فيها شيءٌ ، بل تكونُ بحسَب العوامل ، ومفردةً مُذكَّرة لا غيرُ مثل (مَنْ) . « خضري » (٢/٧٩٢) .

(٢) وهو ممدود مُسهَّل .

(٣) شرح المكودي (ص٣١١) .

ولمَنْ قال : (رأيتُ رجلاً) : (أيّاً ؟) ، ولمَنْ قال : (مررتُ برجلٍ) : (أيٍّ ؟) ، وكذلك تفعلُ في الوصل ؛ نحوُ : (أيٌّ يا فتىٰ ؟) ، و(أيّاً يا فتىٰ ؟) ، و(أيٍّ يا فتىٰ ؟) .

وتقولُ في التأنيث : (أيَّةٌ) ، وفي التثنية : (أيَّانِ) و(أيَّتانِ) رفعاً ، و(أيَّينِ) و(أيَّتَينِ) جرّاً ونصباً ، وفي الجمع : (أيُّونَ) و(أيَّاتٌ) رفعاً ، و(أيِّينَ) و(أيَّاتٍ) جرّاً ونصباً .

وإن سُئِلَ عن المنكور المذكورِ بـ(مَنْ) . . حُكِيَ فيها ما له مِنْ إعراب ، وتُشبَعُ الحركةُ التي على النون ، فيتولَّدُ منها حرفٌ مُجانِسٌ لها ، ويُحكىٰ فيها ما له مِنْ تأنيثٍ وتذكير ، وتثنيةٍ وجمع ، ولا تفعلْ بها ذلك كلَّهُ إلا وقفاً ؛ فتقولُ لمَنْ قال : (جاءني رجلٌ) : (مَنُو ؟) ، ولمَنْ قال : (رأيتُ رجلاً) : (مَنَا ؟) ، ولمَنْ قال : (مررتُ برجلٍ) : (مَنِي ؟) .

وتقولُ في تثنية المُذكَّر : (مَنَانْ) رفعاً ، و(مَنَينْ) نصباً وجرّاً ، وتُسكَّنُ النونَ فيهما ؛ فتقولُ لمَنْ قال : (جاءني رجلانِ) : (مَنَانْ ؟) ، ولمَنْ قال : (رأيتُ رجلَينِ) : (مَنَينْ ؟) ، ولمَنْ قال : (مررتُ برجلَينِ) : (مَنَينْ ؟)[1] .

---

(١) ظاهرُهُ : أنَّهُ لا يجبُ إعادةُ الجار ، فيحتملُ : أنَّ محلَّهُ جرٌّ بحرفٍ محذوف ، أو مبتدأٌ حُذف خبرُهُ ، كما في (أي) في حال الجر ، وقال ابن عُصْفُور : لا بدَّ مِنْ إعادة الجارِّ في (مَنْ) و(أيٍّ) ، ويُقدَّر مُتعلَّقُهُ بعدهما ، وينبغي جوازُهُ قبلهما عند الكُوفيِّين الذين يرون أنَّ استفهامَ الاستثبات ـ وهو الذي يكون في حكاية اللفظ المفرد مع استفهام ـ . . لا يلزمُ الصدرَ . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٩٤) .

وتقولُ للمُؤنَّثة : (مَنَهْ) رفعاً ونصباً وجرّاً ، فإذا قيل : (أتتْ بِنْتٌ).. فقُلْ : (مَنَهْ ؟) رفعاً ، وكذا في الجرِّ والنصب .

وتقولُ في تثنية المُؤنَّث : (مَنْتَانْ) رفعاً ، و(مَنْتَينْ) جرّاً ونصباً ؛ بسكون النون التي قبلَ التاء وسكونِ نون التثنية[١] ، وقد وَرَدَ قليلاً فتحُ النونِ التي قبلَ التاء ؛ نحوُ : (مَنَتَانْ) و(مَنَتَينْ) ، وإليه أشار بقوله : (والفتحُ نَزْرٌ) .

وتقولُ في جمع المُؤنَّث : (مَنَاتْ) بالألف والتاء الزائدتَينِ ؛ كـ (هنداتٍ) ، فإذا قيل : (جاء نِسْوةٌ).. فقُلْ : (مَنَاتْ ؟) ، وكذا تفعلُ في الجرِّ والنصب .

وتقولُ في جمع المُذكَّر : (مَنُونْ) رفعاً ، و(مَنِينْ) جرّاً ونصباً ؛ بسكون النون فيهما ، فإذا قيل : (جاء قومٌ).. فقلْ : (مَنُونْ ؟) ، وإذا قيل : (مررتُ بقومٍ) أو (رأيتُ قوماً).. فقلْ : (مَنِينْ ؟) .

هـٰذا حُكْمُ (مَنْ) إذا حُكِيَ بها في الوقف ، فإذا وُصِلَتْ لم يُحكَ فيها شيءٌ مِنْ ذلك ، لـٰكن تكونُ بلفظٍ واحد في الجميع ؛ فتقولُ : (مَنْ يا فتىٰ ؟) لقائلِ جميعَ ما تقدَّم ، وقد وَرَدَ في الشِّعْر قليلاً (مَنُونَ) وصلاً ؛ . . . .

المانعُ مِنْ ظهورها حركةُ الحكاية ، هـٰذا هو الأصحُّ ، كما في « الفارِضيِّ »[٢] .

. . . .

---

(١) أي : للتنبيه علىٰ أنَّ التاءَ ليستْ لتأنيث (مَنْ) ، بل لحكاية تأنيث كلمةٍ أخرىٰ ، ولم تُسكَّن نونُ المفرد على الأشهر ؛ لدفع الساكنَين . « خضري » (٢/ ٧٩٢) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦٥) ، وقيل : إعرابُها ظاهرٌ .

قال الشاعر[1] : [من الوافر]

٣٥٤ـ أَتَوْا نارِي فقلتُ مَنُونَ أنتُم فقالُوا الجنُّ قلتُ عِمُوا صَباحَا

❁ قوله : (أَتَوْا نارِي. . .) إلىٰ آخره : الضميرُ في (أَتَوْا) : يرجعُ إلى (الجنِّ) ، والشاهدُ : في (مَنُونَ) ؛ فإنَّ فيه شذوذَينِ ؛ إلحاقُ الواوِ والنونِ بها في الوصل ، وتحريكُ النونِ وهي تكونُ ساكنةً[2] .

. . . .

---

(١) قائله جِذْعُ بن سنان الغسَّاني علىٰ رواية (صباحا) ، ويُنسب إلىٰ شُمَير بن الحارث الضَّبِّي وتأبَّط شرّاً علىٰ رواية (ظلاما) ، وجاء كذلك في جميع النسخ ، والمثبت موافق لِمَا كتب عليه المُحشِّي ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٤١١) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٧٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٣١) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٤٩) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٢٨٣) ، و« المساعد » (٤/ ٣٢٩) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٣٣١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠٠٨) ، و« خزانة الأدب » (٦/ ١٦٧ـ١٨١) .

(٢) في « حاشية الخضري » (٢/ ٧٩٤) زيادة بيان للشاهد ، ولفظه : (فيه شذوذات ؛ لَحاقُ العلامة وصلاً ، كما في « الشارح » ، وتحريكُ النون ، وكونُهُ حكايةً لمُقدَّرٍ غيرِ مذكور ، كما ذكره ابن المُصنِّف ، والتقديرُ : « أتوا ناري فقالوا : أتينا ، فقلت. . . » إلىٰ آخره ؛ وعليه : فهو حكايةٌ للضمير في « أتينا » ، فهو شذوذٌ آخَرُ ؛ لأنَّهُ ليس نكرةً ، وجعله المُصرِّحُ حكايةً للضمير في « أتوا » بلا تقدير ، وردَّه ياسينُ ـ كما في « الصبَّان » ـ : بأنَّ الشاعرَ قال للجنِّ حين إتيانِهم له : منونَ أنتم ؟ ثمَّ أخبرنا عن ذلك بقوله : « أتوا. . . » إلىٰ آخره ؛ فالنطقُ بـ « أتوا » مُتأخِّرٌ عن « منون » ، فكيف يُحكىٰ به ؟! فيتعيَّن التقدير . انتهىٰ ، وهـٰذا ظاهر علىٰ كون ذلك قصةً وقعت حقيقةً ، أمَّا علىٰ ما قيل : إنَّ هـٰذا الشعرَ أُكذوبةٌ مِنْ أكاذيب العرب. . فكلامُ المُصرِّح محتملٌ ، تأمَّلْ) .

فقال : (مَنُونَ أنتم ؟) ، والقياسُ : (مَنْ أنتم ؟) .

٧٥٧ـ والعَلَمَ ٱحْكِيَنَّهُ مِنْ بعدِ (مَنْ)   إنْ عَرِيتْ مِنْ عاطفٍ بها ٱقتَرَنْ

وقولُهُ : (الجنُّ) : خبرُ محذوفٍ ؛ أي : نحنُ الجنُّ ، و(عِمُوا) أصلُهُ : (انْعَمُوا) ، و(صباحاً) : نصبٌ على الظرف ، وفي رواية : (ظلاماً) ؛ فالبيتُ يُروىٰ بقافيتَينِ ؛ الميمِ والحاء ، وكلتاهما صحيحةٌ ؛ لأنَّهُ يُروىٰ مِنْ قصيدتَينِ لشاعرَينِ إحداهُما مِيميَّةٌ والأُخرىٰ حائيَّةٌ[1] ؛ فلا وَجْهَ لِمَنِ ادَّعىٰ أنَّ روايةَ الحاءِ غَلَطٌ[2] ، وإنَّما دعا لهم أنْ ينعموا في الصباح مع أنَّهُم في الليل ؛ لأنَّ المُرادَ التعميمُ لا خصوصُ الصباح ، كما ذَكَرَهُ في « الشواهد الكبرىٰ »[3] .

❁ قوله : (والعَلَمَ . . .) إلىٰ آخره : (العَلَمَ) : مفعولٌ بفعلٍ محذوف يُفسِّرُهُ (احْكِيَنَّهُ) ، وهو فعلُ أمرٍ مُؤكَّدٌ بالنون الثقيلة ، والهاءُ المُتَّصِلةُ به : عائدةٌ لـ (العَلَمَ) .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ (مَنْ) تُخالِفُ (أيّاً) في باب الحكاية في خمسةِ أشياءَ :

أحدُها : أنَّ (مَنْ) تختصُّ بحكاية العاقل ، و(أيٌّ) عامَّةٌ في العاقل وغيره .

. . . .

(١) وقد سبق التنبيه على الروايتين في (٥/ ٢٠٥) أثناء تخريج البيت .
(٢) هو أبو القاسم الزَّجَّاجي . انظر « خزانة الأدب » (٦/ ١٧٦) .
(٣) المقاصد النحوية (٤/ ٢٠١٢) .

يجوزُ أن يُحكى العَلَمُ بـ (مَنْ) إن لم يتقدَّمْ عليها عاطفٌ[1] ؛ فتقولُ لمَنْ قال : (جاءني زيدٌ) : (مَنْ زيدٌ ؟) ، ولمَنْ قال : (رأيتُ زيداً) : (مَنْ زيداً ؟) ، ولمَنْ قال : (مررتُ بزيدٍ) : (مَنْ زيدٍ ؟) ، فتَحكِي في العَلَم المذكورِ بعدَ (مَنْ) . . ما للعَلَم المذكورِ في الكلام السابقِ مِنَ الإعراب[2] .

و(مَنْ) : مبتدأٌ ـ والعَلَمُ الذي بعدَها : خبرٌ عنها[3] ـ أو خبرٌ عن الاسم المذكورِ بعدَها .

ثانيها : أنَّ (مَنْ) تختصُّ بالوقف ، و(أيٌّ) عامَّةٌ في الوقف وفي الوصل .

---

(١) حكايةُ العَلَمِ جائزةٌ عند الحجازيِّين ، وأمَّا غيرُهُم فلا يحكونه ، بل يرفعونه بعد (مَنْ) مطلقاً على الابتداء والخبرِ ، ويُجوِّز الحجازيُّون ذلك أيضاً ، بل هو الأرجحُ . « خضري » (٢/ ٧٩٥) .

(٢) ويُشترط لحكاية العَلَم شروطٌ ؛ وهي : أنْ يكونَ لعاقل ، وألا يُتيقَّنَ عدمُ اشتراكه ؛ فلا يُقالُ : (مَنِ الفرزدقِ ؟) لمَنْ قال : (سمعتُ شعرَ الفرزدقِ) ؛ لعدم الاشتراك فيه ، وألا يُتبَعَ بنعت أو توكيد أو بدل ؛ فلا يُقالُ : (مَنْ زيداً العاقلَ ؟) لمَنْ قال : (رأيت زيداً العاقلَ) ، إلا إن كان النعتُ بـ (ابن) مضاف إلىٰ عَلَمٍ ؛ فيُحكىٰ ؛ لصيرورته مع المنعوت كشيء واحد ؛ نحوُ : (مَنْ زيدَ بنَ عمرو ؟) لمَنْ قال : (رأيتُ زيدَ بنَ عمرو) ، وفي العَلَم المعطوف عليه خلافٌ ، والجوازُ مذهب سيبويه ، فيُحكى المتعاطفانِ إن كانا معاً عَلَمَينِ ؛ كـ (زيداً وعَمْراً) ، أو الأوَّلُ فقط ؛ كـ (زيداً وأخاه) ، بخلاف : (أخا زيدٍ وعَمْراً) . « خضري » (٢/ ٧٩٥) .

(٣) فهو مرفوعٌ بضمةٍ مقدرة في الأحوال الثلاثة ؛ للتعذُّر العارض بحركة الحكاية ، وقيل : حركتُهُ في الرفع إعرابٌ . « خضري » (٢/ ٧٩٥) .

فإن سَبَقَ (مَنْ) عاطفٌ[1] . . لم يَجُزْ أن يُحكىٰ في العَلَم الذي بعدَها ما لِمَا قبلَها مِنَ الإعراب ، بل يجبُ رفعُهُ علىٰ أنَّهُ خبرٌ عن (مَنْ) ، أو مبتدأٌ خبرُهُ (مَنْ) ؛ فتقولُ لقائل : (جاء زيدٌ) ، أو (رأيتُ زيداً) ، أو (مررتُ بزيدٍ) : (ومَنْ زيدٌ ؟) .

ولا يُحكىٰ مِنَ المعارف إلا العَلَمُ ؛ فلا تقولُ لقائل : (رأيتُ غلامَ زيدٍ) : (مَنْ غلامَ زيدٍ ؟) ؛ بنصب (غلام) ، بل يجبُ رفعُهُ ؛ فتقولُ : (مَنْ غلامُ زيدٍ ؟) ، وكذلك تفعلُ في الرفع والجر .

ثالثُها : أنَّ (مَنْ) يجبُ فيها الإشباع ؛ فيُقالُ : (مَنُو) و(مَنَا) و(مَنِي) ، بخلاف (أيٍّ) .

رابعُها : أنَّ (مَنْ) يُحكىٰ بها النكرةُ ، ويُحكىٰ بعدَها العَلَمُ ، و(أيٌّ) تختصُّ بالنكرة .

خامسُها : أنَّ ما قبلَ تاءِ التأنيث في (أيٍّ) واجبُ الفتح ؛ تقولُ : (أيَّة) و(أيَّتان) ، وفي (مَنْ) يجوزُ الفتحُ والإسكان ، نَقَلَهُ الأُشْمُونيُّ[2] .

. . . .

---

(١) هو الواو خاصَّةً ، وقيل : والفاء أيضاً . « خضري » (٢/ ٧٩٥) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٦٤٣ـ٦٤٤) .

التأنيث

٧٥٨ـ علامةُ التأنيثِ تاءٌ أو أَلِفْ . . . .

(التأنيثُ)

❀ قوله : (التأنيثُ) قال في « النُّكَت » : (لو قال : « بابُ التذكير والتأنيث » بالجمع بينهما . . لكان أَحْسَنَ ؛ لأنَّهُ نظيرُ قولِهِ : « المعرب والمبني » ، و« المقصور والممدود ») انتهىٰ[1] .

قلت : ويُجابُ عنه بنظيرِ ما تقدَّم في (ما لا ينصرفُ)[2] ؛ وهو أنَّ المقصودَ بالذات إنَّما هو الكلامُ على التأنيث ، بل لم يذكرْ في الباب صريحاً سوى المُؤنَّث ، فلو زاد (التذكيرَ) لاعتُرِضَ عليه : بأنَّهُ تَرْجَمَ لشيءٍ ونَقَصَ عنه ، فما فعلَهُ خالٍ عن المَلَام ، فللّٰه دَرُّهُ مِنْ إمام !!

❀ قوله : (علامةُ التأنيثِ تاءٌ) قال أبو حيَّانَ : (لا يلزمُ ما كانتِ التاءُ فيه

[التأنيثُ]

. . . .

---

(١) نكت السيوطي (ق/٢٠٦) .

(٢) انظر (٤/٦٠٩) .

ظاهرةً أنْ يكونَ مُؤنَّثاً حتَّىٰ يُعطىٰ حُكْمَهُ في الإخبار عنه والوصفِ وغيرِ ذلك ، بل في ذلك تفصيلٌ ؛ وذلك أنَّ ما في آخره تاءُ التأنيث :

إمَّا أنْ يكونَ مدلولُهُ مُذكَّراً حقيقةً ؛ فهو مُذكَّر ؛ كـ « طلحةَ » و« حمزةَ » اسمَيْ رجل ؛ فتقولُ : « قام طلحةُ » ، ولا تُؤنِّثُ نَظَراً إلى اللفظ .

وإن كان مدلولُهُ مُؤنَّثاً حقيقةً . . أُنِّثَ ؛ كـ « فاطمةَ » ، و« عائشة » .

هـٰذا فيما امتاز فيه المُذكَّرُ مِنَ المُؤنَّث ، فإن لم يُميَّزْ فهو مُؤنَّث ، سواءٌ كان المدلولُ مُذكَّراً أم مُؤنَّثاً ؛ كـ « نملة » و« قملة ») .

قال : (ولهـٰذا وَهِمَ مَنْ سُئِلَ عن نملة سليمانَ : أكانتْ ذَكَراً أم أنثىٰ ؟ فقال : كانتْ أنثىٰ ؛ بدليل قولِهِ تعالىٰ : ﴿ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ ﴾ [النمل : ١٨] ، فلم يعلمْ أنَّ قاعدةَ اللسان العربيِّ أنَّهُ إذا لم يُميَّزِ المُذكَّرُ مِنَ المُؤنَّث ممَّا فيه تاءُ التأنيث . . أنَّهُ يُعامَلُ معاملةَ المُؤنَّث ، سواءٌ كان المدلولُ مُذكَّراً أم مُؤنَّثاً) .

قال : (وقد استحسنَ هـٰذا الجوابَ منه ضَعَفَةُ أهلِ العربيَّة ؛ مِثْلُ الزَّمَخْشَريِّ وغيرِهِ جَهْلاً منهم بلسان العرب .

وإن كان مدلولُ الاسمِ الذي فيه التاءُ ليس مُؤنَّثاً حقيقةً ولا مُذكَّراً حقيقةً . . فهو مُؤنَّثٌ علىٰ كلِّ حالٍ ؛ نحوُ : « خَشَبة » ، و« آجُرَّة ») انتهىٰ « نُكَت »[1] .

---

(١) نكت السيوطي (ق/٢٠٦) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٧/ق١٦٣) ، و« البحر المحيط » (٧/٥٩) ، و« الكشاف » (٣/٣٥٥ـ ٣٥٦) ، وذكر الفخرُ الرازيُّ في « تفسيره » (٢٤/٥٤٨) السؤالَ والجوابَ دون تعقيب ، ونصَّ الزمخشريُّ والرازيُّ=

. . . . وفي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كـ (الكَتِفْ)

٧٥٩ـ ويُعـرَفُ التقـديـرُ بـالضميـرِ ونحـوِهِ كـالـردِّ فـي التصغيـرِ

* قوله : (وفي أَسَامٍ) جمعُ (أسماءٍ) ، و(أسماءٌ) جمعُ (اسم) ؛ فهو جمعُ الجمع . انتهىٰ « مُعرِب »[1] ، وهو مُتعلِّقٌ بقوله : (قَدَّرُوا) ، والضميرُ في (قدَّروا) : للنُّحاة ، أو العَرَبِ ، كما في « المَكُوديّ »[2] .

* قوله : (ويُعرَفُ التقديرُ . . .) إلىٰ آخره : قال أبو حيَّانَ : (الاسمُ الذي لا يكونُ فيه علامةُ التأنيث : إمَّا أنْ يكونَ حقيقيَّ التذكيرِ ، أو حقيقيَّ التأنيث ، أو مجازيَّهُما .

فإنْ كان مجازيَّهُما : فالأصلُ فيه التذكيرُ ؛ نحوُ : « عُود » ، و« حائط » ،

= علىٰ أنَّ المُجيب هو أبو حنيفةَ عندما كان حَدَثاً ، وكان قد سُئله قتادةُ عندما دخل الكوفةَ فأُفحِمَ فيه ، وقال الطِّيبيُّ في « فتوح الغيب » (١١/ ٤٨٥) نقلاً عن ابن المُنيِّر في « الانتصاف » : (العَجَبُ مِنْ أبي حنيفة رضي الله عنه إنْ ثَبَتَ ذلك عنه !! لأنَّ النملةَ كالحمامة والشاةِ تقعُ على الذكر والأنثىٰ ؛ فيُقالُ : « نملةٌ أنثىٰ » ، و« شاةٌ » و« حمامةٌ » كذلك ؛ فلفظُها مُؤنَّثٌ ومعناه محتملٌ ، وتأنيثُها لأجل لفظها . . . وكيف يسأل أبو حنيفة بهـٰذا ويُفحِمُ به قتادةَ مع غزارة علمه ؟! والأشبهُ : أنَّ هـٰذا لا يصحُّ عنهما) ؛ فالعَجَبُ مِنَ الزمخشريِّ في نسبة هـٰذا القولِ إلى الإمام الأعظم علىٰ بصيرته باللغة ، وتسليمِهِ له علىٰ غزارة علمه وتبصُّره بالمعقولات !!

(١) تمرين الطلاب (ص١٤٩) .

(٢) شرح المكودي على الألفية (ص٣١٣) .

أصلُ الاسمِ : أنْ يكونَ مُذكَّراً ، والتأنيثُ فرعٌ عن التذكير ، ولكون التذكيرِ هو الأصلَ استغنى الاسمُ المُذكَّرُ عن علامةٍ تَدُلُّ على التذكير ، ولكون التأنيثِ فرعاً عن التذكير افتقرَ إلىٰ علامةٍ تَدُلُّ عليه ؛ وهي : التاء[1] ، والألفُ المقصورةُ أو الممدودة[2] ، . . . .

ولا يُؤنَّثُ شيءٌ مِنْ ذلك إلا مقصوراً على السماع ، وبابُهُ اللغةُ ؛ نحوُ : « قِدْر » ، و« شمس » .

وإن كان حقيقيَّهُما : فإمَّا أنْ يمتازَ فيه المُذكَّر مِنَ المُؤنَّث ، أو لا ؛ إنِ امتازَ : فيُؤنَّثُ إن أردتَ المُؤنَّث ؛ كـ« هند » ، ويُذكَّرُ إنْ أردتَ المُذكَّر ؛ كـ« زيد » ، وإن لم يُميَّزْ : فإنَّ الاسمَ إذ ذاك مُذكَّرٌ ، سواءٌ أردتَ به المُذكَّرَ أم المُؤنَّث ؛ كـ« بُرْغوث ») انتهىٰ « نُكَت »[3] .

* قوله : (والألفُ المقصورةُ أو الممدودة) ظاهِرُهُ في الممدودة : أنَّ التأنيثَ بالألف دونَ الهمزة ، والذي في « التوضيح » : أنَّهُ بالألف الثانية التي قُلِبتْ همزةً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[4] .

. . . .

---

(١) تَبِعَ الشارحُ الناظمَ في تعبيره بالتاء ؛ لأنَّ التاءَ أصلٌ عند البَصْريِّينَ ، ولتشملَ تاءَ الفعل الساكنةَ . « خضري » (٢/ ٧٩٦) .

(٢) ولا تجتمعُ هاتانِ العلامتانِ في كلمة ؛ فلا يُقالُ : (ذِكْراة) ، وأمَّا (عَلْقاة) و(أَرْطاة) . . فألفُهُما مع التاء للإلحاق بـ(جعفر) ، ومع عدمها للتأنيث في أحد قولين . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٩٦) .

(٣) نكت السيوطي (ق/ ٢٠٧) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٧/ ق١٦٤) .

(٤) الدرر السنية (٢/ ٩٦٤) ، وانظر « أوضح المسالك » (٤/ ٢٨٦) .

والتاءُ أكثرُ في الاستعمال مِنَ الألف[1] ؛ ولذلك قُدِّرتْ في بعض الأسماء ؛ كـ (عَيْنٍ) ، و(كَتِف) .

ويُستدَلُّ علىٰ تأنيثِ ما لا علامةَ فيه ظاهرةٌ من الأسماء المُؤنَّثة[2] : بعَوْد الضميرِ إليه مُؤنَّثاً ؛ نحوُ : (الكَتِفُ نَهَشْتُها) ،

فألفُ التأنيثِ الممدودةُ ألفٌ قبلَها ألفٌ ، فتُقلَبُ هي ـ أي : الألفُ الثانيةُ ـ همزةً ، وهٰذا مذهبُ جمهور البَصْريِّينَ ، وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّ الهمزةَ والألفَ قبلها معاً علامةُ التأنيث ، وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّ الهمزةَ للتأنيث ، وليستْ مُبدلةً مِنْ ألف التأنيث . انتهىٰ « تصريح »[3] .

❀ قوله : (نَهَشْتُها) بالشين المُعجَمة أو بالمُهمَلة أيضاً مِنْ بابَيْ (ضَرَبَ) و(نَفَعَ) ؛ أي : أَخَذْتُها بمُقدَّم أسناني للأكل ، كما في « المصباح »[4] ، و(الكَتِفُ) : بكسر المُثنَّاة الفوقيَّة ، ويجوزُ إسكانُها .

. . . .

---

(١) وأيضاً : أظهرُ دَلالةً على التأنيث ؛ لأنَّها لا تلتبس ، أمَّا الألفُ فتلتبسُ بألف الإلحاق والتكثير ، فيُحتاجُ إلىٰ تمييزها بما سيأتي . « خضري » (٢/ ٧٩٦) ، وانظر (٥/ ٢٢٦) وما بعدها .

(٢) قوله : (ما لا علامةَ فيه) ؛ أي : ممَّا هو مجازيُّ التأنيث والتذكير ، وبابُ هٰذا الاستدلالِ السماعُ ، وإلا وَجَبَ تذكيرُهُ . « خضري » (٢/ ٧٩٧) ، وانظر ما تقدَّم في (٥/ ٢١١ـ ٢١٢) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٨٥) ، ونُسب المذهب الثاني إلى الأخفش ، وانظر « التذييل والتكميل » (٧/ ق١٦٤) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٥٣) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٨٦٣) ، ومقتضى « المصباح » : أنَّهُ مِنَ البابَيْنِ سواءٌ كانت بالمعجمة أو المهملة ، وذكر في « القاموس » (٢/ ٢٥٤ ، ٢٨٩) : أنَّهُ بالمعجمة مِنْ باب (نَفَعَ) ، وبالمهملة مِنْ بابَيْ (مَنَعَ) و(سَمِعَ) ، وانظر « تاج العروس » (١٦/ ٥٨٦ ، ١٧/ ٤٣٥) .

و(العَيْنُ كَحَلْتُها) ، وبما أَشْبهَ ذلك ؛ كوصفه بالمُؤنَّث[1] ؛ نحوُ : (أكلتُ كَتِفاً مَشْويَّةً) ، وكرَدِّ التاءِ إليه في التصغير[2] ؛ نحوُ : (كُتَيفة) ، و(يُدَيَّة)[3] .

٧٦٠ـ ولا تَلِـي فـارقـةً (فَعُـولَا) . . . .

❁ قوله : (كَحَلْتُها) بتخفيف الحاء المُهمَلة مِنْ باب (قَتَلَ) ؛ أي : جعلتُ فيها كُحْلاً ، كما في « المصباح »[4] .

❁ قوله : (ولا تَلِي فارقةً) فاعلُ (تَلِي) : ضميرٌ عائدٌ إلى التاء ، و(فـارقـةً) : حـالٌ منـه ، و(فَعُـولَا) بفتـح الفـاء : مفعـولُ (تَلِـي) ، و(أصلاً) : حالٌ مِنْ (فَعُولا) ، وفُهِمَ مِنْ قوله : (فارقةً) : أنَّها قد تَلِي غيرَ فارقةٍ ؛ كقولهم : (فَرُوقة) مِنَ (الفَرَق) بفتح الراء ؛ وهو الفَزَعُ ؛ فإنَّ التاءَ فيه للمبالغة ؛ ولذا لحقتِ المُذكَّرَ والمُؤنَّث .

واحتَرَزَ بقوله : (أصلاً) : عن (فَعُولٍ) بمعنىٰ (مَفْعُول) ؛ فقد تلحقُهُ

. . . .

---

(١) وكتأنيث خبره ، أو حاله ، أو عدده ، أو إشارته ، أو فعله . « خضري » (٢/ ٧٩٧) .

(٢) هٰذه العلامة تختصُّ بالثُّلاثيِّ ، وبالرُّباعيِّ إذا صُغِّر للترخيم ؛ كـ (عُنَيقة) و(ذُرَيعة) تصغير (عَنَاق) و(ذِراع) . « خضري » (٢/ ٧٩٧) .

(٣) أي : من الأعضاء المزدوجة ؛ فإنَّها مُؤنَّثة ؛ كـ (عَيْن) و(أذن) و(رِجْل) ، وغيرُ المزدوج مُذكَّر ؛ كما في « التصريح » (٢/ ٢٨٦) ، وهو غيرُ مُطَّردٍ كما بيَّنه الخضري في « حاشيته » (٢/ ٧٩٧) ، وانظر « تحرير ألفاظ التنبيه » (ص٣٠٩) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٧٢٢) .

. . . . أصلاً ولا (المِفْعالَ) و(المِفْعِيلَا)

٧٦١ـ كـذاك (مِفْعَـلٌ) ومـا تَلِيـهِ تـا الفـرقِ مِـنْ ذي فشـذوذٌ فيـهِ

٧٦٢ـ ومِنْ (فَعِيلٍ) كـ (قَتِيلٍ) إنْ تَبِعْ مـوصـوفَـهُ غـالبـاً التَّـا تَمْتَنِـعْ

التاءُ ؛ نحوُ : (أَكُولة) بمعنىٰ (مَأْكُولة) .

❀ قوله : (ولا « المِفْعالَ » و« المِفْعِيلَا » كذاك « مِفْعَلٌ ») بكسر الميم في الثلاثة .

❀ قوله : (ومِنْ « فَعِيلٍ » . . .) إلىٰ آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (تَمْتَنِع) الواقعِ خبراً عن قوله : (التا) ، وجوابُ الشرط في قوله : (إنْ تَبِعْ) : محذوفٌ ، وتقديرُ البيت : (والتاءُ الفارقةُ تمتنعُ غالباً مِنْ « فَعِيلٍ » كـ « قَتِيل » إنْ تَبِعَ موصوفَهُ) .

قال ابنُ هشام : (لا يريدُ بقوله : « إنْ تَبِعَ موصوفَهُ » : الموصوفَ الصناعيَّ ، بل الموصوفَ المعنويَّ ؛ لأنَّكَ في نحو : « هندُ قَتِيلٌ » لا تُلحِقُ التاءَ مع أنَّ « قتيلاً » خبرٌ لا نعتٌ) .

وقال ابنُ هشامٍ أيضاً : (ما علَّلوا به مِنَ الإلباس فيما إذا حُذِفَ الموصوفُ ؛ نحوُ : « رأيتُ قتيلاً » وأنتَ تُرِيدُ المُؤنَّثَ . . موجودٌ في بقيَّة الصفات إذا قلتَ : « شَكُوراً » و« صَبُوراً » ونحوَ ذلك ، ولم يُفرِّقوا فيه بين الجَرْي علىٰ موصوفٍ وعَدَمِ الجَرْيِ عليه ، فإن كان ما قالوه في « فَعِيلٍ » بالقياس . .

❀ قوله : (فإن كان ما قالوه في « فَعِيلٍ » بالقياس) ؛ أي : الاستنتاجِ بما

قد سبق أنَّ هـٰذه التاءَ إنَّما زِيدتْ في الأسماء ؛ لتمييز المُؤنَّثِ مِنَ المُذكَّر[1] ، وأكثرُ ما يكونُ ذلك : في الصفات ؛ كـ(قائمٍ وقائمة) ، و(قاعد وقاعدة) ، ويَقِلُّ ذلك في الأسماء التي ليستْ بصفاتٍ[2] ؛ كـ(رَجُلٍ ورَجُلة) ،

فالجميعُ سواءٌ ، وإن كان مُستنَدُهُمُ السماعَ ـ وهو الظاهرُ ـ . . فلا إشكالَ) انتهىٰ ، نقله في « النُّكَت »[3] .

❁ قوله : (كـ« رَجُلٍ ورَجُلة ») قال في « القاموس » : (الرَّجُل : بضمِّ الجيم وسكونه ، وإنَّما هو إذا احتلم أو شَبَّ ، أو هو رجلٌ ساعةَ يُولَدُ) ،

يَقتضِيهِ المقصودُ مِنْ فَهْم المُراد .

---

(١) انظر (٥/ ٢١٢) ، وقوله : (لتمييز المُؤنَّثِ) ؛ أي : الأصلُ فيها ذلك ، وتكثرُ زيادةُ هـٰذه التاء في الأسماء ؛ لتمييز الواحد مِنَ الجنس في المخلوقات ؛ كـ(شجر وشجرة) ، والمصنوعات ؛ كـ(لَبِنٍ ولَبِنة) ، وقد تُزاد في الجنس ؛ لتمييزه مِنَ الواحد ؛ كـ(كَمْأة وكَمْء) ، وقد تأتي للمبالغة ؛ كـ(راوية) ، أو لتأكيدها ؛ كـ(علَّامة) ، وتأتي في الجمع عِوَضاً عن ياء النسب التي في المفرد ؛ كـ(أَشْعَثِيٍّ وأَشَاعِثَة) ، وقد تُعوِّضُ عن فاء ؛ نحوُ : (عِدَة) ، وعينٍ ؛ نحوُ : (إقامة) ، ولامٍ ؛ نحوُ : (سنة) ، أو عن مَدَّةِ (تفعيل) ؛ كـ(تَزْكِية) ، وقد تأتي لمُجرَّد تكثير حروف الكلمة ؛ كـ(قرية) ، وهي مع ذلك تَدُلُّ على التأنيث المجازي لما هي فيه ؛ بدليل تأنيث ضميرها ، ما عدا التي للمبالغة أو لتأكيدها ؛ فانسلخت عن التأنيث ، فتأمَّل . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٩٨) .

(٢) قوله : (في الأسماء) ؛ أي : أسماء الأجناس الجامدة ؛ بدليل ما سيُمثِّل به ؛ لأنَّها تكثرُ في الأعلام التي ليستْ بصفات ؛ كـ(فاطمة) و(عائشة) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٩٨) .

(٣) نكت السيوطي (ق/ ٢٠٧) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٩٩ـ ٨٠٠) .

و(إنسانٍ وإنسانة) ، و(امرئٍ وامرأة) .

ثمَّ قال : (وهي رَجُلة) انتهىٰ[1] ؛ أي : والمُؤنَّثةُ : (رَجُلةٌ) بالهاء .

❀ قوله : (وإنسانة) قال في « القاموس » : و(امرأةٌ إنسانٌ) ، وبالهاء عامِّيَّةٌ[2] ، وسُمِعَ في شعرٍ كأنَّهُ مُولَّدٌ[3] : [من مجزوء الرجز]

لقــد كَسَتْنِــي فــي الهــوىٰ	مــلابــسَ الصَّــبِّ الغَــزِلْ
إنســـانـــةٌ فتَّـــانـــةٌ	بَـدْرُ الـدُّجـا منهـا خَجِـلْ

---

(١) القاموس المحيط (٣/٣٦٩) ، وضُبطت فيه : (رَجْلة) بتسكين الجيم ، والمثبت من المصادر والمراجع اللغوية .

(٢) وقال الزَّبيدي في « تاج العروس » (١٥/٤٠٩) : (وقال شيخنا : بل هي صحيحةٌ وإن كانت قليلةً ، ونقله صاحبُ « هَمْع الهوامع » والرَّضِيُّ في « شرح الحاجبية » ، ونقله الشيخ ياسينُ في « حواشيه على الألفية » عن الشيخ ابن هشام ؛ فلا يُقالُ : إنَّها عامِّيَّةٌ بعدَ تصريحِ هٰؤلاء الأئمَّة بورودها وإن قال بعضُهُم : إنَّها قليلة ؛ فالقِلَّةُ عند بعضٍ لا تقتضي إنكارَها وأنَّها عامِّيَّةٌ . انتهىٰ ، فانظرْ هٰذه مع قول ابن سِيدَه : ولا يُقال : « إنسانة » ، والعامَّةُ تقوله) ، ثمَّ ذكر أنَّهُ ورد في أشعار العرب قليلاً ؛ كقول الشاعر كامل الثقفي : (من البسيط)

إنسـانـةُ الحيِّ أم أَدْمَـانَـةُ السَّمُـرِ	بـالنهـيِ رقَّصَها لحنٌ مِنَ الـوتَـرِ

ونَقَلَ عن الصفدي في « شرح لامية العجم » أنَّ ابنَ المستكفي اجتمع بالمتنبي بمصرَ ، وروىٰ عنه قولَهُ : (من السريع)

لاعبــتُ بــالخــاتَــم إنســانــةً	كمِثْـلِ بـدرٍ فـي الـدُّجـى النـاجِـمِ
وكلَّمــا حــاولــتُ أَخْــذي لــهُ	مِـنَ البَنَـانِ المُتـرَفِ النـاعِـمِ
أَلْقَتْـهُ فـي فِيهـا فقلـتُ أنْظُـرُوا	قـد أَخْفَـتِ الخـاتَـمَ فـي الخـاتِـمِ

(٣) الأبيات لأبي منصور الثعالبي في « ديوانه » (ص١٠٨) .

وأشار بقوله : (ولا تَلِي فارقةٌ « فَعُولَا » . . .) الأبياتَ : إلىٰ أنَّ مِنَ الصفات ما لا تلحقُهُ هـٰذه التاءُ ؛ وهو ما كان مِنَ الصفات علىٰ (فَعُولٍ) وكان بمعنىٰ (فاعل) ، وإليه أشار بقوله : (أصلاً) ، واحترَزَ بذلك : مِنَ الذي بمعنىٰ (مفعولٍ) ، وإنَّما جُعِلَ الأوَّلُ أصلاً ؛ لأنَّهُ أكثرُ مِنَ الثاني ؛ وذلك نحوُ : (شَكُورٍ) و(صَبُور) بمعنىٰ (شاكرٍ) و(صابر) ؛ فيُقالُ للمُذكَّر والمُؤنَّث : (شَكُورٌ) و(صَبُور) بلا تاءٍ ؛ نحوُ : (هـٰذا رجلٌ شَكُورٌ) ، و(امرأةٌ صَبُورٌ) ، فإنْ كان (فَعُولٌ) بمعنىٰ (مفعولٍ) . . فقد تلحقُهُ التاءُ في التأنيث[1] ؛ نحوُ : (رَكُوبة) بمعنىٰ (مَرْكُوبة) .

وكذلك لا تلحقُ التاءُ وصفاً علىٰ (مِفْعالٍ) ؛ كـ (امرأةٍ مِهْذارٍ) ؛ وهي الكثيرةُ الهَذْرِ ؛ وهو الهَذَيانُ ، أو علىٰ (مِفْعِيلٍ) ؛ . . . .

إذا زَنَـــتْ عَيْنِـــي بهـــا فبـــالـــدُّمُـــوعِ تَغْتَسِـــلْ

انتهىٰ[2] .

❀ قوله : (لأنَّهُ أكثرُ مِنَ الثاني) علَّةٌ لكونه أصلاً ؛ أي : إنَّما كان (فَعُولٌ) بمعنىٰ (فاعلٍ) أصلاً ؛ لأنَّهُ أكثرُ مِنْ (فَعُولٍ) بمعنىٰ (مفعول) .

❀ قوله : (مِهْذارٍ) هو بالذال المُعجَمة ، كما في « الصحاح » وغيره[3] ، وقولُهُ : (الكثيرةُ الهَذْرِ) بسكون الذال المُعجَمة : مصدرُ (هَذَرَ) مِنْ بابَيْ

. . . .

(١) يُفيد عدمَ وجوبها ، بل أنَّها قليلةٌ . « خضري » (٢/٧٩٨) .
(٢) القاموس المحيط (٢/١٩٦) .
(٣) الصحاح (٢/٨٥٣) .

كـ (امرأةٍ مِعْطِيرٍ) ؛ مِنْ (عَطِرَتِ المرأةُ) : إذا استعملتِ الطِّيبَ ، أو على (مِفْعَلٍ) ؛ كـ (مِغْشَمٍ) ؛ وهو الذي لا يَثْنِيهِ شيءٌ عمَّا يُرِيدُهُ ويهواهُ مِنْ شجاعته .

وما لَحِقَتْهُ التاءُ مِنْ هٰذه الصفاتِ للفرق بين المُذكَّر والمُؤنَّث . . فشاذٌّ لا يُقاسُ عليه ؛ نحوُ : (عَدُوٌّ وعَدُوَّة)[1] ، و(مِيقَانٍ ومِيقَانة) ، . . . . . .

(ضَرَبَ) و(قَتَلَ) : إذا تكلَّمَ بما لا ينبغي ، كما في « المصباح »[2] .

❁ قوله : (عَطِرَتْ) بكسر الطاء المُهمَلة ، قال في « المصباح » : (عَطِرَتِ المرأةُ عَطَراً ، فهي عَطِرةٌ ؛ مِنْ باب « تَعِبَ » مِنَ العطر)[3] .

❁ قوله : (كـ « مِغْشَمٍ ») بكسر الميم بوزن (مِنْبَرٍ) .

❁ قوله : (لا يَثْنِيهِ) هو بفتح أوَّله وبالمُثلَّثة : مضارعُ (ثَنَيْتُهُ عن مراده) مِنْ باب (رَمَىٰ) ؛ أي : صرفتُهُ عنه ، كما في « المصباح »[4] .

❁ قوله : (ومِيقَانٍ) بالقاف والنون : مِنَ اليقين ؛ وهو عَدَمُ التردُّد ؛ يُقالُ : (رجلٌ مِيقانٌ) : لا يسمعُ شيئاً إلا أَيْقنَهُ ، و(امرأةٌ مِيقانةٌ) ، كما في « التصريح »[5] .

. . . .

(١) قوله : (عَدُو) ؛ أي : بمعنىٰ مَنْ قام به العداوةُ ، لا مَنْ وقعتْ عليه ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ (مفعول) ؛ فليس بشاذٍّ . « خضري » (٢/ ٧٩٩) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٨٧٥) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٥٦٩) .

(٤) المصباح المنير (١/ ١١٨) .

(٥) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٨٧) .

و(مِسْكِين ومِسْكِينة) .

وأمَّا (فَعِيلٌ) : فإمَّا أنْ يكونَ بمعنىٰ (فاعلٍ) ، أو بمعنىٰ (مفعولٍ) .

فإن كان بمعنىٰ (فاعلٍ) : لَحِقَتْهُ التاءُ في التأنيث[1] ؛ نحوُ : (رجلٍ كريم) ، و(امرأةٍ كريمة) ، وقد حُذِفتْ منه قليلاً ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف : ٥٦] ، وقال الله تعالىٰ : ﴿ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾ [يس : ٧٨] [2] .

❁ قوله : (ومِسْكِينة) إنَّما شذَّتْ ؛ للخروج عن القاعدة ، ومع ذلك : فهي محمولةٌ علىٰ (فقيرة) ، وقد سُمِعَ : (امرأةٌ مِسْكينٌ) على القياس ، حكاه سيبويهِ[3] .

❁ قوله : (وقد حُذِفَتْ منه قليلاً ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾) قال الرَّضِيُّ : (وممَّا يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ ، ولا تلحقُهُ التاءُ : « فَعِيلٌ » بمعنىٰ « مفعولٍ » ، إلا أنْ يُحذَفَ موصوفُهُ ؛ نحوُ : « هـٰذه قتيلةُ فلانٍ وجريحتُهُ » ؛ ولشبهه لفظاً بـ « فَعِيل » بمعنىٰ « فاعل » قد يُحمَلُ عليه فتلحقُهُ

---

(١) أي : فرقاً بينه وبين (فَعِيل) بمعنىٰ (مفعول) ، ولم يُعكَسْ ؛ لأنَّ الذي بمعنىٰ (فاعل) يطَّردُ من اللازم ؛ نحوُ : (ظَرُف) و(رَحِمَ) ، بخلاف الثاني ؛ فإنَّهُ سماعيٌّ لا ينقاسُ في فعل من الأفعال ، فكان بعيداً عن (فاعل) ، فلم يُعطَ حُكْمَهُ من التذكير والتأنيث . « خضري » (٧٩٩/٢) .

(٢) وهـٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ (رميمَ) بمعنىٰ (فاعل) ؛ أي : رامَّة بمعنىٰ بالية ، وقيل : هو بمعنىٰ (مفعول) ؛ أي : مَرْموم ، فليس مِنَ القليل . انظر « حاشية الخضري » (٧٩٩/٢) .

(٣) الكتاب (٦٤٠/٣) .

وإن كان بمعنىٰ (مفعولٍ) ـ وإليه أشار بقوله : (كـ « قتيل ») ـ . . فإمَّا أنْ يُستعمَلَ استعمالَ الأسماء ، أو لا .

فإن استُعمِلَ استعمالَ الأسماء ـ أي : لم يتبعْ موصوفَهُ ـ . . لَحِقَتْهُ التاءُ ؛

التاءُ مع ذِكْرِ الموصوف أيضاً ؛ نحوُ : « امرأةٌ قَتِيلة » ، كما يُحمَلُ « فَعِيلٌ » بمعنىٰ « فاعل » عليه فتُحذَفُ منه التاء ؛ قيلَ : ومنه : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ .

وبناءُ « فَعِيلٍ » بمعنىٰ « مفعولٍ » مع كَثْرته . . غيرُ مَقِيسٍ) .

وقال قبلَ ذلك : (وأمَّا « فَعُولٌ » بمعنىٰ « مفعولٍ » . . فيستوي فيه أيضاً المُذكَّرُ والمُؤنَّث ؛ كـ « الرَّكُوب » ، لـٰكنْ كثيراً ما يلحقُها التاءُ علامةً للنَّقْل إلى الاسميَّة لا للتأنيث ، فيكونُ بعدَ لَحَاق التاءِ صالحاً للمُذكَّر والمُؤنَّث) انتهىٰ[1] .

وبما أشار إليه في الجواب عن الآية عُلِمَ : أنَّهُ لا حاجةَ إلى الجواب ؛ بأنَّ الرحمةَ علىٰ معنى الغُفْران ، أو بأنَّ القريبَ بمعنى المسافة يُذكَّرُ ويُؤنَّث وبمعنى النسب يُؤنَّثُ فقط ، أو بأنَّ في الكلام حَذْفاً ؛ أي : شيءٌ قريب ، أو أَثَرَ رحمةِ اللهِ قريبٌ ، أو بأنَّهُ بمعنىٰ (مُقرَّب) ، كذا أفادَهَ الطَّبَلَاويُّ بـ « شرحه شرح تصريف العِزِّيِّ »[2] .

. . . .

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٣٢ـ٣٣٣) .

(٢) طالع السعد (ق/ ٢٦٢) ، وزاد جوابَين آخَرَين ؛ وهما : أنَّ المصدرَ المُؤنَّث يجوزُ تذكيرُهُ حملاً علىٰ لفظٍ آخَرَ ، أو بأنَّ المُرادَ به : النسب ؛ أي : ذاتُ قُرْب .

نحوُ : (هـٰذه ذَبِيحةٌ) ، و(نَطِيحةٌ) ، و(أَكِيلةٌ) ؛ أي : مذبوحةٌ ، ومنطوحةٌ ، ومأكولةُ السَّبُعِ .

وإن لم يُستعمَلِ استعمالَ الأسماء ـ أي : بأنْ يتبعَ موصوفَهُ ـ . . حُذفَتْ منه التاءُ غالباً ؛ نحوُ : (مررتُ بامرأةٍ جَرِيحٍ) ، و(بعينٍ كَحِيلٍ) ؛ أي : مجروحةٍ ، ومكحولةٍ ، وقد تلحقُهُ التاءُ قليلاً ؛ نحوُ : (خَصْلةٍ ذَمِيمة) ؛ أي : مذمومة ، و(فَعْلةٍ حَمِيدة) ؛ أي : محمودة .

٧٦٣ـ وألـفُ التـأنيـثِ ذاتُ قَصْـرِ . . . .

﴿ قوله : (وألفُ التأنيثِ . . .) إلىٰ آخره : قال في « النُّكَت » : (ظاهرُهُ : مخالفةُ مذهبِ البَصْريِّينَ ؛ فإنَّ عندَهُمُ المقصورةَ أصلٌ[1] ، وهمزةَ الممدودةِ بدلٌ منها) انتهىٰ[2] .

قال ابنُ قاسمٍ : (قد يُقالُ : مذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّ علامةَ التأنيثِ الهمزةُ بطريق النيابة ؛ لانقلابها عن علامة التأنيث ، ويَصدُقُ على الهمزة أنَّها ذاتُ مَدٍّ وإن لم يكنِ المدُّ عليها بل علىٰ ما قبلَها ؛ لأنَّ الإضافةَ تأتي لأَدْنىٰ مُلابَسةٍ ؛

. . . .

(١) قدَّم معمولَ الخبر على الاسم ، وهو جائزٌ عند بعضهم لكونه ظرفاً ، ومنعه الجمهور مطلقاً ، وانظر ما تقدم في (٢/ ٥١٦) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٢٠٧) ، وعند الأخفش : علامةُ التأنيث الألفُ والهمزةُ معاً ، وعند الكُوفيِّينَ والزَّجَّاج : الهمزةُ وحدَها ، والهمزةُ قبلَها زائدة . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٠٠) .

. . . .   وذاتُ مَـدٍّ نحـوُ أُنثـى الغُـرِّ
٧٦٤ـ والِاشتِهارُ في مَبَانِي الأُولىٰ   يُبدِيهِ وزنُ (أُرَبَىٰ) و(الطُّولَىٰ)
٧٦٥ـ و(مَرَطَىٰ) ووزنُ (فَعْلَىٰ) جَمْعَا   أو مصدراً أو صفةً كـ (شَبْعَىٰ)
٧٦٦ـ وكـ (حُبَارَىٰ) . . . .

لأنَّها مُجاوِرةٌ للمدِّ ، ولها دَخْلٌ فيه ، فليُتأمَّلْ) ، كذا مِنْ خطِّهِ نقلتُ .

❁ قوله : (أُنثى الغُرِّ) ؛ أي : اسمِ أُنْثى الغُرِّ[1] ؛ جمع (غَرَّاءَ) بالمدِّ ؛ كـ (حَمْراءَ وحُمْرٍ) .

❁ قوله : (في مَبَانِي) جمعُ (مَبْنىً) مُتعلِّقٌ بـ (الاشتهارُ) ؛ أي : أوزانِ الأُولىٰ .

❁ قوله : (يُبدِيهِ) ؛ أي : يُظهِرُهُ ، (وزنُ) بالرفع : فاعلُ (يُبدِيهِ) ، وقولُهُ : (ووزنُ « فَعْلَىٰ ») : معطوفٌ علىٰ (وزنُ) الأوَّلِ ، و(جَمْعَا) : حالٌ مِنْ (فَعْلَىٰ) بفتح الفاء .

❁ قوله : (كـ « شَبْعَىٰ ») تأنيثُ (شَبْعانَ) .

❁ قوله : (وكـ « حُبَارىٰ ») بضمِّ الحاء المُهمَلة وبالباء المُوحَّدة : اسمُ طائرٍ يُطلَقُ : على الذكر والأنثىٰ ، والواحِدِ والجمعِ ، وألِفُهُ للتأنيث ؛ إذ لو لم تكنْ له لانصرفت ، والجمعُ : (حُبارَيات) ، وهي مِنْ أشدِّ الطير طَيَرَاناً ،

. . . .

(١) أي : نحو الألف التي في اسم الأنثىٰ مِنَ (الغُرِّ) ؛ وهو (غرَّاءُ) .

وإذا نُتِفَ ريشُها وأبطأَ نباتُها ، وطار صواحبُها قَبْلَها . . ماتَتْ كَمَداً ؛ ولذا قالوا : (أَكْمَدُ مِنَ الحُبارىٰ) ، وقالوا : (مات فلانٌ كَمَدَ الحُبارىٰ)[1] .

وهي طائرٌ كبيرُ العُنُق ، رَمَاديُّ اللون ، في مِنْقاره بعضُ طُولٍ ، وهي تُصادُ ولا تصيد ، وسُلَاحُها سِلَاحُها[2] ، وقالوا : (أَسْلَحُ مِنَ الحُبارىٰ حالةَ الخوف ، ومِنَ الدَّجاج حالةَ الأمن)[3] .

وهي مِنْ أكثر الطير حِيلةً في تحصيل الرزق ، ومع ذلك تموتُ جوعاً .

وروىٰ أبو داودَ والتِّرْمِذيُّ عن سَفِينةَ قال : (أكلتُ معَ رسولِ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم لحمَ الحُبارى) انتهىٰ مِنْ « مختصر حياة الحيوان » للسُّيُوطيِّ[4] .

قال الفارِضيُّ : (وولدُها يُسمَّى النهارَ ، وفرخُ الكَرَوانِ يُسمَّى الليلَ)[5] .

❁ قوله : (سُمَّهَىٰ) بضمِّ السين المُهمَلةِ وتشديدِ الميم ، و(سِبَطْرَىٰ)

❁ قوله : (وسُلَاحُها) ؛ أي : رَوْثُها .

---

(١) انظر « جمهرة الأمثال » (٢/ ١٧٦) ، و« مجمع الأمثال » (٢/ ١٧٠) .
(٢) فإذا هجم عليها الصقر ذرقتْ عليه ، فيتدبَّق ريشه ويسقط .
(٣) انظر « جمهرة الأمثال » (١/ ٥٣٤) ، و« مجمع الأمثال » (١/ ٣٥٤) ، و« المستقصىٰ » (١/ ١٧٠) .
(٤) سنن أبي داود (٣٧٩٧) ، سنن الترمذي (١٨٢٨) ، وانظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ٢٠٥ـ٢٠٦) .
(٥) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦٨) .

بكسر السين المُهمَلة ، وفتحِ الباء المُوحَّدة ، وسكونِ الطاء المُهمَلة ، وبعدها راءٌ[1] .

❁ قوله : (ذِكْرَىٰ) قال ابنُ قاسمٍ : (أَطْلَقَ في « فِعْلَىٰ » بكسر الفاء ، وكان ينبغي أنْ يُفصِّلَ فيه كما فصَّل في « فَعْلَىٰ » بفتحها ؛ وذلك أنَّهُ إنْ كان مصدراً ؛ كـ « ذِكْرَىٰ » ، أو جمعاً ؛ كـ « حِجْلَىٰ » و« ظِرْبَىٰ » . . فألفُهُ للتأنيث ، وإن لم يكنْ مصدراً ولا جمعاً . . لم يلزم كونُ ألفِهِ للتأنيث ، بل إن لم يُنوَّن في التنكير . . فهي للتأنيث ؛ كـ « ضِيزَىٰ » ، وإن نُوِّنَ فللإلحاق ؛ كـ« رجل كِيصىً ») ، كذا فصَّل في « الكافية الشافية » و« العُمْدة » و« شرحهما » انتهىٰ « نُكَت »[2] .

❁ قوله : (كما فصَّل في « فَعْلَىٰ ») ؛ فإنَّ التقييدَ تفصيلٌ ، وقد قيَّد فيها .

❁ قوله : (كـ« ضِيزَىٰ ») يُقالُ : (قِسْمةٌ ضِيزَىٰ) ؛ أي : جائرةٌ .

❁ قوله : (كِيصىً) يُقالُ : (رجلٌ كِيصىً) : إذا تولَّع بالأكل وحدَهُ .

---

(١) وسيأتي معناهما مع الكلمات الآتية في كلام الشارح .

(٢) نكت السيوطي (ق/٢٠٧) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/١٣٥٧) ، و« شرح الكافية الشافية » (٤/١٧٤٣ ، ١٧٤٨ـ١٧٤٩) ، و« شرح عمدة الحافظ » (٢/٨٢٥ ، ٨٢٨) ، وإذا أطلق السيوطيُّ في « النكت » ابنَ قاسم . . فالمُرادُ به : المُراديُّ صاحب « توضيح المقاصد » ، كما هو ظاهرٌ ، وقد سبق التنبيه عليه في (٢/٢٤٥ ، ٣/٥٩٣) .

. . . . و(حِثِّيثَىٰ) معَ (الكُفُرَّىٰ)

٧٦٧ـ كذاكَ (خُلَّيْطَىٰ) معَ (الشُّقَّارَىٰ) وٱعْـزُ لغيـرِ هـٰـذهِ ٱستِنْـدَارَا

قد سبق أنَّ ألفَ التأنيثِ علىٰ ضربَينِ : أحدُهُما : المقصورةُ ؛ كـ (حُبْلىٰ)، و(سَكْـرىٰ) ، والثـانـي : الممـدودةُ ؛ كـ (حَمْـراءَ) ، و(غَـرَّاءَ)[1] ،

❀ قوله : (و« حِثِّيثَىٰ ») بكسر الحاء المُهمَلة وثاءَينِ بينهما ياءٌ مُثنَّاةٌ تحتيَّة : اسمُ مصدرِ (حثَّ على الشيء) : إذا حضَّ عليه . انتهىٰ « تصريح »[2] ، وقال الفارِضيُّ : (مصدرُ « حَثَّ » علىٰ غير قياس)[3] .

❀ قوله : (معَ « الكُفُرَّىٰ ») بضمِّ الكاف والفاء وفتحِ الراء المُشدَّدة : مُعرَّبٌ ، وفي « القاموس » : أنَّهُ مُثلَّثُ الكافِ والفاء . انتهىٰ « تصريح »[4] .

❀ قوله : (خُلَّيْطَىٰ) بضمِّ الخاء المُعجَمة وفتحِ اللام المُشدَّدة .

❀ قوله : (الشُّقَّارَىٰ) بضمِّ الشين المُعجَمة وتشديدِ القاف .

❀ قوله : (ٱستِنْدَارَا) مفعولُ (ٱعْزُ) ؛ بمعنى : انسُبْ ، والاستِنْدارُ : استِفْعالٌ مِنَ النُّدُور ؛ بمعنى القِلَّة .

. . . .

---

(١) انظر (٥/٢١٢) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/٢٨٩) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٦٨) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/٢٩٠) ، وانظر « القاموس المحيط » (٢/١٢٧) .

ولكلٍّ منهما أوزانٌ تُعرَفُ بها .

فأمَّا المقصورةُ : فلها أوزانٌ مشهورة ، وأوزانٌ نادرة .

فمِنَ المشهورةِ : (فُعَلَىٰ)؛ نحوُ: (أُرَبَىٰ) للداهية ، و(شُعَبَىٰ) لموضعٍ[1] .

❀ قوله : (ولكلٍّ منهما أوزانٌ تُعرَفُ بها) ذَكَرَ الناظمُ مِنَ المقصورة اثني عَشَرَ وزناً مشهورة ، ومِنَ الممدودة سبعةَ عَشَرَ .

❀ قوله : (و« شُعَبَىٰ ») بمُعجَمة فمُهمَلةٍ فمُوحَّدة ، ومِنْ أوزانِ (فُعَلَىٰ) : (أُدَمَى) اسمُ موضع ، وكذا (أُرَنَىٰ) بالنون لحَبٍّ مِنَ البقل ، و(جُنَفَىٰ) موضع ، و(جُعَبَىٰ) لكبار النمل ، وهٰذه غيرُ مُشتهِرةٍ ؛ فعَدُّ الناظمِ لـ (فُعَلَىٰ) في الأوزان المشهورةِ مُشكِلٌ ، كما قاله في « التوضيح » ؛ لأنَّها مِنَ الأوزان النادرة ، بل قال خَطَّابٌ [المارِدِيُّ] : إنَّها شاذَّةُ الوزن . انتهىٰ « تصريح »[2] .

---

(١) في جبل طَيِّئٍ .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٨٩) ، وانظر « أوضح المسالك » (٤/ ٢٨٩) ، وفي النسخ : (المازني) بدل (الماردي) ، والتصويب من « بغية الوعاة » (١/ ٥٥٣) ، و« التكملة » لابن الأبار (١/ ٢٣٨) ، وذكر ابن الأبَّار أنه يُقال : (المرادي) ، وقد تحرَّف في بعض المصادر إلى : (المازري) و(الماوردي) و(المادري) وغير ذلك ، والمارِدي : هو الإمام أبو بكر خطَّاب بن يوسف بن هلال الأندلسي القرطبي (ت نحو ٤٦٠هـ) ، وهو منسوب إلىٰ (مارِدَة) كورة من أعمال قرطبة ، وله كتاب « الترشيح » نقل منه أبو حيَّان كثيراً في « الارتشاف » و« التذييل » ، وانظر « تذكرة النحاة » (ص ٢٧٨) ، و« بغية الوعاة » (١/ ٥٥٣) .

ومنها : (فُعْلَى) ؛ اسماً ؛ كـ (بُهْمَىٰ) لنَبْت ، أو صفةً ؛ كـ (حُبْلَىٰ) و(الطُّولَىٰ) ، أو مصدراً ؛ كـ (رُجْعَىٰ) .

ومنها : (فَعَلَى) ؛ اسماً ؛ كـ (بَرَدَىٰ) لنهرٍ بدمشقَ ، أو مصدراً ؛ كـ (مَرَطَىٰ) لضَرْبٍ مِنَ العَدْوِ ، أو صفةً ؛ كـ (حَيَدَىٰ) ؛ يُقالُ : (حمارٌ حَيَدَىٰ) ؛ أي : يَحِيدُ عن ظِلِّهِ لنشاطه ؛ قال الجَوْهَرِيُّ : (ولم يَجِئْ في نعوت المُذكَّرِ شيءٌ علىٰ « فَعَلَى » غيرُهُ)[1] .

❀ قوله : (كـ « بُهْمَىٰ ») بالباء المُوحَّدة[2] .

❀ قوله : (كـ « حُبْلَىٰ » و« الطُّولَىٰ ») مثَّل بمثالَينِ ؛ الأوَّلُ لِمَا لا مُذكَّرَ له ، والثاني لِمَا له مُذكَّرٌ ؛ وهو الأَطْوَلُ .

❀ قوله : (كـ « رُجْعَىٰ ») مصدرُ (رَجَعَ) .

❀ قوله : (كـ « بَرَدَىٰ ») بالباء المُوحَّدة المفتوحة .

❀ قوله : (كـ « مَرَطَىٰ ») بالطاء المُهمَلة .

❀ قوله : (العَدْوِ) بفتح العين وسكونِ الدال المُهمَلتَينِ ؛ أي : السُّرْعةِ .

❀ قوله : (كـ « حَيَدَىٰ ») بالحاء والدال المُهمَلتَينِ بينهما ياءٌ مُثنَّاةٌ تحتانيَّة .

❀ قوله : (أي : يَحِيدُ عن ظِلِّهِ لنشاطه) عبارةُ « التصريح » : (لتخيُّله)

. . . .

---

(١) الصحاح (٢/ ٤٦٧) .

(٢) أي : فألفُهُ للتأنيث ، فلا تلحقُها التاء ، وقولُهُم : (بُهْماة) شاذٌّ ، وقيل : للإلحاق ، وأمَّا الذي بمعنى الشجاع : فـ (بهمة) بالتاء . « خضري » (٢/ ٨٠١) .

ومنها : (فَعْلَىٰ) ؛ جمعاً ؛ كـ (صَرْعَىٰ) جمع (صَرِيعٍ) ، أو مصدراً ؛ كـ (دَعْوىٰ) ، أو صفةً ؛ كـ (شَبْعَىٰ) ، و(كَسْلَىٰ) .

ومنها : (فُعَالَىٰ) ؛ كـ (حُبَارَىٰ) لطائر ، ويقعُ على الذكر والأنثىٰ[1] .

ومنها : (فُعَّلَىٰ) ؛ كـ (سُمَّهَىٰ) للباطل .

ومنها : (فِعَلَّىٰ) ؛ كـ (سِبَطْرَىٰ) لضَرْبٍ مِنَ المَشْيِ .

انتهىٰ[2] ، والمُرادُ : أنَّ الحمارَ يتخيَّلُ أنَّ ظِلَّهُ حيوانٌ آخَرُ يُرِيدُ مسابقتَهُ ، فيسبقُهُ ذلك الحمارُ ، وذلك يَدُلُّ علىٰ نشاطه .

❋ قوله : (كـ « حُبَارَىٰ ») في « الصحاح » : أنَّ ألفَ (حُبَارَىٰ) ليستْ للتأنيث ، وهو غَلَطٌ منه ؛ فإنَّهُ وافق علىٰ أنَّهُ ممنوعٌ مِنَ الصرف ، ومَنْعُ الصرفِ دليلٌ علىٰ أنَّ ألفَهُ للتأنيث ، نبَّهَ علىٰ ذلك ابنُ هشامٍ[3] .

❋ قوله : (للباطل) ، وللكذب ، وللهواء بينَ السماءِ والأرض . انتهىٰ « تصريح »[4] .

❋ قوله : (لضَرْبٍ مِنَ المَشْيِ) ؛ وهو الذي فيه تبخترٌ .

---

(١) ويجيء أيضاً جمعاً ؛ كـ (سُكَارىٰ) ، قيل : وصفةً لمفرد ؛ كـ (جَمَلٍ عُلَادىٰ) ؛ أي : شديد . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٠٢) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٨٩) .

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٢٩٠) ، وانظر « الصحاح » (٢/ ٦٢١) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٨٩) .

ومنها : (فِعْلَىٰ) ؛ مصدراً ؛ كـ (ذِكْرَىٰ) ، أو جمعاً ؛ كـ (ظِرْبَىٰ) جمع (ظَرِبانٍ) ـ وهي دُوَيْبَّةٌ كالهِرَّة مُنْتِنةُ الرِّيح[1] ، تَزعُمُ العربُ أنَّها تَفْسُو في ثوبِ أحدِهِم إذا صادها ، فلا تذهبُ رائحتُهُ حتىٰ يَبْلى الثوبُ ـ

---

* قوله : (كـ « ذِكْرَىٰ ») مصدرُ (ذَكَرَ ذِكْراً) .

* قوله : (كـ « ظِرْبَىٰ ») بكسر الظاء المُشالة ، وقولُهُ : (جمعُ « ظَرِبانٍ ») بفتح الظاء وكسرِ الراء علىٰ صيغة المُثنَّىٰ ، وفيه لغةٌ بكسر الظاء وسكونِ الراء : دُوَيْبَّةٌ مِنَ السباع ـ يُقالُ : إنَّها تُشبِهُ الكلبَ الصِّينيَّ القصير ـ أَصْلَمُ الأُذُنَينِ ، طويلُ الخُرْطُوم ، أَسْوَدُ السَّرَاة ، أبيضُ البَطْن ، ذَكَرَهُ في « المصباح »[2] .

وقال في « مختصر حياة الحيوان » : (هو قصيرُ اليدَينِ ، وفيهما براثنُ حِدادٌ ، طويلُ الذَّنَب ، لا فَقَارَ لظهره ، ولا مَفصِلَ فيه ، بل عظمٌ واحد مِنَ الرأس إلى الذَّنَب ، وله صِماخانِ بلا أُذُنَينِ ، ويُضرَبُ بالسيوف فلا تعملُ فيه لصلابة جِلْدِهِ حتىٰ تُصِيبَ طرفَ أنفِهِ ، ويحرمُ أكلُهُ ؛ لاستخباثه)[3] .

* قوله : (تَفْسُو في ثوبِ أحدِهِم) قال الجاحظُ : (الظَّرِبانُ أَنْتنُ خَلْقِ اللهِ

---

* قوله : (أَصْلَمُ الأُذُنَينِ) ؛ أي : مقطوعُهُما خِلْقةً ، كما في « القاموس »[4] .

* قوله : (أَسْوَدُ السَّرَاة) ؛ أي : الظَّهْرِ .

---

(1) قوله : (دُوَيْبَّة) بتشديد الباء مع إشمام الياء كسراً ، وهي تصغير (دابّة) .

(2) المصباح المنير (٢/ ٥٢٥) .

(3) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ١٢٩ـ١٣٠) .

(4) القاموس المحيط (٤/ ١٣٧) .

وكـ (حِجْلَىٰ) جمع (حَجَلٍ) ، وليس في الجموع ما هو علىٰ وزن (فِعْلَىٰ) غيرُهُما .

فَسْواً ، وقد جعلَهُ سلاحاً له ؛ فلا يَقرَبُهُ أحدٌ إلا أَرْسَلَ عليه ما لا يُطِيقُ ، وفي المَثَل : « أَفْسَىٰ مِنْ ظَرِبانٍ » ، والعربُ تُسمِّيه مُفَرِّقَ الإِبِلِ ، وتقولُ : إنَّهُ إذا دَخَلَ بين الإِبِلِ وفسا ثلاثَ فَسَوَاتٍ تفرَّقتْ وجَفَلَتْ[1] ، ولا يردُّها الراعي إلا بجُهْدٍ شديد ، ويدخلُ على الضَّبِّ جُحْرَهُ ، فيفسو عليه ثلاثاً ، فيُغشَىٰ على الضبِّ ، فيأكلُهُ ، ثمَّ يُقِيمُ في الجُحْر حتىٰ يأكلَ بقيَّةَ أولادِهِ ، وإذا رأى الثُّعبانَ وَثَبَ عليه ، فينطوي عليه الثُّعْبانُ ، فينفخُ ثمَّ يَزفِرُ زَفْرةً فيقطعُهُ قِطَعاً) انتهىٰ ، ومِنْ خطِّ السُّيُوطيِّ نقلتُ[2] .

❁ قوله : (جمع « حَجَلٍ ») بحاءٍ مُهمَلةٍ فجيمٍ : هو طائرٌ قَدْرَ الحمام ، مُرقَّشٌ كالقَطا ، أحمرُ المِنْقار والرِّجْلَينِ ، ويُسمَّىٰ : دجاجَ البَرِّ ، وهو صِنْفانِ : نجديٌّ ، وتِهاميٌّ ؛ فالنَّجْديُّ : أحمرُ الرِّجْلَينِ ، والتِّهاميُّ : فيه بياضٌ وخُضْرةٌ ، وله قُوَّةُ الطَّيَران ، والذَّكَرُ شديدُ الغَيرة ، فإذا اجتمعَ ذَكَرانِ اقتتلا ، فأيُّهُما غَلَبَ تَبِعَتْهُ الأنثىٰ .

وفي « كامل ابن عَدِيٍّ » في ترجمة جعفرِ بنِ سُلَيمانَ الضُّبَعيِّ : أنَّ الطيرَ المَشْويَّ الذي أُهدِيَ للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان حَجَلاً . انتهىٰ[3] .

. . . .

---

(١) أي : رائثٌ .

(٢) انظر « الحيوان » للجاحظ (١/٢٤٨ـ٢٤٩)، و« حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/١٢٩ـ١٣٠) .

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٨٥) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

ومنها : (فِعِّيلَىٰ) ؛ كـ (حِثِّيثَىٰ) بمعنى الحثِّ[1] .

ومنها : (فُعُلَّىٰ) ؛ نحوُ : (كُفُرَّىٰ) لوعاء الطَّلْعِ .

ومنها : (فُعَيْلَىٰ) ؛ نحوُ : (خُلَّيْطَىٰ) للاختلاط ، ويُقالُ : (وَقَعُوا في خُلَّيْطَىٰ) ؛ أي : اختلطَ عليهم أمرُهُم .

ومنها : (فُعَّالَىٰ) ؛ نحوُ : (شُقَّارَىٰ) لنَبْتٍ[2] .

ولحمُهُ مُعتدِلٌ ، جَيِّدُ الغذاء ، سريعُ الهَضْم . انتهىٰ مِنْ خطِّ السُّيُوطيِّ مُلخَّصاً[3] .

❀ قوله : (لوعاء الطَّلْعِ) ؛ أي : طَلْعِ النَّخْل ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّهُ يَكفُرُهُ ؛ أي : يَستُرُهُ ويُغطِّيهِ .

❀ قوله : (ويُقالُ : « وَقَعُوا في خُلَّيْطَىٰ ») الأَوْلىٰ : حذف الواو ؛ لأنَّهُ دليلٌ لِمَا قبلَهُ .

---

(١) والصحيح : قصرُ هـٰذا الوزنِ على السماع ، ولم يجئ إلا مصدراً ، وجعله في « التسهيل » من الممدودة أيضاً ؛ كـ (خِصِّيصاءَ) و(فِخِّيراءَ) ؛ فهو مِنَ المشترك . انظر « توضيح المقاصد » (٣/١٣٥٨) .

(٢) لم يذكر الشارحُ الأوزانَ النادرة التي أشار إليها الناظمُ بقوله : (واعزُ لغير هـٰذه استِنْدَارَا) ؛ ومنها : (فَعْيَلَىٰ) ؛ كـ (خَيْسَرَىٰ) للخسارة ، و(فَعْلَوَىٰ) ؛ كـ (هَرْنَوَىٰ) لنبت ، و(فَعْوَلَىٰ) ؛ كـ (قَعْوَلَىٰ) لنوع مِنَ المشي ، و(فَيْعُولَىٰ) ؛ كـ (فَيْضُوضَىٰ) للمفاوضة ، و(فَوْعُولَىٰ) ؛ كـ (فَوْضُوضَىٰ) للمفاوضة أيضاً ، و(فُعَلَايَا) ؛ كـ (بُرَحَايَا) للتعجُّب مِنْ شيء . انظر « شرح ابن الناظم » (ص٥٣٨) ، و« المساعد » (٣/٣٠٩ـ٣١٤) .

(٣) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/٢٠٧ـ٢٠٨) .

٧٦٨ـ لمَدِّها (فَعْلَاءُ) (أَفْعِلَاءُ) مُثلَّثَ العينِ و(فَعْلَلَاءُ)
٧٦٩ـ ثُمَّ (فِعَالَا) (فُعْلُلَا) (فاعُولَا) و(فاعِلَاءُ) (فِعْلِيَا) (مَفْعُولَا)
٧٧٠ـ ومُطلَقُ العينِ (فَعَالَا) وكذا مُطلَقَ فاءٍ (فُعَلَاءُ) أُخِذَا

لألف التأنيثِ الممدودةِ أوزانٌ كثيرةٌ نبَّهَ المُصنِّفُ علىٰ بعضها .

فمنها : (فَعْلَاءُ) ؛ اسماً ؛ كـ (صَحْراءَ) ، أو صفةً مُذكَّرُها علىٰ (أَفْعَلَ) ؛ كـ (حَمْرَاءَ) ، أو علىٰ غير (أَفْعَلَ) ؛ كـ (دِيمةٍ هَطْلَاءَ) ،

❀ قوله : (لمَدِّها) الضميرُ يرجعُ إلىٰ (ألفُ التأنيث) مِنْ حيثُ هي ؛ أي : لألف التأنيث أوزانٌ ؛ وهي (فَعْلَاءُ) . . . إلىٰ آخره[1] .

❀ قوله : (مُثلَّثَ العينِ) حالٌ مِنْ (أَفْعِلَاءُ) .

❀ قوله : (ومُطلَقُ العينِ) بالنصب : حالٌ مِنْ (فَعَالَا) ؛ بفتح الفاء ، أو بالرفع علىٰ أنَّهُ خبرٌ عن (فَعَالا) ؛ فيكونُ مرفوعاً على الابتداء .

❀ قوله : (مُطلَقَ فاءٍ . . .) إلىٰ آخره : حالٌ مِنَ الضمير المُستترِ في (أُخِذَ) العائدِ علىٰ (فُعَلَاءُ) ، و(فُعَلاءُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (أُخِذَ) ؛ أي : و(فُعَلاءُ) أُخِذَ كذلك حالَ كونِهِ مُطلَقَ فاءٍ .

❀ قوله : (كـ « دِيمةٍ هَطْلَاءَ ») بكسر الدال المُهمَلة وسكونِ الياء المُثنَّاة

. . . .

(١) وقولُهُ في البيت بعده : (ثمَّ « فِعالا » « فُعْلُلا » . . .) إلىٰ آخره : كلُّهُنَّ معطوفاتٌ علىٰ (فَعْلاءُ) بعاطف مُقدَّر في أكثرهن ، وقد قصر أكثرهن للضرورة ارتكاناً علىٰ فهم القارئ مِنْ قوله : (لمدِّها) ، قاله العلَّامة محمد محيي الدين عبد الحميد .

ولا يُقالُ : (سحابٌ أَهْطَلُ) ، بل : (سحابٌ هَطِلٌ) ، وكقولِهِم : (فرسٌ ـ أو ناقةٌ ـ رَوْغاءُ) ؛ أي : حديدةُ القِيادِ ، ولا يُوصَفُ به المُذكَّرُ منهما ؛ فلا يُقالُ : (جَمَلٌ أَرْوَغُ)[1] ، وكـ (امرأةٍ حَسْناءَ) ، ولا يُقالُ : (رجلٌ أَحْسَنُ) ، والهَطْلُ : تتابعُ المطرِ والدمع وسيلانُهُ؛ يُقالُ : (هَطَلَتِ السماءُ تَهطِلُ هَطْلاً وهَطَلَاناً وتَهْطالاً) .

ومنها : (أَفْعُلَاءَ) مُثلَّثَ العين ؛ نحوُ قولِهِم لليوم الرابعِ مِنْ أيام الأُسْبُوع : (أَرْبُعَاء) بضمِّ الباء وفتحِها وكسرِها .

تحتُ ، قال أبو زيد : (هو المَطَرُ الذي ليس فيه رعدٌ ولا بَرْق ، وأقلُّهُ : ثُلُثُ النهار ، أو ثُلُثُ الليلِ) ، والهَطْلُ : تَتَابُعُ المطر . انتهىٰ « تصريح »[2] .

❀ قوله : (رَوْغاءُ) بالغين المُعجَمة ؛ في « المصباح » : (راغ الثعلبُ رَوْغاً ـ مِنْ باب « قال » ـ ورَوَغاناً : ذَهَبَ يَمْنةً ويَسْرةً في سُرْعةِ خديعة ؛ فهو لا يستقرُّ في جهة) انتهىٰ[3] .

❀ قوله : (هَطْلاً) بسكون الطاء المُهمَلة ، وقولُهُ : (هَطَلاناً) : بفَتَحَاتٍ ، و(تَهْطالاً) : بفتح التاء المُثنَّاةِ مِنْ فوقُ .

❀ قوله : (« أَرْبُعاءُ » بضمِّ الباء . . .) إلىٰ آخره ، وفي « تحشية التسهيل »

---

(١) في (و) : (روعاء . . . أروع) بالعين المهملة ، وهو الموافق لكتب اللغة وما فسَّر به الشارح ، والمثبت موافق لباقي النسخ وما كتب عليه المُحشِّي ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٠٤) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩٠) ، وانظر « الصحاح » (٥/ ١٩٢٤) ، و« تاج العروس » (٣٢/ ١٨١) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٣٣٥) .

ومنها : (فَعْلَلَاءُ) ؛ نحوُ : (عَقْرَباءَ) لأنثى العقاربِ .

ومنها : (فِعَالَاءُ) ؛ نحوُ : (قِصَاصَاءَ) للقصاص .

ومنها : (فُعْلُلَاءُ) ؛ كـ (قُرْفُصَاءَ) .

ومنها : (فاعُولَاءُ) ؛ كـ (عَاشُورَاءَ) .

ومنها : (فاعِلَاءُ) ؛ كـ (قاصِعَاءَ) اسمٌ لجُحْرٍ مِنْ جِحَرةِ اليَرْبُوع .

بخطِّ مؤلفه[١] : (اسمُ اليوم : « أَرْبَعاءُ » بفتح الباء وكسرِها ، وبفتح الهمزة وضمِّ الباء : عمودُ الخيمة ، وبضمِّهما : موضعٌ) انتهىٰ « تصريح »[٢] .

❁ قوله : (لأنثى العقاربِ) ، وفي « التصريح » كـ « القاموس » : أَنَّهُ اسمُ مكانٍ[٣] ، وفي « مختصر حياة الحيوان » : (يُقالُ للأنثىٰ : « عَقْربة » و« عَقْرباءُ » بالمدِّ غيرَ مصروفٍ) انتهىٰ[٤] ؛ فيكونُ اللفظُ المذكورُ يُطلَقُ علىٰ أنثى العقارب وعلى المكان .

❁ قوله : (كـ« قُرْفُصَاءَ ») اسمٌ لنوعٍ مِنَ الجلوس ؛ يُقال : (قَعَدَ القُرْفُصاءَ) : إذا قعدَ علىٰ قدمَيهِ ، وأَمَسَّ الأرضَ أَلْيَيْهِ . انتهىٰ « تصريح »[٥] .

❁ قوله : (اسمٌ لجُحْرٍ) بضمِّ الجيم وسكونِ الحاء المُهمَلة ؛ أي : اسمٌ

---

(١) هو الإمام ابن هشام .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩٠) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩٠) ، القاموس المحيط (١/ ١٠٧) .

(٤) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ١٦١) .

(٥) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩٠) .

ومنها : (فِعْلِياءُ) ؛ نحوُ : (كِبْرِياءَ) ؛ وهي العَظَمَةُ .

ومنها : (مَفْعُولَاءُ) ؛ نحوُ : (مَشْيُوخاءَ) جمع (شَيْخٍ) .

ومنها : (فَعَالَاءُ) مُطلَقَ العين ؛ أي : مضمومَها ومفتوحَها ومكسورَها ؛ نحوُ : (دَبُوقاءَ) للعَذِرَةِ ، و(بَرَاسَاءَ) لغة في البَرْنَساءِ ؛ وهم الناسُ ؛ قال

لجُحْرٍ واحدٍ من جِحَرَةِ اليَرْبُوع ـ بكسر الجيم وفتح الحاء المُهمَلة بوزن (عِنَبَة) ـ جَمْعِ (جُحْر) ، كما في « المصباح »[1] ، وعبارةُ « التوضيح » : (لأحدِ جِحَرَةِ اليَرْبُوع) انتهت[2] .

واليَرْبُوعُ : حيوانٌ فوقَ الفأرة ، يداهُ أقصرُ مِنْ رجلَيهِ عكسَ الزُّرافة ، يحفرُ جُحْرَهُ في مَهَبِّ الرياح الأربعةِ ، وهو يجترُّ ويَبعَرُ ، وله كَرِشٌ وأسنانٌ وأَضْراسٌ في الفكِّ الأعلىٰ والأسفل ، وهو مِنَ الحيوان الذي ليس له رئيسٌ ينقادُ إليه ، ويَحِلُّ أكلُهُ ؛ لأنَّ العربَ تستطيبُهُ ، كما في « مختصر حياة الحيوان »[3] .

* قوله : (« مَشْيُوخاءَ » جمع « شَيْخٍ ») أشار به : إلىٰ أنَّهُ بالشين والخاء المُعجَمتَينِ ، وقد ضبطَهُ ابنُ مالكٍ بالحاء المُهمَلة ، قال : (ومعناه : اختلاطُ الأمر) ، نقله في « التصريح »[4] .

* قوله : (للعَذِرَةِ) بفتح العين المُهمَلة وكسرِ الذال المُعجَمة .

---

(١) المصباح المنير (١/ ١٢٥ـ١٢٦) .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٢٩١) .

(٣) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ٤٨٠ـ٤٨١) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩٠) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٤/ ١٧٥٤) .

ابنُ السِّكِّيتِ : (يُقالُ : ما أدري : أيُّ البَرْنَساءِ هو ؟)[1] ؛ أي : أيُّ الناسِ هو ، و(كَثِيرَاءَ) .

ومنها : (فُِعَلَاءُ) مُطلَقَ الفاء ؛ أي : مضمومَها ومفتوحَها ومكسورَها ؛ نحوُ : (خُيَلَاءَ) للكِبْر ، و(جَنَفَاءَ) اسم مكان ، و(سِيَرَاءَ) لبُرْدٍ فيه خطوطٌ صُفْرٌ .

انتهىٰ « تصريح »[2] .

❀ قوله : (و« كَثِيرَاءَ ») اسمٌ لبِزْرٍ . انتهىٰ « فارِضي »[3] .

❀ قوله : (و« سِيَرَاءَ ») بالسين المُهمَلة والياءِ المُثنَّاة تحتُ : ثوبٌ مخلوطٌ بحرير ، وقيل : ما عُمِلَ مِنَ القَزِّ ، وقيل : بُرْدٌ فيه خُطُوطٌ صُفْر ، وأيضاً : نبتٌ ، وأيضاً : الذهبُ . انتهىٰ « تصريح »[4] .

. . . .



(١) إصلاح المنطق (ص٣٩١) .
(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩١) .
(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦٨) .
(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩١) .

المقصور والممدود

٧٧١ـ إذا ٱسمٌ ٱستَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فتحاً وكانَ ذا نظيرٍ كـ (الأَسَفْ)

(المقصورُ والممدودُ)

❀ قوله : (المقصورُ والممدودُ) المقصورُ : هو الاسمُ المُتمكِّنُ الذي حرفُ إعرابِهِ ألفٌ لازمة ؛ كـ (الفتىٰ) و(العصا) ، بخلاف (إذا) و(رأيتُ أخاك) ؛ فلا يُسمَّىٰ مقصوراً .

والممدودُ : هو الاسمُ المُتمكِّنُ الذي في آخره همزةٌ بعدَ ألفٍ زائدةٍ ؛ كـ (كِسَاءٍ) و(رِدَاءٍ) ، بخلاف (أُولاء) و(شاءٍ) ؛ فلا يُسمَّىٰ ممدوداً[١] .

❀ قوله : (إذا ٱسمٌ) ؛ أي : صحيحٌ ، وقولُهُ : (فتحاً) : مفعولُ (ٱستَوْجَبَ) .

❀ قوله : (وكانَ ذا نظيرٍ) ؛ أي : مِنَ المُعتلِّ ، وقولُهُ : (كـ « الأَسَفْ ») : مثالٌ للصحيح .

[المقصورُ والممدودُ]

. . . .

(١) أي : عند علماء النحو ، وأمَّا عند علماء اللغة : فيجوزُ الإطلاق عليهما . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٠٥) .

٧٧٢ـ فلنظيــــرِهِ المُعَـــلِّ الآخِـــرِ   ثُبُـوتُ قَصْـرٍ بقيـاسٍ ظـاهِـرِ
٧٧٣ـ كـ (فِعَلٍ) و(فُعَلٍ) في جمعِ ما   كـ (فِعْلَةٍ) و(فُعْلَةٍ) نحوُ (الدُّمَىٰ)

المقصورُ : هو الاسمُ الذي حرفُ إعرابِهِ ألفٌ لازمةٌ .

فخَرَجَ بالاسم : الفعلُ ؛ نحوُ : (يرضىٰ) ، وبـ (حرفُ إعرابِهِ) : المبنيُّ ؛ نحوُ : (إذا) ، وبـ (لازمةٌ) : المُثنَّىٰ ؛ نحوُ : (الزيدانِ) ؛ فإنَّ

❀ قوله : (المُعَلِّ) نعتٌ لقوله : (نظيرِهِ) مضافٌ إلى (الآخِرِ) مِنْ إضافة اسمِ المفعول إلىٰ مرفوعه ، و(ثُبُوتُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : قولُهُ : (فلنظيرِهِ) ، وجملةُ المبتدأِ والخبرِ : جوابُ (إذا) ؛ فلذا قُرِنَتْ بالفاء .

❀ قوله : (كـ « فِعَلٍ ») هٰذا مثالٌ للمُعتلِّ ؛ ولهٰذا لم يَعطِفْهُ علىٰ قوله : (كـ « الأَسَفْ ») ، كما قاله ابنُ قاسمٍ[1] ، وبه يندفعُ اعتراضُ ابنِ هشامٍ : بأنَّهُ كان عليه الإتيانُ بحرف العطف[2] .

❀ قوله : (كـ « فِعْلَةٍ ») بكسر الفاء ، و(فُعْلَةٍ) بضمِّها .

❀ قوله : (نحوُ « الدُّمَىٰ ») بضمِّ الدال : جمعُ (دُمْية) .

❀ قوله : (هٰذا مثالٌ للمُعتلِّ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أَنَّهُ يُوهِمُ أَنَّهُ نظيرُ (الأَسَف) ، وليس كذلك ؛ فالأَوْلىٰ : عطفُهُ علىٰ (كالأَسَف) بتقدير العاطف ، كما قاله ابنُ هشام ، ويكونُ في الكلام شِبْهُ احتباكٍ .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٢٤٠) .
(٢) انظر « نكت السيوطي » (ق/ ٢٠٩) ، و« حاشية ياسين على الألفية » (٢/ ٣٦٩) .

ألِفَهُ تنقلبُ ياءً في الجرِّ والنصب .

والمقصورُ علىٰ قِسْمَينِ : قياسيٌّ ، وسماعيٌّ .

فالقياسيُّ : كلُّ اسمٍ مُعتلٍّ له نظيرٌ مِنَ الصحيح ، مُلتَزَمٌ فتحُ ما قبلَ آخرِهِ ؛ وذلك كمصدر الفعلِ اللازم الذي علىٰ وزن (فَعِلَ) ؛ فإنَّهُ يكونُ (فَعَلاً) بفتح الفاء والعين ؛ نحوُ : (أَسِفَ أَسَفاً) ، فإذا كان مُعتلّاً وَجَبَ قصرُهُ ؛ نحوُ : (جَوِيَ جَوىً) ؛ لأنَّ نظيرَهُ مِنَ الصحيح الآخِرِ مُلتزَمٌ فتحُ ما قبلَ آخرِهِ .

❁ قوله : (قياسيٌّ) ، وهو وظيفةُ النَّحْويِّ ، و(سماعيٌّ) ، وهو وظيفةُ اللُّغَويِّ ، وقد وَضَعُوا في ذلك كتباً .

❁ قوله : (كلُّ اسمٍ مُعتلٍّ) الأَوْلىٰ : (كلُّ مُعَلٍّ) .

❁ قوله : (أَسِفَ) بكسر السين المُهمَلة في الماضي ، وفتحِها في المضارع والمصدرِ ، مِنْ باب (تَعِبَ) ؛ أي : حَزِنَ حَزَناً ، كما في « المصباح »[1] .

❁ قوله : (جَوىً) بالجيم ، والجَوَى : الحُرْقةُ وشِدَّةُ الوَجْد مِنْ عشق أو

❁ قوله : (الأَوْلىٰ : « كلُّ مُعَلٍّ ») ؛ أي : لأنَّ المُعتلَّ : ما فيه حرفُ عِلَّةٍ غُيِّرَ أم لا ، والمُعَلَّ : هو المُغيَّر ، وهو المُرادُ هنا ؛ لأنَّ الاسمَ لا يُوصَفُ بالقَصْر إلا بعدَ تغييرِ يائه مثلاً ، وأمَّا قولُ المُصنِّفِ : (المُعَلِّ الآخِرِ) : فالأَوْلىٰ فيه : (المُعتل) ؛ لأنَّهُ هو الذي يصحُّ فيه تعليقُ ثبوتِ القَصْر ، أمَّا المُعَلُّ ـ وهو المُغيَّر ـ فالقَصْرُ ثابتٌ فيه ، فلا معنىٰ لتعليقه بـ(إذا) .

---

(١) المصباح المنير (١/ ٢٠) .

ونحوُ (فِعَلٍ) في جمع (فِعْلَةَ) بكسر الفاء ، و(فُعَلٍ) في جمع (فُعْلَةَ) بضمِّ الفاء ؛ نحوُ : (مِرىً) جمعَ (مِرْية) ، و(مُدىً) جمع (مُدْية) ؛ فإنَّ نظيرَهُما مِنَ الصحيح : (قُرَبٌ) و(قِرَبٌ) جمع (قُرْبة) و(قِرْبة) ؛ لأنَّ جمعَ (فِعْلَةَ) بكسر الفاء يكونُ علىٰ (فِعَلٍ) بكسر الأوَّلِ وفتحِ الثاني ، وجمعَ (فُعْلَةَ) بضمِّ الفاء يكونُ علىٰ (فُعَلٍ) بضمِّ الأوَّلِ وفتح الثاني .

و(الدُّمَىٰ) : جمعُ (دُمْية) ؛ وهي الصُّورةُ مِنَ العاجِ ونحوِهِ .

حُزْنٍ ؛ تقولُ منه : (جَوِيَ الرجلُ) بالكسر ، قاله الجَوْهريُّ . انتهىٰ « زكريَّا »[1] .

❀ قوله : (مِرْية) ؛ أي : جدالٍ .

❀ قوله : (جمعَ « مُدْية ») ، وهي السِّكِّينُ ، وتقدَّم الكلامُ عليها في (البدل)[2] .

❀ قوله : (جمع « قُرْبة ») بضمِّ القاف : راجعٌ للأوَّل ، وقولُهُ : (و« قِرْبة ») بكسر القاف : راجعٌ للثاني ؛ فهو نشرٌ علىٰ ترتيب اللَّفِّ ، ويجوزُ ضبطُ الأوَّلِ بالكسر والثاني بالضمِّ ؛ فيكونُ علىٰ غير ترتيب اللَّفِّ .

❀ قوله : (بضمِّ القاف : راجعٌ للأوَّل . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مبنيٌّ علىٰ ما في بعض النسخ ؛ مِنْ تقديم (فُعَل) بالضم علىٰ (فِعَل) بالكسر .

---

(١) الدرر السنية (٢/٩٧٣) ، وانظر « الصحاح » (٦/٢٣٠٦) .
(٢) انظر (٤/٣٩٩) .

٧٧٤ـ وما ٱسْتَحَقَّ قبلَ آخِرٍ أَلِفْ فالمدُّ في نظيرِهِ حَتْماً عُرِفْ
٧٧٥ـ كمصدرِ الفعلِ الذي قد بُدِئَا بهمزِ وصلٍ كـ(ٱرْعَوَىٰ) وكـ(ٱرْتَأَىٰ)

لمَّا فَرَغَ مِنَ المقصور شرعَ في الممدود ؛ وهو الاسمُ الذي في آخره همزةٌ تَلِي ألفاً زائدة ؛ نحوُ : (حَمْرَاءَ) ، و(كِسَاءٍ) ، و(رداءٍ) .

فخَرَجَ بالاسم : الفعلُ ؛ نحوُ : (يشاءُ) ، وبقوله : (تَلِي ألفاً زائدةً) : ما كان في آخره همزةٌ تَلِي ألفاً غيرَ زائدة ؛ كـ(ماء)[١] ، . . . .

❁ قوله : (وما ٱسْتَحَقَّ) ؛ أي : مِنَ الصحيح ، و(ما) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (فالمدُّ في نظيرِهِ . . .) إلىٰ آخره ، وقولُهُ : (أَلِفْ) : مفعولٌ بـ(اسْتَحَقَّ) ، ووُقِفَ عليه بلغة ربيعةَ .

❁ قوله : (في نظيرِهِ) ؛ أي : مِنَ المُعتلِّ .

❁ قوله : (كـ« ٱرْعَوَىٰ ») ؛ أي : كَفَّ ؛ يُقال : (ارْعَوَىٰ عن القبيح) : إذا كَفَّ عنه ، وقولُهُ : (كـ« ٱرْتَأَىٰ ») : بوزن (افْتَعَلَ) مِنَ الرأي ؛ بمعنى التدبيرِ ؛ يُقالُ : (ارْتَأَىٰ في أمره) : إذا تَدَبَّرَهُ ، والأصلُ : (ارْتَأَيَ ارتئاياً) ؛ قُلِبَتِ الياءُ ألفاً في الفعل لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، وفي المصدر قُلِبَتْ همزةً لتطرُّفها إِثْرَ ألفٍ زائدة[٢] .

---

(١) أي : فلا يُسمَّىٰ ممدوداً ، كما نصَّ عليه الفارسيُّ ؛ لعُرُوض مَدِّهِ ؛ لأنَّ ألفَهُ بدلٌ مِنَ الواو في (مَوَه) ، لا زائدةٌ . « خضري » (٢/٨٠٧) .
(٢) فصار : (ارتِئاءً) .

و(آءٍ) جمعَ (آءة) ؛ وهو شجرٌ .

والممدودُ أيضاً : كالمقصور ؛ قياسيٌّ ، وسماعيٌّ .

فالقياسيُّ : كلُّ مُعتلٍّ له نظيرٌ مِنَ الصحيح الآخر ، مُلتزَمٌ زيادةُ ألفٍ قبلَ آخرِه ؛ وذلك كمصدرِ ما أَوَّلُهُ همزةُ وصلٍ ؛ نحوُ : (ارْعَوَىٰ ارْعِوَاءً) ، و(ارْتَأَىٰ ارْتِئاءً) ، و(استَقْصىٰ استِقْصاءً) ؛ فإنَّ نظيرَها مِنَ الصحيح : (انطَلَقَ انْطِلاقاً) ، و(اقتَدَرَ اقْتِداراً) ، و(استَخْرَجَ استِخْراجاً) ، وكذا مصدرُ كلِّ فعلٍ مُعتلٍّ يكونُ علىٰ وزن (أَفْعَلَ) ؛ نحوُ : (أَعْطىٰ إِعْطاءً) ؛ فإنَّ نظيرَهُ مِنَ الصحيح : (أَكْرمَ إِكْراماً) .

٧٧٦ـ والعـادِمُ النَّظِيـرِ ذا قَصْـرٍ وذا مَدٍّ بنَقْلٍ . . . .

❁ قوله : (و« آءٍ ») بألفٍ بينَ همزتَينِ : بوزن (عَاعٍ) جمع (آءَة) بوزن (فَأْرَة) .

❁ قوله : (وهو شجرٌ) الذي في « القاموس » : أَنَّهُ ثمرُ شجرٍ[1] .

❁ قوله : (والعادِمُ النَّظِيرِ) العادمُ : مبتدأٌ ، و(بنَقْلٍ) : خبرُهُ ، و(ذا قَصْرٍ) و(ذا مَدٍّ) : حالان مِنَ الضمير المُستتِرِ في الخبر ، وهو مِنْ تقديم الحال علىٰ عاملها المَعْنويِّ[2] .

. . . .

(١) القاموس المحيط (١/ ٧) ، ووهَّم الجوهريَّ في جعله شجراً .

(٢) وقد تقدَّم في (٣/ ٤٣١) أنَّهُ نادرٌ .

. . . . كـ (الحِجَا) وكـ (الحِذَا)

هـٰذا هو القِسْمُ الثاني ؛ وهو المقصورُ السماعيُّ ، والممدودُ السماعيُّ .

وضابطُهُما : أنَّ ما ليس له نظيرٌ اطَّردَ فتحُ ما قبلَ آخرِهِ . . فقَصْرُهُ موقوفٌ على السماع ، وما ليس له نظيرٌ اطَّردَ زيادةُ ألفٍ قبلَ آخرِهِ . . فمَدُّهُ مقصورٌ على السماع .

فمِنَ المقصور السماعيِّ : (الفتىٰ) ؛ واحدُ (الفِتْيانِ) ، و(الحِجَا) ؛

❀ قوله : (كـ « الحِجَا ») بكسر الحاء المُهمَلة ، وهو مقصورٌ يُطلَقُ على العقل والسِّتْر ، وبه سُمِّيَ العقلُ حِجاً ؛ لأنَّهُ سِتْرٌ لصاحبه مِنْ أنْ يظهرَ منه القبيحُ .

❀ قوله : (وكـ « الحِذَا ») ممدودٌ قُصِرَ للوقف ، وهو بكسر أوَّلِهِ المُهمَل وبذالٍ معجمة : اسمٌ للنعل .

❀ قوله : (فمِنَ المقصور السماعيِّ : « الفتىٰ ») ؛ أي : لأنَّ هـٰذه الأوزانَ وإن كان لها مُوازِنٌ مِنَ الصحيح ؛ كـ (عِنَبٍ) و(بَطَل) . . فليس هـٰذا مُوازِنَ نظيرِها ؛ إذ لم يَجْرِ بينهما قياسٌ في مصدريَّةٍ أو بناءٍ أو جمعٍ أو نحوِ ذلك ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ ، تدبَّرْ . « شيخنا الحَفْني »[1] .

. . . .

(١) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ق٢١٥) .

العقلُ ، و(الثَّرَى) ؛ الترابُ ، و(السَّنَا) ؛ الضوء .

ومِنَ الممدود السماعيِّ : (الفَتَاءُ) ؛ حَدَاثةُ السنِّ ، و(السَّنَاءُ) ؛ الشَّرَفُ ، و(الثَّرَاءُ) ؛ كثرةُ المال ، و(الحِذاءُ) ؛ النَّعْل .

٧٧٧ـ وقَصْرُ ذي المَدِّ اضْطِراراً مُجمَعُ عليــهِ والعكــسُ بخُلْــفٍ يقــعُ

❁ قوله : (العقلُ) هو صفةٌ يُميَّزُ بها بين الحَسَنِ والقبيحِ .

❁ قوله : (و« الثَّرَىٰ ») بالمُثلَّثة .

❁ قوله : (الشَّرَفُ) بالشين المُعجَمة .

❁ قوله : (وقَصْرُ ذي المَدِّ اضْطِراراً مُجمَعُ عليهِ) فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّ الفرَّاءَ مَنَعَهُ فيما له قياسٌ يُوجِبُ مدَّهُ ؛ نحوُ (فَعْلاءِ أَفْعَلَ) ، والكِسَائيَّ مَنَعَهُ في غير النصب ؛ فقال : لا تكادُ العربُ تَقصِرُ ممدوداً في رفعٍ ولا جرٍّ .

وأجاب ابنُ قاسمٍ : بأنَّهُ مُجمَعٌ علىٰ جوازه في الجملة وإنْ وَقَعَ الخلافُ في بعض المواضع . انتهىٰ « نُكَت »[(١)] .

والمحذوفُ هو الألفُ الأُولى الزائدةُ ؛ فنحوُ (كساءٍ) إذا قصرتَهُ حذفتَ منه الألفَ التي قبلَ الهمزةِ ، وترجعُ إلىٰ أصلها مِنَ الواو فيما ذكر ، ومِنَ الياء في نحوِ (حَياءٍ) ؛ فأصلُهُما : (حَيَيٌ) و(كِسَوٌ) ؛ قُلِبَتِ الياءُ والواو ألفاً

. . . .

(١) نكت السيوطي (ق/٢٠٩) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/١٣٦٥) ، و« المقصور والممدود » للقالي (ص٢٩٢) ، و« همع الهوامع » (٣/٢٧٧ـ٢٧٨) .

لا خلافَ بينَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ في جواز قَصْرِ الممدود للضرورة .

واختُلِفَ في جواز مدِّ المقصور ؛ فذَهَبَ البَصْريُّونَ : إلى المنع ، وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلى الجواز[1] ، واستدلُّوا بقوله[2] : [من مشطور الرجز]

٣٥٥ـ يا لكَ مِنْ تمرٍ ومِنْ شِيشَاءِ

يَنشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهَاءِ

لتحرُّكهما وانفتاحِ ما قبلَهُما ، ووزنُهُما : (فَعَل)[3] .

* قوله : (لا خلافَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ النقصَ أكثرُ وأَخَفُّ .

* قوله : (يا لكَ مِنْ تمرٍ . . .) إلىٰ آخره : (يا) : حرفُ نداء ، والمُناديٰ محذوفٌ ، أو هو الكافُ واللامُ للتعجُّب ، ونداءُ الكافِ علىٰ سبيل التهكُّم ، و(مِنْ تمرٍ . . .) إلىٰ آخره : بيانٌ للكاف ، أو تمييزٌ و(مِنْ) زائدة ، كما قالوه في قوله[4] : [من الطويل]

. . . .

---

(١) انظر هٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٦١٤ـ٦٢٠) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٦٤) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٧٨ـ ٢٧٩) .

(٢) نسبه الفرَّاء إلىٰ أعرابي ولم يُسمِّه ، والفرَّاءُ مِنْ أئمَّة المذهب الكوفي ، وهو مِنْ شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٥٤٢) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٦٣ـ١٣٦٤) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٤٢٤) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٧٨) ، و« شرح الأشموني » (٤/ ١٥٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠١٨ـ٢٠٢٠) .

(٣) بفتح الفاء والعين راجعٌ لـ (حَيَي) ، وبكسر الفاء وفتح العين راجع لـ (كِسَو) .

(٤) جزء بيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص١٩) ضمن معلقته الشهيرة ، والبيت بتمامه :

فيا لكَ مِنْ ليلٍ كأنَّ نجومَهُ ... بكلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بيَذْبُلِ

وانظر « شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٠١ـ٣٠٢)، و« خزانة الأدب » (٣/ ٢٦٩ـ٢٧٣) .

فمدَّ (اللَّهَاء) للضرورة ، وهو مقصورٌ ، واللهُ سبحانه وتعالىٰ أعلم .

فيا لكَ مِنْ ليلٍ . . . .

كذا أفاده بعضُهُم مُعترِضاً علىٰ ما في « الشواهد » ؛ مِنْ أنَّ (لك) خبرُ محذوفٍ[١] .

و(الشِّيشاءُ) : الشِّيصُ ؛ قال في « الصحاح » : (الشِّيشُ والشِّيشاءُ : لغةٌ في الشِّيص والشِّيصاء)[٢] ، و(يَنشَبُ) بفتح الشين ؛ أي : يتعلَّقُ ؛ مضارعُ (نَشِبَ) مِنْ باب (تَعِبَ) .

و(المَسْعَل) بفتح الميم وسكونِ السين وفتحِ العين : موضعُ السُّعال مِنَ الحَلْق ، و(اللَّهَا) بفتح اللام كـ (الحَصَىٰ) ـ ويُرْوىٰ بكسرها[٣] ـ : جمعُ (لَهَاة) ؛ وهي لحمةٌ في أَقْصىٰ سَقْفِ الحَنَك .

❀ قوله : (فمَدَّ « اللَّهَاء » للضرورة) سَكَتَ عن مَدِّ (الشِّيشاء) ؛ لأنَّ أَلفَهُ للإلحاق بـ (قِرْطاس) ، كما صرَّح به الأُشْمُونيُّ في آخرِ (باب التأنيث)[٤] ؛ فليس مَدُّهُ للضرورة ، خلافاً لِمَا في « الشواهد الكبرىٰ »[٥] .

. . . .

❀❀❀

---

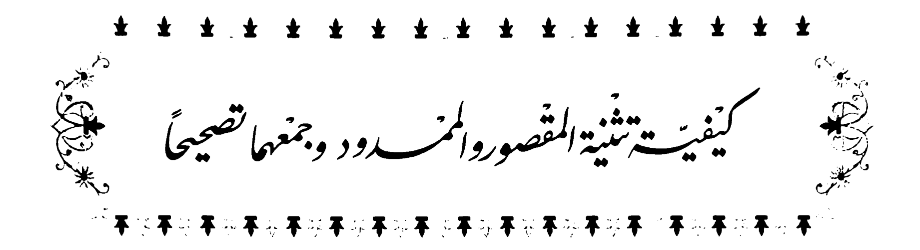
(١) انظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠١٩) .

(٢) الصحاح (٣/ ١٠٠٩) ، والشِّيصُ : التمر الذي لا يشتدُّ نواه لأنَّهُ لم يُلْقَح ، وقيل : هو رديء التمر .

(٣) انظر « تاج العروس » (٣٩/ ٥٠٠) .

(٤) شرح الأشموني (٣/ ٦٥٤) .

(٥) المقاصد النحوية (٤/ ٢٠١٩) ، وعزا الضرورة لابن الأعرابي .



٧٧٨ـ آخِرَ مقصورٍ تُثَنِّي ٱجْعَلْهُ يا إنْ كانَ عن ثلاثةٍ مُرْتَقِيَا

(كيفيَّةُ تثنيةِ المقصورِ والممدودِ ، وجمعِهِما تصحيحاً)

❋ قوله : (كيفيَّةُ تثنيةِ المقصورِ والممدودِ) إنَّما اقتَصَرَ عليهما ؛ لوضوح تثنية غيرِهما وجَمْعِهِ ، و(تصحيحاً) : منصوبٌ على التمييز المُحوَّلِ عن المضاف ، والأصلُ : (وكيفيَّةُ تصحيحِ جمعِهِما) ، أو مصدرٌ في موضع الحال مِنْ (جمعهما) ، والتقديرُ : (وكيفيَّةُ جمعِهِما مُصحَّحاً) .

❋ قوله : (آخِرَ) منصوبٌ على المفعوليَّة بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ (اجْعَلْهُ) .

[كيفيَّةُ تثنيةِ المقصورِ والممدودِ ، وجمعِهِما تصحيحاً]

❋ قوله : (والتقديرُ : « وكيفيَّةُ جمعِهِما مُصحَّحاً ») فيه : أنَّهُ لم يذكر كيفيَّةَ جمعِ الممدود تصحيحاً ، بل الذي ذَكَرَهُ إنَّما هو الشارح ، إلا أنْ يُقالَ : جمعُهُ معلومٌ بالقياس على تثنيته ، فذِكْرُ كيفيَّةِ التثنيةِ مُغْنٍ عن ذِكْرِ كيفيَّة الجمع .

٧٧٩ـ كذا الذي اليا أصلُهُ نحوُ (الفتَىٰ) والجـامـدُ الـذي أُمِيـلَ كـ (مَتَىٰ)

٧٨٠ـ في غيرِ ذا تُقلَبُ واواً الألِفْ وأَوْلِهـا مـا كـانَ قبـلُ قـد أُلِـفْ

الاسمُ المُتمكِّنُ إنْ كان صحيحَ الآخِرِ أو كان منقوصاً . لَزِمَتْهُ علامةُ التثنيةِ مِنْ غيرِ تغييرٍ ؛ فتقولُ في (رجل) و(جاريةٍ) و(قاضٍ) : (رجلانِ) و(جاريتانِ) و(قاضيانِ) .

وإنْ كان مقصوراً : فلا بدَّ مِنْ تغييره علىٰ ما نذكرُهُ الآن ، وإن كان ممدوداً : فسيأتي حُكْمُهُ[1] .

❀ قوله : (**والجامدُ**) معطوفٌ على (الذي) .

❀ قوله : (**في غيرِ**) مُتعلِّقٌ بـ (**تُقلَبُ**) ، وهو مُتعدٍّ إلى اثنَينِ ؛ ثانيهما : (**واواً**) ، وأوَّلُهُما : (**الألِف**) المرفوعُ بالنِّيابة عن الفاعل .

❀ قوله : (**وأَوْلِها**) ؛ أي : الألفَ .

❀ قوله : (**لَزِمَتْهُ علامةُ التثنيةِ مِنْ غيرِ تغييرٍ**)[2] ، وشذَّ في (أَلْية) ـ بفتح الهمزة ـ و(خُصْية) ـ بضمِّ الخاء المُعجَمة ـ . . (أَلْيانِ) و(خُصْيانِ) ، وقيل : هما تثنيةُ (أَلْيٍ) و(خُصْيٍ) ، ذَكَرَهُ في « التوضيح »[3] .

---

(١) انظر (٥/٢٥٣ـ٢٥٦) .

(٢) قوله : (لَزِمَتْهُ علامةُ التثنيةِ) لعلَّ الأَوْلىٰ : (لَحِقَتْهُ . . .) إلىٰ آخره ، كما في بعض نسخ الشارح ، فتأمَّلْ . من هامش (هـ) ، وفي جميع نسخ « الشرح » : (لحقته) .

(٣) أوضح المسالك (٤/٢٩٨) .

فإنْ كانتْ ألفُ المقصورِ رابعةً فصاعداً[1] . . قُلِبتْ ياءً ؛ فتقولُ في (مَلْهىً) : (مَلْهيانِ) ، وفي (مُستقْصىً) : (مُستقصَيانِ) .

وإنْ كانتْ ثالثةً ؛ فإنْ كانتْ بدلاً مِنَ الياء ؛ كـ (فَتىً) و(رَحىً) . . قُلِبتْ أيضاً ياءً ؛ فتقولُ : (فَتَيانِ) و(رَحَيَانِ) ، وكذا إنْ كانتْ ثالثةً مجهولةَ الأصلِ وأُمِيلتْ ؛ فتقولُ في (مَتَىٰ) عَلَماً[2] : (مَتَيانِ) .

❀ قوله : (فصاعداً) ؛ أي : خامسةً ؛ كـ (مُنْتَمىً) ، وسادسةً ؛ كـ (مُسْتَقْصىً) ، وقولُهُ : (قُلِبتْ ياءً) ، وشذَّ حَذْفُها .

❀ قوله : (مَلْهىً) بفتح الميم وسكون اللام : ما يُلْهىٰ به . انتهىٰ « تصريح »[3] .

❀ قوله : (فإنْ كانتْ بدلاً مِنَ الياء . . . قُلِبتْ أيضاً ياءً) ، وشذَّ في (حِمىً) ـ بكسر الحاء وفتح الميم ـ . . (حِمَوانِ) ، والقياسُ : (حِمَيان) .

❀ قوله : (فتقولُ في « مَتَىٰ » عَلَماً . . .) إلىٰ آخره : جَعَلَ ألفَها مجهولةَ الأصل تبعاً لابن الحاجب وغيرِهِ ؛ أي : أهي منقلبةٌ عن واو أو ياء ؟ وجَعَلَها المُـرَاديُّ أصليَّـةً ؛ حيـثُ مثَّـل لـلأصليَّـة بقـولـه : (نحـوُ : « إذا »

. . . .

---

(١) أي : سواءٌ كان أصلُها ياءً ؛ كـ (مَسْعىً) مِنْ (سَعَيت) ، أو واواً ؛ كما ذَكَرَهُ . « خضري » (٢/ ٨١٠) .

(٢) قيَّد بالعَلَميَّة هنا وفيما يأتي ؛ لأنَّهُ قبل العَلَميَّة لا يُثنَّىٰ ولا يُوصَفُ بالقصر ؛ لبنائه . « خضري » (٢/ ٨١٠) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩٤) .

وإن كانتْ ثالثةً بدلاً مِنْ واو ؛ كـ (عَصاً) و(قَفاً) . . قُلِبتْ واواً ؛ فتقولُ : (عَصَوانِ) و(قَفَوانِ) ، وكذا إنْ كانتْ ثالثةً مجهولةَ الأصلِ ولم تُمَلْ ؛ كـ (إلىٰ) عَلَماً ؛ فتقولُ : (إِلَوَانِ) .

فالحاصلُ : أنَّ ألفَ المقصورِ تُقلَبُ ياءً في ثلاثة مواضعَ :

الأوَّلُ : إذا كانتْ رابعةً فصاعداً .

الثاني : إذا كانتْ ثالثةً بدلاً مِنْ ياء .

الثالثُ : إذا كانتْ ثالثةً مجهولةَ الأصل وأُمِيلتْ .

و« متىٰ ») ، ثمَّ قال : (والمُرادُ بها : كلُّ ألفٍ في حرفٍ أو شِبْهِهِ) ، ثمَّ مثَّلَ للمجهولة بنحوِ (الدَّدَا) ؛ أي : اللهوِ ، وكلامُ ابنِ هشامٍ يُوافِقُهُ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❀ قوله : (كـ « إلىٰ » عَلَماً) جَعَلَ ألفَها مجهولةَ الأصل ، وفيها ما مرَّ في (متىٰ) ، كما قاله شيخُ الإسلامِ أيضاً[2] .

❀ قوله : (ثمَّ مثَّلَ للمجهولة بنحوِ « الدَّدَا ») هو بدالَينِ مهملتَينِ ؛ كـ (الفتىٰ) ؛ قال : (لأنَّهُ لا يُدرىٰ أهي عن واوٍ أو ياء) انتهىٰ[3] ؛ أي : لأنَّهُ ليس له أصلٌ يُرجَعُ إليه في الاشتقاق ، وليستْ أصليَّةً ؛ لأنَّ ألفَ الثلاثيِّ المعربِ لا تكونُ إلا منقلبةً عن أحدهما .

---

(١) الدرر السنية (٢/٩٧٦) ، وانظر « الشافية » (ص١٠٦) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٣٦٦) ، و« أوضح المسالك » (٤/٢٩٩) .

(٢) الدرر السنية (٢/٩٧٦) ، وانظر القولة السابقة .

(٣) توضيح المقاصد (٣/١٣٦٦) .

وتُقلَبُ واواً في موضعَينِ :

الأوَّلُ : إذا كانتْ ثالثةً بدلاً مِنَ الواو .

والثاني : إذا كانتْ ثالثةً مجهولةَ الأصل ولم تُمَلْ .

وأشار بقوله : (وأَوْلِها ما كانَ قبلُ قد أُلِفْ) : إلىٰ أنَّهُ إذا عُمِلَ هـٰذا العملُ المذكورُ في المقصور ـ أعني : قلبَ الألفِ ياءً أو واواً ـ . لَحِقَتْها علامةُ التثنيةِ التي سبق ذِكْرُها أوَّلَ الكتاب ؛ وهي الألفُ والنونُ المكسورةُ رفعاً ، والياءُ المفتوحُ ما قبلَها والنونُ المكسورةُ جرّاً ونصباً ، والله أعلم .

٧٨١ـ وما كـ (صحراءَ) بواوٍ ثُنِّيا ونحوُ (عِلْباءٍ) (كِسَاءٍ) . . . .

❀ قوله : (وما كـ « صحراءَ » . . .) إلىٰ آخره : (ما) : موصولٌ اسميٌّ مبتدأٌ، خبرُهُ : جملةُ (ثُنِّيا) ، و(بواوٍ) : مُتعلِّقٌ به ، و(نحوُ « عِلْباءٍ » . . .) إلىٰ آخره : (نحوُ) : مبتدأٌ ، و(بواو) : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٍ عنه .

والعِلْباء ـ بالمد ـ : العَصَبةُ المُمتدَّة في العُنُق ، ويجوزُ فيها التذكيرُ والتأنيث ، والمُختارُ فيها : التأنيثُ ؛ فيقالُ : (هي العِلْباءُ) ، كما في « المصباح »[1] .

❀ قوله : (كِسَاءٍ) بالمدِّ : ما يُلتحَفُ به ، وجمعُهُ : (أَكْسِيَة) .

. . . .

(١) المصباح المنير (٢/ ٥٨١) .

. . . . و(حَيَا)
٧٨٢ـ بـواوٍ أوْ همـزٍ وغيـرَ مـا ذُكِـرْ   صَحِّحْ وما شذَّ علىٰ نَقْلٍ قُصِرْ

لمَّا فَرَغَ مِنَ الكلام علىٰ كيفيَّة تثنيةِ المقصور . . شَرَعَ في ذِكْر كيفيَّةِ تثنيةِ الممدود .

والممدودُ : إمَّا أنْ تكونَ همزتُهُ بدلاً مِنْ ألف التأنيث ، أو للإلحاق ، أو بدلاً مِنْ أصلٍ ، أو أصلاً .

❁ قوله : (و« حَيَا ») في « المصباح » : (حَيَاءُ الشَّاةِ : ممدودٌ ، وقال أبو زيدٍ : « الحياءُ : اسمٌ للدُّبُرِ مِنْ كلِّ أنثىٰ مِنْ ذوات الظِّلْفِ والخُفِّ وغيرِ ذلك » ، وقال الفارابيُّ : « الحياءُ : فرجُ الجاريةِ والناقةِ ») انتهىٰ[1] .

والظاهرُ : أنَّ هـٰذا هو المُرادُ هنا ، لا الحَيَاءُ بمعنى الاستحياء ؛ لأنَّهُ مصدرٌ ، وهو لا يُثنَّىٰ ولا يُجمَعُ .

نعم ؛ إن جُعِلَ عَلَماً جاز فيه ذلك ، وخَرَجَ عن المصدريَّة .

❁ قوله : (وغيرَ) مفعولٌ مُقدَّم بقوله (صَحِّحْ) .

❁ قوله : (وما شذَّ) ما : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (قُصِرْ) .

❁ قوله : (والممدودُ : إمَّا أنْ تكونَ همزتُهُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فهو

. . . .

(١) المصباح المنير (١/ ٢٢٠) ، وانظر « المخصص » (٢/ ٨٥) ، و« تاج العروس » (٣٧/ ٥١٤) .

فإنْ كانتْ بدلاً مِنْ ألف التأنيث : فالمشهورُ : قَلْبُها واواً ؛ فتقولُ في (صَحْراءَ) و(حَمْراءَ) : (صَحْرَاوانِ) و(حَمْرَاوانِ) .

علىٰ أربعةِ أَضْرُبٍ ، وهـٰذه العبارةُ سالمةٌ مِنَ الاعتراض ، بخلاف ما عبَّر به ابنُ الناظمِ[1] .

❀ قوله : (فالمشهورُ : قَلْبُها واواً) ؛ وذلك لأنَّ بقاءَها علىٰ صورتها يُؤدِّي إلىٰ وقوع همزتَينِ بين ألفَينِ ، وذلك كتوالي ثلاثِ ألفاتٍ ، واختِيرَ قلبُها

❀ قوله : (وهـٰذه العبارةُ سالمةٌ مِنَ الاعتراض) ، بخلافِ ما عبَّر به الناظمُ ؛ أي : فإنَّهُ يُعترَضُ عليه : بأنَّ ظاهرَ قولِهِ : (ونحوُ « عِلْباءٍ » « كِسَاءٍ » و« حَيَا ») : أنَّ الثلاثةَ مِنْ وادٍ واحد ، وليس كذلك ؛ إذ همزةُ (عِلْباء) للإلحاق ، وهمزةُ (كِسَاء) بدلٌ مِنْ واو ، وهمزةُ (حَيَاء) بدلٌ مِنْ ياء ، كما بيَّنه المُحشِّي بعدُ[2] .

❀ قوله : (همزتَينِ) كذا بخطِّهِ ، وصوابُهُ : (همزة) .

---

(١) شرح ابن الناظم (ص٥٤٤) ، وعبارته : (الممدود علىٰ أربعة أضرب : لأنَّ همزتَهُ إمَّا زائدةٌ أو أصليَّة ، والزائدةُ : إمَّا للتأنيث ؛ نحوُ : « حمراء » و« صحراء » ، وإمَّا للإلحاق ؛ كـ « عِلْباء » و« قُوباء » ، والأصليَّةُ : إمَّا بدلٌ ؛ نحوُ : « كساء » و« رداء » و« حياء » ، وإمَّا غيرُ بدل ؛ نحوُ : « قُرَّاء » و« وُضَّاء ») ، وكتب عليه الشيخ زكريا في « الدرر » (٢/ ٩٧٧) فقال : (فيه تجوُّزٌ نبَّه عليه المُرادي ؛ لأنَّ الهمزةَ في « حمراء » ونحوِهِ ليست زائدةً للتأنيث ، بل مبدلةٌ مِنَ الألف الزائدة للتأنيث عند الجمهور ، وكذلك الهمزةُ في « علباء » ونحوِهِ إنَّما هي مبدلةٌ مِنَ الياء الزائدة للإلحاق ؛ وتسميةُ همزةِ « كساء » ونحوه أصليَّةً كما ذَكَرَهُ أوَّلاً . . إنما هو باعتبار ما نشأت عنه ؛ بقرينة ما ذَكَرَهُ آخِراً) .

(٢) انظر (٥/ ٢٥٥) .

وإنْ كانتْ للإلحاقِ ؛ كـ (عِلْباءٍ) ، أو بدلاً مِنْ أصل ؛ نحوُ : (كِسَاءٍ) و(حَيَاءٍ) . . جاز فيها وجهانِ :

واواً ؛ لبُعْدِ شَبَهِها بالألف في وقوعِ كلٍّ منهما للتأنيث ـ أي : كما في (تقومينَ) ـ قاله المُبرِّدُ ، وهو منقوضٌ بـ (مَطَايَا) .

والأجودُ أنْ يُقالَ : إنَّما قُلِبتْ واواً ؛ حملاً على النَّسَب ؛ لأنَّ التثنيةَ وجمعَ التصحيح والنَّسَبَ تَجْري مَجْرىً واحداً ، قاله الشاطِبيُّ . انتهىٰ « تصريح »[1] .

❁ قوله : (وإنْ كانتْ للإلحاقِ ؛ كـ « عِلْباءٍ ») ؛ أي : فإنَّ ألفَهُ للإلحاق بـ (قِرْطاس) .

❁ قوله : (أو بدلاً مِنْ أصل ؛ نحوُ : « كِسَاءٍ » و« حَيَاءٍ ») هي في الأوَّل : مُنقلِبةٌ عن واو ، وفي الثاني : عن ياءٍ ، والأصلُ : (كِسَاوٌ) و(حَيَايٌ) ؛ فقُلِبَتِ الواوُ همزةً ـ وكذا الياءُ ـ لتطرُّفها إِثْرَ ألفٍ زائدة ، وهـٰذا النوعُ يترجَّح فيه التصحيحُ ؛ وهو إبقاءُ الهمزةِ علىٰ حالها ، بخلاف ما قبلَهُ ـ وهو ما كـ (صحراء) ـ فإنَّهُ يجبُ تغييرُ همزتِهِ بقلبها واواً ، كما في « التوضيح »[2] .

❁ قوله : (في وقوعِ كلٍّ منهما . . .) إلىٰ آخره : أخلَّ بعبارة « التصريح » ، ونصُّها : (واختِيرَ قلبُها واواً ؛ لبُعْدِ شَبَهِها بالألف ؛ لأنَّ الياء تُشبِهُ الألفَ في وقوع كلٍّ منهما للتأنيث) .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/٢٩٥) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٦/٤٤٣) ، و« المقتضب » (١/١٤١) .

(٢) أوضح المسالك (٤/٣٠١ـ٣٠٢) .

أحـدُهُمـا : قَلْبُهـا واواً ؛ فتقـولُ : (عِلْبـاوَانِ) ، و(كِسَـاوانِ) ، و(حَيَاوَانِ) .

والثـانـي : إبقـاءُ الهمـزةِ مِـنْ غيـر تغييـر ؛ فتقـولُ : (عِلْبـاءَانِ) ، و(كِسَاءانِ) ، و(حَيَاءانِ) .

والقَلْبُ في المُلْحِقةِ أَوْلىٰ مِنْ إبقاء الهمزة ، وإبقاءُ الهمزةِ المُبدَلةِ مِنْ أصلٍ أَوْلىٰ مِنْ قَلْبها واواً .

وإنْ كانتِ الهمزةُ الممدودةُ أصلاً : وَجَبَ إبقاؤها ؛ فتقولُ في (قُرَّاءٍ) و(وُضَّاءٍ) : (قُرَّاءانِ) و(وُضَّاءانِ) .

وأشار بقوله : (وما شذَّ علىٰ نَقْلٍ قُصِرْ) : إلىٰ أنَّ ما جاء مِنْ تثنية المقصورِ أو الممدودِ علىٰ خلافِ ما ذُكِرَ . . اقتُصِرَ فيه على السماع ؛ كقولهم في

❁ قوله : (والقَلْبُ في المُلْحِقةِ) بكسر الحاء المُهمَلة ؛ لأنَّها أَلْحَقَتْ مدخولَها بنحو (قِرْطاس) .

❁ قوله : (قُرَّاءٍ) بضمِّ القاف وتشديدِ الراء المُهمَلة ، و(الوُضَّاء) بضمِّ الواو وتشديدِ الضاد المُعجَمة ، والأَوَّلُ : هو الناسكُ ؛ أي : العابدُ ، والثاني : الوَضِيءُ الوجهِ ؛ مأخوذانِ مِنْ (قَرَأَ) و(وَضُؤَ) ، وإنَّما لم تُقلَبِ الهمزةُ فيهما ؛ لقوَّتها بالأصالة ، وعَدَمِ انقلابِها عن غيرها .

❁ قـولـه : (بضـمِّ القـاف . . .) إلـىٰ آخـره ؛ أي : فكـلٌّ منهمـا بـوزن (رُمَّان) ، وقولُهُ : (مِنْ « قَرَأَ » و« وَضُؤَ ») الأَوَّلُ : كـ (سَأَلَ) ، والثاني : كـ (ظَرُفَ) .

(الخَوْزَلَى) : (الخَوْزَلانِ) ، والقياسُ : (الخَوْزَلَيَانِ) ، وقولِهِم في (حَمْراءَ) : (حَمْرَايَانِ) ، والقياسُ : (حَمْرَاوَانِ) .

٧٨٣ـ واْحْذِفْ مِنَ المقصورِ في جمعٍ علىٰ ... حَـدِّ المُثَنَّـىٰ مـا بـهِ تَكَمَّـلَا

٧٨٤ـ والفتحَ أَبْقِ مُشعِراً بما حُذِفْ ... وإنْ جَمَعْتَـهُ بتـاءٍ وأَلِـفْ

❀ قوله : (الخَوْزَلَىٰ) بفتح الخاء المُعجَمة وسكونِ الواو وفتحِ الزاي : مِشْيَةٌ فيها تثاقلٌ ، وقيل : مِشيةُ تَبَخْتُرٍ .

❀ قوله : (في جمعٍ) مُتعلِّقٌ بقوله : (احْذِفْ) ، ومفعولُ (احْذِفْ) : قولُهُ : (ما به تَكَمَّلَا) .

❀ قوله : (علىٰ حدِّ المُثَنَّىٰ) ؛ أي : علىٰ طريقته ، ومعنىٰ كونِهِ علىٰ حدِّ المُثَنَّىٰ : أنَّهُ أُعرِبَ بحرفَينِ ، وسَلِمَ فيه بناءُ الواحد ، وخُتِمَ بنونٍ زائدة تُحذَفُ للإضافة . انتهىٰ « توضيح »[١] .

❀ قوله : (والفتحَ) مفعولٌ مُقدَّم بقوله : (أَبْقِ) ، و(مُشعِراً) : حالٌ مِنَ (الفتحَ) ، أو مِنْ فاعل (أَبْقِ) ، كما قاله الشاطِبيُّ[٢] .

❀ قوله : (وإنْ جَمَعْتَهُ) ؛ أي : المقصورَ ، كما صرَّح به الشارحُ ، وجوابُ الشرطِ : جملةُ قولِهِ : (فالألفَ اقْلِبْ . . .) إلىٰ آخره ،

. . . .

(١) أوضح المسالك (٤/ ٣٠١) .

(٢) المقاصد الشافية (٦/ ٤٥٤) ، والتقديرُ على الأوَّل : (حالَ كونِ الفتح مُشعِراً) ، وعلى الثاني : (حالَ كونِكَ مُشعِراً بإبقائه) .

٧٨٥ـ فالألفَ اْقْلِبْ قَلْبَها في التَّثْنِيهْ   وتــاءَ ذي التّـا أَلْـزِمَـنَّ تَنْحِيَـهْ

إذا جُمِعَ صحيحُ الآخِرِ علىٰ حدِّ المُثنَّىٰ ـ وهو الجمعُ بالواو والنون ـ . . لَحِقَتْهُ العلامةُ مِنْ غير تغييرٍ ؛ فتقولُ في (زيد) : (زيدونَ) .

وإنْ جُمِعَ المنقوصُ هـٰذا الجمعَ : حُذفتْ ياؤُهُ ، وضُمَّ ما قبلَ الواوِ[1] وكُسِرَ ما قبلَ الياء[2] ؛ فتقولُ في (قاضٍ) : (قاضُونَ) رفعاً ، و(قاضِينَ) جرّاً ونصباً .

و(الألفَ) : مفعولٌ مُقدَّم بـ(اقْلِبْ) ، و(قَلْبَها) : مفعولٌ مطلقٌ مُبيِّنٌ للنوع ، و(في التَّثْنِيهْ) : مُتعلِّقٌ بـ(قَلْبَها) .

❀ قوله : (تَنْحِيَهْ) ؛ أي : إزالةً ؛ وهو مصدرُ (نحَّيتُ كذا) : جعلتُهُ في ناحية[3] .

❀ قوله : (فتقولُ في « قاضٍ ») ؛ أي : في جمع قاضٍ : (قاضُونَ) ، أصلُهُ : (قاضِيُونَ) ؛ حُذِفَتْ ضمَّةُ الياء للاستثقال ، ثمَّ حُذفت الياءُ لالتقاء

. . . .

---

(١) أي : في الرفع ، وإنَّما لم يبقَ الكسرُ مُشعِراً بالياء المحذوفة كفتح المقصور ؛ لثِقَلِهِ ، ولئلا يلزمَ قلبُ الواوِ ياءً ؛ لوقوعها بعدَ كسرة . « خضري » (٢/ ٨١٢) .

(٢) أي : في النصب والجر ، والمُرادُ : بقاءُ كسره ؛ لأنَّهُ مكسورٌ قبل الياء ، وقيل : يُكسَرُ كسراً جديداً ؛ لتُناسِبَ الياءُ الواوَ في اجتلاب حركة ما قبلَهُما ، وهو تكلُّفٌ . « خضري » (٢/ ٨١٣) .

(٣) وهو المفعول الثاني لـ(أَلزِمنَّ) ، ومفعولُهُ الأوَّل : (تاء) .

وإنْ جُمِعَ الممدودُ هٰذا الجمعَ : عُومِلَ مُعاملتَهُ في التثنية ؛ فإن كانتِ الهمزةُ بدلاً مِنْ أصلٍ ، أو للإلحاق . . جاز فيه وجهانِ : إبقاءُ الهمزة ، وإبدالُها واواً ؛ فيُقالُ في (كِسَاء) عَلَماً : (كِسَاؤُونَ) و(كِسَاوُونَ) ، وكذلك (عِلْباء) ، وإن كانتِ الهمزةُ أصليَّةً : وَجَبَ إبقاؤُها ؛ فتقولُ في (قُرَّاء) : (قُرَّاؤُونَ) .

وأمَّا المقصورُ ـ وهو الذي ذَكَرَهُ المُصنِّفُ ـ : فتُحذَفُ ألفُهُ إذا جُمِعَ بالواو والنون ، وتبقى الفتحةُ دليلاً عليها ؛ فتقولُ في (مُصطَفىً) : (مُصطَفَونَ) رفعاً ، . . . .

الساكنَينِ ، وحُذفت الكسرةُ التي كانتْ قبلَ الياء لئلا يلزمَ قلبُ الواوِ ياءً لوقوعها ساكنةً إثرَ كسرةٍ ، ثمَّ عُوِّضَ مِنَ الكسرة الضمَّةُ لمناسبة الواو ، وإن شئتَ قلتَ : استُثقِلَتِ الضمَّةُ على الياءِ فيهما ، فنُقِلَتْ إلىٰ ما قبلَها بعدَ سَلْبِ حركةِ ما قبلَها ، ثمَّ حُذفت الياءُ لالتقاء الساكنَينِ . انتهىٰ « تصريح »[1] .

❀ قوله : (فيُقالُ في « كِسَاء » عَلَماً) ؛ أي : لمُذكَّرٍ عاقل ، والتقييدُ بالعَلَميَّة شرطٌ لصحَّة الجمع ، كما في « التصريح »[2] .

❀ قوله : (مُصطَفَونَ) أصلُهُ : (مُصطَفَوُونَ) ؛ تحرَّكتِ الواوُ وانفتحَ ما قبلَها، قُلِبتْ ألفاً، ثمَّ حُذفت لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحةُ دليلاً عليها .

❀ قوله : (استُثقِلَتِ الضمَّةُ على الياءِ فيهما) ؛ أي : في (قاضُون) و(داعُون) في عبارة « التصريح » التي نَقَلَ منها .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/٢٩٦) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/٢٩٧) .

و(مُصطَفَينَ) جرّاً ونصباً ؛ بفتح الفاء مع الواو والياء .

وإنْ جُمِعَ بألفٍ وتاء : قُلِبتْ ألفُهُ ، كما تُقلَبُ في التثنية ؛ فتقولُ في (حُبْلَىٰ) : (حُبْلَياتٌ) ، وفي (فتىٰ) و(عصا) عَلَمَيْ مُؤنَّث[1] : (فَتَياتٌ) و(عَصَوَاتٌ) ، وإن كان بعدَ ألفِ المقصورِ تاءٌ : وجبَ حينئذٍ حذفُها ؛ فتقولُ في (فتاة) : (فَتَيَاتٌ) ، وفي (قَنَاة) : (قَنَوَات) .

❁ قوله : (و« مُصطَفَينَ » جرّاً ونصباً) أصلُهُ : (مُصطَفَيِينَ) ؛ تحرَّكتِ الياءُ المُبدَلةُ مِنْ واو في الأصل ـ لأنَّهُ مِنَ الصَّفْوة ـ وانفتحَ ما قبلَها ، قُلِبتْ ألفاً ، ثمَّ حُذفت لالتقاء الساكنَينِ ، وبقيت الفتحةُ قبلَها دليلاً عليها .

❁ قوله : (فتقولُ في « فتاة ») بالفاء والتاء المُثنَّاةِ فوقُ .

❁ قوله : (وفي « قَنَاة ») بالقاف والنون ؛ وهي الرمحُ والحَفِيرةُ . انتهىٰ « تصريح »[2] .

❁ قوله : (تحرَّكتِ الياءُ المُبدَلةُ مِنْ واو في الأصل) ، وإنَّما أُبدلتِ الواوُ ياءً ؛ لتطرُّفها بعدَ أربعةٍ ، وفيه نَظَرٌ ؛ إذ هـٰذا تطويلٌ بلا طائلٍ ، فتُقلَبُ الواوُ ألفاً مِنْ أوَّل الأمر ، بخلافها في التثنية وجمعِ المُؤنَّث ؛ فتُقلَبُ ياءً للاحتياج إلىٰ بقائها فيهما ، فتدبَّرْ .

---

(١) قيَّد به ؛ لأنَّ الجمعَ بالألف والتاء لا ينقاسُ في الخالي من العلامة إلا إذا كان علمَ مؤنثٍ ، أو مُصغَّرَ غير العاقل ، أو وصفَهُ ، كما مرَّ . « خضري » (٢/ ٨١٣) ، وانظر ما سبق في (١/ ٤٥٧) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩٨) .

٧٨٦ـ والسالمَ العينِ الثُّلاثِيْ اسماً أَنِلْ   إتباعَ عينٍ فاءَهُ بما شُكِلْ
٧٨٧ـ إنْ ساكنَ العينِ مُؤنَّثاً بَدَا   مُختتَماً بالتاءِ أو مُجرَّدَا
٧٨٨ـ وسَكِّنِ التاليَ غيرَ الفتحِ أو   خَفِّفْهُ بالفتحِ فكُلّاً قد رَوَوْا

---

* قوله : (والسالمَ) مفعولٌ أوَّلُ بـ (أَنِلْ) مضافٌ إلى (العين) ؛ مِنْ إضافة الصفة المُشبَّهة إلىٰ مرفوعها في المعنىٰ ؛ كـ (طاهرِ القلبِ) ، و(الثُّلاثيْ) بسكون الياء : بدلٌ مِنَ (السالم) ، و(اسماً) : حالٌ منه ، و(أَنِلْ) : فعلُ أمرٍ مِنْ (أنالَ) المُتعدِّي إلى اثنَينِ ، وتقدَّم أوَّلُ مفعوليه ، وثانيهما : قولُهُ : (إتباع) ، وقولُهُ : (فاءَهُ) بالنصب : مفعولُ (إتباع) ، و(بما شُكِلْ) : مُتعلِّقٌ به ؛ أي : أَتْبِعْهُ بالذي تحرَّك به .

* قوله : (إنْ ساكنَ . . .) إلىٰ آخره : جوابُ الشرطِ : محذوفٌ دلَّ عليه ما تقدَّم ؛ أي : فأَنِلْهُ إتباعَ عينٍ . . . إلىٰ آخره ، و(ساكنَ) و(مؤنَّثاً) و(مُختتَماً) : أحوالٌ مِنْ فاعل (بدا) ، و(أو مُجرَّدَا) : معطوفٌ علىٰ (مُختتَماً) .

* قوله : (غيرَ) بالنصب : مفعولُ (التالي) ، قال المَكُوديُّ : (ويجوزُ جرُّهُ بإضافة « التالي »)(١) .

* قوله : (فكُلّاً) مفعولٌ مُقدَّم بـ (رَوَوْا) ، قال الفارِضيُّ : (ويُشكِلُ

. . . .

(١) شرح المكودي على الألفية (ص٣٢١) .

إذا جُمعَ الاسمُ الثُّلاثيُّ الصحيحُ العينِ السَّاكنُها ، المُؤنَّثُ المختومُ بالتاء أو المُجرَّدُ عنها ؛ بألفٍ وتاء . . أُتبِعَتْ عينُهُ فاءَهُ في الحركة مطلقاً[(١)] ؛ فتقولُ في (دَعْـدَ) : (دَعَـدَاتٌ) ، وفـي (جَفْنـة) : (جَفَنَـات) ، وفـي (جُمْـلَ) و(بُسْرَة) : (جُمُلَات) و(بُسُرَات) بضمِّ الفاء والعين ، وفي (هِنْدَ) و(كِسْرة) : (هِنِدَات) و(كِسِرَات) بكسر الفاء والعين .

عليه : قولُ بعضِهِم : إنَّ المقرونَ بـ« قد » لا يعملُ فيما قبله) انتهىٰ[(٢)] .

قلتُ : لا إشكالَ ؛ إذ لا وجهَ لهٰذا القول ، ولا مانعَ مِنَ العمل ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (في الحركة مطلقاً) ؛ أي : ضمَّةً أو فتحةً أو كسرة ؛ كما في الأمثلة المذكورة .

❁ قوله : (دَعْدَ) بفتح أوَّلِهِ : عَلَمُ امرأة .

❁ قوله : (جَفْنة) اسمٌ لوعاءِ الطعام ، وهي ساكنةُ الفاء[(٣)] .

❁ قوله : (وفي « جُمْلَ ») بضمِّ الجيم : عَلَمٌ على امرأة .

❁ قوله : (و« بُسْرَة ») قال ابنُ فارسٍ : (البُسْرُ مِنْ كلِّ شيء : الغضُّ)

. . . .

---

(١) قوله : (أُتبِعتْ عينُهُ) ؛ أي : وجوباً في مفتوح الفاء ، وجوازاً في مضمومها ومكسورِها ؛ فالأمرُ في « المتن » مُستعمَلٌ في الوجوب والجواز معاً ؛ بدليل البيت الثالث . « خضري » (٢/ ٨١٤) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٧١) .

(٣) فهي كـ(قَصْعة) وزناً ومعنىً .

ويجوزُ في العين بعدَ الضمَّةِ والكسرةِ. . التسكينُ والفتحُ ؛ فتقولُ : (جُمْـلَاتٌ) و(جُمَـلَات) ، و(بُسْـرَات) و(بُسَـرَات) ، و(هِنْـدَات) و(هِنَدَات) ، و(كِسْرَات) و(كِسَرَات) ، ولا يجوزُ ذلك بعدَ الفتحةِ ، بل يجبُ الإتباعُ .

واحتَـرَزَ بـ(الثُّـلاثـيِّ) : مِـنْ غيـره ؛ كـ(جَعْفَـرَ) علمـاً لمُـؤنَّـث ، وبـ(الاسم) : مِنَ الصفة ؛ كـ(ضَخْمة) ، وبـ(الصحيح العينِ) : مِنْ مُعتلِّها ؛ كـ(جَوْزَة) ، وبـ(الساكن العينِ) : مِنْ مُحرَّكها ؛ كـ(شَجَرَة) ؛ فإنَّهُ لا إتباعَ في هـٰذه كلِّها ، بل يجبُ إبقاءُ العينِ علىٰ ما كانتْ عليه قبلَ الجمـع ؛ فتقـولُ : (جَعْفَـرَاتٌ) ، و(ضَخْمَـات) ، و(جَـوْزَات) ، و(شَجَرَات) ، واحتَرَزَ بـ (المُؤنَّث) : مِنَ المُذكَّر ؛ كـ(بَدْرٍ) ؛ فإنَّهُ لا يُجمَعُ بالألف والتاء .

انتهىٰ[1] ، ومنه : البُسْرُ مِنَ البَلَح ، وهو معروفٌ .

❃ قوله : (واحتَرَزَ بـ« الثُّلاثيِّ ») أَسْقَطَ مُحترَزَ (السالم) ، وقد احتَرَزَ به الناظمُ عن شيئَينِ :

أحدُهُما : المُشدَّد ؛ نحوُ (جُنَّة) مُثلَّثَ الجيم ؛ فليس فيه إلا التسكينُ على اختلاف معانيه .

❃ قوله : (أَسْقَطَ مُحترَزَ « السالم ») ؛ أي : علىٰ ما في بعض النسخ .

---

(١) مجمل اللغة (١/١٢٦) .

٧٨٩ـ ومَنَعُوا إتباعَ نحوِ (ذِرْوَهْ) و(زُبْيَةٍ) وشَذَّ كسرُ (جِرْوَهْ)

يعني : أنَّهُ إذا كان المُؤنَّثُ المذكورُ مكسورَ الفاء ، وكانتْ لامُهُ واواً . . فإنَّهُ يمتنعُ فيه إتباعُ العينِ للفاء ؛ فلا تقولُ في (ذِرْوة) : (ذِرِوَات) بكسر الفاء والعين ؛ استثقالاً للكسرة قبلَ الواو ، بل يجبُ فتحُ العينِ أو تسكينُها ؛ فتقولُ : (ذِرَوَاتٌ) ، أو (ذِرْوَات) ، وشذَّ قولُهُم : (جِرِوَات) بكسر الفاءِ والعين .

وكذلك لا يجوزُ الإتباعُ إذا كانتِ الفاءُ مضمومةً واللامُ ياءً ؛ نحوُ : (زُبْية) ؛ فلا تقولُ : (زُبُياتٌ) بضمِّ الفاء والعينِ ؛ استثقالاً للضمَّة قبلَ

وثانيهما : ما عينُهُ حرفُ عِلَّةٍ ، وهو ضربانِ ؛ ضربٌ قبلَ حرفِ العِلَّةِ فيه حركةٌ مجانسة ؛ نحوُ : (تَارة) ، و(دُولة) و(دِيمة) ؛ فهـٰذا يبقىٰ علىٰ حاله ، وضربٌ قبلَ حرفِ العِلَّةِ فيه فتحةٌ ، وهـٰذا فيه لغتانِ ؛ لغةُ هُذَيل فيه : الإتباعُ ، ولغةُ غيرِهم : الإسكانُ ، وسيأتي ذِكْرُهُ[1] .

❀ قوله : (نحوِ « ذِرْوَهْ ») بكسر الذال المُعجَمة ـ وقد تُضَمُّ ـ وسكونِ الراء : أَعْلى الشيءِ ، و(الزُّبْيَةُ) بضمِّ الزاي وسكونِ الباء المُوحَّدة وبعدَها ياءٌ مُثنَّاة تحتُ : حُفْرةُ الأسد ، و(الجِرْوةُ) بكسر الجيم : الصغيرةُ مِنْ أولاد الكلاب والسِّباعِ ومِنَ القِثَّاء .

❀ قوله : (وسيأتي ذِكْرُهُ) ؛ أي : بقوله : (أو لأُناس انتمىٰ) .

---

(١) انظر (٥/٢٦٧) .

الياءِ ، بل يجبُ الفتحُ أو التسكينُ ؛ فتقول : (زُبَيَات) ، أو (زُبْيَات) .

٧٩٠ـ ونادرٌ أو ذو ٱضطِرارٍ غيرُ ما قـدَّمتُـهُ أو لأُنـاسٍ ٱنتَمَـىٰ

يعني : أنَّ ما جاء مِنْ جمعِ هٰذا المُؤنَّثِ علىٰ خلاف ما ذُكِرَ . . عُدَّ نادراً ، أو ضرورةً ، أو لغةً لقوم .

فالأوَّلُ : كقولهم في (جِرْوَة) : (جِرِوَات) بكسر الفاء والعين .

والثاني : كقوله[1] : [من الطويل]

❁ قوله : (ونادرٌ . . .) إلىٰ آخره : (نادر) : خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (غيرُ

. . . .

---

(١) البيت لعروة بن حِزَام العُذْري صاحب عَفْراءَ في « ديوانه » (ص١٣٩) ، وهو ضمن قصيدة طويلة مطلعها :

خليليَّ مِنْ عُلْيا هلالِ بنِ عامرٍ بصنعاءَ عُوجا اليومَ وٱنتظِرانِي

ومن أبياتها الصادقة الرقيقة :

فيا ليتَ كلَّ ٱثنَينِ بينَهُما هوىً مِـنَ النـاسِ والأنعـامِ يلتقيـانِ
فيَقضِي حبيبٌ مِنْ حبيبٍ لُبانةً ويـرعـاهُمـا ربِّـي فـلا يُـرَيـانِ
وإنِّي لَأَهوَى الحَشْرَ إذ قيلَ إنَّني وعفـراءَ يـومَ الحشـرِ مُلتقِيـانِ
وقـد تـركـتْ عفـراءُ قلبي كـأنَّـهُ جنـاحُ غـرابٍ دائـمُ الخَفَقـانِ

وقد هدَّهُ وأمرضه هُيامُهُ بعَفْراءَ ، ولم ينل منها غايتَهُ ولم يصل إلىٰ مناله ، وأدَّاه ذلك إلىٰ موته وفنائه ، وقصتُهُما مشهورةٌ في كتب الأدب .

والبيت من شواهد : « أوضح المسالك » (٤/٣٠٤) ، و« المساعد » (١/٦٨) ، و« المقاصد الشافية » (٦/٤٨٣) ، و« همع الهوامع » (١/٩١) ، و« شرح =

٣٥٦ـ وحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحىٰ فأَطَقْتُها وما لي بزَفْراتِ العَشِيِّ يَدَانِ

فسكَّن عينَ (زفرات) ضرورةً ، والقياسُ : فتحُها إتباعاً .

ما قدَّمتُهُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : غيرُ الذي قدَّمتُهُ نادرٌ ، أو ذو اضْطِرارٍ ، أو انتمىٰ ـ أي : انتسبَ ـ لأُناسٍ .

والنادرُ : هو الذي في الكلام المنثورِ قليلٌ جدّاً ؛ بحيثُ لا يُبنىٰ عليه لقِلَّتِهِ ، وذو الاضْطِرارِ : ما جاء في الشعر لضرورة الوزن ، والذي انتمىٰ لأُناس : ما كان لغةً لبعض العرب ، قاله الشاطِبيُّ[1] .

❀ قوله : (وحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : أعرابيٌّ مِنْ بني عُذْرَةَ مِنْ قصيدةٍ أوَّلُها[2] :

جعلتُ لعرَّافِ اليمامةِ حُكْمَهُ وعَرَّافِ نَجْدٍ إنْ هما شَفَيانِي

و(الزَّفرات) : جمعُ (زَفْرة) ، وهي خروجُ النَّفَسِ بأَنينٍ ، وأضاف (الزَّفرات) إلىٰ (الضُّحىٰ) و(العَشِيِّ) ؛ لأنَّ مِنْ عادة المُتيَّمِ قيامَ الوَجْدِ والهُيامِ به في هٰذَينِ الوقتَينِ ، فينقطعُ عن الأكل مع أنَّ الأكلَ يكونُ غالباً فيهما .

وإنَّما اعترفَ بإطاقة زفرات الضُّحىٰ دون زفرات العَشِيِّ ؛ لأنَّ وقتَ العَشِيِّ

. . . .

= الأشموني » (٣/ ٦٦٧ـ ٦٦٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠٣٣ـ٢٠٣٤) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٣٧٦) .

(١) المقاصد الشافية (٦/ ٤٨٠) .

(٢) لعلَّ هٰذا أوَّلها بناء علىٰ رواية ، والمشهور ما ذكرته في تخريج البيت .

والثالثُ : كقول هُذَيل في (جَوْزَة) و(بَيْضَة) ونحوِهما : (جَوَزَات) و(بَيَضَات) بفتح الفاء والعين ، والمشهورُ في لسان العرب : تسكينُ العينِ إذا كانتْ غيرَ صحيحة .

أوَّلُ وقتٍ مِنَ الأوقات المُستقبِلةِ للَّيل التي يَحصُلُ فيها الهدوءُ والسكونُ ، واجتماعُ الأفكار والانقطاعُ عَنِ الناس ، فيشتدُّ حالُ المُتيَّم في مِثْلِ هـٰذا الوقتِ لذلك .

وقولُهُ : (فأَطَقْتُها) : مِنَ الإطاقة ؛ وهي القُدْرةُ ، وأراد بقوله : (يَدَانِ) القوَّةَ ؛ لأنَّ اليدَ يُعبَّرُ بها عن القوَّة في كثيرٍ مِنَ المواضع ، والتثنيةُ للتأكيد ، أفادَهُ العَيْنيُّ[1] .

. . . .



(١) المقاصد النحوية (٤/ ٢٠٣٣) .

جمع التكسير

٧٩١ـ (أَفْعِلَةٌ) (أَفْعُلُ) ثُمَّ (فِعْلَهْ) . . . .

(جمعُ التكسيرِ)

❀ قوله : (جمعُ التكسيرِ) هو الاسمُ الدالُّ علىٰ أكثرَ مِنِ اثنَينِ بصورةِ تغييرِ لصيغةِ واحدِهِ لفظاً أو تقديراً ، وإنَّما قيل : (بصورة تغيير) ؛ لأنَّ صيغةَ الواحدِ لا تتغيَّرُ حقيقةً ؛ لأنَّ حركاتِ الجمعِ غيرُ حركاتِ المفرد .

ومثالُ التغييرِ المُقدَّر : (فُلْكٌ) ونحوُهُ ؛ فهو إذا كان مفرداً بوزن (قُفْلٍ) ، وإذا كان جمعاً بوزن (بُدْنٍ) .

واعلَمْ : أنَّ جموعَ التكسيرِ ثمانيةٌ وعشرونَ بناءً ؛ منها أربعةٌ للقِلَّة ، والباقي للكَثْرة ، وأَهْمَلَ المُصنِّفُ مِنْ أبنية الكثرة (فُعَالَىٰ) بالضمِّ ؛ كـ (سُكَارَىٰ) ، كما في « الفارِضيِّ »[1] .

❀ قوله : (أَفْعِلَةٌ) بكسر العين : مبتدأٌ مُنوَّنٌ للضرورة ؛ لأنَّهُ غيرُ منصرفٍ

[جمعُ التكسير]

. . . .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٧١) .

ثُمَّتَ (أَفْعَالٌ) جمـوعُ قِلَّـهْ . . . .

جمعُ التكسيرِ : هو ما دلَّ علىٰ أكثرَ مِنِ اثنَينِ بتغييرٍ ظاهر ؛ كـ (رَجُلٍ

للعَلَميّة على الوزن والتأنيث[1] ، والخبرُ : قولُهُ : (جموعُ قِلَّهْ) .

❀ قوله : (ثُمَّتَ) حرفُ عطف ، والتاءُ : لتأنيث الحرف ، وحُرِّكَتْ بالفتح تخفيفاً .

❀ قوله : (جموعُ قِلَّهْ) اعترُضَ : بأنَّ المُناسِبَ التعبيرُ ببناء القِلَّة ؛ لأنَّ لفظَ (جموع) هنا واقعٌ علىٰ أربعةِ ألفاظٍ مع أنَّهُ جمعُ كَثْرة .

قال ابنُ هشامٍ : (الجوابُ مِنْ وجهَينِ :

الأَوَّلُ : أنَّ « جمعاً » مفردَ « الجموع » ليس له جمعُ قِلَّة ، فصار التعبيرُ بـ« جموع » كالتعبير بـ « قلوب » مع إرادة القِلَّة ، كما سيأتي في قوله : « والعكسُ . . . » إلىٰ آخره .

الثاني : أنَّ القليلَ إنَّما هو هـٰذه الألفاظُ ، وأمَّا موزوناتُها فكثيرةٌ ؛ فالكَثْرةُ بهـٰذا الاعتبار) انتهىٰ « سُيُوطي »[2] .

. . . .

---

(١) العبارة في « الخضري » (٢/ ٨١٦) : (والثلاثة الأُوَل ـ أي : « أَفْعِلَةٌ » ، و« أَفعُلٌ » ، و« فِعْلَةٌ » ـ غيرُ مصروفة ؛ للعَلَميّة على الوزن المخصوص ووزن الفعل في « أَفعُل » ، ولها وللتأنيث اللفظيِّ في الباقيَينِ ، لكن نُوِّن « أَفعِلَة » للضرورة) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٢١١) .

ورجال) ، أو مُقدَّرٍ ؛ كـ (فُلْكٍ) للمفرد والجمع[1] ؛ فالضمَّةُ التي في المفرد كضمَّة (قُفْلٍ) ، والضمَّةُ التي في الجمع كضمَّة (أُسْدٍ) .

وهو على ضربَينِ : جمعُ قِلَّةٍ ، وجمعُ كَثْرةٍ .

فجمعُ القِلَّةِ : يَدُلُّ حقيقةً على ثلاثةٍ فما فوقَها إلى العَشَرة .

وجمعُ الكَثْرة : يَدُلُّ على ما فوقَ العَشَرةِ إلى غير نهاية .

ويُستعمَلُ كلٌّ منهما في موضع الآخَرِ مجازاً .

❁ قوله : (إلى العَشَرةِ) الغايةُ مِنْ جموع القِلَّة ، كما جرى عليه المَكُوديُّ[2] ، وجرى السُّيُوطيُّ على أنَّها مِنْ جموع الكَثْرة[3] ، قال العلَّامةُ الخطيبُ : (وهـٰذا أَظْهَرُ)[4] .

❁ قوله : (على ما فوقَ العَشَرةِ) اعتمد السَّعْدُ التَّفْتازانيُّ : أنَّ جمعَ الكَثْرةِ يَدُلُّ حقيقةً على ثلاثة إلى غير نهاية[5] ؛ فيتَّحِدُ جمعُ الكَثْرة والقِلَّة في المبدأ ، ويفترقانِ في الغاية .

❁ قوله : (مجازاً) ؛ أي : إن كان للمفرد جَمْعانِ ، أمَّا إذا لم يكنْ له إلا

❁ قوله : (الغايةُ مِنْ جموع القِلَّة) ؛ أي : مِنْ مدلول جموعِ القِلَّة ، وهـٰذا القولُ هو المُناسِبُ لكلام الشارح .

---

(١) هـٰذا مذهبُ سيبويه ، واختار في « التسهيل » : أنَّهُ مشتركٌ بين المفرد واسم الجمع لا الجمع ، فلا يُقدَّرُ فيه تغييرٌ . « خضري » (٢/ ٨١٧) .

(٢) شرح المكودي على الألفية (ص٣٢٢) ، وقوله : (الغاية) ؛ أي : العشرة .

(٣) البهجة المرضية (ص٤٩١) .

(٤) فتح الخالق المالك (٣/ ١٧٩٣) .

(٥) التلويح على التوضيح (١/ ٩٤) .

وأمثلةُ جمعِ القِلَّة :

ـ (أَفْعِلَةٌ) ؛ كـ (أَسْلِحَة) .

ـ و(أَفْعُلٌ) ؛ كـ (أَفْلُس) .

ـ و(فِعْلَةٌ) ؛ كـ (فِتْيَة) .

ـ و(أَفْعالٌ) ؛ كـ (أَفْرَاس) .

وما عدا هٰذه الأربعةَ مِنْ أمثلة التكسير[1] . . فجموعُ كَثْرة .

٧٩٢ـ وبعضُ ذي بكَثْرةٍ وَضْعاً يَفِي كـ (أَرْجُلٍ) . . . .

جمعُ قِلَّةٍ أو جمعُ كَثْرة . . فلا تَجَوُّزَ ؛ لأنَّهُ مِنْ قَبِيلِ المشترك ، كما أشار إليه الناظمُ بقوله : (وبعضُ ذي . . .) إلىٰ آخره ، فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (أو وضعاً) ؛ ليشملَ ما ذَكَرَهُ الناظمُ بقوله : (وبعضُ ذي بكَثْرة وضعاً . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (وَضْعاً) منصوبٌ بنزع الخافض ، قاله المَكُوديُّ[2] ، والأَوْلىٰ ـ كما قال الشاطِبيُّ ـ : . . . .

❁ قوله : (والأَوْلىٰ ـ كما قال الشاطِبيُّ ـ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : أنَّهُ

---

(١) خَرَجَ : جمعا التصحيح ؛ فهما لمطلق الجمع المُتحقِّقِ في الكَثْرة والقِلَّة بلا نَظَرٍ إلىٰ خصوصِ أحدهما ، كما استظهره الرَّضِيُّ تبعاً لابن خروف ، فيصلحانِ لهما حقيقةً بالاشتراك المعنويِّ ؛ كـ (حيوان) للإنسان والفرس ، لا اللفظيِّ كما تُوُهِّم ، وقيل : هما للقِلَّة حقيقةً وللكَثْرة مجازاً . « خضري » (٢/ ٨١٧) .

(٢) شرح المكودي على الألفية (ص٣٢٣) .

أنَّهُ مصدرٌ في موضع الحال ؛ أي : ذا وَضْعٍ[1] ، وقَسِيمُهُ محذوف ، أي : واستعمالاً .

والفرقُ بينَ الوَضْعِ والاستعمالِ : أنَّ حقيقةَ الوضعِ : أنْ تكونَ العربُ لم تَضَعْ أحدَ البناءَينِ استغناءً عنه بالآخر ، والاستعمالِ : أنْ تكونَ وضعتْهُما معاً ، ولـٰكنَّها استغنتْ في بعض المواضع عن أحدِهما بالآخر .

* قوله : (كـ « الصُّفِي ») بضمِّ الصاد وكسرِ الفاء : جمعُ (صَفَاة) ؛ وهي الصخرةُ المَلْساءُ ، والأصلُ : (صُفُويٌ) مثلُ (فُلُوس) ؛ فاجتمعتِ الواوُ والياءُ وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ، فقُلبت الواوُ ياءً وأُدغمت ، ثمَّ قُلبت ضمَّةُ الفاءِ كسرةً .

وحكى الجَوْهريُّ في جمعها : (أَصْفاء)[2] ؛ ولهـٰذا اعتَرَضَ ابنُ هشامٍ كلامَ الناظم ؛ فقال : (وليس منه ؛ أي : مِنْ هـٰذا القِسْم ؛ وهو ما لم تَضَعِ العربُ له بناءَ قِلَّة . . ما مثَّل به الناظمُ وابنُهُ مِنْ قولهم في جمع « صَفَاة »[3] : « صُفِيٌّ » ؛ لقولهم : « أَصْفاءٌ ») انتهىٰ[4] ؛ فكان ينبغي أنْ يُمثِّلَ بـ (رِجال) جمع (رَجُل) بضمِّ الجيم .

منصوبٌ على التمييز المُحوَّلِ عن الفاعل ؛ أي : يَفِي وضعُهُ .

---

(١) المقاصد الشافية (٧/ ٢١) .

(٢) الصحاح (٦/ ٢٤٠١) .

(٣) في (ب ، هـ) : (قولهما) بدل (قولهم) .

(٤) أوضح المسالك (٤/ ٣٠٧ـ٣٠٨) ، وانظر « شرح ابن الناظم » (ص٥٤٧) .

قد يُستغنىٰ ببعض أبنيةِ القِلَّةِ عن بعض أبنية الكَثْرة ؛ كـ (رِجْلٍ وأَرْجُل) ، و(عُنُقٍ وأَعْناقٍ) ، و(فُؤَادٍ وأَفْئِدة) ، وقد يُستغنىٰ ببعض أبنيةِ الكَثْرة عن بعض أبنية القِلَّةِ ؛ كـ (رَجُلٍ ورجالٍ) ، و(قَلْبٍ وقُلُوب) .

٧٩٣ـ لـ (فَعْلٍ) اسماً صحَّ عيناً (أَفْعُلُ) . . . .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ قولَ الناظم : (والعكسُ جاء. . .) إلىٰ آخره. . مبنيٌّ علىٰ أنَّ جمعَ الكَثْرة يُطلَقُ علىٰ ما فوقَ العشرةِ إلىٰ غير نهاية ، لا علىٰ ما تقدَّم عن السعد[١] ، وإلا لم يكنِ استعمالُ جَمْعِ الكَثْرة في القِلَّةِ مجازاً ؛ لاتِّحادهما مبدأً عندَهُ ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (لـ « فَعْلٍ ») الجارُّ : مُتعلِّقٌ بمحذوف خبرٌ مُقدَّمٌ عن قوله : (أَفْعُلُ) .

والحاصلُ : أنَّ الصورَ اثنا عَشَرَ ؛ وذلك لأنَّ (فُِعُِلاً) مُثلَّثَ الفاء والعين كذلك ، ويُزادُ تسكينُها ، فتُضرَبُ أحوالُ الفاءِ في العين تبلغُ ما ذُكِرَ ؛ منها صورتانِ لم تُستعمَلا ؛ وهما كسرُ الفاء وضمُّ العين ، وعكسُهُ ، وقد أشار لهما فيما سيأتي بقوله : (و« فِعُلٌ » أُهمِلَ والعكسُ يَقِلْ)[٢] .

❁ قوله : (وإلا لم يكنِ استعمالُ جَمْعِ الكَثْرة في القِلَّةِ مجازاً) ؛ أي : أو وضعاً علىٰ سبيل النِّيابةِ إذا لم يُوجَدْ إلا بناءُ الكَثْرة ، تأمَّلْ .

---

(١) انظر (٥/ ٢٧٠) .

(٢) انظر (٥/ ٤٤٨ـ٤٤٩) .

. . . .

فالباقي عَشَرةٌ ؛ منها صورةٌ يطَّردُ جمعُها علىٰ (أَفْعُلَ) ؛ وهي ما إذا فُتحت الفاءُ وسُكِّنت العينُ ، وما بَقِيَ يُجمَعُ علىٰ (أَفْعالٍ) ، كما أشار إليه الناظمُ بقوله : (وغيرُ ما « أَفْعُلُ » فيه مُطَّرِدْ . . .) إلىٰ آخره[١] .

وخرجتْ صورةٌ أخرىٰ تُجمَعُ علىٰ (فِعْلانَ) أشار لها الناظمُ بقوله : (وغالباً أَغْناهُمُ « فِعْلانُ » في « فُعَلٍ » . . .) إلىٰ آخره[٢] ، أفادَهُ شيخُنا الأُجْهُوريُّ[٣] .

❁ قوله : (وما بَقِيَ يُجمَعُ علىٰ « أَفْعالٍ ») الباقي : هو تسعةٌ ، ويُزادُ عليها صورةٌ ؛ وهي (فَعْلٌ) المُعتلُّ العينِ ؛ كـ (ثَوْبٍ وأَثْوابٍ) ؛ فالجملةُ عشرةٌ .

ثمَّ إنَّ الشارحَ قد أخذ مُحترَزَ قولِهِ : (لـ « فَعْلٍ » اسماً صحَّ عيناً) ، ولم يأخذْ مُحترَزَ قولِهِ : (وللرباعيِّ اسماً . . .) إلىٰ آخره ؛ فمُحترَزُ الاسمِ : الصفةُ ؛ نحوُ : (شجاع) ، ومُحترَزُ المَدِّ : نحوُ : (خنصر) ، ومُحترَزُ المُؤنَّث : نحوُ : (حمار) ، ومُحترَزُ الرباعيِّ : نحوُ : (غَضَنْفَر) ، ولم يأخذِ الشارحُ أيضاً مُحترَزَ (اسماً) في قوله : (وغيرُ ما « أَفعُلُ » . . .) إلىٰ آخره ، واحترَزَ به : عن نحو : (ضَخْم) و(شَهْم) ؛ فلا يُجمَعُ علىٰ (أَفْعال) ، بل علىٰ (فِعَال) ، كما يُعلم ممَّا يأتي[٤] .

---

(١) انظر (٥/ ٢٧٦ ، ٢٧٨) .

(٢) انظر (٥/ ٢٧٨ـ٢٧٩) .

(٣) حاشية عطية الأجهوري على ابن عقيل (ق/ ٢٧٧) .

(٤) انظر (٥/ ٢٧٩ ، ٢٩٧) .

. . . . وللـرُّبـاعـيِّ اسمـاً أيضـاً يُجعَـلُ

٧٩٤ـ إنْ كانَ كالعَنَاقِ والذِّراعِ في مـدٍّ وتـأنيـثٍ وعَـدِّ الأحـرفِ

(أَفْعُلُ) : جمعٌ لكلِّ اسمٍ ثُلاثيٍّ علىٰ (فَعْلٍ) صحيحَ العينِ[١] ؛ نحوُ :

❀ قوله : (وللرُّباعيِّ) في موضع المفعول الثاني لقوله : (يُجعَلُ) مُقدَّمٌ عليه ، و(اسماً) : حالٌ مِنَ (الرُّباعيِّ) ، و(أيضاً) : مفعولٌ مطلقٌ .

❀ قوله : (إنْ كانَ) ؛ أي : الرُّباعيُّ .

❀ قوله : (كالعَنَاقِ) بفتح العين : خبرُ (كان) ، قال في « المصباح » : (العَنَاقُ : الأنثىٰ مِنْ ولد المَعْزِ قبلَ استكمالِها الحولَ ، والجمعُ : « أَعْنُق » و« عُنُوق »)[٢] .

❀ قوله : (والذِّراعِ) بكسر الذال المُعجَمة .

❀ قوله : (في مدٍّ) مُتعلِّقٌ بـ(كان) ، أو بالكاف ؛ أي : لِمَا فيها مِنْ معنى التشبيه ؛ علىٰ ما فيهما مِنَ الخلاف ، أو في موضعِ الحال مِنِ اسم (كان) ، ذَكَرَهُ المُعرِبُ[٣] .

---

(١) والفاءِ ، ولم يُضاعف ، وكان عليه أنْ يزيد ذلك ؛ فإنَّ (أَفْعُلَ) لا يطَّرد في معتل الفاء ؛ كـ(وَعْدٍ) و(وَغْد) ، ولا في المضاعف ؛ كـ(جَدٌّ) و(صَفٌّ) ، وشذَّ مِنَ الأوَّل : (وَجْهٌ وأَوْجُهٌ) ، ومِنَ الثاني : (كَفٌّ وأَكُفٌّ) ، بل قياسُهما : (أَفعالٌ) . انظر « حاشية الخضري » (٢/٨١٨) .

(٢) المصباح المنير (٢/٥٩٢) .

(٣) تمرين الطلاب (ص١٥٤) .

(كَلْبٍ وأَكْلُبٍ) ، و(ظَبْيٍ وأَظْبٍ) ، وأصلُهُ : (أَظْبُيٌ) ؛ فقُلبتِ الضمَّةُ كسرةً لتصحَّ الياء ؛ فصار : (أَظْبِي) ، فعُومِلَ مُعاملةَ (قاضٍ) .

وخَرَجَ بـ (الاسم) : الصفةُ ؛ فلا يجوزُ نحوُ : (ضَخْمٍ وأَضْخُمٍ) ، وجاء : (عَبْدٌ وأَعبُدٌ) ؛ لاستعمال هٰذه الصفةِ استعمالَ الأسماء[1] ، وخَرَجَ بـ (صحيح العين) : المُعتلُّ العينِ ؛ نحوُ : (ثوبٍ) و(عينٍ) ، وشذَّ : (عَيْنٌ وأَعْيُنٌ)[2] ، و(ثَوْبٌ وأَثْوُبٌ) .

و(أَفْعُلُ) أيضاً : جمعٌ لكلِّ اسمٍ مُؤنَّثٍ رُباعيٍّ قبلَ آخِرِهِ مَدَّةٌ ؛ كـ (عَنَاقٍ وأَعْنُقٍ) ، و(يَمِينٍ وأَيْمُنٍ) ، وشذَّ مِنَ المُذكَّر : (شِهَابٌ وأَشْهُبٌ) ، و(غُرَابٌ وأَغْرُبٌ) ، والله أعلم .

٧٩٥ـ وغيرُ ما (أَفْعُلُ) فيهِ مُطَّرِدْ مِنَ الثُّلاثِي اسماً . . . . . .

❀ قوله : (وأَظْبٍ) بكسر الباء المُوحَّدة مع التنوين . انتهىٰ « فارِضي »[3] .

❀ قوله : (فعُومِلَ مُعاملةَ « قاضٍ ») ؛ أي : في حَذْفِ الياء ولَحَاقِ التنوين .

❀ قوله : (وغيرُ ما « أَفْعُلُ » . . .) إلىٰ آخره : (غيرُ) : مبتدأ ، خبرُهُ :

. . . .

(١) أفاد : أنَّ كلَّ صفةٍ علىٰ (فَعْلٍ) غلبتْ عليها الاسميَّةُ . . ينقاسُ فيها (أَفْعُلُ) . « خضري » (٢/ ٨١٩) .

(٢) أي : قياساً ، مع كثرته استعمالاً وفصاحته ، وقد وَرَدَ في قوله تعالىٰ : ﴿ وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ ﴾ [الأنفال : ٤٤] ، وقوله : ﴿ قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ [الفرقان : ٧٤] .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٧١) .

. . . . بـ (أَفعـالٍ) يَـرِدْ

جملةُ (يَرِدْ) ، و(ما) : اسمٌ موصول مضافٌ إليه (غيرُ) ، و(أَفْعُلُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (مُطَّرِدْ) ، والجملةُ : صِلَةُ (ما) ، و(مِنَ الثُّلاثِي) : مُتعلِّقٌ بـ (مُطَّرِد) ، أو حالٌ مِنْ فاعل (مُطَّرِد) المُستتِرِ فيه ، و(اسماً) : حالٌ مِنَ الموصول ، أو مِنَ (الثُّلاثي) ، وقولُهُ : (بـ « أَفْعالٍ ») : مُتعلِّقٌ بقوله : (مُطَّرِد) .

❁ قوله : (بـ « أَفْعالٍ » . . .) إلىٰ آخره : بفتح الهمزة ؛ فـ (أَفْعالٌ) : جمعٌ لكلِّ اسمٍ ثُلاثيٍّ ليس علىٰ (فَعْلٍ) ممَّا هو صحيحُ العين ؛ وذلك ما يطَّرِدُ فيه (أَفْعُلُ) ؛ فشَمِلَ غيرُ (فَعْلٍ) مِنَ الثُّلاثيِّ تسعةَ أوزان ، وقد مثَّل الشارحُ لبعضها ، وتمامُ الأمثلة : نحوُ : (عُنُقٍ وأَعْناق) ، و(كَتِفٍ وأَكْتافٍ) .

ولمَّا دَخَلَ في هـٰذا القانونِ (فُعَلٌ) بضمِّ الفاء وفتح العين ، وكان الغالبُ في جمعه غيرَ (أَفْعال) . . نبَّه عليه بقوله : (وغالباً أَغْناهُمُ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (و« مِنَ الثُّلاثِي » : مُتعلِّقٌ بـ « مُطَّرِد » . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : أنَّهُ بيانٌ لـ (غيرُ) مَشُوبٌ بتبعيض ؛ فهو حالٌ منها أو مِنْ ضميرها .

❁ قوله : (حالٌ مِنَ الموصول) المُناسِبُ : أنَّهُ حالٌ مِنْ ضمير (غيرُ) ، أو من (الثُّلاثي) .

❁ قوله : (مُتعلِّقٌ بقوله : « مُطَّرِد ») كذا بخطِّهِ ، وصوابُهُ : (يَرِدْ)[1] .

---

(١) جاء على الصواب في (د ، هـ) .

٧٩٦ـ وغـالبـاً أَغْنـاهُـمُ (فِعْـلَانُ) في (فُعَلٍ) كقولِهِم (صِرْدانُ)

قد سبق أنَّ (أَفْعُلَ) جمعٌ لكلِّ اسمٍ ثُلاثيٍّ علىٰ (فَعْلٍ) صحيحَ العين[١] ، وذَكَرَ هنا أنَّ ما لا يَطَّرِدُ فيه مِنَ الثُّلاثيِّ (أَفْعُلُ) . . يُجمَعُ علىٰ (أَفْعالٍ) ؛ وذلك كـ (ثَوْبٍ وأَثْوابٍ) ، و(جَمَلٍ وأَجْمالٍ) ، و(عَضُدٍ وأَعْضادٍ) ،

❁ قوله : (وغالباً) منصوبٌ بنزع الخافض ، و(فِعْلَانُ) : فاعلُ (أَغْناهم) ، وهو بكسر الفاء مِنْ جموع الكَثْرة ، وإنَّما ذَكَرَهُ الشيخُ هنا ؛ لأنَّهُ مُطَّرِدٌ في هٰذا الوزن ؛ أعني : (فُعَلاً) بضمِّ الفاء وفتح العين ؛ كـ (رُطَبٍ) ، ذَكَرَهُ الفارِضيُّ[٢] .

❁ قوله : (كثَوْبٍ) مثالٌ للمُعتلِّ ، وقولُهُ : (وجَمَلٍ) بالجيم و(عَضُدٍ) : مثالانِ لمفتوح الفاء ، ويُزادُ علىٰ ذلك : (نَمِرٌ) ، وقولُهُ : (وحِمْلٍ) بالحاء المُهمَلة و(عِنَبٍ) و(إِبِلٍ) : أمثلةٌ لمكسورها ، وقولُهُ : (وقُفْلٍ) : مثالٌ لمضمومها ، ويُضَمُّ لذلك : (عُنُق) .

فهٰذه الأمثلةُ كلُّها لِمَا أتىٰ علىٰ غيرِ (فَعْلٍ) بفتح الفاء وسكونِ العين ، وهي ثمانيةُ أوزان .

. . . .

---

(١) انظر (٥/ ٢٧٥) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٧٢) .

و(حِمْلٍ وأَحْمالٍ) ، و(عِنَبٍ وأَعْنابٍ) ، و(إِبِلٍ وآبالٍ) ، و(قُفْلٍ وأَقْفالٍ) .

وأمَّا جمعُ (فَعْلٍ) الصحيحِ العين على (أَفْعالٍ).. فشاذٌّ ؛ كـ(فَرْخٍ وأَفْراخ) .

وأمَّا (فُعَلٌ) : فجاء بعضُهُ على (أَفْعالٍ) ؛ كـ(رُطَبٍ وأَرْطَابٍ) ، والغالبُ : مجيئُهُ على (فِعْلانَ) ؛ كـ(صُرَدٍ وصِرْدانٍ) ، . . . .

---

* قوله : (وآبالٍ) بإبدال الهمزة الثانية ألفاً .

* قوله : (كصُرَدٍ) بوزن (رُطَبٍ) : طائرٌ فوقَ العُصْفُور أَبْقَعُ ، نصفُهُ أبيضُ ، ونصفُهُ أسودُ ، ضخمُ الرأسِ والمِنْقار ، أصابعُهُ عظيمةٌ ، لا يقدرُ عليه أحدٌ ، وكنيتُهُ : أبو كبير ، وله صفيرٌ مختلفٌ ؛ يَصفِرُ لكلِّ طائرٍ يريدُ أنْ يَصِيدَهُ بلغته ، فيدعوه إلى التقرُّب منه ، فإذا اجتمعوا إليه شدَّ على بعضهم ، ومنقارُهُ شديدٌ ؛ فإذا نَقَرَ واحداً قدَّه مِنْ ساعته وأَكَلَهُ .

ويُقالُ له : الصَّوَّامُ ؛ لما رُوِيَ أنَّهُ أوَّلُ طيرٍ صام يومَ عاشوراءَ ، لكن قال الحاكمُ : (هٰذا حديثٌ باطل ، وهو مِنَ الأحاديث التي وَضَعَتْها قَتَلَةُ الحسينِ) انتهى[1] .

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخه » (٦/ ٢٩٣) عن سيدنا أبي غليظ بن أمية الجمحي رضي الله عنه ، وانظر « اللآلئ المصنوعة » (٢/ ٩٣) ، و« تنزيه الشريعة المرفوعة » (٢/ ١٥٦) .

و(نُغَرٍ ونِغْرانٍ) .

٧٩٧ـ في ٱسمِ مُذكَّرٍ رُباعيٍّ بمَدْ ثالثٍ (ٱفْعِلَةُ) عنهمُ ٱطَّرَدْ

وروى الحكيمُ التِّرْمِذيُّ عن أبي هريرةَ قال : (الصُّرَدُ أوَّلُ طيرٍ صام)[١] .

وقيل : إنَّ إبراهيمَ عليه الصلاةُ والسلامُ لمَّا خَرَجَ مِنَ الشام لبناء البيت.. كان الصُّرَدُ دليلَهُ[٢] .

وفي أكله وجهانِ ؛ أصحُّهُما : التحريمُ . انتهىٰ مُلخَّصاً مِنْ خط السُّيُوطيِّ[٣] .

❀ قوله : (ونُغَرٍ) بضمِّ النون وفتحِ الغين المُعجَمة ؛ قال الجَوْهَريُّ : (طيرٌ كالعصافير ، حُمْرُ المناقير ، والأنثىٰ : « نُغَرَة » ؛ كـ « هُمَزَة ») ، وأهلُ المدينة يُسمُّونه البُلْبُلَ ، ويَحِلُّ أكلُهُ ؛ لأنَّهُ مِنْ جنس العصافير ، وفي « القاموس » : (النُّغَر : البُلْبُل ، وفِراخُ العصافير ، وضَرْبٌ مِنَ الحُمَّر أو ذكورها) انتهىٰ « سُيُوطي »[٤] .

❀ قوله : (في ٱسمٍ) مُتعلِّقٌ بـ (ٱطَّرَدْ) آخِرَ البيت ، و(مُذكَّرٍ رُباعيٍّ) :

. . . .

(١) نوادر الأصول (٣/ ٧٩) .

(٢) انظر « نوادر الأصول » (٣/ ٧٩ـ٨٠) .

(٣) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ٧٣ـ ٧٦) .

(٤) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ٤٢٦) ، و« الصحاح » (٢/ ٨٣٣) ، و« القاموس المحيط » (٢/ ١٤٤) .

٧٩٨ـ وٱلْزَمْهُ في (فَعَالٍ) أَوْ (فِعَالٍ)   مُصَاحِبَيْ تضعيفٍ أَوْ إِعْلَالِ

(أَفْعِلَةُ) : جمعٌ لكلِّ اسمٍ مُذكَّرٍ رُباعيٍّ ثالثُهُ مَدَّةٌ ؛ نحوُ : (قَذَالٍ وأَقْذِلَة) ، و(رَغِيفٍ وأَرْغِفَة) ، و(عَمُودٍ وأَعْمِدَة) .

والتُزِمَ (أَفْعِلَةُ) : في جمع المُضاعَف أو المُعتلِّ اللامِ مِنْ (فَعَالٍ) أو (فِعَالٍ) ؛ كـ (بَتَاتٍ وأَبِتَّة) ، . . . .

نعتانِ لـ (اسم) ، و(بمَدٍّ) : نعتٌ لـ (اسم) ، أو حالٌ منه ، و(ثالثٍ) : مضافٌ إليه ، و(أفْعِلَةُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (اطَّرَدْ) .

❀ قوله : (وٱلْزَمْهُ) بفتح الزاي ، والضميرُ المُتَّصِلُ به : عائدٌ على (أفعلة) .

❀ قوله : (مُصاحِبَيْ) حالٌ مِنَ المثالَينِ .

❀ قوله : (قَذَالٍ) بالذال المُعجَمة : جماعُ مُؤخَّرِ الرأسِ ، وهو مَعقِدُ العِذَارِ مِنَ الفَرَس .

❀ قوله : (كبَتَاتٍ) بفتح الباء المُوحَّدة وتاءَينِ مُثنَّاتَينِ فوقُ ؛ قال الجَوْهَرِيُّ : (هو الزاد والجهاز) ، وقال أبو عُبيدٍ : (متاعُ البيت) ، وفي الحديث : « لا يُؤخَذُ منكُم عُشْرُ البَتَاتِ » انتهى « تصريح »[1] .

. . . .

(١) التصريح على التوضيح (٢/٣٠٣) ، وانظر « الصحاح » (١/٢٤٢) ، و« غريب =

و(زِمَامٍ وأَزِمَّة) ، و(قَبَاءٍ وأَقْبِيَة) ، و(فِنَاءٍ وأَفْنِيَة)[1] .

❀ قوله : (وزِمَامٍ) هو في الأصل : الخيطُ الذي يُشَدُّ في البُرَة أو في الخِشَاش ، ثمَّ يُشَدُّ في طرف المِقْوَدِ ، ثمَّ سُمِّيَ به المِقْوَدُ نَفْسُهُ ، ذَكَرَهُ في « المصباح »[2] ، والبُرَة : حَلْقَةٌ تُجعَلُ في أنف البعير ، تكونُ مِنْ صُفْرٍ ونحوه ، والخِشَاشُ ـ بالكسر ـ : الخشبُ الذي يدخلُ في عَظْم أنفِ البعير ، وأمَّا الخِزَامةُ : فهي مِنْ شَعَر .

وبهـٰذا ظَهَرَ لك : معنى (البُرَة) و(الخِشَاش) و(الخِزَامة) .

❀ قوله : (وقَبَاءٍ) بفتح القاف والباء المُوحَّدة : نوعٌ مِنَ الثياب يُلبَسُ ، قال في « المصباح » : (كأنَّهُ مُشتَقٌّ مِنْ « قَبَوتُ الحرفَ أَقْبُوهُ قَبْواً » : إذا ضَمَمْتَهُ)[3] .

❀ قوله : (وفِنَاءٍ) بكسر الفاء وبالنون بوزن (كِتَابٍ) : هو سَعَةٌ أمامَ البيت ، وقيل : ما امتدَّ مِنْ جوانبه . انتهىٰ « مصباح »[4] .

= الحديث » لأبي عبيد القاسم بن سلَّام (٢/ ٥٥٤) ، والحديث أورده ابن سلام في « غريب الحديث » (٢/ ٥٥١) ، وابن الجزري في « النهاية » (١/ ٩٢) ، وجاء في بعض الروايات : (النبات) بدل (البتات) .

(١) و(قَبَاءٌ) أصلُهُ : (قَبَاوٌ) بالواو ، و(فِناءٌ) أصلُهُ : (فِنايٌ) بالياء .

(٢) المصباح المنير (١/ ٣٤٨) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٦٧١) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٦٦٠) .

٧٩٩ـ (فُعْلٌ) لنحوِ (أَحْمَرٍ) و(حَمْرَا)   و(فِعْلَـةٌ) جمعـاً بنَقْـلٍ يُـدْرَىٰ

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرة : (فُعْلٌ) ، وهو مُطَّرِدٌ في كلِّ وصفٍ يكونُ المُذكَّرُ منه علىٰ (أَفْعَلَ) ، والمُؤنَّثُ منه علىٰ (فَعْلاءَ) ؛ نحوُ : (أَحْمَرَ وحُمْرٍ) ، و(حَمْراءَ وحُمْرٍ) .

ومِنْ أمثلة جمعِ القِلَّةِ : (فِعْلَةُ) ، ولم يطَّرِدْ في شيءٍ مِنَ الأبنية ، وإنَّما هو محفوظٌ ، ومِنَ الذي حُفِظَ منه : (فتىً وفِتْيَة) ، و(شَيْخٍ وشِيْخَة) ، و(غُلامٍ وغِلْمَة) ، و(صَبِيٍّ وصِبْيَة) .

---

* قوله : (فُعْلٌ . . .) إلىٰ آخره : (فُعْلٌ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (لنحو) .

* قوله : (و« فِعْلَةٌ » . . .) إلىٰ آخره : (فِعْلةٌ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (يُدْرَىٰ) بالبناء للمفعول ، ونائبُ الفاعل : مفعولُهُ الأوَّل ، و(جمعاً) : مفعولُهُ الثاني ، و(بنَقْلٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (يُدرىٰ) ، ولو قَدَّمَ الشطرَ الأخيرَ على الأوَّل . . لكان أَوْلىٰ ؛ لتتَّصِلَ جموعُ القِلَّةِ ببعضها .

* قوله : (مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرة : « فُعْلٌ ») ؛ أي : حقيقةً ؛ كما مثَّل له بقوله : (أَحْمَر . . .) إلىٰ آخره ، أو تقديراً ؛ كـ (بِيضٍ) جمع (أبيضَ) أو (بيضاءَ) ممَّا عينُهُ ياءٌ ؛ إذ أصلُهُ مضمومُ الفاء ، لكن وَجَبَ كسرُهُ لِمَا يأتي في التصريف . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

. . . .

(١) الدرر السنية (٢/ ٩٨٣) ، وانظر (٥/ ٥١٨) .

٨٠٠ ـ و(فُعُلٌ) لِاسمٍ رُباعيٍّ بمَدْ   قد زِيدَ قبلَ لامٍ اعْلالاً فَقَدْ
٨٠١ ـ ما لم يُضاعَفْ في الأعَمِّ ذو الألِفْ   و(فُعَلٌ) جمعاً لـ (فُعْلَةٍ) عُرِفْ
٨٠٢ ـ ونحوِ (كُبْرَىٰ) ولـ (فِعْلَةٍ) (فِعَلْ)   وقد يَجِيءُ جمعُهُ علىٰ (فُعَلْ)

❁ قوله : (و« فُعُلٌ ») بضمَّتَينِ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (لِاسمٍ) ، و(رُباعيٍّ) : نعتٌ لـ (اسم) ، و(بمَدْ) : نعتٌ له ، أو حالٌ منه ، وجملةُ (قد زِيدَ) : نعتٌ لـ (مَدْ) ، ونائبُ الفاعلِ : ضميرٌ يعودُ إليه ، وقولُهُ : (اعلالاً) : مفعولٌ مُقدَّم بقوله : (فَقَدْ) ، والجملةُ : نعتُ (لام) .

❁ قوله : (في الأعَمِّ) ؛ أي : في الاستعمال الغالبِ ؛ وهو الاطِّراديُّ .

❁ قوله : (و« فُعَلٌ ») بضمٍّ ففتحٍ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (عُرِفْ) ، و(لـ « فُعْلَةٍ ») : مُتعلِّقٌ به ، و(نحوِ) : بالجرِّ عطفاً علىٰ (فُعْلة) .

❁ قوله : (ولـ « فِعْلَةٍ » « فِعَلْ ») بكسر الفاء فيهما ، وسكونِ العين في الأوَّل وفتحِها في الثاني ، و(فِعَلْ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(لـ « فِعْلَةٍ ») : خبرٌ مُقدَّم .

❁ قوله : (وقد يَجِيءُ جمعُهُ علىٰ « فُعَلْ ») ؛ أي : شذوذاً ، ونظيرُهُ في الشذوذ : جمعُ (فُعْلَةَ) بالضمِّ علىٰ (فِعَلٍ) بالكسر ؛ قالوا : (قُوَّة وقِوىً) ، و(صُورة وصِوَر) انتهىٰ « نُكَت »[1] .

. . . .

(١) نكت السيوطي (ق/ ٢١٢) .

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرة : (فُعُلٌ) ، وهو مُطَّرِدٌ في كلِّ اسمٍ رُباعيٍّ قد زِيدَ قبلَ آخره مَدَّةٌ ؛ بشرطِ : كونِهِ صحيحَ الآخِرِ ، وغيرَ مُضاعَفٍ إنْ كانتِ المدَّةُ ألفاً ، ولا فَرْقَ في ذلك بينَ المُذكَّرِ والمُؤنَّث ؛ نحوُ : (قَذَالٍ وقُذُلٍ) ، و(حِمَارٍ وحُمُرٍ) ، ....

---

* قوله : (حِمَارٍ) بكسر الحاء المُهمَلة ، وربَّما قالوا للأنثىٰ : (حمارة) ، وكنيتُهُ : (أبو صابر) ، و(أبو زياد) ، ويُقالُ للأنثىٰ : (أمُّ محمود) ، و(أمُّ نافع) ، و(أمُّ وهب) .

روى البيهقيُّ في « الشعب » عن ابن مسعود قال : (كانتِ الأنبياءُ يركبونَ الحُمُرَ ، ويَلبَسونَ الصُّوفَ ، ويَحلِبونَ الشاةَ)[1] .

وروى الحاكمُ في « التاريخ » وابنُ عَدِيٍّ عن ابن عمرَ قال : « شَرُّ الحميرِ الأسودُ القصيرُ »[2] .

وأخرج أبو الشيخ في « العَظَمة » عن ابن عبَّاس قال : (كلُّ شيءٍ يُسبِّحُ ، إلا الحمارَ والكلبَ)[3] .

ونهى النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم عن لحوم الحُمُر الأهليَّة[4] ؛ فيحرمُ

---

(١) شعب الإيمان (٥٧٤٧) ، ورواه أبو داود الطيالسي في « مسنده » (٣٢٨) ، والطحاوي في « شرح مشكل الآثار » (١٥٣٢) .

(٢) رواه العقيلي « في الضعفاء الكبير » (٤/ ٢٣٥) .

(٣) العظمة (٥/ ١٧٥٠) .

(٤) رواه البخاري (٥٥٢١) ، ومسلم (٥٦١) باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية ، عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

و(كُرَاعٍ وكُرُعٍ) ، و(ذِرَاعٍ وذُرُعٍ) ،

أكلُها ، وأمَّا الحمارُ الوَحْشيُّ : فهو حلالٌ بالإجماع ، يُقالُ : إنَّهُ يُعمَّرُ مئتي سنةٍ ؛ قال الحافظ[1] : (ولا نعرفُ حماراً أهليّاً عاش أكثرَ مِنْ حمار أبي سَيَّارٍ ؛ جاء عليه مِنْ مزدلفةَ إلىٰ منىً أربعينَ سنةً ، وفيه قالوا : « أصحُّ مِنْ عَيْر أبي سَيَّار ») ذَكَرَهُ السُّيُوطيُّ[2] .

❁ قوله : (وكُرَاعٍ . . .) إلىٰ آخره : صريحٌ في اطِّراد (فُعُلٍ) في مضموم الفاء ، وبه صرَّح الناظمُ في « شرح الكافية » ، لـٰكنَّهُ ذَكَرَ في « التسهيل » أنَّهُ نادرٌ فيه ، وهو الصحيحُ ؛ فلا يُقالُ في (غُراب) : (غُرُب) ، ولا في (عُقاب) : (عُقُب) ، نبَّه عليه المُراديُّ ، ونبَّه علىٰ أنَّهُ يجبُ في غير الضرورة تسكينُ عينِ هـٰذا الجمعِ إن كانتْ واواً ؛ نحوُ : (سَوَادٍ وسُوْد) ، فهي مضمومةٌ تقديراً ، ذَكَرَهُ شيخ الإسلام[3] .

والكُرَاعُ مِنَ البقر والغنم : بمنزلة الوَظِيفِ مِنَ الفرس ، وهو مُستدَقُّ الساق ، يُذكَّرُ ويُؤنَّث ، والكُرَاع أيضاً : اسمٌ لجماعة الخيلِ خاصَّةً ، كما في « المصباح »[4] ، والوَظِيفُ ـ بوزن (رَغِيف) ـ : ما فوقَ الرُّسْغ إلى الساق ، وقيل : مُقدَّم الساق .

---

(١) أي : الحافظ السيوطي .

(٢) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ٢١٦ـ٢٣١) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٩٨٤) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٤/ ١٨١٢) ، و« تسهيل الفوائد » (ص٢٧١) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٨٦) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٧٢٨) .

و(قَضِيبٍ وقُضُبٍ) ، و(عَمُودٍ وعُمُد) .

وأمَّا المُضاعَفُ : فإن كانتْ مَدَّتُهُ ألفاً : فجمعُهُ على (فُعُلٍ) غيرُ مُطَّرِد ؛ نحوُ : (عِنَانٍ وعُنُنٍ) ، و(حِجَاجٍ وحُجُجٍ) ، وإنْ كانتْ مَدَّتُهُ غيرَ ألفٍ : فجمعُهُ على (فُعُلٍ) مُطَّرِدٌ ؛ نحوُ : (سَرِيرٍ وسُرُرٍ) ، و(ذَلُولٍ وذُلُلٍ) .

ومِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فُعَلٌ) ، وهو جمعٌ لاسمٍ على (فُعْلَةَ)[1] ، أو على (فُعْلَىٰ) أنثى (الأَفْعَلِ) ؛ فالأوَّلُ : كـ(قُرْبَةٍ وقُرَبٍ) ، و(غُرْفَةٍ وغُرَفٍ) ، والثاني : كـ(كُبْرَىٰ وكُبَرٍ) ، و(صُغْرَىٰ وصُغَرٍ) .

❀ قوله : (وقَضِيبٍ) هو الغُصْنُ المقطوعُ ؛ (فَعِيلٌ) بمعنىٰ (مفعول) ، ويُجمَعُ أيضاً : علىٰ (قِضْبان) بضمِّ القاف وكسرها ، كما في « المصباح »[2] .

❀ قوله : (عِنَانٍ) هو ما يُوضَعُ في فَمِ الدابّة ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّهُ يَعُنُّ ـ أي : يعترضُ ـ الفمَ .

❀ قوله : (وحِجَاجٍ) بكسر الحاء المُهمَلة وفتحِها فجيمٍ : هو العَظْمُ المُستدِيرُ حولَ العين ، وقال ابنُ الأنباريِّ : (هو العَظْمُ المُشرِفُ علىٰ غار العين) ، كما في « المصباح »[3] .

---

(1) قوله : (لاسمٍ) خَرَجَ : الصفةُ ؛ لندور مجيئها علىٰ (فُعْلَةَ) ؛ كـ(ضُخْمة) ، وشذَّ : (رجلٌ بُهْمةٌ ـ أي : شجاعٌ باسل ـ وبُهَمٌ) . « خضري » (٢/ ٨٢٤) .

(2) المصباح المنير (٢/ ٦٩٥) .

(3) المصباح المنير (١/ ١٦٧) ، وانظر « المذكر والمؤنث » لابن الأنباري (١/ ٣٤٢) .

ومِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فِعَلٌ) ، وهو جمعٌ لاسمٍ علىٰ (فِعْلَةَ) ؛ نحوُ : (كِسْرَةٍ وكِسَرٍ)[1] ، و(حِجَّةٍ وحِجَجٍ) ، و(مِرْيَةٍ ومِرىً) .

وقد يجيءُ جمعُ (فِعْلَةَ) علىٰ (فُعَلٍ) ؛ نحوُ : (لِحْيَةٍ ولُحىً) ، و(حِلْيَةٍ وحُلىً) .

٨٠٣ ـ في نحوِ (رامٍ) ذو اطِّرادٍ (فُعَلَهْ) وشـاعَ نحـوُ (كـامِـلٍ وكَمَلَـهْ)

❁ قوله : (في نحوِ « رامٍ ») قال المَكُوديُّ : (« فُعَلَهْ » : مبتدأٌ ، و« ذو اطِّرادٍ » : خبرُهُ ، و« في نحو » : مُتعلِّقٌ بمحذوف يَدُلُّ عليه « اطِّراد »)[2] ، قال شيخ الإسلام : (ويجوزُ أنْ يكونَ « ذو اطِّرادٍ » مبتدأً خبرُهُ « في نحو رام » ، و« فُعَلَهْ » بدلٌ مِنْ « ذو اطِّراد »)[3] .

❁ قوله : (وشاعَ نحوُ) لا يلزمُ مِنْ كونه شائعاً أنْ يكونَ مُطَّرِداً ، فكان الأحسنُ أنْ يقولَ : (كذاك نحوُ « كامِلٍ وكَمَلَهْ ») انتهىٰ « أُشْمُوني »[4] .

. . . .

(١) أي : بشرط كونِهِ اسماً تامّاً لم يُحذَفْ مِنْ أصوله شيءٌ ، وشذَّ مِنَ الأوَّل : (صِمَّةٌ وصِمَمٌ) ، والصِّمَّة : الرجل الشجاع . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٢٤) .

(٢) شرح المكودي على الألفية (ص٣٢٧) ، ولم يُعلِّقْهُ بـ (اطِّراد) ؛ لأنَّ المضافَ إليه لا يعملُ فيما قبل المضاف . « خضري » (٢/ ٨٢٤) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٩٨٦) .

(٤) شرح الأشموني (٣/ ٦٨٣) .

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فُعَلَةُ) ، وهو مُطَّرِدٌ في كلِّ وصفٍ علىٰ (فاعِلٍ) مُعتل اللام لمُذكَّرٍ عاقلٍ ؛ كـ (رامٍ ورُمَاة) ، و(قاضٍ وقُضَاة) .

ومنها : (فَعَلَةُ) ، وهو مُطَّرِدٌ في وصفٍ علىٰ (فاعِلٍ) صحيحِ اللام لمُذكَّرٍ عاقل ؛ نحوُ : (كامِلٍ وكَمَلَة) ، و(ساحرٍ وسَحَرَة) .

واستغنى المُصنِّفُ عن ذِكْر القُيُودِ المذكورة بالتمثيل بما اشتَمَلَ عليها ؛ وهو (رامٍ) ، و(كامِل) .

٨٠٤ ـ (فَعْلَىٰ) لوصفٍ كـ (قَتِيلٍ) و(زَمِنْ) و(هــالِــكٍ) و(مَيِّــتٌ) بــهِ قَمِــنْ

✽ قوله : (« فَعْلَىٰ » لوصفٍ) فَعْلَىٰ ـ بفتح الفاء وسكونِ العين ـ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (لوصفٍ) ، وقولُهُ : (كـ « قَتِيلٍ ») : خبرُ محذوفٍ ؛ أي : وذلك كـ « قتيلٍ » .

✽ قوله : (و« زَمِنْ ») مبتدأٌ ، وما بعدَهُ معطوفٌ عليه ، وخبرُهُ : (قَمَنْ) بمعنىٰ حَقِيق ، ويجوزُ جرُّ (زَمِنْ) و(هالك) عطفاً علىٰ (قتيل) ، ويُرفَعُ (ميِّت) على الابتداء ، ويكونُ (قَمِنْ) بكسر الميم خبراً عنه وحدَهُ ؛ أي : هـٰذا اللفظُ حَقِيقٌ بهـٰذا الجمع[١] .

✽ قوله : (و« مَيِّتٌ ») أصلُهُ : (مَيْوِتٌ) ؛ اجتمعَ فيه الواوُ والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون فقُلبت الواوُ ياءً ، وأُدغمت الياءُ في الياء لاجتماع المِثْلَينِ ،

---

(١) وهـٰذا الوجه هو الأَوْلىٰ ؛ حتىٰ لا يلزمَ عيبُ السِّناد في القافية على الأوَّل .

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فَعْلَىٰ) ، وهو جمعٌ لوصفٍ علىٰ (فَعِيلٍ) بمعنىٰ (مَفْعُول) دالٍّ علىٰ هلاك أو تَوَجُّعٍ ؛ كـ (قَتِيلٍ وقَتْلَىٰ) ، و(جَرِيحٍ وجَرْحَىٰ) ، و(أَسِيرٍ وأَسْرَىٰ) .

ويُحمَلُ عليه : ما أَشْبَهَهُ في المعنىٰ ؛ مِنْ (فَعِيلٍ) بمعنىٰ (فاعِلٍ) ؛ كـ (مَرِيضٍ ومَرْضَىٰ) ، ومِنْ (فَعِلٍ) ؛ كـ (زَمِنٍ وزَمْنَىٰ) ، ومِنْ (فاعِلٍ) ؛ كـ (هالِكٍ وهَلْكَىٰ) ، ومِنْ (فَيْعِلٍ) ؛ كـ (مَيِّتٍ ومَوْتَىٰ)[1] .

و[هل] هو (فَيْعِلٌ) بكسر العين ، أو بفتحها وأُبدلت الفتحةُ كسرةً ، أو (فَعِيلٌ) كـ (طَوِيل) ؟ أقوالٌ محكيّةٌ في (سيِّد) ؛ أشهرُها : أوَّلُها . انتهىٰ « تصريح »[2] .

❀ قوله : (أو تَوَجُّعٍ) ؛ أي : أو تشتيتٍ ؛ ليدخلَ نحوُ (أَسِيرٍ) .

❀ قوله : (ويُحمَلُ عليه : ما أَشْبَهَهُ في المعنىٰ) ؛ أي : مِنْ كونه دالّاً علىٰ هُلْكٍ أو توجُّعٍ ؛ يعني : ولو في غير الموصوفِ به ؛ ليدخلَ فيه نحوُ (أَحْمَقَ وحَمْقَىٰ) ، و(سَكْرانَ وسَكْرَىٰ) ، وأَغْنَىٰ عن هٰذا التكلُّفِ قولُ ابنِ هشامٍ : (وحُمِلَ عليه ستةُ أوزانٍ ممَّا دلَّ علىٰ آفةٍ : « فَعِيلٌ » وصفاً للفاعل ؛ كـ « مَرِيض » ، و« فَعِلٌ » ؛ كـ « زَمِن » ، و« فاعِلٌ » ؛ كـ « هالِك » ،

❀ قوله : (يعني : ولو في غير الموصوفِ به) فيه : أنَّهُ حينئذٍ يدخلُ فيه

---

(١) زاد في (هـ) : (و« أَفْعَلَ » ؛ نحوُ : « أَحْمَق وحَمْقَىٰ ») ، وقد سقطت من جميع النسخ المعتمدة ، والأَوْلىٰ : حذفُها وإنْ كانتْ صحيحةً ؛ لأنَّ الناظمَ لم يتعرَّض لهٰذا الوزن ، والله تعالىٰ أعلم ، وقد نبَّه عليه المُحشِّي ، وزاد أيضاً : (فَعْلان) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/٣٠٧) ، وانظر ما سيأتي في (٥/٥٢٧ ـ ٥٢٨) .

٨٠٥ ـ لـ (فُعْلٍ) اسماً صحَّ لاماً (فِعَلَهْ)   والوضعُ في (فَعْلٍ) و(فِعْلٍ) قَلَّلَهْ

مِـنْ أمثلـة جمـعِ الكَثْـرةِ : (فِعَلَـةُ) ، وهـو جمـعٌ لـ (فُعْـلٍ) اسمـاً

و« فَيْعِـلٌ » ؛ كـ « مَيِّـتٍ » ، و« أَفْعَـلُ » ؛ كـ « أَحْمَـقَ » ، و« فَعْـلانُ » ؛ كـ « سَكْران »)[1] ، قال في « التصريح » : (وهـٰذانِ الوصفانِ ممَّا يَدُلُّ علىٰ نقصٍ ما)[2] .

❀ قوله : (لـ « فُعْلٍ ») بضمِّ الفاء : خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (فِعَلَهْ) بكسر الفاء ، و(اسماً) : حالٌ مِنْ (فُعْلٍ) ، وجملةُ (صحَّ) : صفةٌ لـ (اسماً) ، و(لاماً) : تمييزٌ مُحوَّلٌ عن الفاعل ، والأصلُ : (صحَّتْ لامُهُ) .

❀ قوله : (والوضعُ في « فَعْلٍ ») الوضعُ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (قَلَّلَهْ) ، وفاعلُ (قَلَّلَ) : ضميرٌ مُستتِرٌ عائدٌ على (الوضع) ، والهاء : مفعولٌ يعودُ علىٰ (فِعَلَهْ) علىٰ إرادة الجمع ، و(في « فَعْلٍ ») بفتح الفاء (و« فِعْل ») بكسرها : مُتعلِّقانِ به ؛ أي : ووَضْعُ العربِ قَلَّلَ جمعَ (فِعَلَةَ) في (فَعْلٍ) و(فِعْل) ؛ أي : جَعَلَهُ قليلاً .

(ذَرِب) بمعنىٰ : حادٌّ ؛ لأنَّهُ يُوجِعُ الغيرَ ، مع أنَّ (فَعْلىٰ) لا ينقاسُ فيه وإنْ سُمِعَ ؛ فالأَوْلىٰ : قَصْرُ التوجُّعِ علىٰ نَفْس الموصوف ؛ فإنَّ شأنَ السكرانِ أو الأحمقِ أنْ يُوجِعَ نَفْسَهُ .

---

(١) أوضح المسالك (٤/٣١٣ـ٣١٤) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/٣٠٧) .

صحيحَ اللام ؛ نحوُ : (قُرْطٍ وقِرَطَة) ، و(دُرْجٍ ودِرَجَة) ، و(كُوزٍ وكِوَزَة) ، ويُحفَظُ في اسمٍ على (فِعْلٍ) ؛ نحوُ : (قِرْدٍ وقِرَدَة) ، أو على (فَعْلٍ) ؛

❁ قوله : (صحيحَ اللام) خَرَجَ نحوُ : (ظَبْيٍ) ، و(نِحْيٍ) ، و(مُدْيٍ) ؛ فلا يُجمَعُ شيءٌ منها على (فِعَلَةَ)[1] .

❁ قوله : (قُرْطٍ) بقافٍ مضمومة فراءٍ فطاءٍ مُهمَلتَين : ما يُعلَّقُ في شَحْمة الأُذُن .

❁ قوله : (ودُرْجٍ) بالجيم ؛ وهو حِفْشُ النساء ـ بكسر الحاء المُهمَلة ـ أي : وعاءُ مَغَازِلِهِنَّ ، كما في « الصحاح »[2] .

❁ قوله : (قِرْدٍ) بالقاف ، كنيتُهُ : أبو حبيبٍ ، وأبو خَلَفٍ ، وهو حيوانٌ سريعُ الفهم يتعلَّمُ الصَّنْعَةَ ، وأهلُ اليمنِ يُعلِّمونَ القِرَدَةَ القيامَ بحوائجهم وحفظَ دكاكينِهم ، ويُعلَّمُ السرقةَ فيسرقُ .

وفي « عجائب المخلوقات » : (مَنْ تصبَّح بوجهِ قِرْدٍ عشرةَ أيَّام . . أتاه السرورُ،

❁ قوله : (خَرَجَ نحوُ : « ظَبْيٍ ». . .) إلى آخره : فيه : أنَّ قولَ الشارح : (صحيحَ اللام) قيدٌ في (فُعْلٍ) بضمِّ الفاء وسكون العين ؛ فكان الأَوْلىٰ للمُحشِّي أنْ يقولَ : (صحةُ اللامِ قيدٌ في الأخيرَينِ أيضاً ؛ فخَرَجَ نحوُ « ظَبْيٍ ». . .) إلى آخره ، وكذلك الاسميَّةُ قيدٌ فيهما .

وقوله : (« ومُدْيٍ ») بضمِّ الميم وسكونِ الدال المُهمَلة : مِكْيالٌ شاميٌّ .

---

(١) وخرج بقول الشارح : (اسماً) : الصفةُ ؛ نحوُ : (حُلْوٍ) و(مُرٍّ) .

(٢) الصحاح (١/٣١٤) .

ولا يكادُ يحزنُ ، واتَّسَعَ رزقُهُ ، وأحبَّتْهُ النساءُ حبّاً شديداً وأُعجِبْنَ به)[1] .

وقد مَسَخَ اللهُ الذين اعتدَوا في السبت مِنْ بني إسرائيلَ قِرَدَةً ، كما أَخْبَرَ في كتابه العزيز ، واختلف العلماءُ في الممسوخ ؛ هل يُعقِبُ أو لا ؟ علىٰ قولَينِ ؛ الجمهورُ على الثاني .

ومن أمثالهم : (أَزْنَىٰ مِنْ قِرْدٍ)[2]، وعن طاوسٍ قال : كان يُقالُ : اسجُدْ للقِرْدِ في زمانه ؛ قال الشاعرُ[3] : [من مشطور الرجز]

واسْجُدْ لِقِرْدِ السَّوْءِ في زمانِهِ

ودارِهِ ما دُمْتَ في سلطانِهِ

وذَكَرَ الرافعيُّ في « تاريخ قَزْوِينَ » : أنَّ امرأةً كانت تَلِدُ البناتِ ، فقيل لها : إنْ ولدتِ جاريةً فاحمَدِي الله ، قالت : لا أحمدُهُ ، فولدت قِرْدةً .

---

(١) عجائب المخلوقات (ص٣٣٠) .

(٢) وقيل : إنَّ (قِرْداً) اسمُ رجل مِنْ هُذَيل يُقالُ له : قردُ بن معاوية ، وذكر القَزْوِينيُّ في « عجائب المخلوقات » (ص٣٣٠) : أنَّ بعضَ أهل صنعاءَ مرَّ بقرد في سفح جبلٍ نائمٍ واضعٍ رأسَهُ في حِجْر زوجته وقد غاصَ في نومه ، فإذا بقردٍ آخَرَ قد جاء ووَقَفَ حذاءها ، فوضعت القردةُ رأسَ زوجها رُوَيداً رُوَيداً وقامتْ إلىٰ ذلك القرد ، وجامعها كما يجامعُ الرجلُ المرأةَ ، فلمَّا انتبه القردُ ولم يجدها . . اتَّبع أَثَرَها حتىٰ وجدها ، فلمَّا دنا منها شمَّها فعَلِمَ أنَّها زنتْ ، فصاح صيحةً عظيمة ، فاجتمع عليه كثيرٌ من القرود ، فأخبرهم بفعلها ، فحفروا لها حفرةً وجعلوها في تلك الحفرة ، ورَجَمُوها حتىٰ ماتت ، وانظر « جمهرة الأمثال » (١/٥٠٦) ، و« مجمع الأمثال » (١/٣٢٦) .

(٣) انظر « الحيوان » (١/٣٥٥) ، و« مجمع الأمثال » (١/٣٢٦) .

نحوُ : (غَرْدٍ وغِرَدَة) .

٨٠٦ ـ و(فُعَّلٌ) لـ (فاعِلٍ) و(فاعِلَهْ) وصفَينِ نحوُ (عاذِلٍ) و(عاذِلَهْ)
٨٠٧ ـ ومِثْلُهُ (الفُعَّالُ) فيما ذُكِّرَا وذانِ فــي المُعَــلِّ لامــاً نَــدَرَا

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فُعَّلٌ) ، وهو مَقِيسٌ في وصفٍ صحيحِ اللام

انتهىٰ مُلخَّصاً مِنْ خطِّ الحافظ السُّيُوطيِّ[١] .

❀ قوله : (غَرْدٍ) بالغين المُعجَمة والراء : نوعٌ مِنَ الكَمْأة ، وهو عندَ الفرَّاء : بفتح الفاء ، وعندَ غيره : بكسرها ، وظاهرُ « الصحاح » : أنَّ (غِرَدَة) جمعٌ لمكسورها . انتهىٰ « تصريح »[٢] .

❀ قوله : (و« فُعَّلٌ ») بضمِّ الفاء وتشديدِ العين : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (لـ « فاعِلٍ » و« فاعِلَهْ ») ، و(وصفَينِ) : حالٌ منهما .

❀ قوله : (عاذِلٍ) بالذال المُعجَمة : اللائمُ .

❀ قوله : (ومِثْلُهُ) خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (الفُعَّالُ) بضمِّ الفاء وتشديدِ العين .

❀ قوله : (وذانِ) مبتدأٌ[٣] ، خبرُهُ : (نَدَرَا) بالدال المُهمَلة .

---

(١) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ٢٨٧ـ٢٩١) ، و« التدوين في أخبار قزوين » (٢/ ٣١٩) ، و« تاريخ دمشق » (٢٢/ ٣٦١ـ ٣٦٢) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٠٧) ، وانظر « الصحاح » (٢/ ٥١٧) .

(٣) وهو إشارةٌ إلىٰ (فُعَّلٍ) و(فُعَّالٍ) .

علىٰ (فاعِلٍ) أو (فاعِلَةَ) ؛ نحوُ : (ضارِبٍ وضُرَّبٍ) ، و(صائِمٍ وصُوَّمٍ) ، و(ضارِبةٍ وضُرَّبٍ) ، و(صائمةٍ وصُوَّمٍ) .

ومنها : (فُعَّالٌ) ، وهو مَقِيسٌ في وصفٍ صحيحِ اللام علىٰ (فاعِلٍ) لمُذكَّرٍ ؛ نحوُ : (صائمٍ وصُوَّامٍ) ، و(قائمٍ وقُوَّام) .

ونَدَرَ (فُعَّلٌ) و(فُعَّالٌ) في المُعتلِّ اللامِ المُذكَّرِ ؛ نحوُ : (غازٍ وغُزّىً) ، و(سارٍ وسُرّىً) ، و(عافٍ وعُفّىً) ، وقالوا : (غُزَّاءٌ) في جمع (غازٍ) ، و(سُرَّاءٌ) في جمع (سارٍ) ، ونَدَرَ أيضاً في جمع (فاعِلَةَ) ؛ كقول الشاعر[1] : [من البسيط]

❁ قوله : (عافٍ) بالعين المُهمَلة وبالفاء ؛ أي : سائلٍ . انتهىٰ « تصريح »[2] .

❁ قوله : (وقالوا : « غُزَّاءٌ » . . . و« سُرَّاءٌ ») ؛ أي : بالهمز فيهما ،

---

(١) البيت للقُطَامي في « ديوانه » (ص٧٩) ضمن قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابيَّ ، ومطلعها :

ما ٱعتادَ حبُّ سُلَيمىٰ حينَ مُعتادِ ولا تَقَضَّىٰ بوادي دَيْنِها الطَّادِي

إلَّا كما كنتَ تلقىٰ مِنْ صَوَاحِبِها ولا كيومِكَ مِنْ غَرَّاءَ وَرَّادِ

وقبل الشاهد :

ما للكواعبِ وَدَّعْنَ الحياةَ كما وَدَّعْنَني وٱتَّخذْنَ الشَّيبَ مِيعادِي

وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٥٥١) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٩١ـ ١٣٩٢) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٣١٤) ، و« المساعد » (٣/ ٤٣٧) ، و« المقاصد الشافية » (٧/ ١٠٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠٣٥ـ ٢٠٣٦) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٠٧) .

٣٥٧ـ أبصارُهُنَّ إلى الشُّبَّانِ مائلةٌ وقـد أَراهُـنَّ عنِّـي غيـرَ صُـدَّادِ

يعني : جمعَ (صادَّة) .

٨٠٨ ـ (فَعْلٌ) و(فَعْلَةٌ) (فِعَالٌ) لهُما وقَـلَّ فيمـا عينُـهُ اليـا منهُمـا

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فِعَالٌ) ، وهو مُطَّرِدٌ في (فَعْلٍ) و(فَعْلَةَ) اسمَينِ ؛ نحوُ : (كَعْبٍ وكِعَابٍ) ، و(ثَوْبٍ وثِيَابٍ) ، ....

والأصلُ : (غُزَّاوٌ) و(سُرَّايٌ) ؛ قُلبت الواوُ والياءُ همزةً لتطرُّفهما إِثْرَ ألفٍ زائدة ، كما في « التصريح »[1] .

❁ قوله : (فَعْلٌ) بفتح الفاء : مبتدأٌ أوَّل ، و(فَعْلَةٌ) بفتحها أيضاً : معطوفٌ عليه ، و(فِعَالٌ) بكسرها : مبتدأٌ ثانٍ ، و(لهُما) : خبرُ الثاني ، وهو وخبرُهُ : خبرُ الأوَّل .

وجملةُ ما ذَكَرَهُ له مِنَ الأوزان : ثلاثةَ عشرَ وزناً ، يكونُ هو جمعاً لها في ستة أبياتٍ ، لكنَّهُ مُطَّرِدٌ في ثمانيةٍ ، وشائعٌ في خمسة .

❁ قوله : (كَعْبٍ) بالعين المُهمَلة : هو العَظْمُ الناشزُ عندَ مُلْتقى الساقِ والقدمِ ، فلكلِّ قَدَمٍ كعبانِ عن يَمْنتها ويَسْرتِها ، وقيل : هو المَفصِلُ بينَ الساقِ ....

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/٣٠٨) .

و(قَصْعَةٍ وقِصَاع) ، أو وصفين ؛ نحوُ : (صَعْبٍ وصِعَابٍ) ، و(صَعْبَةٍ وصِعَاب) ، وقَلَّ فيما عينُهُ ياءٌ ؛ نحوُ : (ضَيفٍ وضِيَافٍ) ، و(ضَيْعَةٍ وضِيَاع)[1] .

والقدم ، وذهبتِ الشِّيعةُ : إلىٰ أنَّ الكعبَ في ظهر القدم ، وأنكره أئمَّةُ اللغة ، والكَعْبُ من القَصَب : الأُنْبُوبةُ بينَ العُقْدتَينِ ، كما في « المصباح »[2] .

❀ قوله : (وقَصْعَةٍ) بفتح القاف[3] : عربيَّةٌ ، وقيل : مُعرَّبة . انتهىٰ « مصباح »[4] .

❀ قوله : (صَعْبٍ) بالصاد والعين المُهمَلتَينِ : ضدُّ السَّهْل .

❀ قوله : (وضَيْعَةٍ) بالضاد المُعجَمة وبالعين المُهمَلة : العَقَار .

---

(١) وقلَّ أيضاً فيما فاؤُهُ ياءٌ ، كما في « التسهيل » ؛ كـ (يِعَارٍ) في جمع (يَعْرٍ) و(يَعْرَة) ؛ وهي الشاة تُربط للأسد في بيته ، وفي المثل : (أذلُّ مِنَ اليَعْرِ) . « خضري » (٢/ ٨٢٧) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٧٣٤) ، وانظر « لسان العرب » (١/ ٧١٨) ، و« تاج العروس » (٤/ ١٤٨ـ١٤٩) .

(٣) ومن لطائف الإمام المُفسِّر المفتي أبي السعود الحنفي : أنَّهُ سُئل عن الخِزانة والقَصْعة : أيُقرأانِ بالفتح أو بالكسر ؟ فأجاب بقوله : لا تفتح الخزانة ، ولا تكسر القصعة . « حاشية ابن عابدين » (١/ ٩٠) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٦٩٤) .

٨٠٩ ـ و(فَعَلٌ) أيضاً لهُ (فِعَالُ)　　ما لـم يَكُـنْ فـي لامِـهِ اْعتِـلالُ
٨١٠ ـ أو يَكُ مُضْعَفاً ومِثْلُ (فَعَلِ)　　ذُو التَّا و(فِعْلٌ) معَ (فُعْلٍ) فاْقْبَلِ

❀ قوله : (و« فَعَلٌ » أيضاً لهُ « فِعَالُ ») قال ابنُ قاسمٍ : (شرطُهُ : أنْ يكونَ اسماً لا صفةً ، كما ذَكَرَهُ في « التسهيل ») انتهىٰ « نُكَت »[١] .

❀ قوله : (أو يَكُ) معطوفٌ علىٰ قوله : (يَكُنْ) ، واسمُها : عائدٌ علىٰ (فَعَلٌ) ، وخبرُها : (مُضْعَفاً) .

❀ قوله : (ذو التَّا) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (مِثْلُ « فَعَلِ ») مُقدَّمٌ عليه ، و(فِعْلٌ) بكسر الفاء وسكونِ العين : معطوفٌ علىٰ قوله : (ذو التَّا) ؛ قال ابنُ هشامٍ : (يَقتضِي ظاهرُهُ : أنَّ ما فيه التاءُ فهو كـ « فَعَلٍ » في أنَّهُ يُجمَعُ علىٰ « فِعَال » ، وليس كذلك ، وإنَّما يريدُ : ما فيه تاءٌ وهو علىٰ وزن « فَعَلٍ » بدونها ، وعبارتُهُ لا تُساعِدُ عليه)[٢] .

❀ قوله : (و« فِعْلٌ » معَ « فُعْلٍ ») بكسر الفاء في الأوَّل ، وضمِّها في الثاني ، وسكونِ العين فيهما ، قال ابنُ قاسمٍ : (يُشترَطُ في هـٰذَينِ الوزنَينِ : أنْ يكونا اسمَينِ لا وصفَينِ ، ويُشترَطُ في ثانيهما : ألَّا يكونَ واويَّ العين ؛

❀ قوله : (لا صفةً) ؛ أي : كـ (بَطَل) .

❀ قوله : (لا وصفَينِ) خَرَجَ : (جِلْف) ، و(حُلْو) .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٢١٣) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٩٣) ، و« تسهيل الفوائد » (ص٢٧٢) .
(٢) انظر « نكت السيوطي » (ق/ ٢١٣) .

أي : اطَّردَ أيضاً (فِعَالٌ) : في (فَعَلٍ) و(فَعَلَةَ) ، ما لم يكن لامُهُما مُعتلّاً أو مُضاعَفاً[1] ؛ نحوُ : (جَبَلٍ وجِبَالٍ) ، و(جَمَلٍ وجِمَال) ، و(رَقَبَةٍ ورِقَابٍ) ، و(ثَمَرَةٍ وثِمَار) .

واطَّردَ أيضاً (فِعَالٌ) : في (فِعْل) و(فُعْلٍ) ؛ نحوُ : (ذِئْبٍ وذِئَابٍ) ، و(رُمْحٍ ورِمَاح) .

واحترَزَ : مِنَ المُعتلِّ اللامِ ؛ كـ (فتىً) ، ومِنَ المُضاعَفِ؛ كـ (طَلَلٍ) .

٨١١ ـ وفي (فَعِيلٍ) وصفَ (فاعِلٍ) وَرَدْ   كــذاكَ فــي أُنْثــاهُ أيضــاً اطَّــرَدْ

كـ « حُوت » ، وليستْ لامُهُ ياءً كـ « مُدْي » ، وقد ذَكَرَ ذلك في « التسهيل ») انتهىٰ « نُكَت »[2] .

❀ قوله : (كـ « طَلَلٍ ») بفتحتَينِ : هو ما ظَهَرَ مِنْ آثار الدِّيار ؛ فجمعُهُ علىٰ (طِلَال) شاذٌّ .

❀ قوله : (وفي « فَعِيلٍ ») مُتعلِّقٌ بقوله : (وَرَدْ) ، و(وصفَ) : حالٌ مِنْ (فَعِيلٍ) .

❀ قوله : (كذاكَ في أُنْثاهُ) ؛ أي : أنثىٰ (فَعِيلٍ) .

---

(١) ويُشترَطُ أيضاً : كونُهُما اسمَينِ؛ فخرجت: الصفة ؛ كـ (بَطَلٍ) . « خضري » (٢/ ٨٢٧).

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٢١٣) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٩٣) ، و« تسهيل الفوائد » (ص٢٧٣) .

واطَّرَدَ أيضاً (فِعَالٌ) : في كلِّ صفةٍ على (فَعِيلٍ) بمعنى (فاعِلٍ) ؛ مُقترِنةٍ بالتاء أو مُجرَّدةٍ عنها ؛ كـ (كَرِيمٍ وكِرَامٍ) ، و(كَرِيمةٍ وكِرَامٍ) ، و(مَرِيضٍ ومِرَاضٍ) ، و(مَرِيضةٍ ومِرَاضٍ) .

٨١٢ ـ وشاعَ في وصفٍ على (فَعْلَانَا) أو أُنْثَيَيْـهِ أو علـى (فُعْـلَانـا)

٨١٣ ـ ومِثْلُهُ (فُعْلَانةٌ) وٱلْزَمْهُ في نحوِ (طَوِيلٍ) و(طَوِيلةٍ) تَفِي

---

* قوله : (بمعنى « فاعِلٍ ») يُشترَطُ فيه وفي مُؤنَّثه : أنْ يكونا صحيحَيِ اللام ، كما ذَكَرَهُ في « التسهيل » ، وخَرَجَ نحوُ : (قَضِيب) ؛ لكونه اسماً ، أفادَهُ شيخُ الإسلام[1] .

* قوله : (وشاعَ) ؛ أي : (فِعالٌ) .

* قوله : (أو أُنْثَيَيْهِ) ؛ أي : مُؤنَّثَيْ (فَعْلانَ) ؛ وهما (فَعْلَىٰ) بالألف ، و(فَعْلانةٌ) بالتاء .

* قوله : (وٱلْزَمْهُ) بفتح الزاي ، والضميرُ : عائدٌ إلى (فِعالٌ) .

* قوله : (تَفِي) بالتاء الفوقيّة : مجزومٌ في جواب الأمر ، والياءُ : إشباعٌ .

---

* قوله : (صحيحَيِ اللامِ) خرج : نحوُ : (قَوِيٍّ) ، و(قَوِيّة) .

(١) الدرر السنية (٢/ ٩٨٨) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص٢٧٣) .

أي : واطَّردَ أيضاً مَجِيءُ (فِعَالٍ) جمعاً : لوصف على (فَعْلَانَ) ، أو على (فَعْلَانَةَ) ، أو على (فَعْلَىٰ) ؛ نحوُ : (عَطْشَان وعِطَاشٍ) ، و(نَدْمان ونِدَامٍ) ، و(عَطْشَىٰ وعِطَاشٍ) ، و(نَدْمانةٍ ونِدَامٍ) .

وكذلك اطَّردَ (فِعَالٌ) : في وصف على (فُعْلَانَ) ، أو على (فُعْلَانَةَ) ؛ نحوُ : (خُمْصَانٍ وخِمَاصٍ) ، و(خُمْصَانةٍ وخِمَاصٍ) .

والتُزِمَ (فِعَالٌ) : في كلِّ وصفٍ على (فَعِيلٍ) أو (فَعِيلَةَ) معتلَّ العين ؛ نحوُ : (طَوِيلٍ وطِوَالٍ) ، و(طَوِيلةٍ وطِوَالٍ) .

٨١٤ ـ وبـ (فُعُولٍ) (فَعِلٌ) نحوُ (كَبِدْ) يُخَصُّ غَالِبَاً كَذَاكَ يَطَّرِدْ

قوله : (ونَدْمانةٍ) مِنَ المُنادَمة ، فإن كان مِنَ النَّدَمِ : فمُؤنَّثُهُ : (نَدْمَى) انتهى « زكريَّا »[1] .

قوله : (خُمْصَانٍ) ؛ أي : ضامرِ البطن .

قوله : (وبـ « فُعُولٍ ») بضمِّ الفاء والعين : مُتعلِّقٌ بقوله : (يُخَصُّ) الواقعِ خبراً عن قوله : (فَعِلٌ) بفتح الفاء وكسرِ العين ، و(غالباً) : حالٌ مِنَ الضمير في (يُخَصُّ) .

وأَوْرَدَ عليه ابنُ هشامٍ : أنَّ الغَلَبَةَ والخُصُوصيَّةَ مُتنافيانِ .

. . . .

(١) الدرر السنية (٢/ ٩٨٩) .

٨١٥ ـ في (فُِعْلٍ) ٱسماً مُطلَقَ الفا و(فَعَلْ) لهُ . . . .

وأُجِيبَ : بأنَّ معنىٰ تخصيصِ (فَعِلٍ) بـ (فُعُول) : أنَّهُ لا يتجاوزُهُ إلى الأوزان ، وعدمُ المُجاوزةِ يستقيمُ تقييدُهُ بالغَلَبة ؛ أَلَا ترىٰ أنَّهُ يصحُّ أنْ يُقالَ : (زيدٌ لا يُجاوِزُ عَمْراً في الغالب)[1] .

وأشار الناظمُ بقوله : (غالباً) : إلىٰ أنَّهُ قد يُجمَعُ علىٰ غيرِ (فُعُول) نادراً ؛ نحوُ : (نَمِرٍ ونُمُر) و(نِمَار) أيضاً .

❁ قوله : (في « فُِعْلٍ ») بتثليث الفاء وسكونِ العين : مُتعلِّقٌ بـ (يَطَّرِدْ) ، وفاعلُ الفعلِ : ضميرٌ يعودُ إلىٰ (فُعُول) ، و(اسماً مُطلَقَ الفا) : منصوبانِ على الحال مِنْ (فُِعْلٍ) ؛ أي : يَطَّرِدُ (فُعُولٌ) في اسمٍ علىٰ (فُِعْل) بالتثليث .

واطِّرادُ (فُعُولٍ) في (فُِعْل) مشروطٌ : بأَلَّا تكونَ عينُهُ واواً ؛ كـ (حَوْض) ، ومشروطٌ في (فُعْل) : بأَلَّا تكونَ عينُهُ واواً أيضاً ؛ كـ (حُوت) ، ولا لامُهُ ياءً ؛ كـ (مُدْي) ، وأَلَّا يكونَ مضاعفاً ؛ كـ (خُفٍّ) ، وما جاء مُخالِفاً لهـٰذا فهو شاذٌّ .

❁ قوله : (و« فَعَلْ » لهُ) فَعَلْ : مبتدأٌ ، و(له) : خبرٌ ، والضميرُ : لـ (فُعُول) ؛ أي : (فَعَلٌ) بفتحتَينِ مِنْ أفراد (فُعُولٍ) .

(١) ذكر الإيرادَ والجوابَ ياسينُ في « حاشيته على الألفية » (٢/ ٤١١) ، والإيرادَ فقط السيوطيُّ في « النكت » (ق/ ٢١٣ـ٢١٤) .

. . . . ولـ (الفُعَالِ) (فِعْلَانٌ) حَصَلْ

٨١٦ ـ وشاعَ في (حُوتٍ) و(قاعٍ) معَ ما ضاهاهُما وقَلَّ في غيرِهِما

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فُعُولٌ) ، وهو مُطَّرِدٌ في اسمٍ ثُلاثيٍّ علىٰ (فَعِلٍ) ؛ نحوُ : (كَبِدٍ وكُبُودٍ) ، و(وَعِلٍ ووُعُولٍ) ، وهو مُلتزَمٌ فيه غالباً .

❀ قوله : (ولـ « الفُعَالِ ») مُتعلِّقٌ بقوله : (حَصَل) الواقعِ خبراً عن (فِعْلانٌ) بكسر الفاء .

❀ قوله : (وشاعَ) ؛ أي : كَثُرَ (فِعْلانٌ) .

❀ قوله : (و« قاعٍ ») أصلُهُ : (قَوَع) ؛ قُلبت الواوُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، والقاعُ : المُستوِي مِنَ الأرض، وزاد ابنُ فارسٍ : (الذي لا يَنبُتُ)[1] .

❀ قوله : (وقَلَّ) ؛ أي : (فِعْلانٌ) ، وقولُهُ : (في غيرهما) : مُتعلِّقٌ بقوله : (قَلَّ) .

❀ قوله : (ووَعِلٍ) قال ابنُ فارسٍ : (هو ذَكَرُ الأَرْوَىٰ) ؛ وهو الشاةُ الجَبَلِيَّةُ ، وكذلك قال ابنُ الأعرابيِّ[2] ، وزاد : (والأنثىٰ : « وَعِلَة ») ، وهو

. . . .

(١) مجمل اللغة (١/ ٧٤٠) .

(٢) في النسخ ما عدا (هـ) : (ابن فارس) ، والعبارة في « المصباح » المنقولِ هـٰذا الكلامُ منه : (وكذلك قال في « البارع ») ، و« البارعُ في اللغة » للإمام أبي علي القالي صاحب « الأمالي » .

واطَّردَ (فُعُولٌ) أيضاً : في اسمٍ علىٰ (فَعْلٍ) بفتح الفاء ؛ نحوُ : (كَعْبٍ وكُعُوبٍ) ، و(فَلْسٍ وفُلُوسٍ) ، أو علىٰ (فِعْلٍ) بكسر الفاء ؛ نحوُ : (حِمْلٍ وحُمُولٍ) ، و(ضِرْسٍ وضُرُوسٍ) ، أو علىٰ (فُعْلٍ) بضمِّ الفاء[1] ؛ نحوُ : (جُنْدٍ وجُنُودٍ) ، و(بُرْدٍ وبُرُودٍ) .

ويُحفَظُ (فُعُولٌ) في (فَعَلٍ) ؛ نحوُ : (أَسَدٍ وأُسُودٍ) ، قيلَ : ويُفهَمُ كونُهُ غيرَ مُطَّرِدٍ فيه مِنْ قوله : (و« فَعَلْ » له) ، ولم يُقيِّدْهُ باطِّرادٍ .

وأشار بقوله : (ولـ « الفُعَالِ » « فِعْلَانٌ » حَصَلْ) : إلىٰ أنَّ مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرة : (فِعْلانَ) ، وهو مُطَّرِدٌ في اسمٍ علىٰ (فُعَالٍ) ؛ نحوُ : (غُلامٍ

بكسر العين ، والجمعُ : (أَوْعالٌ) ؛ مثلُ (كَبِدٍ وأَكْبادٍ) ، والسكونُ لغةٌ ، والجمعُ : (وُعُولٌ) ؛ مثلُ (فَلْس وفُلُوس) ، وجمعُ الأنثىٰ : (وِعالٌ) ؛ مثلُ (كَلْبةٍ وكِلاب) انتهىٰ « مصباح »[2] .

❀ قوله : (قيلَ : ويُفهَمُ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : هو ابنُ الناظم[3] ، قال الأُشْمُونيُّ : (وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ مِثْلَ هـٰذه العبارةِ إنَّما يستعملُها المُصنِّفُ في الغالب في المُطَّرِد علىٰ ما هو بيِّنٌ من صنيعه)[4] .

. . . .

---

(١) وقد سبقت شروطه في (٥/ ٣٠٢) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٩١٨) ، وانظر « معجم مقاييس اللغة » (٦/ ١٢٣) ، و« مجمل اللغة » (١/ ٩٣٠) .

(٣) شرح ابن الناظم (ص٥٥٣) .

(٤) شرح الأشموني (٣/ ٦٨٨) .

وغِلْمانٍ) ، و(غُرَابٍ وغِرْبانٍ) ، وقد سبق أَنَّهُ مُطَّرِدٌ في (فُعَلٍ) ؛ كـ (صُرَدٍ وصِرْدانٍ)[1] .

واطَّردَ (فِعْلانُ) أيضاً : في جمعِ ما عينُهُ واوٌ مِنْ (فُعْلٍ) أو (فَعَلٍ) ؛ نحوُ : (عُودٍ وعِيدانٍ) ، و(حُوتٍ وحِيتانٍ) ، و(قاعٍ وقِيعانٍ) ، و(تاجٍ وتِيجانٍ)[2] .

❀ قوله : (حُوتٍ) هو السمكُ ، قال القُشَيريُّ : (يُقالُ : إنَّ سليمانَ عليه السلامُ سأل الله أنْ يُضيِّفَ يوماً جميعَ الحيوانات ، فأَذِنَ له ، فأَخَذَ سليمانُ في جَمْعِ الطعام مُدَّةً طويلة[3] ، فأَرْسلَ اللهُ له حُوتاً واحداً مِنَ البحر فأَكَلَ كلَّ ما جَمَعَهُ سليمانُ في تلك المُدَّة ، ثمَّ استزادَهُ ، فقال سليمانُ : لم يَبْقَ لي شيءٌ ، وقال له : أكنتَ تأكلُ كلَّ يومٍ مثلَ هـٰذا ؟ فقال : رِزْقي في كلِّ يومٍ ثلاثةُ أضعافِ هـٰذا ، ولـٰكنَّ اللهَ لم يُطعِمْني اليومَ إلا ما أَطْعَمْتَني أنتَ ، فليتَكَ لم تُضَيِّفْني ؛ فإنِّي بَقِيتُ اليومَ جائعاً منذُ كنتُ ضيفَكَ)[4] .

فائدة

[في أنَّ دمَ السمكِ يبيضُّ إذا يَبِسَ]

كلُّ الدماءِ إذا يَبِسَتْ تَسْوَدُّ ، إلا دمَ الحوتِ والسمكِ ؛ فإنَّهُ إذا يَبِسَ يَبْيَضُّ .

---

(١) انظر (٥/ ٢٧٨ـ ٢٧٩) .

(٢) و(تاج) أصلُهُ : (تَوَجٌ) على (فَعَلٍ) .

(٣) لعلَّ الأولىٰ : (يجمعُ) بدل (في جَمْع) ؛ لأنَّ (أَخَذَ) ها هنا من أفعال الشروع ، والله تعالىٰ أعلم .

(٤) شرح أسماء الله الحسنىٰ (ص١٤٦) ، وانظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ٢٤٤) .

وقَلَّ (فِعْلانُ) في غيرِ ما ذُكِرَ ؛ نحوُ : (أخٍ وإِخْوانٍ) ، و(غَزَالٍ وغِزْلانٍ) .

انتهىٰ « سُيُوطي »[1] .

* قوله : (وقَلَّ « فِعْلانُ » في غيرِ ما ذُكِرَ . . .) إلىٰ آخره : ذَكَرَ ابنُ جنِّي تسعةَ ألفاظٍ ، جَمَعَها ابنُ مالكٍ في قوله : [من البسيط]

لـ (الحِسْلِ) و(الخِرْصِ) في التكسيرِ (فِعْلانُ) وهٰكذا قَلَّ (خِشْفَانٌ) و(خِيطَانُ)

(رِئْدٌ) و(شِقْذٌ) و(شِيحٌ) هٰكذا جُمِعَتْ ومِثْـلُ ذلـكَ (صِنْـوانٌ) و(قِنْـوانُ)

فالحِسْلُ : ولدُ الضَّبِّ ، والخِرْصُ : سِنانُ الرُّمْح ، والخِشْفُ : الغزالُ ، والخِيطُ : قطيعُ النَّعام ، والرِّئْدُ : المِثْلُ ، وأيضاً : فرخُ الشجرة ، وقيل : ما لانَ مِنْ أغصانها ، والشِّقْذُ : وَلَدُ الحِرْباء ، والشِّيحُ : نبتٌ ، والصِّنْوُ والقِنْوُ : مثلانِ ، ذَكَرَهُ في « التصريح »[2] .

* قوله : (أخٍ وإِخْوانٍ) فائدةٌ : (الإِخْوةِ) و(الإِخْوانُ) : جمعُ (أخٍ) يستوي في ذلك (أخو) النسبِ و(أخو) الصداقةِ ، وقال أهلُ البَصْرة : الإخوةُ في النسب ، والإخوانُ في الأصدقاء ، وقال ابنُ هشام : (هٰذا غَلَطٌ ، بل كلٌّ يُستعمَلُ فيهما) ، ذَكَرَهُ الدَّمِيريُّ في « شرح المنهاج »[3] .

. . . .

(١) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ٢٤٤ـ٢٤٥) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١١)، وانظر « الخصائص » لابن جني (٢/ ١٠١ـ ١٠٢)، و« نظم الفرائد » لابن مالك (ص ٧٦) .

(٣) النجم الوهاج (٦/ ١٣٥) ، وفيه : (وقال أبو حاتم) بدل (وقال ابن هشام) ، ولعله الصواب ، وانظر « لسان العرب » (١٤/ ٢١) ، و« تاج العروس » (٣٧/ ٤٦) .

٨١٧ ـ و(فَعْلاً) اسماً و(فَعِيلاً) و(فَعَلْ) غيرَ مُعَلِّ العينِ (فُعْلَانٌ) شَمَلْ

مِنْ أبنية جمعِ الكَثْرةِ : (فُعْلَانُ) ، وهو مَقِيسٌ في اسمِ صحيحِ العينِ علىٰ (فَعْلٍ) ؛ نحوُ : (ظَهْرٍ وظُهْرانٍ) ، و(بَطْنٍ وبُطْنانٍ) ، أو علىٰ (فَعِيلٍ) ؛ نحوُ : (قَضِيبٍ وقُضْبانٍ) ، و(رَغِيفٍ ورُغْفانٍ) ، أو علىٰ (فَعَلٍ) ؛ نحوُ : (ذَكَرٍ وذُكْرانٍ) ، و(حَمَلٍ وحُمْلانٍ) .

❁ قوله : (و« فَعْلاً ») مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ (شَمَل) الواقعِ خبراً عن قوله : (فُعْلانٌ) بضمِّ الفاء وسكونِ العين ، و(اسماً) : حالٌ مِنْ (فَعْلاً) ؛ أي : اسماً ولو بالغَلَبة ؛ كـ (عَبْدٍ وعُبْدانٍ) ، والتقييدُ بالاسميَّة جارٍ أيضاً في (فَعِيلٍ) و(فَعَلٍ) ؛ فقد حَذَفَ مِنَ الأخيرَينِ لدَلالة الأوَّل ، وقولُهُ : (غيرَ مُعَلِّ العينِ) : حالٌ مِنْ (فَعَل) بفتح الفاء والعين .

❁ قوله : (في اسمِ صحيحِ العينِ) خَرَجَ بالاسم : الوصفُ ؛ كـ (سَهْل) ، وبصحيحِ العينِ : مُعتلُّها ؛ نحوُ : (تاجٍ) و(بابٍ) ، أصلُهُما : (تَوَجٌ) و(بَوَبٌ) ؛ فقُلبت الواوُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها فيهما .

❁ قوله : (ظَهْرٍ) بالظاء المُشالة : ما قابَلَ البطنَ .

❁ قوله : (ذَكَرٍ) ما قابَلَ الأُنْثىٰ .

. . . .

٨١٨ ـ ولـ (كَرِيمٍ) و(بَخِيلٍ) (فُعَلَا) كـذا لِمَـا ضـاهـاهُـمـا قـد جُعِـلَا
٨١٩ ـ ونابَ عنهُ (أَفعِلَاءُ) في المُعَلْ لامـاً ومُضعَـفٍ وغيـرُ ذاكَ قَـلْ

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فُعَلَاءُ) ، وهو مَقِيسٌ في (فَعِيلٍ) بمعنىٰ (فاعِلٍ) ، صفةً لمُذكَّرٍ عاقلٍ غيرَ مُضاعَفٍ ولا مُعتلٍّ ؛ نحوُ : (ظَرِيفٍ وظُرَفاءَ) ، و(كَرِيمٍ وكُرَماءَ) ، و(بَخِيلٍ وبُخَلاءَ) .

وأشار بقوله : (كذا لِمَا ضاهاهُما) : إلىٰ أنَّ ما شابه (فَعِيلاً) في كونه دالّاً علىٰ معنىً هو كالغَرِيزة . . يُجمَعُ علىٰ (فُعَلاءَ) ؛ . . . .

❀ قوله : (ولـ « كَرِيمٍ ») خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (فُعَلَا) بضمِّ الفاء وفتحِ العين .

❀ قوله : (قد جُعِلَا) نائبُ الفاعلِ : هو المفعولُ الأوَّل ، و(كذا) : في موضع المفعولِ الثاني له ، و(ضاهاهُما) : مِنَ المُضاهاة ؛ بمعنى المُشاكلة .

❀ قوله : (أَفعِلَاءُ) فاعلُ (نابَ) ، و(في المُعَلْ) : مُتعلِّقٌ به ، و(لاماً) : تمييزٌ ، و(مُضْعَفٍ) : معطوفٌ على (المُعَل) .

❀ قوله : (كالغَرِيزة) بالغين المُعجَمة والرَّاءِ والزاي ؛ وهي الطَّبِيعةُ التي طُبِعَ الإنسانُ عليها . انتهىٰ « تصريح »[1] .

. . . .

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٢) .

نحوُ : (عاقِلٍ وعُقَلاءَ) ، و(صالِحٍ وصُلَحاءَ) ، و(شاعِرٍ وشُعَراءَ) .

وينوبُ عن (فُعَلاءَ) في المُضاعَف والمُعتلِّ : (أَفْعِلاءُ) ؛ نحوُ : (شَدِيدٍ وأَشِدَّاءَ) ، و(وَلِيٍّ وأَوْلِياءَ) .

وقلَّ مجيءُ (أَفْعِلاءَ) جمعاً لغيرِ ما ذُكِرَ[1] ؛ نحوُ : (نَصِيبٍ وأَنْصِباءَ) ، و(هَيِّنٍ وأَهْوِناءَ)[2] .

❀ قوله : (نحوُ : عاقِلٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فالعقلُ والصلاحُ والشِّعْرُ مِنَ الأوصاف الشبيهةِ بالأوصاف الغريزيَّةِ كالكَرَمِ والبُخْل ؛ مِنْ جهةِ أنَّ كلّاً منها غيرُ مُكتَسَبٍ . انتهىٰ « تصريح »[3] .

ونَظَّرَ بعضُهُم في قوله[4] : (الشبيهةِ بالأوصاف) بالنَّظَر للعقل .

قلتُ : ويُجابُ عنه : بأنَّهُ شبيهٌ بالوصف على القول بأنَّهُ مِنْ قَبِيلِ العلوم وإن كان الصحيحُ خلافَهُ ، فتدبَّرْ .

---

(١) أي : لغير المُضاعَف والمُعتلِّ مِنْ (فَعِيلٍ) بمعنىٰ (فاعِلٍ) ؛ فدَخَلَ في النادر نحوُ : (ظَنِينٍ وأَظِنَّاءَ) بمعنىٰ مُتهمٍ ، و(صَدِيقٍ وأَصْدِقاءَ) ؛ لأنَّهُ ليس مضاعفاً ولا معتلّاً . « خضري » (٢/ ٨٣١) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٣١) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٢) .

(٤) البعضُ : هو الشيخ ياسين في « حاشيته على التصريح » (٢/ ٣١٢) .

٨٢٠ ـ (فَوَاعِلٌ) لـ (فَوْعَلٍ) و(فاعَلٍ) و(فـاعِـلَاءَ) مـعَ نحـوِ (كـاهِـلِ)[١]

٨٢١ ـ و(حائِضٍ) و(صاهِلٍ) و(فاعِلَهْ) وشذَّ في (الفارسِ) مَعْ ما ماثَلَهْ

مِنْ أمثلة جمع الكَثْرةِ : (فَوَاعِلُ) ، وهو لاسمٍ علىٰ (فَوْعَل) ؛ نحوُ : (جَوْهَرٍ وجَواهِرَ) ، أو علىٰ (فاعَل) ؛ نحوُ : (طابَعٍ وطَوابِعَ) ، أو علىٰ (فاعِلَاءَ) ؛ نحوُ : (قاصِعَاءَ وقَواصِعَ) ، أو علىٰ (فاعِل) ؛ نحوُ : (كاهِلٍ وكَواهِلَ) .

---

* قوله : (فَوَاعِلٌ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (لـ « فَوْعَلٍ ») ، و(فاعَلٍ) بفتح العين و(فاعِلَاءَ) بكسرها : معطوفانِ علىٰ (فَوْعَلٍ) ، و(مع) : حالٌ ممَّا قبلَهُ .

* قوله : (كاهِلٍ) هو مجمعُ الكَتِفَينِ . انتهىٰ « تصريح »[٢] .

* قوله : (طابَعٍ) هو بالفتح : الخاتَمُ ، وبالكسر لغةٌ فيه ، قاله الجَوْهَريُّ[٣] .

* قوله : (قاصِعَاءَ) بالقاف والصادِ والعين المُهمَلتَينِ : حفرةٌ يَحفِرُها

. . . .

---

(١) أي : مِنْ كلِّ اسم علىٰ (فاعِلٍ) بالكسر غير صفة ؛ عَلَماً كان ؛ كـ(جابِرٍ وجَوَابِرَ) ، أو لا ؛ كـ(كاهِلٍ وكَوَاهِلَ) . « خضري » (٢/ ٨٣١) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٣) .

(٣) الصحاح (٣/ ١٢٥٢) .

و(فَوَاعِلُ) أيضاً : جمعٌ لوصفٍ علىٰ (فاعِل) إنْ كان لمُؤنَّثٍ عاقلٍ ؛ نحوُ : (حائِضٍ وحَوائِضَ) ، أو لمُذكَّرٍ ما لا يعقلُ ؛ نحوُ : (صاهِلٍ وصَواهِلَ) .

فإنْ كان الوصفُ الذي علىٰ (فاعِلٍ) لمُذكَّرٍ عاقلٍ . . لم يُجمَعْ علىٰ (فَواعِلَ) ، وشذَّ : (فارِسٌ وفَوارِسُ)[1] ، و(سابِقٌ وسَوابِقُ) .

و(فَوَاعِلُ) أيضاً : جمعٌ لـ (فاعِلَة) ؛ نحوُ : (صاحِبَةٍ وصَواحِبَ) ، و(فاطمةَ وفَوَاطِمَ)[2] .

اليَرْبُوعُ ، ثمَّ يَجِيءُ بالتراب الذي أَخْرجَهُ مِنَ الرَّاهِطَاء ـ بالراء والطاء المُهمَلتَينِ ؛ وهي التي يُخرِجُ منها الترابَ ويجمعُهُ ـ فيَسُدُّ به فمَ الجُحْر لئلا يدخلَ عليه ، وأمَّا النَّافِقاءُ ـ بالنون والفاء والقاف ـ فهي حُفْرةٌ يَكتُمُها ويُظهِرُ غيرَها ، وهو موضعٌ يُرَبِّعُهُ ، فإذا أُتِي مِنْ قبل القَاصِعاء . . ضَرَبَ النَّافِقَاءَ برأسه فخَرَجَ ، أفادَهُ في « التصريح »[3] .

---

(١) مثلُهُ : (هالكٌ وهَوَالِكُ) ، و(شاهدٌ وشَوَاهِدُ) ، لٰكن تأوَّلها بعضُهُم : بأنَّ قولَكَ : (فارسٌ مِنَ الفوارس) تقديرُهُ : (مِنَ الطوائف الفوارسِ) ؛ فهو قياسيٌّ ؛ لأنَّهُ جمعُ (فاعِلةَ) لا (فاعِلٍ) . « خضري » (٢/ ٨٣٢) .

(٢) أي : سواءٌ كان صفةً أو عَلَماً ؛ كما يُفهم مِنْ تمثيله ، ويُزادُ أيضاً : إذا كان اسماً ؛ كـ (ناصِيةٍ ونَوَاصٍ) . « خضري » (٢/ ٨٣٢) بتصرُّف .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٣) .

٨٢٢ ـ وبـ (فَعَائِلَ) ٱجْمَعَنْ (فَِعَالَهْ) وشِبْهَـهُ ذا تـاءٍ اَوْ مُـزَالَـهْ

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فَعَائِلُ) ، وهو لكلِّ اسمٍ رُباعيٍّ بمدَّةٍ قبلَ آخِرِهِ ؛ مُؤنَّثاً بالتاء ؛ نحوُ : (سَحَابةٍ وسَحائِبَ) ، و(رِسَالةٍ ورَسائِلَ) ، و(كُنَاسَةٍ وكَنائِسَ) ، و(صَحِيفةٍ وصَحائِفَ) ، و(حَلُوبةٍ وحَلائِبَ) ، أو مُجرَّداً

❀ قوله : (وبـ « فَعَائِلَ ») مُتعلِّقٌ بـ (اجْمَعَنْ) ، والباءُ : بمعنىٰ (علىٰ) .

❀ قوله : (ذا تاءٍ) حالٌ مِنْ (شِبْهَهُ) ، أو مِنْ (فَعَالهْ) ، والهاءُ في (مُزَالَهْ) : يحتملُ : أنْ تكونَ ضميراً عائداً على التاء ، وذُكِّرَ ؛ لأنَّ الحروفَ يجوزُ فيها التذكيرُ والتأنيث ، وأنْ تكونَ تاءَ تأنيثٍ وُقِفَ عليها بالهاء ، ويكونَ علىٰ حذف الموصوف ومعمولِ الصفة ، والتقديرُ : (ذا تاءٍ أو وَزْناً مُزالةً منه) .

❀ قوله : (وكُنَاسَةٍ) بضمِّ الكاف : ما يُكنَسُ ؛ وهي الزُّبَالة ، ويُقالُ لها أيضاً : (السُّبَاطَةُ) و(الكُسَاحَةُ) ، كما في « المصباح »[1] .

❀ قوله : (وحَلُوبةٍ) قال في « المصباح » : (ناقةٌ حَلُوبٌ ـ وِزان « رَسُول » ـ أي : ذاتُ لَبَنٍ يُحلَبُ ، فإنْ جعلتَها اسماً أتيتَ بالهاء فقلتَ : « هـٰذه حَلُوبةُ فُلانٍ » ؛ مثلُ « الرَّكُوب » و« الرَّكُوبة ») انتهىٰ[2] ،

. . . .

(١) المصباح المنير (٢/ ٧٤٤) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٢٠٠) .

منها ؛ نحوُ : (شِمَالٍ وشَمائِلَ) ، و(عُقَابٍ وعَقَائِبَ) ، و(عَجُوزٍ وعَجائِزَ) .

ومُرادُهُ بالاسم : ما قابَلَ الصفةَ ؛ أي : لم تجعلْها صفةً .

❀ قوله : (شِمَالٍ) بكسر الشين : مقابلُ اليمين ، وبفتحها : ريحٌ تَهُبُّ مِنْ ناحية القُطْب . انتهىٰ « تصريح »[1] .

❀ قوله : (وعُقَابٍ) هو طائرٌ معروفٌ ، وكنيتُهُ : أبو الحجَّاج ، وأبو حسَّان ، وأبو الدهر ، وهي مُؤنَّثةُ اللفظ[2] ، وقيل : العُقَابُ يقعُ على الذكر والأنثىٰ .

وفي « الكامل » : العُقَاب سيِّد الطيرِ ، والنَّسْرُ عَرِيفُها ، ومِنْ أمثالهم : (أَبْصَرُ مِنْ عُقاب)[3] ؛ لأَنَّهُ حديدُ البصر ، والأنثىٰ منه تُسمَّىٰ (لَقْوة) ، وهي تأكلُ الحيَّاتِ إلا رؤوسَها ، والطيرَ إلا قلوبَها ؛ ولهـٰذا قال امرؤُ القيسِ[4] : [من الطويل]

كأنَّ قلوبَ الطيرِ رَطْباً ويابساً لدىٰ وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي

انتهىٰ « سُيُوطي »[5] .

❀ قوله : (وعَجُوزٍ) يُزادُ علىٰ ذلك : (سَعِيدُ) عَلَمَ امرأةٍ ؛ يُقالُ في

. . . .

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٣) .
(٢) أي : هـٰذا اللفظُ وُضِعَ للمُؤنَّث ، لا أنَّ لفظَها مُؤنَّث .
(٣) انظر « جمهرة الأمثال » (١/ ٢٣٩) ، و« مجمع الأمثال » (١/ ١١٥) .
(٤) ديوان امرئ القيس (ص٣٨) .
(٥) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ١٥١ـ١٦١) .

٨٢٣ ـ وبـ (الفَعَالِي) و(الفَعَالَىٰ) جُمِعَا   (صَحْراءُ) و(العَذْراءُ) والقَيْسَ ٱتْبَعَا

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فَعَالِي) ، و(فَعَالَىٰ) ، ويشتركانِ فيما كان علىٰ (فَعْلاَءَ) ؛ اسماً ؛ كـ (صَحْراءَ وصَحَارِي وصَحَارَىٰ) ، أو صفةً ؛ كـ (عَذْراءَ وعَذَارِي وعَذَارَىٰ) .

جمعه : (سَعائِدُ) .

❁ قوله : (وبـ « الفَعَالِي ») مُتعلِّقٌ بـ (جُمِعَا) ، والباء : بمعنىٰ (علىٰ) .

❁ قوله : (والقَيْسَ) بفتح القاف : مصدرٌ بمعنى القياسِ .

❁ قوله : (كصَحْراءَ) في جمعِ كلٍّ مِنْ (صَحْراءَ) و(عَذْراءَ) . . ثلاثةُ جموعٍ : (فَعَالِيُّ) بالتشديد ، ثمَّ (فَعَالِي) بالتخفيف والكسر ، ثمَّ (فَعَالَىٰ) بالتخفيف والفتح ، وقد بيَّنها المُراديُّ وقال : (إنَّ الأوَّلَ سماعيٌّ وأصْلٌ للأخيرَينِ ، وإثباتُ الياءِ في الجمع الثاني مَحَلُّهُ في الوقف ، أمَّا في الوصل فمحذوفةٌ ؛ كما في « قاضٍ ») انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❁ قوله : (كعَذْراءَ) صفةٌ للبِكْر ، سُمِّيتْ بذلك ؛ لتعذُّر زوالِ بَكَارتِها .

. . . .

(١) الدرر السنية (٢/٩٩٥) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/١٤٠٤ـ ١٤٠٦) ، و« حاشية الخضري » (٢/٨٣٣) .

٨٢٤ ـ وٱجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لغيرِ ذي نَسَبْ　　جُدِّدَ كـ (الكُرْسِيِّ) تَتْبَعِ العَرَبْ

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فَعَالِيُّ) ، وهو جمعٌ لكلِّ اسمٍ ثُلاثيٍّ آخرُهُ ياءٌ مُشـدَّدة غيـرُ مُتجـدِّدةٍ للنسـب ؛ نحـوُ : (كُـرْسِـيٍّ وكَـرَاسِـيَّ) ، و(بُـرْدِيٍّ وبَرَادِيَّ) ، ولا يُقالُ : (بَصْرِيٌّ وبَصَارِيُّ) .

❁ قوله : (لغيرِ ذي نَسَبْ جُدِّدَ) ؛ أي : جمعاً لغير ذي نَسَبٍ شأنُهُ أنْ يكونَ مُتجدِّداً وطارئاً ؛ فـ (جُدِّدَ) : نعتٌ كاشفٌ ؛ لأنَّ النسبَ لا يكون إلا كذلك ، فخَرَجَ به : ما لا نَسَبَ فيه ؛ كـ (الكُرْسيِّ) .

❁ قوله : (تَتْبَعِ العَرَبْ) بفتح التاء الفوقيَّة : مجزومٌ في جواب الأمر ، وكُسِرَ لالتقاء الساكنَين .

❁ قوله : (غيرُ مُتجدِّدةٍ للنسب) يُعرَفُ ما ياؤُهُ للنسب : بصلاحيَةِ حَذْفِ الياءِ معَ دَلالةِ الاسمِ على المنسوب إليه ، وما ليستْ ياؤُهُ للنسب : بعدم صلاحيَةِ ذلك مع ما ذُكِرَ؛ فشَمِلَ نوعَين : ما وُضِعَ بياءٍ مُشدَّدة ؛ كـ (كُرْسيٍّ)، وما أصلُهُ النسبُ وكَثُرَ استعمالُ ما هي فيه حتىٰ صار النسبُ نَسْياً مَنْسِيّاً ؛ كـ (مَهْرِيٍّ) ؛ فإنَّهُ في الأصل منسوبٌ إلىٰ (مَهْرَةَ) ؛ وهي قبيلةٌ[1] ، ذَكَرَهُ المَكُوديُّ أخذاً مِنْ كلام الناظم في « شرح كافيته » انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

---

(١) ثمَّ كَثُرَ استعمالُهُ حتىٰ صار اسماً للنجيب مِنَ الإبل . « توضيح المقاصد » (٣/١٤٠٦).

(٢) الدرر السنية (٢/٩٩٦) ، وانظر « شرح المكودي على الألفية » (ص٣٣٣) ، و« شرح الكافية الشافية » (٤/ ١٨٧٠) .

٨٢٥ ـ وبـ (فَعَالِلَ) وشِبْهِهِ ٱنْطِقَا   في جمعِ ما فوقَ الثلاثةِ ٱرْتقَىٰ
٨٢٦ ـ مِنْ غيرِ ما مضىٰ ومِنْ خُمَاسِي   جُـرِّدَ الآخِـرَ ٱنْـفِ بـالقيـاسِ
٨٢٧ ـ والرابعُ الشبيهُ بالمَزِيدِ قد   يُحـذَفُ دونَ مـا بـهِ تـمَّ العَـدَدْ
٨٢٨ ـ وزائدَ العادِي الرُّباعِيْ ٱحْذِفْهُ ما   لـم يـكُ لَيْناً إثْـرَهُ . . . . . .

❀ قوله : (وبـ « فَعَالِلَ ») بكسر اللامِ : مُتعلِّقٌ بقوله : (ٱنْطِقَا)[1] ، وكذا قولُهُ : (في جمع) .

❀ قوله : (مِنْ غيرِ ما) قال المَكُوديُّ : (في موضعِ نصبٍ على الحال مِنْ « ما »)[2] .

❀ قوله : (ومِنْ خُمَاسِي) مُتعلِّقٌ بـ (ٱنْفِ) ، وجملةُ (جُرِّدَ) : نعتٌ لـ (خُمَاسِي) ، و(الآخِرَ) : مفعولٌ مُقدَّم بـ (انْفِ) ؛ أي : احذِفِ الآخِرَ مِنْ خُماسيٍّ مُجرَّدٍ .

❀ قوله : (والرابعُ) مبتدأٌ ، و(الشبيهُ) : نعتُهُ ، و(بالمَزِيدِ) : مُتعلِّقٌ بـ (الشبيه) ، وجملةُ (قد يُحذَفُ) : خبرٌ .

❀ قوله : (وزائدَ) مفعولٌ بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (احْذِفْهُ) ، و(العادِي) :

. . . .

---

(١) وفيه تقديمُ معمولِ الفعل المؤكَّد عليه ، وجاء كذلك في أكثر من موضع من « الألفية » ، وقد نبَّهت علىٰ بعضها .
(٢) شرح المكودي على الألفية (ص٣٣٤) .

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فَعَالِلُ) وشِبْهُهُ ؛ وهو كلُّ جمعٍ ثالثُهُ ألفٌ بعدَها حرفانِ ، فيُجمَعُ بـ(فَعَالِلَ) : كلُّ اسمٍ رُباعيٍّ غيرِ مَزيدٍ فيه ؛ . . . . .

مُضافٌ إليه ، وهو اسمُ فاعلٍ مِنْ (عدا كذا) : جاوَزَهُ ، و(الرُّباعِي) : مفعولُهُ ، وسَكَّنَ ياءَهُ علىٰ لغة ؛ كقوله[1] : [من البسيط]

. . . . دَعِ القتالَ وأَعْطِ القوسَ بارِيْها

ويجوزُ أنْ يكونَ مجروراً بإضافةِ (الرُّباعي) إليه ، والمعنىٰ : احذِفْ زائدَ مُجاوِزِ الرُّباعيِّ .

❀ قوله : (اللَّذْ خَتَمَا) اللَّذْ : لغةٌ في (الذي) ، وهو مبتدأٌ ، وصِلَتُهُ : (خَتَمَا)[2] ، و(إِثْرَهُ) : ظرفٌ هو الخبر .

❀ قوله : (وهو كلُّ جمعٍ . . .) إلىٰ آخره : الضميرُ راجعٌ إلىٰ (شِبْهُهُ) ، قال المُرَاديُّ : (والمُرادُ بـ« شبهه » : ما يُماثِلُهُ في العدد والهيئةِ وإن خالفه

❀ قوله : (بإضافةِ « الرُّباعي » إليه) صوابُهُ : (العادي) .

---

(١) عجز بيت أورده الثعالبي في « التمثيل والمحاضرة » (١/٢٩٣) ، والميداني في « مجمع الأمثال » (٢/١٩) بلفظ :

يا باريَ القوسِ بَرْياً لستَ تُحسِنُهُ لا تُفسِدَنْها وأَعْطِ القوسَ بارِيْها

وهو مَثَلٌ يُضرب في وجوب تفويض الأمر إلىٰ مَنْ يُحسِنُهُ ويتمهَّر فيه ، وذَكَرَ المُفضَّلُ بن سلمة في « الفاخر » (ص٣٠٤) أنَّ أوَّلَ مَنْ قاله الشاعر المخضرم الحُطيئة .

(٢) ويُروىٰ أيضاً : (خُتِما) بالبناء للمفعول . انظر « المقاصد الشافية » (٧/٢٣٧) ، و« تمرين الطلاب » (ص ١٥٩) .

نحوُ : (جَعْفَرٍ وجَعافِرَ) ، و(زِبْرِجٍ وزَبارِجَ) ، و(بُرْثُنٍ وبَراثِنَ) .

ويُجمَعُ بشِبْهِهِ : كلُّ اسمٍ رُباعيٍّ مَزِيدٍ فيه ؛ كـ (جَوْهَرٍ وجَواهِرَ) ، و(صَيْرَفٍ وصَيارِفَ) ، و(مَسْجِدٍ ومَساجِدَ) .

واحتَرَزَ بقوله : (مِنْ غيرِ ما مضىٰ) : مِنَ الرُّباعيِّ الذي سبق ذِكْرُ جمعِهِ ؛

في الوزن ؛ نحوُ : « مَفاعِلَ » و« فَياعِلَ »)[١] .

* قوله : (نحوُ : جَعْفَرٍ) هو النهرُ الصغير .

* قوله : (وزِبْرِجٍ) الزِّبْرِج : يُقالُ للزينة مِنْ جوهر أو نحوِهِ ، وللذهب ، وللسحاب الرقيقِ فيه حُمْرةٌ . انتهىٰ « زكريَّا »[٢] .

* قوله : (وبُرْثُنٍ) بالمُثلَّثة مِنَ السَّبُعِ والطيرِ بمنزلة الإصْبَعِ مِنَ الإنسان ، كذا في كتب اللغة ؛ كـ « المصباح » و« الصحاح »[٣] ، فما في « التصريح » ؛ مِنْ أنَّهُ بالتاء الفوقيَّة[٤] . . سهوٌ .

ومثَّل الشارحُ بثلاثة أمثلةٍ : للمفتوح الأوَّلِ ، ومكسورِهِ ، ومضمومِهِ .

* قوله : (وصَيْرَفٍ) الصَّيْرَفُ : المُحتالُ المُتصرِّفُ في الأمور ، ذَكَرَ ذلك الجَوْهَريُّ[٥] .

* قوله : (واحتَرَزَ بقوله : « مِنْ غيرِ ما مضىٰ » : مِنَ الرُّباعيِّ الذي سبق

---

(١) توضيح المقاصد (٣/ ١٤٠٩) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٩٩٧) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٥٧) ، الصحاح (٥/ ٢٠٧٨) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٥)، وجاء بالتاء أيضاً في نسخ « الشرح » ما عدا (هـ).

(٥) الصحاح (٤/ ١٣٨٦) .

كـ (أَحْمَرَ وحَمْرَاءَ) ، ونحوِهما ممَّا سبق ذِكْرُهُ[١] .

وأشار بقوله : (ومِنْ خُماسِي جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بالقياسِ) : إلىٰ أنَّ الخُماسيَّ المُجرَّدَ عن الزيادة يُجمَعُ علىٰ (فَعَالِلَ) قياساً ، ويُحذَفُ خامسُهُ ؛ نحوُ : (سَفارِجَ) في (سَفَرْجَلٍ) ، و(فَرازِدَ) في (فَرَزْدَقٍ) ، و(خَدارِنَ) في (خَدَرْنَقٍ) .

وأشار بقوله : (والرابعُ الشبيهُ بالمَزِيدِ . . .) البيتَ : إلىٰ أنَّهُ يجوزُ حذفُ

ذِكْرُ جمعِهِ) قال الأُشْمُونيُّ : (وهو بابُ « كُبْرَىٰ » و« سَكْرَىٰ » ، و« أَحْمَرَ » و« حَمْرَاءَ » ، و« رامٍ » و« كامِلٍ » ، ونحوِها ممَّا استقرَّ تكسيرُهُ علىٰ غير هٰذا البناءِ)[٢] .

* قوله : (في « فَرَزْدَقٍ ») جمع (فَرَزْدَقَة) ؛ وهي القطعةُ مِنَ العجين . انتهىٰ « زكريَّا »[٣] .

* قوله : (في « خَدَرْنَقٍ ») بالدال المُهمَلة[٤] : العنكبوتُ ، ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ . انتهىٰ « تصريح » و« شيخ الإسلام »[٥] ، ولا يصحُّ ضبطُهُ بالواو ؛

---

(١) انظر (٥/ ٢٨٠ـ٢٨٨) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٦٩٨) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٩٩٨) ، قال الخضري في « حاشيته » (٢/ ٨٣٥) : (وقولهم : « جمع فرزدقة » تسامحٌ ، أو مُرادُهُم : الجمع اللغوي) .

(٤) وفي بعض النسخ : (خورنق) بالواو ، ولا يصحُّ ، كما سيُنبِّه عليه المُقرِّر .

(٥) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٥) ، الدرر السنية (٢/ ٩٩٧) ، وانظر « الصحاح » (٤/ ١٤٦٦) .

رابعِ الخُماسيِّ المُجرَّدِ عن الزيادة وإبقاءُ خامسِهِ ، **إذا كان رابعُهُ مُشبِهاً للحرف الزائدِ ؛ بأنْ كان مِنْ حروف الزيادة ؛ كنون (خَوَرْنَقٍ)**[1] ، . . . .

لأنَّ الكلامَ في الخُماسيِّ المُجرَّد .

❀ **قوله : (بأنْ كان مِنْ حروف الزيادة)** ؛ أي : مِنْ حيثُ هي .

فإن قلتَ : إذا كانتْ مِنْ حروف الزيادة . . فلِمَ جعَلَها شبيهةً بالزائد ؟

قلت : سيأتي أنَّ النونَ لا تكونُ زائدةً إلا في موضعَينِ : **الأوَّلُ** : أنْ تكونَ آخِراً بعدَ ألفٍ مسبوقةٍ بأكثرَ مِنْ حرفَينِ ؛ كـ (سَكْرانَ) و(زَعْفرانٍ) ، **الثاني** : أنْ يكونَ قبلَها حرفانِ وبعدَها حرفانِ ؛ كـ (غَضَنْفَرٍ) ، كما سيأتي في قوله : (والنونُ في الآخِرِ كالهمز . . .) إلىٰ آخره[2] ، والنونُ في (خَوَرْنَق) ليستْ مُتوسِّطةً بين أربعةِ أحرفٍ ، وليستْ بساكنة ؛ لِمَا سيأتي أنَّهُ يُشترَطُ سكونُها إذا كانتْ زائدةً[3] .

❀ **قوله : (خَوَرْنَقٍ) بالواو** : اسمٌ لقصر النعمان ، ونهرٌ بالكوفة ، واسمُ بلدٍ ، كما في « القاموس »[4] .

❀ **قوله : (والنونُ في « خَوَرْنَق ») صوابُهُ : (خَدَرْنق)** .

❀ **قوله : (بالواو) تقدَّم له أنَّهُ لا يصحُّ في هـٰذا المحلِّ**[5] .

---

(١) قوله : (خَوَرْنَق) كذا بالواو هنا وفيما سيأتي من صيغتي الجمع (خَوارِق) ، و(خَوارِن) ، وجاء في بعض النسخ بالدال ، وهو الصوابُ كما نبَّه عليه المُقرر .

(٢) انظر (٥/ ٤٦٨ـ٤٦٩) .

(٣) انظر (٥/ ٤٦٩) .

(٤) القاموس المحيط (٣/ ٢٢٠) .

(٥) انظر (٥/ ٣١٩) .

أو كان مِنْ مَخْرَجِ حروفِ الزيادة ؛ كدال (فَرَزْدَقٍ) ؛ فيجوزُ أنْ يُقالَ : (خَوارِقُ) و(فَرازِقُ) ، والكثيرُ : الأوَّلُ ؛ وهو حذفُ الخامسِ وإبقاءُ الرابعِ ؛ نحوُ : (خَوارِنَ) و(فَرازِدَ) .

فإن كان الرابعُ غيرَ مُشبِهٍ للزائد.. لم يَجُزْ حذفُهُ ، بل يتعيَّنُ حذفُ الخامس ؛ فتقولُ في (سَفَرْجَلٍ) : (سَفارِج) ، ولا يجوزُ : (سَفارِل) .

وأشار بقوله : (وزائدَ العادِي الرُّباعِي...) البيتَ : إلىٰ أنَّهُ إذا كان الخُماسيُّ مَزِيداً فيه حرفٌ حذفتَ ذلك الحرفَ إن لم يكنْ حرفَ مدٍّ قبلَ الآخِرِ[1] ؛

❀ قوله : (أو كان مِنْ مَخْرَجِ حروفِ الزِّيادة ؛ كدال...) إلىٰ آخره ؛ أي : فإنَّ الدالَ مِنْ مَخرَجِ التاءِ المُثنَّاةِ الفوقيَّةِ ؛ وهو طَرَفُ اللسانِ وأصول الثَّنِيَّتَينِ العُلْيَيْنِ . انتهىٰ « تصريح »[2] .

❀ قوله : (في « سَفَرْجَلٍ ») قال في « القاموس » : (هو ثمرٌ معروفٌ [قابضٌ] ، مُقَوٍّ مُدِرٌّ مُشَهٍّ ، مُسَكِّنٌ للعطش ، وإذا أُكِلَ على الطعام أَطْلَقَ ، وأَنْفَعُهُ : ما قُوِّرَ وأُخرِجَ حبُّهُ ، وجُعِلَ مكانَهُ عسلٌ وطُيِّنَ وشُوِيَ) انتهىٰ[3] .

. . . .

(١) المُراد بحرف المدِّ : حرفُ العِلَّة الساكنُ أعمَّ مِنْ أنْ يكونَ قبلَهُ حركةٌ مجانسة له ـ وهو حرف المدِّ اصطلاحاً ـ أو لا ؛ وهو المُسمَّىٰ باللِّين . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٣٦ ـ ٨٣٧) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٥) .

(٣) القاموس المحيط (٣/ ٣٨٣ـ٣٨٤) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

فتقولُ في (سِبَطْرَىٰ) : (سَباطِرُ) ، وفي (فَدَوْكَسٍ) : (فَداكِسُ) ، وفي (مُدَحْرِجٍ) : (دَحارِجُ) .

فإن كان الحرفُ الزائدُ حرفَ مدٍّ قبلَ الآخِرِ . . لم يُحذَفْ ، بل يُجمَعُ الاسمُ علىٰ (فَعالِيلَ) ؛ نحوُ : (قِرْطاسٍ وقَراطِيسَ) ، و(قِنْدِيلٍ وقَنادِيلَ) ، و(عُصْفُورٍ وعَصافِيرَ) .

❁ قوله : (سِبَطْرَىٰ) هي مِشْيةٌ فيها تبخترٌ ، ويُقالُ : (اسْبَطَرَّ) بمعنى : اضْطَجَعَ وامتدَّ ، والبلادُ : استقامتْ ، والإبلُ : أسرعت . انتهىٰ « قاموس »[1] .

❁ قوله : (فَدَوْكَسٍ) بفتح الفاء والدال وسكونِ الواو ، يُطلَقُ : على الأسد ، والرجلِ الشجاع ، كما في « القاموس »[2] ، وعلى العدد الكثير أيضاً .

❁ قوله : (قِنْدِيلٍ) بكسر القاف ، وفتحُها لحنٌ ، كما نصَّ عليه أئمَّةُ اللغة ؛ قال الشُّمُنِّيُّ في « حواشي الشفاء » : (القِنْدِيلُ : بكسر القاف ، وأمَّا بفتحها : فالعظيمُ الرأسِ) انتهىٰ[3] .

. . . .

---

(1) القاموس المحيط (٢/ ٤٣) .

(2) القاموس المحيط (٢/ ٢٣٣) ، وفيه : (الشديد) بدل (الشجاع) .

(3) حاشية الشُّمُنِّي على الشفاء (٢/ ٨٦) ، والذي في « الصحاح » (٥/ ١٨٠٥) ، و« اللسان » (١١/ ٥٧٠) ، و« تاج العروس » (٣٠/ ٢٨٩) وغيرها . . أنَّ عظيمَ الرأس هو (القَنْدَل) أو (القَنْدَوِيل) .

٨٢٩ ـ والسِّينَ والتَّا مِنْ كـ (مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ إذ بِبِنَا الجمعِ بَقَاهُما مُخِلْ
٨٣٠ ـ والميمُ أَوْلىٰ مِنْ سِواهُ بالبَقَا والهمزُ واليا مِثْلُهُ إنْ سَبَقَا[1]

❁ قوله : (والسِّينَ) مفعولٌ مُقدَّم بـ (أَزِلْ) ، وكذا قولُهُ : (مِنْ كـ« مُسْتَدْعٍ »)[2] ، والكافُ فيه : بمعنىٰ (مِثْل) ؛ لدخول (مِنْ) عليها ؛ قال الشاطِبيُّ : (وذلك خاصٌّ بالضرورة ؛ إذ لا يُقال : « مررتُ بكالأسدِ »)[3] .

❁ قوله : (بَقَاهُما) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (مُخِلْ) ، و(بِبِنَا الجمعِ) : مُتعلِّقٌ به .

❁ قوله : (والميمُ أَوْلىٰ) مبتدأٌ وخبر ، و(مِنْ سِواهُ) : مُتعلِّقٌ به ، وكذا (بالبَقَا) ، والضميرُ في (سِواهُ) : لـ (الميمُ) ، وأفعلُ التفضيلِ ليس علىٰ بابه ؛ فالمعنىٰ : والميمُ مُستحِقَّةٌ للبقاء ؛ أي : مُختصَّةٌ به ؛ علىٰ حَدِّ : ﴿ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا ﴾ [الفرقان : ٢٤] ، وقولِهِم : (الصيفُ أَحَرُّ مِنَ الشتاء) .

❁ قوله : (إنْ سَبَقَا) إنْ : شرطيَّةٌ ، و(سَبَقَا) : فعلُ الشرط ، والألفُ : للتثنية عائدةٌ إلى (الهمزُ) و(اليا) ؛ أي : إنْ تَصَدَّرا ؛ بأنْ وقعا أوَّلاً ،

---

(١) قوله : (والهمز) ؛ أي : همزة القطع ، أمَّا همزة الوصل : فتُحذَف أبداً ؛ للاستغناء عنها بلزوم فتح أوَّل الجمع المتناهي . « خضري » (٢/ ٨٣٧) .

(٢) أي : مفعولٌ مُقدَّم غير صريح ، وانظر « تمرين الطلاب » (ص١٥٩) .

(٣) المقاصد الشافية (٧/ ٢٥٥)، وهو مذهبُ سيبويه والمُحقِّقين ، وقال كثيرون ـ منهم الأخفش والفارسي ـ : يجوزُ في الاختيار أيضاً وقوعُ الكاف مرادفةً لـ (مثل) ، وانظر « مغني اللبيب » (١/ ٢٤٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٥٠) .

إذا اشتملَ الاسمُ علىٰ زيادةٍ لو أُبقِيتْ لاختلَّ بناءُ الجمعِ الذي هو نهايةُ ما ترتقي إليه الجموعُ ـ وهو (فَعالِلُ) و(فَعالِيلُ) ـ . . حُذِفَتِ الزيادةُ .

فإنْ أَمْكَنَ جمعُهُ علىٰ إحدى الصِّيغتَينِ بحذف بعض الزائد وإبقاءِ البعض . . فله حالتانِ : إحداهُما : أنْ يكونَ للبعض مَزِيَّةٌ على الآخَر ، والثانيةُ : ألَّا يكونَ كذلك .

والأُولىٰ هي المُرادةُ هنا ، والثانيةُ ستأتي في البيت الذي في آخِرِ الباب[1] .

ومثالُ الأُولىٰ : (مُسْتَدْعٍ) ؛ فتقولُ في جمعه : (مَدَاعٍ)[2] ؛ فتُحذَفُ السينُ والتاء ، وتبقى الميمُ ؛ لأنَّها مُصدَّرةٌ ومُجرَّدةٌ للدَّلالة علىٰ معنىً .

وتقولُ في (أَلَنْدَدٍ) و(يَلَنْدَدٍ) : (أَلَادِد) و(يَلَادِد) ؛ فتُحذَفُ النونُ ،

وجوابُ الشرطِ : محذوفٌ دَلَّ عليه ما تقدَّم .

❀ قوله : (مُصدَّرةٌ) ؛ أي : في الصدر ، (ومُجرَّدةٌ للدَّلالة علىٰ معنىً) مُختصٍّ بالأسماء ؛ وهو الدَّلالةُ على اسم الفاعل .

❀ قوله : (« أَلَادِد » و« يَلَادِد ») كذا وَقَعَ في بعض النسخ بفكٍّ

. . . .

---

(١) انظر (٥/ ٣٢٧ـ٣٢٨) .

(٢) اعلَمْ : أنَّ المُعتلَّ مِنْ هـٰذه الجموع ـ كـ (مَدَاعٍ) و(مَصَافٍ) ـ حُكْمُهُ كـ (جَوَارٍ) في لفظه وإعلاله ، إلا إنْ عُوِّضتْ مِنَ المحذوف ياءٌ قَبل الطرف ، كما سيأتي في (التصغير) ؛ فيجوزُ : (مَصَافَىٰ) و(مَدَاعَىٰ) ، وأصلُهُ : (مَصَافِيُّ) و(مَدَاعِيُّ) بشد الياء ؛ لإدغام ياء العِوَض في لام الكلمة ، ثمَّ تُحذَف إحداهما تخفيفاً ؛ فإن حذفتَ الثانية المتحركة . . أَجْريته كـ (جَوَار) ، أو الأولى الساكنةَ . . قلبتَ المتحركة ألفاً بعدَ فتحِ ما قبلَها ، هـٰذا هو مُقتضى القياس . « خضري » (٢/ ٨٣٨) ، وانظر (٥/ ٣٣٤ـ٣٣٥) .

وتبقى الهمزةُ مِنْ (أَلَنْدَد) والياءُ مِنْ (يَلَنْدَد) ؛ لتصدُّرهما ، ولأنَّهُما في موضعٍ يقعانِ فيه دالَّينِ علىٰ معنىً ؛ نحوُ : (أقومُ) و(يقومُ) ، بخلاف النون ؛ فإنَّها في موضعٍ لا تَدُلُّ فيه علىٰ معنىً أصلاً .

و(الأَلَنْدَدُ) و(اليَلَنْدَدُ) : الخَصِمُ ؛ يُقالُ : (رجلٌ أَلَنْدَدٌ ويَلَنْدَدٌ) ؛ أي : خَصِمٌ ؛ مثلُ (الأَلَدِّ) .

٨٣١ ـ والياءَ لا الواوَ ٱحْذِفِ ٱنْ جمعتَ ما كـ (حَيْـزَبُـونِ) فهْـوَ حُكْـمٌ حُتِمَـا

الإدغام[١] ، والصوابُ ـ كما في بعضٍ آخَرَ ـ : الإدغامُ ؛ لأنَّ إدغامَ المِثْلَينِ واجبٌ فيما ذُكِرَ ونحوِهِ .

* قوله : (الخَصِمُ) بفتح الخاء وكسرِ الصاد ؛ أي : الشديدُ الخُصُومةِ ، قال الفارِضيُّ : (والنونُ في نحو « أَلَنْدَدٍ » زائدةٌ للإلحاق بـ « سَفَرْجَلٍ »)[٢] .

* قوله : (والياءَ) مفعولٌ مُقدَّم بـ (احْذِف) ، و(لا) : حرفُ عطف ، و(الواوَ) : معطوفٌ على (الياء) .

* قوله : (كـ « حَيْزَبُونٍ ») بفتح الحاء المُهمَلة وسكونِ المُثنَّاةِ التحتيَّة وفتحِ الزاي ، وبعدَها باءٌ مُوحَّدةٌ مضمومة : هي العجوزُ .

* قوله : (حُتِمَا) بالبناء للمفعول : نعتٌ لـ (حُكْمٌ) ؛ أي : حُكْمٌ

. . . .

(١) جاءا بالفك في (ز) فقط ، وأُثبت كذلك موافقةً لنسخة المُحشِّي .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٧٦) .

أي : إذا اشتمل الاسمُ علىٰ زيادتَينِ ، وكان حذفُ إحداهما يتأتَّىٰ معه صيغةُ الجمع ، وحذفُ الأُخْرىٰ لا يتأتَّىٰ معه ذلك . . حُذِفَ ما يتأتَّىٰ معه صيغةُ الجمع ، وأُبقِيَ الآخَرُ ؛ فتقولُ في (حَيْزَبُونٍ)[1] : (حَزابين) ؛ فتُحذَفُ الياءُ ، وتبقى الواوُ ، فتُقلَبُ ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلَها ، وأُوثِرَتِ الواوُ بالبقاء ؛ لأنَّها لو حُذِفَتْ لم يُغْنِ حذفُها عن حذف الياء ؛ لأنَّ بقاءَ الياءِ مُفوِّتٌ لصيغة مُنتهى الجموع .

و(الحَيْزَبُونُ) : العجوزُ .

مُتحتِّمٌ ؛ بمعنىٰ واجبٍ .

❁ قوله : (لأنَّ بقاءَ الياءِ مُفوِّتٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّكَ إذا حذفتَ الواوَ وأَبْقَيتَ الياءَ ؛ فقلتَ في الجمع : (حَيَازِبْن) بسكون المُوحَّدةِ بعدَ الزاي . . أَحْوَجَ ذلك إلىٰ حذف الياء ، وتقولُ : (حَزَابِن) ؛ ليصيرَ علىٰ وزن (مَفَاعِلَ) ، ووجهُ الاحتياجِ المذكورِ : أنَّهُ لا يقعُ بعدَ ألف التكسيرِ ثلاثةُ أحرفٍ أوسطُها ساكنٌ إلا وهو حرفٌ مُعتَلٌّ ، كـ« مَصابِيحَ » و« قَنادِيلَ » ، كما في « التوضيح » و« شرحه »[2] .

---

(١) وهـٰذا بناء علىٰ أنَّهُ مِنْ (حزبن) ، وقيل : هو ثلاثي من (الحزب) . انظر « الخصائص » (١/ ٢٧٠) .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٣٢٥) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٧) .

٨٣٢ ـ وخَيَّرُوا في زائِدَيْ (سَرَنْدَىٰ)   وكـلِّ مـا ضاهاهُ كـ (العَلَنْـدَىٰ)

يعني : أنَّهُ إذا لم يكنْ لأحد الزائدَينِ مَزِيَّةٌ على الآخَرِ . . كنتَ بالخيار ؛ فتقولُ في (سَرَنْدَىٰ) : (سَرَانِد) بحذف الألفِ وإبقاءِ النون ، و(سَرَادٍ) بحذف النون وإبقاءِ الألف ، وكذلك (عَلَنْدَىٰ) ؛ فتقولُ : (عَلانِد) و(عَلادٍ) ، ومثلُهُما : (حَبَنْطَىٰ) ؛ فتقولُ : (حَبانِط) و(حَبَاطٍ) ؛ لأنَّهُما

❁ قوله : (في زائِدَيْ) مُتعلِّقٌ بـ (خَيَّرُوا) ، والضميرُ : للعرب .

❁ قوله : (وكلِّ ما) بالجرِّ عَطْفاً علىٰ (سَرَنْدَىٰ) .

❁ قوله : (بحذف الألفِ . . .) إلىٰ آخره ، فإن حَذَفْتَ الألفَ بَقِيَ (سَرَنْدٌ) و(عَلَنْدٌ) ، ونُقِلَ إلىٰ (سَرْنَدٍ) و(عَلْنَدٍ) ؛ ليكون علىٰ وزنٍ مِنْ أوزان الاسم ؛ فيكونُ كـ (جَعْفَرٍ) ، والجمعُ : (سَرَانِدُ) و(عَلانِدُ) ؛ كـ (جَعَافِرَ) .

وإن حَذَفْتَ النونَ بَقِيَ (سَرَدَىٰ) و(عَلَدَىٰ) ؛ يُنقَلُ إلىٰ (سَرْدَىٰ) و(عَلْدَىٰ) ؛ كـ (أَرْطَىٰ) ؛ فيُقالُ في جمعها : (سَرَادٍ) و(عَلَادٍ) بقلب الألفِ ياءً لانكسارِ ما قبلَها ، ثمَّ تُحذَفُ رفعاً وجرّاً ويُعوَّضُ منها التنوينُ ؛ كـ (جَوَارٍ) ، كما في « التصريح »[1] .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٧) .

زيادتانِ زِيدتا معاً للإلحاق بـ (سَفَرْجَل) ، ولا مَزِيَّةَ لإحداهما على الأُخْرىٰ ، وهٰذا شأنُ كلِّ زيادتَينِ زِيدتا للإلحاق .

و(السَّرَنْدَى) : الشديدُ ، والأُنثىٰ : (سَرَنْدَاةٌ)[1] ، و(العَلَنْدَىٰ) بالفتح : الغليظُ مِنْ كلِّ شيء ، وربَّما قيل : (جَمَلٌ عُلَنْدَىٰ) بالضمِّ ، و(الحَبَنْطَى) : القصيرُ البَطِينُ ؛ يُقالُ : (رجلٌ حَبَنْطىً) بالتنوين ، و(امرأةٌ حَبَنْطَاةٌ) .

❀ قوله : (و« السَّرَنْدَى ») بفتح السِّين : (الشديدُ) ؛ أي : الرجلُ الشديدُ ، وقيل : الجريءُ على الأمور .

❀ قوله : (الغَلِيظُ مِنْ كلِّ شيء) ، ويُطلَقُ : علىٰ نَبْت أيضاً ، كما في « المُعرِب »[2] .

❀ قوله : (البَطِينُ) ؛ أي : العظيمُ البطنِ . انتهىٰ « مختار »[3] .

. . . .

❀❀❀

(1) في طبعة العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد : (سَرَاندة) ، وهو سهو واضح .

(2) تمرين الطلاب (ص١٥٩) .

(3) مختار الصحاح (ص٢٣) .

التّصغير

. . . .

(التصغيرُ)

❀ قوله : (التصغيرُ) ذَكَرَ هـٰذا البابَ عَقِبَ (باب التكسير) ؛ لأنَّهما كما قال سيبويهِ مِنْ وادٍ واحد[1] ؛ لاشتراكهما في مسائلَ كثيرةٍ يأتي ذِكْرُها ، وقدَّم عليه (بابَ التكسير) ؛ اهتماماً به ؛ لاشتماله علىٰ جموعٍ كثيرة[2] .

وفائدةُ التصغيرِ : التحقيرُ ، والتقريبُ ، والتقليلُ ، قال الكُوفيُّونَ :

[التصغيرُ]

❀ قوله : (التحقيرُ) ؛ أي : فيما يُتوهَّمُ عِظَمُهُ ؛ كـ (سُبَيع) .

وقوله : (والتقريبُ) ؛ أي : فيما يُتوهَّمُ بُعْدُ زمنِهِ ؛ كـ (قُبَيل العصر) ، أو محلِّهِ ؛ كـ (فُوَيق هـٰذا) ، أو رُتْبتِهِ ؛ كـ (أُصَيْغِر منك) .

وقوله : (والتقليلُ) ؛ أي : فيما يُتوهَّمُ كَثْرتُهُ ؛ كـ (دُرَيْهِمات) .

ولم يَذكُرِ التحقيرَ ؛ وهو فيما يُتوهَّمُ كِبَرُهُ ؛ كـ (جُبَيْل) .

---

(١) الكتاب (٣/ ٤١٧) .

(٢) ولأنَّهُ تكثيرٌ للمعنىٰ وتعظيمٌ له بجمعيَّته ؛ فهو أشرفُ من التحقير . « خضري » (٢/ ٨٣٩) .

٨٣٣ ـ (فُعَيْلاً) اُجْعَلِ الثُّلاثيَّ . . . .

والتعظيمُ ؛ كقول لَبِيدٍ[1] : [من الطويل]

دُوَيْهِيَـةٌ تَصْفَـرُّ منهـا الأنـامـلُ

يعني : الموتَ .

وأُجِيبَ : بأنَّ الداهيةَ إذا كانتْ عظيمةً كانتْ سريعةَ الوصولِ ؛ فالتصغيرُ لتقليل المُدَّة ، أو بأنَّ المُرادَ : أنَّ أصغرَ الأشياءِ قد يُفسِدُ الأمورَ العظام .

❁ قوله : (« فُعَيْلاً » اُجْعَلِ) فُعَيلاً : مفعولٌ ثانٍ بـ (اجْعَل) ، . . . . . .

❁ قوله : (لتقليل المُدَّة) ؛ أي : فهو راجعٌ للتقريب .

---

(١) ديوان سيدنا لبيد رضي الله عنه (ص١٤٥) ، وصدره : (وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينَهُم) ، وهو ضمن قصيدة طويلة يرثي بها النعمان بن المنذر ، ومطلعها :

أَلَا تسـألانِ المـرءَ مـاذا يُحـاوِلُ ... أَنَحْبٌ فيُقضىٰ أم ضلالٌ وباطلُ
حبـائلُـهُ مبثـوثـةٌ بسبيلِـهِ ... ويَفْنىٰ إذا مـا أخطـأتـهُ الحبـائـلُ

ومن أبياتها :

أرى الناسَ لا يدرونَ ما قَدْرُ أمرِهِم ... بلىٰ كلُّ ذي لُبٍّ إلى اللهِ واسلُ
أَلَا كلُّ شيءٍ مـا خلا اللهَ باطلُ ... وكـلُّ نعيـمٍ لا محـالـةَ زائـلُ
وكلُّ أناسٍ سوفَ . . . .
وكـلُّ امـرئٍ يـومـاً سيعلمُ سَعْيَهُ ... إذا كُشِفَتْ عندَ الإلٰهِ المحاصلُ

والبيت من شواهد : « شرح الرضي » (٣/ ٧٠) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٤١٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٦٧) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٣٧٨) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٧٠٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠٥٠ـ٢٠٥١) ، و« خزانة الأدب » (٦/ ١٥٩ـ١٦١) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ٢٨١ـ٢٨٣) .

. . . .

ومفعولُهُ الأوَّل : (الثُّلاثيَّ) .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ للمُصغَّرِ شروطاً أربعةً :

ـ أنْ يكونَ اسماً ؛ فلا يُصغَّرُ الفعلُ والحرف ؛ لأنَّ التصغيرَ وصفٌ في المعنىٰ ، وشذَّ تصغيرُ فعلِ التعجُّب .

ـ وأنْ يكونَ مُتمكِّناً ؛ فلا تُصغَّرُ المضمراتُ ، ولا (مَنْ) و(كيف) ونحوُها ، وشذَّ تصغيرُ بعضِ أسماء الإشارة والموصولاتِ ، وستأتي[1] .

ـ وأنْ يكونَ قابلاً للتصغير ؛ فلا يُصغَّرُ نحوُ (كبيرٍ) و(جَسِيم) ،

❀ قوله : (وأنْ يكونَ مُتمكِّناً) يَرِدُ عليه : تصغيرُ نحوِ (خمسةَ عشر) و(سيبويهِ) كما سيأتي[2] ، مع أنَّهُ مبنيٌّ ؛ فالأَوْلىٰ : إبدالُ المُتمكِّن بغير المُتوغِّلِ في شَبَه الحرف ؛ ليشملَ ما ذُكِرَ ؛ فإنَّهُ لعُرُوض شَبَهِهِ بالتركيب لم يتوغَّلْ فيه .

❀ قوله : (فلا يُصغَّرُ نحوُ « كَبِيرٍ » و« جَسِيم ») ؛ لأنَّهُ لو صُغِّرَ مثلُ ذلك لحَصَلَ التناقضُ ، وفيه : أنَّ مراتبَ القِلَّةِ والكَثْرةِ تتفاوتُ ، ومن الأعلام : (كُثَيِّر) ، وهو منقولٌ مِنْ تصغير (كَثِير) ، والذي سوَّغ أن يُقالَ : (قليل) و(أقل) ، و(كثير) و(أكثر) ، و(أقل من القليل) . . يُسوِّغُ التصغيرَ . انتهىٰ « دَمَامِيني »[3] .

---

(١) انظر (٥/ ٣٥٧ـ٣٥٨) .

(٢) انظر (٥/ ٣٥٧) .

(٣) تعليق الفرائد (٢/ ق٥١٣) .

. . . . إذا صَغَّرْتَهُ نحوُ (قُذَيٍّ) في (قَذَىٰ)

ولا الأسماءُ المُعظَّمة ؛ كأسماء الله تعالىٰ ، وأسماءِ أنبيائِهِ وملائكتِهِ ، والمصحفِ والمسجد وسائرِ كتبِهِ ؛ لأنَّ تصغيرَها يُنافي كونَها مُعظَّمةً .

ـ وأنْ يكونَ خالياً مِنْ صِيَغِ التصغير وشِبْهِها ؛ فلا يُصغَّرُ نحوُ (الكُمَيت) مِنَ الخيل ، ولا نحوُ (مُهَيمِنٍ) .

وقد نَظَمْتُ هٰذه الشروطَ الأربعةَ فقلتُ : [من الرجز]

شـروطُ تصغيـرٍ هُـدِيـتَ أربـعُ ... اِسـمٌ بـهِ التمكيـنُ حقّـاً يَقَـعُ

ويقبـلُ التصغيـرَ وهْـوَ قـد خَـلَا ... مِنْ صِيغةٍ لهُ بها الأمرُ انْجَلَىٰ

❁ قوله : (إذا صَغَّرْتَهُ) ؛ أي : أردتَ تصغيرَهُ .

❁ قوله : (قُذَيٍّ) تصغيرُ (قَذىً) ؛ بقلب ألفِهِ ياءً وإدغامِ ياءِ التصغير فيها .

❁ قوله : (في « قَذَىٰ ») بذالٍ مُعجَمة : جمعُ (قَذَاة) ؛ وهي ما يسقطُ في العين والشراب .

❁ قوله : (ولا الأسماءُ المُعظَّمة) ؛ أي : مُراداً منها مُسمَّياتُها العظيمة ، فإن أُريد بها غيرُها جاز تصغيرُها ، كما صرَّح به الشاطِبيُّ[1] .

---

(١) المقاصد الشافية (٧/ ٢٧٠) .

٨٣٤ ـ (فُعَيْعِلٌ) معَ (فُعَيْعِيلٍ) لِمَا فاقَ كجَعْلِ (دِرْهَمٍ) (دُرَيْهِمَا)

إذا صُغِّرَ الاسمُ المُتمكِّنُ : ضُمَّ أوَّلُهُ وفُتِحَ ثانيه[1] ، وزِيدَ بعدَ ثانيه ياءٌ ساكنة ، ويُقتصَرُ علىٰ ذلك إنْ كان الاسمُ ثُلاثيّاً ؛ فتقولُ في (فَلْس) : (فُلَيْسٌ) ، وفي (قَذىً) : (قُذَيٌّ) .

وإن كان رباعيّاً فأكثرَ : فُعِلَ به ذلك ، وكُسِرَ ما بعدَ الياء ؛ فتقولُ في (دِرْهَمٍ) : (دُرَيْهِمٌ) ، وفي (عُصْفُورٍ) : (عُصَيْفِيرٌ) .

فأمثلةُ التصغيرِ ثلاثةٌ : (فُعَيْلٌ) ، و(فُعَيْعِلٌ) ، و(فُعَيْعِيلٌ)[2] .

٨٣٥ ـ وما بهِ لمُنتهى الجمعِ وُصِلْ بـهِ إلـىٰ أمثلـةِ التصغيـرِ صِـلْ

* قوله : (فُعَيْعِلٌ) مبتدأٌ ، و(معَ « فُعَيْعِيلٍ ») : حالٌ مِنَ الضمير في قوله : (لِمَا فاقَ) الواقعِ خبراً عن المبتدأ .

* قوله : (دِرْهَمٍ) بكسر الدَّالِ وفتحِ الهاء .

* قوله : (وما بهِ) ما : مبتدأٌ ، وهي اسمٌ موصول ، صِلَتُها :

. . . .

(١) أي : ولو تقديراً في نحو : (غُرَاب) و(غَزَال) ، وكذا يُقدَّر كسرُ ما بعد الياء في نحو : (زِبْرِج) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٤٠) .

(٢) وتخصيصُ التصغيرِ بهٰذه الأوزان اصطلاحٌ بهٰذا الباب تقليلاً للأوزان ، وليس جارياً علىٰ مصطلح الصرفيِّينَ ؛ فمثلاً وزنُ (أُحَيْمِر) في باب التصغير : (فُعَيْعِل) ، وفي باب التصريف : (أُفَيْعِل) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٤٠) .

أي : إذا كان الاسمُ ممَّا يُصغَّرُ علىٰ (فُعَيْعِلٍ) أو علىٰ (فُعَيْعِيلٍ) . . تُوُصِّلَ إلىٰ تصغيره بما سبق أنَّهُ يُتَوَصَّلُ به إلىٰ تكسيره علىٰ (فَعالِلَ) أو (فَعالِيلَ)[1] ؛ مِنْ حَذْفِ حرفٍ أصليٍّ أو زائد ؛ فتقولُ في (سَفَرْجَلٍ) : (سُفَيْرِجٌ) ؛ كما تقولُ : (سَفارِجُ) ، وفي (مُسْتَدْعٍ) : (مُدَيْعٍ) ؛ كما تقول : (مَدَاعٍ) ؛ فتحذفُ في التصغير ما حذفتَ في الجمع ، وتقولُ في (عَلَنْدَىٰ) : (عُلَيْنِدٌ) ، وإن شئتَ قلتَ : (عُلَيْدٍ)[2] ؛ كما تقولُ في الجمع : (عَلانِدُ) و(عَلادٍ) .

٨٣٦ ـ وجائزٌ تعويضُ يا قبلَ الطَّرَفْ إنْ كان بعضُ الِاسمِ فيهما انْحَذَفْ

(وُصِلْ) ، وقولُهُ : (بهِ لمُنتهىٰ) : مُتعلِّقانِ بـ (وُصِلْ) ، وجملةُ (صِل) الواقعِ في آخر البيت : خبرُ (ما) ، و(به) الثاني و(إلىٰ أمثلةٍ) : مُتعلِّقانِ به ، ويجوزُ جَعْلُ (ما) مفعولاً بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (صِلْ) ؛ فلا محلَّ للمذكور .

❁ قوله : (وجائزٌ) خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (تعويضُ) .

❁ قوله : (قبلَ الطَّرَفْ) بفتح الراء ؛ أي : طَرَفِ المُصغَّرِ والمُكسَّر .

. . . .

(١) انظر (٥/٣١٧) وما بعدها .

(٢) بحذف النون ، وقلبِ الألف ياءً لوقوعها بعدَ كسرة ، ولم تُصحَّحِ الألفُ ويُفتَحْ ما قبلها ؛ لأنَّها للإلحاق بـ (سَفَرْجَل) ، وألفُ الإلحاق لا تبقىٰ في التصغير ، ثمَّ أُعِلَّتْ كياء (قاضٍ) . « تصريح » (٢/٣١٩) .

أي : يجوزُ أنْ يُعوَّضَ ممَّا حُذِفَ في التصغير أو التكسيرِ . . ياءٌ قبلَ الآخِرِ ؛ فتقولُ في (سَفَرْجَلٍ) : (سُفَيْرِيجٌ) و(سَفَارِيجُ) ، وفي (حَبَنْطَىٰ) : (حُبَيْنِيط) و(حَبانِيط) .

٨٣٧ ـ وحائدٌ عنِ القياسِ كلُّ ما　　خالَفَ في البابَينِ حُكْماً رُسِمَا

أي : قد يجيءُ كلٌّ مِنَ التصغير والتكسير علىٰ غيرِ لفظِ واحدِهِ ، **فيُحفَظُ ولا يُقاس عليه** ؛ كقولهم في تصغير (مَغْرِب) : (مُغَيْرِبانٌ) ، وفي (عَشِيَّةٍ) : (عُشَيْشِيَةٌ) ، . . . .

❀ قوله : (يجوزُ أنْ يُعوَّضَ) عُلِمَ منه كـ « النَّظْم » : أنَّ التعويضَ غيرُ لازم .

❀ قوله : (وحائدٌ) بالحاء المُهمَلة ؛ أي : مائلٌ وخارجٌ عن القياس ، وهو خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (كلُّ ما . . .) إلىٰ آخره ، و(حُكْماً) : مفعولُ (خالَفَ) ، و(رُسِمَا) بالبناء للمفعول : نعتٌ له ؛ أي : كلُّ الذي ـ أو شيءٍ ـ خالَفَ في البابَينِ حُكْماً مرسوماً . . خارجٌ عن القياس .

❀ قوله : (كلٌّ مِنَ التصغير والتكسير) أشار : إلىٰ أنَّهُما المُرادُ بـ (البابَينِ) في كلام الناظم .

❀ قوله : (« مُغَيْرِبانٌ » . . . و« عُشَيْشِيَةٌ ») ، والقياسُ : (مُغَيْرِبٌ) ، و(عُشَيَّةٌ) بحذف إحدى الياءَينِ مِنْ (عَشِيَّة) لتوالي الأمثالِ وإدغامِ ياءِ التصغير

. . . .

وقولِهم في جمع (رَهْط) : (أَراهِطُ) ، وفي (باطلٍ) : (أَباطِيلُ) .

في الأُخْرى . انتهى « فارِضي »[١] .

❁ قوله : (رَهْطٍ) في « المختار »: (رَهْطُ الرجل : قومُهُ وقبيلتُهُ، والرَّهْطُ : ما دونَ العشرة مِنَ الرجال لا يكونُ فيهم امرأةٌ) انتهى[٢]؛ فله إطلاقانِ .

❁ قوله : (أَراهِطُ) و(أَباطِيلُ) والقياسُ : (رُهُوطٌ) و(بَواطِلُ) ؛ قال شيخُ الإسلامِ : (أمَّا « أَرَاهِطُ » : فلأنَّهُ إنَّما يكونُ جمعاً قياسيّاً لرُباعيٍّ و« رهطٌ » ثُلاثيٌّ ، وأمَّا « أبَاطِيلُ » : فلأنَّهُ إنَّما يكونُ جمعاً لخُماسيٍّ و« باطلٌ » رُباعيٌّ) انتهى[٣] .

وقال الفارِضيُّ : (قيل[٤] : إنَّ نحوَ « أَباطِيلَ » و« أَراهِطَ » إنَّما هو جمعٌ لواحدٍ مُهمَلٍ استغنَوا به عن جمع المُستعمَل ، كما استغنَوا بجمعِ اسمٍ عن آخَرَ ؛ كـ « عُرَاة » جمعَ « عارٍ » استغنَوا به عن جمع « عُرْيانٍ » ، وقال أبو الفتح : حُوِّلَ المفردُ عن صيغته الأصليَّةِ ثمَّ جُمِعَ ؛ فـ « أَباطِيلُ » على تقدير « إِبْطِيلٍ » ونحوِ ذلك ، وهو قريبٌ مِنَ الأوَّل) انتهى[٥] .

. . . .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٧٧) .

(٢) مختار الصحاح (ص١٠٩) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ١٠٠١) .

(٤) هو مذهب سيبويه والجمهور . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٢٤) .

(٥) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٧٧) ؛ ففي المسألة ثلاثة مذاهب . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (١/ ٤٦٨) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٢٤ـ١٤٢٥) .

٨٣٨ ـ لتِلْوِ يا التصغيرِ مِنْ قبلِ عَلَمْ   تـأنيـثٍ اَوْ مَـدَّتِـهِ الفتـحُ انْحَتَـمْ

٨٣٩ ـ كذاكَ ما مَدَّةَ (أَفْعالٍ) سَبَقْ   أو مدَّ (سَكْرانَ) وما بهِ الْتَحَقْ

❁ قوله : (الفتحُ انْحَتَمْ) مبتدأٌ وخبرٌ ، و(لتِلْوِ) : مُتعلِّقٌ بـ (انْحَتَمْ) ، و(مِنْ قبلِ) : مُتعلِّقٌ بـ (تِلْو) مضافٌ إلىٰ (عَلَمْ) بفتح العين واللام بمعنىٰ علامةٍ[1] ، و(مَدَّةَ) بالنصب : مفعولٌ مُقدَّم بـ (سَبَقْ) الواقعِ صِلَةَ (ما) .

ومعنى البيتَينِ : الفتحُ انحتمَ لتِلْو ياءِ التصغيرِ مِنْ قبلِ علامةِ تأنيث ، وكذا ما سَبَقَ مَدَّةَ (أفعالٍ) أو مَدَّ (سَكْرانَ) والمُلحَقِ به .

والضميرُ في (مَدَّتِهِ) : راجعٌ لعَلَمِ التأنيث ؛ أي : مَدَّةِ عَلَمِ التأنيث .

وحاصلُهُ : أنَّ الناظمَ استثنىٰ مِنْ كَسْرِ تالي ياءِ التصغير أربعةً ، وزاد الأُشْمُونيُّ خامساً ؛ وهو صدرُ المُركَّب[2] ، إلا (مَعْدِي كَرِبَ) ؛

❁ قوله : (ومعنى البيتَينِ . . .) إلىٰ آخره : أَسْقَطَ في بيان المعنىٰ مَدَّةَ التأنيث .

❁ قوله : (وهو صدرُ المُركَّب) ؛ أي : فإنَّهُ يُفتَحُ آخِرُ الصدر ؛ نحوُ : (بُعَيْلَبَك) بفتح اللام ؛ فهو مُستثنىً مِنْ كسر التالي لياء التصغير ، وفيه : أنَّ

---

(١) قوله : (مُتعلِّقٌ بـ « تِلْو ») اعتبره المُحشِّي ظرفاً لغواً ، واعتبره الشيخ خالد في « التمرين » (ص١٦٠) ظرفاً مستقراً متعلقاً بحال مِنْ (تلو) .

(٢) شرح الأشموني (٣/٧٠٩) .

أي : يجبُ فتحُ ما وَلِيَ ياءَ التصغير إنْ وَلِيَتْهُ : تاءُ التأنيث ، أو ألفُهُ المقصورةُ أو الممدودةُ[1] ، أو ألفُ (أفعالٍ) جمعاً[2] ، أو ألفُ (فَعْلانَ) الذي مُؤنَّثُهُ (فَعْلَىٰ) ؛ فتقولُ في (تَمْرة) : (تُمَيْرَة) ، وفي (حُبْلَىٰ) : (حُبَيْلَىٰ) ، وفي (حَمْرَاءَ) : (حُمَيْرَاء) ، وفي (أَجْمَال) : (أُجَيْمَال) ، وفي (سَكْرانَ) : (سُكَيْرَان) .

فإنْ كان (فَعْلانُ) مِنْ غير باب (سَكْرانَ) . . لم يُفتَحْ ما قبلَ ألفِهِ ، بل يُكسَرُ ، فتُقلَبُ الألفُ ياءً ؛ فتقولُ في (سِرْحانٍ) : (سُرَيْحِين) ؛

فإنَّهُ يبقىٰ علىٰ سكونه .

❁ قوله : (سِرْحانٍ) بكسر السين المُهمَلة : الذئبُ والأسد ،

عَجُزَ المُركَّبِ في نيَّة الانفصالِ ؛ فنحوُ (بَعْلَبَكَّ) يُصغَّرُ علىٰ (فُعَيل) ؛ فلا استثناءَ .

وقولُهُ : (فإنَّهُ يبقىٰ علىٰ سكونه) ؛ أي : علىٰ سكون آخرِ الصدر ؛ أي : ويُكسَرُ ما قبلَ الآخِرِ الواقعُ بعدَ ياءِ التصغيرِ ؛ فلا استثناءَ بالنسبة له ،

---

(١) قوله : (أو ألفه) خَرَجَ بها : ألفُ الإلحاق ؛ مقصورةً ؛ كـ (عِزهىٰ) ، أو ممدودةً ؛ كـ (عِلْباءٍ) ؛ فيُقلَبانِ ياءً لأجل الكسرة ، وتُعَلُّ الكلمة كـ (قاضٍ) ، وتُحذَفُ الهمزةُ مِنَ الممدودة ؛ فيُقالُ : (عُزَيهٍ) و(عُلَيبٍ) بالكسر مع التنوين . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٤٢) .

(٢) التقييد بـ (جمعاً) لبيان الواقع ؛ لأنَّهُ لم يثبتْ في المفردات وزنُ (أَفعال) عندَ الأكثرين ، وأمَّا قولُهُم : (ثوبٌ أَخلاقٌ) و(أَسمالٌ) ـ أي : بالٍ ـ . . فمِنْ وصف المفرد بالجمع ، ويكونُ مفرداً إذا سُمِّي به ، وتصغيرُهُ حينئذٍ كما قبل التسمية ؛ فيُفتَحُ ما قبلَ ألفِهِ كما قال سيبويه ؛ فرقاً بينه وبين (إِفعالٍ) بالكسر ؛ لأنَّهُ لا يكونُ إلا مفرداً ؛ لأنَّهُ مصدر . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٤٢) .

كما تقولُ في الجمع : (سَراحِين) .

ويُكسَرُ ما بعدَ ياءِ التصغير في غيرِ ما ذُكِرَ إن لم يكنْ حرفَ إعرابٍ ؛ فتقولُ في (دِرْهَم) : (دُرَيْهِم) ، وفي (عُصْفُور) : (عُصَيْفِير) ، فإن كان حرفَ إعرابٍ.. حرَّكتَهُ بحركة الإعراب ؛ نحوُ : (هٰذا فُلَيْسٌ) ، و(رأيتُ فُلَيْساً) ، و(مررت بفُلَيْسٍ) .

٨٤٠ ـ وألِفُ التأنيثِ حيثُ مُدَّا　　وتاؤُهُ مُنفصِلَيْنِ عُدَّا

٨٤١ ـ كذا المَزِيدُ آخِراً للنسبِ　　وعَجُزُ المضافِ والمُركَّبِ[1]

قاله في « القاموس »[2] .

❁ قوله : (وألفُ التأنيثِ) ألفُ : مبتدأٌ ، و(تاؤُهُ) : معطوفٌ عليه ، وجملةُ (عُدَّا) : خبرُهُ ، والألفُ : للتثنية ، و(مُنفصِلَيْنِ) : مفعولٌ مُقدَّم لقوله : (عُدَّا)[3] .

❁ قوله : (آخِراً) معمولٌ لـ (المَزِيد) ، و(للنَّسَبِ) : مُتعلِّقٌ

هٰذا مُرادُهُ ؛ فاندفع ما يُقالُ : صوابُهُ : (فإنَّهُ يبقىٰ علىٰ كسره) ، تدبَّرْ .

---

(١) قوله : (آخِراً للنسب) لعلَّهُ احترز به : عن الألف المتوسِّطة عِوَضاً عن إحدىٰ ياءَيِ النسب في نحو (يمانٍ) و(شآمٍ) ممَّا صار كـ (صَحَارٍ) في تصغيره علىٰ (يُمَيْن) و(شُؤَيْم) بحذف الألف . « خضري » (٢/٨٤٣) .

(٢) القاموس المحيط (١/٢٢٦) .

(٣) أي : هو المفعول الثاني له ، ومفعولُهُ الأوَّل : الألف التي هي نائب الفاعل .

٨٤٢ ـ وهٰكـذا زيـادَتَـا (فَعْـلَانِ) مِـنْ بعـدِ أربـعٍ كـ (زَعْفَـرَانِ)
٨٤٣ ـ وقَـدِّرِ ٱنفِصـالَ مـا دلَّ علـىٰ تثنيـةٍ أو جمـعَ تصحيـحٍ جَـلَا

لا يُعتدُّ في التصغير : بألف التأنيثِ الممدودة ، ولا بتاء التأنيث ،

بـ (المَزِيد) ، وقولُهُ : و(عَجُزُ) : معطوفٌ على (المَزِيد) ، أو مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَهُ .

❋ قوله : (أو جَمْعَ) بالجرِّ عَطْفاً علىٰ (تثنيةٍ) مُضافاً إلىٰ (تصحيح) ، وجملةُ (جلا) ـ بمعنىٰ : ظَهَرَ ـ : صفةٌ له[1] ، واحتَرَزَ به : عن مِثْلِ (سِنِينَ) ، ويجوزُ نصبُ (جمع) بقوله : (جلا)[2] ، ويكونُ مِنْ عطف الجمل علىٰ قوله : (دَلَّ)[3] .

❋ قوله : (لا يُعتدُّ في التصغير : بألف . . .) إلىٰ آخره : أشار : إلىٰ أنَّ ما ذُكِرَ في الأبيات الأربعةِ مِنَ الأنواع الثمانية . . غيرُ داخلٍ في قول الناظم :

❋ قوله : (عن مِثْلِ « سِنِينَ ») ؛ أي : فإنَّ زيادتَهُ لا تُعَدُّ منفصلةً حتىٰ تبقىٰ في التصغير ، بل يُصغَّرُ علىٰ (سُنَيَّات) بضمِّ السين وفتحِ النون وتشديدِ الياء ؛ فالياءُ الأُولىٰ هي ياءُ التصغير ، والثانيةُ هي لامُ الكلمةِ التي هي واوٌ في

---

(١) أي : أو دلَّ علىٰ جمعٍ ظاهرٍ .
(٢) أي : بمعنىٰ (أَظْهَرَ) .
(٣) وضُبط كذلك في (ل ، ز ، ح) .

ولا بزيادةِ ياءِ النسب ، ولا بعَجُزِ المضاف ، ولا بعَجُزِ المُركَّبِ[1] ، ولا بالألف والنونِ . . . .

(وما به لمُنتهى الجَمْعِ وُصِلْ . . .) إلىٰ آخره ؛ فهو كالاستثناء منه .

الأصل ، قُلِبتِ الآنَ ياءً لاجتماعها مع الياء الساكنة ، وإنَّما صُغِّرَ علىٰ ذلك ولم تَبْقَ علامةُ جمع المُذكَّر ؛ لأنَّ إعرابَهُ بالياء أو الواوِ إنَّما كان عِوَضاً عن اللام المحذوفة ، والتصغيرُ يردُّها ، فيلزمُ الجمعُ بين العِوَض والمُعوَّض عنه .

ومَنْ أعربَ (سِنِين) كـ (حين) . . صغَّره علىٰ (سُنَيِّن) كـ (دُرَيْهِم) بإدغام ياءِ التصغيرِ في يائه ، ويجوزُ حذفُها ؛ فيُقال : (سُنَيْن) ؛ كـ (فُلَيْس) ، كما يُعلَمُ مِنْ كلام الأُشْمُونيِّ في الخاتمة[2] .

❁ قوله : (فهو كالاستثناء منه) ، والمعنىٰ : أنَّهُ يُتوصَّلُ بالحذف في هٰذه الأشياءِ إلى الجمع ، دونَ التصغير ، فلا تُحذَفُ فيه ؛ فيُقال : (حناظل) و(جحادب) و(عباقر) و(زعافر) ؛ في (حنظلة) و(جُحْدُباء) و(عَبْقَري) و(زَعْفران)[3] .

وفيه : أنَّ عجزَ المضافِ والمُركَّبِ المزجيِّ لا يُحذف إذا جُمِعَ الصدرُ علىٰ

---

(١) أي : المُركَّبِ تركيباً مزجياً ولو عددياً أو مختوماً بـ (ويه) ، أمَّا المُركَّبُ الإسناديُّ فلا يُصغَّر .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٧٢٤) .

(٣) قوله : (جحادب) و(جحدباء) كذا بالحاء المهملة كما سينصُّ عليه المحشي ، وجاء في بعض النسخ بالخاء المعجمة ، وانظر ما سيأتي تعليقاً في (٥/ ٣٤٣) .

المَزِيدتَينِ بعدَ أربعةِ أحرفٍ فصاعداً ، ولا بعلامة التثنية ، ولا بعلامة جمعِ التصحيح .

ومعنىٰ كونِ هـٰذه لا يُعتَدُّ بها : أنَّهُ لا يضرُّ بقاؤُها مفصولةً عن ياء التصغير بحرفَينِ أصليَّينِ ؛ فيُقالُ في ....

❁ قوله : (المَزِيدتَينِ بعدَ أربعةِ أحرفٍ فصاعداً) احتَرَزَ به : عن زيادتهما بعدَ ثلاثةٍ ؛ نحوُ : (سَكْرانَ) و(سِرْحانٍ) ؛ فإنَّهُ لا يُحتاجُ في تصغير ذلك إلىٰ عَدِّهِما مُنفصِلَينِ ؛ إذ الفاصلُ أصلٌ واحد . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❁ قوله : (لا يضرُّ بقاؤُها) ؛ أي : لكونها في نيَّةِ الانفصالِ ؛ إذ المُصغَّرُ في الحقيقة إنَّما هو الذي قبلَ مَدَّةِ التأنيث. . . إلىٰ آخره ؛ فلا يُعتقَدْ أنَّ أبنيةَ التصغير زالتْ عن أصلها .

صيغة منتهى الجموع ، كما هو المُرادُ علىٰ فَرْض ثبوتِهِ ، بل ولا علىٰ غيرها ، والمُثنَّىٰ والمجموعُ لا يُجمعانِ علىٰ صيغة مُنتهى الجموع حتىٰ يُقالَ : إنَّ زيادتَهُما حُذفتْ في الجمع المذكورِ دونَ التصغير ، بل إذا أُرِيدَ الجمعُ والتثنيةُ أُتي بـ (ذَوُو) أو بـ (ذَوَا) ؛ علىٰ ما هو المُقرَّرُ في كلامهم .

وحينئذٍ : فليس المقصودُ الاستثناءَ ، بل المقصودُ : أنَّ وجودَ هـٰذه الأمورِ لا يُخِلُّ بصيغة التصغيرِ المُتقدِّمة ؛ فهو جوابٌ عن سؤالٍ تقديرُهُ ظاهرٌ ، وبهـٰذا تعلمُ ما في كلام بعضِ الأفاضل[2] .

---

(١) الدرر السنية (٢/١٠٠٣) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/٨٤٣) .

(جُحْدُباءَ) : (جُحَيْدِباءُ) ، وفي (حَنْظَلَة) : (حُنَيْظِلَةُ) ، وفي (عَبْقَرِيٍّ) :

❀ قوله : (جُحْدُباءَ) الجُحْدُب ـ بجيمٍ فحاءٍ مُهمَلة[1] ـ : ضَرْبٌ مِنَ الجنادب ، وهو الأخضرُ الطويلُ الرِّجْلَينِ ، ويُقالُ فيه : (جُحَادِباءُ) بالمدِّ والقصر ، كما في « القاموس » ، أفاده السُّيُوطيُّ[2] .

❀ قوله : (عَبْقَرِيٍّ) قال في « المختار » : (العَبْقَرُ ـ بوزن « العَنْبَرِ » ـ : موضعٌ تَزعُمُ العربُ أنَّهُ مِنْ أرض الجنِّ ، ثمَّ نَسَبُوا إليه كلَّ شيءٍ تعجَّبوا من حِذْقه أو جَوْدةِ صنعته ؛ فقالوا : « عَبْقَرِيٌّ » ، وهو واحدٌ وجمعٌ ، والمُؤنَّثةُ : « عَبْقَرِيَّة » ، يُقالُ : « ثيابٌ عَبْقَرِيَّة » ، وفي الحديث : « كانَ يسجدُ علىٰ عَبْقَرِيٍّ »[3] ، والمُرادُ به : بساطٌ فيه صِبْغٌ ونقوشٌ) انتهى المُرادُ منه[4] .

---

(١) كذا في (ز) والنسخة التي كتب عليها المُحشِّي ، وانظر ما سيأتي تعليقاً بعد قليل .

(٢) انظر « القاموس المحيط » (١/ ٤٤) ، و« حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ١٦٨) ، وجاءت الكلمة فيهما بالخاء المعجمة ، ولعلَّهُ الصواب ؛ قال الزَّبيدي في « التاج » (٢/ ١٣٢) عند قول « القاموس » : (الجَحْدَب : القصير) : (. . . وأعجبُ مِنْ هـٰذا : ما نقله شيخنا مِنْ « همع الهوامع » في أبواب الأبنية : أنَّ الجَحْدَب ـ بجيم فحاءٍ ودال مُهمَلتَينِ فمُوحَّدة ـ : نوعٌ مِنَ الجراد !! فانظره مع قول المُصنِّف : « القصير » مقتصراً عليه ، وهـٰذا وَهَمٌ مِنْ كاتب نسخة « همع الهوامع » أو مِنْ شيخنا ؛ فإنَّما هو « جُخْدُب » بالخاء المُعجَمة ، وقد ذكره المُصنِّفُ بلغاته بعد هـٰذه المادة بقليل ؛ فالعجبُ منه كيف لم يتنبَّهْ ؟!) .

(٣) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٤٠٧٠) ، وأبو عبيد القاسم بن سلَّام في « غريب الحديث » (٤/ ٢٩١ـ٢٩٢) ، ومن طريقه البيهقي في « السنن الكبرىٰ » (٢/ ٤٣٦) موقوفاً علىٰ سيدنا عمر رضي الله عنه .

(٤) مختار الصحاح (ص١٧٢) .

(عُبَيْقِرِيٌّ) ، وفي (بَعْلَبَكَّ) : (بُعَيْلِبَكُّ) ، وفي (عبد الله) : (عُبَيْدُ الله) ، وفي (زَعْفَرانٍ) : (زُعَيْفِرانٌ) ، وفي (مُسلِمَينِ) : (مُسَيْلِمَينِ) ، وفي (مُسلِمِينَ) : (مُسَيْلِمِينَ) ، وفي (مُسْلِمات) : (مُسَيْلِمات) .

٨٤٤ ـ وألفُ التأنيثِ ذو القَصْرِ متىٰ　　زادَ علىٰ أربعةٍ لن يَثبُتا

٨٤٥ ـ وعندَ تصغيرِ (حُبارَىٰ) خَيِّرِ　　بينَ (الحُبَيْرَىٰ) فادْرِ و(الحُبَيِّرِ)

أي : إذا كانتْ ألفُ التأنيثِ المقصورةُ خامسةً فصاعداً . . وَجَبَ حذفُها في التصغير ؛ لأنَّ بقاءَها يُخرِجُ البناءَ عن مثالِ (فُعَيعِلٍ) و(فُعَيعِيلٍ) ؛ فتقولُ في (قَرْقَرَىٰ) : (قُرَيْقِرٌ) ، وفي (لُغَّيْزَىٰ) : (لُغَيْغِيزٌ) .

❀ قوله : (وألفُ) مبتدأٌ ، و(ذو) : صفتُهُ ، والخبرُ : جملةُ (متىٰ زادَ . . .) إلىٰ آخره .

❀ قوله : (وعندَ) مُتعلِّقٌ بـ (خَيِّرِ) ، وتقدَّم أنَّ (الحُبارىٰ) بضمِّ الحاء المُهمَلة اسمُ طائرٍ[1] ، و(الحُبَيِّر) : بتشديد الياءِ المكسورة .

❀ قوله : (قَرْقَرَىٰ) القَرْقَرَىٰ ـ بقافَينِ ـ : اسمُ موضعٍ ، و(اللُّغَّيْزَىٰ) : مثلُ (اللُّغْز) ، وأصلُهُ : جُحْرُ اليَرْبُوع بين القاصِعَاءِ والنَّافِقاء ، يَحفِرُ مستقيماً إلىٰ أسفل ، ثمَّ يُعدِّلُ عن يمينه وشماله ، فيُخفي مكانَهُ بتلك الألغاز ،

. . . .

(١) انظر (٥/٢٢٣) .

فإنْ كانتْ خامسةً وقبلَها مَدَّةٌ زائدة . . جاز حذفُ المدَّةِ المَزيدةِ وإبقاءُ ألفِ التأنيث ؛ فتقولُ في (حُبَارَىٰ) : (حُبَيْرَىٰ) ، وجاز أيضاً حذفُ ألفِ التأنيث وإبقاءُ المدَّةِ ؛ فتقولُ : (حُبَيِّر)[1] .

٨٤٦ ـ وارْدُدْ لأصلٍ ثانياً لَيْناً قُلِبْ ... فـ (قِيمةً) صَيِّرْ (قُوَيْمَةً) تُصِبْ

٨٤٧ ـ وشذَّ في (عِيدٍ) (عُيَيْدٌ) وحُتِمْ ... للجمعِ مِنْ ذا ما لتصغيرٍ عُلِمْ

قاله الجَوْهَرِيُّ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

* قوله : (ثانياً) المفعولُ الأوَّلُ لـ (اردُدْ) ، و(لأصلٍ) : سادٌّ مَسَدَّ الثاني ، و(لَيْناً) : مفعولٌ ثانٍ لـ (قُلِبْ) مُقدَّمٌ عليه علىٰ تقديرِ مضافٍ ، ومفعولُهُ الأوَّل : مُستترٌ فيه قائمٌ مَقامَ الفاعل ، والجملةُ : نعتٌ لـ (ثانياً) ، والتقديرُ : (واردُدْ ثانياً قُلِبَ حرفَ لينٍ لأصل) .

* قوله : (فـ « قِيمةً ») مفعولٌ أوَّلُ لـ (صَيِّرْ) ، و(قُوَيمةً) : مفعولُهُ الثاني .

* قوله : (وحُتِمْ للجمعِ) قال أبو حيَّانَ : (أحالَ هنا الجمعَ على التصغير وقد تقدَّم الجمعُ ، والحوالةُ إنَّما تكونُ علىٰ مُتقدِّمٍ في الذِّكْر لا علىٰ مُتأخِّر)

. . . .

(١) بقلب المدَّة ياءً ، ثمَّ تُدغَم ياءُ التصغير فيها . « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٣٠) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠٠٣) ، وانظر « الصحاح » (٣/ ٨٩٥) .

٨٤٨ ـ والألفُ الثاني المَزِيدُ يُجعَلُ   واواً كـذا مـا الأصـلُ فيـهِ يُجهَـلُ

أي : إذا كان ثاني الاسمِ المُصغَّرِ مِنْ حروف اللِّين.. وَجَبَ ردُّهُ إلىٰ أصله .

انتهىٰ « نُكَت »[١] .

قلتُ : يُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ هـٰذا معلومٌ مِنْ كلامهم ؛ فكأنَّهُ مُتقدِّمٌ ذِكْراً ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (قلتُ : يُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ هـٰذا معلومٌ. . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ إلىٰ هـٰذا الجواب ؛ إذ الواجبُ تَقَدُّمُ حُكْمِ المُحالِ عليه علىٰ صيغة الحَوَالة ، وهو حاصلٌ هنا ، ولا يَرِدُ تأخُّرُ بعضِ المُحالِ عليه ؛ وهو قولُهُ : (والألفُ الثانِ. . .) إلىٰ آخره ، كما أشار له الشارحُ ؛ لأنَّ هـٰذا البيتَ مُرتبِطٌ بالأوَّل ومُكمِّلٌ لأقسام الحرف الثاني ؛ فهو في قوَّة المُتقدِّم .

وكلُّ هـٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ معنىٰ كلامِ أبي حيَّانَ لزومُ الحَوَالةِ على المجهول ، والظاهرُ : أنَّ معناه : أنَّ المُعتادَ المألوفَ إنَّما هو حَوَالةُ المُتأخِّرِ في الذِّكْر على المُتقدِّم فيه ، لا العكسُ ، فلو وافق المألوفَ لَذَكَرَ هـٰذه الأحكامَ في جمع التكسير ؛ لأنَّهُ هو المُتقدِّمُ في الذِّكْر ، وأحال عليه التصغيرَ ؛ لأنَّهُ المُتأخِّرُ في الذكر ، لا العكسَ كما صَنَعَ ، وما ذُكِرَ مِنَ الأجوبة لا يدفعُهُ ، تأمَّلْ .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٢٢١) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٨/ ق٣٧) .

فإن كان أصلُهُ الواوَ : قُلِبَ واواً ؛ فتقولُ في (قِيمة) : (قُوَيْمَةٌ) ، وفي (باب) : (بُوَيْبٌ) .

وإن كان أصلُهُ الياءَ : قُلِبَ ياءً ؛ فتقولُ في (مُوقِنٍ) : (مُيَيْقِنٌ) ، وفي (نابٍ) : (نُيَيْبٌ) .

وشذَّ قولُهُم في (عِيدٍ) : (عُيَيْدٌ) ، والقياسُ : (عُوَيْدٌ) بقلب الياء واواً ؛ لأنَّها أصلُهُ ؛ لأنَّهُ مِنْ (عادَ يعودُ) .

فإن كان ثاني الاسمِ المُصغَّرِ ألفاً مَزِيدةً ، أو مجهولةَ الأصل[1] . . وَجَبَ قلبُها واواً ؛ فتقولُ في (ضارِبٍ) : (ضُوَيْرِبٌ) ، وفي (عاج) : (عُوَيْجٌ) .

والتكسيرُ فيما ذَكَرْناهُ كالتصغير[2] ؛ فتقولُ في (بابٍ) : (أَبْوابٌ) ، وفي (نابٍ) : (أَنْيابٌ) ، وفي (ضاربةٍ) : (ضَوارِبُ) .

٨٤٩ ـ وكَمِّلِ المنقوصَ في التصغيرِ ما　　لم يَحْوِ غيرَ التاءِ ثالثاً . . . .

❊ قوله : (ما لم يَحْوِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ما دام لم يَحْوِ حرفاً ثالثاً غيرَ التاءِ ؛ فـ(غيرَ) أصلُهُ نعتُ النكرة ، فلمَّا قُدِّمَ عليها انتصبَ على الحال .

. . . .

---

(١) قوله : (ألفاً مَزِيدةً ، أو مجهولةَ الأصلِ) إلىٰ آخره : مثلُهُما : المنقلبةُ عن همزةٍ تلي همزةً ؛ كـألف (آدم) ؛ فيُقالُ : (أُوَيـدِم) بالواو . انظر « حاشية الخضري » (٨٤٦/٢) .

(٢) أي : من قلب الحرف الثاني بأقسامه ، ومحلُّ ذلك : إنْ تغيَّر فيه شكلُ الأوَّل ، وإلا بَقِيَ الثاني علىٰ ما هو عليه ؛ كـ(قِيمة وقِيَم) ، و(دِيمة ودِيَم) .

(ما) كـ . . . .

المُرادُ بالمنقوص هنا : ما نَقَصَ منهُ حرفٌ ، فإذا صُغِّرَ هـٰذا النوعُ من الأسماء . . فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ ثُنائيّاً مُجرَّداً عن التاء ، أو ثُنائيّاً مُلتبِساً بها ، أو ثُلاثيّاً مُجرَّداً عنها .

وشَمِلَ كلامُهُ : الثُّنائيَّ المُجرَّد ، والثُّلاثيَّ المُلتبِسَ بتاء التأنيث ، والثُّنائيَّ المُلتبِسَ بها ؛ فهـٰذه الثلاثةُ تُكمَّلُ في التصغير ؛ فتقولُ : (دُمَيٌّ) و(شُفَيهةٌ) و(مُوَيٌّ) في تصغير (دَمٍ) و(شَفَةٍ) و(ماءٍ) أعلاماً[1] .

❁ قوله : (كـ « ما ») قال ابنُ قاسمٍ : (فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ إن أراد التمثيلَ فليس بجيِّدٍ ؛ لأنَّ « ما » ونحوَهُ مِنَ الثُّنائيِّ وضعاً ليس مِنْ قَبِيلِ المنقوص ، وإن أراد التنظيرَ فليس نظيرَ المنقوصِ إلا في مطلق التكميل ؛ لأنَّ المنقوصَ يُرَدُّ إليه ما حُذِفَ منه ، وهـٰذا لم يُعلَمْ له محذوفٌ فيُرَدَّ إليه ، فلا يُؤخَذُ إذ ذاك مِنْ كلامه) .

قلت : لـٰكن في الجملة فيه إفادةٌ لحُكْمِ الثُّنائيِّ الوضعِ . انتهىٰ « نُكَت »[2] .

❁ قوله : (والثُّنائيَّ المُلتبِسَ بها) فيه : أنَّ هـٰذا عَيْنُ ما قبلَهُ ؛ فكان الأَوْلىٰ : حذفُهُ وجَعْلُ النفيِ صادقاً بصورتَينِ .

---

(١) سيأتي الحديث عن كلمة (ما) بعد قليل .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٢٢١) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٣٦) .

فإن كان ثُنائيّاً مُجرَّداً عن التاء ، أو مُلتبِساً بها . . رُدَّ إليه في التصغير ما نَقَصَ منه ؛ فيُقالُ في (دَمٍ) : (دُمَيٌّ) ، وفي (شَفَة) : (شُفَيْهَةٌ) ، وفي (عِدَة) : (وُعَيْدَةٌ) ، وفي (ماءٍ) مُسمّىً به : (مُوَيٌّ) .

❀ قوله : (وُعَيْدَةٌ) الأَوْلىٰ : حذفُ التاء ؛ لأنَّهُ لا يُجمَعُ بينَ العِوَضِ والـمُعَوَّض[1] .

❀ قوله : (وفي « ماءٍ » مُسمّىً به : « مُوَيٌّ ») ظاهرُ كلامِهِ : جَعْلُ (ما) في قول الناظم : (كما) موصولةً أو نافيةً ، فيكونُ ذلك نظيراً للمنقوص

❀ قوله : (الأَوْلىٰ : حذفُ التاء . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : هٰذه التاءُ الموجودةُ هي التي تُزادُ في نحو (سِنٍّ) عندَ تصغيره ، لا التي كانت عِوَضاً[2] .

❀ قوله : (ظاهرُ كلامِهِ : جَعْلُ « ما » في قول الناظم . . .) إلىٰ آخره : حاصلُ ما يُقالُ في هٰذه العبارة : أنَّ (ما) في قول الناظم : (كما) إنْ كانتْ موصولةً مثلاً . . كانتْ مِنَ الثُّنائيِّ وضعاً ، لا مِنْ قَبيل المنقوص ، وكان تنظيراً في مُطلَق التكميل ـ وإن كان التكميلُ فيما نحن فيه بما حُذِفَ من الكلمة ،

---

(١) الأَوْلىٰ والأصحُّ : عبارة الخضري (٢/٨٤٦) ؛ وهي : (قوله : « وُعَيْدَة » ؛ أي : بردِّ الواو التي هي فاؤها ، ويجوزُ إبدالُها همزةً ؛ فيُقال : « أُعَيدة » ، وتاؤها الآن هي التي تُزادُ في تصغير المؤنث الثُّلاثي ؛ كـ « سنٌّ » ، لا التي كانت عِوَضاً عن الفاء ؛ لذهابها بردِّ الفاء ؛ لئلا يجتمعَ العِوَضُ والمُعوَّضُ عنه ، وكذا يُقالُ في « أُخَيَّة » و« بُنَيَّة » تصغير « أخت » و« بنت ») .

(٢) وانظر الحاشية السابقة .

لا تمثيلاً ؛ لأنَّ (ما) إنْ كانتِ اسميَّةً أو حرفيَّةً . . كانتْ مِنَ الثُّنائيِّ وضعاً

وفيما بحرفٍ مجلوبٍ ابتداءً للمحافظة على الصِّيغة ـ لا تمثيلاً .

ويصحُّ على هٰذا كونُهُ تمثيلاً ، ويُرادُ بالمنقوص مُطلَقُ ناقصٍ عن الأصول الثلاثة ، فيشملُ الثُّنائيَّ وضعاً[١] .

وإن كانت (ما) اسماً للمشروب . . فهو على أنَّ قَصْرَهُ لا للضرورة تمثيلٌ للمنقوص المُكمَّل في التصغير بلا شُبْهةٍ ، أمَّا على أنَّ قَصْرَهُ للضرورة . . فهو تمثيلٌ له ، ويُرادُ بالمنقوصِ حينئذ : ما حُذِفَ منه حرفٌ أصليٌّ ولو مع إبدالِهِ بآخَرَ ، ويُرادُ بقوله : (ما لم يَحْوِ . . .) إلىٰ آخره : ما لم يَحْوِ حرفاً زائداً ثالثاً ؛ كما في (شاك) و(هَارٍ) ، واحتَرَزَ بالزائد : عن غير الزائد ؛ كالهمزة في (ماء) ؛ فإنَّها بدلٌ مِنْ أصلٍ وهو الهاءُ ، فهٰذا الثالثُ لا يمنعُ مِنَ التكميل .

فاندفع ما يُقالُ : إنَّ المنقوصَ إذا حوىٰ ثالثاً غيرَ التاء لا يُكمَّلُ في التصغير ، كما هو مفهومُ كلامِ المُصنِّفِ ، و(ماء) بالمدِّ اسماً للمشروب حوىٰ ثالثاً غيرَ التاءِ ، فكيف يصحُّ التمثيلُ به للمنقوص المُكمَّل في التصغيرِ ، مع أنَّهُ لم يستوفِ الشرطَ الذي أشار إليه المُصنِّفُ بقوله : (ما لم يَحْوِ . . .) إلىٰ آخره ؟!

---

(١) في (ك) : (إن قلت : يصحُّ علىٰ هٰذا كونه تمثيلاً . . . وضعاً ، قلنا : لا يصحُّ إرادة ذلك ؛ لأنه حينئذ لا يحتاج لقول المصنف : « ما لم يحو غير التاء ثالثاً » ؛ إذ الناقص من الثلاثة لا يتأتَّىٰ أن يحوي حرفاً ثالثاً غير التاء) بدل (ويصح علىٰ هٰذا . . . وضعاً) .

لا مِنْ قَبِيلِ المنقوص ، فيكونُ مُرادُهُ أنَّ نحوَ (ما) يُكمَّلُ كما يُكمَّلُ

نعم ؛ يَرِدُ أنْ يُقالَ : إنَّ هٰذا ليس مِنْ قَبيل التكميلِ ، بل هو مِنْ قَبيل إرجاعِ الحرف المنطوقِ به إلىٰ أصله ، وبهٰذا تعلمُ ما في كلامَي المُحشِّي وبعضِ الأفاضل[1] ، فتأمَّلْ[2] .

---

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/٨٤٦) .

(٢) العبارة في (ك) بدل قوله : (فهو علىٰ أنَّ قصرَهُ... فتأمل) : (ويكونُ قصرُهُ للضرورة . . فقال الأُشْمُونيُّ وغيره : إنَّهُ تمثيلٌ للمنقوص المُكمَّل في التصغير ؛ فيُقالُ فيه : « مُوَيْهٌ » بردِّ الهاء المُنقلبة همزةً ؛ فالمُراد بالمنقوص حينئذٍ : ما حُذِفَ منه حرفٌ أصليٌّ ولو مع إبداله بآخَرَ . انتهىٰ .

وفيه : أنَّ المنقوصَ إذا حوىٰ ثالثاً غيرَ التاء لا يُكمَّل في التصغير ، و« ماء » بالمد اسماً للمشروب حوىٰ ثالثاً غيرَ التاء ، فكيف يصحُّ التمثيلُ به للمنقوص المُكمَّل في التصغير ، مع أنَّهُ لم يستوفِ الشرطَ الذي أشار له المُصنِّفُ بقوله : « ما لم يَحْوِ. . . » إلىٰ آخره ؟! علىٰ أنَّ هٰذا ليس من قَبيل التكميل في شيء ؛ إذ حروفُ الاسم بعدَ التصغير وقبلَهُ واحدةٌ ، غايةُ الأمر : أنَّهُ غُيِّرت الحروف بأصلها ؛ فغُيِّرت الألفُ إلى الواو ، والهمزةُ إلى الهاء ، فلا يصحُّ إرادةُ المنقوص بهٰذا المعنىٰ .

والتمثيلُ له بما ذكر ، وكونُهُ لم يحو ثالثاً لعدم اعتبار الهمزة ؛ إذ الثالثُ المنظورُ إليه هو الهاء في هٰذا المثال . . بعيدٌ غايةَ البُعْد .

إن قلت : هو تمثيلٌ للمنفيِّ وما حوىٰ ثالثاً غيرَ التاء ، فلا تكميل فيه وإن كان فيه تغييرٌ لحرفَينِ بأصلهما .

قلت : المنفيُّ هو المنقوصُ الذي حوىٰ ثالثاً غيرَ التاء ؛ نحو « شاكٍ » ؛ فإنَّهُ لا يُكمَّل ، و« ماء » اسم للمشروب ليس منقوصاً حتىٰ يُقالَ : إنَّهُ يُكمَّل أو لا يُكمَّل ؛ إذ نفيُ الشيء فرعُ تَأَتِّيه ، فلا يصحُّ التمثيلُ به للمنفيِّ الذي لا يُكمَّل ؛ ولذلك لم يُمثِّلوا به للمفهومِ ، بل مثَّلوا بنحو « شاك » . =

وإنْ كان علىٰ ثلاثة أحرفٍ وثالثُهُ غيرُ تاءِ التأنيث . . صُغِّرَ علىٰ لفظه ، ولم يُرَدَّ إليه شيءٌ ؛ فتقولُ في (شاكِ السِّلاح) : (شُوَيْك)[1] .

المنقوصُ ، لا أنَّهُ منقوصٌ فيُقالَ في تصغيره : (مُوَيٌّ) .

والظاهرُ ـ كما قال الأُشْمُونيُّ[2] ـ : أنْ يُرادَ بـ (ما) اسمُ المشروب ؛ فيكونَ تمثيلاً للمنقوص ، وأصلُهُ : (مَوَهٌ) ، فتقولُ في تصغيره[3] : (مُوَيْهٌ) بردِّ اللام ، فتأمَّلْ .

. . . .

= نعم ؛ إن كان تمثيلاً لِمَا حوىٰ ثالثاً غيرَ التاء بقَطْعِ النَّظَر عن كونه منقوصاً أو لا . . صحَّ ، إلا أنَّهُ بعيدٌ ؛ ولهـٰذا كلِّهِ جرى الشارحُ علىٰ أنَّ « ما » في كلام الناظم ثُنائيُّ الوضعِ ؛ بدليلِ أنَّهُ صغَّره علىٰ « مُوَيٌّ » ، لا علىٰ « مُوَيْهٍ » ، وبهـٰذا تعلَمُ ما في المُحَشِّي و« حاشيةِ العلَّامة الخضري » ، تأمَّل .

(1) اعلَمْ : أنَّ أصلَ (شاكٍ) : (شاوِكٌ) ؛ لأنَّهُ مِنَ الشَّوْكة ؛ فقياسُهُ : (شائكٌ) بقلب الواو همزةً كـ (قائم) ، وقد وَرَدَ كذلك ، فيُصغَّرُ علىٰ (شُوَيِّكٍ) بقلب الهمزة ياءً تُدغَمُ فيها ياء التصغير ؛ كـ (قُوَيِّم) بشدِّ الياء ، وأمَّا (شاكٌ) فقيل : حُذفت واوُهُ علىٰ غير قياس ؛ فوزنُهُ : (فالٌ) ، ويُعربُ على الكاف قبل التصغير وبعده ، ويُصغَّر علىٰ (شُوَيْكٍ) بسكون الياء ، وواوُهُ منقلبةٌ عن الألف الزائدة ، وأمَّا الواوُ التي هي عينُ الكلمة فباقيةٌ علىٰ حذفها ، هـٰذا مجملُ كلام الشارح . « حاشية الخضري » (٢/ ٨٤٧) .

(2) شرح الأشموني (٣/ ٧١٨) .

(3) في هامش (ب ، د ، هـ) ، وعزاه في هامش (هـ) إلى خط المؤلف : (قولُهُ : « فتقولُ في تصغيره . . . » إلىٰ آخره : القاعدةُ : أنَّهُ إذا سُمِّي بحرفَينِ ثانيهما ألفٌ أو واو أو ياء . . وَجَبَ التضعيفُ في التصغير وغيره ؛ فنحوُ « ما » سُمِّيَ به تُضعَّفُ الألفُ ثم تُقلَبُ الألفُ الثانية همزةً لاجتماعهما ساكنين ، فيصيرُ « ماء » ، فإذا صُغِّر قيل : =

٨٥٠ ـ ومَنْ بترخيمٍ يُصغِّرُ ٱكْتَفَىٰ بالأصلِ كـ (العُطَيفِ) يَعْني (المِعْطَفَا)

مِنَ التصغير نوعٌ يُسمَّىٰ : (تصغيرَ الترخيم) ؛ وهو عبارةٌ عن تصغير الاسمِ بعدَ تجريدِهِ مِنَ الزوائد التي هي فيه[١] .

❁ قوله : (ومَنْ بترخيمٍ) الباءُ : للمصاحبة ، والمعنىٰ : ومَنْ يُصغِّرُ معَ الترخيمِ اكتفىٰ . . . إلىٰ آخره[٢] .

❁ قوله : (المِعْطَفَا) بكسر الميم : هو الرِّداءُ ، وكذلك العِطَاف ، وقد تَعَطَّفتُ بالعِطاف ؛ أي : ارتدَيتُ بالرِّداء ، ذَكَرَهُ في « الصحاح »[٣] .

= « مُوَيٍّ » بالتشديد ؛ الأولىٰ ياءُ التصغير ، والثانيةُ أصلُها الهمزةُ قُلبت ياءً جوازاً ، وتقولُ في تصغير « في » و« لو » : « فُيَيٌّ » بثلاث ياءات ؛ الوُسْطىٰ ياءُ التصغير ، و(لُوَيٌّ) بالتشديد ؛ الأولىٰ ياءُ التصغير ، والثانيةُ بدلٌ من الواو ؛ لأنَّ الأصلَ « لُوَيْوٌ » ؛ فقُلبت الواوُ ياءً للمُقتضي ، وأُدغِمَ فيها ياءُ التصغير . انتهىٰ « فارِضي ») ، وقوله : (للمُقتضي) ؛ وهو اجتماعُ الياء والنون وسَبْقُ إحداهما بالسكون ، وانظر « شرح الفارضي » (ق/ ١٧٩) .

(١) قوله : (من الزوائد) ؛ أي : وإن كانت للإلحاق ؛ كـ (قُعَيْسٍ) في (مُقْعَنْسِسٍ) . « خضري » (٢/ ٨٤٧) .

(٢) و(مَنْ) : موصولةٌ أو موصوفة ؛ فـ (يُصغِّر) : بالرفع ، و(اكتفىٰ) : خبرُ (مَنْ) ، أو شرطيّةٌ ؛ فـ (يُصغِّر) : بالجزم ، وحُرِّك بالكسر لالتقاء الساكنين ، و(اكتفىٰ) : جواب الشرط . « صبان » (٤/ ٢٣٨) ، والمشهورُ روايةً : الرفعُ .

(٣) الصحاح (٤/ ١٤٠٥) .

فإنْ كانتْ أصولُهُ ثلاثةً . . صُغِّرَ علىٰ (فُعَيْل) ، ثمَّ إنْ كان المُسمَّىٰ به مُذكَّراً . . جُرِّدَ عن التاء ، وإن كان مُؤنَّثاً . . أُلحِقَ تاءَ التأنيث[1] ؛ فيُقالُ في (المِعْطَفِ) : (عُطَيْفٌ)[2] ، وفي (حامد) : (حُمَيْد) ، وفي (حُبْلَىٰ) : (حُبَيْلَة) ، وفي (سَوْداءَ) : (سُوَيْدَة) .

وإنْ كانتْ أصولُهُ أربعةً : صُغِّرَ علىٰ (فُعَيْعِل) ؛ فتقولُ في (قِرْطاس) : (قُرَيْطِسٌ) ، وفي (عُصْفُور) : (عُصَيْفِر) .

٨٥١ ـ وٱخْتِمْ بتا التأنيثِ ما صَغَّرْتَ مِنْ   مُؤنَّثٍ عارٍ ثُلاثيٍّ كـ (سِنْ)

❁ قوله : (ما صَغَّرتَ) ؛ أي : الذي صَغَّرْتَهُ ؛ فـ (ما) : موصولةٌ مفعولُ (اختِمْ) .

❁ قوله : (كـ « سِنْ ») ؛ أي : وذلك كـ (سِنٍّ) ، و(السِّنُّ) مُؤنَّثةٌ ، وهي واحدةُ الأسنان ؛ ولهـٰذا تُصغَّرُ علىٰ (سُنَيْنَة) ، كما سيأتي في « الشرح »[3] .

. . . .

(١) إلا إذا اختصَّ بالمؤنث وضعاً ؛ فإنَّهُ لا تلحقُهُ التاء ؛ فيُقال في (حائض) و(طالقٍ) : (حُيَيْضٌ) و(طُلَيق) من دون تاء . « خضري » (٢/ ٨٤٧ ـ ٨٤٨) بتصرُّف .

(٢) يُشير : إلىٰ أنَّ تصغيرَ الترخيم لا يختصُّ بالأعلام ، خلافاً للفرَّاء وثعلب . « خضري » (٢/ ٨٤٨) .

(٣) انظر (٥/ ٣٥٥) .

٨٥٢ ـ ما لم يَكُنْ بالتا يُرىٰ ذا لَبْسِ   كـ(شجرٍ) و(بقرٍ) و(خَمْسِ)
٨٥٣ ـ وشذَّ تركٌ دونَ لَبْسٍ ونَدَرْ   لَحَاقُ تا فيما ثُلاثيّاً كَثَرْ

إذا صُغِّرَ الثُّلاثيُّ المُؤنَّثُ الخالي مِنْ علامة التأنيث. . لَحِقَتْهُ التاءُ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ ، **وشذَّ حذفُها حينئذٍ** ؛ فتقولُ في (سِنٍّ) : (سُنَيْنَة) ، وفي (دار) : (دُوَيْرَة) ، وفي (يَد) : (يُدَيَّة) .

فإنْ خِيفَ اللَّبْسُ لم تلحقْهُ التاءُ ؛ فتقولُ في : (شجر) و(بقرٍ) و(خَمْس) : (شُجَيْر) و(بُقَيْر) و(خُمَيْس) بلا تاءٍ ؛ إذ لو قلتَ : (شُجَيْرَة) و(بُقَيْرَة) و(خُمَيْسَة). . لالتبس بتصغير (شجرةٍ) و(بقرةٍ) و(خَمْسةٍ) المعدودِ به مُذكَّرٌ .

❁ **قوله** : (**لَحَاقُ**) فاعلُ (نَدَرْ) ، وهو بفتح اللام ، كما في « المصباح »[1] .

❁ **قوله** : (**كَثَرْ**) بفتح المُثلَّثةِ لا بضمِّها ؛ لأنَّهُ مِنْ أفعال المُغالبة ؛ تقولُ : (كاثرتُهُ فكَثَرْتُهُ) ؛ أي : غلبتُهُ في الكَثْرة ، **ومعنىٰ** (**كَثَرَ ثُلاثيّاً**) : غَلَبَهُ في الكَثْرة ، **وفاعلُ** (**كَثَرْ**) : ضميرٌ مُستتِرٌ يعودُ إلىٰ (ما) ، **والجملةُ** : صِلَةُ (ما) ، كما في « المُعرِب »[2] .

. . . .

(١) المصباح المنير (٢/ ٧٥٥) .
(٢) تمرين الطلاب (ص١٦٢) .

وممَّا شذَّ فيه الحذفُ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ : قولُهُم في (ذَوْدٍ) و(حَرْبٍ) و(قَوْسٍ) و(نَعْلٍ)[1] : (ذُوَيْدٌ) و(حُرَيْب) و(قُوَيْس) و(نُعَيْل) .

وشذَّ أيضاً لَحَاقُ التاءِ فيما زاد على ثلاثة أحرفٍ ؛ كقولهم في (قُدَّام) :

❀ **قوله** : (**ذَوْدٍ**) بالذال المُعجَمة أوَّلَهُ وبالمُهمَلة آخِرَهُ[2] : ما بينَ الثلاثةِ إلى العشرة مِنَ الإبِلِ ، مُؤنَّثٌ ، **وجمعُهُ** : (أَذْوادٌ) ؛ كـ (ثَوْبٍ وأَثْواب) ، كما في « المصباح »[3] .

❀ **قوله** : (و« **حَرْبٍ** ») بفتح الحاء المُهمَلة وسكونِ الراء المُهمَلة وبالمُوحَّدة .

❀ **قوله** : (و« **قَوْسٍ** ») يُذكَّرُ ويُؤنَّث .

❀ **قوله** : (و« **نَعْلٍ** ») بفتح النون .

❀ **قوله** : (**قُدَّام**) هو مُقابِلُ (وراءٍ) .

---

(١) هـٰذه الألفاظ صُغِّرتْ بلا تاءٍ مع أنَّها مُؤنَّثةٌ شذوذاً ، وقد جمعها بعضهم بقوله : (من البسيط)

(ذَوْدٌ) و(قَوْسٌ) و(حَرْبٌ) (دِرْعُها) (فَرَسٌ) (نابٌ) كذا (نَصَفٌ) (عِرْسٌ) (ضُحىً) (عَرَبُ)

وكذا (نَعْلٌ) و(شَوْل) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٤٩) ، وأوصلها الشيخ خالد في « التصريح » (٢/ ٣٢٤) إلىٰ عشرين لفظة .

(٢) **الأصل علىٰ مذهب المُحقِّقين** : أنْ يُقالَ : (في أوَّله . . . في آخره) ؛ لأنَّ كليهما من الظروف المُختصَّة ، وهو ممَّا يُتساهل به كثيراً ، وقد وقع في عبارات المُتقدِّمينَ ؛ كسيبويه وغيره .

(٣) المصباح المنير (١/ ٢٨٧) .

(قُدَيْدِيمَة) .

٨٥٤ ـ وصَغَّرُوا شُذُوذاً (الَّذي) (الَّتي)   و(ذا) معَ الفُرُوعِ منها (تا) و(تِي)

التصغيرُ مِنْ خواصِّ الأسماء المُتمكِّنةِ ؛ فلا تُصغَّرُ المبنيَّاتُ ، وشذَّ تصغيرُ (الذي) وفروعِهِ ، و(ذا) وفروعِهِ ؛ قالوا في (الذي) : (اللَّذَيَّا) ،

❀ **قوله** : (**قُدَيْدِيمَة**) بضمِّ القاف وفتحِ الدال وبياءٍ ساكنة ودالٍ مكسورةٍ بعدَها ياءٌ مُثنَّاةٌ تحتانيَّة وميمٌ مفتوحة ؛ **الياءُ الأولىٰ** ياءُ التصغير ، **والثانيةُ** بَدَلٌ مِنْ ألف (قُدَّام) انتهىٰ « تصريح »[1] .

❀ **قوله** : (**شُذُوذاً**) مصدرٌ في موضع الحال مِنَ الواو ، و(**الذي**) : مفعولُ (صَغَّرُوا) .

❀ **قوله** : (« **الذي** » **وفروعِهِ**) لا ينحصرُ المُستثنىٰ في ذلك ؛ فقد ذَكَرَ معه ابنُ هشامٍ (أفعلَ) في التعجُّب ، والمُركَّبَ المَزْجيَّ ؛ كـ (بَعْلَبَكَّ) و(سيبويهِ) في لغةِ مَنْ بناهما ، قال : (وتصغيرُهُما تصغيرُ المُتمكِّن ؛ نحوُ : « ما أُحَيْسِنَهُ » ، و« بُعَيْلَبَك » ، و« سُيَيْبَوَيْه ») .

وشَمِلَتِ (**الفُرُوع**) : (ذي) و(تي) ، بل صرَّح النَّظْمُ بـ (تي) ، لٰكن قال ابنُ هشامٍ : (لا يُصغَّرُ « ذي » اتِّفاقاً ؛ للإلباس ، ولا « تي » ؛ للاستغناء

❀ **قوله** : (**للإلباس**) ؛ أي : بتصغير (ذا) ، **ويُشكِلُ عليه** : تصغيرُهُم

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٢٤) .

وفي (التي) : (اللَّتَيَّا) ، وفي (ذا) و(تا) : (ذَيَّا) و(تَيَّا) .

بتصغيرِ « تا » ، خلافاً لابن مالك) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❁ **قوله** : (« ذَيَّا » و« تَيَّا ») بفتح الذَّال والتاء ، وتأتي بياء التصغير ساكنةً مُدغَمةً في الياء المنقلبةِ عن ألف (ذا) و(تا) ، وتزيدُ ألفاً في الآخِرِ عِوَضاً عن ضمِّ الحرف الأوَّل ، والأصلُ : (ذَيَيَّا) و(تَيَيَّا) بثلاث ياءات ؛ أُولاها عينُ الكلمة ، وثانيها ياءُ التصغير ، وثالثُها لامُ الكلمة ، فاستثقلوا ذلك معَ زيادةِ الألف آخِرَهُ ، فحُذفت الياءُ الأُولىٰ ، كما في « التوضيح » و« شرحه »[2] .

(عُمَرَ) و(عَمْراً) علىٰ (عُمَير) مع الإلباس . انتهىٰ « تصريح »[3] ، وقد يُجابُ عن المُصنِّف : بأنَّ قولَهُ : (منها تا وتي) ؛ أي : مِنَ الفروع ، لا بقيد التصغير .



---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٠٥ـ ١٠٠٦) ، وانظر « أوضح المسالك » (٤/ ٣٣٠ـ٣٣١) ، وقوله : (خلافاً لابن مالك) ؛ وذلك لقوله في النظم : (« تا » و« تي ») ؛ قال المرادي في « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٤٢) : (إنَّ قولَهُ : « منها تا وتي » يُوهِمُ أنَّ « تي » صُغِّر كما صُغِّر « تا » ، وقد نصُّوا علىٰ أنَّهُم لم يُصغِّروا من ألفاظ المُؤنَّث إلا « تا » ، وهو المفهومُ من « التسهيل » ؛ فإنَّهُ قال : لا يُصغَّرُ مِنْ غير المتُمكِّن إلا « ذا » و« الذي » وفروعُهُما الآتي ذكرها ، ولم يَذكُرْ من ألفاظ المُؤنَّث غير « تا ») .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٣٣٠) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٣٢٥) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٢٦) .

النّسب

٨٥٥ ـ ياءً كيا (الكُرْسِيِّ) زادُوا للنَّسَبْ . . . .

(النَّسَبُ)

❁ قوله : (النَّسَبُ) يُعبَّرُ عنه أيضاً : بـ (الإضافة)[1] .

❁ قوله : (ياءً) مفعولٌ مُقدَّم لقوله : (زادوا) .

❁ قوله : (كيا « الكُرْسِيِّ ») أَفْهَمَ التشبيهُ : أنَّ ياءَ (الكُرْسيِّ) ليستْ للنسب ؛ لأنَّ المُشبَّهَ به غيرُ المُشبَّه ، وأَفْهَمَ : أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ تغييرٍ لفظيٍّ ؛ فإنَّهُ يحدثُ بالنسب ثلاثةُ تغييراتٍ :

[النَّسَبُ]

❁ قوله : (لأنَّ المُشبَّهَ به غيرُ المُشبَّه) قد يُقالُ : المُغايرةُ صادقةٌ بمُغايرة العامِّ للخاصِّ ، فلا يَدُلُّ التشبيهُ علىٰ أنَّ ياءَ (الكرسيِّ) ليستْ للنسب ، ويُدفَعُ : بأنَّ المُتبادرَ المغايرةُ الكُلِّيَّةُ لا الجزئيَّة .

❁ قوله : (وأَفْهَمَ : أَنَّهُ لا بُدَّ . . .) إلىٰ آخره : ظاهِرُهُ : أنَّ الضميرَ عائدٌ

(١) وقد سمَّاه سيبويهِ بالتسميتَينِ . « أشموني » (٣/ ٧٢٤) .

. . . . وكُـلُّ مـا تَلِيــهِ كســرُهُ وَجَــبْ

إذا أُرِيدَ إضافةُ شيءٍ إلىٰ بلدٍ أو قبيلةٍ أو نحوِ ذلك . . جُعِلَ آخرُهُ ياءً مُشدَّدةً مكسوراً ما قبلَها[1] ؛ فيُقالُ في النسب إلىٰ (دِمَشْقَ) : (دِمَشْقِيٌّ) ، وإلىٰ (تميم) : (تميمِيٌّ) ، وإلىٰ (أحمدَ) : (أحمدِيٌّ) .

أَوَّلُها : لفظيٌّ ، **وهو ثلاثةُ أشياءَ** : إلحاقُ ياءٍ مُشدَّدةٍ آخِرَ المنسوب إليه ، وكَسْرُ ما قبلَها ، ونَقْلُ إعرابِهِ إليها .

وثانيها : معنويٌّ ؛ وهو صيرورتُهُ اسماً لِمَا لم يكنْ له .

وثالثُها : حُكْميٌّ ؛ وهو مُعاملتُهُ مُعاملةَ الصفةِ المُشتقَّةِ في رفعه المُضمَرَ والظاهرَ باطِّرادٍ .

❀ **قوله** : (**وكلُّ ما تَلِيهِ**) **كلُّ** : مبتدأٌ أَوَّلُ مضافٌ إلىٰ (ما) الموصولةِ ، و(**كسرُهُ**) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(**وَجَبْ**) : خبرُهُ ، **والجملةُ** : خبرُ الأَوَّل .

❀ **قوله** : (**دِمَشْقَ**) بكسر الدال وفتحِ الميم **أفصحُ** مِنْ كسرها : مدينةٌ بالشام .

على التشبيه ، **فيُفِيدُ** : أنَّ مِنْ جملةِ ما يشملُهُ التشبيهُ كسرَ ما قبلَ الياء ، فيلزمُ عليه التَّكْرارُ معَ قولِهِ : (وكلُّ ما تَلِيهِ كسرُهُ وَجَبْ) ؛ **فالمُناسِبُ** : جَعْلُ التشبيهِ بياء (الكرسيِّ) في كونها ياءً مُشدَّدة آخراً منقولاً إليها الإعرابُ ، **تدبَّرْ** .

---

(١) عبارة ابن الناظم (ص٥٦٥) : (جُعِلَ حرفُ إعرابه) بدل (جُعِلَ آخره) .

٨٥٦ ـ ومِثْلَهُ ممَّا حواهُ ٱحْذِفْ وتا تــأنيــثٍ ٱوْ مَــدَّتَــهُ لا تُثبِتَــا
٨٥٧ ـ وإنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذا ثانٍ سَكَنْ فقَلْبُهــا واواً وحــذفُهــا حَسَــنْ

❁ قوله : (ومِثْلَهُ) مفعولٌ مُقدَّم بـ (احْذِفْ) ، والضميرُ المضافُ إليه : يعودُ لياء النسب .

❁ قوله : (لا تُثْبِتَا) لا : ناهيةٌ ، والفعلُ مضمومُ الأوَّلِ مِنْ (أَثْبَتَ) ، وألفُهُ بَدَلٌ مِنْ نون التوكيدِ الخفيفة ، ومفعولُهُ : (تا تأنيثٍ) مُقدَّمٌ عليه ، و(مَدَّتَهُ) : معطوفٌ علىٰ هٰذا المفعول .

❁ قوله : (وإنْ تكُنْ) اسمُ (تَكُنْ) : يعودُ إلىٰ مدَّة التأنيث ، و(تَرْبَعُ) بفتح التاء والباء المُوحَّدة : مضارعُ (رَبَعَ الثلاثةَ) بفتح أوَّلِهِ وثانيه : إذا صيَّرهم أربعةً ، وفاعلُهُ : ضميرٌ يعودُ إلىٰ (مَدَّتَهُ) المضافِ أيضاً ، والجملةُ : خبرُ (تكُنْ) ، وجملةُ (سَكَنْ) : صفةٌ لـ (ثانٍ) .

❁ قوله : (فقَلْبُها واواً) قَلْبُ : مبتدأٌ ؛ مصدرُ (قَلَبَ) المُتعدِّي لاثنَينِ مضافٌ إلىٰ مفعوله الأوَّل ، والفاعلُ : محذوفٌ ، و(واواً) : مفعولُهُ الثاني ، و(حَذْفُها) : معطوفٌ علىٰ (قَلْبُها) ، و(حَسَنْ) : خبرُ المبتدأ وما عُطِفَ عليه ، وأَفْرَدَهُ علىٰ معنىٰ (ما ذُكِرَ) ، والحذفُ هو المُختارُ ، فليسا علىٰ حدٍّ سواءٍ ، وقد نبَّه الناظمُ على المُختار بمفهومِ قولِهِ : (وللأصليِّ قلبٌ يُعتمَىٰ) ، كما أفادَهُ بعضُهُم .

❁ قوله : (بمفهومِ قولِهِ : وللأصليِّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُ بيانٌ

يعني : أَنَّهُ إذا كان في آخِرِ الاسم ياءٌ ؛ كياء (الكرسيِّ) في كونها مُشدَّدةً واقعةً بعدَ ثلاثةِ أحرف فصاعداً[(١)] . . وَجَبَ حذفُها ، وجَعْلُ ياءِ النسبِ موضعَها ؛ فيُقالُ في النسب إلى (الشافِعِيِّ) : (شافِعِيٌّ) ، وفي النسب إلىٰ (مَرْمِيٍّ) : (مَرْمِيٌّ) .

ويجوزُ أنْ يكونَ خبرُ (قَلْبُها) محذوفاً ؛ أي : جائزٌ ، وقولُهُ : (حَسَنْ) خبرُ (حَذْفُها) ، فتُفِيدُ عبارتُهُ اختيارَ الحذفِ ، كما أفاده بعضُ شيوخنا[(٢)] .

❀ **قوله : (وَجَبَ حذفُها ، وجَعْلُ ياءِ النسبِ موضعَها) يظهرُ أَثَرُ هٰذا التقديرِ** : في نحو (بَخَاتِيِّ) مصروفاً ؛ لأنَّهُ صار كـ (أنصاريٍّ) ، وقد كان قبلَ النسبِ غيرَ مصروف ؛ لكونه علىٰ صيغة مُنتهى الجموعِ بغير ياءِ النسبة . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[(٣)] .

لمُخالفة الأصليِّ لها ، فإذا كان المُختارُ في الأصليِّ هو القلبَ . . كان المُختارُ في مُقابِله مُقابِلَهُ ؛ وهو الحذفُ ، كما هو المُتبادرُ ، وليس المُرادُ أنَّ المفهومَ يُعيِّنُ ذلك ، وإلا فمُخالفةُ الأصليِّ لا تُفِيدُ رُجْحانَ الحذف ؛ لصدق المُخالفةِ بتساوي القَلْبِ والحذف ، تأمَّلْ .

❀ **قوله : (لكونه علىٰ صيغة مُنتهىٰ . . .) إلىٰ آخره** : في بعض النسخ : (لكونه علىٰ غيرِ صيغة . . .) إلىٰ آخره ، وهو غيرُ صواب[(٤)] .

---

(١) خَرَجَ : الواقعةُ بعدَ حرفٍ ؛ كـ (حيٍّ) ، أو حرفَينِ ؛ كـ (عَدِيٍّ) ، وسيأتي حكمهما في (٥/ ٣٦٥ـ٣٦٧ ، ٣٦٩) .

(٢) انظر « حاشية المدابغي على الأشموني » (٢/ق٢١٩) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ق٢٤١) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ١٠٠٨) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٥٢) .

(٤) جاء في جميع النسخ على الصواب .

وكذلك إن كان آخِرُ الاسمِ تاءَ التأنيثِ ؛ وَجَبَ حذفُها للنسب ؛ فيُقالُ في النسب إلىٰ (مكَّةَ) : (مكِّيٌّ) .

ومثلُ تاءِ التأنيثِ في وجوب الحذفِ للنسب . . ألفُ التأنيثِ المقصورةُ إذا كانتْ خامسةً فصاعداً ؛ كـ (حُبارَىٰ وحُبارِيٌّ) ، أو رابعةً مُتحرِّكاً ثاني ما هي فيه ؛ كـ (جَمَزَىٰ وجَمَزِيٌّ) .

وإنْ كانتْ رابعةً ساكناً ثاني ما هي فيه ؛ كـ (حُبْلَىٰ) . . جاز فيها وجهانِ :

أحدُهُما : الحذفُ ، وهو المُختارُ ؛ فتقولُ : (حُبْلِيٌّ) .

والثاني : قلبُها واواً ؛ فتقولُ : (حُبْلَوِيٌّ)[1] .

٨٥٨ ـ لِشِبْهِها المُلحِقِ والأصليِّ ما لهـا . . . .

❁ قوله : (كجَمَزَىٰ) بجيم فميمٍ فزايٍ مفتوحاتٍ ؛ يُقالُ : (حمارٌ جَمَزَىٰ) ؛ أي : سريعٌ .

❁ قوله : (لشِبْهِها) خبرٌ مُقدَّم ، و(المُلحِقِ) بكسر الحاء : اسمُ فاعلٍ نعتٌ لـ (شِبْهِها) ، و(الأصليِّ) : معطوفٌ على (المُلحِقِ) ، و(ما) : موصولٌ اسميٌّ في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(لها) : صِلَةٌ ؛ أي : والذي استقرَّ لها مُستقِرٌّ لشِبْهِها المُلحِقِ والأصليِّ .

---

(١) ويجوزُ حينئذٍ زيادةُ ألفٍ قبل الواو تشبيهاً بالممدودة ؛ كـ (حُبْلاوِيٌّ) . « خضري » (٢/ ٨٥٢) .

. . . . ولـلأصلـيِّ قلـبٌ يُعتمَـىٰ

٨٥٩ ـ والألـفَ الحـائـزَ أربعـاً أَزِلْ   كذاكَ يا المنقوصِ خامساً عُزِلْ

٨٦٠ ـ والحذفُ في اليا رابعاً أَحَقُّ مِنْ   قلـبٍ وحَتْـمٌ قلـبُ ثـالـثٍ يَعِـنْ

يعني : أنَّ ألفَ الإلحاقِ المقصورةَ كألف التأنيث ؛ **في وجوب الحذف** إنْ كانتْ خامسةً ؛ كـ (حَبَرْكَىٰ وحَبَرْكِيٍّ) ، **وجوازِ الحذفِ والقلب** إنْ كانتْ رابعةً ؛

❋ **قوله** : (**وللأصليِّ**) خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (قلبٌ) ، **وجملةُ** (**يُعتمَىٰ**) بالبناء للمفعول بمعنىٰ (يُختارُ) : صفتُهُ ؛ مِنِ (اعْتَمَيْتُ الشيءَ) بعينٍ مُهمَلة[1] .

❋ **قوله** : (**والألفَ**) مفعولٌ مُقدَّم بـ (أَزِلْ) ، و(**الحائزَ**) : نعتُهُ ، و(**أربعاً**) : معمولُ (الحائز) ، وهو بحاءٍ مُهمَلة ؛ أي : الذي جَمَعَ إليه أربعةَ أحرفٍ فيكونُ هو الخامسَ ، أو بجيمٍ مِنَ المُجاوَزة .

❋ **قوله** : (**والحذفُ**) مبتدأٌ ، **خبرُهُ** : (**أَحَقُّ**) ، و(**في اليا**) : **مُتعلِّقٌ** بالمبتدأ ، و(**مِنْ قلبٍ**) : **مُتعلِّقٌ** بالخبر .

❋ **قوله** : (**وحَتْمٌ**) خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (**قلبُ ثالثٍ**) ، **وجملةُ** (**يَعِنْ**) : نعتُ (**ثالثٍ**) ، وهو بفتح الياء وكسرِ العين ؛ **بمعنىٰ** : **يَعرِضُ** ؛ مضارعُ (عَنَّ الشيءُ لي يَعِنُّ ـ بالكسر ـ ويَعُنُّ ـ بالضمِّ ـ عَنّاً) ؛ أي : اعترضَ لي .

❋ **قوله** : (**كحَبَرْكَىٰ**) بفتح الحاء المُهمَلة والباءِ المُوحَّدة وسكونِ الراء

---

(١) وسيأتي شرحه أيضاً في كلام الشارح . انظر (٥/ ٣٦٥) .

كـ (عَلْقَىٰ وعَلْقِيٍّ وعَلْقَوِيٍّ) ، لـكنَّ المُختارَ هنا : القلبُ عكسَ ألفِ التأنيث .

وأمَّا الألفُ الأصليَّةُ : فإنْ كانتْ ثالثةً . قُلِبتْ واواً ؛ كـ (عَصاً وعَصَوِيٍّ) ، و(فَتىً وفَتَوِيٍّ) .

وإن كانتْ رابعةً : قُلِبتْ أيضاً واواً ؛ كـ (مَلْهَوِيٍّ) ، وربَّما حُذِفَتْ ؛ كـ (مَلْهِيٍّ) ، والأوَّلُ هو المُختارُ ، وإليه أشار بقوله : (وللأصليِّ قلبٌ يُعتمَىٰ) ؛ أي : يُختارُ ؛ يُقالُ : (اعتمَيتُ الشيءَ) ؛ أي : اخترتُهُ .

وإنْ كانتْ خامسةً فصاعداً : وَجَبَ الحذفُ ؛ كـ (مُصطَفِيٍّ) في (مُصطَفىً)[1] ، وإلىٰ ذلك أشار بقوله : (والألفَ الحائزَ أربعاً أَزِلْ) .

وأشار بقوله : (كذاكَ يا المنقوصِ . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّهُ إذا نُسِبَ إلى المنقوص : فإنْ كانتْ ياؤُهُ ثالثةً : قُلِبتْ واواً وفُتِحَ ما قبلَها ؛ نحوُ : (شَجَوِيٍّ) في (شَجٍ) ، . . . .

وفتحِ الكاف ؛ وهو القُرادُ كما سيأتي[2] .

* قوله : (في « شَجٍ ») يُقالُ : (رجلٌ شَجٍ) ؛ أي : حزينٌ ، ويُقالُ : (ويلٌ للشَّجِيِّ مِنَ الخَلِيِّ)[3] ، قال المُبرِّدُ : (ياءُ « الخَلِيِّ » مُشدَّدةٌ ، وياءُ

. . . .

---

(١) وقولُ العامَّة : (مُصْطَفَوِيٌّ) و(مُصْطَفاوِيٌّ) . . لحنٌ . « خضري » (٢/ ٨٥٣) .

(٢) أي : في كلام الشارح . انظر (٥/ ٣٦٦) .

(٣) هو مَثَلٌ يُضرَبُ لسوء مشاركةِ الرجلِ صاحبَهُ ؛ يقولُ : إنَّ الخليَّ لا يساعدُ الشَّجِيَّ علىٰ ما به ويلومُهُ ، وهو مِنْ كلام الحكيم البليغ أكثمَ بن صَيْفي التميمي . انظر « جمهرة الأمثال » (٢/ ٣٣٨ـ٣٣٩) ، و« مجمع الأمثال » (٢/ ٣٦٧) .

وَ(عَمَوِيٌّ) في (عَمٍ) .

وإن كانتْ رابعةً : حُذِفتْ ؛ نحوُ : (قاضِيٌّ) في (قاضٍ) ، وقد تُقلَبُ واواً ؛ نحوُ : (قاضَوِيٌّ) .

وإن كانتْ خامسةً فصاعداً : وَجَبَ حذفُها ؛ كـ(مُعتَدِيٌّ) في (مُعتَدٍ) ، و(مُستَعلِيٌّ) في (مُستَعلٍ) .

و(**الحَبَرْكَىٰ**) : ذَكَرُ القُرَاد ، **والأنثىٰ** : (حَبَرْكَاةٌ) ، و(**العَلْقىٰ**) : نبتٌ ، واحدُهُ : (عَلْقاةٌ) .

٨٦١ ـ وأَوْلِ ذا القلبِ ٱنفِتاحاً . . . .

« الشَّجي » مُخفَّفةٌ) ، قال : (وقد تُشدَّد في الشعر) ، فإن جعلتَ (الشَّجِي) فَعِيلاً مِنْ (شَجَاهُ الحزنُ) ، فهو (مَشْجُوٌّ) و(شَجِيٌّ) . . فهو بالتشديد لا غيرُ ، كما في « الصحاح »[1] .

❁ **قوله** : (عَمٍ) يُقالُ : (رجلٌ عَمِي القلبِ) ؛ أي : جاهلٌ .

❁ **قوله** : (وأَوْلِ) فعلُ أمرٍ مُتعدٍّ إلى اثنَينِ ؛ مفعولُهُ **الأوَّلُ** : (ذا) بمعنىٰ (صاحبٍ) مضافٌ إلى (القلب)، ويجوزُ جَعْلُ (قَلْب) بمعنىٰ (مقلوب)، فيكونُ منصوباً بدلاً مِنْ (ذا) ، أو عطفَ بيان عليه[2] ، و(**انفتاحاً**) : مفعولُهُ الثاني .

❁ **قوله** : (**ويجوزُ جَعْلُ « قَلْب » بمعنىٰ « مقلوب »**) **الأَوْلىٰ** : إبقاؤُهُ علىٰ

(١) الصحاح (٦/ ٢٣٨٩) ، وانظر « الكامل » للمبرد (١/ ٣٧٣) ، و« جمهرة الأمثال » (٢/ ٣٣٨ـ ٣٣٩) ، و« مجمع الأمثال » (٢/ ٣٦٧) .

(٢) وتكون (ذا) علىٰ هـٰذا الوجه اسمَ إشارة .

. . . . و(فَعِلْ)   و(فُعِلٌ) عينَهُما ٱفْتَحْ و(فِعِلْ)

يعني : أنَّهُ إذا قُلِبتْ ياءُ المنقوصِ واواً . . وَجَبَ فتحُ ما قبلَها ؛ نحوُ : (شَجَوِيٌّ) ، و(قاضَوِيٌّ)[1] .

وأشار بقوله : (و« فَعِلْ » . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّهُ إذا نُسِبَ إلىٰ ما قبلَ آخرِهِ كسرةٌ ، وكانتِ الكسرةُ مسبوقةً بحرفٍ واحد . . وَجَبَ التخفيفُ بجَعْلِ الكسرةِ فتحةً ؛ فيُقالُ في (نَمِر) : (نَمَرِيٌّ) ،

❁ قوله : (و« فَعِلْ ») بفتح الفاء وكسرِ العين : مبتدأٌ ، و(فُعِلٌ) : بضمِّ الفاء وكسرِ العين : معطوفٌ عليه ، وجملةُ (ٱفْتَحْ) : خبرٌ ، و(عينَهُما) : مفعولٌ مُقدَّم عليه .

وقولُهُ : (و« فِعِلْ ») بكسر الفاء والعين : معطوفٌ على الضمير المجرور بالإضافة مِنْ غير إعادة الجارِّ ، وهو جائزٌ عندَ الناظم[2] ، أو مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ ؛ أي : كذلك ؛ يعني : مِثْلهما في وجوب فتح العين .

❁ قوله : (نَمِر) بفتحٍ فكسر : اسمُ أبي قبيلةٍ ، وسُمِّيتْ به القبيلةُ نَفْسُها .

حاله ؛ إذ لا حاجةَ لذلك ، ولأجلِ أنْ يكونَ فيه تنصيصٌ علىٰ تأخُّر الفتحِ عن

---

(١) و(قاضَوِيٌّ) قليل ، والكثيرُ : (قاضِيٌّ) بالحذف ، وظاهرُ « الشرح » كالمصنِّف : اطِّرادُ القلب ، وذَكَرَ غيرُهُما أنَّهُ مِنْ شواذِّ النسب عند سيبويه . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٥٤) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٤٨) .

(٢) انظر ما تقدم في (٤/ ٣٧٥ـ ٣٧٨) .

وفي (دُئِل) : (دُؤَلِيٌّ) ، وفي (إِبل) : (إِبَلِيٌّ) .

٨٦٢ ـ وقيلَ في (المَرْمِيِّ) (مَرْمَوِيُّ) وٱختِيرَ في ٱستعمالِهِم (مَرْمِيُّ)

قد سبق أنَّهُ إذا كان آخِرُ الاسمِ ياءً مُشدَّدةً مسبوقةً بأكثرَ مِنْ حرفَينِ . . وَجَبَ حذفُها في النسب ؛ فيُقالُ في (الشافعيِّ) : (شافعِيٌّ) ، وفي (مَرْمِيٍّ) : (مَرْمِيٌّ)[١] .

❀ قوله : (دُئِل) بضمٍّ فكسر ، وقولُهُ : (دُؤَلِيٌّ) بفتح الهمزة ؛ قال في « الصحاح » : (وقد تُقلَبُ الهمزةُ واواً فيُقالُ : « دُوَلِيٌّ » ؛ لأنَّ الهمزةَ إذا انفتحتْ وكانتْ قبلَها ضمَّةٌ . . فتُخفَّفُ بقلبها واواً ، ويُقالُ : « دِيَلِيٌّ » أيضاً بقلب الهمزة ياءً معَ كسرِ الدال قبلَها) انتهىٰ[٢] .

❀ قوله : (إِبِل) بكسرتَينِ .

❀ قوله : (قد سبق أنَّهُ . . .) إلىٰ آخره : أشار الشارحُ : إلىٰ أنَّ قولَهُ : (وقيلَ في « المَرْمِيِّ » . . .) إلىٰ آخره . . تقدَّم معناه في قوله : (ومِثْلَهُ ممَّا حواهُ احْذِفْ) ، لٰكن أعاده تنبيهاً علىٰ أنَّ مِنَ العرب مَنْ يُفرِّقُ بينَ ما ياءاهُ زائدتانِ فيحذفُهُما ؛ كـ (شافعيٍّ) ، وما إحدىٰ ياءَيهِ أصليَّةٌ ـ كـ (مَرْمِيٍّ) ـ فيحذفُ الزائدةَ منهما وهي الأُولىٰ ؛ إذ أصلُهُ : (مَرْمُويٌ) بوزن (مَفْعُول) ،

القلب ؛ ولذلك كان هٰذا الاحتمالُ أظهرَ مِنَ الأوَّل .

---

(١) انظر (٥/ ٣٦٢) .

(٢) الصحاح (٤/ ١٦٩٤) .

وأشار هنا : إلىٰ أنَّهُ إذا كانتْ إحدى الياءَينِ أصلاً والأُخْرىٰ زائدةً . . **فمن العربِ مَنْ يكتفي بحذفِ الزائدةِ منهما ، ويُبقِي الأصليَّةَ ويَقلِبُها واواً ؛ فتقولُ في** (المَرْمِيِّ) : (مَرْمَوِيٌّ) ، **وهي لغةٌ قليلة** ، **والمُختارُ** : **اللغةُ الأُولىٰ** ؛ وهي الحذفُ ، سواءٌ كانتا زائدتَينِ أم لا ؛ فتقولُ في (الشافعيِّ) : (شافعيٌّ) ، وفي (مَرْمِيٍّ) : (مَرْمِيٌّ) .

٨٦٣ ـ ونحوُ (حَيٍّ) فتحُ ثانيهِ يَجِبْ وٱرْدُدْهُ واواً إنْ يَكُنْ عنهُ قُلِبْ

قد سبق حُكْمُ الياءِ المُشدَّدةِ المسبوقةِ بأكثرَ مِنْ حرفَينِ[1] .

فأُدغمت الياءُ في الياء المُنقلِبةِ عن الواو .

قال الأُشْمُونيُّ : (**وكان المناسبُ** تقديمَ هٰذا البيتِ إلىٰ قوله : « ومِثْلَهُ . . . » إلىٰ آخره ، **ولعلَّ سببَ تأخيرِهِ** : ارتباطُ الأبياتِ المُتقدِّمةِ بعضِها ببعضٍ ، فلم يُمكِنْ إدخالُهُ بينها)[2] .

❀ **قوله** : (**وٱرْدُدْهُ**) **الضميرُ المُتَّصِلُ به والمُستتِرُ في** (**يَكُنْ**) : عائدٌ علىٰ (ثانيهِ) ، **وفي** (**عنه**) : عائدٌ للواو ، وتقديرُ البيتِ : (واردُدْ ثانيَ نحوِ « حَيٍّ » واواً إنْ يَكُنْ ذلك الثاني مُنقلِباً عن الواو) ، **والحيُّ** ـ بفتح الحاء المُهمَلة وتشديدِ الياء ـ : القبيلةُ .

---

(١) انظر (٥/٣٦٦) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٧٣٠) .

وأشار هنا : إلىٰ أنَّها إذا كانتْ مسبوقةً بحرفٍ واحد . . لم يُحذَفْ مِنَ الاسم في النسب شيءٌ ، بل يُفتَحُ ثانيه ، ويُقلَبُ ثالثُهُ واواً .

ثمَّ إنْ كان ثانيه ليس بدلاً مِنْ واو : لم يُغيَّرْ ، وإن كان بدلاً مِنْ واو : قُلِبَ واواً ؛ فتقولُ في (حَيٍّ) : (حَيَوِيٌّ) ؛ لأنَّهُ مِنْ (حَيِيتُ) ، وفي (طَيٍّ) : (طَوَوِيٌّ) ؛ لأنَّهُ مِنْ (طَوَيتُ) .

٨٦٤ ـ وعَلَمَ التثنيةِ ٱحْذِفْ للنَّسَبْ   ومِثْلُ ذا في جمعِ تصحيحٍ وَجَبْ

أي : يُحذَفُ مِنَ المنسوب إليه : ما فيه مِنْ علامة تثنيةٍ ، أو جمعِ تصحيحٍ[1] .

---

* قوله : (طَيٍّ) اسمُ قبيلةٍ ، وتقدَّم الكلامُ عليها في أوَّل الكتاب[2] .

* قوله : (وعَلَمَ) بفتحتَينِ بمعنىٰ علامة : مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ (احْذِفْ) .

* قوله : (ومِثْلُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (وَجَبْ) ، و(في جمعٍ) : مُتعلِّقٌ به ؛ أي : ومِثْلُ هٰذا الحذفِ وَجَبَ في جمعِ تصحيحٍ .

---

(١) قوله : (تثنيةٍ) ؛ أي : المُثنَّىٰ وما أُلحق به ؛ كـ (اثنين) ؛ فيُرَدُّ إلىٰ واحده المُقدَّر ، ويُقالُ : (اثنيٌّ) بإبقاء همزة الوصل ؛ لأنَّها عِوَضٌ عن لامه ؛ أي : المحذوفة ، ويجوزُ : (ثَنَوِيٌّ) بلا همز ؛ لردِّ اللام ؛ إذ أصلُهُ : (ثنو) ، كما سيأتي عندَ قوله : (واجبُرْ بردِّ اللام) ، وقولُهُ : (جمع تصحيحٍ) ؛ أي : وما أُلحق به ؛ كـ (عِشْرين) ؛ فيُقالُ : (عِشْريٌّ) . « خضري » (٢/٨٥٦) .

(٢) انظر (٢/٨٦) .

فإذا سمَّيتَ رجلاً (زَيْدانِ) ، وأعربتَهُ بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً[١] . . قلتَ : (زَيْدِيٌّ) ، وتقولُ فيمَنِ اسمُهُ (زَيْدونَ) إذا أعربتَهُ بالحروف : (زَيْدِيٌّ) ، وفيمَنِ اسمُهُ (هِنْداتٌ) : (هِنْدِيٌّ) .

٨٦٥ ـ وثالثٌ مِنْ نحوِ (طَيِّبٍ) حُذِفْ وشذَّ (طائيٌّ) مَقُولاً بالأَلِفْ

قد سبق أنَّهُ يجبُ كسرُ ما قبلَ ياءِ النسب[٢] ، **فإذا وَقَعَ قبلَ الحرفِ الذي يجبُ كسرُهُ في النسب ياءٌ مكسورةٌ مُدغَمٌ فيها ياءٌ** . . وَجَبَ حذفُ الياءِ المكسورةِ ؛ فتقولُ في (طَيِّب) : (طَيْبِيٌّ) .

وقياسُ النسبِ إلىٰ (طَيِّئٍ) : (طَيْئِيٌّ) ، لٰكن تَرَكُوا القياسَ وقالوا : (طائيٌّ) بإبدال الياءِ ألفاً[٣] .

❁ **قوله : (وثالثٌ مِنْ نحوِ . . .) إلىٰ آخره : (ثالثٌ) مبتدأٌ ،** وسوَّغَ الابتداءَ به كونُهُ نعتاً لمحذوف ، وجملةُ (**حُذِفْ**) : خبرٌ ؛ أي : وحرفٌ ثالثٌ حُذِفَ مِنْ نحو (طَيِّبٍ) ، والمُرادُ به : كلُّ ياءٍ مكسورةٍ مُدغَمٍ فيها مِثْلُها ،

---

(١) قوله : (وأعربتَهُ بالألفِ) فإن أعربتَهُ بحركات النون . . فلا حذفَ ، وكذا في الجمع وما أُلحق بهما . « خضري » (٢/ ٨٥٦) .

(٢) انظر (٥/ ٣٦٠) .

(٣) قوله : (بإبدال الياء) ؛ أي : الساكنةِ بعدَ حذفِ المكسورةِ علىٰ غير قياس ؛ لأنَّها لا تُبدَلُ إلا المُتحرِّكةُ ، فلو قيل : بحذف الساكنة وقَلْبِ المُتحرِّكة ألفاً . . لكان قياساً . « خضري » (٢/ ٨٥٦) نقلاً عن الأَسْقاطي .

فلو كانتِ الياءُ المُدغَمُ فيها مفتوحةً.. لم تُحذَفْ ؛ نحوُ : (هَبَيَّخِيٌّ) في (هبيَّخ) .

و(الهَبَيَّخُ) : الغلامُ المُمتلِئُ ، والأُنثىٰ : (هَبَيَّخَة) .

٨٦٦ ـ و(فَعَلِيٌّ) في (فَعِيلَةَ) ٱلْتُزِمْ   و(فُعَلِيٌّ) في (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ

يُقالُ في النسب إلىٰ (فَعِيلَةَ) : (فَعَلِيٌّ) بفتح عينِهِ وحذفِ يائِهِ ، إن لم يكن مُعتلَّ العينِ ولا مضاعفاً كما سيأتي[1] ؛ فتقولُ في (حَنِيفَةَ) : (حَنَفِيٌّ)[2] .

فَصَلَ بينها وبينَ ياءِ النسب حرفٌ ؛ فيدخلُ في ذلك : نحوُ (غُزَيِّلٍ) تصغيرِ (غَزَال) .

❀ قوله : (و« الهَبَيَّخُ ») بفتح الهاء والباءِ المُوحَّدة ، وتشديدِ الياء المُثنَّاةِ تحتُ ، وبالخاء المُعجَمة .

❀ قوله : (الغلامُ المُمتلِئُ) ؛ أي : السمينُ ، وقيل : هو الغلامُ الناعمُ .

. . . .

---

(١) انظر (٥/ ٣٧٤ـ٣٧٥) .

(٢) وشذَّ قولُ الشاعر : (من الطويل)

ولستُ بنَحْويٍّ يَلُوكُ لسانَهُ   ولكنْ سَلِيقِيٌّ أقولُ فأُعرِبُ

القياس : (سَلَقِيٌّ) ، وقاس أبو البركات بن الأنباري (الحَنَفِيَّ) في النِّسْبة إلىٰ مذهب أبي حَنِيفة ؛ فرقاً بينه وبين المنسوب إلىٰ قبيلة بني حَنِيفة ؛ حيثُ يُقال فيه : (حَنِيفي) ، كما فرَّقوا بين المنسوب إلى المدينة النبوية وإلىٰ مدينة المنصور ؛ فقالوا في الأوَّل : (مَدَنيٌّ) ، وفي الثاني : (مَدِينيٌّ) . انظر « همع الهوامع » (٣/ ٤٠٠) .

ويُقالُ في النسب إلىٰ (فُعَيْلَةَ) : (فُعَلِيٌّ) بحذف الياء إن لم يكن مُضاعفاً ؛ فتقولُ في (جُهَيْنَةَ) : (جُهَنِيٌّ) .

٨٦٧ ـ وأَلْحَقُـوا مُعَـلَّ لامٍ عَـرِيَـا مِـنَ المثـالَيـنِ بمـا التَّـا أُولِيَـا

يعني : أنَّ ما كان علىٰ (فَعِيلٍ) أو (فُعَيلٍ) بلا تاء ، وكان مُعتلَّ اللام . . فحُكْمُهُ حكمُ ما فيه التاءُ ؛ في وجوب حذفِ يائِهِ وفتحِ عينِهِ[1] ؛ فتقولُ في

❁ قوله : (جُهَيْنَةَ) بضمِّ أوَّلِهِ وفتحِ الهاء مُصغَّراً : اسمُ قبيلةٍ .

❁ قوله : (مُعَلَّ) مفعولُ (أَلْحَقُوا) مضافٌ إلىٰ (لامٍ) ، وجملةُ (عَرِيَا) : نعتُ (لامٍ) ، و(مِنَ المثالَينِ) : حالٌ مِنْ (مُعَلَّ لامٍ) ، وجَعَلَهُ شيخُ الإسلام بياناً لـ (ما) ؛ قال : (وهما : « فَعِيلَةٌ » و« فُعَيلَةٌ »)[2] ، و(بما) : مُتعلِّقٌ بـ (ألحقُوا) ، و(أُولِيَا) : صِلَةُ (ما) ، و(التَّا) : مفعولٌ ثانٍ لـ (أُولِيَا) ، ومفعولُهُ الأوَّلُ : هو نائبُ الفاعلِ المُستترُ فيه .

❁ قوله : (وجملةُ « عَرِيَا » : نعتُ « لامٍ ») الأَوْلىٰ : جَعْلُها نعتَ (مُعَلَّ) ، كما يُفِيدُهُ حَلُّ الشارح .

---

(١) قوله : (في وجوب حذفِ يائِهِ) ؛ أي : الزائدة ؛ وهي الساكنةُ ؛ كراهةَ توالي الياءات ، فتُقلَبُ الثانيةُ واواً ؛ إمَّا رجوعاً ؛ كـ (قُصَيٍّ) و(عَدِيٍّ) و(عَلِيٍّ) ، أو لأجل ياء النسب ؛ كـ (وَلِيٍّ) ؛ فيُقالُ : (وَلَوِيٌّ) ، وتُفتَحُ عينُهُ . « خضري » (٢/ ٨٥٧) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠١١) .

(عَـدِيٍّ) : (عَـدَوِيٌّ) ، وفـي (قُصَـيٍّ) : (قُصَـوِيٌّ) ؛ كمـا تقـولُ فـي (أُمَيَّةَ) : (أُمَوِيٌّ) .

فإن كان (فَعِيلٌ) و(فُعَيْلٌ) صحيحَي اللام . . لم يُحذَفْ منهما شيءٌ[1] ؛ **فتقولُ في (عَقِيل) : (عَقِيلِيٌّ) ، وفي (عُقَيْل) : (عُقَيْلِيٌّ) .**

٨٦٨ ـ وتَمَّمُوا ما كانَ كـ (الطَّوِيلَهْ) وهٰكـذا مـا كـانَ . . . . . .

❀ **قوله** : (عَدِيٍّ) بالعين والدال المهملتَينِ : هو عَدِيُّ بنُ كعبِ بنِ لؤيٍّ ، ويُطلَقُ علىٰ غيره ، كما في « الصحاح »[2] .

❀ **قوله** : (قُصَيٍّ) بضمِّ القاف وبالصاد المُهمَلة مُصغَّر (قَصاً) : اسمُ رجلٍ .

❀ **قوله** : (أُمَيَّةَ) بضمِّ الهمزة مُصغَّرَ (أَمَة) : اسمُ قبيلةٍ مِنْ قُريش ، والنسبةُ إليهم : (أُمَوِيٌّ) بالضمِّ ، وربَّما فتحوا . انتهىٰ « صحاح »[3] .

❀ **قوله** : (عقيلٍ) بفتح أوَّلِهِ : اسمُ رجل ، وبضمِّهِ : اسمُ قبيلة .

❀ **قوله** : (وتَمَّمُوا) ؛ أي : لم يَحذِفِ العربُ .

❀ **قوله** : (كـ « الطَّوِيلَهْ ») ؛ أي : ممَّا هو معتلُّ العين صحيحُ اللام .

---

(١) أي : قياساً عندَ سيبويه ، بل يُقتصَرُ علىٰ ما وَرَدَ ، وقاسه المُبرِّد ؛ لكثرته ؛ كـ (ثَقَفِيٍّ) و(قُرَشِيٍّ) و(هُذَلِيٍّ) في (ثَقِيف) و(قُرَيش) و(هُذَيل) . « خضري » (٢/ ٨٥٧) .

(٢) الصحاح (٦/ ٢٤٢٢) .

(٣) الصحاح (٦/ ٢٢٧٢) .

. . . . كـ (الجَلِيلَهْ)

يعني : أنَّ ما كان علىٰ (فَعِيلَةَ) ، وكان مُعتلَّ العينِ أو مُضاعَفاً . . لا تُحذَفُ ياؤُهُ في النسب ؛ فتقولُ في (طَوِيلة) : (طَوِيلِيٌّ) ، وفي (جَلِيلَة) : (جَلِيلِيٌّ) ، وكذلك أيضاً ما كان علىٰ (فُعَيْلَةَ) وكان مُضاعَفاً ؛ فتقولُ في (قُلَيْلَة) : (قُلَيْلِيٌّ) .

٨٦٩ ـ وهمزُ ذي مَدٍّ يُنالُ في النَّسَبْ ما كـانَ فـي تثنيـةٍ لـهُ ٱنْتَسَـبْ

❁ قوله : (كـ « الجَلِيلَهْ ») ؛ أي : ممَّا هو مُضاعَفٌ ، وهٰذا البيتُ كالاستثناء مِنْ قوله : (و« فَعَلِيٌّ » . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (قُلَيْلَة) تصغيرُ (قُلَّة) بضمِّ القاف ؛ تُطلَقُ : علىٰ أَعْلى الشيء ، ومنه : (قُلَّةُ الجبلِ) لأَعْلاه ، و(قُلَّةُ الإنسانِ) لرأسه ، وتُطلَقُ : علىٰ إناءٍ للعرب كالجَرَّة . انتهىٰ « صحاح »[1] .

❁ قوله : (وهمزُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (يُنالُ) بضمِّ أوَّله ، أو فتحِهِ وعليه اقتصر الشاطِبيُّ[2] ، و(ما) : مفعولٌ ثانٍ له على الأوَّل ، وفيه ضميرٌ مُستتِرٌ

---

(١) الصحاح (٥/ ١٨٠٤) .

(٢) المقاصد الشافية (٧/ ٥٠٧) ، وانظر « تمرين الطلاب » (ص ١٦٤ـ ١٦٥) .

حُكْمُ همزةِ الممدودِ في النسب . . كحُكْمها في التثنية .

فإنْ كانتْ زائدةً للتأنيث : قُلِبتْ واواً ؛ نحوُ : (حَمْرَاوِيٍّ) في (حَمْراءَ) .

أو زائدةً للإلحاق ؛ كـ (عِلْباءٍ) ، أو بدلاً مِنْ أصل ؛ نحوُ : (كِسَاءٍ) . . فوجهانِ : التصحيحُ ؛ نحوُ : (عِلْبائِيٍّ) و(كِسَائِيٍّ) ، والقلبُ ؛ نحوُ : (عِلْبَاوِيٍّ) و(كِسَاوِيٍّ)[1] .

أو أصلاً : فالتصحيحُ لا غيرُ ؛ نحوُ : (قُرَّائِيٍّ) في (قُرَّاءٍ) .

٨٧٠ ـ وٱنسُبْ لصَدْرِ جملةٍ وصَدْرِ ما رُكِّبَ مَزْجاً . . . .

عائد على المبتدأ هو المفعولُ الأوَّل ، و(ما) : مفعولٌ على الثاني .

و(في تثنية) : مُتعلِّقٌ بـ (انْتَسَبْ) ، وفي نسخة : (وَجَبْ)[2] .

* قوله : (كـ « عِلْباءٍ ») تقدَّم أنَّهُ عَصَبَةُ العُنُقِ[3] .

* قوله : (قُرَّاءٍ) سبقَ أنَّهُ الرجلُ الناسكُ[4] .

* قوله : (لصَدْرِ) مُتعلِّقٌ بـ (انسُبْ) ، و(صَدْرِ) الثاني : معطوفٌ

. . . .

(١) الأحسن في ألف الإلحاق : القلبُ ، وفي المنقلبة عن أصل : التصحيح . « خضري » (٢/٨٥٨) .

(٢) أشار إلىٰ هـٰذه النسخة الشيخ خالد في « تمرين الطلاب » (ص ١٦٤) .

(٣) انظر (٤/٦٨٢ ، ٥/٢٥٢) .

(٤) انظر (٥/٢٥٦) .

. . . . ولثـــانٍ تَمَّمَـــا[1]

٨٧١ ـ إضافةً مبدوءةً بـ (أَبْنٍ) أوَ (أَبْ)

عليه ، و(مَزْجاً) : مصدرٌ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : تركيبَ مزجٍ ، أو منصوبٌ بفعلٍ مضمر ؛ أي : مُزِجَ مَزْجاً ، أو حالٌ مِنْ مرفوع (رُكِّبَ) ؛ أي : وصَدْرِ الذي رُكِّبَ ممزوجاً ، والمَزْجُ : الخَلْطُ .

❀ قوله : (ولثانٍ) معطوفٌ علىٰ (لصَدْرٍ) ، و(تَمَّمَا) بفتح أوَّلِهِ بمعنىٰ (كَمَّلَ) : نعتٌ له ، و(إضافةً) : مفعولُ (تمَّم) ، و(بـ « ابنٍ ») : مُتعلِّقٌ بـ (مبدوءةً) .

❀ قولـه : (بـ « أَبْـنٍ » أوَ « أَبْ ») ؛ أي : أو (أمٍّ) ، كمـا فـي « التوضيح »[2] ، ومُرادُهُ بذلك : أنَّهُ يُنسَبُ إلى الجزء الثاني مِنَ المُركَّب

. . . .

---

(١) قوله : (لصَدْرِ جملةٍ) ؛ أي : مُسمّىً بها ، ولـ (صَدْرِ ما رُكِّبَ مَزْجاً) ؛ أي : ولو عدديّاً ؛ فتقولُ : (خَمْسِي) في (خمسةَ عشرَ) ، سُمِّيَ به أو لا ، ومِثْلُ ذلك : ما سُمِّيَ به من نحو : (حيثما) و(لولا) مِنَ المُركَّبات ؛ فتقولُ : (حَيْثِيٌّ) و(لَوِيٌّ) بالتخفيف ؛ لأنَّهُ ليس مِنَ الثُّنائي الآتي في قوله : (وضاعفِ الثانيَ . . .) إلىٰ آخره ، بل رُباعيٌّ حُذف عجزه . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٥٨) ، و (٥/ ٣٨٥ـ٣٨٦) .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٣٣٦) .

. . . .   أو ما لهُ التعريفُ بالثاني وَجَبْ

٨٧٢ ـ فيما سوىٰ هـٰذا ٱنسُبَنْ للأوَّلِ   ما لم يُخَفْ لَبْسٌ كـ (عبدِ الأَشْهَلِ)

الإضافيِّ إذا كان كنيةً ؛ كـ (أبي بكر) و(أمِّ كُلْثُوم)[1] ، أو عَلَماً بالغَلَبة ؛ كـ (ابن عبَّاس) و(ابن الزُّبَير) ؛ فتقولُ : (عبَّاسيٌّ) و(زُبَيريٌّ) .

❁ قوله : (أو ما لهُ) معطوفٌ علىٰ (ثانٍ) ، أو على (ابنٍ) ، وهو مِنْ عطفِ العامِّ على الخاصِّ ؛ لاندراج الـمُصدَّرِ بـ (ابنٍ) فيه ، ولو حَذَفَهُ المُصنِّفُ لكان أَوْلىٰ وأَخْصرَ ؛ لأنَّهُ يُوهِمُ أنَّهُ مُغايِرٌ لِمَا قبلَهُ .

❁ قوله : (فيما) مُتعلِّقٌ بـ (ٱنسُبَنْ) .

❁ قوله : (ما لم يُخَفْ) ما : مصدريَّةٌ ظرفيَّة .

❁ قوله : (معطوفٌ علىٰ « ثانٍ ») هـٰذا لا يصحُّ ؛ إذ يصيرُ المعنىٰ : وانسُبْ لِمَا له التعريفُ بالثاني ، مع أنَّ النسبةَ في هـٰذه الحالةِ للثاني ، لا لِمَا له التعريفُ بالثاني ؛ فالاحتمالُ الثاني في كلامه هو المُتعيِّنُ .

❁ قوله : (وهو مِنْ عطفِ العامِّ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ عطفَ العامِّ على الخاصِّ لا يكونُ بـ (أو) ؛ فالأَوْلىٰ : أنَّهُ عطفُ مُغايِرٍ ، كما يأتي بيانُهُ قريباً[2] .

---

(١) فتقول فيهما : (بَكْريٌّ) و(كُلْثُوميٌّ) .

(٢) انظر (٥/ ٣٧٩ـ ٣٨٠) .

إذا نُسِبَ إلى الاسم المُركَّبِ : فإن كان مُركَّباً تركيبَ جملةٍ ، أو تركيبَ مَزْجٍ . . حُذِفَ عَجُزُهُ ، وأُلحِقَ صدرُهُ ياءَ النسب ؛ فتقولُ في (تأبَّطَ شرّاً) : (تأبَّطِيٌّ) ، وفي (بَعْلَبَكَّ) : (بَعْلِيٌّ)[1] .

وإن كان مُركَّباً تركيبَ إضافة : فإن كان صَدْرُهُ ابناً أو أباً ، أو كان مُعرَّفاً بعَجُزه . . حُذِفَ صَدْرُهُ وأُلحِقَ عَجُزُهُ ياءَ النسب ؛ فتقولُ في (ابن الزُّبَير) : (زُبَيْرِيٌّ) ، وفي (أبي بكر) : (بَكْرِيٌّ) ، وفي (غلام زيد) : (زَيْدِيٌّ) .

❀ **قوله : (وفي « غلام زيد » : « زَيْدِيٌّ ») تَبِعَ في التمثيل به ابنَ الناظم ، وهو فاسدٌ ؛ لأنَّ مُرادَهُم بالمضاف هنا** : ما كان عَلَماً أو غالباً ، لا مثلَ (غلام زيد) ؛ فإنَّهُ ليس لمجموعه معنىً مفردٌ يُنسَبُ إليه ، بل يجوزُ أنْ يُنسَبَ إلىٰ (غلام) وإلىٰ (زيد) ، ويكونَ مِنْ قَبِيلِ النسب إلىٰ المفرد لا إلى المضاف ، وإن أراد (غلام زيد) مجعولاً عَلَماً . . فليس مِنْ قَبِيلِ ما يُعرَّفُ فيه الأوَّلُ بالثاني ، بل هو مِنْ قَبِيلِ ما يُنسَبُ إلىٰ صدره ما لم يُخَفِ اللَّبْسُ . انتهىٰ « أُشْمُوني »[2] .

وقد يُجابُ : بأنَّ المثالَ لا تُشترَطُ صحَّتُهُ ، وليس البحثُ في المثال مِنْ دَأْبِ المُحصِّلينَ .

❀ **قوله : (وقد يُجابُ . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ ضَعْفُ هـٰذا الجوابِ ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : إنَّ الأقسامَ ثلاثةٌ :**

---

(١) وفي (مَعْدِي كَرِبَ) : (مَعْدِيٌّ) ، أو : (مَعْدَوِيٌّ) ؛ لأنَّهُ بعد حذف الثاني يصير منقوصاً ؛ كـ (قاضٍ) ، فيجري فيه ما مرَّ في (٥/ ٣٦٦) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٥٩) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٧٣٧) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٥٨ ـ ٨٥٩) .

فإن لم يَكُنْ كذلك : فإن لم يُخَفْ لَبْسٌ عندَ حَذْفِ عَجُزِهِ . . حُذِفَ عَجُزُهُ ونُسِبَ إلىٰ صَدْرِه ؛ فتقولُ في (امرئِ القَيْس) : (امْرِئِيٌّ)[1] ، **وإن خِيفَ لَبْسٌ حُذِفَ صَدْرُهُ ونُسِبَ إلىٰ عَجُزه** ؛ فتقولُ في (عبد الأَشْهَل) و(عبدِ القَيْس) : (أَشْهَلِيٌّ) و(قَيْسِيٌّ) .

. . . .

الأَوَّلُ : العَلَمُ المبدوءُ بـ (ابن) أو (أب) ، سواءٌ كان عَلَماً بالوضع ؛ كـ (أبي بكر) ، أو بالغَلَبة ؛ كـ (ابن الزُّبير) و(ابن عمر) و(ابن عبَّاس) ، **وهـٰذا القِسْمُ هو مُرادُ المُصنِّفِ بقوله** : (مبدوءةً بابنٍ أوَ اَب) .

الثاني : العَلَمُ بالغَلَبة غيرُ المبدوءِ بما ذُكِرَ ؛ كـ (غلام زيد) عَلَماً بالغَلَبة علىٰ بعضِ غِلْمانِهِ ، **وهـٰذا القِسْمُ هو مُرادُ المُصنِّفِ بقوله** : (أو ما له التعريفُ) ؛ فإنَّ العَلَميَّةَ بالغَلَبة لا تُنافي التعريفَ بالإضافة ، إنَّما الذي يُنافِيها العَلَميَّةُ بالوضع .

الثالثُ : العَلَمُ بالوضع غيرُ المبدوءِ بما ذُكِرَ ؛ كـ (امرئ القيس) ، وهو لا يتعرَّفُ فيه الأوَّلُ بالثاني ؛ لأنَّ كلّاً منهما كجزءٍ من الكلمة ، **وهـٰذا هو مُرادُ المُصنِّفِ بقوله** : (فيما سوىٰ هـٰذا) .

وعلىٰ هـٰذا الصنيعِ جرى الشارحُ تبعاً لابن الناظمِ ، وهو لا غُبارَ عليه ، **وبهـٰذا تعلمُ** ما في كلام « الصبَّان »[2] .

---

(١) ويُقالُ أيضاً : (مَرَئِيٌّ) ، وهـٰذا هو المُطَّرِدُ عند سيبويه ؛ لأنَّهُ المسموع . « خضري » (٢/ ٨٦٠) نقلاً عن المُصرِّح .

(٢) حاشية الصبان (٤/ ٢٦٩ـ ٢٧٠) ، وانظر « شرح ابن الناظم » (ص٥٦٩) .

٨٧٣ ـ واْجْبُرْ برَدِّ اللامِ ما منهُ حُذِفْ جوازاً . . . .

---

* **قوله** : (**واْجْبُرْ**) بضمِّ الباء : أمرٌ ، و(**برَدِّ**) : مُتعلِّقٌ به مضافٌ إلى (اللام) مِنْ إضافة المصدر إلىٰ مفعوله ، و(**ما**) : في محلِّ نصبٍ على المفعوليَّة بـ (اجبُرْ) ، **وأصلُ الجَبْر** : الإصلاحُ والإزالة .

* **قوله** : (**جوازاً**) نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : جَبْراً ذا جوازٍ ، أو مِنْ غير حذفٍ مبالغةً ، أو مُؤوَّلاً بالمُشتقِّ ؛ أي : جائزاً ، أو في موضع الحال مِنَ المصدر المفهومِ مِنَ الفعل ؛ أي : حالَ كونِ الجَبْر جائزاً .

وقد أَطْلَقَ الجوازَ وهو مُقيَّدٌ بألَّا تكونَ العينُ مُعتلَّةً ، فإنْ كانتْ معتلةً وَجَبَ جَبْرُهُ وإن لم يُجبَرْ في التثنية وجمعِ التصحيح ؛ فيُقالُ في (شاةٍ) : (شاهِيٌّ) .

---

* **قوله** : (**فيُقالُ في « شاةٍ » : « شاهِيٌّ »**) **أصلُ (شاة)** : (شَوْهَة) ؛ حُذِفتْ لامُها ـ وهي الهاءُ ـ تخفيفاً ، وقُصِدَ تعويضُ التاءِ عنها ، ففُتِحتِ الواوُ بعدَ سكونها لأجلها ، ثمَّ قُلبتْ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، فتُرَدُّ لامُها في النسب ويُقالُ : (شاهِيٌّ) ؛ **لأنَّ المجبورَ عندَ سيبويهِ والجمهورِ تُفتَحُ** عينُهُ وإن سكنتْ في الأصل ، فتُقلَبُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، **وأمَّا عندَ الأخفشِ** : فيُقالُ : (شَوْهِيٌّ) بسكون الواو ؛ لأنَّهُ يُسكِّنُ فيه ما أصلُهُ السكونُ ، كما أفاده المُحشِّي بعدُ[1] .

---

(١) انظر (٥/ ٣٨٣) .

. . . . أَنْ لَـم يَـكُ رَدُّهُ أُلِـفْ

٨٧٤ ـ في جمعَيِ التصحيحِ أو في التثنيهْ وحَـقُّ مجبـورٍ بهـٰـذي تَـوْفِيَـهْ

إذا كان المنسوبُ إليه محذوفَ اللام.. فلا يخلو : إمَّا أنْ تكونَ لامُهُ مُستحِقَّةً للردِّ في جمعَيِ التصحيح أو في التثنية ، أو لا .

فإن لم تكنْ مُستحِقَّةً للردِّ فيما ذُكِرَ.. جاز لك في النسب الردُّ وتركُهُ ؛ فتقولُ في (يَـدٍ) و(ابـنٍ) : (يَـدَوِيٌّ) و(بَنَـوِيٌّ)[1] ، و(ابْنِـيٌّ)

❁ **قوله : (أَنْ لم يَكُ رَدُّهُ)** ؛ أي : اللامِ ، **وجوابُ الشرط** : محذوفٌ ، و(**في جمعَي**) : مُتعلِّقٌ بـ (أُلِفْ) ، ولا تظهرُ فائدةٌ لذِكْر جمع تصحيحِ المُذكَّر ، وقد اقتصر في « التسهيل » على التثنية والجمع بالألف والتاء[2] .

❁ **قوله : (وحَقُّ)** بفتح الحاء المُهمَلة : مبتدأٌ ، **خبرُهُ** : (**تَوْفِيَهْ**) ، و(**بهـٰذي**) : مُتعلِّقٌ به ، والإشارةُ للمواضع الثلاثة ؛ أي : فيها ، أو للام ؛ أي : حقُّ المجبورِ بهذي اللام ـ أي : بردِّها إليه في المواضع المذكورةِ ـ.. التوفيةُ بردِّها إليه في النسب .

❁ **قوله : (« يَدَوِيٌّ » . . . و« يَدِيٌّ ») هـٰذا التخييرُ إنَّما يأتي علىٰ رأيِ مَنْ**

❁ **قـولـه : (والإشـارةُ للمـواضـع الثـلاثـة) هـٰـذا لا يصـحُّ مـع التعلُّـقِ** بـ (تَوْفِيهْ) ، إنَّما يصحُّ مع التعلُّقِ بـ (مجبورٍ) .

---

(١) أي : بحذف همزة الوصل؛ لأنَّها عِوَضُ اللام ، فلا يُجمَعُ بينهما . « خضري » (٢/ ٨٦١).

(٢) تسهيل الفوائد (ص٢٦٣) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٦٠) .

و(يَدِيٌّ)[1] ؛ كقولهم في التثنية : (يدانِ) و(ابنانِ) ، وفي (يدٍ) عَلَماً لمذكر : (يَدُونَ) .

وإن كانتْ مُستحِقَّةً للردِّ في جمعَيِ التصحيحِ أو في التثنية . . وَجَبَ ردُّها في النسب ؛ فتقولُ في (أبٍ) و(أخٍ) و(أختٍ) : (أَبَوِيٌّ) و(أَخَوِيٌّ)[2] ؛ كقولهم : (أَبَوَانِ) و(أَخَوَانِ) و(أَخَوَاتٌ) .

يقولُ في التثنية : (يَدَانِ) ، وأمَّا على رأي مَنْ يقولُ : (يَدَيانِ) . . فلا يُقالُ إلا (يَدَوِيٌّ) انتهىٰ « شيخ الإسلام » و« أُشْمُوني »[3] .

ومذهبُ سيبويهِ : أنَّ المجبورَ تُفتَحُ عينُهُ وإن كان أصلُهُ السكونَ ، وذَهَبَ الأخفشُ : إلىٰ تسكين ما أصلُهُ السكونُ ، والصحيحُ : هو الأوَّلُ[4] .

---

(١) قوله : (وابْنِيٌّ) ؛ أي : بإثبات الهمزة وحذفِ اللام ، وكذا كلُّ ما حُذِفتْ لامُهُ وعُوِّضَ عنها الهمزةُ ؛ كـ (اسم) و(است) . « خضري » (٢/ ٨٦١) .

(٢) زاد في (و ، ز) : (وأختي) ، ولا محلَّ لهٰذه الزيادة هنا وإن كانتْ صحيحةً علىٰ مذهب يونس ؛ لأنَّ الكلامَ علىٰ ردِّ اللام في النسب ، وسيأتي مذهب يونس في البيت الآتي .

(٣) الدرر السنية (٢/ ١٠١٢) ، شرح الأشموني (٣/ ٧٤٠) ، وانظر « شرح المفصل » (٣/ ٢٠٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ١٦٤) .

(٤) وحُكِيَ عن الأخفش أنَّهُ رجع في « الأوسط » إلىٰ مذهب سيبويه والجمهور . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٦١) ، و« تمهيد القواعد » (٩/ ٤٧١٤ـ٤٧١٥) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٤٠٣) .

٨٧٥ ـ وبـ (أخٍ) (أُخْتاً) وبـ (ٱبنٍ) (بِنْتَا) أَلْحِـقْ ويُـونُـسٌ أبـىٰ حَـذْفَ التَّـا

مذهبُ الخليلِ وسيبويهِ رحمهما الله تعالىٰ : إلحاقُ (أُختٍ) و(بنتٍ) في النسب بـ (أخ) و(ابن) ؛ فتُحذَفُ منهما تاءُ التأنيث ، ويُرَدُّ إليهما المحذوفُ ؛

❀ قـولـه : (وبـ « أخٍ ») مُتعلِّـقٌ بـ (أَلْحِـقْ) ، و(أُخْتـاً) : مفعـولُ (أَلْحِقْ) ، و(بـ « ٱبْنٍ ») : معطوفٌ علىٰ (بـ « أخ ») ، و(بِنْتَا) : معطوفٌ علىٰ (أُخْتاً) ؛ مِنَ العطف علىٰ معمولَينِ لعاملٍ واحد ، وذلك جائزٌ اتِّفاقاً[(١)] .

❀ قوله : (ويُونُسٌ) بالتنوين للضرورة ، وهو يونسُ بنُ حبيبٍ ، يُكْنىٰ : أبا عبد الرحمـٰن ، أخذ النحوَ عن أبي عمرو بن العلاء ، وعن حمَّادِ بنِ سَلَمَةَ ، تُوفِّيَ سنةَ اثنتَينِ وثمانينَ ومئة ، ذَكَرَهُ المُعرِبُ[(٢)] .

❀ قوله : (أُختٍ) بضمِّ الهمزة ، وإنَّما قالوا : (أُخت) بالضمِّ ؛ ليَدُلَّ علىٰ أنَّ الذاهبَ منه واوٌ ، وصحَّ فيها ذلك دون الأَخ ؛ لأجل التاءِ التي تَثبُتُ في الوصل والوقفِ ؛ كالاسم الثُّلاثيِّ . انتهـىٰ « صحاح »[(٣)] .

❀ قوله : (ويُرَدُّ إليهما المحذوفُ) قضيَّتُهُ : وجوبُ الجَبْرِ فيهما ، وهو

❀ قوله : (بالتنوين للضرورة) فيه : أنَّهُ لا ضرورةَ للوزن إلىٰ تنوينه ؛ فهو غيرُ مصروفٍ علىٰ أصله .

---

(١) انظر هـٰذه المسألة في « مغني اللبيب » (٢/ ٦٣١ـ٦٣٢) .

(٢) تمرين الطلاب (ص١٦٦) .

(٣) الصحاح (٦/ ٢٢٦٤) .

فيُقالُ : (أَخَوِيٌّ) و(بَنَوِيٌّ) ، فتحذفُ ، كما تفعلُ ذلك بـ (أخ) و(ابن) .

ومذهبُ يونسَ : أنَّهُ يُنسَبُ إليهما علىٰ لفظهما ؛ فتقولُ : (أُخْتِيٌّ) ، و(بِنْتِيٌّ)[1] .

٨٧٦ ـ وضاعِفِ الثانيَ مِنْ ثُنائِي ثانيهِ ذو لِينٍ كـ (لا) . . . . . .

المنقولُ ، وإن اقتضىٰ إلحاقُ الناظمِ البنتَ بالابن . . جوازَ الأمرَينِ ، ولعلَّ مُرادَهُ : أنَّها مُلحقَةٌ به إذا جُبِرَ بردِّ لامه .

❁ قوله : (« أَخَوِيٌّ » و« بَنَوِيٌّ ») نُقِلَ عن بعضهم : أنَّ الأوَّلَ بضمِّ الهمزة منسوبٌ إلىٰ (أُخت) ، والثانيَ بكسرها منسوبٌ إلىٰ (بِنت) انتهىٰ ، وهو مُخالِفٌ لِمَا في كتب اللغة ؛ قال في « الصحاح » : (النسبة إلى « الأخ » : « أَخَوِيٌّ » ، وكذا إلى « الأُخت » ؛ لأنَّك تقولُ : « أَخَواتٌ ») انتهىٰ[2] .

فالحاصلُ في النسبة إنَّما هو الإجمالُ ، وهو غيرُ مُمتنِعٍ ؛ إذ المُمتنِعُ إنَّما هو الإلباسُ ، فالنَّقْلُ المذكورُ لا ينبغي التعويلُ عليه[3] .

❁ قوله : (ثانيهِ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (ذو لِينٍ) ، والجملةُ : صفةُ (ثان) أو (ثُنائِي) .

❁ قوله : (صفةُ « ثان ») الصوابُ : حذفُهُ .

---

(١) انظر هـٰذه المسألة في « الكتاب » (٣/ ٣٦١) ، و« شرح الشافية » للرضي (٢/ ٦٠) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٦٢) ، و« المقاصد الشافية » (٧/ ٥٥٩ـ٥٦٠) .

(٢) الصحاح (٦/ ٢٢٦٤) .

(٣) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٦١) .

. . . . و(لائِي)

إذا نُسِبَ إلىٰ ثُنائيٍّ لا ثالثَ له . . فلا يخلو الثاني : إمَّا أنْ يكونَ حرفاً صحيحاً ، أو حرفاً مُعتلّاً .

فإن كان حرفاً صحيحاً : جاز فيه التضعيفُ وعدمُهُ ؛ فتقولُ في (كَمْ) : (كَمِيٌّ) و(كَمِّيٌّ) .

وإن كان حرفاً مُعتلّاً : وَجَبَ تضعيفُهُ ؛ فتقولُ في (لو) : (لَوِّيٌّ) .

وإن كان الحرفُ الثاني ألفاً : ضُوعِفَتْ وأُبدِلَتِ الثانيةُ همزةً ؛ فتقولُ في رجلٍ اسمُهُ (لا) : (لائِيٌّ) ، ويجوزُ قلبُ الهمزةِ واواً ؛ فتقولُ : (لاوِيٌّ) .

٨٧٧ ـ وإنْ يَكُنْ كـ(شِيَةٍ) ما الفا عَدِمْ   . . . .

❁قوله : (و« لائِي ») بتشديد الياء ، وخُفِّفَ في الوقف .

❁قوله : (وإنْ يَكُنْ كـ« شِيَةٍ ») اسمُ (يَكُنْ) : هو قولُهُ : (ما) ؛ أي : الذي عَدِمَ الفاءَ ، وخبرُها : قولُهُ : (كـ« شِيَةٍ ») ؛ وهو اللَّونُ الذي يُخالِفُ لونَ الفرسِ وغيره ، **والهاءُ فيه** : عِوَضٌ مِنَ الواو الذاهبةِ مِنْ أوَّله ؛ **إذ أصلُهُ** : (وِشْيٌ) بكسر الواو ؛ نُقلت كسرةُ الواوِ إلى الشين ، ثمَّ حُذفت الواوُ التي هي

. . . .

فاءُ الكلمة وعُوِّضَ منها هاءُ التأنيث ، والجمعُ : (شِيَاتٌ) ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَا شِيَةَ فِيهَا ﴾ [البقرة : ٧١] ؛ أي : ليس فيها لونٌ يُخالِفُ سائرَ لونِها ، كما في « الصحاح »(١) .

❀ قوله : (فجَبْرُهُ) مبتدأٌ ، و(فتحُ) : معطوفٌ عليه ، والخبرُ : قولُهُ : (ٱلْتُزِمْ) ، وأَفْرَدَهُ علىٰ معنىٰ (ما ذُكِرَ) ، وضميرُ (جَبْرُهُ) و(عينِهِ) : عائدٌ علىٰ مدلولِ (ما) ؛ وهو الاسمُ المحذوفُ الفاءِ ، والعينُ في مثال الناظم : هي الشينُ ، وتُسكَّنُ عندَ الأخفش(٢) .

❀ قوله : (وفتحُ عينِهِ) قال أبو حيَّانَ : (يُستثنى : المُضاعفُ المحذوفُ العينِ ؛ فإنَّهُ لا تُفْتَحُ عينُهُ ، بل تُرَدُّ وتُدغَمُ ، كما تقدَّم في « رُبِّيٍّ ») ، قال في « شرح الكافية » : (فلو كان ما أصلُهُ السكونُ مضاعفاً . . رُدَّ إليه باتِّفاقٍ ؛

❀ قوله : (قال أبو حيَّانَ : يُستثنى : المُضاعفُ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الكلامَ في محذوف الفاءِ ، لا في محذوف العينِ ؛ إذ لم يتعرَّضْ له المُصنِّفُ ولا الشارحُ ، ويُوضِّحُ ذلك عبارةُ « الأُشْمُونيِّ » ، ونصُّها : (تنبيهٌ : بَقِيَ مِنَ المحذوف قِسْمٌ ثالثٌ لم يُبيِّنْ حُكْمَهُ ؛ وهو محذوفُ العين ، وحُكْمُهُ : أنَّهُ إن كانتْ لامُهُ صحيحةً لم يُجبَرْ ؛ كقولك في « سَهٍ » و« مُذْ » مُسمّىً بهما :

---

(١) الصحاح (٦/ ٢٥٢٤) .

(٢) والفتح هو مذهب سيبويه ، وسيأتي تفصيل مذهبهما بعد قليل .

إذا نُسِبَ إلى اسمٍ محذوفِ الفاء . . فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ صحيحَ اللام ، أو مُعتلَّها .

فإن كان صحيحَها : لم يُرَدَّ إليه المحذوفُ ؛ فتقولُ في (عِدَةٍ) و(صِفَةٍ) : (عِدِيٌّ) و(صِفِيٌّ) .

وإن كان مُعتلَّها : وَجَبَ الردُّ ، ويجبُ أيضاً عندَ سيبويهِ رحمه الله . . فتحُ عينِهِ ؛ فتقولُ في (شِيَةٍ) : (وِشَوِيٌّ)[1] .

كراهيةً لفكِّ المضاعف ؛ فيُقالُ في « رُبَ » : « رُبِّيٌّ » ، ولا يُقالُ : « رُبَبِيٌّ » ، نصَّ عليه سيبويهِ) انتهىٰ « نُكَت »[2] .

❀ قوله : (وِشَوِيٌّ) بكسر الواوَينِ وفتحِ الشِّين عندَ سيبويهِ ؛ وذلك لأنَّكَ لمَّا رددتَ الواوَ الأُولى المحذوفةَ وحذفتَ التاء . . صار (الوِشِي) بكسرتَينِ مُتجاوِرتَينِ ؛ كسرةِ الواو وكسرةِ الشين ، فقُلبت الثانيةُ فتحةً ، فانقلبتِ الياءُ

« سَهِيٌّ » و« مُذِيٌّ » ، وأصلُهُما : « سته » و« منذ » ، كذا أَطْلَقَ كثيرٌ مِنَ النَّحْويِّينَ ، وليس كذلك ، بل هو مُقيَّدٌ بألَّا يكونَ مِنَ المُضاعف ؛ نحوُ « رُبَ » المُخفَّفةِ بحذف الباء الأُولىٰ إذا سُمِّيَ بها ونُسِبَ إليها ؛ فإنَّهُ يُقالُ : « رُبِّيٌّ » بردِّ المحذوفِ ، نصَّ عليه سيبويهِ ، ولا يُعرَفُ فيه خلافٌ . . .) إلىٰ آخر عبارته[3] .

---

(١) الكتاب (٣/ ٣٦٩) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٢٢٧) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٧/ ق٢٠١) ، و« شرح الكافية الشافية » (٤/ ١٩٥٨) ، و« الكتاب » (٣/ ٣٦٩) .

(٣) شرح الأشموني (٣/ ٧٤٢ـ ٧٤٣) ، وانظر « الكتاب » (٣/ ٣٥٩) .

٨٧٨ ـ والواحدَ اُذْكُرْ ناسِباً للجمعِ   إنْ لـم يُشـابِـهْ واحـداً بـالـوضـعِ

إذا نُسِبَ إلىٰ جمعٍ باقٍ علىٰ جمعيَّتِهِ . . جِيءَ بواحدِهِ ونُسِبَ إليه[1] ؛ كقولك في النسب إلى (الفرائضِ) : (فَرَضِيٌّ)[2] .

هـٰذا إن لم يكن جارياً مَجْرى العَلَم ، فإنْ جرىٰ مَجْراهُ ؛ كـ (أنصارٍ) . .

ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، ثمَّ انقلبت الألفُ واواً ؛ لأنَّهُ يجبُ قلبُ ألفِ المقصور الثالثة واواً .

وتقولُ علىٰ مذهب الأخفش : « وِشْيِيٌّ » بكسر الواو والياءِ الأُولىٰ وسكون الشين بينهما ؛ لأنَّهُ يَرُدُّ العينَ إلىٰ سكونها الأصليِّ ، أفاده في « التوضيح » و« شرحه »[3] .

* قوله : (والواحدَ) مفعولٌ مُقدَّم بـ (اُذْكُرْ) ، و(ناسِباً) : حالٌ مِنْ فاعله ، و(بالوضع) : مُتعلِّقٌ بـ (يُشابِهْ) ، والباء : بمعنىٰ (في) .

---

(١) قوله : (جِيءَ بواحده) ؛ أي : إن لم يتغيَّرِ المعنىٰ ، وإلا نُسِبَ إلى الجمع نفسِهِ ؛ كـ (أعرابيٌّ) ؛ إذ لو قيل : (عربيٌّ) ردّاً إلىٰ مفرده . . لَتبادَرَ الأعمُّ والقصدُ الأخصُّ ؛ لاختصاص الأعراب بسُكَّان البوادي ، وعمومِ العربِ لهم وغيرهم ، قاله أبو حيَّان . « خضري » (٢/ ٨٦٣) .

(٢) وقولهم : (فرائضي) خطأٌ ، وقيل : إنَّ (فرائضَ) ممَّا جرىٰ كالعَلَم ، كـ (أنصار) ؛ فلا يكونُ النسبُ إليه خطأً . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٦٣) .

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٣٣٨) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٣٣٥) .

نُسِبَ إليه على لفظه ؛ فتقولُ في (أنصارٍ) : (أنصارِيٌّ) ، وكذا إن كان عَلَماً ؛ فتقولُ في (أَنْمارَ) : (أَنْمارِيٌّ)[1] .

٨٧٩ ـ ومعَ (فاعِلٍ) و(فَعَّالٍ) (فَعِلْ) في نسبٍ أَغْنىٰ عنِ اليا فقُبِلْ

يُستغنىٰ غالباً في النسب عن يائه.. ببناء الاسم علىٰ (فاعِلٍ) بمعنىٰ (صاحبِ كذا)[2] ؛ نحوُ : (تامِرٍ) و(لابِنٍ) ؛ أي : صاحبِ تمرٍ ، .....

❁ قوله : (أَنْمارَ) بفتح الهمزة : هو في الأصل : جمعُ (نَمِرٍ) بفتحٍ فكسرٍ ، ثمَّ جُعِلَ عَلَماً علىٰ قبيلةٍ مِنَ العرب ، كما في « المصباح »[3] .

❁ قوله : (فَعِلْ) بفتح الفاء وكسرِ العين : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أَغْنىٰ) بالغين المُعجَمة ، و(في نسبٍ) : مُتعلِّقٌ به ، وكذا (معَ « فاعِلٍ »)[4] ، وجملةُ (فقُبِلْ) : مستأنفةٌ ؛ أي : (فَعِلٌ) معَ (فاعِلٍ) و(فعَّالٍ) أَغنىٰ في النسب عن الياء ، فَقُبِلَ عندَ النُّحاة .

---

(١) وكذا يُقالُ في النسب إلى (الجزائر) البلد الشقيق المعروف : (جزائِرِيٌّ) .

(٢) والفرقُ بينه وبينَ اسمِ الفاعل : أنَّ الثانيَ يُفِيدُ العلاجَ ويقبلُ التاء ، دونَ الأوَّل . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٦٣) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٨٥٩) .

(٤) وقوله : (ومع) قال الشاطبي في « المقاصد » (٧/ ٥٨٤) : (ظرفٌ مُتعلِّقٌ بـ« أغنىٰ »... وقد يكون « مع » في موضع الحال ؛ أي : حالَ كون « فَعِل » مع « فاعلٍ » و« فعَّالٍ ») .

وصاحبِ لَبَنٍ[1] ، وببنائه على (فَعَّالٍ) في الحِرَفِ غالباً ؛ كـ (بَقَّالٍ) و(بَزَّارٍ) .

وقد يكونُ (فَعَّالٌ) بمعنىٰ (صاحبِ كذا) ، وجُعِلَ منه قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت : ٤٦] ؛ أي : بذي ظُلْمٍ .

❁ قوله : (في الحِرَفِ) بكسرٍ ففتح : جمعُ (حِرْفَة) بمعنى الصِّناعةِ .

ثمَّ إنَّ أمثلةَ (فَعَّالٍ) كثيرةٌ ، ومع كَثْرتِها فهي غيرُ مَقِيسةٍ[2] ؛ فلا يُقالُ لصاحب الدَّقيقِ : (دَقَّاقٌ) ، ولا لصاحب الفاكهةِ : (فَكَّاهٌ) .

❁ قوله : (وجُعِلَ منه قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ﴾) الذي حَمَلَهُم علىٰ ذلك : أنَّ النفيَ مُنصَبٌّ على المبالغة ، فيثبتُ أصلُ الفعلِ ، واللهُ تعالىٰ مُنزَّهٌ عن ذلك .

وقد أُجِيبَ عن الآية بأجوبةٍ أُخْرىٰ ؛ منها : أنَّ صِيَغَ المبالغةِ وغيرَها في صفات الله تعالىٰ . . سواءٌ في الإثبات .

ومنها : أنَّ (فَعَّالاً) بمعنىٰ (فاعل) ؛ فلا كَثْرةَ ولا مبالغةَ .

ومنها : قصدُ التعريضِ بأنَّ ثَمَّ ظَلَّاماً للعبيد مِنْ وُلاة الجَوْر .

❁ قوله : (سواءٌ في الإثبات) مُحصَّلُهُ : أنَّ صفاتِ الله تعالىٰ لا تفاوتَ فيها ، فصِيَغُ المُبالغةِ وغيرُها في الإثبات سواءٌ ، فيلزمُ أنْ تكونَ في النفي سواءً ، وإلا لَزِمَ قَبُولُ صفاتِهِ للنقص جلَّ شأنُهُ ، فتدبَّرْ .

---

(١) وجُعِلَ منه قولُ الحُطيئة : (من البسيط)

دَعِ المَكـارِمَ لا تَـرْحَـلْ لبُغْيَتِهـا ... واقْعُدْ فإنَّكَ أنتَ الطاعِمُ الكاسِي

(٢) أي : عند سيبويه ، وأمَّا المُبرِّد : فيقيسُ بابَ (فعَّال) و(فاعل) . انظر « توضيح المقاصد » (٣/١٤٦٨) ، و« همع الهوامع » (٣/٤٠٨) .

وقد يُستغنىٰ عن ياء النسب أيضاً . . بـ (فَعِلٍ) بمعنىٰ (صاحبِ كذا) ؛ نحوُ : (رَجُلٌ طَعِمٌ ولَبِسٌ) ؛ أي : صاحبُ طعامٍ ولباسٍ ، وأَنْشَدَ سيبويهِ رحمه الله تعالىٰ[1] : [من مشطور الرجز]

٣٥٨ـ لستُ بلَيْلِيٍّ ولٰكنِّي نَهِرْ

لا أُدلِجُ الليلَ ولٰكنْ أَبتَكِرْ

ومنها : أنَّ (العبيدَ) جمعُ كَثْرةٍ جِيءَ في مقابلته بالكَثْرة .

ومنها : أنَّ المبالغةَ راجعةٌ إلى النفي ؛ يعني : انتفى الظُّلْمُ عن الربِّ انتفاءً مُبالَغاً فيه .

❁ قوله : (لستُ بلَيْلِيٍّ . . .) إلىٰ آخره : مِنَ الرجز ، وبعدَهُ :

متىٰ أَرَى الصُّبْحَ فإنِّي أَنْتشِرْ

أي : لستُ بعاملٍ في الليل ، والشاهدُ : في (نَهِر) بفتح النون وكسرِ الهاء ؛ أي : عاملٌ بالنهار ، و(أُدلِجُ) : مضارعُ (أَدْلَجَ) ؛ كـ (أَكْرَمَ) : إذا سار أوَّلَ الليل ، فإن ساروا مِنْ آخره فقد ادَّلَجُوا بالتشديد ، والابتكارُ : الأخذُ بأوَّلِ الأشياء .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : سيبويه في « الكتاب » (٣/ ٣٨٤) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٥٧٢) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٦٧) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٤/ ٣٤١) ، والشارح في « المساعد » (٣/ ٣٨٥) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٧/ ٥٨٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٧٤٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠٥٧ـ٢٠٥٨) .

أي : ولـٰكنِّي نهارِيٌّ ؛ أي : عاملٌ بالنهار .

٨٨٠ ـ وغيـرُ مـا أَسْلَفْتُـهُ مُقـرَّرَا على الـذي يُنقَـلُ منـهُ ٱقتُصِـرَا

أي : **ما جاء مِن المنسوبِ مُخالِفاً لِمَا سبق تقريرُهُ** . . **فهو مِنْ شواذِّ النسب** ، **يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه** ؛ كقولهم في النسب إلى (البُِصْرة) :

❁ **قوله** : (وغيرُ) مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (ما) ، وصِلَتُها : (أَسْلَفْتُهُ) ، و(مُقرَّرَا) بفتح الراء : حالٌ مِنَ الهاء[1] ، أو بكسرها : حالٌ مِنَ التاء ، وجملةُ (اقتُصِرَا) بالبناء للمفعول ، أو فعلُ أمرٍ : خبرٌ عن المبتدأ ، (وعلى الذي) : نائبُ فاعلٍ على الأوَّل ، والأحسنُ : ما قاله بعضُهُم ؛ مِنْ أنَّ نائبَ الفاعلِ ضميرٌ مُستتِرٌ يعودُ على المصدر[2] .

❁ **قوله** : (البُِصْرة) مُثلَّثةُ الباء ، حكاه الأَزهريُّ وغيرُهُ ، **أفصحُها** : الفتحُ ، بناها عُتْبةُ بنُ غَزْوانَ في خلافة عمرَ سنةَ سبعَ عَشْرةَ ، ويُقالُ لها : قُبَّةُ الإسلام ، وخِزانةُ العرب ، لم يُعبَدْ صنمٌ قطُّ بأرضها ، وهي أَقْوَمُ البلاد قِبْلةً ، ذَكَرَهُ الدَّمِيريُّ في « شرح المنهاج »[3] .

---

(١) وهو المشهورُ روايةً .

(٢) وجه الأحسنيّة : أنَّهُ على الأوَّل فيه ارتكابُ ضرورة ؛ لأنَّ فيه تقديمَ نائب الفاعل علىٰ فعله .

(٣) النجم الوهاج (٩/ ٣٦٤) ، وانظر « تهذيب اللغة » (١٢/ ١٧٧) .

والنسبةُ إليها : بكسر الباء أو فتحِها فقط ، وترَكُوا الضمَّ ؛ لئلَّا تلتبسَ النسبةُ إليها بالنسبة لـ (بُصْرىٰ) بضمِّ المُوحَّدة وبألفٍ في الآخر مِنْ بلاد الشام .

فإن قلتَ : إذا كانتِ الباءُ مِنَ (البصرة) مُثلَّثةً . . فما وجهُ تقييدِهِم الشذوذَ بالكسر ؟

---

* قوله : (لئلَّا تلتبسَ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُم لا يُبالُونَ باللَّبْس في هٰذا الباب(١) .

* قوله : (فما وجهُ تقييدِهِم . . .) إلىٰ آخره ، وإن لم يُقيِّدْ بذلك شارحُنا ، ثمَّ المعنىٰ : ما وجهُ حُكْمِهِم بالشذوذ مُقيَّداً بالكسر ؟! فإنَّ مُقتضى التثليثِ أنْ لا شذوذ أصلاً ، لا تعميمُ الحُكْمِ به .

ومُحصَّلُ قولِهِ : (يُمكِنُ الجوابُ . . .) إلىٰ آخره : ما قاله شيخُنا ؛ مِنْ أنَّهُ يُمكِنُ أنْ يُقالَ : النَّحْويُّ سأل البدويَّ : إذا نسبتَ إلى (البَصْرة) بالفتح ماذا تقولُ ؟ فقال : (بِصْري) بالكسر ، كما قرَّرُوهُ في تصغير (آل) علىٰ (أُهَيل) انتهىٰ .

وهو ظاهرٌ في بيان وجهِ الحُكْمِ بالشذوذ ، وبيانِ وجهِ التقييد بالكسر ، وبه يندفعُ ما قاله الصبَّانُ ؛ مِنْ أنَّهُ يجوزُ حَمْلُ (البِصْريِّ) بالكسر على النسبة إلى (البِصْرة) بالكسر ، و(البَصْريِّ) بالفتح على النسبة إلى (البَصْرة) بالفتح ،

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٤/ ٢٨٤) .

(بِصْرِيٌّ) ، وإلى (الدَّهْر) : (دُهْرِيٌّ) ، وإلىٰ (مَرْوَ) : (مَرْوَزِيٌّ) .

قلت : يُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ وجهَ الشذوذِ : أنْ يكونَ بالكسر منسوباً إلىٰ مفتوحِ الباءِ ، فتدبَّرْ ، ثمَّ رأيتُ في « التصريح » : (« بِصْري » ـ بالكسر ـ منسوبٌ إلى « البَصْرة » بفتح الباء ؛ كأنَّهُ منسوبٌ إلى « البِصْر » ؛ وهي حجارةٌ بِيضٌ تُوجَدُ في البَصْرة) انتهىٰ مُلخَّصاً[1] .

❀ قوله : (دُهْرِيٌّ) بضمِّ الدال : للشيخ الكبير ؛ منسوبٌ إلى (الدَّهْر) بفتحها .

فلا يكونُ ثَمَّ شذوذٌ أصلاً[2] .

❀ قوله : (كأنَّهُ منسوبٌ. . .) إلىٰ آخره : معناه : أنَّهُمُ استغنَوا بالنسبة إلى (البِصْر) عن النسبة إلى (البصرة) ، كما صرَّح به في « التصريح » ، وجَعَلَ هـٰذا مِنَ الفوائد[3] ، تأمَّلْ .

❀❀❀

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٣٧ـ٣٣٨) .

(٢) حاشية الصبان (٤/ ٢٨٤) ، وجاءت العبارة في (ك) بدل قوله : (فما وجه تقييدهم. . .) إلىٰ آخره : (قوله : « قلت : يُمكِنُ الجوابُ. . . » إلىٰ آخره : قال الصبَّانُ : يجوزُ حَمْلُ « البِصْريِّ » بالكسر على النسبة إلى « البِصْرة » بالكسرة ، و« البَصْريَّ » بالفتح على النسبة إلى « البَصْرة » بالفتح ، فلا يكونُ شذوذاً . انتهىٰ ، وأجاب شيخُنا : بأنَّهُ يُمكِنُ أنْ يُقالَ : النَّحْويُّ سأل البدويَّ : إذا نسبتَ إلى « البَصْرة » بالفتح ماذا تقولُ ؟ فقال : « بِصْريٌّ » بالكسر ، كما قرَّرُوهُ في تصغير « آل » علىٰ « أُهَيل » انتهىٰ ، ولعلَّ هـٰذا هو مُرادُ المُحشِّي بجوابه ، تأمَّلْ) .

(٣) قوله : (الفوائد) كذا في النسخ ، ولعلَّهُ : (الشواذ) كما يُفهم من « التصريح » .

الوقف

. . . .

(الوقفُ)

❁قوله : (الوقفُ) هو قَطْعُ النُّطْقِ عندَ آخِرِ الحركة ، والمُرادُ هنا : الاختياريُّ بالمُثنَّاة التحتيَّةِ ، لا الاختباريُّ بالمُوحَّدة ؛ كالوقف على كلماتِ : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾ [النمل : ٢٥] ، . . . .

[الوقفُ]

❁قوله : (عندَ آخِرِ الحركة) الأَوْلىٰ : (عندَ آخِرِ الكلمة) .

❁قوله : (والمُرادُ هنا : الاختياريُّ . . .) إلىٰ آخره ؛ وهو الذي قُصِدَ لذاته .

❁قوله : (لا الاختباريُّ بالمُوحَّدة) ؛ أي : ولا الاضطراريُّ ؛ وهو الذي لم يُقصَدْ أصلاً ؛ بأن انقطع النَّفَسُ عنده ، وأمَّا الاختباريُّ ـ بالباء المُوحَّدة ـ : فهو الذي قُصِدَ لا لذاته ، بل لاختبارِ حالِ الواقف ؛ هل يحسنُ أم لا ؟

❁قوله : (كالوقف علىٰ كلماتِ : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾) مثالٌ للوقف الاختباريِّ بالباء المُوحَّدة .

وبيانُهُ : أنَّهُ علىٰ قراءة الكِسَائيِّ : بتخفيف (أَلَا) ؛ فهي حرفُ استفتاحٍ

٨٨١ ـ تنويناً ٱتْرَ فتحِ ٱجْعَلْ أَلِفَا وقفاً . . . .

ونحوِ ذلك .

❁ قوله : (تنويناً) مفعولٌ أوّلُ بـ (ٱجْعَلْ) ، ومفعولُهُ الثاني : (أَلِفَا) ، و(إِتْرَ) : . . . .

و(يا) للتنبيه ، أو لمُنادىً محذوفٍ ، و(اسجدوا) فعلُ أمرٍ ، فيُوقَفُ علىٰ (يا) مفصولةً مِنِ (اسجدوا) ، وكان حقُّهُ : أنْ يُفصَلَا في الخطِّ أيضاً ، لٰكن وُصِلَا في المصحف العثمانيِّ ، فصارا بصورة المضارع لفظاً وخطّاً ، وفي التقدير غيرُهُ .

وعلىٰ قراءة الباقِينَ : بالتشديد ؛ فهي (أنِ) الناصبةُ مُدغمةً في (لا) الزائدةِ ؛ ولذا سقطتْ نونُ المضارع ، والمصدرُ المُنسبِكُ مفعولُ ﴿يَهْتَدُونَ﴾ بحذف الخافض ؛ أي : لا يهتدون إلى السجود ؛ فيُوقَفُ علىٰ (أنْ) عندَ قطع النَّفَس ، أو علىٰ (لا) ، دونَ ياءٍ ؛ لأنَّها جزءُ كلمةٍ ، وقيل غيرُ ذلك[1] .

❁ قوله : (ونحوِ ذلك) ؛ أي : ممَّا يُتوهَّمُ أنَّهُ لفظٌ واحد وهو في التقدير أكثرُ ؛ نحوُ : ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ﴾ [الأنعام : ١٤٣] ؛ فإنَّ (أمَّا) ليستْ هي الشرطيَّةَ ، بل (أم) العاطفةُ و(ما) الموصولة ؛ فيُوقَفُ علىٰ (أم) مفصولةً عن (ما) .

---

(١) انظر « الدر المصون » (٨/٥٩٨ـ٦٠٤) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٤٢٧) .

. . . . وتِلْوَ غيرِ فتحٍ ٱحْـذِفَـا

أي : إذا وُقِفَ على الاسم المُنوَّنِ . . فإن كان التنوينُ واقعاً بعدَ فتحةٍ : أُبدِلَ ألفاً ، ويشملُ ذلك : ما فتحتُهُ للإعراب ؛ نحوُ : (رأيتُ زيداً) ، وما فتحتُهُ لغير الإعراب ؛ كقولك في (إيهاً) و(وَيْهاً) : (إِيهَا) و(وَيْهَا)[1] .

معمولٌ لقوله : (احْذِفْ) أو (اجْعَلْ) ، أو لمحذوفٍ صفةِ (تنويناً) ، و(وقفاً) : حالٌ مِنْ فاعلِ (اجْعَلْ) ؛ أي : واقفاً ، أو مفعولٌ له[2] .

❀ قوله : (وتِلْوَ) بمعنىٰ : تاليَ ؛ أي : تابعَ ؛ مفعولُ (احْذِفْ) ؛ أي : احْذِفْ تنويناً تاليَ غيرِ الفتح .

❀ قوله : (إِيهاً) بكسر الهمزة وسكونِ الياء التحتيَّة ؛ بمعنىٰ : زِدْ ، لا بمعنى : انكَفِفْ ، خلافاً لِمَا في « التصريح »[3] .

❀ قوله : (و« وَيْهاً ») بفتح الواو ؛ بمعنىٰ : أَعْجَبُ .

❀ قوله : (معمولٌ لقوله : « احْذِفْ ») الصوابُ : حذفُهُ .

---

(١) ويشمل أيضاً : المقصورَ ؛ كـ (رأيت فتىً) ؛ فألفُهُ في النصب بدلٌ مِنَ التنوين ، وفي غيره لامُ الكلمة عادتْ لحذف التنوين عندَ سيبويه والجمهور ، وقيل : بدلٌ مِنَ التنوين مطلقاً ؛ فيُقدَّرُ إعرابُهُ على الألف المحذوفة ، وهو مذهبُ الأخفشِ والفرّاء والمازنيِّ ، وقيل : لام الكلمة مطلقاً ؛ فيُقدَّرُ عليها ؛ بدليل إمالتها وكتبِها بالياء ووقوعِها قافيةً ، والألف بدل التنوين لا تصلح لذلك ، وهو مرويٌّ عن أبي عمرو والكِسائيِّ والكُوفيِّينَ ، وإليه ذهب ابنُ كَيْسان والسِّيرافيُّ . انظر «توضيح المقاصد» (٣/ ١٤٧٠ـ١٤٧١)، و«حاشية الخضري» (٢/ ٨٦٥).

(٢) أو مفعول به علىٰ نزع الخافض .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٣٨) .

وإن كان التنوينُ واقعاً بعدَ ضمَّةٍ أو كسرة : حُذِفَ وسُكِّنَ ما قبلَهُ ؛ كقولك في (جاء زيدٌ) ، و(مررتُ بزيدٍ) : (جاء زيْد) ، و(مررتُ بزيْد)[1] .

٨٨٢ ـ وٱحْذِفْ لوقفٍ في سوى ٱضْطِرَارِ صِلَـةَ غيـرِ الفتـحِ فـي الإضمـارِ

٨٨٣ ـ وأَشْبَهَتْ (إذاً) مُنوَّناً نُصِبْ فـألفـاً فـي الـوقـفِ نـونُهـا قُلِـبْ

❀ قوله : (لوقفٍ في سوىٰ) مُتعلِّقانِ بـ (احْذِفْ) ، و(صِلَةَ) : مفعولُهُ ، و(فـي الإضمـارِ) : مُتعلِّـقٌ بـ (صِلَـة) ، واحتَـرَزَ بقـولـه : (فـي سـوى اضْطِرَارِ) : مِنْ وقوع ذلك في الشِّعْر ، وإنَّما يكونُ ذلك آخِرَ الأبيات .

❀ قـولـه : (إذاً) فـاعـلُ (أَشْبَهَـتْ) ، و(مُنـوَّنـاً) : مفعـولٌ ، وجملـةُ (نُصِبْ) : نعتُهُ .

❀ قوله : (فألفاً) مفعولٌ ثانٍ لقوله : (قُلِبْ) ، وجملةُ (قُلِبْ) :

❀ قوله : (مُتعلِّقٌ بـ « صِلَة ») إنْ أُخِذَ بظاهره لم يصحَّ ، كما هو ظاهرٌ .

---

(١) وما ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّهُ يُوقَفُ عليه بإبدال تنوينه ألفاً إن كان بعدَ فتحةٍ ، وبحذفه إن كان بعدَ ضمَّـةٍ أو كسـرة . . هـو المشهـورُ والفصيـحُ ، وذَكَـرَ الأخفـشُ وقُطْـربٌ وأبـو عبيـد والكُوفيُّونَ : أَنَّهُ يُوقَفُ عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً ، ونسبه المُصنِّف إلىٰ ربيعة ، وهناك لغةٌ ثالثة نسبها المُصنِّفُ إلى الأَزْد ؛ وهي أَنَّهُ يُوقَفُ عليه بإبدال التنوين ألفاً بعدَ الفتح ، وواواً بعدَ الضمَّة ، وياءً بعدَ الكسرة ، وزَعَمَ أبو عثمانَ أنَّها لغةُ قومٍ مِنْ أهل اليمن ليسوا فُصَحاءَ . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٦٩) .

إذا وُقِفَ علىٰ هاء الضميرِ . . فإن كانتْ مضمومةً ؛ نحوُ : (رأيتُهُ) ، أو مكسورةً ؛ نحوُ : (مررتُ بهِ) . . حُذفتْ صِلتُها ، ووُقِفَ على الهاء ساكنةً ، إلا في الضرورة .

وإنْ كانتْ مفتوحةً ؛ نحوُ : (هندُ رأيتُهَا) . . وُقِفَ على الألف ولم تُحذَفْ .

وشبَّهوا (إذاً) بالمنصوب المُنوَّن ؛ فأَبْدلُوا نونَها ألفاً في الوقف .

خبرٌ عن قوله : (نونُها) .

❀ قوله : (فأَبْدلُوا نونَها ألفاً في الوقف) ؛ أي : عندَ الجمهورِ ، وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّهُ يُوقَفُ عليها بالنون .

وفي رسمها ثلاثةُ مذاهبَ : تُكتَبُ بالألف مطلقاً ، بالنون مطلقاً ، التفصيلُ ؛ فإن أُلغِيَتْ كُتِبتْ بالألف ، وإن أُعمِلتْ فبالنون .

❀ قوله : (فإن أُلغِيَتْ كُتِبتْ بالألف) ؛ أي : لضعفها ، (وإن أُعمِلتْ فبالنون) ؛ أي : لقوَّتها ، كذا في « الأُشْمُونيِّ » ؛ فكأنَّهُ يُشِيرُ إلى الضعف والقوَّة بالضعيف والقويِّ ، ونَقَلَ الصبَّانُ عن « المغني » وعن « الأُشْمُونيِّ » في (باب النواصب) عكسَ ما هنا ؛ قال : (لأنَّها عندَ إلغائِها تلتبسُ بـ « إذا » الشرطيَّةِ ، وعندَ إعمالِها لا تلتبسُ بها) انتهىٰ[1] ، ولا يخفىٰ أنَّ هـٰذا التعليلَ لا يتمُّ ؛ لأنَّهُ بالنسبة للنطق ، والكلام في الخط .

---

(١) حاشية الصبان (٤/ ٢٩٠) ، وانظر « مغني اللبيب » (١/ ٢٩) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٥٥) .

٨٨٤ ـ وحذفُ يا المنقوصِ ذي التنوينِ ما   لم يُنصَبَ أَوْلىٰ مِنْ ثبوتٍ فَاْعْلَمَا

وهٰذا الخلافُ مُفرَّعٌ علىٰ قولِ مَنْ يقفُ بالألف ، وأمَّا مَنْ يَقِفُ بالنون . . فلا وجهَ لكتابتها عندَهُ بغير النون ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[1] .

❀ قوله : (وحذفُ) مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (يا) ، و(يا) : مضافٌ إلى (المنقوص) ، و(ذي التنوينِ) : صفةٌ (المنقوص) ، وقولُهُ : (أَوْلىٰ) : خبرُ المبتدأ ، و(مِنْ ثبوتٍ) : مُتعلِّقٌ به .

وقولُهُ : (وهٰذا الخلافُ مُفرَّعٌ . . .) إلىٰ آخره : ووجهُ رَسْمِها بالنون معَ كونِ الوقف بالألف : الفرقُ بينها وبين (إذا) الشرطيَّةِ .

وقولُهُ : (وأمَّا مَنْ يَقِفُ بالنون . . .) إلىٰ آخره : يُشعِرُ هٰذا : بأنَّ المُرادَ بتفرُّع الخلافِ علىٰ ذلك القولِ : إمكانُ جَرَيانِهِ عليه ؛ فسَقَطَ ما قيل هنا ، فتدبَّرْ[2] .

---

(١) شرح الأشموني (٣/ ٧٤٩ـ٧٥٠) ، وانظر ما تقدم في (٥/ ٢١) .

(٢) القولة في (ك) فيها مخالفةٌ لهٰذه القولة واللَّتين قبلها ، ونصُّها : (قوله : « فإن أُلغيتْ كُتبتْ بالألف » نقل الصبَّانُ عن « المغني » عكسَ هٰذا ، وهو الظاهرُ ، وقولُهُ : « وهٰذا الخلافُ مُفرَّعٌ . . . » إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ لا وجهَ لرسمها بالنون عند مَنْ يقفُ بالألف ولا عكسِهِ ؛ إذ الوقفُ علىٰ مرسوم الخطِّ ؛ فالظاهرُ : تفريعُ القولَينِ الأوَّلَينِ على الوقف ؛ فمَنْ وَقَفَ بالنون أو الألفِ . . رَسَمَها كذلك ، وأمَّا القولُ الثالثُ فقولٌ مُستقِلٌ غيرُ مُفرَّع علىٰ غيره . انتهىٰ) .

٨٨٥ ـ وغيرُ ذي التنوينِ بالعكسِ وفي   نحوِ (مُرٍ) لُزُومُ ردِّ اليا ٱقتُفِي

إذا وُقِفَ على المنقوص المُنوَّنِ . . فإنْ كان منصوباً : أُبدِلَ مِنْ تنوينه ألفٌ ؛ نحوُ : (رأيتُ قاضِيًا) .

وإنْ لم يكن منصوباً : فالمُختارُ : الوقفُ عليه بالحذف ، إلا أنْ يكونَ محذوفَ العينِ أو الفاءِ كما سيأتي[1] ؛ فتقولُ : (هـٰذا قاضْ) ، و(مررتُ بقاضْ) ، ويجوزُ الوقفُ عليه بإثبات الياء ؛ كقراءة ابنِ كثير : ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[2] .

❁ **قوله : (وغيرُ ذي التنوينِ) مبتدأٌ ومضافٌ ، و(بالعكس) : خبرُهُ ؛** أي : فإثباتُ يائِهِ ما لم يُنصَبْ أَوْلىٰ مِنَ الحذف ، **كما هو مُقتضى العكس ؛** لأنَّ الأصلَ مُقيَّدٌ بقوله : (ما لم يُنصَب) ، فيكونُ العكسُ كذلك ؛ **فاندفعَ اعتراضُ الأُشْمُونيِّ** : بأنَّ الناظمَ لم يستثنِ المنصوبَ وهو مُتعيِّنُ الإثباتِ ، أفادَهُ شيخُنا الحَفْناويُّ[3] .

❁ **قوله : (لُزُومُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (اقتُفِي) ، و(في نحوِ « مُرٍ ») :** مُتعلِّقٌ به ، **والمُرادُ بالنحو** : كلُّ منقوصٍ حُذفت عينُهُ ، و(مُرٍ) بضمِّ الميم : اسمُ فاعلٍ مِنْ (أَرْأَىٰ يُرْئي) ، وأصلُهُ : (مُرْئِيٌ) علىٰ وزن (مُفْعِلٍ) ، فأُعِلَّ إعلالَ (قاضٍ) ، [وحُذِفتْ] عينُهُ ـ وهي الهمزةُ ـ بعدَ نَقْلِ حركتِها .

---

(١) انظر (٥/٤٠٣) .

(٢) انظر « الدر المصون » (٧/٢١) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص١٤٠) .

(٣) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ق٢٥٢) ، وانظر « شرح الأشموني » (٣/٧٥١) .

فإنْ كان المنقوصُ محذوفَ العينِ ؛ كـ (مُرٍ) اسمَ فاعلٍ مِنْ (أَرَىٰ) ، أو الفاءِ ؛ كـ (يَفٍ) عَلَماً . . لم يُوقَفْ إلا بإثباتِ الياءِ ؛ فتقولُ : (هٰذا مُرِي) ، و(هٰذا يَفِي) ، وإليه أشار بقوله : (وفي نحوِ « مُرٍ » لُزُومُ ردِّ اليا ٱقْتُفِي) .

وإن كان المنقوصُ غيرَ مُنوَّنٍ . . فإن كان منصوباً : . . . .

❊ قوله : (كـ « يَفٍ » عَلَماً) شَرَطَ فيه العَلَمِيَّةَ ؛ ليصيرَ منقوصاً ؛ لأنَّ المنقوصَ لا يكونُ إلا اسماً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] ، ويُنوَّنُ لفظُ (يَفٍ) تنوينَ العِوَضِيَّة كما قاله بعضُهُم .

❊ قوله : (إلا بإثباتِ الياءِ) ؛ أي : لئلَّا يلزمَ الإِجْحافُ .

❊ قوله : (وإن كان المنقوصُ غيرَ مُنوَّنٍ) هٰذا في غير المُنادىٰ ، أمَّا المُنادىٰ : فمذهبُ الخليلِ : إثباتُ الياءِ ، ورجَّحه جمعٌ ، ومذهبُ يُونُسَ : حذفُها ، ورجَّحه سيبويهِ ، وقولُ الناظمِ : (وغيرُ ذي التنوينِ بالعكسِ) . .

❊ قوله : (فمذهبُ الخليلِ : إثباتُ الياءِ) ؛ أي : اختيارُ الإثباتِ ، كما يُفهَمُ مِنْ كلام الأُشْمُونيِّ وغيره[2] ، وحينئذ : فيُحمَلُ كلامُ الناظم علىٰ مذهب الخليل ، ويندفعُ قولُهُ : (لا يُوافِقُ شيئاً منهما) .

وقوله : (ومذهبُ يُونُسَ : حذفُها) ؛ أي : اختيارُ حذفِها ، كما يُفهَمُ

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠١٧) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٧٥١) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٧٤) .

ثبتتْ ياؤُهُ ساكنةً ؛ نحوُ : (رأيتُ القاضِيْ) .

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً : جاز إثباتُ الياءِ وحذفُها ، والإثباتُ أجودُ ؛ نحوُ : (هـٰذا القاضي) ، و(مررتُ بالقاضي) .

٨٨٦ ـ وغيرَ ها التأنيثِ مِنْ مُحرَّكِ سَكِّنْـهُ أو قِـفْ رَائِـمَ التَّحَـرُّكِ[١]

لا يُوافِقُ شيئاً منهما . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[٢] .

❁ قوله : (ثبتتْ ياؤُهُ) يُستثنىٰ منه : ما إذا كان مضافاً ؛ نحوُ : (يا قاضيَ مكَّةَ) إذا وُقِفَ عليه ؛ فيجوزُ حذفُ يائِهِ أيضاً ، نبَّه عليه ابنُ جماعة[٣] .

❁ قوله : (وغيرَ ها) غيرَ : مفعولٌ بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (سَكِّنْهُ) .

❁ قوله : (رَائِمَ) اسمُ فاعلٍ مِنْ (رامَ) ؛ أي : طَالِبَ ؛ حالٌ مِنْ فاعل (قِفْ) .

مِنْ كلام الأُشْمُونيِّ وغيرِهِ أيضاً[٤] .

❁ قوله : (نحوُ : « يا قاضيَ مكَّةَ ») صوابُهُ : حذف (يا) .

---

(١) قوله : (مِنْ مُحرَّك) ؛ أي : حركة أصليَّة قبل الوقف ، وخَرَجَ : ما إذا كان الكسرُ عارضاً ؛ نحوُ : ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر : ١] ، ونحوُ : ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾ [آل عمران : ١٦٧] ؛ فيجبُ تسكينُ التاء والذال كالساكن الأصليِّ .

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠١٧ـ١٠١٨) ، وانظر « الكتاب » (٤/ ١٨٤) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٩٥) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٧٤) ، و« المساعد » (٤/ ٣٠٨ـ٣٠٩) .

(٣) حاشية ابن جماعة علىٰ شرح الجارَبَرْدي على الشافية (٢/ ٦٥١) .

(٤) شرح الأشموني (٣/ ٧٥١) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٧٤) .

٨٨٧ ـ أو أَشْمِمِ الضمَّةَ أو قِفْ مُضعِفَا ما ليسَ همزاً أو عَلِيلاً إنْ قَفَا
٨٨٨ ـ مُحرَّكاً وحركاتٍ انْقُلَا لساكنٍ تحريكُهُ لن يُحظَلَا

❀ قوله : (أو قِفْ مُضعِفَا) بكسر العين : اسمُ فاعلٍ مِنْ (أَضْعَفَ) ؛ منصوبٌ على الحال مِنْ فاعلِ (قِفْ) قبلَهُ ، وقولُهُ : (ما ليسَ) : مفعولُ (مُضعِفَا) ، وجملةُ (ليس . . .) إلىٰ آخره : صِلَتُها ، وقولُهُ : (أو عَلِيلاً) : معطوفٌ علىٰ (همزاً) .

❀ قوله : (إنْ قَفَا مُحرَّكاً) ؛ أي : إن تَبِعَ مُحرَّكاً ؛ فـ (مُحرَّكاً) : مفعولُ (قَفَا) ؛ ففيه التضمينُ ؛ وهو تعلُّقُ قافيةِ البيت بما بعدَهُ ، وهو قبيحٌ .

قلت : لٰكن جوَّزه بعضُهُم للمُولَّدِينَ[1] .

❀ قوله : (وحركاتٍ) مفعولٌ مُقدَّم لقوله : (انقُلَا) ، وأَطْلَقَ الحركاتِ ، وهو شاملٌ للإعرابيّة والبِنائيَّة ، والذي عليه الجماعةُ : اختصاصُهُ بحركات الإعراب ؛ فلا يُقالُ : (مِنْ قَبُلْ) ، ولا (مِنْ بَعُدْ) ، ولا مضىٰ (أَمِسْ) ؛ لأنَّ حِرْصَهُم علىٰ معرفة حركةِ الإعرابِ ليس كحِرْصِهِم علىٰ معرفةِ حركةِ البناء .

وقولُهُ : (لساكنٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (انقُلا) ، و(تحريكُهُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (لن يُحظَلَا) بالظاء المُشالةِ ؛ أي : يُمنَعَ .

. . . .

(١) انظر ما تقدم في (١/ ٥٦٣) .

إذا أُرِيدَ الوقفُ على الاسم المُحرَّكِ الآخِرِ . . فلا يخلو آخِرُهُ : مِنْ أنْ يكونَ هاءَ التأنيثِ ، أو غيرَها .

فإنْ كان هاءَ التأنيثِ : وَجَبَ الوقفُ عليها بالسكون ؛ كقولك في (هٰذه فاطمةُ أقبلتْ) : (هٰذه فاطمَهْ) .

وإنْ كان آخرُهُ غيرَ هاءِ التأنيث : ففي الوقف عليه خمسةُ أوجهٍ : التسكينُ[1] ، والرَّوْمُ ، والإشمامُ ، والتضعيفُ ، والنَّقْلُ .

فالرَّوْمُ : عبارةٌ عن الإشارة إلى الحركة بصوتٍ خَفِيٍّ[2] .

والإشمامُ : عبارةٌ عن ضمِّ الشفتَينِ بعدَ تسكينِ الحرف الأخيرِ ،

❁ قوله : (فإنْ كان هاءَ التأنيثِ) ؛ أي : فإن كان الآخِرُ المُتحرِّكُ هاءَ التأنيثِ . . . إلىٰ آخره ، وفيه تجوُّزٌ وإن كان شائعاً ؛ إذ المُتحرِّكُ هو التاءُ المُبدَلةُ هي منها لا هي ، وإلا لوُقِفَ عليها بغير الإسكان أيضاً كغيرها ، أفادَهُ شيخُ الإسلامِ[3] .

❁ قوله : (وإلا لوُقِفَ عليها بغير الإسكان . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : غيرِ الإسكانِ ممَّا سوى النقل .

---

(١) هو الأصل ؛ لأنَّ الغَرَضَ مِنَ الوقف الاستراحةُ ، وهي بالسكون أبلغُ . « خضري » (٢/ ٨٦٧) .

(٢) ولو كانتِ الحركةُ فتحةً ، خلافاً لمَنْ منعه فيها كأكثر القرَّاء ، لٰكنَّها تحتاجُ إلىٰ رياضة وتأنٍّ ؛ لخفَّتها وسرعةِ اللسان إليها . نعم ؛ لا يُمكِنُ الرَّوْمُ في المنصوب المُنوَّن ؛ لظهور حركتِهِ بتمامها ؛ لأجل الألف بدلَ التنوين . « خضري » (٢/ ٨٦٨) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ١٠١٨) .

ولا يكونُ إلا فيما حركتُهُ ضمَّةٌ .

وشرطُ **الوقفِ بالتضعيف** : ألَّا يكونَ الأخيرُ همزةً[1] ؛ كـ (خطأ) ، ولا مُعتلّاً ؛ كـ (فتىً)[2] ، وأنْ يَلِيَ حركةً ؛ كـ (الجَمَل) ؛ فتقولُ في الوقف عليه : (الجَمَلّ) بتشديد اللام ، فإن كان ما قبلَ الأخيرِ ساكناً . . امتنعَ التضعيفُ ؛ كـ (الحِمْل) .

والوقفُ بالنَّقْل : عبارةٌ عن تسكين الحرف الأخيرِ ونَقْلِ حركتِهِ إلى الحرف

❁ **قوله** : (**ولا يكونُ إلا فيما حركتُهُ ضمَّةٌ**) مِنْ مرفوعٍ ؛ كـ (نستعينُ) ، أو مضمومٍ ؛ كـ (بعدُ)[3] ، **والغَرَضُ** منه : الفرقُ بينَ الساكن والمُسكَّنِ في الوقف ، **والغَرَضُ بالرَّوْمِ** : هو الغَرَضُ بالإشمام ، إلا أنَّهُ أَتَمُّ في البيان مِنَ الإشمام ؛ فإنَّهُ يُدرِكُهُ الأعمىٰ والبصيرُ ، والإشمامَ لا يُدرِكُهُ إلا البصير .

❁ **قوله** : (**بالتضعيف**) هو تشديدُ الحرفِ الذي يقفُ به ، **والغَرَضُ** به : الإعلامُ بأنَّ هـٰذا الحرفَ مُتحرِّكٌ في الأصل .

❁ **قوله** : (**وأنْ يَلِيَ حركةً ؛ كـ « الجَمَل »**) بالجيم ، **والحرفُ المَزِيدُ للوقف** : هو الساكنُ الذي قبلَهُ ؛ وهو المُدغَم .

❁ **قوله** : (**عبارةٌ عن تسكين الحرف . . .**) إلىٰ آخره ، **والغَرَضُ** به : إمَّا

---

(١) أي : لثِقَلِها كالمُعتلّ ، فلا تُزادُ بالتضعيف ثِقَلاً . « خضري » (٢/٨٦٨) .

(٢) الأَوْلىٰ : حذفُهُ ؛ لأنَّ الكلامَ في مُتحرِّك الآخِر ، ويُمثَّل بـ (رأيتُ القاضيَ) ، و(قُضِيَ الأمرُ) ، و(قَضُوَ الرجلُ) بضمِّ الضاد ؛ أي : صار قاضياً . « خضري » (٢/٨٦٨) .

(٣) أي : سواءٌ كانت الحركةُ إعرابيَّةً أو بنائيَّة .

الذي قبلَهُ ، وشرطُهُ : أنْ يكونَ ما قبلَ الآخِرِ ساكناً ، قابلاً للحركة ؛ نحوُ : (هٰذا الضَّرْبُ) ، و(رأيتُ الضَّرْبَ) ، و(مررتُ بالضَّرْبِ)[١] .

فإنْ كان ما قبلَ الآخِرِ مُحرَّكاً . . لم يُوقَفْ بالنَّقْل[٢] ؛ كـ (جَعْفَرٍ) ، **وكذا إنْ كان ساكناً لا يقبـلُ الحركةَ كالألف** ؛ نحوُ : (بابٍ) ، و(إنسانٍ) .

٨٨٩ ـ ونَقْلُ فتحٍ مِنْ سوى المهموزِ لا يـــراهُ بَصْـــرِيٌّ . . . .

بيانُ حركةِ الإعراب ، أو الفِرارُ مِنِ التقاء الساكنَينِ[٣] .

❀ **قوله : (لا يقبلُ الحركةَ)** ؛ أي : تعذُّراً ؛ كالألف ، أو ثِقَلاً ؛ كالياء المكسورِ ما قبلَها ؛ نحوُ : (قِنْدِيلٍ) ، وكالواو المضمومِ ما قبلَها ؛ نحوُ : (عُصْفُورٍ) .

❀ **قوله : (ونَقْلُ فتحٍ) نقلُ** : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (لا يراهُ) ، وفي بعض النسخ : بنصب (نقل) ؛ فيكونُ منصوباً بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (يراهُ)[٤] .

---

(١) سيأتي التمثيل له بعد قليل .

(٢) لأنَّ المُحرَّكَ لا يقبلُ حركةَ غيره ، ولغةُ لَخْم النقلُ إليه ؛ كقوله : (من مشطور الرجز)

مَــنْ يَــأْتَمِــرْ للخيــرِ فيمــا قَصَــدُهْ
تُحمَــدْ مَســاعِيــهِ ويُعلَــمْ رَشَــدُهْ

فنَقَلَ ضمَّةَ الهاء إلىٰ دال (قصده) بعدَ سَلْب فتحتِها . « خضري » (٢/ ٨٦٨) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٨١ـ١٤٨٢) .

(٣) وإنَّما لم يجب ؛ لأنَّ التقاء الساكنين جائزٌ في الوقف . « خضري » (٢/ ٨٦٨) .

(٤) والمشهورُ روايةً : الرفعُ ، وانظر « تمرين الطلاب » (ص ١٦٧ـ١٦٨) .

. . . . وكُـوفٍ نقَـلَا

مذهبُ الكُوفيِّينَ : أنَّهُ يجوزُ الوقفُ بالنَّقْل ، سواءٌ كانتِ الحركةُ ضمَّةً أو فتحةً أو كسرة ، وسواءٌ كان الأخيرُ مهموزاً أو غيرَ مهموزٍ ؛ فتقولُ عندَهُم : (هـٰذا الضَّرُبْ) ، و(رأيتُ الضَّرَبْ) ، و(مررتُ بالضَّرِبْ) ؛ في الوقف على (الضَّرْبِ) ، و(هـٰذا الرِّدُءْ) ، و(رأيتُ الرِّدَءْ) ، و(مررتُ بالرِّدِءْ) ؛ في الوقف على (الرِّدْءِ) .

ومذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّهُ لا يجوزُ النَّقْلُ إذا كانتِ الحركةُ فتحةً ، إلا إذا كان الآخِرُ مهموزاً ؛ فيجوزُ عندَهُم : (رأيتُ الرِّدَءْ) ، ويمتنعُ : (رأيتُ الضَّرَبْ)[1] .

❁ قوله : (وكُوفٍ) مبتدأٌ[2] ، خبرُهُ : جملةُ (نَقَلَا) .

والحاصلُ : أنَّ النقلَ في المهموز جائزٌ مطلقاً عندَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ ، وأمَّا غيرُ المهموز : فلا تُنقَلُ فيه الفتحةُ عندَ البَصْريِّينَ ، ذَكَرَهُ الفارِضيُّ[3] .

❁ قوله : (الرِّدْء) قال في « المصباح » : (الرِّدْءُ : مهموزٌ مثلُ « حِمْلٍ » ؛ المُعِينُ)[4] .

. . . .

(١) انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٧٩) ، و« المقاصد الشافية » (٨/ ٦٤ـ ٦٩) .

(٢) وحذفت ياء النسبة منه للضرورة . « تمرين الطلاب » (ص١٦٨) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٨٦) .

(٤) المصباح المنير (١/ ٣٠٦) .

ومذهبُ الكُوفيِّينَ أَوْلىٰ ؛ لأنَّهم نَقَلُوهُ عن العرب .

٨٩٠ ـ والنَّقْلُ إنْ يُعدَمْ نَظِيرٌ مُمتنِعْ وذاكَ فـي المهمـوزِ ليـسَ يَمتنِـعْ

يعني : أنَّهُ متىٰ أدَّى النَّقْلُ إلىٰ أنْ تصيرَ الكلمةُ علىٰ بناءٍ غيرِ موجودٍ في كلامهم . . امتنعَ ذلك ؛ إلا إن كان الآخِرُ همزةً ؛ فيجوزُ .

فعلىٰ هـٰذا : يمتنعُ : (هـٰذا العِلُمْ) في الوقف على (العِلْم) ؛ لأنَّ (فِعُلاً) مفقودٌ في كلامهم[1] ، ويجوزُ : (هـٰذا الرِّدُءْ)[2] ؛ لأنَّ الآخِرَ همزةٌ .

❀ قوله : (والنَّقْلُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (مُمتنِعْ) ، و(نَظِيرٌ) : نائبُ فاعلِ (يُعدَمْ) ، وجوابُ الشرط : محذوفٌ ، والجملةُ : مُعترِضةٌ بينَ المبتدأِ وخبره .

❀ قوله : (وذاكَ) ؛ أي : النقلُ ، وهو مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (ليس يَمتنِعْ) ، و(في المهموزِ) : مُتعلِّقٌ بـ (يمتنعْ)[3] .

❀ قوله : (لأنَّ « فِعُلاً » مفقودٌ) فِعُلاً : بكسر الفاء وضمِّ العين ، كما

---

(١) أي : اتفاقاً ، وأمَّا عكسُهُ فنادرٌ في الأسماء ، وقيل : مفقودٌ . « خضري » (٢/ ٨٦٩) .

(٢) أي : بنقل ضمَّة الهمزة إلى الدال وإن أدَّىٰ إلىٰ عدم النظير ؛ لثِقَل الهمزة . « خضري » (٢/ ٨٦٩) .

(٣) وفيه تقديم معمول خبر (ليس) عليها ، وقد سبق في (٢/ ٣٩١ـ ٣٩٣) منعه ، إلا أنْ يُقالَ بجوازه في الظروف . انظر « تمرين الطلاب » (ص١٦٨) .

٨٩١ ـ في الوقفِ تا تأنيثِ الِاَسمِ ها جُعِلْ   إنْ لم يَكُنْ بساكنٍ صحَّ وُصِلْ
٨٩٢ ـ وقلَّ ذا في جمعِ تصحيحٍ . . .   .

سيأتي في قول الناظم : (و« فِعُلٌ » أُهمِلَ . . .) إلىٰ آخره[١] .

❀ **قوله** : (تا) مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (تأنيث) ، **والخبرُ** : جملةُ قولِهِ : (جُعِلْ) ، **ونائبُ الفاعل** : مفعولُهُ الأوَّلُ[٢] ، و(ها) : مفعولُهُ الثاني ، و(في الوقفِ) : مُتعلِّقٌ بقوله : (جُعِلْ) .

واحترَزَ بالتأنيث : مِنْ تاءٍ لغيره ؛ فإنَّها لا تُغيَّرُ ، وشذَّ قولُ بعضِهِم : (قَعَدْنا على الفُرَاه) ، **وبالاسم** : مِنْ تاء الفعل ؛ نحوُ : (قامت) ؛ فلا تُغيَّرُ .

❀ **قوله** : (إنْ لم يَكُنْ) اسمُ (يَكُنْ) : ضميرٌ يعودُ إلىٰ (تا) ، **وخبرُها** : جملةُ (وُصِلْ) ، و(بساكنٍ) : مُتعلِّقٌ به ، **وجملةُ** (صحَّ) : نعتٌ لـ(ساكن) ، **واحترَزَ بعدم الاتِّصالِ بساكنٍ صحيحٍ** : مِنْ تاءٍ نحوِ (بنتٍ) و(أختٍ) ؛ فإنَّها لا تُغيَّرُ .

❀ **قوله** : (وقلَّ ذا) بفتح القاف : فعلٌ ماضٍ ، **فاعلُهُ** : (ذا) ؛ أي : قلَّ هـٰذا الجَعْلُ المذكورُ في جمعٍ . . . إلىٰ آخره .

---

(١) وسيأتي في كلام المُحشِّي (٥/٤٤٨ـ٤٤٩) توجيهُ قراءة : (والسماء ذات الحِبُكِ) .
(٢) وهو الضمير المستتر في (جُعل) العائدُ علىٰ (تا تأنيث) .

. . . . وما ضاهىٰ وغيرُ ذَينِ بالعكسِ انْتَمَىٰ

إذا وُقِفَ علىٰ ما فيه تاءُ التأنيثِ . . فإن كان فعلاً : وُقِفَ عليه بالتاء ؛ نحوُ : (هندُ قامَتْ) .

وإن كان اسماً : فإن كان مفرداً فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ ما قبلَها ساكناً صحيحاً ، أو لا ، فإنْ كان ما قبلَها ساكناً صحيحاً . . وُقِفَ عليه بالتاء ؛

❀ قوله : (وما ضاهىٰ) ؛ أي : ما شابهَهُ ، وأراد بذلك : (هيهات) و(أُولات) ، كما صرَّح به في « شرح الكافية »[1] .

❀ قوله : (وغيرُ ذَينِ) غيرُ : مبتدأٌ ومضافٌ إلىٰ ما بعدَهُ ، خبرُهُ : جملةُ (انتَمَىٰ) بمعنى : انتَسَبَ ، و(بالعكسِ) : مُتعلِّقٌ به .

❀ قوله : (وأراد بذلك : « هيهات » . . .) إلىٰ آخره : المُرادُ بما ضاهىٰ جمعَ التصحيح : ما شابهَهُ في الدَّلالة علىٰ مُتعدِّدٍ في الحال ؛ كـ(أُولات) ، أو في الأصل ؛ كـ(عَرَفات) ، أو في التقدير ؛ كـ(هيهات) ؛ فإنَّهُ في التقدير جمعُ (هَيْهَيَة) ، ثمَّ سُمِّيَ به الفعلُ ؛ وهو (بَعُدَ) ، كما في « التوضيح »[2] ؛ فقولُهُ : (وأراد بذلك : « هيهات » و« أُولات ») . . قاصرٌ عن نحوِ (عَرَفات) و(أَذْرعات)[3] .

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٩٥) .

(٢) انظر « أوضح المسالك » (٤/ ٣٤٧) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٤/ ٣٠١) .

نحوُ : (بِنْتْ) ، و(أُخْتْ) ، وإن كان غيرَ ذلك . . وُقِفَ عليه بالهاء ؛ نحوُ : (فاطمَهْ) ، و(حمزَهْ) ، و(فتاهْ) .

وإن كان جمعاً أو شِبْهَهُ : وُقِفَ عليه بالتاء ؛ نحوُ : (هِنْداتْ) ، و(هَيْهاتْ) .

وقلَّ الوقفُ على المفرد بالتاء ؛ نحوُ : (فاطمتْ) ، وعلىٰ جمع التصحيحِ وشِبْهِهِ بالهاء ؛ نحوُ : (هِنْداهْ) ، و(هَيْهاهْ) .

٨٩٣ ـ وقِفْ بها السَّكْتِ على الفعلِ المُعَلْ   بحذفِ آخِرٍ كـ (أَعْطِ مَنْ سَأَلْ)[1]
٨٩٤ ـ وليسَ حَتْماً في سوىٰ ما كـ (عِ) أو   كـ (يَعِ) مجزوماً فَراعِ ما رَعَوْا

يجوزُ الوقفُ بهاء السَّكْتِ علىٰ كلِّ فعلٍ حُذِفَ آخرُهُ للجزم أو الوقفِ ؛

---

* قوله : (بها السَّكْتِ) مُتعلِّقٌ بـ (قِفْ) ، وكذا (على الفعلِ) ، وقولُهُ : (بحذفِ) : مُتعلِّقٌ بـ (المُعَلْ) .

* قوله : (وليسَ حَتْماً) ؛ أي : ليس الوقفُ بهاء السكتِ واجباً ، و(مجزوماً) : حالٌ مِنْ (يَعِ) .

* قوله : (للجزم أو الوقفِ) ليس المُرادُ به هنا مُقابِلَ الوصل ؛ إذ يلزمُ

---

(١) قوله : (وقِفْ بها السَّكْتِ) ؛ أي : توصُّلاً إلىٰ بقاء الحركة وقفاً ، كما تُوُصِّلَ بهمزة الوصل إلىٰ بقاء السكون ابتداءً ، وسُمِّيتْ هاءَ السكت ؛ لأنَّهُ يُسكت عليها . « خضري » (٢/ ٨٧٠) .

كقولك في (لم يُعْطِ) : (لم يُعطِهْ) ، و(في أَعْطِ) : (أَعْطِهْ) .

ولا يلزمُ ذلك إلا إذا كان الفعلُ الذي حُذِفَ آخرُهُ قد بَقِيَ علىٰ حرفٍ واحدٍ ، أو علىٰ حرفَينِ أحدُهُما زائدٌ ؛ فالأوَّلُ : كقولك في (عِ) و(قِ) : (عِهْ) و(قِهْ)[1] ، والثاني : كقولك في (لم يَعِ) و(لم يَقِ) : (لم يَعِهْ) و(لم يَقِهْ) .

عليه أنَّ الحُكْمَ المذكورَ في المحذوف الآخِرِ جزماً . . لا يختصُّ بالوقف ، وليس كذلك ، بل المُرادُ بالوقف : البناءُ ، وبه عبَّر ابنُ هشامٍ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❀ قوله : (علىٰ حرفٍ واحدٍ) ؛ أي : سواءٌ كان المحذوفُ مع الآخِرِ الفاءَ ؛ كـ (قِ) مِنْ (وَقَىٰ) ، أم العينَ ؛ كـ (رَ) مِنْ (رَأَىٰ) .

❀ قوله : (أو علىٰ حرفَينِ أحدُهُما زائدٌ) نقله ابنُ هشامٍ عن الناظم ، ثمَّ قال : (وهو مردودٌ بإجماع المسلمِينَ علىٰ وجوب الوقف [علىٰ] نحو : ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم : ٢٠] ، ﴿وَمَن تَقِ﴾ [غافر : ٩] بترك الهاء) انتهىٰ[3] .

قال بعضُ مشايخِنا : (يُمكِنُ أنْ يُقالَ : إنَّ القراءةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ)[4] ؛

---

(١) وقد سبق تعليقاً في (١/ ٣٦٨) ذكرُ الأفعال التي جاءت علىٰ حرف واحد في الأمر .

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠٢١) ، وانظر « أوضح المسالك » (٤/ ٣٤٩) .

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٣٤٩) ، وما بين المعقوفين زيادة منه ، وما نقله عن الناظم هو ظاهر « النظم » ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٤/ ١٩٩٩) .

(٤) انظر « حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ق٢٥٤) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (٢/ ق٢٤٠) ، و« حاشية عطية الأجهوري على ابن عقيل » (ق/ ٢٩٤) .

٨٩٥ ـ و(ما) في الاستفهامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ ألفُهـا وأَوْلِهـا الهـا إنْ تَقِـفْ
٨٩٦ ـ وليسَ حَتْماً في سوىٰ ما ٱنْخَفَضَا باسمٍ كقولك (ٱقتِضاءَ مَ ٱقتَضَىٰ)

فحينئذٍ : لا يَصلُحُ الردُّ بما ذَكَرَ على ابن مالك ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (إنْ جُرَّتْ) خَرَجَ : المرفوعةُ والمنصوبةُ ؛ فلا تُحذَفُ ألفُهُما في غير الضرورة ، وأَهْمَلَ المُصنِّفُ مِنْ شروط حَذْفِها : أَلَّا تُركَّبَ مع (ذا) ، فإن رُكِّبتْ معه لم تُحذَفِ الألفُ ؛ نحوُ : (علىٰ ماذا تلومُونَني ؟) .

❁ قوله : (وليسَ حَتْماً) اسمُ (ليس) : يعودُ إلى الإيلاء المفهومِ مِنْ قوله : (أَوْلِها) ، و(حَتْماً) : خبرُها .

❁ قوله : (ٱقتِضاءَ) بالمدِّ : مفعولٌ مُطلَقٌ مُقدَّم علىٰ عامله وجوباً ؛ لإضافته إلىٰ ما له صدرُ الكلام ، و(مَ) الاستفهاميَّةُ : مضافٌ إليه ، و(اقتَضَىٰ) : فعلٌ ماضٍ ، وفاعلُهُ : مُستتِرٌ فيه ، والاقتضاءُ : طَلَبُ القضاء .

قال الشاطِبيُّ : (فقولُهُ : « اقتضاءَ مَ اقتَضَىٰ » تقديرُهُ : « اقتضاءَ أيِّ شيءٍ ؟ » ، وجوابُهُ : « [اقتضاءَ] عُسْرٍ » ، أو « يُسْرٍ » ، أو « تعجيلٍ » ، أو « مَطْلٍ » ، أو نحوِ ذلك ممَّا يقعُ عليه « ما » ، وقد يكونُ جوابُهُ : « اقتضاءَ زيدٍ » أو « عمرٍو ») انتهىٰ[1] .

. . . .

(١) المقاصد الشافية (٨/ ١٠١) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

إذا دخل علىٰ (ما) **الاستفهاميّةِ جارٌّ . .** وَجَبَ حذفُ ألفِها ؛ نحوُ : ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ : ١](١) ، و(بمَ جئتَ ؟) ، و(اقتضاءَ مَ اقْتَضَىٰ زيدٌ ؟) .

وإذا وُقِفَ عليها بعدَ دخول الجارِّ : فإمَّا أنْ يكونَ الجارُّ لها حرفاً ، أو اسماً ، **فإن كان حرفاً :** جاز إلحاقُ هاءِ السَّكْت ؛ نحوُ : (عمَّهْ) ، و(فيمَهْ) ، **وإن كان اسماً :** وَجَبَ إلحاقُها ؛ نحوُ : (اقتضاءَ مَهْ) ، و(مَجِيءَ مَهْ) .

٨٩٧ ـ ووَصْلَ ذي الهاءِ أَجِزْ بكلِّ ما حُـرِّكَ تحـريـكَ بنـاءٍ لَـزِمَـا

❀ **قوله :** (﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾) **أشار :** إلىٰ وجوب حذفِ الألف ، سواءٌ جُرَّتْ (ما) بالحرف أو بالمضاف .

❀ **قوله :** (**ووَصْلَ ذي الهاءِ**) وَصْلَ : مفعولٌ مُقدَّم بـ(أَجِزْ) ، و(**بكلِّ**) : مُتعلِّقٌ بـ(أَجِزْ) مضافٌ إلىٰ (ما) الموصولةِ أو الموصوفة ، وجملةُ (**حُرِّكَ**) : صِلَتُها(٢) ، و(**تحريكَ**) : مفعولٌ مطلقٌ مُبيِّنٌ للنوع مضافٌ إلىٰ (بناء) ، وجملةُ (**لَزِمَ**) : نعتُهُ .

وهٰذا البيتُ يوجدُ في بعض النسخ(٣) .

---

(١) كذا في (ح) والنسخة التي كتب عليها المحشي ، وفي (و ، ز) : (عمَّ تسأل ؟) .
(٢) أو صفتُها علىٰ تقدير (ما) موصوفةً .
(٣) انظر ما سيأتي تعليقاً بعد قليل .

٨٩٨ ـ ووَصْلُها بغيرِ تحريكِ بِنَا أُدِيمَ شذَّ في المُدَامِ ٱستُحْسِنَا

يجوزُ الوقفُ بهاء السكت علىٰ كلِّ مُتحرِّكٍ بحركةِ بناءٍ ، لازمةٍ ، لا تُشبِهُ

❀ قوله : (ووَصْلُها) مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ ضميرٍ يعودُ إلىٰ هاء السكت ، و(بغيرِ تحريك) : مُتعلِّقٌ به ، و(تحريكِ) : مضافٌ إلىٰ (بِنَا) ، وجملةُ (أُدِيمَ) : نعتُ (بِنَا) ، وخبرُ المبتدأ : جملةُ قولِهِ : (شذَّ) .

وهـٰذا البيتُ مُغنٍ عن البيت الذي قبلَهُ ؛ ولهـٰذا لم يوجدْ ذلك البيتُ إلا في نسخ قليلةٍ ، ولم يَذكُرْهُ الأُشْمُونيُّ أصلاً[١] .

❀ قوله : (في المُدَامِ) بضمِّ الميم : مُتعلِّقٌ بـ(استُحْسِنَا) ، ونائبُ الفاعل : يعودُ إلى الوصل ؛ أي : استُحسِنَ وصلُ هاءِ السكتِ في الدائم اللازمِ البناءِ ؛ نحوُ : (هو) ، و(هي) ؛ فيُقالُ في الوقف عليهما : (هُوَهْ) ، و(هِيَهْ) ، وذَكَرَ الفارِضيُّ أنَّ الذي لا يقفُ بالهاء في نحوِ (هُوَهْ) و(هِيَهْ) . . يُسكِّنُ الواوَ والياءَ[٢] .

---

(١) شَرَحَ علىٰ ذٰلك البيتِ شارحُنا ، وابن الناظم في « شرحه » (ص ٥٧٦) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٨٧) ، والسيوطي في « البهجة المرضية » (ص ٥٠١) ، وغيرهم ، وسقط من (ل) و« شرح الأشموني » ، و« المقاصد الشافية » وغيرها ، وقال الصبان في « حاشيته » (٤/ ٣٠٦) بعد أنْ نبَّه علىٰ زيادة البيت : (فيكونُ قولُهُ : « ووصلُها بغير . . . » إلىٰ آخره تفصيلاً لإجمال هـٰذا البيت) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٨٧) .

حركةَ إعراب ؛ كقولك في (كيفَ) : (كَيْفَهْ) .

ولا يُوقَفُ بها : علىٰ ما حركتُهُ إعرابيَّةٌ ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ) ، ولا علىٰ ما حركتُهُ مُشبِهةٌ للحركة الإعرابيَّةِ ؛ كحركةِ الماضي ، ولا علىٰ ما حركتُهُ البنائيَّةُ غيرُ لازمةٍ ؛ نحوُ : (قبلُ) و(بعدُ) ، والمنادى المفردِ ؛ نحوُ : (يا زيدُ) ، و(يا رجلُ) ، واسمِ (لا) التي لنفي الجنس ؛ نحوُ : (لا رجلَ) ، **وشذَّ وصلُها** بما حركتُهُ البنائيَّةُ غيرُ لازمةٍ ؛ كقولهم في (مِنْ عَلُ) : (مِنْ عَلُهْ) ، واستُحسِنَ إلحاقُها بما حركتُهُ دائمةٌ لازمة .

٨٩٩ ـ وربَّما أُعطِيَ لفظُ الوصلِ ما ... للــوقــفِ نَثْــراً وفَشَــا مُنتظِمَــا

❁ **قوله** : (**كحركةِ الماضي**) ظاهرُهُ : أنَّ هاءَ السكتِ لا تدخلُ الماضيَ ، وهو **أحدُ أقوالٍ ثلاثةٍ هو أصحُّها** ، وبه قال سيبويهِ والجمهورُ ، **ثانيها** : الجوازُ مطلقاً ، **ثالثُها** : الجوازُ إن أُمِنَ اللَّبْسُ ؛ نحوُ : (قَعَدَهْ) ، والمنعُ إن خِيفَ اللَّبْسُ ؛ نحوُ : (ضَرَبَهْ)[1] .

❁ **قوله** : (**وربَّما . . .**) إلىٰ آخره : (ربَّ) : حرفُ تقليلٍ ، و(**لفظُ**) : نائبُ فاعلِ (أُعطِيَ) قائمٌ مَقامَ مفعولِهِ الأوَّل ، و(ما) : مفعولُهُ الثاني ،

. . . .

(١) في هامش (ج) : (وجهُ أَمْنِ اللَّبْسِ في « قَعَدَهْ » : عدمُ نصبِهِ للمفعول ، فلا تلتبسُ الهاءُ في « قَعَدَهْ » بهاء المفعول ، بخلاف نحوِ « ضَرَبَهْ ») ، واختار المُصنِّف المذهبَ الأوَّل ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/١٤٨٨) ، و« المساعد » (٤/٣٢٧) ، و« تسهيل الفوائد » (ص٣٣١) .

قد يُعطى الوصلُ حُكْمَ الوقفِ ، وذلك كثيرٌ في النَّظْم قليلٌ في النَّثْر ، ومنه في النَّثْر : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ وَٱنظُرۡ ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، . . . .

و(**للوقفِ**) : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ صِلَةِ (ما) ، و(**نَثْراً**) ؛ أي : في نَثْرٍ ، و(**فَشَا**) : بمعنىٰ (كَثُرَ) معطوفٌ علىٰ (أُعطِيَ) ، و(**مُنتظِمًا**) : حالٌ مِنْ فاعل (فشا) العائدِ على الإعطاء المفهومِ مِنْ (أُعطِيَ) ؛ أي : كَثُرَ إعطاءُ لفظِ الوصلِ حُكْمَ الوقفِ حالَ كونِهِ مُنتظِماً .

❁ **قوله** : (﴿ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ ﴾) ؛ أي : لم يتغيَّرْ كلٌّ مِنْ طعامك وشرابِكَ معَ طُولِ الزمان ، وما ذَكَرَهُ الشارحُ مبنيٌّ علىٰ أنَّ الهاءَ للسكت وأنَّهُ مِنْ (سانَيْتُ) ، **وهو أحدُ قولَينِ للمُفسِّرينَ ، والثاني** : أنَّ الهاءَ أصليَّةٌ مِنْ (سانَهْتُ)(١) .

---

(١) قال السمين الحلبي في « الدر المصون » (٢/ ٥٦٣ـ٥٦٤) في بيان أصلِ هـٰذه الكلمة : (**وقرأ حمزةُ والكِسَائيُّ** : « لم يتسنَّهْ » بالهاء وقفاً وبحذفها وصلاً ، **والباقون** : بإثباتها في الحالَينِ ، **فأمَّا قراءتُهُما** : فالهاءُ فيها للسكت ، **وأمَّا قراءةُ الجماعة** : فالهاءُ **تحتملُ وجهَينِ** ؛ **أحدُهُما** : أنْ تكونَ للسكت ، وإنَّما أُثبتت وصلاً ؛ إجراءً للوصل مُجْرى الوقف ، وهو في القرآن كثير ؛ **فعلىٰ هـٰذا** : **يكونُ أصلُ الكلمة** : **إمَّا مشتقّاً مِنْ لفظ « السنة »** ؛ علىٰ قولنا : إنَّ لامَها المحذوفةَ واوٌ ؛ **ولذلك تُرَدُّ في التصغير والجمع** ؛ قالوا : « سُنَيَّةٌ » و« سَنَواتٌ » ، وعلىٰ هـٰذه اللغة قالوا : « سانَيتُ » ؛ أُبدلت الواو ياء لوقوعها رابعةً ، وقالوا : « أَسْنَتَ القومُ » ، فقلبوا الواوَ تاءً ، **والأصلُ** : « أَسْنَوُوا » ؛ فأبدلوها في « تُجاه » و« تُخَمة » كما تقدَّم؛ **فأصلُهُ** : « يتسنَّى » ؛ فحُذفت الألفُ جزماً ، **وإمَّا مِنْ لفظ « مسنون »** ؛ وهو المُتغيِّر ، **ومنهُ** : ﴿مِّنۡ حَمَإٖ مَّسۡنُونٖ﴾ [الحجر : ٢٦] ، **والأصلُ** : « يستنَّن » بثلاث نونات ؛ فاستُثقل توالي الأمثال ، فأبدلنا الأخيرة =

ومِنَ النَّظْم : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٣٥٩ـ مثلَ الحريقِ وافقَ القَصَبَّا

❀قوله : (مثلَ الحريقِ . . .) إلىٰ آخره : رَجَزٌ أوَّلُهُ :

لقد خَشِيتُ أنْ أرىٰ جَدَبَّا

و(رأىٰ) هنا : بَصَريَّةٌ ؛ فمفعولُهُ : (جَدَبَّا) بالتشديد ، وأصلُهُ :

. . . .

= ياءً ، كما قالوا في « تظنَّن » : « تظنَّىٰ » ، وفي « قَصَّصْتُ أظفاري » : « قَصَّيتُ » ، ثمَّ أبدلنا الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها ، ثم حُذفت جزماً ، قاله أبو عمرو ، وخطَّأه الزجاج . . .

والوجه الثاني : أنْ تكونَ الهاءُ أصلاً بنفسها ، ويكونَ مشتقاً من لفظة « سنة » أيضاً ، ولـٰكن في لغة مَنْ يجعلُ لامَها المحذوفةَ هاءً ؛ وهم الحجازيون ، والأصل : « سُنَيهة » ؛ يَدُلُّ علىٰ ذلك : التصغيرُ والتكسير ؛ قالوا : « سُنَيهةٌ » و« سُنَيهاتٌ » و« سانهت » ، ومعنىٰ لم يتسنَّه علىٰ قولنا : « إنَّهُ من لفظ السنة » ؛ أي : لم يتغيَّر بمَرِّ السنينَ عليه ، بل بقي علىٰ حاله) .

(١) البيت لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٦٩) ، ونُسب إلىٰ غيره ، وقبله :

إنَّ الدَّبَىٰ فوقَ المتونِ دَبَّا
وهبَّتِ الريحُ بمُورٍ هَبَّا
تتركُ ما أبقى الدَّبَىٰ سَبْسَبَّا
كأنَّهُ السَّيْلُ إذا اسْلَحَبَّا

والدَّبَىٰ : صغار الجراد ، والبيت من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٥٧٧) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٩٠) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٣٥٢ـ٣٥٣) ، و« المقاصد الشافية » (٨/ ١٢٥) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٧٦١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠٦٧ـ٢٠٦٩) .

فضَعَّفَ الباءَ وهي موصولةٌ بحرف الإطلاق ؛ وهو الألفُ .

(الجَدْبُ) المُخفَّفُ الذي هو ضدُّ الخِصْب ، وهو محلُّ الشاهد ، وكذا (القَصَبَّا) ؛ فشدَّد اللامَ مع وصلها بحرف الإطلاق ، وهـٰذا مِنَ الرجز المشطور ، فيَصِحُّ الاستشهادُ بكلٍّ مِنْ شَطْرَيْهِ ، وإنَّما لم يستشهد به الشارحُ ؛ لأنَّهُ يُشترَطُ للتضعيف في مِثْله شروطٌ ؛ منها : ألَّا يكونَ منصوباً مُنوَّناً ؛ فلهـٰذا قيل : إنَّ (جَدَبًا) ضرورةٌ .

وقولُهُ : (مثلَ) : منصوبٌ على الحال مِنْ ضمير (السَّيْل) في الأبيات قبلَهُ ، والمُرادُ : أنَّ هـٰذا الجرادَ في انتشاره وسُرْعةِ مَرِّه. . كالسَّيْل إذا امتدَّ وانتشرَ سريعاً مثلَ الحريقِ ؛ أي : النارِ في القَصَب أو التِّبْنِ أو الحَلْفاء ، وجملةُ (وافقَ القَصَبَّا) : حالٌ مِنَ (الحريق) .

❀ قوله : (لأنَّهُ يُشترَطُ للتضعيف في مِثْله) لا حاجةَ للفظِ (مثل) ، وقولُهُ : (ألَّا يكونَ . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّهُ لا داعيَ للتضعيف في ذلك ، وقد تقدَّم في « الشرح » أنَّهُ يُشترَطُ للتضعيف أنْ يليَ الآخرُ حركةً[1] ، وذلك مفقودٌ في (الجَدْب) .

❀ قوله : (« مثلَ » : منصوبٌ على الحال) الظاهرُ : أنَّهُ مفعولٌ ثانٍ لـ (رأىٰ) إنْ كانتْ عِلْميَّةً ، أو صفةٌ لـ (جَدَبًا) إن كانت بصريَّةً ، والمعنىٰ : أنِّي علىٰ حَذَرٍ ووَجَلٍ مِنْ أنْ أُبصِرَ الجَدْبَ يَعُمُّ الأرضَ وينتشرُ فيها كانتشار النارِ إذا صادفتِ القَصَبَ ؛ أي : البُوصَ الفارسيَّ ، تأمَّلْ .



---

(١) انظر (٥/ ٤٠٧) .



٩٠٠ـ اَلألِفَ المُبدَلَ مِنْ (يا) في طَرَفْ أَمِلْ . . . .

(الإمالةُ)

❀ قوله : (الإمالةُ) تُسمَّىٰ : كَسْراً ، وبَطْحاً ، وإضْجَاعاً[1] ، وسيأتي تعريفُها في كلام الشارح[2] .

❀ قوله : (اَلألِفَ) مفعولٌ مُقدَّم بـ (أَمِلْ) ، و(المُبدَلَ) : نعتُهُ ،

[الإمالةُ]

---

(١) لأنَّها اصطلاحاً : إمالةُ الفتحةِ نحوَ الكسرة ، والألفِ نحوَ الياء ، كما في « الشرح » ؛ فكأنَّكَ بطحتَها ـ أي : رَمَيْتَها ـ وأضجعتَها إليها . « خضري » (٢/ ٨٧٤) .

(٢) انظر (٥/ ٤٢٣) ، والغرض الأصليُّ من الإمالة : تناسبُ الأصوات وتقاربُها ؛ لأنَّ النطقَ بالياء والكسرةِ مُستفِلٌ مُنحدر ، وبالفتحة والألف مُتصعِّدٌ مُستَعلٍ ، وبالإمالة تصيرُ من نمطٍ واحد في التسفُّل والانحدار ، وقد تَرِدُ للتنبيه علىٰ أصل أو غيره ، وحكمُها : الجواز ؛ فكلُّ مُمالٍ يجوزُ تركُ إمالتِهِ ، والأسبابُ الآتية إنَّما هي للجواز . « خضري » (٢/ ٨٧٤) .

. . . . كذا الواقعُ منهُ اليا خَلَفْ
٩٠١ـ دونَ مَـزِيـدٍ أو شُـذُوذٍ ولِمَـا يَلِيهِ ها التأنيثِ ما الها عَدِمَا

الإمالةُ : عبارةٌ عن أنْ يُنحَىٰ بالفتحة نحوُ الكسرة ، وبالألف نحوُ الياء .

وتُمالُ الألفُ : إذا كانتْ طَرَفاً ، بدلاً مِنْ ياء ، أو صائرةً إلى الياء دونَ زيادةٍ أو شُذُوذ ؛ **فالأوَّلُ** : كألفِ (رمىٰ) و(مَرْمىٰ) ، **والثاني** : كألف (مَلْهَىٰ) ؛ فإنَّها تصيرُ ياءً في التثنية ؛ نحوُ : (مَلْهَيانِ) .

و(**مِنْ « يا »**) : مُتعلِّقٌ بـ (المُبدَلَ) ، و(**في طَرَفْ**) : نعتٌ لـ (يا) .

❁ **قوله** : (**منهُ**) مُتعلِّقٌ بـ (الواقعُ) ، و(**اليا**) : فاعلٌ به ، و(**خَلَفْ**) : حالٌ مِنَ (اليا) ، أو خبرُ (الواقعُ) علىٰ تأويله بـ (الصائر) .

❁ **قوله** : (**دونَ**) معمولٌ لـ (خَلَفْ) أو (الواقع) .

❁ **قوله** : (**ما الها عَدِمَا . . .**) إلىٰ آخره : (**ما**) : مبتدأٌ بحَذْفِ مضافٍ ، خبرُهُ : (**لِمَا يَلِيهِ**) ، والتقديرُ : (وحُكْمُ ما عَدِمَ الهاءَ في الإمالة . . ثابتٌ لِمَا يَلِيهِ هاءُ التأنيث) .

❁ **قوله** : (**الإمالةُ : عبارةٌ . . .**) إلىٰ آخره : **هي في الأصل** : مصدرُ (أَمَلْتُ الشيءَ إمالةً) : إذا عَدَلْتَ به إلىٰ غير الجهةِ التي هو فيها ؛ مِنْ (مالَ الشيءُ يَمِيلُ مَيْلاً) : إذا انحرفَ عن القصدِ .

❁ **قوله** : (**عن أنْ يُنحَىٰ**) ؛ أي : **يُقصَدَ** ، عبارةُ ابنِ هشامٍ : (هي أنْ

❁ **قوله** : (**أي : يُقصَدَ**) **المُناسِبُ هنا أنْ يقولَ** : (**أي : يُعدَلَ**) .

واحتَرَزَ بقوله : (دونَ مَزِيدٍ أو شُذُوذٍ) : ممَّا يصيرُ ياءً بسبب زيادةِ ياءِ التصغير ؛ نحوُ : (قُفَيٍّ) ، أو في لغةٍ شاذَّة ؛ كقول هُذَيل في (قَفاً) إذا أُضِيفَ إلىٰ ياء المُتكلِّم : (قَفَيَّ) .

وأشار بقوله : (ولِمَا يَلِيهِ ها التأنيثِ ما الها عَدِمَا) : إلىٰ أنَّ الألفَ التي

تذهبَ بالفتحة إلىٰ جهة الكسرةِ ، فإن كان بعد ألف ذهبتَ إلىٰ جهة الياءِ ؛ كـ« الفتىٰ » ، وإلا فالمُمالُ الفتحةُ وحدَها ؛ كـ« نِعْمَة » ، و« سَحَر »)[1] .

❁ قوله : (نحوُ : « قُفَيٍّ ») ؛ أي : فلا تُمالُ ألفُ (قَفَاي) ؛ لأنَّ انقلابَها ياءً فيما ذكر شاذٌّ ، وأصلُ (قُفَيٍّ) : (قُفَيْوٌ) ؛ فقُلبت الواوُ ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير ، فردُّها ورجوعُها إلى الياء إنَّما هو بسببِ تلك

❁ قوله : (فإن كان بعد ألف) عبارةُ « التوضيح » : (بعدَها ألفٌ) انتهىٰ ، ويحتملُ : أنْ يُقرَأَ (بعدُ) بالبناء على الضم ، و(ألفٌ) بالرفع ؛ فيُوافِقُ عبارةَ « التوضيح » ، تدبَّرْ .

❁ قوله : (و« سَحَر ») عبارةُ « التوضيح » : (وبسحر) بالباء ، فيكونُ سببُ الإمالةِ هو كسرَ الراء ، كما يأتي في كلام المُصنِّف[2] .

❁ قوله : (أي : فلا تُمالُ ألفُ « قَفَاي » . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا في المضاف لياء المُتكلِّمِ ، والتصريفُ الآتي وقولُهُ : (نحوُ : « قُفَيٍّ ») إنَّما هما فيما فيه ياءُ التصغير ، والانقلابُ فيه ليس شاذّاً ، فحَصَلَ في العبارة خَلْطٌ ،

---

(١) أوضح المسالك (٤/ ٣٥٤) .

(٢) انظر (٥/٤٣٨ ، ٤٤٠) .

وُجِدَ فيها سببُ الإمالةِ تُمالُ وإنْ وَلِيَتْها هاءُ التأنيث ؛ كـ (فتاة) .

٩٠٢ـ وهٰكذا بَدَلُ عينِ الفعلِ إنْ يَؤُلْ إلىٰ (فِلْتُ) كماضِي (خَفْ) و(دِنْ)

أي : كما تُمالُ الألفُ المُتطرِّفةُ كما سبق . . تُمالُ الألفُ الواقعةُ بدلاً مِنْ عينِ فعلٍ يصيرُ عندَ إسنادِهِ إلىٰ تاء الضميرِ علىٰ وزنِ (فِلْتُ) بكسر الفاء ، سواءٌ كانتِ العينُ واواً ؛ كـ (خافَ) ، أو ياءً ؛ كـ (باعَ) وكـ (دانَ) ؛

الزيادةِ التي هي ياءُ التصغير .

❁ قوله : (وهٰكذا) خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (بَدَلُ عينٍ) ، واحتَرَزَ به : مِنَ الألف المُبدَلةِ مِنْ عين اسمٍ ؛ فلا تُمالُ إن أُبدِلتْ مِنْ واو ؛ كـ (تاجٍ) و(قاع) وإن صارتْ إلى الياء في جمعها ؛ لأنَّ شرطَ الياءِ الصائرةِ هي إليها : أنْ تكونَ مفتوحةً ، فإن أُبدِلتْ مِنْ ياء ؛ كـ (نابٍ) . . أُمِيلتْ ، كما صرَّح به ابنُ الحاجبِ ؛ خلافاً لابن هشام[1] .

❁ قوله : (إلىٰ « فِلْتُ ») بكسر الفاء : مُتعلِّقٌ بقوله : (يَؤُلْ) .

❁ قوله : (خَفْ) أمرٌ مِنْ (خافَ يخافُ) .

❁ قوله : (و« دِنْ ») بكسر الدال المُهمَلة : أمرٌ مِنْ (دانَ يَدِينُ) معطوفٌ علىٰ (خَفْ) .

❁ قوله : (كـ « خافَ ») أصلُهُ : (خَوِفَ) بفتحٍ فكسرٍ ؛ لأنَّهُ مِنَ الخوف ،

فجَلَّ مَنْ لا يسهو .

(١) الشافية (ص٨٥) ، أوضح المسالك (٤/ ٣٥٤) .

فيجوزُ إمالتُها ؛ كقولك : (خِفْتُ) ، و(دِنْتُ)[1] ، و(بِعْتُ) .

فإن كان الفعلُ يصيرُ عندَ إسنادِهِ إلى التاء على وزنِ (فُلْتُ) بضمِّ الفاء . . امتنعتِ الإمالةُ ؛ نحوُ : (قالَ) و(جالَ) ، فلا تُمِلْهما ؛ كقولك : (قُلْتُ) ، و(جُلْتُ)[2] .

٩٠٣ـ كذاكَ تالِي الياءِ والفَصْلُ اغْتُفِرْ . . . .

و(باعَ) أصلُهُ : (بَيَعَ) بفتح أوَّلِهِ وثانيه ، ومثلُهُ : (دانَ) .

❀قوله : (كقولك : « خِفْتُ ») مثالٌ لقولك[3] : (فِلْتُ) بكسر الفاء .

❀قوله : (والفَصْلُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (اغتُفِرْ) .

---

(١) أصلُ (خِفْتُ) : (خَوِفْتُ) ؛ نُقِلتْ كسرةُ الواو إلى الخاء ، وحُذفت لالتقائها ساكنةً مع الفاء المُسكَّنة لأجل تاء الضمير ، وأصلُ (دِنْتُ) : (دَيَنْتُ) بالفتح ؛ فإمَّا أنْ يُقدَّرَ تحويلُهُ إلىٰ باب (فَعِل) بالكسر ويُفعَلَ فيه ما مرَّ ، كما هو مذهبُ كثير مِنَ النَّحْويِّينَ ، وإمَّا أنْ تُقلَبَ الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، ثمَّ تُحذفَ للساكنَينِ ، ويُجتلَبَ كسرُ الدال ليدلَّ علىٰ أنَّ العينَ المحذوفةَ ياءٌ . « خضري » (٢/ ٨٧٦) .

(٢) أصل (قُلْتُ) : (قَوَلْتُ) بالفتح ، نُقل إلىٰ باب (فَعُلَ) ، ثمَّ نُقلتْ ضمَّةُ العين للفاء وحُذفتْ للساكنَينِ ؛ أو يُقال : قُلبت الواوُ ألفاً ، وحُذفت للساكنَينِ ، واجتُلِبَ ضمُّ الفاء ليَدُلَّ علىٰ أنَّ العينَ واوٌ . « خضري » (٢/ ٨٧٦) .

(٣) قلت : لعلَّ الأَوْلىٰ : (مثالٌ لقوله) . من هامش (هـ) .

. . . . بحرفٍ أَوْ مَعْ ها كـ (جَيْبَها أَدِرْ)

أي : كذاك تُمالُ الألفُ الواقعةُ بعدَ الياءِ[1] ؛ مُتَّصِلةً بها ؛ نحوُ : (بيَانِ) ، أو مُنفصِلةً بحرف ؛ نحوُ : (يَسَارِ) ،

❁ قوله : (بحرفٍ) مُتعلِّقٌ بـ (الفصل) ، أو حالٌ مِنَ الضمير في (اغتُفِرْ) ، وقولُهُ : (أَو مَعْ ها) : معطوفٌ علىٰ محذوف ؛ أي : بحرفٍ وحدَهُ أو معَ هاءٍ .

❁ قوله : (كجَيْبَها) الكافُ : جارَّةٌ لمحذوفٍ ؛ أي : كقولك ، و(جَيْبَها) : مفعولٌ مُقدَّم بـ (أَدِرْ) ، وهو أمرٌ مِنْ (أدارَ يُدِيرُ)[2] ، قال في « المصباح » : (جَيْبُ القميصِ : ما ينفتحُ على النَّحْر ، والجمعُ : « أَجْيابٌ » و« جُيُوبٌ »)[3] .

. . . .

(1) مثلُهُ : الواقعةُ قبلَها ؛ مُتَّصِلةً بها ؛ كـ (بايعتُهُ) ، أو مفصولةً بحرفٍ فقط ؛ كـ (شاهَين) بفتح الهاء ، أمَّا بكسر الهاء : ففيه سببان ؛ الكسرُ والياء . « خضري » (٢/ ٨٧٦) .

(2) في هامش (ج) : (قولُهُ : « كجَيْبَها أَدِرْ . . . » إلىٰ آخره : قال الشاطِبيُّ : ومعنىٰ « أَدِرْ جَيْبَها » : اقطعْهُ وقَوِّرْهُ . انتهىٰ ، ومِنْ عادة الناظم : أنَّهُ يُعطِي الحكمَ بالمثال ، وحينئذٍ : خَرَجَ بمثاله : ما إذا كان قبلَ الهاء ضمَّةٌ ؛ نحوُ : « هـٰذا جَيْبُها » ؛ فلا إمالةَ ، تنبيه : إنَّما اغتُفِرَ الفصلُ بالهاء ؛ لخفائها ، فلم تُعدَّ حاجزاً . انتهى « ابن الميت ») ، وانظر « إرشاد السالك النبيل » (ق/٦٠٨) ، و« المقاصد الشافية » (٨/ ١٥٥) .

(3) المصباح المنير (١/ ١٥٩) .

أو بحرفَينِ أحدُهُما هاءٌ[1] ؛ نحوُ : (أَدِرْ جَيْبَها) ، فإن لم يكنْ أحدُهُما هاءً . . امتنعتِ الإمالةُ ؛ لبُعْدِ الألفِ عن الياء ؛ نحوُ : (بينَنا) ، واللهُ أعلمُ .

٩٠٤ـ كذاكَ ما يَلِيهِ كسرٌ أو يَلِي ... تاليَ كَسْرٍ أو سكونٍ قد وَلِي

٩٠٥ـ كسراً وفصلُ الها كَلَا فصلٍ يُعَدْ ... فـ (دِرْهَمَاكَ) مَنْ يُمِلْهُ لم يُصَدْ

أي : كذاك تُمالُ الألفُ : إذا وَلِيَتْها كسرةٌ ؛ نحوُ (عالِم) ، أو وقعتْ بعدَ حرفٍ يَلِي كسرةً ؛ نحوُ : (كِتاب) ، أو بعدَ حرفَينِ وَلِيا كسرةً أوَّلُهُما

❀ قوله : (ما يَلِيهِ كسرٌ) ؛ أي : الألفُ الذي يَلِيهِ كسرٌ كذاك في الإمالة ، سواءٌ كان الكسرُ ظاهراً ؛ كمثال الشارح ، أو مَنْوِيّاً ؛ كـ (حادٍّ) و(مادٍّ) بالتشديد ، والأصلُ : (حادِدٌ) ، و(مادِدٌ) .

❀ قوله : (فـ « دِرْهَمَاكَ » مَنْ يُمِلْهُ لم يُصَدْ) ؛ أي : لم يُمنَعْ ، وذَكَرَ ابنُ الحاجبِ أنَّ إمالةَ ذلك شاذَّةٌ[2] ؛ لأنَّ أقلَّ درجاتِ الساكنِ والهاءِ أنْ يُنزَّلا منزلةَ حرفٍ مُتحرِّكٍ غير هاء ، وذلك لا إمالةَ معه .

. . . .

---

(١) سواءٌ تأخَّرتِ الهاء ؛ كما سيُمثِّلُهُ ، أو تقدَّمت ؛ كـ (جاء شُوَيْهَتَاك) ، وضمُّ ما قبلَ الهاء المُتأخِّرةِ يمنعُ الإمالةَ ؛ كـ (هـٰذا جَيْبُهَا) ، والظاهرُ : أنَّ مثلَهُ ضمُّ الهاء نَفْسِها المُتقدِّمةِ ؛ كـ (هـٰذا شُوَيْهُنا) ، وهو تصغيرُ (شاه) بمعنىٰ سلطانٍ في لغة العجم . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٧٦ـ ٨٧٧) .

(٢) الشافية (ص٨٥) .

ساكنٌ ؛ نحوُ : (غِلْمَانٍ) و(شِمْلَالٍ) ، أو كلاهما مُتحرِّكٌ ولٰكنْ أحدُهُما هاءٌ ؛ نحوُ : (يُرِيدُ أَنْ يَضرِبَهَا) .

وكذلك يُمالُ : ما فَصَلَ فيه الهاءُ بين الحرفَينِ اللذَينِ وقعا بعدَ الكسرةِ أوَّلُهُما ساكنٌ ؛ نحوُ : (هـٰذانِ دِرْهَمَاكَ) ، واللهُ أعلمُ .

٩٠٦ـ وحرفُ الِاَسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظهَرَا مِنْ كسرٍ اَوْ يا وكذا . . . . .

---

* قوله : (شِمْلَالٍ) بكسر الشين المُعجَمة وسكونِ الميم ؛ يُقالُ : (ناقةٌ شِمْلَالٌ) ؛ أي : خفيفةٌ . انتهىٰ « صحاح »[1] .

* قوله : (وحرفُ الِاَسْتِعْلَا) حرفُ : مفردٌ مضافٌ فيَعُمُّ الحروفَ السبعةَ الآتيةَ المجموعةَ في قول بعضهم : (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ)[2] ، وهو مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (يَكُفُّ . . .) إلىٰ آخره .

وهـٰذا شروعٌ في موانع الإمالةِ وموانعِ موانعِها .

* قوله : (مُظهَرَا) بفتح الهاء : مفعولُ (يَكُفُّ) ، وهو نعتٌ لمحذوف ؛ أي : يَكُفُّ سبباً مُظهَراً مِنْ كسرٍ . . . إلىٰ آخره ؛ فـ (مِنْ كسرٍ) : بيانٌ

. . . .

---

(١) الصحاح (٥/ ١٧٤٠) .

(٢) أي : أَقِمْ في القَيْظ ـ أي : الحرِّ الشديد ـ في خُصٍّ ضيّق ؛ أي : اقنعْ مِنَ الدنيا بمثل ذلك . « تحفة المريد لمقدمة التجويد » (ص٦٩) ؛ فـ (خُصَّ) : مفعول (قِظْ) .

. . . . تَكُفُّ رَا

٩٠٧ـ إنْ كانَ ما يَكُفُّ بعدُ مُتَّصِلْ أو بعدَ حرفٍ أو بحرفَينِ فُصِلْ

٩٠٨ـ كذا إذا قُدِّمَ ما لم يَنكسِرْ . . . .

لـ (مُظهَرًا) ، وقيَّد بالمُظهَر ؛ للاحتراز مِنَ السبب المَنْوِيِّ ؛ فإنَّها لا تمنعُهُ ، فلا يمنعُ حرفُ الاستعلاءِ إمالةَ الألفِ في نحو : (هٰذا قاض) ، ولا إمالةَ : (هٰذا ماصٌّ) ، أصلُهُ : (ماصِصٌ) ، ولا إمالةَ : (خاف) و(طاب) .

❁ قوله : (تَكُفُّ رَا) لفظُ (را) بالقصر : فاعلُ (تَكُفُّ) ، والقصرُ فيه : إمَّا للوقف ، أو لِمَا تقدَّم أوَّلَ الكتاب ؛ أنَّ ما كان مِنْ حروف الهجاء مختوماً بألفٍ يجوزُ فيه القصرُ والمدُّ ؛ فلا وجهَ لقول المُعرِبِ : (إنَّهُ ضرورةٌ)[1] .

❁ قوله : (إنْ كانَ ما يَكُفُّ) إنْ : شرطيَّةٌ ، جوابُها : محذوفٌ ، و(ما) : اسمُ (كان) ، و(مُتَّصِلْ) : خبرُها وُقِفَ عليه بحذف التنوين علىٰ لغة ربيعةَ ، وقولُهُ : (أو بعدَ حرفٍ) : معطوفٌ علىٰ (بعدُ) الأُولىٰ .

❁ قوله : (كذا إذا قُدِّمَ) ؛ أي : المانعُ ، وهو حرفُ الاستعلاءِ أو الراءُ ،

❁ قوله : (في نحو : « هٰذا قاض ») ؛ أي : إذا وُقِفَ عليه بالسكون إن كان بالضاد المعجمة ، كما في بعض النسخ ، وإن كان بالصاد المهملة المُشدَّدة ـ كما في بعضٍ آخَرَ ـ . فالأمرُ ظاهرٌ .

---

(١) تمرين الطلاب (ص١٧٠) .

. . . .   أو يَسكُنِ أَثْرَ الكسرِ كـ (المِطْواعَ مِرْ)

حروفُ الاستعلاءِ سبعةٌ ؛ **وهي** : الخاءُ ، والصَّادُ ، والضَّادُ ، والطَّاءُ ، والظَّاءُ ، والغينُ ، والقافُ ، **وكلٌّ واحدٍ منها يمنعُ الإمالةَ** إذا كان سببُها كسرةً ظاهرةً أو ياءً موجودة ، ووَقَعَ بعدَ الألفِ مُتصِلاً بها ؛ كـ (ساخِطٍ) و(حاصِلٍ) ، أو مفصولاً بحرفٍ ؛ كـ (نافِخٍ) و(ناعِقٍ) ، أو حرفَينِ ؛ كـ (مَناشِيطَ) و(مَواثِيقَ) .

وحُكْمُ حرفِ الاستعلاءِ في مَنْعِ الإمالةِ . . يُعطىٰ للراء التي هي غيرُ مكسورةٍ[1] ؛ وهي المضمومةُ ؛ نحوُ : (هٰذا عِذَارٌ) ، والمفتوحةُ ؛ نحوُ : (هٰذانِ عِذارَانِ) ، بخلاف المكسورةِ علىٰ ما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ[2] .

خلافاً للشارح في قَصْرِهِ علىٰ حرف الاستعلاء .

❁ **قوله** : (كـ « المِطْواعَ مِرْ ») **المِطْواعُ** ـ بكسر الميم بمعنى المُطِيع ـ : مفعولُ (مِرْ) ، وهو أمرٌ مِنْ (مارَ الطعامَ يَمِيرُهُ) ، و(مارَ أهلَهُ) : إذا جَلَبَهُ لهم ؛ قال تعالىٰ : ﴿ وَنَمِيرُ أَهْلَنَا ﴾ [يوسف : ٦٥] . انتهىٰ « سُنْدُوبي »[3] .

---

(١) أي : لأنَّها حرفُ تكرير ، فأَشْبهتِ المُستعلِيةَ في استعلاء النطق بها إلى الحنك ، فمنعتْ إمالةَ الألف للمناسبة . « خضري » (٢/ ٨٧٨) .

(٢) انظر (٥/ ٤٣٢ـ ٤٣٤) .

(٣) المنح الوفية (ق/ ١٩٣) ، وقال الشاطبي في « المقاصد الشافية » (٨/ ١٨٠) : (وقد =

وأشار بقوله : (كذا إذا قُدِّمَ. . .) البيتَ : إلىٰ أنَّ حرفَ الاستعلاءِ المُتقدِّمَ يَكُفُّ سببَ الإمالةِ ، ما لم يَكُنْ مكسوراً ، أو ساكناً إِثْرَ كسرةٍ ؛ فلا يُمالُ نحوُ : (صَالِحٍ) ، و(ظَالِمٍ) ، و(قَاتِلٍ) ، ويُمالُ نحوُ : (طِلَابٍ) ، و(غِلَابٍ) ، و(إِصْلَاحٍ) .

٩٠٩ـ وكَفُّ مُستَعْلٍ ورا يَنكَفُّ بكسرِ را . . . .

❀ قوله : (إلىٰ أنَّ حرفَ الاستعلاءِ المُتقدِّمَ. . .) إلىٰ آخره ، مِثْلُهُ الراءُ ، كما سبق التنبيهُ عليه[1] .

❀ قوله : (طِلَابٍ) بكسر الطاء المُهمَلة : مصدرُ (طَالَبَ) ؛ كـ (المُطالَبة) .

❀ قوله : (و« غِلَابٍ ») بكسر الغين المُعجَمة : مصدرُ (غَالَبَ) ؛ كـ (المُغالَبة) ، و(غَلَابِ) مثلَ (قَطَامِ) : اسمُ امرأةٍ ، كما في « الصحاح »[2] .

❀ قوله : (وكَفُّ مُستَعْلٍ) كَفُّ : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (مُستَعْلٍ) ، و(را) : معطوفٌ علىٰ (مُستَعْلٍ) ، و(يَنكَفُّ) ـ بمعنىٰ : يزولُ ـ : خبرُ

. . . .

= يكونُ « مِرْ » مِنْ قولك : « مار غيرَهُ » : إذا أعطاه مطلقاً ؛ كأنَّهُ يقولُ : أَعْطِ المِطْوَاعَ ، وهٰذا المعنىٰ أظهرُ وأنسبُ) .

(١) انظر (٥/ ٤٣٠ـ ٤٣١) .

(٢) الصحاح (١/ ١٩٥) .

. . . . كـ (غارماً لا أَجْفُو)

يعني : أنَّهُ إذا اجتمعَ حرفُ الاستعلاءِ أو الراءُ التي ليستْ مكسورةً مع المكسورة . . غَلَبَتْهُما الراءُ المكسورةُ ، وأُمِيلَتِ الألفُ لأجلها ؛ فيُمالُ نحوُ : ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾ [البقرة : ٧] ، و﴿ دَارُ ٱلۡقَرَارِ ﴾ [غافر : ٣٩] .

المبتدأ ، والمعنىٰ : أنَّ كفَّ هـٰذَينِ يَنكَفُّ بالراء المكسورة ؛ لأنَّها غالبةٌ لهما ، أفادَهُ الفارضيُّ[1] ، وما نقله المُعرِبُ مِنْ تعيُّنِ تنوينِ (را) . . غيرُ مُسلَّمٍ ، كما نقلناه لك عن ابن غازٍ أوَّلَ الكتاب[2] .

* قوله : (كـ « غارماً لا أَجْفُو ») غارماً : مفعولٌ مُقدَّم بـ (أَجْفُو) ؛ أي : لا أَجْفُو الغارمَ ؛ لانكساره وذُلِّهِ ، أو لا أُطالِبُهُ مطالبةً بجفاءٍ بل برِفْقٍ .

* قوله : (غَلَبَتْهُما الراءُ المكسورةُ) ؛ أي : لأنَّ كسرَ الراءِ قائمٌ مَقامَ سببَينِ ؛ فأحدُهُما يمنعُ مُقْتَضِيَ الإمالة ، والثاني قائمٌ مَقامَ سببِ الإمالة .

قلتُ : ولعلَّ وجهَ كونِ كسرِ الراءِ قائماً مَقامَ سببَينِ . . أنَّ الكسرَ مِنْ حيثُ هو سببٌ ، . . . .

---

* قوله : (غيرُ مُسلَّم . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ حذفَ التنوينِ مِنْ مِثْلِ هـٰذا جائزٌ ؛ للوصل بنيَّة الوقف .

* قوله : (مُقْتَضِيَ الإمالة) لعلَّهُ : (مانعَ الإمالة) .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٨٨) .

(٢) انظر « تمرين الطلاب » (ص١٧١) ، و(١/ ٢٩٣ـ ٢٩٤) .

وفُهِمَ منه : جوازُ إمالةِ نحوِ : (حِمَارِكَ) ؛ لأنَّهُ إذا كانتِ الألفُ تُمالُ لأجل الراء المكسورةِ معَ وجودِ المُقتضِي لترك الإمالة ـ وهو حرفُ الاستعلاءِ ، أو الراءُ التي ليستْ مكسورةً ـ . فإمالتُها مع عدمِ المُقتضِي لتركها أَوْلىٰ وأَحْرىٰ .

٩١٠ـ ولا تُمِلْ لسببٍ لم يَتَّصِلْ   والكَفُّ قد يُوجِبُهُ ما يَنفصِلْ

إذا انفصلَ سببُ الإمالة . . لم يُؤثِّرْ ، . . . .

وكذا الراءُ ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (ولا تُمِلْ) مضارعُ (أَمَالَ) مجزومٌ بـ (لا) الناهيةِ ، و(لسببٍ) : مُتعلِّقٌ به ، وجملةُ (لم يَتَّصِلْ) : نعتُ (سببٍ) .

❀ قوله : (والكَفُّ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (قد يُوجِبُهُ . . .) إلىٰ آخره .

❀ قوله : (إذا انفصلَ سببُ الإمالة) يُستثنىٰ مِنْ قوله كـ « النَّظْم » : إنَّهُ لا يُمالُ لسببٍ مُنفصِلٍ . . ألفا (ها) و(نا) في نحوِ : (لم يَضْرِبْها) و(أَدِرْ جَيْبَها) ، و(مُرَّ بنا) و(نَظَرَ إلينا) ، كما عُلما مِنْ كلامهما ، إلا أنْ يُرادَ بالانفصال : الانفصالُ خطّاً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❀ قوله : (وكذا الراءُ) فيه ما لا يخفىٰ ، ولو قال كما قال غيرُهُ : (إنَّ الراءَ حرفُ تكريرٍ ، فهي بمنزلةِ حرفَينِ مكسورَينِ ، كلٌّ منهما سببٌ للإمالة ، وكأنَّ المانعَ عارضَ أحدَهُما وبَقِيَ الآخَرُ سالماً) . . لكان حَسَناً .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٣١) .

بخلافِ سببِ المنعِ ؛ فإنَّهُ قد يُؤثِّرُ مُنفصِلاً ؛ فلا يُمالُ : (أتىٰ قاسِمٌ) ،

❀ **قوله** : (**بخلافِ سببِ المنع . . .**) إلىٰ آخره : إنَّما أثَّر مُنفصِلاً ولم يُؤثِّرْ سببُ الإمالةِ مُنفصِلاً ؛ لأنَّ الفتحَ ـ أعني : تركَ الإمالة ـ أصلٌ ، فيُصارُ إليه بأَدْنىٰ سببٍ ، ولا يُخرَجُ عنه إلا بسببٍ مُحقَّق . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❀ **قوله** : (**فلا يُمالُ** : « **أتىٰ قاسِمٌ** » ، **بخلاف** : « **أتىٰ أحمدُ** ») **تَبِعَ في ذلك** ابنَ الناظم التابعَ لوالده في ذلك[2] ، قال ابنُ هشامٍ : (**وعليهما اعتراضٌ مِنْ وجهَينِ** :

أحدُهُما : أنَّهُما مثَّلا بـ « أتىٰ قاسمٌ » مع اعترافهما بأنَّ الياءَ المُقدَّرةَ لا يُؤثِّرُ فيها المانعُ ، وحرفُ الاستعلاءِ في هـٰذا النوعِ لو اتَّصَلَ لم يُؤثِّرْ ، والمثالُ الجيِّدُ : « كتابُ قاسم » .

والثاني : أنَّ نصوصَ النَّحْويِّينَ مُخالِفةٌ لِمَا ذَكَرا مِنَ **الحُكْمَينِ**) انتهىٰ[3] .

قال شيخُ الإسلامِ : (**ولا فائدةَ في التمثيل بـ « أتىٰ أحمدُ » ، ولا يَصلُحُ مثالاً ؛ لأنَّهُ لو لم يُذكر « أحمدُ » أُمِيلَ « أتىٰ » أيضاً** ، . . . .

❀ **قوله** : (**وعليهما**) ؛ أي : ابنِ الناظمِ ووالدِهِ .

❀ **قوله** : (**مِنَ الحُكْمَينِ**) ؛ أي : المذكورَينِ في قوله : (**ولا تُمِلْ لسببٍ لم يتَّصل**) ، وقولِهِ : (**والكفُّ قد يُوجِبُهُ ما ينفصلْ**) .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٣١) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٥٨٠) ، شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٧٤) .

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٣٥٧) .

بخلاف : (أتىٰ أحمدُ) .

٩١١ـ وقد أمالُوا لتناسُبٍ بلا داعٍ سِواهُ كـ (عِمَادَا) و(تَلَا)

قد تُمالُ الألفُ الخاليةُ مِنْ سببِ الإمالة ؛ لمناسبةِ ألفٍ قبلَها مُشتمِلةٍ علىٰ

والمثالُ الصحيحُ علىٰ ما ذَكَرَاهُ : « ألم تَرَيْ آدمَ ؟ » ؛ فلا يُمالُ وإن كان فيه ياءٌ ؛ لانفصالها تقديراً)[1] .

* قوله : (أتىٰ أحمدُ) أُورِدَ عليه : أنَّ السببَ لا يُقالُ فيه : (مُتَّصِلٌ) أو (مُنفصِلٌ) إلا إذا كان خارجاً عن الألف المُمالةِ ، وهنا السببُ قائمٌ بنَفْس الألف ؛ وهو إبدالُها عن الياء في الطَّرَف ، و(أحمدُ) لا دَخْلَ له في الإمالة ، فكان الأَوْلىٰ حذفَهُ .

* قوله : (لمناسبةِ ألفٍ قبلَها) ؛ أي : أو بعدَها .

---

* قوله : (والمثالُ الصحيحُ علىٰ ما ذَكَرَاهُ : « ألم تَرَيْ آدمَ ؟ ») ؛ أي : بفتح الراء وسكونِ الياء خِطاباً للمُؤنَّث ؛ فسببُ إمالةِ (آدم) علىٰ فَرْض صحَّتِها . . هو الياءُ في (تَرَيْ) ، وإنَّما لم يُؤثِّرْ هـٰذا السببُ ؛ لانفصاله ؛ لأنَّهُ في كلمةٍ والألفَ المُمالةَ في كلمةٍ أُخرىٰ ؛ فقولُهُ : (لانفصالها تقديراً) غيرُ ظاهرٍ ، بل الانفصالُ موجودٌ حقيقةً .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٣١) .

سببِ الإمالة ؛ كإمالة الألف الثانيةِ مِنْ نحو (عِمَادَا) ؛ لمناسبةِ الألفِ المُمالةِ قبلَها ، وإمالةِ ألفِ (تَلَا) كذلك .

٩١٢ـ ولا تُمِـلْ مـا لـم يَنَـلْ تَمَكُّنَـا دونَ سماعٍ غيرَ (ها) وغيرَ (نا)

---

* قوله : (لمناسبةِ الألفِ المُمالةِ قبلَها) ، وهي الأُولىٰ ، وإنَّما أُمِيلَتِ الأُولىٰ ؛ لأجل الكسرة .

* قوله : (وإمالةِ ألفِ « تَلَا » كذلك) ؛ أي : فإنَّها أُمِيلَتْ لمُناسبةِ ما بعدَها ممَّا ألفُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ ؛ أعني : ﴿ جَلَّىٰهَا ﴾ [الشمس : ٣] و﴿ يَغْشَىٰهَا ﴾ [الشمس : ٤] .

* قوله : (ما لم يَنَلْ) ؛ أي : لا تُمِلِ الذي . . . إلىٰ آخره ؛ فـ(ما) : موصولٌ مفعولُ (تُمِلْ) ، و(تَمَكُّنَا) : مفعولُ (يَنَلْ) ، و(دونَ) : معمولٌ لقوله : (لا تُمِلْ) ، و(غيرَ) : منصوبٌ على الاستثناء[1] .

ولا يصحُّ أنْ يُقرَأَ (تَرَيْ) في كلامِ المُحشِّي بفتح الراء ، وبالألفِ المنقلبةِ عن الياء .

---

(١) تبع في ذلك المكوديَّ في « شرحه » (ص٣٦٥) ، وهو مذهب المغاربة ومختار ابن عصفور ، وأمَّا علىٰ مذهب أبي علي الفارسي ومختار الناظم : فإنَّها منصوبةٌ على الحال وفيها معنى الاستثناء ، ويوجدُ قولٌ ثالث ؛ وهو النصب على التشبيه بظرف المكان ، وقد ذهب إليه جماعةٌ واختاره ابن الباذِش . انظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٧٧) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣٤) .

الإمالةُ مِنْ خواصِّ الأسماء المُتمكِّنةِ[1] ؛ فلا يُمالُ غيرُ المُتمكِّنِ إلا سماعاً[2] ؛ إلا (ها) و(نا) ؛ فإنَّهُما يُمالانِ قياساً مُطَّرِداً ؛ نحوُ : (يريدُ أنْ يَضرِبَهَا) ، و(مُرَّ بِنَا) .

٩١٣ـ والفتحَ قبلَ كسرِ راءٍ في طَرَفْ أَمِلْ كـ (للأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ)

❀ قوله : (فإنَّهُما يُمالانِ قياساً. . .) إلىٰ آخره : إنَّما اطَّردتْ في هٰذَينِ دونَ غيرِهِما مِنْ غير المُتمكِّنِ ؛ لكَثْرة استعمالِهِما . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

❀ قوله : (والفتحَ) مفعولٌ مُقدَّم بقوله : (أَمِلْ) ، وهو بقطع الهمزةِ أمرٌ مِنْ (أمالَ) .

❀ قوله : (كللأَيْسَرِ مِلْ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مِلْ للأمر الأخفِّ تُكْفَ المَشَاقَّ .

أمَّا أوَّلاً : فلا يُساعِدُهُ الرَّسْمُ ؛ لوجوب حذفِ الألف للجازم .

---

(١) أي : ولو في الأصل ؛ كاسم (لا) ، والمُنادىٰ ، وكان عليه أنْ يزيدَ : (والأفعال) ؛ لأنَّهُ لا إشكالَ في إمالة الماضي وإن كان مبنياً ، لٰكنَّهُ اكتفىٰ عن ذِكْره هنا بذِكْره فيما مرَّ . « خضري » (٢/ ٨٨٠) .

(٢) منه : (ذا) الإشاريّة ، و(متىٰ) ، و(أنَّىٰ) ، ومن الحروف : (بلىٰ) ، و(يا) في النداء ، و(لا) في قولهم : (إمَّا لا) ، وكذا (لا) الجوابيَّةُ عن قُطْرب ، ولا يُمالُ غيرُ ذلك من الحروف ، إلا إذا سُمِّيَ به ووُجِدَ فيه سببُ الإمالة ؛ كـ (حتىٰ) ، بخلاف (إلى) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٨٠) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ١٠٣٣) .

٩١٤ـ كذا الذي يَلِيهِ ها التأنيثِ في وَقْـفٍ إذا مـا كـانَ غيـرَ أَلِـفِ

ثمَّ اعلَمْ : أنَّهُ بَقِيَ لإمالة الفتحِ لكسرة الراء شرطانِ غيرُ ما ذَكَرَ :

أحدُهُما : أَلَّا تكونَ علىٰ ياء ؛ فلا تمالُ الفتحةُ في نحو (الغِيَر) .

ثانيهما : أَلَّا يكونَ بعدَ الراءِ حرفُ استعلاءٍ ؛ نحوُ : (مِنَ الشَّرِقِ) ؛ فإنَّهُ مانعٌ مِنَ الإمالة ، فإن تقدَّم حرفُ الاستعلاء على الراء . . لم يمنعْ ؛ لأنَّ الراءَ المكسورةَ تَغلِبُ المُستعلِيَ إذا وَقَعَ قبلَها ؛ فلهـٰذا أُمِيلَ نحوُ : (مِنَ الضَّرَر)[1] .

❀ قوله : (ها) فاعلُ (يَلِيهِ) مضافٌ إلى (التأنيث) ، و(في وَقْفٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (يَلِيهِ) .

❀ قوله : (إذا ما كانَ) ما : زائدةٌ ، واسمُ (كان) : يعودُ إلىٰ ما قبلَ هاءِ التأنيث ، وتردَّد الشاطِبيُّ فيه ؛ فقال ما حاصلُهُ : (يحتملُ : أنْ يكونَ الفتحَ ،

وأمَّا ثانياً : فإن كانتِ الإمالةُ المُتوهَّمةُ هي إمالةَ ألفِ (آدمَ) . . وَرَدَ عليه : أنَّهُ لم يُوجَدْ سببٌ أصلاً للإمالة حتىٰ يُقالَ فيه : إنَّهُ متصلٌ أو منفصلٌ ، وكونُ السببِ هو ياءَ (تَرَي) المنقلبةَ ألفاً . . يَرُدُّهُ : أنَّ هـٰذا لا يَكفِي ، وإن كانتِ الإمالةُ المُتوهَّمةُ هي إمالةَ ألف (ترىٰ) . . ففيه : أنَّهُ لا وجودَ لها ؛ لحذفها بالجازم ، وأيضاً : السببُ في الإمالة علىٰ فَرْض وجودِها انقلابُ الألفِ عن الياء ؛ فالسببُ معنويٌّ لا يُقالُ فيه : مُتصلٌ أو منفصلٌ .

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٨١) .

أي : **تُمالُ الفتحةُ** قبلَ الراءِ المكسورةِ وصلاً ووقفاً[1] ؛ نحوُ : (بشَرَرٍ) ، و(للأَيْسَرِ مِلْ) .

وكذلك **يُمالُ** ما وَلِيَهُ هاءُ التأنيثِ ؛ مِنْ نحوِ : (قَيِّمَةْ) ، و(نِعْمَةْ) .

وأنْ يكونَ الحرفَ)[2] ، **وخَرَجَ بهٰذا** : ما إذا كان ألفاً ؛ فلا تُمالُ فيه الفتحةُ ؛ نحوُ : (فَتَاة) ، و(حَصَاة) .

وعلىٰ كلٍّ : لا يظهرُ قولُهُ : (لانفصالها تقديراً) ؛ **فالأَوْلىٰ : أنْ يُمثِّلَ** للسبب المنفصلِ بنحو : (يَدَي سابورَ) ، **تأَمَّلْ** .

❁ **قوله : (نحوُ : « فَتَاة » ، و« حَصَاة ») لعلَّ الصوابَ** : (قناة) بالقاف والنون بدلَ (فتاة) ؛ لأنَّ ألفَ (فتاة) منقلبةٌ عن الياء ، فإمالتُها صحيحةٌ ، كما تقدَّم في كلام المُصنِّفِ والشارح[3] .



---

(١) قوله : (قبلَ الراءِ المكسورة) ؛ أي : فلا تُمالُ بعدَها ؛ نحوُ : (رِمَمٍ) ، وظاهرُهُ : أنَّهُ لا بدَّ مِنِ اتِّصالهما ؛ لأنَّ القبليَّةَ تُشعِرُ به ، وليس علىٰ إطلاقه ، بل يُغتفَرُ الفصلُ بينهما بحرفٍ مكسور ، أو ساكنٍ غيرِ ياء ، فتُمالُ فتحةُ الهمزةِ والعينِ في : (مررتُ بأَشِرٍ وعَمْرٍو) ، بخلاف فتحةِ الجيم في (بُجَير) ، كما نصَّ عليه سيبويهِ . « خضري » (٢/ ٨٨١) .

(٢) المقاصد الشافية (٨/ ٢١٥) .

(٣) انظر (٥/ ٤٢٤ـ ٤٢٥) .



التّصريف

. . . .

(التصريفُ)

❀ قوله : (التصريفُ) أصلُهُ : (تَصْرِزْفٌ) براءَينِ ؛ لوجوب اشتمالِ المصدرِ علىٰ جميع حروف فعلِهِ ؛ أُبدلت الثانيةُ ياءً مِنْ جنس حركةِ ما قبلَها ، واختصَّ الإبدالُ بالثانية ؛ لأنَّ التّكْرارَ حَصَلَ بها ، ولأنَّها أقربُ إلىٰ محلِّ التغيير ، ووزنُهُ : (تَفْعِيلٌ) مِنَ الصَّرْف ؛ للمبالغة والتكثير .

ومُرادُ الناظمِ بهـٰذا الباب : بيانُ محلِّ التصريفِ وعدمِ محلِّهِ ، ومعرفةِ الزائدِ مِنَ الأصليِّ ، لا بيانُ كيفيَّةِ التغييرِ ، وإلا لَذَكَرَ فيه كثيراً ممَّا يأتي وممَّا مرَّ[1] ؛ كـ (أبنية أسماء الفاعِلِينَ) ، و(الجمع) ، و(التصغير) ، و(الإدغام) .

[التصريفُ]

❀ قوله : (لا بيانُ كيفيَّةِ التغييرِ) ؛ أي : الصادقِ بتحويل الكلمةِ إلىٰ أبنيةِ

---

(١) قوله : (وإلَّا لَذَكَرَ) فيه إدخالُ اللام في جواب (إن) الشرطيّة ، وذلك غيرُ جائز ، كما نبَّه عليه الدَّمَامِينيُّ في مواضعَ عديدةٍ من « شرحه على المغني » ، لـٰكنِ المُصنِّفون يتسامحون بدخولها في جوابها مقترنةً بـ (لا) النافيةِ حملاً لها علىٰ (لو) الشرطية ؛ لأنَّها أختُها ؛ علىٰ أنَّ ابنَ الأنباريِّ أجازه . انظر « شرح الدماميني على المغني » (٣٦٦/١) ، و« نسمات الأسحار » (ص١٢٢) ، و« طالع السعد » (ق/ ٢٤٢) .

٩١٥ـ حرفٌ وشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي   وما سِواهُما بتصريفٍ حَرِي

التصريفُ : عبارةٌ عن عِلْمٍ يُبحَثُ فيه عن أحكامِ بُنْيةِ الكلمةِ العربيّةِ[1] ، وما لحروفها مِنْ أصالةٍ وزيادة ، وصحَّةٍ وإعلال ، . . . .

❀ **قوله** : (**حرفٌ**) مبتدأٌ ، وسوَّغ الابتداءَ به عطفُ (**شِبْهُهُ**) عليه ، و(**بَرِي**) : خبرٌ عنهما لكونه بزنة (فَعِيلٍ) ، وأصلُهُ مهموزٌ ، فخُفِّفَ بالحذف .

❀ **قوله** : (**وما سِواهُما**) ما : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (**حَرِي**) بمعنىٰ حَقِيق ، وأصلُهُ مُشدَّدُ الياء ، فخُفِّفَ بحذف إحدى الياءَين .

❀ **قوله** : (**عبارةٌ عن عِلْمٍ . . .**) إلىٰ آخره ، وأمَّا في اللغة : فهو تغييرٌ مُطلَقٌ ، ومنهُ : (تصريفُ الرياح) ؛ أي : تغييرُها .

❀ **قوله** : (**وما لحروفها . . .**) إلىٰ آخره : عطفُ تفسيرٍ علىٰ قوله : (أحكامِ بُنْيةِ الكلمةِ) .

مختلفةٍ لاختلاف المعاني ؛ كالتصغير والتكسيرِ ، واسمَيِ الفاعلِ والمفعول ، والتثنيةِ والجمع .

(١) قوله : (بنيةِ الكلمةِ) ؛ أي : صِيغتِها التي حقُّها أنْ تُوضَعَ عليها حالةَ الإفراد ، وخَرَجَ به : البحثُ عن أحوال أواخرها حالَ التركيب ؛ فإنَّهُ عِلْمُ النحو ، وخَرَجَ بالعربيّة : العجميّة ؛ فلا يدخلُها تصريفٌ . « خضري » (٢/ ٨٨٢) .

وشِبْهِ ذلك .

ولا يتعلَّقُ إلا بالأسماء المُتمكِّنةِ والأفعالِ ، فأمَّا الحروفُ وشِبْهُها فلا تَعَلُّقَ لعِلْم التصريفِ بها[1] .

٩١٦ـ وليسَ أَدْنىٰ مِنْ ثُلاثيٍّ يُرَىٰ   قـابِـلُ تصـريـفٍ سِـوىٰ مـا غُيِّـرَا

❀ **قوله** : (**وشِبْهِ ذلك**) ؛ أي : كالإظهار والإدغام .

❀ **قوله** : (**بالأسماء المُتمكِّنةِ**) **خرجتِ** : الأسماءُ المبنيَّةُ ؛ كـ (هو) .

❀ **قوله** : (**والأفعالِ**) ؛ أي : المُتصرِّفةِ ؛ **لتخرجَ** الجامدةُ كـ (عسىٰ) و(ليس) ؛ لشَبَهِها الحرفَ في الجمود .

❀ **قوله** : (**أَدْنىٰ**) اسمُ (ليس) ، و(**مِنْ ثُلاثيٍّ**) : مُتعلِّقٌ به ، **وجملة** (**يُرَىٰ**) : خبرُها ، و(**قابل**) : مفعولٌ ثانٍ لـ (يُرىٰ) ، **والأوَّلُ** : هو نائبُ

❀ **قوله** : (**أي : كالإظهار والإدغام**) **فيه** : أنَّ الإدغامَ مِنَ الإعلال ، ومثلُهُ الإخفاءُ ، والإظهارَ مِنَ الصحَّة ، إلا أنْ تُخَصَّ الصحَّةُ والإعلالُ بغير ذلك ، أو يُجرَىٰ علىٰ ما في « الشافية » و« شرح الغَزِّيِّ » : أنَّ الإعلالَ خاصٌّ بتغيير حرفِ العِلَّةِ بحذفٍ أو قَلْبٍ أو إسكان للتخفيف ، وما عدا ذلك ليس إعلالاً[2] .

---

(١) وأمَّا تصغيرُ (ذا) و(الذي) وتثنيتُهُما ، والحذفُ مِنْ (سوف) و(إن) ، وإبدالُ (لعلَّ) . . فشاذٌّ . « خضري » (٢/ ٨٨٢) .

(٢) الشافية (ص٨٨) ، فتح الرب المالك (ق/ ١٨٩) .

يعني : أَنَّهُ لا يَقبلُ التصريفَ مِنَ الأسماء والأفعال ما كان علىٰ حرفٍ واحد ، أو علىٰ حرفَينِ ، إلا إنْ كان محذوفاً منه ؛ فأَقَلُّ ما تُبنىٰ عليه الأسماءُ المُتمكِّنةُ والأفعالُ . . ثلاثةُ أحرفٍ ، ثمَّ قد يَعرِضُ لبعضها نقصٌ ؛ كـ (يَدٍ) ، و(قُلْ) ، . . . .

فاعلِ (يُرى) العائدُ علىٰ (أَدْنىٰ) ، ويجوزُ رفعُ (قابل) اسماً لـ (ليس) ، ونصبُ (أَدْنىٰ) علىٰ أنَّهُ مفعولٌ ثانٍ لـ (يُرىٰ)(1) .

ومعنى البيت : أنَّ التصريفَ لا يدخلُ إلا ما كان ثُلاثيّاً فأكثرَ ، ولا يدخلُ الأقلَّ إلا ما غُيِّرَ بالحذف .

* قوله : (كـ « يَدٍ ») أصلُهُ : (يَدْيٌ) بسكون الدال ؛ فحُذِفَتِ الياءُ اعتباطاً ـ أي : لا لعِلَّةٍ ـ وجُعِلَ الإعرابُ على الدال ؛ فالمحذوفُ منه : لامُ الكلمة .

* قوله : (و« قُلْ ») بضمِّ القاف ، والمحذوفُ منه : عينُ الكلمة ، والأصلُ : (اقْوُلْ)(2) .

. . . .

(1) ضُبط في (ل) وغيرها بالنصب فقط ، وهو المشهورُ روايةً ، وضُبط في (و) بالنصب والرفع ، واقتصر الشاطبي أولاً في « المقاصد » (٨/ ٢٤٥) على الرفع علىٰ أنه نائب فاعل لـ (يُرىٰ) ، ثمَّ ذكر أثناء شرحه إعراباً (٨/٢٤٨) يُفهم منه جوازُ الرفع والنصب ، وانظر « تمرين الطلاب » (ص ١٧٢) .

(2) فنُقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ، فحُذفت الواو لالتقاء الساكنَينِ ، ثمَّ حُذفت الهمزة لعدم الاحتياج إليها .

و(مُ اللهِ) ، و(قِ زيداً) .

٩١٧ـ ومُنتهى ٱسمٍ خمسٌ ٱنْ تَجرَّدَا وإنْ يُـزَدْ فيـهِ فمـا سَبْعـاً عَـدَا

الاسمُ قِسْمانِ : مَزِيدٌ فيه ، ومُجرَّدٌ عن الزيادة .

فالمَزِيدُ فيه : هو ما بعضُ حروفِهِ ساقطٌ وَضْعاً ، وأكثرُ ما يَبلُغُ الاسمُ

❁ قوله : (و« مُ اللهِ ») ؛ أي : عندَ مَنْ يجعلُهُ محذوفاً من (ٱيمن)[١] .

❁ قوله : (و« قِ زيداً ») بحذف لامِهِ وفائه ؛ مِنَ الوقاية ، أو الوفاء[٢] .

❁ قوله : (ومُنتهىٰ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (خمسٌ) .

❁ قوله : (مَزِيدٌ فيه) لفظُ (المَزِيد) إن كان مع (في) .. فهو اسمُ مفعول ، وإلا فيحتملُ : أنْ يكونَ اسمَ مفعولٍ علىٰ تقدير حذف حرفِ الجرِّ ؛ أي : المزيد فيه ، ويحتملُ : أنْ يكونَ اسمَ مكانٍ علىٰ معنىٰ : موضع الزيادة ، ذَكَرَهُ السعدُ في « شرح تصريف العِزِّي »[٣] .

. . . .

(١) قاله سيبويه ، وانظر الخلاف في أصل هٰذه اللفظة في « شرح التسهيل » (٣/٢٠٣ـ٢٠٤) ، و« المساعد » (٢/٣١١ـ٣١٢) .

(٢) فيكون : (فِ زيداً) ، ويحتملُ : أنَّ الكلمة (من الوقاء) بدل (من الوفاء) ، وقد ذكرت الأفعال التي تأتي علىٰ حرف واحد في (١/٣٦٨) .

(٣) شرح تصريف العزي (ص١٧٤) .

بالزيادة : سبعةُ أحرف ؛ نحوُ : (احْرِنْجَامٍ) ، و(اشْهِيبَابٍ) .

والمُجرَّدُ عن الزيادة : هو ما بعضُ حروفِهِ ليس ساقطاً في أصل الوضعِ ، وهو **إمَّا ثُلاثيٌّ** ؛ كـ (فَلْسٍ) ، **وإمَّا رُباعيٌّ** ؛ كـ (جَعْفَرٍ) ، **وإمَّا خُماسيٌّ** ، وهو غايتُهُ ؛ كـ (سَفَرْجَلٍ) .

٩١٨ـ وغيرَ آخِرِ الثُّلاثِي ٱفْتَحْ وضُمْ وٱكْسِـرْ وزِدْ تسكيـنَ ثـانيـهِ تَعُـمْ

العِبْرةُ في وزن الكلمة : بما عدا الحرفَ الأخيرَ منها[١] ، **وحينئذٍ** : **فالاسمُ الثُّلاثيُّ** : إمَّا أنْ يكونَ مضمومَ الأوَّلِ ، أو مكسورَهُ ، أو مفتوحَهُ ، وعلىٰ كلٍّ

❃ **قوله** : (**احْرِنْجَامٍ**) مصدرُ (احْرَنْجَمَتِ الإبلُ) : إذا اجتمعتْ[٢] .

❃ **قوله** : (و« **اشْهِيبَابٍ** ») مصدرُ (اشْهَابَّ) ؛ قال في « الصحاح » : (اشْهَبَّ اشْهِبَاباً ، واشْهَابَّ اشْهِيبَاباً) ، وذَكَرَ أنَّ الشُّهْبَةَ في الألوان البياضُ الذي غَلَبَ على السواد[٣] .

❃ **قوله** : (**وغيرَ آخِرِ**) غيرَ : مفعولٌ مُقدَّم بـ (افْتَحْ) ، و(**تَعُمْ**) : جوابُ الأمر ؛ أي : تَعُمَّ أبنيةَ الثُّلاثي .

---

(١) أي : لأنَّهُ علىٰ ما يَقتضِيهِ العاملُ ، فلا يختصُّ بحركة . « خضري » (٢/ ٨٨٣) .

(٢) و(احرنجام) رُباعيُّ الأصول زِيدَ فيه الألفانِ والنون .

(٣) الصحاح (١/ ١٥٩) ، و(اشْهِيباب) ثُلاثيُّ الأصول ؛ لأنَّهُ من (شهب) ، زِيدَ فيه الألفان والياءُ وإحدى الباءين .

مِنْ هـٰذه التقاديرِ : إمَّا أنْ يكونَ مضمومَ الثاني ، أو مكسورَهُ ، أو مفتوحَهُ ، أو ساكنَهُ .

فيخرجُ مِنْ هـٰذا : اثنا عَشَرَ بناءً حاصلةً مِنْ ضَرْبِ ثلاثةٍ في أربعة ؛ وذلك نحوُ : (قُفْلٍ) ، و(عُنُق) ، و(دُئِل) ، و(صُرَد) ، ونحوُ : (عِلْمٍ) ، و(حِبُك) ، و(إِبِل) ، و(عِنَب) ، ونحوُ : (فَلْسٍ) ، و(فَرَس) ، و(عَضُد) ، و(كَبِد) .

❁ قوله : (دُئِل) اسمُ دُوَيْبَّةٍ شبيهةٍ بابن عِرْس ، قال أحمدُ بنُ يحيىٰ : (لا نعلمُ اسماً جاء علىٰ « فُعِل » ـ أي : بضمٍّ فكسرٍ ـ غيرَ هـٰذا) ، ذَكَرَهُ في « الصحاح »[1] ، وقد سُمِّيتْ به القبيلةُ المنسوبُ إليها أبو الأسود .

❁ قوله : (حِبُك) بكسر الحاء المُهمَلة وضمِّ الباء المُوحَّدة ؛ قال في « الصحاح » : (الحُبُك : جمعُ « حِباكٍ » ؛ وهو الطريقُ في الرَّمْل ، وتُطلَقُ : علىٰ طرائق النجومِ ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾ [الذاريات : ٧] ،

---

(١) الصحاح (٤/ ١٦٩٤) ، وتبعه أيضاً صاحب « القاموس » (٣/ ٣٦١) ، قال الزَّبيدي في « تاج العروس » (٢٨/ ٤٦٢) : (قال شيخُنا : ويأتي له في الميم : « رُئِم » كـ« دُئِل » : الاست ، وكأنَّ المُصنِّفَ نَسِيَهُ ، وفي أثناء الكتاب ما لا يُحصىٰ مِنْ كلمات كـ« دُئِل » ، أو فيها لغة مثلُها ؛ كـ« الرُّعِل » انتهىٰ .
قلت : وهـٰذا البناء ـ أعني : مضموم الفاء ومكسور العين ـ في سقوطه اختلافٌ ؛ فقيل : مهملٌ للاستثقال ، وقيل : بل مستعمَلٌ على القِلَّة ، ورجَّحه أبو حيَّان ، وحكى ابنُ هشامٍ القولين بلا ترجيح) ، واعتمد الشارحُ قول شيخه أبي حيَّان كما سيأتي بعد قليل .

٩١٩ـ و(فِعُلٌ) أُهمِلَ والعكسُ يَقِلْ   لقَصْدِهِم تخصيصَ فِعْلٍ بـ(فُعِلْ)

يعني : أنَّ مِنَ الأبنية الاثنَيْ عَشَرَ بناءَينِ : أحدُهُما مُهمَلٌ ، والآخرُ قليلٌ .

فالأوَّلُ : ما كان علىٰ وزن (فِعُلٍ) بكسر الأوَّل وضمِّ الثاني ، وهـٰذا بناءٌ مِنَ المُصنِّف علىٰ عدم إثباتِ (حِبُك) .

وتُطلَقُ الحُبُكُ : علىٰ كلِّ شيءٍ له تَكَسُّرٌ ؛ كالرمل إذا مرَّتْ به الريحُ الساكنة ، وكالماء القائمِ إذا مرَّتْ به الريحُ ، وتُطلَقُ الحُبُكُ : علىٰ دِرْع الحديد) انتهىٰ ، وبعضُهُ بالمعنىٰ(١) .

❁ قوله : (و« فِعُلٌ ») بكسر الفاء وضمِّ العين : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (أُهمِلَ) .

❁ قوله : (لقَصْدِهِم) مُتعلِّقٌ بـ(يَقِل) الواقعِ خبراً عن (العكسُ) .

❁ قوله : (بناءٌ مِنَ المُصنِّف علىٰ عدم إثباتِ « حِبُك ») ؛ أي : وأمَّا قراءةُ أبي السَّمَّال : (ذاتِ الحِبُكِ) بكسر الحاء وضمِّ الباء . . فلم تَثبُتْ(٢) .

. . . .

(١) الصحاح (٤/١٥٧٨) .

(٢) الذي وقفت عليه في المصادر والمراجع : أنَّ قراءةَ أبي السَّمَّال : (الحُبْك) بضم الحاء وإسكان الباء ، وأمَّا (الحِبُك) ـ بالكسر فالضمِّ ـ : فنُسبت إلى الحسن وأبي مالك الغفاري . انظر « المحرر الوجيز » (٥/١٧٢) ، و« البحر المحيط » (٨/١٣٣) ، و« الدر المصون » (١٠/٤٢) .

والثاني : ما كان على وزن (فُعِل) بضمِّ الأوَّلِ وكسرِ الثاني ؛ كـ (دُئِل) ، وإنَّما قلَّ ذلك في الأسماء ؛ لأنَّهُم قَصَدُوا تخصيصَ هٰذا الوزنِ

وقيل : أُتبِعَ الحاءُ للتاء مِنْ (ذات) ، والأصلُ : (حُبُك) بضمَّتَينِ ؛ فكُسِرَ الحاءُ إتباعاً للتاء ، ولم يُعتدَّ باللام الساكنة ؛ لأنَّ الساكنَ حاجزٌ غيرُ حصينٍ[1] .

وقيل : الكسرُ على التداخل في حرفَيِ الكلمة ؛ إذ يُقالُ : (حُبُك) بضمَّتَينِ ، و(حِبِك) بكسرتَينِ ، فركَّب القارئُ منهما هٰذه القراءةَ ؛ فأَخَذَ مِنْ لغة الكسرتَينِ كسرَ الحاء ، ومِنْ لغة الضمَّتَينِ ضمَّ الباء ؛ قيل : لأنَّهُ لمَّا تلفَّظ بالحاء المكسورةِ مِنَ اللغة الأُولىٰ . . غَفَلَ عنها وتلفَّظ بالباء المضمومة مِنَ اللغة الثانية[2] .

وقيل غيرُ ذلك ، والله أعلمُ بحقيقةِ ما هنالك[3] .

---

(١) قال الخضري في « حاشيته » (٢/ ٨٨٤) في ردِّ هٰذا الوجه : (ولا يصحُّ كونُ كسرِ الحاء إتباعاً لكسرة « ذات » ؛ لأنَّ « أل » بينهما حاجزٌ حصين وإن كانت ساكنةً ؛ إذ هي كلمةٌ مُستقِلَّة ، ومِنْ ثَمَّ امتنعَ الإتباعُ في نحو : ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ ﴾ [الأنعام : ٥٧] ، و﴿ قُلِ ٱلرُّوحُ ﴾ [الإسراء : ٨٥] ، بخلاف : ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ ﴾ [يونس : ١٠١] ، ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم ﴾ [المائدة : ٤٩]) .

(٢) قال الناظم في « شرح الكافية الشافية » (٤/ ٢٠٢١ـ ٢٠٢٢) : (وهٰذا التوجيهُ لو اعترف به مَنْ عُزيت القراءةُ إليه . . لَدَلَّ علىٰ عدم الضبط ورداءةِ التلاوة ، ومَنْ هٰذا شأنُهُ لم يُعتمد علىٰ ما يُسمع منه ؛ لإمكان عُرُوض أمثال ذلك منه) .

(٣) انظر « المحرر الوجيز » (٥/ ١٧٢) ، و« الدر المصون » (١٠/ ٤٢) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٨٨٤) .

بِفِعْلِ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ؛ كـ (ضُرِبَ) ، و(قُتِلَ) .

٩٢٠ـ وٱفْتَحْ وضُمَّ وٱكْسِرِ الثانيَ مِنْ ... فعلٍ ثُلاثيٍّ وزِدْ نحوَ (ضُمِنْ)
٩٢١ـ ومُنتهــاهُ أربــعٌ إنْ جُــرِّدَا ... وإنْ يُــزَدْ فيــهِ فمــا سِتّــاً عَــدَا

الفعلُ ينقسمُ : إلىٰ مُجرَّد ، وإلىٰ مَزِيدٍ فيه ، كما انقسمَ الاسمُ إلىٰ ذلك .

وأكثرُ ما يكونُ عليه المُجرَّدُ : أربعةُ أحرف ، وأكثرُ ما ينتهي في الزيادة : إلىٰ ستة[1] .

وللثُّلاثيِّ المُجرَّدِ أربعةُ أوزان[2] : ثلاثةٌ لِفِعْلِ الفاعل ، وواحدٌ لِفِعْلِ المفعول .

فالتي لِفِعْلِ الفاعل : (فَعَلَ) بفتح العين[3] ؛ كـ (ضَرَبَ) ، و(فَعِلَ)

❀ قوله : (الثانيَ) تنازعَ فيه الأفعالُ الثلاثةُ قبلَهُ ، و(مِنْ فعلٍ) : حالٌ منه .

❀ قوله : (ومُنتهاهُ) ؛ أي : الفعلِ .

. . . .

---

(١) أي : لأنَّ التصرفَ فيه أكثرُ من الاسم ، فلم يحتمل من الزيادة مثله . « خضري » (٢/ ٨٨٤) .

(٢) جرىٰ علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ والمُبرِّد ؛ مِنْ أنَّ صيغةَ المجهول أصلٌ ، ونُقِل عن سيبويه ، وأمَّا عندَ البَصْريِّينَ ففرعٌ عن صيغة المعلوم ، وهو الأظهرُ ، فليس للثُّلاثيِّ المُجرَّدِ إلا ثلاثةُ أوزانٍ أصول . « خضري » (٢/ ٨٨٤) .

(٣) وقياسُ مضارعه : (يَفْعِلُ) بالكسر ؛ كـ (ضَرَبَ يَضرِبُ) ، أو الضمّ ؛ كـ (نَصَرَ يَنصُرُ) ، فيُخَيَّرُ بينهما إذا لم يَشتهِرْ أحدُهُما . « خضري » (٢/ ٨٨٤) .

بكسرها[1] ؛ كـ (شَرِبَ) ، و(فَعُلَ) بضمِّها[2] ؛ كـ (شَرُفَ) .

والذي لفِعْلِ المفعول : (فُعِلَ) : بضمِّ الفاء وكسرِ العين ؛ كـ (ضُمِنَ) .

ولا تكونُ الفاءُ في المبنيِّ للفاعل إلا مفتوحةً[3] ؛ ولهـٰذا قال المُصنِّفُ : (وٱفتَحْ وضُمَّ وٱكسِرِ الثانيَ) ؛ فجَعَلَ الثانيَ مُثلَّثاً[4] ، وسَكَتَ عن الأوَّل ؛ فعُلِمَ : أنَّهُ يكونُ علىٰ حالةٍ واحدة ، وتلك الحالةُ هي الفتح[5] .

وللرُّباعيِّ المُجرَّدِ ثلاثةُ أوزانٍ[6] **: واحدٌ لفِعْلِ الفاعل ؛ كـ (دَحْرَجَ) ،**

---

(١) **وحقُّ مضارعِهِ : الفتح** ؛ كـ (شَرِبَ يَشرَبُ) ، و(خافَ يَخافُ) ، و(بَقِيَ يَبْقىٰ) ، **وجاء الكسرُ في ألفاظ قليلة** ؛ كـ (وَرِثَ يَرِثُ) ، و(وَمِقَ يَمِقُ) . « خضري » (٢/ ٨٨٥) .

(٢) ولا يكونُ مضارعُهُ إلا بالضمِّ ، ولا يتعدَّىٰ إلا بالتضمين ، ولم يأتِ يائيَّ العين إلا في (هَيُؤَ) ؛ أي : حَسُنتْ هيئتُهُ . انتهىٰ « أشموني » ؛ أي : لثِقَلِ الضمِّ على الياء . « خضري » (٢/ ٨٨٥) .

(٣) أي : لوجوب تحريكِها للبدء بها ، والفتحُ أخفُّ مِنْ غيره . « خضري » (٢/ ٨٨٥) .

(٤) ولا يُسكَّنُ الثاني بالأصالة ؛ لئلَّا يلتقيَ ساكنانِ في نحو : (ضَرَبْتُ) ، وأمَّا نحوُ : (نَعْـمَ) و(شِهْـدَ) ، و(قـالَ) و(بـاعَ) . . فمُغيَّرٌ عـن أصلـه للخِفَّـة . « خضـري » (٢/ ٨٨٥) .

(٥) **وأمَّا اللامُ** : فمفتوحةٌ أبداً ؛ لبنائه على الفتح . « خضري » (٢/ ٨٨٥) .

(٦) ليستْ كـلُّها أصولاً ، بل المبنيُّ للفاعل فقط كما مرَّ ، وإنَّما لم يذكرِ الأمرَ في الثُّلاثي المُجرَّد ؛ لأنَّهُ لا يكونُ إلا مَزيداً فيه ؛ كـ (اضْرِبْ) ، و(انْصُرْ) ، و(اعْلَمْ) ، أو ناقصاً عنها ؛ كـ (قُمْ) ، و(بِعْ) ، و(خَفْ) ، فلم يَبْقَ ثُلاثيّاً في اللفظ . « خضري » (٢/ ٨٨٥) .

وواحدٌ لفِعْلِ المفعول ؛ كـ (دُحْرِجَ) ، وواحدٌ لفِعْلِ الأمر ؛ كـ (دَحْرِجْ) .

وأمَّا المَزِيدُ فيه : فإن كان ثُلاثيّاً : صار بالزيادة علىٰ أربعةِ أحرفٍ ؛ كـ (ضارَبَ) ، أو علىٰ خمسةٍ ؛ كـ (انْطَلَقَ) ، أو علىٰ ستة ؛ كـ (استَخْرَجَ) .

وإن كان رُباعيّاً : صار بالزيادة علىٰ خمسةٍ ؛ كـ (تَدَحْرَجَ) ، أو علىٰ ستة ؛ كـ (احْرَنْجَمَ) .

٩٢٢ـ لِاْسمٍ مُجرَّدٍ رُباعٍ (فَعْلَلُ)	و(فِعْلِلٌ) و(فِعْلَلٌ) و(فُعْلُلُ)
٩٢٣ـ ومَعْ (فِعَلٍّ) (فُعْلَلٌ) وإنْ عَلَا	فمَعْ (فَعَلَّلٍ) حَوَىٰ (فَعْلَلِلَا)
٩٢٤ـ كذا (فُعَلِّلٌ) و(فِعْلَلٌّ) وما	غايَرَ للزَّيْدِ أوِ النقصِ انْتَمَىٰ

❀ قوله : (لِاْسمٍ) خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (فَعْلَلُ) .

❀ قوله : (ومعْ « فِعَلٍّ ») حالٌ ممَّا قبلَهُ .

❀ قوله : (فمَعْ « فَعَلَّلٍ ») حالٌ مِنَ الضمير في (حَوَىٰ) .

❀ قوله : (للزَّيْدِ) بفتح الزاي : مصدرُ (زاد) مُتعلِّقٌ بقوله : (انْتَمَىٰ) ، و(النقصِ) : معطوفٌ عليه .

❀ قوله : (حالٌ ممَّا قبلَهُ) الأَوْلىٰ : (حالٌ ممَّا بعدَهُ) .

❀ قوله : (حالٌ مِنَ الضمير في « حَوَى ») الأَوْلىٰ : جَعْلُهُ حالاً مِنْ (فَعْلَلِلا) .

الاسمُ الرُّباعيُّ المُجرَّدُ له ستةُ أوزانٍ[1] :

الأوَّلُ : (فَعْلَلٌ) بفتح أوَّلِهِ وثالثِهِ ، وسكونِ ثانيه ؛ نحوُ : (جَعْفَرٍ) .

الثاني : (فِعْلِلٌ) بكسر أوَّلِهِ وثالثِهِ ، وسكونِ ثانيه ؛ نحوُ : (زِبْرِجٍ) .

الثالثُ : (فِعْلَلٌ) بكسر أوَّلِهِ ، وسكونِ ثانيه ، وفتحِ ثالثِهِ ؛ نحوُ : (دِرْهَمٍ) ، و(هِجْرَعٍ)[2] .

الرابعُ : (فُعْلُلٌ) : بضمِّ أوَّلِهِ وثالثِهِ ، وسكونِ ثانيه ؛ نحوُ : (بُرْثُنٍ) .

الخامسُ : (فِعَلٌّ) بكسر أوَّلِهِ، وفتحِ ثانيه ، وسكونِ ثالثِهِ ؛ نحوُ : (هِزَبْرٍ).

❁ قوله : (زِبْرِجٍ) بكسر الزاي : تقدَّم أنَّهُ يُطلَقُ على الزِّينة مِنْ وَشْيٍ أو جوهرٍ ، وعلىٰ غير ذلك[3] .

❁ قوله : (بُرْثُنٍ) سَبَقَ أنَّهُ بالمُثلَّثة على الصواب ، وأنَّهُ مِنَ السباع والطيرِ بمنزلة الأصابع مِنَ الإنسان[4] .

❁ قوله : (هِزَبْرٍ) بزايٍ مفتوحة ، فمُوحَّدةٍ ساكنة ، فراءٍ مُهمَلة : مِنْ أسماء الأسد .

. . . .

---

(١) أي: تبعاً للكوفيِّين والأخفش في زيادة الوزن السادس، ومذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّه ليس بأصليٍّ، بل هو فرعٌ علىٰ (فُعْلُل) فُتِح تخفيفاً؛ لأنَّ جميعَ ما سُمِعَ فيه الفتحُ سُمِعَ فيه الضمُّ. انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٥٢١) ، و« شرح الرضي على الشافية » (١/ ٤٨) .

(٢) الهِجْرَع : الطويل .

(٣) انظر (٥/ ٣١٨) .

(٤) انظر (٥/ ٣١٨) .

السادسُ : (فُعْلَلٌ) بضمٍّ أوَّلِهِ ، وفتحِ ثالثِهِ ، وسكونِ ثانيه ؛ نحوُ : (جُخْدَبٍ) .

وأشار بقوله : (وإنْ عَلَا . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أبنية الخُماسيِّ ؛ وهي أربعةٌ :

الأَوَّلُ : (فَعَلَّلٌ) بفتح أوَّلِهِ وثانيه ، وسكونِ ثالثِهِ ، وفتحِ رابعه ؛ نحوُ : (سَفَرْجَلٍ) .

الثاني : (فَعْلَلِلٌ) بفتح أوَّلِهِ ، وسكونِ ثانيه ، وفتحِ ثالثِهِ ، وكسرِ رابعِهِ ؛ نحوُ : (جَحْمَرِشٍ) .

الثالثُ : (فُعَلِّلٌ) بضمٍّ أوَّلِهِ ، وفتحِ ثانيه ، وسكونِ ثالثِهِ ، وكسرِ رابعِهِ ؛ نحوُ : (قُذَعْمِلٍ) .

❁ **قوله** : (**جُخْدَبٍ**) بضمِّ الجيم وسكونِ الخاء المُعجَمة وفتحِ الدال المُهمَلة[1] : هو الجَرَادُ الأخضرُ الطويلُ الرِّجْلَينِ كالجُندَب ، **وقيل** : ذَكَرُ الجرادِ ، أو الجسيمُ السمينُ مِنَ الإبِلِ . انتهىٰ « صحاح »[2] .

❁ **قوله** : (**جَحْمَرِشٍ**) بجيمٍ فحاءٍ مُهمَلة : اسمٌ للعظيمة مِنَ الأفاعي ، أو العجوزِ المُسِنَّة ، وفي « مختصر حياة الحيوان » : أنَّهُ الأرنبُ الصغير[3] .

❁ **قوله** : (**قُذَعْمِلٍ**) بالذال المُعجَمة والعينِ المُهمَلة : الضخمُ مِنَ الإبِلِ .

---

(١) هـٰذا هو الصواب في ضبطه ، وكان قد ضبطه المحشي في (٥/ ٣٤٣) بالحاء المهملة ، وتمَّ التنبيه علىٰ خلافه تعليقاً .

(٢) الصحاح (١/ ٩٧) ، وهـٰذا الوزنُ زاده الكُوفيُّونَ والأخفش ، كما سبق تعليقاً (٥/ ٤٥٣) .

(٣) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ١٦٨) ، وفيه : (الأرنب المرضع) .

الرابعُ : (فِعْلَلٌ) بكسر أوَّلِهِ ، وسكونِ ثانيه ، وفتحِ ثالثِهِ ، وسكونِ رابعِهِ ؛ نحوُ : (قِرْطَعْبٍ) .

وأشار بقوله : (وما غايَرَ . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّهُ إذا جاء شيءٌ علىٰ خلافِ ما ذُكِرَ . . فهو إمَّا ناقصٌ ، وإمَّا مَزِيدٌ فيه ؛ فالأوَّلُ : كـ (يَدٍ) ، و(دَمٍ) ، والثاني : كـ (اسْتِخْراجٍ) ، و(اقْتِدارٍ) .

٩٢٥ ـ والحرفُ إنْ يلزمْ فأصلٌ . . . .

---

* قوله : (قِرْطَعْبٍ) بالقاف : الشيءُ التافهُ الحقير .

* قوله : (فأصلٌ) خبرُ محذوفٍ ؛ أي : فهو أصلٌ ، والجملةُ : جوابُ الشرط ، والشرطُ وجوابُهُ : خبرٌ عن المبتدأ ؛ وهو (الحرفُ) .

إن قلتَ : هٰذا التعريفُ غيرُ جامعٍ ؛ لخروجِ ما يسقطُ مِنْ بعض التصاريف وهو أصلٌ ؛ كواو (يَعِدُ) ، وغيرُ مانعٍ ؛ لدخولِ ما يلزمُ وهو زائدٌ[1] ؛ فلا يَصِحُّ حدّاً ، ولا علامةً ؛ لأنَّ شرطَ العلامةِ الاطِّرادُ .

قلتُ : الأصلُ إذا سَقَطَ لعِلَّةٍ فهو مُقدَّرُ الوجودِ ، بخلاف الزائد ، والزائدُ إذا لَزِمَ فهو مُقدَّرُ السقوطِ ، نقله في « النُّكَت »[2] .

---

(١) وذلك كواو (كوكب) ونونِ (قَرَنْفُل) ؛ فإنَّهُما زائدتانِ مع أنَّهُما لا تسقطانِ في جميع التصاريف . انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٥٩) .

(٢) النكت (ق/ ٢٤٣) ، ونقله عن المرادي . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٥٢٦) .

. . . . والذي لا يلزمُ الزائدُ مِثْلُ تا (ٱحْتُذِي)

الحرفُ الذي يلزمُ تصاريفَ الكلمةِ : هو الحرفُ الأصليُّ ، والذي يسقطُ في بعض تصاريفِ الكلمةِ . . هو الزائدُ ؛ نحوُ : (ضاربٍ) ، و(مضروبٍ) .

٩٢٦ـ بضِمْنِ (فعلٍ) قَابِلِ الأصولَ في وزنٍ وزائــدٌ بلفظِــهِ ٱكْتُفِــي

❁ **قوله : (الزائدُ) خبرٌ عن (الذي) .**

❁ **قوله : (ٱحْتُذِي) بالبناء للمفعول ؛ فالتاءُ زائدةٌ ؛ تقولُ : (حَذَا حَذْوَهُ) ، فيُعلَمُ بسقوط التاء أنَّها زائدةٌ ؛ يُقالُ : (احْتَذَىٰ به) ؛ أي : اقتدىٰ به ، ويُقالُ أيضاً : (احْتَذَىٰ) ؛ أي : انتَعَلَ . انتهىٰ « أُشْمُوني »[(١)] .**

❁ **قوله : (بضِمْنِ) مُتعلِّقٌ بقوله : (قَابِلِ) .**

والحاصلُ : أنَّ الزائدَ يُعبَّرُ عنه بلفظه ، إلا المُبدَلَ مِنْ تاء الافتعال ؛ فبأصله ، وإلا المُكرَّرَ ؛ فيُقابَلُ بمِثْلِ ما يُقابَلُ به الأصلُ ، ثمَّ الزائدُ يكونُ

❁ **قوله : (مِنْ تاء الافتعال) ؛ نحوُ : (اصطبر) ، وإنَّما نُطِقَ بأصله ؛ لأنَّ المُقتضِيَ للإبدال مفقودٌ في الميزان .**

❁ **قوله : (وإلا المُكرَّرَ) ؛ أي : للإلحاق ؛ كسين (اقْعَنْسَسَ) ؛ لإلحاقه بـ (احْرَنْجَمَ) ، أو لغيره ؛ كدال (قدَّس) .**

---

(١) شرح الأشموني (٣/ ٧٩٢ـ٧٩٣) .

٩٢٧ـ وضاعِفِ اللامَ إذا أصلٌ بَقِي كراءِ (جَعْفَرٍ) وقافِ (فُسْتُقِ)

إذا أُرِيدَ وزنُ الكلمةِ . . قُوبِلَتْ أصولُها بالفاء والعينِ واللامِ ؛ **فيُقابَلُ أوَّلُها** بالفاء ، وثانيها بالعين ، **وثالثُها** بالللام ، **فإنْ بَقِيَ بعدَ هٰذه الثلاثةِ أصلٌ . . عُبِّرَ** عنه باللام .

فإنْ قيل : ما وزنُ (ضَرَبَ) ؟ فقُلْ : (فَعَلَ) ، وما وزنُ (زَيْدٍ) ؟ فقُلْ : (فَعْلٌ) ، وما وزنُ (جَعْفَرٍ) ؟ فقُلْ : (فَعْلَلٌ) ، وما وزنُ (فُسْتُقٍ) ؟ فقُلْ : (فُعْلُلٌ) ، فتُكرِّرُ اللامَ علىٰ حسَب الأصول .

وإن كان في الكلمة زائدٌ . . عُبِّرَ عنه بلفظه .

تكريراً ، وقد يكونُ غيرَ تكرير ؛ كباء (جَلْبَبَ) ، قال في « شرح الكافية » : (**والمُعتبَرُ مِنْ شكلات الحروف** : ما استَحَقَّ قبلَ طُرُوِّ التغييرِ الحادثِ بإعلالٍ أو إدغام ؛ فلذا يُقالُ في وزن « مَعَدٍّ » : « مَفْعَلٌ » ؛ لأنَّ أصلَهُ : « مَعْدَدٌ » ، وهو معنىٰ قولِ الناظم : « وبوِفاقِ الشَّكْلِ في الأصلِ انْطِقِ »)[1] .

❀ قوله : (فُسْتُقٍ) بفتح التاء وضمِّها : بقلٌ معروفٌ ، كما في

❀ قوله : (وقد يكونُ غيرَ تكرير) ؛ نحوُ : (بَيْطَرَ) علىٰ وزن (فَيْعَلَ) ، وأمّا (جَلْبَبَ) فوزنُهُ : (فَعْلَلَ) .

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢٠٢٩/٤) ، وذهب سيبويه : إلىٰ أنَّ أصلَ (مَعَدٍّ) : (مَعَدَ) ووزنُهُ : (فَعَلٌّ) ؛ واستدلَّ بقولهم : (تَمَعْدَدَ) ، وانظر « شرح الشافية » للرضي (٣٣٥/٢ـ٣٣٦) .

فإذا قيل : ما وزنُ (ضَارِبٍ) ؟ فقُلْ : (فَاعِلٌ) ، وما وزنُ (جَوْهَرٍ) ؟ فقُلْ : (فَوْعَلٌ) ، وما وزنُ (مُسْتَخْرِجٍ) ؟ فقُلْ : (مُستَفْعِلٌ) .

هـٰذا إذا لم يكنِ الزائدُ ضِعْفَ حرفٍ أصليٍّ ، فإن كان ضِعْفَهُ عُبِّرَ عنه بما يُعبَّرُ به عن ذلك الأصليِّ ؛ وهو المُرادُ بقوله :

٩٢٨ـ وإنْ يَكُ الزائدُ ضِعْفَ أَصْلِ　　فَٱجْعَلْ لهُ في الوزنِ ما للأَصْلِ

فتقولُ في وزن (اغْدَوْدَنَ) : (افْعَوْعَلَ) ؛ فتُعبِّرُ عن الدال الثانيةِ بالعين كما عبَّرتَ بها عن الدال الأُولىٰ ؛ لأنَّ الثانيةَ ضِعْفُها ، وتقولُ في وزن (قَتَّلَ): (فَعَّلَ) ، ووزنِ (كَرَّمَ) : (فَعَّلَ) ؛ فتُعبِّرُ عن الثاني بما عبَّرتَ به عن الأوَّل .

ولا يجوزُ أنْ تُعبِّرَ عن هـٰذا الزائدِ بلفظه ؛ فلا تقولُ في وزنِ (اغْدَوْدَنَ) :

« المصباح »[1] ، وقال المَكُوديُّ : (هو اسمُ جمعٍ[2] ، واحدُهُ : « فُسْتقةٌ » ؛ اسمُ شجرةٍ ، وهو فارسيٌّ مُعرَّب) انتهـىٰ[3] .

❁ قوله : (الزائدُ) ؛ أي : الحرفُ الزائدُ ، و(ضِعْفَ) بالنصب : خبرُ (يَكُ) ، وجملةُ (فَٱجْعَلْ لهُ) : جوابُ الشرط .

❁ قوله : (اغْدَوْدَنَ) بغينٍ مُعجَمة ، فدالَينِ مُهمَلتَينِ بينهما واوٌ ؛ يُقالُ :

---

(١) المصباح المنير (٢/٦٤٦) .

(٢) المعروفُ : أنَّهُ اسمُ جنسٍ جمعي .

(٣) شرح المكودي على الألفية (ص٣٧١) .

(افْعَـوْدَلَ) ، ولا فـي وزنِ (قَتَّـلَ) : (فَعْتَـلَ) ، ولا فـي وزن (كَـرَّمَ) : (فَعْرَلَ)[1] .

٩٢٩ـ وَٱحْكُمْ بتأصيلِ حروفِ (سِمْسِمِ) ونحوِهِ والخُلْفُ في كـ (لَمْلِمِ)

(اغْدَوْدَنَ الشَّعَرُ) : إذا طالَ ، و(اغْدَوْدَنَ النبتُ) : إذا اخضرَّ حتىٰ يضربَ إلى السواد . انتهىٰ « صحاح »[2] .

❀ قوله : (سِمْسِمِ) بكسر السِّينَينِ المُهمَلتَينِ : الحبُّ المعروف ، وبفتحهما : اسمٌ للثعلب ، والحُكْمُ فيهما واحدٌ ، كما في « الفارِضيِّ »[3] ، وهو اسمُ موضعٍ أيضاً .

❀ قوله : (كـ « لَمْلِمِ ») بكسر اللام الثانية : أمرٌ مِنْ (لَمْلَمَ الكتيبةَ) ؛ أي : ضمَّها وجَمَعَ بعضَها إلىٰ بعض .

---

(١) أي : خلافاً لمَنْ قال بذلك ، وفيه : تكثيرُ الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد ، والتباسُ ما يشاكل مصدره (تفعيلاً) بما يُشاكل مصدره (فعللة) ، والحاصلُ : أنَّ الزائدَ مطلقاً يُعبَّرُ عنه بلفظه ، إلا شيئين : المُكرَّرُ ، كما سبق ، والمُبدلُ مِنْ تاء الافتعال ، فيُعبَّرُ عنه بأصله ؛ وهو التاءُ ؛ فوزنُ (اصْطَبَرَ) : (افْتَعَلَ) ، ولا ينطق بالطاء ؛ لزوال مقتضيها . انظر « شرح الكافية الشافية » (٤/ ٢٠٣٠ـ٢٠٣١) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٥٨ـ٣٥٩) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٨٨٨) .

(٢) الصحاح (٦/ ٢١٧٣) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٩١) .

المُرادُ بـ (سِمْسِم) : الرُّباعيُّ الذي تكرَّرتْ فاؤُهُ وعينُهُ ، ولم يكن أحدُ المُكرَّرَينِ صالحاً للسقوط ؛ فهـٰذا النوعُ يُحكَمُ علىٰ حروفه كلِّها بأنَّها أصولٌ .

فإذا صَلَحَ أحدُ المُكرَّرَينِ للسقوط[1] . . ففي الحُكْمِ عليه بالزيادة خلافٌ ؛ وذلك نحوُ : (لَمْلِمْ) أمرٌ مِنْ (لَمْلَمَ) ، و(كَفْكِفْ) أمرٌ مِنْ (كَفْكَفَ) ؛ فاللامُ الثانيةُ والكافُ الثانيةُ صالحانِ للسقوط ؛ بدليلِ صحَّةِ (لَمَّ) و(كَفَّ) ، فاختلف الناسُ في ذلك :

فقيل : هما مادَّتانِ ، وليس (كَفْكَفَ) مِنْ (كَفَّ) ، ولا (لَمْلَمَ) مِنْ (لَمَّ) ، فلا تكونُ اللامُ والكافُ زائدتَينِ[2] .

وقيل : اللامُ زائدةٌ ، وكذا الكافُ[3] .

وظاهرُ كلامِ الناظمِ : أنَّهُ لا خلافَ في القِسْمِ الأوَّلِ ؛ وهو ما أشار إليه بقوله : (واحْكُمْ . . .) إلىٰ آخره ، مع أنَّ فيه خلافاً ، ولم يُبيِّنِ الراجحَ مِنَ الخلاف في القِسْمِ الثاني المُشارِ إليه بقوله : (والخُلْفُ . . .) إلىٰ آخره .

وفي « شرح الكافية » أيضاً : أنَّهُ أصلٌ عندَ البَصْريِّينَ إلا الزَّجَّاجَ ، وعندَ الكُوفيِّينَ بدلٌ مِنْ تضعيف العين ، واختارَهُ ابنُ الناظمِ ، كما أفادَهُ في « النُّكَت »[4] .

. . . .

---

(١) بأنْ فُهِمَ المعنىٰ بعدَ سقوطه . « خضري » (٢/ ٨٨٨) .

(٢) وهـٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ إلا الزَّجَّاجَ ؛ فوزنُ (كَفْكَفَ) عندَهُم : (فَعْلَلَ) .

(٣) قوله : (اللامُ زائدةٌ ، وكذا الكافُ) ؛ أي : اللامُ والكافُ الثانية ، وهـٰذا مذهبُ الزَّجَّاج ؛ فوزنُهُما عندَهُ : (فَعْفَلَ) .

(٤) نكت السيوطي (ق/ ٢٤٤) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٤/ ٢٠٣٦) ، و« شرح ابن الناظم » (١/ ٥٨٨) .

وقيل : هما بدلانِ مِنْ حرفٍ مُضاعَفٍ ، والأصلُ : (لَمَّمَ) ، و(كَفَّفَ)، ثمَّ أُبدِلَ مِنْ أحد المُضاعفَينِ لامٌ في (لَمْلَمَ) ، وكافٌ في (كَفْكَفَ)[1] .

٩٣٠ـ فـألِـفٌ أَكْثَـرَ مِـنْ أصلَيـنِ صـاحَـبَ زائـدٌ بغيـرِ مَيْـنِ

إذا صَحِبَتِ الألفُ ثلاثةَ أحرفٍ أصولٍ . . حُكِمَ بزيادتها ؛ نحوُ : (ضارِبٍ) و(عَضْباءَ)[2] .

فإن صَحِبتْ أصلَينِ فقط . . فليستْ زائدةً ، بل هي إمَّا أصلٌ ؛ كـ (إلىٰ) ،

---

* قوله : (فألِفٌ) مبتدأٌ ، والمُسوِّغُ له نعتُهُ بجملةِ (صاحَبَ . . .) إلىٰ آخره ، وهو بفتح الحاء فعلٌ ماضٍ ، و(أكْثَرَ) : مفعولٌ به مُقدَّم عليه ، و(زائدٌ) : خبرُ المبتدأ .

* قوله : (و« عَضْباءَ ») بالضاد المُعجَمة مع المَدِّ ؛ قال في

---

(١) وهـٰذا مذهبُ الكُوفيِّينَ واختاره ابنُ الناظم ، وحاصلُهُ : أنَّ الصالحَ للسقوط بدلٌ مِنْ تضعيف العين ؛ فالأصلُ : (لَمَّمَ) ، و(كَفَّفَ) ؛ فاستُثقِلَ ثلاثةُ أمثال ، فأُبدِلَ مِنْ وسطها حرفٌ يُماثل الفاءَ ؛ فوزنُهُ علىٰ هـٰذا : (فَعَّلَ) ، وقد سبق الإشارةُ إلىٰ هـٰذه المذاهب في كلام المُحشِّي . وانظر « شرح الكافية الشافية » (٤/ ٢٠٣٥ـ ٢٠٣٦) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٦٠) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٨٨٩) ، و(٥/ ٤٥٩ـ ٤٦٠) .

(٢) كذا في النسخة التي كتب عليها المُحشِّي ، وفي (و) : (غَضْبان) ، وفي (ز ، ح) : (غَضبىٰ) ، وهي مؤنث (غَضْبان) ، والكلُّ صحيحٌ ، كما نبَّهَ عليه الخضري في « حاشيته » (٢/ ٨٨٩) .

وإمَّا بدلٌ مِنْ أصل ؛ كـ (قالَ) و(باعَ) .

٩٣١ـ واليا كذا . . . .

« الصحاح » : (وناقةٌ عَضْباءُ ؛ أي : مشقوقةُ الأُذُنِ ، وكذلك الشاةُ ، أمَّا ناقةُ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم التي كانتْ تُسمَّى العَضْباءَ . . فإنَّما كان ذلك لقباً لها ، ولم تكنْ مشقوقةَ الأُذُن) انتهىٰ[1] .

❀ قوله : (واليا كذا . . .) إلىٰ آخره : شرطُ الأوَّلِ : ألَّا تُصدَّرَ مطلقاً ؛ فإنَّها لا تُزادُ أوَّلاً ، وكذا لا تُصدَّرُ الياءُ وبعدَها أربعةُ أصولٍ ، وإلا كانتْ أصلاً ؛ كـ (يَسْتَعُورِ)[2] ، . . . .

❀ قوله : (شرطُ الأوَّلِ) عبارةُ « النُّكَت » : (شرط الواو) ؛ فما في المُحشِّي تحريفٌ[3] .

❀ قوله : (كـ « يَسْتَعُورِ ») اسمُ مكانٍ بالحجاز .

(١) الصحاح (١/ ١٨٤) .

(٢) في هامش (ج) : (قولُهُ : « كيَسْتَعُور » وزنُهُ : « فَعْلَلُولٌ » بفتح أوَّله وسكونِ ثانيه وفتحِ ثالثه وضمٍّ رابعه وبعدَهُ واوٌ ساكنة ؛ وهو شجرٌ يُستاكُ به ، أو اسمُ موضعٍ عند حرَّة المدينة ، وكساءٌ يُجعَلُ علىٰ عجز البعير ، واسمٌ مِنْ أسماء الدَّوَاهي ؛ يُقالُ : « ذَهَبَ في اليَسْتَعُور » ؛ أي : في الباطل . انتهى « ابن الميت ») ، وقولُهُ : (ووزنُهُ : « فَعْلَلُولٌ ») هو مذهبُ سيبويهِ والجمهور ، وذَهَبَ أحمدُ بن يحيىٰ ثعلبٌ وابنُ دُريد إلىٰ أنَّهُ (يَفْتَعُولٌ) ، وانظر « إرشاد السالك النبيل » (ق/ ٦٢٢) ، و« الخصائص » (٣/ ٢١٥) .

(٣) في جميع نسخ المُحشِّي : (شرط الواو) ؛ فلعلَّ التحريفَ بناء علىٰ ما كتب عليه المُقرِّر ، والله تعالىٰ أعلم .

. . . . . . والواوُ إنْ لم يَقَعَا

فإن تَصَدَّرَتْ وبعدَها ثلاثةُ أصولٍ . . فهي زائدةٌ ، ومحلُّ كونِ المُتجاوِزِ أربعةً أصلٌ : إذا لم يَجْرِ على الفعل ، وإلا كانتْ زائدةً ؛ كـ (يُدَحْرِجُ) ، فلو قال :

واليا كذا والواوُ إنْ لم يَقَعَا مُصدَّرَينِ تسبقُ اليا أربعَا

لكان أَسْلَمَ وأَفْيَدَ .

قال ابنُ هشامٍ : (فإن قلتَ : كيف استثنىٰ « يُؤْيُؤاً » و« وَعْوَعاً » مع أنَّهُ قد عُلِمَ مِنْ قوله : « واحْكُمْ بتأصيلِ حروفِ سِمْسِمِ » . . أنَّ ما شأنُهُ كذلك لا يُحكَمُ عليه بزيادة ؟

قلت : دَفَعَ هٰذا تَوَهُّمَ تخصيصِ ذلك بإطلاقه هنا) انتهىٰ ، أفادَهُ في « النُّكت »[1] .

❀ قوله : (**والواوُ**) يحتملُ : أنْ يكونَ معطوفاً على (اليا) ، وأنْ يكونَ

❀ قوله : (**فإن تَصَدَّرَتْ وبعدَها ثلاثةُ أصولٍ**) ؛ أي : كـ (يَلْمَع) اسم للسَّراب .

❀ قوله : (**ومحلُّ كونِ المُتجاوِزِ أربعةً أصلٌ**) كذا في النسخ ، ولعلَّهُ رَسَمَهُ علىٰ لغة ربيعةَ ، وإلا فصوابُهُ : (أصلاً) بالألف ؛ لأنَّهُ منصوبٌ خبرُ (كونِ)[2] .

❀ قوله : (**بإطلاقه هنا**) ؛ أي : لو أَطْلَقَ .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٢٤٤) .

(٢) جاء على الصواب في (د) .

كما هما في (يُؤْيُؤٍ) . . . . . .

مبتدأً حُذِفَ خبرُهُ لدَلالة الأوَّلِ عليه .

❁ قوله : (كما هما) حالٌ مِنَ الألف في (يَقَعَا) ، أو نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ مع تقدير مضاف ؛ أي : وُقُوعاً كوقوعهما ، ثمَّ حُذِفَ المضافُ فانفصلَ الضميرُ .

❁ قوله : (في « يُؤْيُؤٍ ») بضمِّ الياءَينِ وسكونِ الهمزة الأُولىٰ : مُتعلِّقٌ بـالمضـاف المحـذوف ، أو بـالكـاف ؛ لِمَـا فيهـا مِـنَ معنـى التشبيـه[1] ، و(اليُؤْيُؤُ) : طائرٌ مِنَ الجوارح كالباشَق ، صغيرٌ قصيرُ الذَّنَب ، وجمعُهُ : (يآيِئُ) ، وقال بعضُهُم في وصفه[2] : [من مشطور الرجز]

❁ قوله : (أي : وُقُوعاً كوقوعهما . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا يَقتضِي زيادةَ (ما) ، ولا حاجةَ إليه ؛ فكان الأحسنُ أنْ يقولَ : (أي : وقوعاً كوقوعِ اللَّذَينِ هما في « يُؤيُؤ » . . .) إلىٰ آخره ؛ فـ(ما) موصولةٌ .

❁ قوله : (أو بالكاف . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ عدمُ صحَّةِ ذلك هنا مِنْ حيثُ المعنىٰ .

(١) وهـٰذا علىٰ رأي مَنْ أجاز تعلُّقَ المجرور بحروف المعاني . انظر « تمرين الطلاب » (ص١٧٤) ، وما سبق تعليقاً في (٤/ ٣٧) .

(٢) الأبيات للناشئ الأكبر ، كما في « الأنوار ومحاسن الأشعار » (ص٣١١) ، و« نهاية الأرب » (١٠/ ١٩٩) ، وفي « الأنوار » : (التحديق) بدل (التحقيق) .

. . . . و(وَعْوَعَا)

أي : كذلك إذا صَحِبَتِ الياءُ أو الواوُ ثلاثةَ أحرفٍ أصولٍ ؛ فإنَّهُ يُحكَمُ بزيادتهما ، إلا في الثُّنائيِّ المُكرَّر .

فالأوَّل : كـ (صَيْرَفٍ)[1] ، . . . .

ويُـــؤْيُـــؤٍ مُهـــذَّبٍ رشيـــقِ
كـــأنَّ عينَيـــهِ لـــدى التحقيـــقِ
فَصَّـــانِ مَخْـرُوطـانِ مِـنْ عَقِيـقِ

❁ قوله : (و« وَعْوَعَا ») معطوفٌ على (يُؤْيُؤٍ) مِنْ عطف الفعلِ على الاسم ؛ مِنْ قولهم : (وَعْوَعَ الذئبُ وَعْوَعةً) : صوَّتَ ، والوَعْوَعةُ : صوتُهُ .

قلتُ : في « مختصر حياة الحيوان » : (الوَعْوَعُ : ابنُ آوىٰ)[2] ؛ فيصحُّ إرادتُهُ هنا ، بل هو الأَوْلىٰ ؛ لِمَا فيه مِنَ المناسبة معَ ما قبلَهُ .

لا يُقالُ : كان عليه أنْ يَجُرَّهُ ولا يَنصِبَهُ .

❁ قوله : (مِنْ عطف الفعلِ على الاسم) لا يخفىٰ ما فيه مِنَ الإيهام ، والمقصودُ : أنَّهُ عَطَفَ الفعلَ المُرادَ لفظُهُ على الاسم كذلك .

---

(١) سبق شرحه في (٤/ ٢٩، ٥/ ٣١٨) .

(٢) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ٤٧٣) .

و(يَعْمَلٍ) ، و(جَوْهَرٍ) ، و(عَجُوز) .

والثاني : كـ (يُؤْيُؤٍ) لطائرٍ ذي مِخْلَب ، و(وَعْوَعَةٍ) مصدر (وَعْوَعَ) إذا صَوَّتَ .

فالياءُ والواوُ في الأوَّل زائدتانِ ، وفي الثاني أصليَّانِ .

٩٣٢ـ وهٰكـذا هَمْـزٌ ومِيـمٌ سَبَقَـا ثـلاثـةً تـأصيلُهـا تَحَقَّقَـا

لأنَّا نقولُ : صحَّ النصبُ بجَعْلِ الواو للمعيَّة[1] ، وبهٰذا يتبيَّنُ لك صحَّةُ قولِ بعضِهم : (يحتملُ : أنْ يكونَ « وَعْوَعاً » اسماً للصوت) ، خلافاً لمَنِ اعترضَهُ بما تقدَّم مِنَ النصب ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (و« يَعْمَلٍ ») هو القويُّ على العمل مِنَ الإِبِلِ .

❀ قوله : (في الأوَّل) ؛ أي : في القِسْم الأوَّلِ ؛ وهو ما مثَّلَهُ بـ (صَيْرَفٍ) و(عَجُوز) .

❀ قوله : (وهٰكذا) خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (همزٌ وميمٌ . . .) إلىٰ آخره ، و(ثلاثةً) : مفعولُ (سَبَقَا) ، وفاعلُهُ : ألفُ التثنية ، وجملةُ (تأصيلُها تَحَقَّقَا) مِنَ المبتدأ والخبر : نعتٌ لـ (ثلاثةً) .

❀ قوله : (لأنَّا نقولُ : صحَّ النصبُ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ المعنىٰ يأبىٰ ذلك ، بل والقواعدُ اللفظيَّةُ تأباه ، فتدبَّرْ .

---

(١) والعاملُ فيه حينئذٍ : هو المضاف المحذوف لا الكاف ؛ لأنَّهُ يُشترَطُ في المفعول معه أنْ يكونَ مسبوقاً بفعل أو شبهه . انظر ما تقدم في (٣/ ٣٠٤) .

أي : كذلك يُحكَمُ على الهمزة والميم بالزيادة. . إذا تَقَدَّمَتا على ثلاثةِ أحرفٍ أصولٍ ؛ كـ (أحمدَ) ، و(مُكْرِم)[1] ، فإن سَبَقَتا أصلَين حُكِمَ بأصالتهما[2] ؛ كـ (إِبِلٍ) ، و(مَهْد) .

٩٣٣ـ كـذاكَ همزٌ آخِرٌ بعدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حرفَينِ لفظُها رَدِفْ

❁ قوله : (و« مَهْد ») بفتح فسكون : يُطلَقُ على مَهْدِ الصبيِّ ، وجمعُهُ : (مِهادٌ) ؛ كـ (سَهْمٍ وسِهام) ، وعلى الفِراش ، وجمعُهُ : (مُهُودٌ) ؛ كـ (فَلْسٍ وفُلُوس) انتهى « مصباح »[3] .

❁ قوله : (آخِرٌ) نعتُ (همزٌ) ، وفي بعض النسخ : إضافةُ (همز) إليه ؛ فيكونُ مِنْ إضافة الموصوف لصفته ، و(بعدَ) : نعتُ (همزٌ) .

❁ قوله : (لفظُها رَدِفْ) مبتدأٌ وخبرٌ ، و(أكثرَ) : مفعولٌ مُقدَّم

---

(١) خَرَجَ : ما إذا توسَّطتا ، أو تأخَّرتا ؛ فلا يُحكَمُ بزيادتهما إلا بدليل ؛ كسقوطهما في بعض اللغات أو التصاريف ؛ كهمزة (شَمْأَلَ) و(احْبَنْطَأَ البطنُ) ـ أي : انتفخَ ـ في (شَمَلَ) و(حَبِطَ) ؛ وكميم (دُلامِص) في قولهم : (درعٌ دُلامصٌ) و(دُلاص) ؛ أي : بَرّاق ، وميم (زُرْقُم) لشديد الزُّرْقة ، وكذا كلُّ ثُلاثيٍّ زِيدَ في آخره ميمٌ للتكثير ؛ كـ (سُتْهُم) لكبير الاست ، و(دِلْقِم) للعجوز والناقة المُسِنَّة . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٥٣٧ـ١٥٣٨) ، و« المساعد » (٤/ ٥٢ـ٥٤) .

(٢) وكذا إن سبقتا أكثرَ مِنْ ثلاثة ؛ كـ (إِصْطَبْل) ، و(مَرْزَجُوش) لنبتٍ طيِّب الرائحة ؛ لأنَّ الاشتقاقَ لم يَدُلَّ على الزيادة في مثل ذلك . « خضري » (٢/ ٨٩١) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٨٠٠ـ٨٠١) .

أي : كذلك يُحكَمُ على الهمزة بالزيادة . . إذا وقعتْ آخِراً بعدَ ألفٍ تقدَّمها أكثرُ مِنْ حرفَينِ ؛ نحوُ : (حَمْراءَ) ، و(عاشُورَاءَ) ، و(قاصِعَاءَ) .

فإن تقدَّم الألفَ حرفانِ . . فالهمزةُ غيرُ زائدةٍ ؛ نحوُ : (كِسَاءٍ) و(رِدَاءٍ) ؛ فالهمزةُ في الأوَّل بدلٌ مِنْ واو ، وفي الثاني بدلٌ مِنْ ياء ، وكذلك إذا تقدَّم على الألف حرفٌ واحد ؛ كـ (ماء) ، و(داء) .

٩٣٤ـ والنونُ في الآخِرِ كالهمزِ وفي نحوِ (غَضَنْفَرٍ) أصالةً كُفِي

النونُ إذا وقعتْ آخِراً بعدَ ألفٍ تقدَّمها أكثرُ مِنْ حرفَينِ[١] . . حُكِمَ عليها

بـ (رَدِفْ) ، والجملةُ : نعتٌ لـ (أَلِفْ) .

❁ قوله : (و« قَاصِعَاءَ ») تقدَّم أنَّها اسمٌ لجُحْرٍ مِنْ جِحَرةِ اليَرْبُوع[٢] .

❁ قوله : (وفي نحوِ) مُتعلِّقٌ بـ (كُفِي) ، و(أصالةً) : مفعولٌ ثانٍ لـ (كُفِي)، والأوَّلُ : هو نائبُ فاعلِهِ العائدُ على (النونُ) ، ومعنىٰ (كُفِي) : صُرِفَ ؛ يُقالُ : (كفاكَ اللهُ الشرَّ) ؛ بمعنىٰ : صَرَفَهُ عنك ؛ فمعنىٰ (أصالةً

. . . .

---

(١) الأَوْلىٰ : (أصلَينِ) كما مرَّ في الهمزة ؛ ليخرجَ نحوُ : (مِهْوان) ؛ لأنَّ نونَهُ أصليّة ؛ لأنَّهُ مِنَ الهوان ، معَ أنَّ قبلَها أكثرَ مِنْ حرفَينِ ؛ لأنَّ بعضَها زائد ؛ وهو الميم . « خضري » (٢/ ٨٩١) ، والذي تقدَّم في الهمزة : (حرفين) ، وهي كذلك في جميع النسخ في كلا الموضعين .

(٢) انظر (٥/ ٢٣٥ـ٢٣٦) .

بالزيادة ، كما حُكِمَ على الهمزة حينَ وقعتْ كذلك[1] ؛ وذلك نحوُ : (زَعْفرانٍ) ، و(سَكْرانَ) .

فإنْ لم يسبقْها ثلاثةٌ فهي أصليَّةٌ ؛ نحوُ : (مكانٍ) ، و(زمانٍ) .

ويُحكَمُ أيضاً على النون بالزيادة : إذا وقعتْ بعدَ حرفَينِ وبعدَها حرفانِ ؛ كـ (غَضَنْفَرٍ)[2] .

٩٣٥ـ والتاءُ في التأنيثِ والمُضارَعَهْ . . . .

كُفِي) ؛ أي : مُنِعَ الأصالةَ وصُرِفتْ عنه ، و(الغَضَنْفَرُ) : الأسدُ .

❁ قوله : (والتاءُ في التأنيثِ) التاء : مبتدأٌ ، والخبرُ محذوفٌ ؛ أي : مُطَّرِدةُ الزيادة ، أو فاعلٌ بمحذوف ؛ أي : . . . .

❁ قوله : (أو فاعلٌ بمحذوف) أراد نائبَ الفاعل ؛ بقرينةِ ما بعدَهُ ، وكذا قولُهُ فيما يأتي : (أو فاعلٌ بمُقدَّر)[3] .

---

(١) أي : إلا إذا كان قبلَها حرفٌ مُشدَّد أو لِين ؛ كـ (حسَّان) و(عِقْيان) ؛ فتحتملُ الزيادةَ والأصالةَ على حدٍّ سواءٍ ؛ كالهمزة في (حوَّاء) ، فلا يُلغىٰ أحدُهُما إلا بدليل ، كما في « التسهيل » و« الكافية » ؛ كدلالة منع صرف (حسَّان) و(حوَّاء) على زيادة آخره ، فيكونُ التضعيفُ أصلياً . « خضري » (٢/ ٨٩١) .

(٢) ويُشتَرطُ أيضاً : سكونُها ، وعدمُ إدغامِها ؛ ليخرجَ : (غُرْنَيق) ، و(عَجَنَّس) . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٥٤٣) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٤٥٥) .

(٣) انظر (٥/ ٤٧١) .

. . . . ونحـوِ الِاسْتِفْعـالِ والمُطـاوَعَـهْ

تُزادُ التاءُ : إذا كانتْ للتأنيث ؛ كـ (قائمة)[1] ، أو للمُضارعة ؛ نحوُ : (أنتَ تفعلُ)[2] ، أو مع السين في الاستفعال وفروعِهِ ؛ نحوُ : (استِخْراجٍ) ، و(مُستخْرَجٍ) ، و(استَخْرَجَ) ، أو لمُطاوَعةِ (فَعَّلَ) ؛ نحوُ : (عَلَّمْتُهُ فتَعَلَّمَ) ، أو (فَعْلَلَ) ؛ كـ (تَدَحْرَجَ) .

وتُزادُ التاءُ في التأنيث والمطاوعةِ ونحوِ . . . إلىٰ آخره ؛ فـ (المُطاوَعَهْ) و(نحوِ) : معطوفانِ على (التأنيث) .

❁ قوله : (ونحوِ الِاسْتِفْعالِ) في هـٰذا إشارةٌ : إلىٰ ما تُزادُ فيه السينُ ؛ حيثُ لم يذكرِ الافتعالَ ، بل قال : (الاستفعال) ؛ وبهـٰذا عُلِمَ : أنَّ قولَ ابنِ هشامٍ : (إنَّ الناظمَ وابنَهُ أَهْملا زيادةَ السين) . . سهوٌ ، أفاده شيخُ الإسلامِ[3] .

❁ قوله : (والمطاوعةِ ونحوِ . . .) إلىٰ آخره : لعلَّ ذلك علىٰ مُقتضىٰ نسخةٍ وقعتْ له ، وإلا فصوابُهُ : (المضارعة) في الموضعَينِ .

---

(١) هـٰذا المثالُ للمفرد ، ومثلُهُ إذا كانت في الجمع ؛ كـ (مُسلِمات) ، ومثَّل المُصرِّحُ أيضاً بـ (قامتْ) ، وفيه نَظَر ؛ لأنَّ التاءَ في (قامت) في نيّة الانفصال ، ولم تُنزَّلْ منزلة الجزء ، بخلاف التاء في (قائمة) ؛ ولذا جُعِلَ الإعرابُ عليها . انظر « حاشية ياسين على التصريح » (٢/ ٣٦٢) .

(٢) قال ابن هشام : (لم يَعُدَّ مِنْ حروف المضارعة إلا التاءَ ، مع أنَّهُ لا فرقَ بينها وبين غيرها) . « خضري » (٢/ ٨٩٢) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ١٠٤٥) ، وانظر « أوضح المسالك » (٤/ ٣٦٦) .

٩٣٦ـ والهاءُ وقفاً كـ (لِمَهْ) و(لم تَرَهْ) . . . .

❁ قوله : (والهاءُ وقفاً) ؛ أي : وقتَ وقفٍ[1] ، و(الهاء) : مبتدأٌ ، أو فاعلٌ بمُقدَّر ، كما مرَّ في (التاء)[2] ، وليس مِنْ ذلك (طلحةُ) و(مسلمة) ؛ لأنَّ هاءَهُ منقلبةٌ عن التاء ، فلا تُعَدُّ فيما زيدتْ فيه الهاءُ ، بل فيما زيدتْ فيه التاءُ .

قال العلَّامةُ المَكُوديُّ : (والتحقيقُ : أنَّ هاءَ السكتِ ليستْ مِنْ حروف الزيادة ؛ لأنَّ حروفَ الزيادةِ صارتْ مِنْ نَفْسِ بِنْية الكلمة ، وهاءَ السكت جِيءَ بها لبيان الحركة ؛ فهي كسائر حروف المعاني ، لا حروفِ التهجِّي) انتهىٰ[3] .

❁ قوله : (كـ « لِمَهْ ») الكافُ : للتشبيه ، واللامُ : حرفُ جرٍّ ، و(ما) : اسمُ استفهامٍ حُذفتْ منه الألفُ لِمَا مرَّ[4] ، والهاءُ : للسكت ؛ فقد اجتمعَ في قوله : (كـ « لِمَه ») اسمٌ وثلاثةُ أحرف .

قال ابنُ هشامٍ : (تمثيلُ الناظمِ وابنِهِ وكثيرٍ مِنَ النَّحْويِّينَ للهاء بنحو « لِمَهْ » و« لم تَرَهْ » ، وللَّام بـ « ذلك » و« تلك » . . مردودٌ ؛ لأنَّ كلّاً مِنْ هاء السكت

(١) فيكونُ مفعولاً فيه ناب عن ظرف الزمان ، وقال المَكُودي في « شرحه » (ص٣٧٣) : (مصدرٌ في موضع الحال من « الهاء » ؛ أي : موقوفاً عليها ، أو مفعولٌ له) ، وقال الشيخ خالد في « التمرين » : (ص١٧٥) : (ويحتملُ : أنْ يكونَ منصوباً علىٰ إسقاط الخافض ؛ أي : في وقف) ، والأنسب مع حلِّ الشارح الآتي : أن يكون مفعولاً له .

(٢) انظر (٥/٤٦٩) .

(٣) شرح المكودي على الألفية (ص٣٧٣) .

(٤) انظر (٥/٤١٥ـ٤١٦) .

ولامِ البُعْد كلمةٌ برأسها ، وليستْ جزءاً مِنْ غيرها)[1] .

قال شيخُ الإسلام : (أنتَ خبيرٌ بأنَّ الأمرَ ـ بعدَ تسليمِ أنَّ كلامَهُم مُختصٌّ بزيادةِ ما هو جزءٌ مِنْ غيره ـ . . هيِّنٌ ، مع أنَّ الاعتراضَ على المثال ليس مِنْ شأن الفُحُول) انتهىٰ[2] .

❀ قوله : (في الإشارةِ المُشتهِرَهْ) قال ابنُ هشامٍ : (هي صفةٌ لـ « اللام » علىٰ تقدير مضافٍ ؛ أي : وزيادةُ اللامِ المشتهرةِ في الإشارة ، ونبَّه به على

❀ قوله : (مع أنَّ الاعتراضَ . . .) إلىٰ آخره : ظرفٌ لقوله : (هَيِّنٌ) ؛ فلا يُقالُ : ما وجهُ كونِ ذلك بعدَ التسليم هَيِّناً ؟

نعم ؛ بَقِيَ عليه : أنَّ الاعتراضَ كما لا يخفىٰ ليس على المثال ، بل على المُمثَّل له بقوله : (كـ « لِمَهْ » . . .) إلىٰ آخره ، وقولِهِ : (واللام . . .) إلىٰ آخره .

وبَقِيَ عليه أيضاً : أنَّ هاءَ الوقفِ ولامَ البُعْدِ ونحوَهُما . . لا تُعَدُّ زائدةً ، إنَّما الذي يُعَدُّ زائداً نحوُ ما بعدَ (إذا) ، كما لا يخفىٰ علىٰ مَنْ تَدَبَّرَ .

❀ قوله : (علىٰ تقدير مضافٍ ؛ أي : وزيادةُ اللامِ . . .) إلىٰ آخره :

---

(١) أوضح المسالك (٤/٣٦٦) .

(٢) الدرر السنية (٢/١٠٤٦) ، وفيه وفي بعض النسخ : (المُثُل ، الفَحْل) بدل (المثال ، الفحول) .

تُزادُ الهاءُ للوقف[1] ؛ نحوُ : (لِمَهْ) ، و(لم تَرَهْ)[2] ، وقد سبق في (باب الوقف) بيانُ ما تُزادُ فيه ؛ وهو : (ما) الاستفهاميَّةُ المجرورة ،

الألفاظ التي شذَّتْ زيادتُها فيها ؛ نحوُ : « عَبْدَلٍ » ، و« زَيْدَلٍ »)[3] ، قال : (وليستْ صفة لـ « الإشارة » ؛ لأنَّها لم تُوصَفْ بعدم الاشتهار حتىٰ تحتاجَ إلى القيد) انتهىٰ[4] .

وقال بعضُهُم : (قولُهُ : « في الإشارة » يُفِيدُ التنبيهَ علىٰ ذلك ؛ فلا حاجةَ للوصف المذكور ، وهو ظاهرٌ)[5] .

❁ قوله : (للوقف) ليس المُرادُ به مُقابِلَ الوصل ، بل البناءُ ، وقد مثَّل له

لا حاجةَ لهٰذا المضاف ؛ فإنَّ اللامَ قد تكونُ غيرَ مشهورة .

---

(١) كذا في النسخة التي كتب عليها المُحشِّي ، وهو يُرجِّح كونَ (وقفاً) في المتن مفعولاً له ، كما سبق في كلام المَكُودي ، وفي النسخ : (في الوقف) ، وهو يُرجِّح كونه منصوباً علىٰ نزع الخافض ، كما جوَّزه المُمرِّن . انظر ما سبق تعليقاً في (٥/ ٤٧١) .

(٢) وليس من مواضع الزيادة نحوُ : (طلحة) و(مَسْلَمَة) ، بل الهاءُ فيه بدلُ التاء ، لا مزيدةٌ استقلالاً . « خضري » (٢/ ٨٩٢) .

(٣) ونُقل عن الأخفش أنَّ اللامَ في (عَبْدَل) أصليّة ، وهو مُركَّب من (عبد الله) ، كما قالوا : (عَبْشَمي) ، وذهب في « الأوسط » : إلىٰ أنَّها زائدة . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٥٤٨) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (١/ ٢٢١ـ٢٢٢) .

(٤) كذا نقله عنه السيوطي في « النكت » (ق/ ٢٤٦) ، وفي « الحواشي الكبرىٰ » (ص٨٢٥) المنسوبة لابن هشام : أنَّ (اللام) مبتدأ ، و(المُشتَهِرة) صفةٌ لمبتدأ محذوف ؛ أي : زيادتُها المشتهرةُ ، و(في الإشارة) خبر ، والجملةُ خبر (اللام) .

(٥) انظر « حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ ق٢٧٥) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (٢/ ق٢٧٠) .

والفعلُ المحذوفُ اللامِ للوقف ؛ نحوُ : (رَهْ) ، أو المجزومُ ؛ نحوُ : (لم تَرَهْ) ، وكلُّ مبنيٍّ علىٰ حركةٍ ؛ نحوُ : (كَيْفَهْ) ، إلا ما قُطِعَ عن الإضافة ؛ كـ (قَبْلُ) و(بعدُ) ، واسمَ (لا) التي لنفي الجنسِ ؛ نحوُ : (لا رجلَ) ، والمنادىٰ ؛ نحوُ : (يا زيدُ) ، والفعلَ الماضيَ ؛ نحوُ : (ضَرَبَ)[1] .

واطَّرَدَ أيضاً زيادةُ اللام في أسماء الإشارة ؛ نحوُ : (ذٰلِك) ، و(تلْك) ، و(هُنالِك) .

٩٣٧ـ وٱمْنَعْ زيادةً بلا قيدٍ ثَبَتْ ... إنْ لم تُبَيَّنْ حُجَّةٌ كـ (حَظلَتْ)

بقوله : (رَه) انتهىٰ زكريَّا[2] .

❁ قوله : (بلا قيدٍ ثَبَتْ) يعني : متىٰ وَقَعَ شيءٌ مِنْ هـٰذه الحروفِ العَشَرةِ خالياً عمَّا قُيِّدتْ به زيادتُهُ . . فهو أصلٌ .

❁ قوله : (إنْ لم تُبَيَّنْ) بفتح التاء ، وأصلُهُ : (تَتَبيَّن) ؛ فحُذفتْ إحدى التاءَينِ ، و(حُجَّةٌ) : فاعلٌ ، أو بضمِّها علىٰ أنَّهُ مضارعٌ مبنيٌّ للمفعول ، و(حُجَّةٌ) نائبُ فاعلِهِ .

❁ قوله : (كـ « حَظلَتْ ») بفتح الظاء المُشَالة .

❁ قوله : (بفتح الظاء المُشَالة) في « القاموس » : أنَّهُ مِنْ باب (فَرِحَ)[3] .

---

(١) انظر (٥/٤١٣ـ٤١٨) .

(٢) الدرر السنية (٢/١٠٤٦) .

(٣) القاموس المحيط (٣/٣٤٧) .

إذا وَقَعَ شيءٌ مِنْ حروف الزيادة العَشَرةِ ـ التي يجمعُها قولُكَ : (سَأَلْتُمُونِيها) ـ خالياً عمَّا قُيِّدتْ به زيادتُهُ . فاحْكُمْ بأصالته ؛ إلا إنْ قام على

❁ قوله : (سَأَلْتُمُونِيها) يجمعُها أيضاً : قولُكَ : (هم يتساءلونَ) ، وقولُكَ : (هَوِيتُ السِّمانَ)[1] ، قال الفارِضيُّ : وجَمَعْتُها علىٰ : (أنهَيتُ لموسىٰ) ، و(سَلْ مَنْ أُوتِيها) ، و(أَتَوْهُ سالِمِينَ) ، و(هـٰأنتم سُولي) ، و(أَتُسْلِمُونيها) ، و(تَوَهَّمْنَ سؤالي) ، و(أَمْهِلُوني ستّاً) ، و(أَوْلِهِما ستِّينَ) ؛ أي : أَعْطِهِما ستِّينَ ، وجَمَعَها الناظمُ أربعَ مراتٍ في قوله : [من الطويل]

(هناءٌ وتسليمٌ) (تلا يومَ أُنْسِهِ) (نهايةُ مسؤولٍ) (أمانٌ وتسهيلُ)[2]

---

(١) ويُروىٰ أنَّ المُبرِّد سأل شيخَهُ المازنيَّ عنها ، فأنشد : (من المتقارب)

هَـوِيـتُ السِّمـانَ فشَيَّبْنَنـي وقد كنتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمَانَا

فقال : أنا أسألُكَ عن حروف الزيادة وأنتَ تُنشِدُني الشِّعْرَ ؟! فقال : قد أجبتُكَ مرَّتَينِ ، ويُرْوىٰ أنَّهُ قال : سألتُمُونيها ، فأعطيتُكم ثلاثةَ أجوبة .

وقيل : إنَّ تلميذاً سأل شيخه عنها ، فقال : سألتُمُونيها ، فظنَّ أنَّهُ لم يُجِبْهُ إحالةً علىٰ ما أجابهم به قبلَ هـٰذا ، فقال : ما سألتُكَ إلا هـٰذه النَّوْبةَ ، فقال : اليومَ تنساهُ ، فقال : واللهِ ؛ لا أنساه ، فقال : قد أجبتُكَ يا أحمقُ مرَّتين . انظر « شرح الشافية » للرضي (٢/ ٣٣١) ، و« تاج العروس » (٨/ ١٦١) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٨٩) ، والبيت في « نظم الفرائد » (ص ٦٩) ، و« شرح الكافية الشافية » (٤/ ٢٠٣٣) ، و« إيجاز التعريف في علم التصريف » (ص٣١) ، وقال ابنُ عبدون في جمعها أيضاً : (من الطويل)

سألتُ الحروفَ الزائداتِ عنِ اسْمِها فقالتْ ولم تكذبْ (**أمانٌ وتسهيلُ**)

وجمعها أيضاً المَقَّريُّ في بيتٍ بديعٍ فقال : (من البسيط) =

زيادته حُجَّةٌ بيِّنةٌ ؛ كسقوطِ همزةِ (شَمْأَلٍ) في قولهم : (شَمَلَتِ الريحُ شُمُولاً) : إذا هبَّتْ شَمَالاً ، وكسقوطِ نونِ (حَنْظَلٍ) في قولهم : (حَظِلَتِ الإِبِلُ) : إذا آذاها أكلُ الحَنْظَلِ ، وكسقوطِ تاءِ (مَلَكُوتٍ) في (المُلْك) .

❀ قوله : (شَمَلَت) بفتح الميم ، وهـٰذا الاستدلالُ مُعترَضٌ باحتمالِ أنْ يكونَ الأصلُ (شَمْأَلَتْ) فنُقِلت حركةُ الهمزة ، ثمَّ حُذفت ؛ فالأَوْلىٰ : الاستدلالُ علىٰ ذلك بسقوطها في بعض لغاتها ؛ نحوُ : (شَمَال) ـ كـ (قَذَال) ـ و(شَمُول) .

❀ قوله : (« مَلَكُوتٍ » في « المُلْك ») قال في « الصحاح » : (المَلَكُوت مِنَ المُلك ؛ كالرَّهَبُوتِ مِنَ الرَّهْبة) انتهىٰ[1] ، وأمَّا قولُ بعضِهم : (إنَّ المَلَكُوتَ هو العالَمُ الخَفِيُّ ، والمُلْكَ العالَمُ الظاهرُ) . . فهو مبنيٌّ علىٰ خلافِ ما اشتَهَرَ عندَ أهل اللغة .

. . . .

❀❀❀

= قـالـتْ حـروفُ زيـاداتٍ لسـائلِهـا هل هُوِيَتْ بلدةٌ : (أَهْوىٰ تِلِمْسانَا)

وقد تفنَّن العلماءُ في انتقاء الكلمات الضابطة لها ؛ حتىٰ جمع فيها الإمام المَقَّريُّ مئةَ ضابطٍ في رسالة سمَّاها : « إتحاف أهل السيادة بضوابط حروف الزيادة » ، وقد أورد كثيراً منها في « نفح الطيب »، وكذلك الزَّبيدي في « تاج العروس » (٨/ ١٦١ـ ١٦٢)؛ حتىٰ ذَكَرَ مِنْ مبتكراته أحداً وعشرينَ ضابطاً ، وانظر « نفح الطيب » (٣/ ٤٥٤ـ٤٥٧).

(١) الصحاح (٤/ ١٦١٠) .

فصل
في زيادة همزة الوصل

٩٣٨ـ للوَصْلِ همزٌ سابِقٌ لا يَثبُتُ ... إلا إذا ٱبْتُدِي بهِ كـ (ٱستَثْبِتُوا)

لا يُبتدَأُ بساكنٍ ، كما لا يُوقَفُ علىٰ مُتحرِّك ، فإذا كان أَوَّلُ الكلمة ساكناً . . وَجَبَ الإتيانُ بهمزةٍ مُتحرِّكة توصُّلاً للنُّطْق بالساكن .

وتُسمَّىٰ هـٰذه الهمزةُ : همزةَ وصلٍ[1] ، وشأنُها : أنَّها تثبتُ في الابتداء ،

(فصلٌ)
(في زيادة همزةِ الوصلِ)

❀ قوله : (فصلٌ) هـٰذا خبرُ محذوفٍ ، وهو مِنْ تتمَّةِ الكلام علىٰ زيادة الهمزة ، وإنَّما أفردَهُ ؛ لاختصاصه بأحكام .

[فصلٌ]
[في زيادة همزةِ الوصلِ]

. . . .

---

(١) أي : مجازاً لعلاقة الضِّدِّية ؛ لأنَّها تسقطُ وصلاً ، فكان حقُّها أنْ تُسمَّىٰ : همزة ابتداء ، وقيل : لا مجاز ، بل سُمِّيت بذلك ؛ لوصلِ ما بعدَها بما قبلَها عندَ سقوطها ، وقال البَصْرِيُّونَ : لوصول المُتكلِّم بها إلى النُّطْق بالساكن ، وفيه : أنَّ اللائقَ حينئذٍ أنْ تُسمَّىٰ : همزةَ الوصولِ أو التوصُّلِ ، لا الوصلِ ، وسمَّاها الخليلُ : سُلَّمَ اللِّسانِ . « خضري » (٢/ ٨٩٤) .

وتسقطُ في الدَّرْج[1] ؛ نحوُ : (استَثْبِتُوا) أمرٌ للجماعة بالاسْتِثْبات .

٩٣٩ـ وهْوَ لفعلٍ ماضٍ ٱحْتَوَىٰ علىٰ أكثرَ مِنْ أربعةٍ نحوُ (ٱنْجَلَىٰ)

٩٤٠ـ والأمرِ والمصدرِ منهُ . . . .

---

* **قوله** : (« ٱستَثْبِتُوا » **أمرٌ للجماعة**) ؛ **فتُفتَحُ** تاؤُهُ ، ويجوزُ كونُهُ خبراً مبنيّاً للمفعول ؛ **فتُضَمُّ** تاؤه[2] .

* **قوله** : (**وهْوَ**) ؛ أي : الهمزُ ؛ مبتدأٌ ، خبرُهُ : (**لفعلٍ**) ، و(**ماضٍ**) : نعتُهُ ، وكذا جملةُ (**ٱحْتَوَىٰ . . .**) إلىٰ آخره ، و(**ٱنْجَلَىٰ**) بالجيم ؛ بمعنى : انكشفَ واتَّضحَ .

* **قوله** : (**والأمرِ والمصدرِ**) مجرورانِ عَطْفاً علىٰ (**لفعلٍ**) ، ويُوجدانِ بالرفع في بعض النسخ ، وفي وجهه **تكلُّفٌ**[3] .

---

* **قوله** : (**ويجوزُ كونُهُ خبراً مبنيّاً . . .**) إلىٰ آخره ، ويجوزُ أيضاً فتحُ التاءِ الأُولىٰ والباءِ المُوحَّدة علىٰ أنَّهُ ماضٍ مبنيٌّ للفاعل .

---

(١) وقد تثبت في الشعر للضرورة ، وشواهدُهُ كثيرة .

(٢) وجزم بالأوَّل شارحُنا وابن الناظم في « شرحه » (ص ٥٩٢) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٨/٤٧٦) ، **وهو المشهور روايةً** ، ويجوز أيضاً ـ كما في « الخضري » (٢/ ٨٩٤) ـ أن يكون ماضياً مبنيّاً للمعلوم ؛ فتُفتَحُ تاؤُهُ وباؤه .

(٣) كما قاله الشاطبي في « المقاصد الشافية » (٨/ ٤٨٨) ، وجاءا في (ل) مرفوعين .

. . . . وكذا أمرُ الثُّلاثِيْ كـ (اْخْشَ) و(اْمْضِ) و(اْنْفُذَا)

لمَّا كان الفعلُ أصلاً في التصريف. . اختصَّ بكثرة مجيءِ أوَّلِهِ ساكناً ، فاحتاج إلىٰ همزة الوصل ، **فكلُّ فعلٍ ماضٍ احتوىٰ علىٰ أكثرَ مِنْ أربعة أحرف**. . يجبُ الإتيانُ في أوَّله بهمزة الوصل[1] ؛ نحوُ : (اسْتَخْرَجَ) ، و(انْطَلَقَ) ، **وكذلك الأمرُ منه** ؛ نحوُ : (اسْتَخْرِجْ) و(انْطَلِقْ) ، **والمصدرُ** ؛ نحوُ : (اسْتِخْرَاجِ) و(انْطِلاقٍ) .

وكذلك تجبُ الهمزةُ في أمر الثُّلاثيِّ ؛ نحوُ : (اخْشَ) ، و(امْضِ) ، و(انْفُذْ) ؛ مِنْ (خَشِيَ) ، و(مَضَىٰ) ، و(نَفَذَ)[2] .

❀ **قوله** : (و« اْنْفُذَا ») بضمِّ الفاء : أمرٌ مِنْ (نَفَذَ السهمُ والقولُ نُفُوذاً) ؛ مِنْ باب (قَعَدَ) .

❀ **قوله** : (و« مَضَىٰ ») بفتح الضاد المُعجَمة ، ومضارعُهُ : (يَمْضِي) بكسرها .

. . . .

(١) في هٰذه الكُلِّيَّة نظرٌ ؛ فإنَّ مِنَ الخُماسيِّ ما لا تدخلُهُ ولا مصدرَهُ؛ كـ (تَعَلَّمَ) و(تَقَاتَلَ) و(تَدَحْرَجَ)، ولا يَرِدُ ذلك علىٰ عبارة المُصنِّف كما لا يخفىٰ. « خضري » (٢/ ٨٩٥).

(٢) قاعدة : إذا كان أوَّلُ المضارع مفتوحاً ؛ كـ (يَكتب) و(يَنطلق) و(يَستخرج). . فهمزةُ أمرِهِ وصلٌ ، أو مضموماً ؛ كـ (يُكرِم) و(يُعطِي). . فقطعٌ ، ولا يُضمُّ إلا الرُّباعيُّ لا غيرُ ، مُجرَّداً كان أو مَزيداً ؛ كـ (يُدحرِجُ) و(يُكرِمُ) ، ولا تُحذَفُ همزةُ القطع إلا ضرورةً . « خضري » (٢/ ٨٩٥) .

٩٤١ـ وفي (ٱسْمٍ) (ٱسْتٍ) (ٱبْنٍ) (ٱبْنِمٍ) سُمِعْ   و(ٱثْنَيـنِ) و(ٱمْـرِئٍ) وتـأنيـثٌ تَبِـعْ

٩٤٢ـ و(ٱيمُنُ) همزُ (ألْ) كذا . . .   .

❀ قوله : (وفي « ٱسْمٍ » « ٱسْتٍ » . . .) إلىٰ آخره : مُتعلِّقٌ بـ (سُمِعْ) ؛ أي : سُمِعَ همزُ الوصلِ في هـٰذه الأسماء ، ومِثْلُها مُثنَّياتُها ؛ كـ (اسمَينِ) ، و(استَينِ) ، و(ابنَينِ) و(ابنَمَينِ) ، و(امرَأَيْنِ) ، وقولُهُ : (وتأنيثٌ) ؛ أي : مُؤنَّثُ ما يُؤنَّثُ منها ؛ وهو : (ابنٌ) ، و(اثنانِ) ، و(امرُؤٌ) ، وجملةُ (تَبِعْ) : نعتٌ لـ (تأنيث) ؛ أي : تَبِعَ المُذكَّرَ في دخول همزة الوصل .

❀ قوله : (و« أيمُنُ ») قال الشاطِبيُّ : (معطوفٌ على « اسمٍ » في موضع خفضٍ ، وأتىٰ به علىٰ حكاية رفعِهِ اللازمِ له ؛ إذ هو ممَّا لَزِمَ الابتداءَ ؛ فلا يدخلُهُ جرٌّ ولا نصب)[1] .

❀ قوله : (همزُ « ألْ » كذا) خَرَجَ به : همزةُ الوصلِ الداخلُ عليها همزةُ

❀ قوله : (خَرَجَ به : همزةُ الوصلِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : خرجَ بضميره في قوله بعدُ : (ويُبدَلُ) .

---

(١) المقاصد الشافية (٨/ ٤٩٧) ، وهمزةُ (ايمن) همزةُ وصلٍ عند أكثر النَّحْويِّينَ ، ولم يجئ في الأسماء ألفُ وصلٍ مفتوحة غيرها ، وذهب ابنُ كَيْسان وابنُ درستويه : إلىٰ أنَّ ألف (ايمن) ألف قطع ، وهو جمع (يمين) ، وإنَّما خُفِّفت همزتها وطُرحت في الوصل ؛ لكثرة استعمالهم لها . انظر « شرح المفصل » (٤/ ٤٩٥ـ ٤٩٦) ، و« المقاصد الشافية » (٨/ ٤٩٤ـ ٤٩٥) .

. . . . ويُبدَلُ   مـدّاً فـي الِاَستِفْهـامِ أو يُسهَّـلُ

لم تُحفَظْ همزةُ الوصلِ في الأسماء التي ليستْ مصادرَ لفعلٍ زائدٍ علىٰ أربعةٍ . . إلا في عشرةِ أسماءٍ : (اسمٍ) ، و(اسْت) ، و(ابْن) ، و(ابْنِم) ، و(اثنَيْنِ) ، و(امرِئ) ، و(امرأة) ، و(ابنة) ، و(اثنتَينِ) ، و(ايمُنُ) في القَسَم .

ولم تُحفَظْ في الحروف إلا في (أل) ، ولمَّا كانتِ الهمزةُ مع (أل) مفتوحةً ، وكانتْ همزةُ الاستفهامِ . . . .

الاستفهامِ في غير (أل) ؛ فإنَّها تُحذَفُ فيه ؛ نحوُ : ﴿ أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ ﴾ [الصافات : ١٥٣] . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

* قوله : (ويُبدَلُ) ؛ أي : همزُ الوصلِ في (أل) و(ايمُن) و(ايمُ) .

وقولُهُ : (أو يُسهَّلُ) أو : للتخيير ؛ لأنَّ الكلامَ خبرٌ في معنى الأمر ؛ أي : أَبْدِلْها مدّاً أو سَهِّلْها .

* قوله : (و« ابنِم ») هو (ابنٌ) زِيدتْ فيه الميمُ للمبالغة ، كما زِيدتْ في (زُرْقُمٍ) .

---

* قوله : (و« ايمُن » و« ايمُ ») انظُرْ هـٰذا مع كونهما مُلازِمَينِ للقَسَم .

---

(١) الدرر السنية (٢/١٠٤٩) .

مفتوحةً[1] . . لم يَجُزْ حذفُ همزةِ الاستفهام ؛ لئلَّا يلتبسَ الاستفهامُ بالخبر ، بل وَجَبَ إبدالُ همزةِ الوصلِ ألفاً ؛ نحوُ : (آلأميرُ قائمٌ ؟) ، أو تسهيلُها ، ومنه : قولُهُ[2] : [من الطويل]

❁ قوله : (ومنه : قولُهُ) ؛ أي : ومِنَ التسهيل قولُ الشاعر : (أآلحَقُّ) ، وهو مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أنَّ قلبَكَ طائرُ) ، والعائدُ محذوفٌ ؛ أي : له ، و(الرَّباب) بفتح الراء بعدَها مُوحَّدةٌ ، وفي آخره مُوحَّدةٌ أخرى : اسمُ امرأة ؛ أي : لأجل بُعْدِ دارِ الرَّباب ،

❁ قوله : (والعائدُ محذوفٌ) لا حاجةَ إليه ؛ لأنَّ الخبرَ مفردٌ ؛ وهو

---

(1) وأمَّا الهمزة في الفعل : فتُضَمُّ وجوباً إن ضُمَّ ثالثُهُ ضماً أصلياً ؛ كـ(اُسْكُنْ) و(اُنطُلِقَ) ، أو مُقدَّراً ؛ كـ(اُغْزِي يا هندُ) ؛ إذ أصلُهُ : (اُغْزُوِي) بضمِّ الزاي ، وقال ابنُ الناظم : الضمُّ في هـٰذا راجحٌ لا واجب ، وتُكسَرُ فيما عدا ذلك ، سواءٌ فُتِحَ ثالثُهُ ؛ كـ(اِعْلَمْ) ، أو كُسِرَ ؛ كـ(اِضْرِبْ) ، ولو بحسَب الأصل ؛ كـ(اِمشُوا) ؛ فإن أصلَهُ : (اِمْشِيُوا) بالكسر ، قال ابن الجَزَري في « الجزرية » : (من الرجز)

وابْدَأْ بهَمْزِ الوصلِ مِنْ فعلٍ بضَمْ ... إنْ كـانَ ثـالـثٌ مِـنَ الفعلِ يُضَـمْ
واكْسِرْهُ حالَ الفتحِ والكسرِ . . . .

انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٩٧) .

(2) البيت لعمر بن أبي ربيعة في « ديوانه » (ص٩٨) ضمن قصيدة مطلعها :

يقـولُ عتيـقٌ إذْ شَكَـوتُ صَبَـابَتِـي ... وبيَّـنَ داءٌ مِـنْ فـؤادي مُخـامِـرُ

ونُسِبَ أيضاً إلىٰ حسان بن يسار التغلبي وكُثَيِّر عَزَّة وغيرهما ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ١٣٦) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٤٦٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٩٣) ، و« تـوضيـح المقـاصـد » (٣/ ١٥٥٧) ، و« أوضـح المسـالـك » (٤/ ٣٦٨ـ٣٦٩) ، و« المقـاصـد الشـافيـة » (٨/ ٥١١) ، و« شـرح الأشمـونـي » (٣/ ٨١٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠٩٠ـ٢٠٩١) .

٣٦٠ـ أَآلحَقُّ إِنْ دارُ الرَّبابِ تَبَاعَدَتْ أَوِ ٱنْبَتَّ حبلٌ أَنَّ قلبَكَ طائرُ

وقيل : (الحق) منصوبٌ بالظرفيّة أو الحاليّة ، وهو في محلِّ الخبر ، و(أنَّ قلبَك طائرٌ) مبتدأٌ .

و(أنْ) في قوله : (أنْ دارُ) : مفتوحةٌ ، ويجوزُ كسرُها علىٰ أنَّها شرطيَّةٌ وفعلَ الشرطِ محذوفٌ يُفسِّرُهُ (تَبَاعَدَتْ) ، وجملةُ (أوِ ٱنبَتَّ) ـ أي : انقطعَ حبلٌ ؛ أي : حبلُ المُواصلةِ والوُدِّ التي كانتْ بينهما ـ . . معطوفةٌ على الجملة الأُولىٰ .

والشاهدُ : في قوله : (أَآلحَقُّ) ؛ فإنَّهُ بتسهيل الهمزةِ الثانيةِ ، أفادَهُ العَيْنيُّ وشيخُ الإسلامِ[1] .

وقولُهُ في « الشواهد الكبرى » : (الأَوْلىٰ : إبدالُ الهمزةِ الثانيةِ ألفاً)[2] . . فيه نَظَرٌ ؛ إذ البيتُ مِنَ الطويل ، ولا يستقيمُ بذلك ؛ لِمَا فيه مِنَ الجمع بينَ الساكنَينِ ، فتدبَّرْ .

المصدرُ المُؤوَّلُ ؛ علىٰ أنَّهُ لا معنىٰ له ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (منصوبٌ بالظرفيَّة أو الحاليَّة . . .) إلىٰ آخره : في الحاليَّة نَظَرٌ ظاهر .



---

(١) المقاصد النحوية (٤/ ٢٠٩١) ، الدرر السنية (٢/ ١٠٤٩) .
(٢) المقاصد النحوية (٤/ ٢٠٩١) .

الإبدال

. . . .

(الإبدالُ)

❀ قوله : (الإبدالُ) بكسر الهمزة : مصدرُ (أَبْدَلَ) ، وفي الاصطلاح : جَعْلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ آخَرَ مطلقاً ؛ فخَرَجَ بقيد المكان : التعويضُ ؛ فإنَّهُ قد يكونُ في غير مكانِ المُعوَّض ؛ كتاء (عِدَة) ، وهمزةِ (ابنٍ) ، وبقيد الإطلاق : القَلْبُ ؛ فإنَّهُ مُختصٌّ بحروف العِلَّة . انتهىٰ « تصريح »[1] .

فعلىٰ هٰذا : يكونُ التعويضُ أعمَّ مِنَ الإبدال والقَلْبِ بهٰذا الاعتبار وإن بايَنَ القَلْبَ مِنْ حيثُ إنَّهُ إزالةٌ والقَلْبَ إحالةٌ .

وأمَّا الإعلالُ : فهو تغييرُ حرفِ العِلَّةِ للتخفيف بقَلْبٍ أو حَذْفٍ أو إسكانٍ .

ففي (قالَ) : إبدالٌ وإعلالٌ ، وفي (قُلْتُ) : إعلالٌ بلا إبدالٍ ، وفي (تُرَاث) : عكسُهُ .

[الإبدالُ]

❀ قوله : (وفي « تُرَاث » : عكسُهُ) ؛ أي : إبدالٌ بلا إعلالٍ ؛ أي : لأنَّ الإتيانَ بالتاء بدلَ الواوِ لا تخفيفَ فيه ، والإعلالُ هو التغييرُ للتخفيف ؛ إمَّا

(١) التصريح على التوضيح (٢/٣٦٦) .

٩٤٣ـ أَحرُفُ الإِبْدالِ (هَدَأْتَ مُوطِيَا) فـأَبْـدِلِ الهمـزةَ مِـنْ واوٍ ويـا
٩٤٤ـ آخِـراً اثْـرَ ألـفٍ زِيـدَ وفـي (فاعِلٍ) ما أُعِلَّ عيناً ذا اقْتُفِي

❀ قوله : (أَحرُفُ الإِبْدالِ) أَحرُفُ : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ ما بعدَهُ ، خبرُهُ : (هَدَأْتَ مُوطِيَا) علىٰ حذف مضاف ؛ أي : أحرفُ (هَدَأْتَ مُوطِياً). . . إلىٰ آخره .

❀ قوله : (آخِراً اثْرَ) منصوبانِ على الظرفيّة بمحذوفٍ نعت لـ (واوٍ) و(يا) ، والتقديرُ : (مِنْ واوٍ وياءٍ كائنَينِ آخِراً إثْرَ. . .) إلىٰ آخره ، ويجوزُ جَعْلُ (آخِراً) منصوباً على الظرفيّة ، و(إثْرَ) بدلٌ منه .

❀ قوله : (ذا) ؛ أي : الإبدالُ (اقْتُفِي) ؛ أي : اتُّبِعَ في عينِ اسمِ فاعلٍ

بقلبٍ ، أو حذفٍ مِنْ غير إقامةِ نظيرِ المحذوفِ مُقامَهُ ، أو إسكانِهِ ، كما قال .

❀ قوله : (منصوبانِ على الظرفيّة. . .) إلىٰ آخره : يلزمُ عليه بالنسبة للأوَّل ظرفيَّةُ الشيءِ في نَفْسه ؛ إذ هما نَفْسُ الآخِرِ ، والجوابُ بأنَّهُ مِنْ ظرفيَّة الجزءِ في الكلِّ إذا أُريد بالآخِرِ ما قابَلَ الأوَّلَ. . يلزمُ عليه صدقُ الكلامِ بكونهما وَسَطاً ، فيضيعُ الشرطُ ؛ فالأَوْلى الجوابُ : بأنَّهُ مِنْ ظرفيَّة العامِّ في الخاصِّ مِنْ حيثُ الوصفُ بالآخِريَّة .

وبعدَ ذلك فالمُناسِبُ : جَعْلُ (آخِراً) حالاً لا ظرفاً .

❀ قوله : (و« إثْرَ » بدلٌ منه) فيه : أنَّ كلّاً شرطٌ مُستقِلٌّ ، والبدليَّة تُنافي ذلك .

هٰذا البابُ عَقَدَهُ المُصنِّفُ لبيان الحروف التي تُبدَلُ مِنْ غيرها إبدالاً شائعاً ؛ وهي تسعة أحرفٍ جَمَعَها المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ في قوله : (هَدَأْتَ مُوطِيَا) .

ومعنىٰ (هَدَأْتَ) : سَكَنْتَ ، و(مُوطِياً) : اسمُ فاعلٍ مِنْ : (أوطأتُ الرَّحْلَ) : إذا جعَلْتُهُ وَطِيئاً[1] ، لٰكنَّهُ خُفِّفَ همزتُهُ بإبدالها ياءً ؛ لانفتاحِها وكسرِ ما قبلَها .

ما أُعِلَّتْ عينُهُ هٰذا الحُكْمُ ؛ **فخَرَجَ باسم الفاعل** : فعلُ الأمر ؛ قال في « المغني » : (وذكرتُ يوماً أنَّ قولَهُم : « بايِعٌ » بالياء لحنٌ ، فقال بعضُ المُغفَّلِينَ : كيف يكونُ لحناً وقد قال تعالىٰ : ﴿ فَبَايِعْهُنَّ ﴾ [الممتحنة : ١٢] ؟!) انتهىٰ[2] .

❁ **قوله** : (**تُبدَلُ مِنْ غيرها إبدالاً شائعاً ؛ وهي تسعةٌ**) ؛ أي : التي تُبدَلُ لغير إدغام ، **أمّا التي تُبدَلُ للإدغام** : فلا تختصُّ بالتسعة ؛ كـ ﴿ قَال رَّبُّكَ ﴾ [البقرة : ٣٠][3] ، وقيَّدَ بالشائع ؛ لأن الحروفَ التي تُبدَلُ مِنْ غيرها لا تنحصرُ في التسعة ، **والمُرادُ بالشائع** : الكثيرُ ، لا المُطَّرِدُ ؛ **فاندفعَ** ما أطال به في « النُّكَت »[4] .

❁ **قوله** : (**أوطأتُ الرَّحْلَ**) هو بالحاء المُهمَلة . انتهىٰ « زكريَّا »[5] .

---

(١) علىٰ وزن (فَعِيلٍ) ؛ أي : مُمهَّداً لَيِّناً مُستوياً . « خضري » (٢/ ٨٩٩) .
(٢) مغني اللبيب (٢/ ٨٤١) .
(٣) قرأ **بالإدغام** السُّوسي . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٠ـ ٣٥) .
(٤) نكت السيوطي (ق/ ٢٤٩ـ ٢٥٠) .
(٥) الدرر السنية (٢/ ١٠٥٠) .

وأمَّا غيرُ هٰذه الحروفِ : فإبدالُها مِنْ غيرها شاذٌّ ، أو قليلٌ ، فلم يتعرَّضِ المُصنِّفُ له ؛ وذلك كقولهم في (اضْطَجَعَ) : (اِلْطَجَعَ)[1] ، وفي (أُصَيْلانٍ) : (أُصَيلالٌ) .

فتُبدَلُ الهمزةُ : مِنْ كلِّ واوٍ أو ياء تَطَرَّفَتَا ووَقَعَتَا بعدَ ألفٍ زائدة ؛ نحوُ : (دُعاءٍ) ، و(بِناءٍ) ، والأصلُ : (دُعَاوٌ) ، و(بِنَايٌ)[2] .

❀ قوله : (أُصَيْلانٍ) هو تصغيرُ (أُصْلانٍ) أحدِ جموع (أَصِيلٍ) ؛ كـ (بَعِيرٍ وبُعْرانٍ) ؛ وهو الوقتُ بعدَ العصرِ إلى المغرب ، قاله الجَوْهَرِيُّ ، وتسمَّحَ ابنُ هشام في قوله : (هو تصغيرُ « أَصِيلٍ » علىٰ غير قياس) ؛ لسلامةِ ما ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ مِنْ دعوى الزيادة التي الأصلُ عدمُها وإن كان لقول ابن هشامٍ وجهٌ ؛ وهو أنَّ الحَمْلَ علىٰ تصغير المفردِ شذوذاً أَوْلىٰ مِنَ الحَمْل علىٰ تصغير الجمعِ شذوذاً لكَثْرته ؛ كـ (مُغَيْرِبانٍ) تصغيرِ (مَغْرِب) ، كما أفاده في « التصريح » و« شيخ الإسلام »[3] .

❀ قوله : (والأصلُ : « دُعَاوٌ » ، و« بِنَايٌ ») ؛ أي : فأُبدلت الواوُ والياءُ

---

(١) أي : بإبدال اللام من الضاد لقُرْبها منها ؛ كراهةَ اجتماعِ حرفَيْ إطباقٍ عندَ بعضِهم . « خضري » (٢/ ٨٩٩) .

(٢) وهٰذا التطرُّفُ حقيقيٌّ ، ويكونُ حُكْمياً ؛ كأنْ يقعَ بعدَ المُبدَل تاءُ تأنيث أو علامةُ تثنيةٍ عارضانِ ؛ كـ (بنَّاءة) و(كِسَاءَينِ) ، وخَرَجَ بالعارضَينِ : ما بُنِيتْ عليه الكلمةُ منهما ، فيُمنَعُ الإبدالُ لعدم التطرُّف ؛ كـ (هِدَاية) و(عَدَاوة) ، وكقولهم : (عَقَلْتُهُ بِثَنَايَيْنِ) ، وهما طرفا العقال؛ فإنَّهُ وُضِعَ كذلك ابتداءً ، ولم يُسمَعْ له مفردٌ . « خضري » (٢/ ٩٠٠) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٦٧ـ٣٦٨) ، الدرر السنية (٢/ ١٠٥٠ـ١٠٥١) ، وانظر « الصحاح » (٤/ ١٦٢٣) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٣٧٠) .

فإنْ كانتِ الألفُ التي قبلَ الياءِ أو الواوِ غيرَ زائدةٍ . . لم تُبدَلْ ؛ نحوُ : (آيةٍ) ، . . . .

همزةً ؛ لتطرُّفهما إثرَ ألفٍ زائدة ، وقيل : إنَّهُما أُبدِلَتا ألفَينِ ؛ لتحرُّكهما وانفتاحِ ما قبلَهُما ، ولم يُعتَدَّ بالحاجز بينهما ؛ لأنَّهُ ساكنٌ مُعتَلٌّ زائد ، فاجتمعَ ساكنان ، فلم تُحذَفِ الألفُ الأُولىٰ ؛ لأنَّهُ يُفوِّتُ المَدَّ ، ولا الثانيةُ ؛ لأنَّهُ يُفوِّتُ لامَ الكلمة ، وتعيَّن التحريكُ في الثانية ؛ لأنَّ تحريكَ الأُولىٰ يُفوِّتُ حُكْمَها مِنَ المدِّ ، ولأنَّ التغييرَ في الآخِرِ أَوْلىٰ ، كما أفادَهُ « في التصريح »[1] .

* قوله : (آيةٍ) أصلُها : (أَيَيَة) بفتح الياءَينِ ، فقَلَبُوا الأُولىٰ ألفاً ، وقيل : أعلُّوا الثانيةَ ؛ فحَصَلَ : (أَيَاة) ؛ كـ (نَوَاة) ، ثمَّ قُدِّمت اللامُ على العين ؛ فوزنُها حينئذٍ : (فَلَعَةُ) بثلاث فَتَحاتٍ ، وقيل : أصلُها : (أَيِيَة) بكسر الأُولىٰ ، وقيل : (أَيُيَة) بضمِّ الأُولىٰ ، فإعلالُها على القياس ، وقيل : أصلُها : (آيِيَة) بوزن (فاعِلَةَ) ، وقيل : (أَيْيَة) بسكون الأُولىٰ وفتحِ الثانية . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

والحاصلُ : أنَّ فيها مذاهبَ ستةً :

أسهلُها : أوَّلُها ؛ وهو أنَّ أصلَها (أَيَيَة) بفتح الياء الأُولىٰ ؛ كـ (قَصَبَة) ؛ أعلُّوها لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، وهو شاذٌّ ؛ إذ القياسُ إعلالُ الثانية .

ثانيها : أصلُها : (أَيُيَة) بضمِّ الأُولىٰ ؛ فقُلِبتْ ألفاً لِمَا تقدَّم ، ورُدَّ : بأنَّهُ

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/٣٦٨) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٩٩) .

و(رايةٍ) ، وكذلك إن لم تتطرَّفِ الياءُ أو الواو ؛ كـ (تبَايُنٍ) ، و(تعَاوُنٍ) .

إنَّما كان يجبُ قَلْبُ الضمَّةِ كسرةً .

ثالثُها : (أَيِيَة) بكسر الأُولىٰ ؛ فقُلِبتْ ألفاً لِمَا مرَّ ، واعتُرِضَ : بأنَّ ما كان كذلك يجوزُ فيه الفكُّ والإدغامُ ، وقد قُدِّم في هـٰذا الإعلالُ ، والمعروفُ تقديمُ الإدغام .

رابعُها : أصلُها : (أَيْيَة) بسكون الأُولىٰ ؛ كـ (حَيَّة) ؛ فقُلِبتْ ألفاً ، ورُدَّ : بأنَّهُ يلزمُ عليه إعلالُ الساكن .

خامسُها : أصلُها : (آيِيَةٌ) ؛ كـ (ضارِبَة) ؛ حُذفت العينُ استثقالاً لتوالي ياءَينِ أوَّلُهُما مكسورٌ ، ورُدَّ : بأنَّهُ يلزمُ عليه حذفُ العين لغير مُوجِبٍ .

سادسُها : أصلُها : (أَيَيَة) بفتح الأُولىٰ كالمذهب الأوَّل ، إلا أنَّهُ أُعِلَّتْ فيه الثانيةُ على القياس ؛ فصار : (أَيَاة) ؛ كـ (نَوَاة) ، ثمَّ قُدِّمت اللامُ إلىٰ محلِّ العين ؛ فوزنُها : (فَلَعَةُ) ، أفاده في « التوضيح » و« شرحه »[1] .

وتُجمَعُ : علىٰ (آيٍ) ، وأصلُها : (أَيَيٌ) بفتحتَينِ ؛ قُلبت الياءُ الأولىٰ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها .

❁ قوله : (و« رايةٍ ») الرايةُ : عَلَمُ الجيش ؛ يُقالُ : أصلُها الهمزُ ، لـٰكنَّ العربَ آثَرَتْ تركَهُ تخفيفاً ، ومنهم مَنْ يُنكِرُ هـٰذا القولَ ويقولُ : لم يُسمَعِ الهمزُ ، والجمعُ : (راياتٌ) انتهىٰ « مصباح »[2] .

---

(١) أوضح المسالك (٤/ ٣٩٥ـ٣٩٦) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٣٨٨ـ٣٨٩) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٣٣٦) .

وأشار بقوله : (وفي « فاعِلِ » ما أُعِلَّ عيناً ذا اقتُفِي) : إلىٰ أنَّ الهمزةَ تُبدَلُ مِنَ الواو والياء قياساً مُتَّبعاً إذا وقعتْ كلٌّ منهما عينَ اسمِ فاعلٍ وأُعِلَّتْ في فعله ؛ نحوُ : (قائِلٍ) ، و(بائعٍ) ، وأصلُهُما : (قاوِلٌ) و(بايِعٌ) ، لٰكن أعلُّوا حملاً على الفعل ، فكما قالوا : (قالَ) و(باعَ) فقَلَبُوا العينَ ألفاً . . قالوا : (قائِلٌ) و(بائعٌ) فقَلَبُوا عينَ اسمِ الفاعل همزةً .

فعلى الأوَّل : ليستْ منقلبةً عن شيء ، وعلى الثاني : أصلُها : (رَيَيَةٌ) ؛ قُلبت الأُولىٰ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها .

❀ قوله : (تُبدَلُ مِنَ الواو والياء) لا يختصُّ إبدالُها بهما ، بل الألفُ كذلك ؛ نحوُ : (صَحْراءَ) ممَّا ألفُهُ للتأنيث ؛ فإنَّ الهمزةَ أُبدِلتْ مِنْ ألفٍ مُجتلَبةٍ للتأنيث كاجتلاب ألفِ (سَكْرىٰ) ، لٰكنَّ ألفَ (سَكْرىٰ) لم تُسبَقْ بألف فسَلِمَتْ ، وألفَ (صَحْراءَ) سُبِقتْ بألفٍ فحُرِّكتْ فراراً مِنِ التقاء الساكنَينِ ، فانقلبتْ همزةً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❀ قوله : (وأصلُهُما : « قاوِلٌ » و« بايِعٌ ») ظاهرُهُ : أنَّ الواوَ والياءَ أُبدلا همزتَينِ ، وهو خلافُ ما ذَهَبَ إليه حُذَّاقُ التَّصْريفيِّينَ ، والذي ذَهَبَ إليه حُذَّاقُهُم : أنَّ كلاًّ منهما أُبدِلَ ألفاً ، ثمَّ أُبدِلَتِ الألفُ همزةً .

وحاصلُهُ : أنَّ الهمزةَ تُبدَلُ مِنْ واو وياء بواسطة إبدالِهما ألفاً ، وقال غيرُهُم : إنَّها تُبدَلُ منهما بلا واسطةٍ ، كما هو ظاهرُ « النَّظْم » ، أفادَهُ شيخُ الإسلام[2] .

. . . .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٥٢) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠٥٢) .

فإن لم تُعَلَّ العينُ في الفعل . . صحَّتْ في اسم الفاعل ؛ نحوُ : (عَوِرَ) فهو (عاوِرٌ) ، و(عَيِنَ) فهو (عايِنٌ) .

٩٤٥ـ والمدُّ زِيدَ ثالثاً في الواحِدِ   همزاً يُرىٰ في مِثْلِ كـ(القلائِدِ)

وتُكتَبُ الهمزةُ المذكورةُ ياءً علىٰ حُكْم التخفيف ، ولا تُنقَطُ[1] .

❀ قوله : (والمدُّ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (يُرىٰ) ، وهي بَصَريَّةٌ ؛ فـ(همزاً) : حالٌ ، أو عِلْميَّةٌ ؛ فهو مفعولٌ ثانٍ ، وأمَّا قولُهُ : (زِيدَ ثالثاً) : فهما حالانِ مِنْ ضمير (يُرىٰ) ، ويحتملُ : أنْ يكونَ (ثالثاً) حالاً مِنْ ضميرِ (زِيدَ) .

وخَرَجَ بقوله : (ثالثاً) : غيرُهُ ؛ كألف (عُوَّارٍ) بالتشديد ؛ فلا تُبدَلُ في جمعه همزةً بل ياءً ، وألفِ (حائضٍ) ؛ فإنَّها لا تُبدَلُ في جمعه همزةً بل واواً .

❀ قوله : (كـ« القلائِدِ ») جمعُ (قِلادَة) .

. . . .

---

(١) وحُكِيَ : أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ دخل علىٰ بعض المُتَسمِّينَ بالعلم ، فإذا عنده جزءٌ مكتوب فيه : (قائل) بنقط الياء ، فقال له أبو عليٍّ : هـٰذا خطُّ مَنْ ؟ قال : خطِّي ، فالتفت إلىٰ صاحبه وقال : قد أَضَعْنا خطواتِنا في زيارة مثله ، وخَرَجَ مِنْ ساعته ، ومِنْ لطائف العلامة الأمير : أنَّهُ كُتب له سؤالُ تعنُّتٍ ، ومِنْ جملته لفظ (صغائر) بنقط الياء ، فقال في ضمن جوابه مُبكِّتاً : وما نقطُكُمُ الياءَ من الصغائر . « خضري » (٢/ ٩٠٠ـ٩٠١) .

أي : تُبدَلُ الهمزةُ أيضاً : ممَّا وَلِيَ ألفَ الجمعِ الذي على مثال (مَفاعِلَ) إنْ كان مدَّةً مَزِيدةً في الواحد ؛ نحوُ : (قِلادَةٍ وقَلائِدَ) ، و(صَحِيفَةٍ وصَحائِفَ) ، و(عَجُوزٍ وعَجائِزَ) .

فلو كان غيرَ مدَّةٍ . . لم تُبدَلْ ؛ نحوُ : (قَسْوَرَةٍ وقَساوِرَ) ، وهكذا إنْ كان مدَّةً غيرَ زائدة ؛ نحوُ : (مَفازَةٍ ومَفاوِزَ) ، و(مَعِيشَةٍ ومَعايِشَ) ، إلا فيما سُمِعَ ؛ فيُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه ؛ نحوُ : (مُصِيبةٍ ومَصائِبَ)[1] .

---

* قوله : (قَسْوَرَةٍ) هو الأسدُ ؛ قال تعالىٰ : ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ * فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾ [المدثر : ٥٠ـ٥١] .

* قوله : (مُصِيبةٍ ومَصائِبَ) الأصلُ : (مَصاوِبُ) ، وقد نُطِقَ به[2] ، وشذَّ الهمزُ فيه وفي (مَعائِشَ)[3] ، كما أفادَهُ شيخُ الإسلام[4] .

---

(١) وأصلُ (مَفَازة) : (مَفْوَزَة) ، و(مَعِيشة) : (مَعْيِشة) ، و(مُصِيبة) : (مُصْوِبة) ؛ فالمَدَّةُ في الثلاثة أصليَّةٌ غيرُ زائدة ، وحَدَثَ بالكلمة الأُولىٰ والثالثة إعلالٌ بالنقل وقلبٌ ، وفي الثانية إعلالٌ بالنقل .

(٢) أي : في قول الراجز : (من مشطور الرجز)

يُصـاحِـبُ الشيطـانَ مَـنْ يُصـاحِبُـهْ
فهْـوَ أَذِيٌّ جمَّـةٌ مَصـاوِبُـهْ

انظر « الخصائص » لابن جني (٣/ ١٤٤) .

(٣) وممَّا يُلحَنُ به : (مشائخ) بالهمز بدل (مشايخ) .

(٤) الدرر السنية (٢/ ١٠٥٣) .

٩٤٦ـ كـذاكَ ثـانـي لَيِّنَيـنِ ٱكْتَنَفَـا مَـدَّ (مَفـاعِـلَ) كجمـعِ (نَيِّـفَـا)

أي : كذلك تُبدَلُ الهمزةُ : مِنْ ثاني حرفَينِ ليِّنَينِ تَوَسَّطَ بينهما مَدَّةُ (مَفاعِلَ) ؛ كما لو سمَّيتَ رجلاً بـ(نَيِّفٍ) ثمَّ كسَّرتَهُ[1] ؛ فإنَّكَ تقولُ : (نَيائِفُ) بإبدال الياء الواقعةِ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةً، ومثلُهُ : (أَوَّلُ وأَوائِلُ)[2].

فلو تَوَسَّطَ بينهما مَدَّةُ (مَفاعِيلَ).. امتنعَ قَلْبُ الثاني منهما همزةً ؛ كـ(طَواوِيسَ) ؛ ولهٰذا قيَّد المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ ذلك بمدَّة (مَفاعِلَ) .

٩٤٧ـ وٱفْتَحْ ورُدَّ الهمزَ يا فيما أُعِلْ لاماً . . . .

---

* قوله : (ٱكْتَنَفَا) ؛ أي : أحاطَ اللَّيِّنَينِ ؛ فالجملةُ : صفةُ (لَيِّنَينِ) .

* قوله : (كجمعٍ) بالتنوين : خبرُ محذوفٍ ، و(نَيِّفَا) : مفعولُهُ ، وفاعلُهُ محذوفٌ ، تقديرُهُ : (كجمعهم « نَيِّفاً ») ؛ وهو الزيادةُ .

* قوله : (وٱفْتَحْ ورُدَّ) تنازعا قولَهُ : (الهمزَ) ، و(يا) : مفعولٌ ثانٍ لـ(رُدَّ) ، و(لاماً) : تمييزٌ مُحوَّلٌ عن نائبِ فاعلِ (أُعِلْ) ، والألفُ واللامُ في (الهمزَ) : للعهد ، وهٰذا في معنى الاستدراك علىٰ قوله : (والمدُّ زِيدَ

. . . .

(١) لا حاجة للتسمية . « خضري » (٢/ ٩٠٢) .

(٢) سيأتي في (٥/ ٤٩٥) أنَّ (مفاعل) وزنٌ عَرُوضيٌّ لا صرفي .

. . . . وفي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ
٩٤٨ـ واواً وهمزاً أَوَّلَ الواوَينِ رُدْ في بَدْءِ غيرِ شِبْهِ (وُوفِيَ الأَشُدْ)

قد سبق أنَّهُ يجبُ إبدالُ المدَّةِ الزائدةِ في الواحدِ همزةً إذا وقعتْ بعدَ ألفِ الجمع ؛ نحوُ : (صَحِيفةٍ وصَحائِفَ) ، وأنَّهُ إذا توسَّط ألفُ (مَفاعِلَ) بين

ثالثاً. . .) إلىٰ آخره ؛ فهو تقييدٌ له ؛ وذلك لأنَّ قولَهُ : (والمدُّ) شاملٌ لصحيح اللامِ ومُعتلِّها ، فقيَّد هنا بما إذا لم يكنْ مُعتلَّها .

❀ قوله : (وفي مِثْلِ) مُتعلِّقٌ بـ (جُعِلْ) مضافٌ إلىٰ (هِرَاوَةٍ) بكسر الهاء ؛ وهي العصا الضخمةُ ، وجمعُها بفتحها[1] ، ونائبُ فاعلِ (جُعِلْ) : يعودُ إلى (الهمز) ، وهو المفعولُ الأوَّلُ ، و(واواً) : مفعوله الثاني .

❀ قوله : (وهمزاً) مفعولٌ ثانٍ لـ (رُدْ) ، والأوَّلُ : هو لفظُ (أوَّلَ) ، و(في بَدْءٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (رُدْ) ؛ أي : رُدَّ وجوباً .

والمُرادُ بالشِّبْهِ في كلام الناظم : ما كانتِ المَدَّةُ فيه زائدةً ؛ وبهـٰذا سَقَطَ ثلاثُ اعتراضاتٍ للأُشْمُونيِّ[2] .

❀ قوله : (الأَشُدْ) بضمِّ الشين المُعجَمة : نائبُ فاعلِ (وُوفِيَ) ، ويُطلَقُ : على القوَّة ، وعلىٰ ثلاثٍ وثلاثينَ سنةً .

---

(١) أي : (هَرَاوَىٰ) .
(٢) شرح الأشموني (٣/ ٨٣٤) .

حرفَينِ ليِّنَينِ قُلِبَ الثاني منهما همزةً ؛ نحوُ : (نَيِّفٍ ونَيائِفَ)[1] .

وذَكَرَ هنا أنَّهُ إذا اعتلَّ لامُ أحدِ هـٰذَينِ النوعَينِ . . فإنَّهُ يُخفَّفُ بإبدال كسرةِ الهمزةِ فتحةً ، ثمَّ إبدالِها ياءً .

فمثالُ الأوَّلِ : (قَضِيَّةٌ وقَضَايا) ، وأصلُهُ : (قَضَائِيُ) بإبدال مدَّةِ الواحدِ همزةً ، كما فُعِلَ في (صَحِيفةٍ وصَحائِفَ) ؛ فأَبْدَلُوا كسرةَ الهمزةِ فتحةً ؛ فحينئذٍ : تحرَّكتِ الياءُ وانفتحَ ما قبلَها فقُلِبتْ ألفاً ؛ فصار : (قَضَاءَا) ، فأُبدِلَتِ الهمزةُ ياءً ؛ فصار : (قَضَايا) .

---

* قوله : (ونَيائِفَ) جَعْلُهُم وزنَ (نَيائِفَ) ونحوِهِ (مَفاعِلَ) إنَّما هو وزنٌ عَرُوضيٌّ ؛ لأنَّ (نَيائِفَ) : (فَياعِلُ)[2] ، والأحسنُ : (فَعَاعِلُ) ، و(زَوَايا) : (فَواعِلُ) ، ذكرَهَ الفارضيُّ[3] .

* قوله : (هـٰذَينِ النوعَينِ) هما : (فَعائِلُ) ؛ كـ (صَحائِفَ) ، و(مَفاعِلُ) ؛ كـ (نَيائِفَ) .

* قوله : (وأصلُهُ : « قَضَائِيُ » بإبدال مدَّةِ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا هو الأصلُ الثاني ، وأمَّا الأوَّلُ : فهو (قَضَايِيُ) بياءَينِ ؛ الأُولىٰ : ياءُ (فَعِيلَةَ) ، والثانيةُ : لامُ (قَضِيَّة) .

* قوله : (فصار : « قَضَايا ») ؛ أي : بعدَ أربعةِ أعمالٍ ؛ أحدُها : إبدالُ

. . . .

---

(١) انظر (٥/ ٤٩٢ـ٤٩٣) .

(٢) أي : وزنها الصرفي : (فَياعِلُ) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٩٤) .

ومثالُ الثاني : (زَاوِيةٌ وزَوَايا) ، وأصلُهُ[1] : (زَوَائِي) بإبدال الواوِ الواقعةِ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةً ؛ كـ (نَيِّفٍ ونَيائِفَ) ؛ فقَلَبُوا كسرةَ الهمزةِ فتحةً ؛ فحينئذٍ : قُلِبَتِ الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ؛ فصار : (زَوَاءَا) ، ثمَّ قَلَبُوا الهمزةَ ياءً ؛ فصار : (زَوَايا) .

وأشار بقوله : (وفي مِثْلِ « هِرَاوَةٍ » جُعِل واواً) : إلىٰ أنَّهُ إنَّما تُبدَلُ الهمزةُ ياءً إذا لم تكنِ اللامُ واواً سَلِمتْ في المفرد ؛ كما مُثِّلَ ، فإن كانتِ اللامُ واواً سَلِمَتْ في المفرد.. لم تُقلَبِ الهمزةُ ياءً ، بل تُقلَبُ واواً ؛ ليُشاكِلَ الجمعُ واحدَهُ ؛ وذلك حيثُ وقعتِ الواوُ رابعةً بعدَ ألفٍ ؛ وذلك نحوُ قولِهم : (هِرَاوَة وهَرَاوَىٰ) ، وأصلُهُ : (هَرائِوُ) ؛ كـ (صَحائِفَ) ؛ فقُلِبتْ كسرةُ الهمزةِ فتحةً ، وقُلِبتِ الواوُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ؛ فصار : (هَرَاءَا) ، ثمَّ قَلَبُوا الهمزةَ واواً ؛ فصار : (هَرَاوَىٰ) .

الياءِ الأُولىٰ همزةً ، والثاني : قلبُ كسرةِ الهمزةِ فتحةً ، والثالثُ : قلبُ الياءِ الثانية ألفاً ، والرابعُ : قلبُ الهمزةِ ياءً ؛ على الترتيب .

❀ **قوله : (فصار : « هَرَاوَىٰ ») ؛ أي : بعدَ خمسةِ أعمالٍ ؛ أحدُها : قلبُ** الألفِ همزةً ؛ لأنَّهُم قلبوا ألفَ (هَرَاوَة) في الجمع همزةً ، **وثانيها** : إبدالُ الواوِ

. . . .

(١) أي : أصلُهُ الثاني ، وأمَّا أصلُهُ الأوَّلُ : فـ (زَوَاوِي) بواوَينِ ؛ الأُولىٰ بدلُ ألف (زاوية) ؛ لِمَا مرَّ في قوله : (والألفُ الثاني المزيدُ يُجعَلُ واواً) ، والثانيةُ هي واوُ (زاوية) ، وبينهما ألف التكسير ، فقُلبت الثانيةُ همزةً ؛ على حدِّ (نيائف) ؛ فصار كما في « الشرح » . « خضري » (٢/ ٩٠٤) .

وأشار بقوله : (وهمزاً أَوَّلَ الواوَينِ رُدْ) : إلىٰ أنَّهُ يجبُ ردُّ أوَّلِ الواوَينِ المُصدَّرتَينِ همزةً[1] ، ما لم تكنِ الثانيةُ بدلاً مِنْ ألف (فَاعَلَ) ؛ نحوُ : (أَواصِلَ) في جمعِ (وَاصِلةٍ) ، والأصلُ : (وَوَاصِلُ) بواوَينِ ؛ الأُولىٰ فاءُ الكلمة ، والثانيةُ بدلٌ مِنْ ألف (فَاعِلَة) ، فإنْ كانتِ الثانيةُ بدلاً مِنْ ألف (فاعَلَ) . . لم يجبِ الإبدالُ ؛ نحوُ : (وُوفِيَ) و(وُورِيَ)[2] ، أصلُهُ : (وَافَىٰ) و(وَارَىٰ) ، فلمَّا بُني للمفعول احتيجَ إلىٰ ضمِّ ما قبلَ الألف ، فأُبدِلَتِ الألفُ واواً .

٩٤٩ـ ومَدّاً ٱبْدِلْ ثانيَ الهمزَينِ مِنْ ... كِلْمَةٍ ٱنْ يَسكُنْ كـ (آثِرْ) و(ٱئْتَمِنْ)

ياءً ؛ لتطرُّفها بعدَ الكسرة ، وثالثُها : قلبُ الكسرةِ فتحةً ، ورابعُها : قلبُ الياءِ ألفاً ، وخامسُها : قلبُ الهمزة واواً ، كما في « التوضيح » و« شرحه »[3] .

❁ قوله : (نحوُ : « وُوفِيَ ») مثالٌ لِمَا إذا كانتِ الثانيةُ بدلاً مِنْ ألف (فاعَلَ) .

❁ قوله : (ومَدّاً) مفعولٌ ثانٍ بـ (ٱبْدِلْ) ، و(ثانيَ) : مفعولٌ أوَّل ، (ٱنْ

. . . .

(١) قوله : (المُصدَّرتَينِ) خَرَجَ : (هَوَوِي) و(نَوَوِي) نسبة إلىٰ (هوىً) و(نوىٰ) . « خضري » (٢/ ٩٠٥) .

(٢) قوله : (لم يجب) مفهومُهُ : الجواز ، كما صرَّح به الأشمونيُّ ؛ فيُقالُ : (وُورِيَ) و(أُورِيَ). انظر « شرح الأشموني » (٣/ ٨٣٤)، و« حاشية الخضري » (٢/ ٩٠٦) .

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٣٨٢ـ٣٨٣) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٣٧٢) .

٩٥٠ـ إنْ يُفتَحِ آثْرَ ضَمٍّ اَوْ فتحٍ قُلِبْ واواً ويـاءً إِثْـرَ كسـرٍ يَنقلِـبْ
٩٥١ـ ذو الكسرِ مطلقاً كذا وما يُضَمْ واواً أَصِرْ ما لم يَكُنْ لفظاً أَتَمْ
٩٥٢ـ فذاكَ ياءً مطلقاً جا و(أَؤُمْ) ونحـوُهُ وجهَيـنِ فـي ثـانيـهِ أُمْ

يَسكُنْ) إنْ : شرطيَّةٌ ، وجوابُها : محذوفٌ ، وقولُهُ : (آثِرْ) بفتح الهمزة الممدودة وكسرِ المُثلَّثة : أمرٌ مِنْ (آثَرَهُ بكذا) : إذا فضَّله به علىٰ غيره .

❀ قوله : (إنْ يُفتَحِ) نائبُ الفاعل : يعودُ إلىٰ (ثانيَ الهمزَينِ) ، و(قُلِبْ) : جوابُ الشرط ، ونائبُ الفاعل : مفعولُهُ الأوَّل ، و(واواً) : مفعولُهُ الثاني[1] ، و(ياءً) : مفعولٌ مُقدَّم بقوله : (يَنقلِبْ) ، و(إِثْرَ) : ظرفٌ له ، وتقديرُ البيتِ : (إنْ يُفتَحْ ثاني الهمزَينِ إِثْرَ ضمٍّ أو فتحٍ . . قُلِبَ واواً ، وينقلب إِثْرَ كسرٍ ياءً) .

❀ قوله : (ذو الكسرِ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كذا) ، و(مطلقاً) : حالٌ مِنَ الضمير المُنتقِل إلى الظرف بعدَ حذفِ الاستقرار العاملِ فيه ، وقولُهُ : (ما يُضَمْ) : مفعولٌ أوَّل بقوله : (أَصِرْ) بمعنىٰ : (صَيِّرْ) ، وقولُهُ : (واواً) : مفعولٌ ثانٍ .

وقولُهُ : (فذاكَ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (جا) ، و(ياءً) : حالٌ مِنَ الضمير

. . . .

(١) سبق التعليق في (١/ ٤٩١) على الفعل (قُلِبَ) مِنْ حيثُ تعدِّيه إلىٰ مفعولَينِ وعدمُهُ .

إذا اجتمعَ في كلمةٍ همزتانِ[1] . . وَجَبَ التخفيفُ إن لم يكونا في موضعِ العين ؛ نحوُ : (سَأَّلٍ) و(رأَّسٍ) .

ثمَّ إنْ تحرَّكتْ أُولاهما وسُكِّنتْ ثانيَتُهُما . . وَجَبَ إبدالُ الثانيةِ مدَّةً تُجانِسُ حركةَ الأُولىٰ ، فإن كانتْ حركتُها فتحةً : أُبدِلَتِ الثانيةُ ألفاً[2] ؛ نحوُ : (آثَرْتُ) ، وإن كانتْ ضمَّةً : أُبدِلَتْ واواً ؛ نحوُ : (أُوثِرُ) ، وإن كانتْ

في (جا) ، وقولُهُ : (وأَؤُمْ) : مبتدأٌ ، و(نحوُهُ) : معطوفٌ عليه ، وقولُهُ : (أُمْ) : فعلُ أمرٍ ، وهو خبرٌ عن المبتدأ ، و(وجهَينِ) : مفعولٌ بقوله : (أُمْ) بمعنى : اقصِدْ .

وتقديرُ البيتَينِ : (ثاني الهمزَينِ صاحبُ الكسر مُستقِرٌّ كذا مطلقاً ، وصَيِّرِ الهمزَ الثانيَ الذي يُضَمُّ واواً مطلقاً مُدَّةَ عدمِ كونِ ثاني الهمزَينِ لفظاً تامّاً ؛ أي : مُتطرِّفاً ؛ فذلك المُتطرِّفُ جاء ياءً مطلقاً ، و« أَؤُمُّ » ونحوُهُ اقصِدْ في ثانيه وجهَينِ ؛ التحقيقُ ، والقلبُ) .

❀ قوله : (سَأَّلٍ) بفتح السين وتشديدِ الهمزة : فَعَّالٌ للمبالغة في كَثْرة السؤال ، و(رأَّسٍ) بفتح أوَّلِهِ وتشديدِ ثانيه علىٰ زِنَةِ (فَعَّالٍ) : للنسب لبائع

---

(١) خَرَجَ به : نحوُ : (أأنتَ) ؛ لأنَّ همزةَ الاستفهامِ كلمةٌ مُستقِلَّة ؛ فلا يجبُ فيه الإبدالُ ، بل يجوزُ تحقيقُهُما . « خضري » (٢/٩٠٦) .

(٢) وهٰذا الإبدالُ واجبٌ ، ومنه ما سيأتي من قول السيدة عائشةَ رضي الله عنها : (. . . أنْ آتَزِرَ) ، وعوامُّ المُحدِّثينَ يُحرِّفونه ؛ فيُشدِّدون التاء بلا مدٍّ ، وبعضُهُم يُحقِّق الهمزتَينِ ، وكلاهما لحنٌ . انظر (٥/٥٦٢) .

كسرةً : أُبدِلَتْ ياءً ؛ نحوُ : (إِيثارٍ) ، وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (ومَدّاً اْبْدِل . . .) البيتَ .

وإنْ تحرَّكتْ ثانيَتُهُما : فإنْ كانتْ حركتُها فتحةً ، وحركةُ ما قبلَها فتحةً أو ضمَّةً . . قُلِبتْ واواً ؛ فالأوَّلُ : نحوُ : (أَوادِمَ) جمع (آدَمَ) ، وأصلُهُ : (أَأَادِمُ) ، والثاني : نحوُ : (أُوَيْمِر) تصغير (آمِرٍ) ، وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (إنْ يُفتَحِ اْثْرَ ضمٍّ اْوْ فتحٍ قُلِب واواً) .

الرُّؤُوس ، كما في « التصريح »[١] .

❃ قوله : (أُوَيْمِر) في نسخة : (أُوَيدِم)[٢] ؛ وهو تصغيرُ (آدمَ) ؛ أي : شخص مُسمّىً بذلك ، لا آدمُ أبو البشر ؛ لِمَا تقدَّم مِنِ امتناع تصغير الأسماء المُعظَّمة ؛ كأسماء الأنبياءِ عليهم الصلاة والسلام[٣] .

❃ قوله : (وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : إنْ يُفتَحِ . . .) إلىٰ آخره : الحاصلُ : أنَّ الهمزتَينِ المُتحرِّكتَينِ لا تخلوانِ : إمَّا أنْ تكونا في الطَّرَف ، أو لا ؛ فالأوَّلُ : ثلاثةُ أنواعٍ ؛ لأنَّ الهمزةَ الأُولىٰ إمَّا مفتوحةٌ ، أو مكسورة ، أو مضمومة ، والثاني: تسعةُ أنواعٍ ؛ قامتْ مِنْ ضَرْب ثلاثةِ أحوالِ الأُولىٰ في ثلاثةِ أحوالِ الثانية .

❃ قوله : (فالأوَّلُ : ثلاثةُ أنواعٍ) الأوَّلُ : هو كونُهُما طَرَفاً .

لا يُقالُ : إنَّ صُوَرَ المُتحرِّكتَينِ الواقعتَينِ طَرَفاً تسعةٌ ؛ مِنْ ضرب ثلاثةِ

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٧٣) .

(٢) في جميع نسخ « الشرح » : (« أويمر » تصغير « آمر ») ، وتمام الفرق الذي أشار إليه المُحشِّي : (« أُوَيْدِم » تصغير « آدم ») .

(٣) انظر (٥/ ٣٣١ـ ٣٣٢) .

الهمزةِ الأُولىٰ في ثلاثةِ الهمزةِ الثانية ، بل لو نُظِرَ لكون الأُولىٰ تكونُ ساكنةً أيضاً . . كانتِ الصُّوَرُ اثنتي عشرةَ ، وكلُّها تُبدَلُ ياءً ، كما أفاده بقوله : (ما لم يكنْ لفظاً أَتَمْ . . .) إلىٰ آخره .

لأنَّا نقولُ : ظاهرُ كلامِ المُصنِّف : أنَّ الهمزةَ الثانيةَ مضمومةٌ لا غيرُ ، ولم يذكر سكونَ الأُولىٰ مِنْ قِسْمٍ من الأقسام حتىٰ يكونَ السكونُ مِنْ مشمول الإطلاقِ وإنْ صحَّ كما جرىٰ عليه الشارحُ ؛ فلذلك اقتصر المُصرِّحُ علىٰ جَعْلِ أنواع القِسْمِ الأوَّل ثلاثةً ، لـٰكنَّ بعضَهُم جَعَلَ اسمَ (يكن) في كلام المُصنِّفِ راجعاً لـ (ثانيَ الهمزَينِ) ، لا لـ (ما يُضَم) ، وجَعَلَ الإطلاقَ شاملاً للسكون .

وأفاد : أنَّ الأَوْلىٰ للشارح حذفُ قولِهِ فيما يأتي : (المضمومة)[1] ، وأنَّ الأمثلةَ التي ذَكَرَها الشارحُ للمضمومة تَصلُحُ للمكسورة والمفتوحةِ بحسَب الإعراب .

وأنَّهُ كان الأَوْلىٰ له أنْ يُمثِّلَ أيضاً لِمَا إذا كانتِ الأُولىٰ ساكنةً بما إذا بنيتَ مِنْ (قَرَأَ) مثالَ (قِمَطْر) بكسر القاف وفتحِ الميم وسكونِ الطاء ؛ وهو وِعاءُ الكُتُب ؛ فتقولُ : (قِرَأْي) بكسرٍ ففتحٍ فهمزةٍ ساكنة فياءٍ مُتحرِّكة بحسَب الإعراب ، والأصلُ : (قِرَأْأ) بهمزتَينِ ساكنةٍ فمُتحرِّكة ؛ أُبدلتِ الثانيةُ ياءً وسلمتْ لسكونِ ما قبلَها ، وحينئذٍ تَكمُلُ أمثلةُ المُتطرِّفةِ الاثنتا عَشْرةَ باعتبار حركات الإعراب .

وهـٰذا وإن كان أَفيَدَ إلا أنَّهُ بعيدٌ مِنْ كلام المُصنِّف ، تأمَّلْ .

---

(١) انظر (٥/ ٥٠٥) .

وإنْ كانتْ حركةُ ما قبلَها كسرةً . . قُلِبتْ ياءً ؛ نحوُ : (إِيَمٍّ) ، وهو مثالُ (إِصْبَعٍ) مِنْ (أَمَّ) ، وأصلُهُ : (إِئْمَمٌ) ؛ فنُقِلتْ حركةُ الميم الأُولىٰ إلى الهمزة التي قبلَها ، وأُدغمتِ الميمُ في الميم ؛ فصار : (إِئَمٌّ) ، ثمَّ قُلِبتِ الهمزةُ الثانيةُ ياءً ؛ فصار : (إِيَمٌّ) ، وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (وياءً إِثْرَ كسرِ ينقلبْ) .

وأشار بقوله : (ذو الكسرِ مُطلقاً كذا) : إلىٰ أنَّ الهمزةَ الثانيةَ إذا كانتْ مكسورةً . . تُقلَبُ ياءً مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كانتِ التي قبلَها مفتوحةً ، أو مكسورة ، أو مضمومة .

فالأَوَّلُ : نحوُ : (أَيِنُّ) مضارعَ (أَنَّ) ، . . . .

فالمُتطرِّفةُ : تُبدَلُ ياءً في جميع أنواعِها .

وغيرُ المُتطرِّفةِ : منها أربعةٌ تُبدَلُ فيها ياءً ؛ وهي المفتوحةُ بعدَ كسرةٍ ، والمكسورةُ بعدَ فتحةٍ أو كسرة أو ضمَّة ، وخمسةٌ تُبدَلُ فيها واواً ؛ وهي المفتوحةُ بعدَ فتحةٍ أو ضمَّة ، والمضمومةُ بعدَ فتحةٍ أو كسرة أو ضمَّة . انتهىٰ « تصريح »[1] .

❋ قوله : (إِصْبَعٍ) بكسر الهمزة وفتحِ الباء ، وهو أحدُ لغاتٍ عَشَرةٍ فيه ، حاصلُها : تثليثُ الهمزة مع الباء ، والعاشرةُ : (أُصْبُوعٌ)[2] .

❋ قوله : (مضارعَ « أَنَّ ») مِنَ الأَنِين ؛ قال في « المصباح » : (أَنَّ

. . . .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٧٤) .

(٢) وقد تقدمت في (٤/ ٦٧٧ـ٦٧٨) .

وأصلُهُ : (أَئِنٌّ) ؛ فخُفِّفتْ بإبدال الثانيةِ مِنْ جنس حركتِها ؛ فصار : (أَيِنٌّ) ، وقد تُحقَّقُ ؛ نحوُ : (أَئِنٌّ) بهمزتَينِ ، ولم تُعامَلْ بهٰذه المعاملةِ في غير الفعل إلا في (أَئِمَّة) ؛ فإنَّها جاء بالإبدال والتصحيحِ .

والثاني : نحوُ : (إِيَمٌّ) مثال (إِصْبِع) مِنْ (أَمَّ) ، وأصلُهُ : (إِئْمِمٌ) ؛ فنُقِلَتْ حركةُ الميمِ الأُولىٰ إلى الهمزة الثانية ، وأُدغِمَتِ الميمُ في الميم ؛ فصار : (إِئِمّ) ، فخُفِّفتِ الهمزةُ الثانية بإبدالها مِنْ جنسِ حركتِها ؛ فصار : (إِيِمّ) .

والثالثُ : نحوُ : (أُيِنٌّ) ، أصلُهُ : (أُئِنٌّ) ، والأصلُ[1] : (أُؤْنِنُ) ؛

الرجلُ يَئِنُّ ـ بالكسر ـ أَنيناً وأُناناً ـ بالضمِّ ـ : صَوَّتَ ؛ فالذَّكَرُ : « آنٌّ » علىٰ « فاعِلٍ » ، والأُنثىٰ : « آنَّةٌ »)[2] .

❀ قوله : (وأصلُهُ : « أَئِنٌّ ») ؛ أي : أصلُهُ الثاني ؛ إذ أصلُهُ الأوَّل : (أَأْنِنُ) بفتح الهمزة الأُولىٰ وسكونِ الثانية وكسرِ النون الأُولىٰ ؛ فنُقلتْ حركةُ النون إلى الهمزة ، وأُدغمت النونُ في النون ، ثمَّ قُلبت الهمزةُ ياءً .

❀ قوله : (في « أَئِمَّة ») جمعَ (إمام) .

❀ قوله : (والتصحيحِ) وهو مقصورٌ على السماع ، والقياسُ : (أَيِمَّة) بقلب الهمزة ياءً .

---

(١) أي : أصلُهُ الثاني ، وأصلُهُ الأوَّلُ : (أُؤَأْنِنُ) ؛ فحُذِفَتِ الثانيةُ لاجتماعها مع همزة المضارعة ، كما سيأتي في قوله : (وحذفُ همزِ « أَفْعَلَ » استمرَّ . . .) إلىٰ آخره . انظر « حاشية الخضري » (٢/٩٠٩) ، وما سيأتي في (٥/٥٦٨ـ٥٦٩) .

(٢) المصباح المنير (١/٣٦) .

لأنَّهُ مضارعُ (أَأْنَنْتُهُ) ؛ أي : جَعلْتُهُ يَئِنُّ ، فدَخَلَهُ النقلُ والإدغامُ[١] ، ثمَّ خُفِّفَ بإبدال ثاني همزتَيهِ مِنْ جنس حركتِها ؛ فصار : (أُيِنُّ) .

وأشار بقوله : (وما يُضَم واواً أَصِرْ) : إلىٰ أنَّهُ إذا كانتِ الهمزةُ الثانيةُ مضمومةً . . قُلِبتْ واواً ، سواءٌ انفتحتِ الأُولىٰ ، أو انكسرتْ ، أو انضمَّتْ .

فالأوَّلُ : نحوُ : (أَوُبٍّ) جمعَ (أَبٍّ)؛ وهو المَرْعىٰ ، أصلُهُ : (أَأْبُبٌ)؛ لأنَّهُ (أَفْعُلُ) ؛ فنُقِلتْ حركةُ عينِهِ إلىٰ فائه ، ثمَّ أُدغِم ؛ فصار : (أَؤُبّ) ، ثمَّ خُفِّفتْ ثانيةُ الهمزتَينِ بإبدالها مِنْ جنس حركتِها ؛ فصار : (أَوُبّ) .

فإن قلتَ : كان القياسُ قلبَ الثانية ألفاً لسكونها وانفتاحِ ما قبلَها ؛ كـ (آنية) جمع (إناءٍ) .

قلتُ : لمَّا وَقَعَ بعدَها مِثْلانِ وأرادوا الإدغامَ . . نقلوا حركةَ الميمِ الأُولىٰ ـ وهي الكسرةُ ـ إلى الهمزة قبلَها ، وأَدْغَمُوا الميمَ في الميم فصار : (أَئِمَّة)[٢]؛ قَلَبُوا الهمزةَ الثانيةَ ياءً مَحْضةً . انتهىٰ « تصريح »[٣] .

❋ قوله : (جمعَ « أَبٍّ ») بالتشديد ؛ وهو المَرْعىٰ ، وقيل : الفاكهةُ . انتهىٰ « فارضي »[٤] .

❋ قوله : (لأنَّهُ « أَفْعُلُ ») ؛ أي : بوزن (أَفْعُلَ) مِنْ جموع القِلَّة .

---

(١) قوله : (فدَخَلَهُ) ؛ أي : دخل المضارعَ .
(٢) وأصله قبل الإدغام : (أَأْمِمَة) على (أَفْعِلَة) .
(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٧٤) .
(٤) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٩٥) ، وفيه : (الفاكهة اليابسة) .

والثاني : نحوُ : (إِوُمٍّ) مثال (إِصْبُعٍ) مِنْ (أَمَّ) .

والثالثُ : نحوُ : (أُوُمّ) مثال (أُبْلُمٍ) مِنْ (أَمَّ) .

وأشار بقوله : (ما لم يكنْ لفظاً أَتَم فذاكَ ياءً مُطلقاً جا) : إلىٰ أنَّ الهمزةَ الثانيةَ المضمومةَ إنَّما تصيرُ واواً إذا لم تكنْ طَرَفاً ، فإن كانتْ طَرَفاً صُيِّرتْ ياءً مطلقاً ؛ سواءٌ انضمَّتِ الأُولىٰ ، أو انكسرتْ ، أو انفتحتْ ، أو سُكِّنتْ .

فتقولُ في مثالِ (جَعْفَرٍ) مِنْ (قَرَأَ) : (قَرْأَأٌ) ، ثمَّ تُقلَبُ الهمزةُ ياءً ؛ فتصيرُ : (قَرْأَياً)، فتحرَّكتِ الياءُ وانفتحَ ما قبلَها فقُلِبتْ ألفاً ؛ فصار : (قَرْأَىً) .

وتقولُ في مثالِ (زِبْرِجٍ) مِنْ (قَرَأَ) : (قِرْئِئٌ) ، ثمَّ تُقلَبُ الهمزةُ ياءً ؛ فتصيرُ : (قِرْئِياً) كالمنقوص .

❁ قوله : (أُبْلُمٍ) بضمِّ الهمزة واللام وسكونِ المُوحَّدةِ بينَهُما ؛ وهو خُوصُ المُقْلِ ؛ أي : ثَمَرُ الدَّوْمِ ، كما في « الصحاح »[1] .

❁ قوله : (ثمَّ تُقلَبُ الهمزةُ ياءً)؛ لأنَّ الواوَ لا تقعُ طَرَفاً فيما زاد على الثلاثة.

❁ قوله : (فصار : « قَرْأَىً ») ؛ أي : بألفٍ مقصورة .

❁ قوله : (في مثالِ « زِبْرِجٍ » مِنْ « قَرَأَ » : « قِرْئِئٌ ») ؛ أي : بهمزةٍ مكسورة بعدَ راءٍ ساكنة ، وقولُهُ : (أصلُهُ : « قِرْئِئٌ »)[2]؛ أي : بكسر الهمزة الأُولى وضمِّ الثانية ، وقولُهُ : (ثمَّ تُقلَبُ الهمزةُ) ؛ أي : الثانيةُ ؛ لتطرُّفها

. . . .

(١) الصحاح (٥/ ١٨٧٤) ، والدَّوْم : شجرٌ شبيه بالنخل له ثمر ينضجُ ويُؤكَل .

(٢) قوله : (وقوله : « أصله . . . ») إلىٰ آخره : الظاهر : أنَّهُ لا حاجة إليه ، كما هو مقتضىٰ =

وتقولُ في مثالِ (بُرْثُنٍ) مِنْ (قَرَأَ) : (قُرْؤُؤٌ) ، ثمَّ تُقلَبُ الضمَّةُ التي على الهمزة الأُولىٰ كسرةً ؛ فيصيرُ : (قُرْئِياً) مثلَ (المُولِي)[1] .

وأشار بقوله : (و« أَؤُمْ » ونحوُهُ وجهَينِ في ثانيهِ أُمْ) : إلىٰ أنَّهُ إذا انضمَّتِ الهمزةُ الثانيةُ وانفتحَ ما قبلَها ، وكانتِ الهمزةُ الأُولىٰ للمُتكلِّم . . جاز لك في الثانية وجهانِ : الإبدالُ ، والتحقيقُ ؛ وذلك نحوُ : (أَؤُمُّ) مضارع (أَمَّ) ، فإنْ شئتَ أبدلتَ فقلتَ : (أَوُمُّ) ، وإن شئتَ حقَّقتَ فقلتَ : (أَؤُمُّ) .

وكذا ما كان نحوَ (أَؤُمُّ) ؛ في كونِ أُولىٰ همزتَيهِ للمُتكلِّم وكُسِرتْ ثانيتُهُما ؛ يجوزُ في الثانية منهما الإبدالُ والتحقيقُ ؛ نحوُ : (أَيِنُّ) مضارع (أَنَّ) ، فإنْ شئتَ أَبْدلتَ فقلتَ : (أَيِنُّ) ، وإنْ شئتَ حقَّقتَ فقلتَ : (أَئِنُّ) .

بعدَ كسرةٍ ، ثمَّ يُعامَلُ معاملةَ المنقوص ؛ فيُقدَّرُ فيه الرفعُ والجرُّ ، ويظهرُ النصب ، وكذا النوعُ الذي بعدَهُ ؛ فتقولُ : (هٰذا قِرْءٍ) ، و(مررتُ بقِرْءٍ) ، و(رأيتُ قِرْئِياً) ، أفادَهُ الفارضيُّ[2] .

❁ قوله : (في مثالِ « بُرْثُنٍ » مِنْ « قَرَأَ » : « قُرْؤُؤٌ ») بضمِّ الهمزتَينِ .

❁ قوله : (فيصيرُ : « قُرْئِياً » مثلَ « المُولِي ») فيُعامَلُ معاملةَ المنقوص ؛ فتُحذَفُ الياء وتُقدَّرُ الضمَّةُ والكسرة عليها في نحو : (هٰذا قُرْءٍ) ، و(مررتُ بقُرْءٍ) ، وتظهرُ الفتحةُ في نحو : (رأيتُ قُرْئِياً) انتهىٰ « فارِضي »[3] .

. . . .

= نسخة الشارح التي بيديَّ ، وليُحرَّر . من هامش (هـ) .

(١) في نسخة علىٰ هامش (و) : (القاضي) بدل (المولي) .

(٢) شرح الفارضي (ق/ ١٩٥) .

(٣) شرح الفارضي (ق/ ١٩٥) .

٩٥٣ـ ويـاءً ٱقْلِـبْ ألفـاً كسـراً تَـلَا	أو يـاءَ تصغيـرٍ بـواوٍ ذا ٱفْعَـلَا
٩٥٤ـ في آخِرٍ أو قبلَ تا التأنيثِ أوْ	زيادَتَيْ (فَعْلانَ) ذا أيضاً رَأَوْا
٩٥٥ـ في مصدرِ المُعتَلِّ عيناً و(الفِعَلْ)	منهُ صحيحٌ غالباً نحوُ (الحِوَلْ)

❁ **قوله** : (**وياءً**) مفعولٌ ثانٍ لـ (ٱقْلِبْ) ، **والأوَّلُ** : **قولُهُ** : (**ألفاً**) ، و(**كسراً**) : مفعولٌ مُقدَّم بقوله : (تَلَا) ، **والجملةُ** : صفةُ (ألفاً) ، و(**ياءَ تصغيرٍ**) : معطوفٌ علىٰ (كسراً) ، **وقولُهُ** : (**ذا**) : مفعولٌ بقوله : (افْعَلَا) ، و(**بواوٍ**) : مُتعلِّقٌ به ، **وقولُهُ** : (**في آخِرٍ**) : صفةٌ لـ (واوٍ) ، **وقولُهُ** : (**أو قبلَ**) : معطوفٌ علىٰ قوله : (في آخِرٍ) ، و(**زيادَتَيْ « فَعْلانَ »**) : معطوفٌ علىٰ (تا التأنيثِ) ، **وأصلُهُ** : (فَعِلانُ) بكسر العين ، وسُكِّنَ للوزن ، و(**ذا**) : مفعولُ (رَأَوْا) ، و(**في مصدرٍ**) : مُتعلِّقٌ به ، أو مفعولٌ ثانٍ إنْ كانتْ عِلْميَّةً ، **وكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ** : (المُعَل) بدلَ (المُعتَل) ؛ لأنَّ ما احتَرَزَ عنه به مِنْ نحو (لِوَاذاً) مُعتَلٌّ ؛ إذ كلُّ ما فيه حرفُ علَّةٍ مُعتلٌّ وإن لم يُعَلَّ .

وخَـرَجَ بـالمصـدر : نحـوُ : (سِـوَاكٍ) و(سِـوَارٍ) ، واختـصَّ ذلـك بالمصدر ؛ لأنَّ المصدرَ محمولٌ علىٰ فعله ، فلمَّا دَخَلَهُ الإعلالُ قَوِيَ مُوجِبُهُ .

وقولُهُ : (**و« الفِعَلْ »**) : مبتدأٌ ، **خبرُهُ** : (**صحيحٌ**) ، و(**غالباً**) : حالٌ مِنْ فاعل (صحيحٌ) .

❁ **قوله** : (**صفةٌ لـ « واوٍ »**) ؛ أي : وفُصِلَ بينهما بما توسَّطَهُما مِنَ الجملة ؛ للضرورة ، ويصحُّ كونُهُ ظرفاً لغواً مُتعلِّقاً بـ (افْعَلا) .

إذا وقعتِ الألفُ بعدَ كسرةٍ . . وَجَبَ قلبُها ياءً ؛ كقولك في جمعِ (مِصْباحٍ) و(دِينارٍ) : (مصابيحُ) و(دنانيرُ) .

وكذلك إذا وقعتْ قبلَها ياءُ التصغير ؛ كقولك في (غَزَال) : (غُزَيِّلٌ) ، وفي (قَذَالٍ) : (قُذَيِّلٌ) .

وأشار بقوله : (بواوٍ ذا ٱفْعَلَا في آخِرٍ . . .) إلىٰ آخر البيت : إلىٰ أنَّ الواوَ تُقلَبُ أيضاً ياءً إذا تطرَّفتْ بعدَ كسرةٍ ، أو بعدَ ياءِ التصغير ، أو وقعتْ قبلَ تاء التأنيث[1] ، أو قبلَ زيادَتَيْ (فَعْلانَ) ، مكسوراً ما قبلَها .

فالأوَّلُ : نحوُ : (رَضِيَ) و(قَوِيَ) ، أصلُهُما : (رَضِوَ) و(قَوِوَ) ؛ لأنَّهُما مِنَ (الرُّضْوان) و(القُوَّة) ؛ فقُلِبتِ الواوُ ياءً .

والثاني : نحوُ : (جُرَيٌّ) تصغيرَ (جُِرْوٍ) ، وأصلُهُ : (جُرَيْوٌ) ؛ فاجتمعتِ الواوُ والياءُ وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ، فقُلِبتْ الواوُ ياءً ، وأُدغِمَتِ الياءُ في الياء .

❁قوله : (مِنَ الرُِّضْوان) بكسر الراء وضمِّها .

❁قوله : (تصغيرَ « جُِرْوٍ ») مُثلَّثَ الأوَّل ، والكسرُ أفصحُ ، يُطلَقُ : علىٰ

. . . .

---

(١) قوله : (أو وقعتْ قبلَ تاء التأنيث . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ كلّاً من التاء وزيادتَيْ (فعلانَ) كلمةٌ تامَّة ، فالواقعُ قبلَهُما آخِرٌ تقديراً ؛ لأنَّهُما في نيّة الانفصال ، وليس المُرادُ بـ (فَعْلانَ) خصوصَ هٰذه الهيئة ؛ فإنَّ الواوَ لا تُقلَبُ ياءً في (فَعْلان) ساكن العين ، بل في مكسورها ؛ لتقعَ إثْرَ كسرةٍ ؛ كما مثَّله الشارح ، وإنَّما هو تمثيلٌ لموضع الزيادتَينِ ؛ ولذا قال المُوضِّحُ : (أو قبل الألف والنون الزائدتَينِ) . « خضري » (٢/٩١٢) ، وذكر المُحشِّي في (٥/٥٠٧) أنَّ (فَعْلان) أصلُهُ (فَعِلان) بكسر العين ؛ سُكِّن للوزن .

والثالثُ : نحوُ : (شَجِيَة) ، وهي اسمُ فاعِلٍ للمُؤنَّث ، وكذا (شُجَيَّة) مُصغَّراً ، وأصلُهُ : (شَجْوة) مرَّةً مِنَ (الشَّجْو)[1] .

والرابعُ : نحوُ : (غَزِيَانِ) ـ وهو مثالُ (ضَرِيَانِ) ـ مِنَ (الغَزْوِ) .

وأشار بقوله : (ذا أيضاً رَأَوْا في مصدر المُعتلِّ عيناً) : إلىٰ أنَّ الواوَ تُقلَبُ

ولد الكلب والسِّباع ، وعلى الصغير مِنْ كلِّ شيءٍ ، كما في « المصباح »[2] .

❁ قوله : (نحوُ : « شَجِيَة ») بفتح الشين المُعجَمة وكسرِ الجيم وتخفيفِ الياء ، والأصلُ : (شَجِوَة) بكسر الجيم وفتحِ الواو مِنَ الشَّجْو ؛ وهو الهمُّ والحُزْنُ ، كما في « الفارِضيِّ »[3] .

❁ قوله : (ضَرِيَانِ) بالضاد المُعجَمة والمُثنَّاةِ التحتيَّة : مُثنَّىٰ (ضَرِي) ؛ وهو العِرْقُ الذي لا يكادُ ينقطعُ دمُهُ ، ويحتملُ : أنْ يكونَ بالباء المُوحَّدة مِنَ (الضَّرِب) ، والذي في « شرح ابن الناظم » : (ظَرِبانِ) بالظاء المُشالة[4] ، وقد سبق الكلامُ عليه[5] .

❁ قوله : (مُثنَّىٰ « ضَرِي » . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ حينئذٍ يكونُ مُشدَّدَ الياء كمفرده ، وأصلُهُ : (ضَرِيْوَان) ؛ قُلبتِ الواوُ ياءً لاجتماعها معَ الياء ساكنةً ، لا لكسرِ ما قبلَها الذي الكلامُ فيه ؛ فالمُناسِبُ : ما بعدَهُ ، تأمَّلْ .

---

(١) قوله : (وأصله) ؛ أي : قبل التصغير ، وفي بعض النسخ : (« شُجَيْوَة » من « الشجو ») .

(٢) المصباح المنير (١/ ١٣٥) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٩٧) .

(٤) شرح ابن الناظم (ص٦٠٢) ، والذي فيه وفي (و، ح) : (ضَرِبان) بالضاد ، وفي النسخة التي شرح عليها شيخ الإسلام زكريا (٢/ ١٠٥٨) : بالظاء المُشالة كما ذكره المُحشِّي .

(٥) انظر (٥/ ٢٣٠ـ ٢٣١) .

بعدَ الكسرة أيضاً ياءً في مصدرِ كلِّ فعلٍ اعتَلَّتْ عينُهُ ؛ نحوُ : (صامَ صِياماً) ، و(قامَ قِياماً) ، والأصلُ : (صِوَامٌ) ، و(قِوَامٌ) ؛ فاعتلَّتِ الواوُ في المصدر[1] ؛ حَمْلاً له علىٰ فعله[2] .

فلو صحَّتِ الواوُ في الفعل.. لم تعتلَّ في المصدر ؛ نحوُ : (لاوَذَ لِوَاذاً) ، و(جاوَرَ جِوَاراً) .

❀ **قوله : (اعتَلَّتْ عينُهُ) الأَوْلىٰ أنْ يقولَ فيه وفيما يأتي : (أُعِلَّتْ) ؛ لأنَّ** المُعَلَّ أخصُّ مِنَ المُعتَلِّ ؛ إذ هو : ما غُيِّرتْ عينُهُ ، والمُعتَلُّ : ما فيه حرفُ عِلَّة[3] .

❀ **قوله : (لِوَاذاً)** بكسر اللام ، وحُكِيَ التثليثُ ؛ وهو الالتجاءُ . انتهىٰ « مصباح »[4] .

❀ **قوله : (جِوَاراً)** بكسر الجيم وضمِّها ، كما في « المصباح »[5] .

---

(١) في (و، ح) : (فأُعلت) بدل (فاعتلَّتْ) ، والمثبت موافقٌ لما كتب عليه المُحشِّي .

(٢) ومثلُهما أيضاً : (انقادَ انقياداً) ، و(اعتادَ اعتياداً) ، وأصلُهما : (انقِواداً) و(اعتِواداً) ، فلا يختصُّ بالمصدر الذي علىٰ (فِعَال) ، خلافاً لِمَا يُوهِمُهُ الشرح كـ « شرح الكافية » . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٩١٣) .

(٣) عبارة الخضري (٢/ ٩١١) : (المُعتلُّ : ما فيه حرفُ عِلَّة وإن لم يُغيَّر ، والمُعَلُّ : هو المُغيَّر) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٧٦٩) .

(٥) المصباح المنير (١/ ١٥٧) ، والذي فيه : أنَّهُ بالضمِّ اسمُ مصدرٍ لا مصدرٌ .

وكذلك تصحُّ إذا لم يكنْ بعدَها ألفٌ وإنِ اعتلَّتْ في الفعل[1] ؛ نحوُ : (حالَ حِوَلاً) .

٩٥٦ـ وجمعُ ذي عينٍ أُعِلَّ أو سَكَنْ ... فاَحْكُمْ بذا الإعلالِ فيهِ حيثُ . . .

❀ قوله : (حِوَلاً) بكسر الحاء وفتحِ الواو .

❀ قوله : (وجمعُ ذي عينٍ) جمعُ : مبتدأٌ ومضافٌ لِمَا بعدَهُ ، وجملةُ (فاَحْكُمْ. . .) إلىٰ آخره : خبرُهُ ، والفاءُ : زائدة ، وجملةُ (أُعِلَّ أو سَكَنْ) : صفتانِ لـ (عينٍ) .

وفُهِمَ مِنْ قوله : (جمعُ) : أنَّ المفردَ لا يُعَلُّ ؛ نحوُ : (خِوَانٍ) ، إلا المصدر ؛ فقد تقدَّمَ ذِكْرُهُ[2] ، وذَكَرَ في « التسهيل » لوجوب الإعلال في ذلك شرطاً آخَرَ ؛ وهو صحَّةُ اللام[3] ؛ احترازاً مِنْ نحوِ : (جِوَاءٍ) في جمع (جَوٍّ) بالتشديد ؛ ما بينَ السماءِ والأرض ، (ورِوَاءٍ) في جمع (رَيَّانَ) ؛ فإنَّهُ يصحَّحُ لئلَّا يجتمعَ إعلالانِ ؛ إعلالُ العينِ ياءً ، واللامِ همزةً .

❀ قوله : (نحوُ : « خِوَانٍ ») اسمٌ لما يُوضَعُ عليه الأكلُ .

❀ قوله : (مِنْ نحوِ : « جِوَاءٍ ») هو و(رِوَاءٌ) بوزن (عِطَاش) ، والأصلُ : (جِوَاوٌ) و(رِوَايٌ) ؛ قُلبتِ اللامُ همزةً لتطرُّفها إِثْرَ ألفٍ زائدة ، وسَلِمَتِ العينُ .

---

(١) قوله : (وكذلك تصحُّ إذا لم يكن. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : غالبا كما في «المتن»، ومِنْ غير الغالب : قراءة نافع وابن عامر : ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا ﴾ [النساء : ٥].

(٢) انظر (٥/٥٠٩ـ٥١٠) .

(٣) تسهيل الفوائد (ص٣٠٤) .

. . . . عَنْ

أي : متىٰ وقعتِ الواوُ عينَ جمع ، واعتلَّتْ في واحده أو سكنتْ . . وَجَبَ قَلْبُها ياءً إنِ انكسرَ ما قبلَها ووقعَ بعدَها ألفٌ ؛ نحوُ : (دِيَار) و(ثِيَاب) ، أصلُهُما : (دِوَارٌ) و(ثِوَابٌ) ؛ فقُلِبَتِ الواوُ ياءً في الجمع لانكسارِ ما قبلَها ومجيءِ الألفِ بعدَها ، مع كونِها في الواحد إمَّا مُعتلَّةً ؛ كـ (دارٍ) ، أو شبيهةً بالمُعتلِّ في كونها حرفَ لِينٍ ساكناً ؛ كـ (ثوبٍ) .

❀ قوله : (عَنْ) ؛ أي : عَرَضَ وظَهَرَ .

❀ قوله : (عينَ جمع ، واعتلَّتْ . . .) إلىٰ آخره : **الحاصلُ** : أنَّ لقلب الواوِ ياءً في هٰذا ونحوِهِ خمسةَ شروطٍ : أنْ يكونَ جمعاً ، وأنْ تكونَ الواوُ في واحدِهِ مبنيَّةً على السكون ، وأنْ يكونَ قبلَها في الجمع كسرةٌ ، وأنْ يكونَ بعدَها فيه ألفٌ ، وأنْ يكونَ صحيحَ اللام .

والثلاثةُ الأُوَلُ مأخوذةٌ مِنَ البيت ، والرابعُ يأتي في البيت بعدَهُ ، والخامسُ ذَكَرَهُ في « التسهيل » ؛ فخَرَجَ بالأوَّل : المفردُ ؛ فإنَّهُ لا يُعَلُّ ؛ نحوُ :

❀ قوله : (وأنْ تكونَ الواوُ في واحدِهِ . . .) إلىٰ آخره ، أو أُعِلَّتْ .

❀ قوله : (والثلاثةُ الأُوَلُ مأخوذةٌ مِنَ البيت) أمَّا أَخْذُ الأوَّلَينِ : فظاهرٌ ، وأمَّا أَخْذُ الثالثِ : فمِنْ قوله : (فاحْكُمْ بذا الإعلالِ) ؛ أي : المُتقدِّمِ ؛ وهو قلبُ الواوِ المكسورِ ما قبلَها ياءً .

٩٥٧ـ وصَحَّحُوا (فِعَلَةً) وفي (فِعَلْ)   وجهانِ والإعلالُ أَوْلىٰ كـ (الحِيَلْ)

(خِوَانٍ) و(سِوَارٍ) ، إلا المصدر كما تقدَّم[1] ، وبالثاني : نحوُ : (طَوِيلٍ) و(طِوَالٍ) ، وشذَّ نحوُ قولِهِ[2] : [من الطويل]

. . . .   وأنَّ أَعِــزَّاءَ الــرِّجَــالِ طِيَــالُهَــا

وبـالـثـالـث : نحـوُ : (أَسْـواطٍ) ، وبـالـرابـع : مـا أشـار إليـه بقـولـه : (وصَحَّحُوا « فِعَلَةً ») ؛ أي : جمعاً ؛ لعدم الألف ، وبالخامس : نحوُ : (رِوَاءٍ) في جمع (رَيَّانَ) ، وأصلُهُ : (رَوْيَان) ؛ فقُلبت الواوُ ياءً وأُدغمت في الياء ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[3] .

❀ قوله : (وفي « فِعَلْ ») خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (وجهانِ) .

❀ قوله : (والإعلالُ أَوْلىٰ) مبتدأٌ وخبرٌ .

---

(١) انظر (٥/ ٥٠٩ـ ٥١٠) .

(٢) عجز بيت لأُنيف بن زبَّان ، كما في « الحماسة البصرية » (١/ ٣٥) ، ولأثال بن عبدة بن الطبيب ، كما في « خزانة الأدب » (٩/ ٤٨٨) ، وصدره : (تَبَيَّنَ لي أنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ) ، والقماءة : صِغَر الجسم ، والبيت من شواهد : « توضيح المقاصد » (٣/ ١٥٨٥) ، و« المساعد » (٤/ ١٢٤) ، و« المقاصد الشافية » (٩/ ١٢٨) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٨٤٤) ، وفي « التصريح » (٢/ ٣٧٩) نقلاً عن « شرح الكافية » : (وأمَّا « الطِّيالُ » جمع « طَوِيل » : فيُمكِنُ أنْ يُجعَلَ مِنْ باب « جَوادٍ وجِياد » ؛ كأنَّهُ جمعُ « طائل » ؛ مِنْ « طاله » : إذا فاقه في الطُّول) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢١١٨ـ ٢١١٩) .

(٣) شرح الأشموني (٣/ ٨٤٤ ـ ٨٤٥) .

إذا وقعتِ الواوُ عينَ جمعٍ مكسوراً ما قبلَها ، واعتلَّتْ في واحده أو سكنتْ، ولم يَقَعْ بعدَها الألفُ، وكان على وزن (فِعَلَةَ) . . وَجَبَ تصحيحُها؛ نحوُ : (عَوْدٍ وعِوَدَة) ، و(كُوزٍ وكِوَزَة) ، وشذَّ : (ثَوْرٌ وثِيَرَة) .

ومِنْ ها هنا يُعلَمُ : أنَّهُ إنَّما تعتلُّ في الجمع إذا وَقَعَ بعدَها ألفٌ كما سبق تقريرُهُ ؛ لأنَّهُ حَكَمَ على (فِعَلَةَ) بوجوب التصحيح ، وعلى (فِعَلٍ) بجواز التصحيح والإعلالِ ؛ فالتصحيحُ : نحوُ : (حاجَةٍ وحِوَجٍ)(1) ، والإعلالُ : نحوُ : (قامَةٍ وقِيَمٍ) ، و(دِيمَةٍ ودِيَمٍ) ، . . . .

---

* قوله : (عَوْدٍ) بفتح العين المُهمَلة وسكونِ الواو وبدالٍ مُهمَلة في آخره ؛ وهو المُسِنُّ مِنَ الإبلِ فوقَ البازلِ ؛ وهو ما له سبعُ سنينَ .

* قوله : (ثَوْرٌ) بالمُثلَّثة (و« ثِيَرَة ») القياسُ : (ثِوَرَة) ؛ كـ (عَوْدٍ وعِوَدَة) ، وإنَّما قالوا ذلك ؛ للفرق بينَ ثَوْرِ الحيوان وثَوْر القِطْعة مِنَ الأَقِطِ ؛ حيثُ جَمَعُوهُ على (ثِوَرَة) ، وذَهَبَ ابنُ السَّرَّاجِ والمُبرِّدُ : إلى أنَّ (ثِيَرَة) مقصورٌ مِنْ (فِعَالَةَ) ، وأصلُهُ : (ثِيَارَة) ؛ كـ (حِجَارَة) ؛ فقُلبت الواوُ ياءً لأجل الألف ، فلمَّا قَصَرُوهُ بَقِيَتِ الياءُ مُنبِّهةً على الأصل . انتهى « شيخ الإسلام »(2) .

* قوله : (ودِيمَةٍ) بكسر الدال : المطرُ المُتتابِع .

. . . .

(1) والقياسُ : (حِيَجٌ) ؛ لإعلالها في المفرد . « خضري » (٢/ ٩١٥) .

(2) الدرر السنية (٢/ ١٠٦٠ـ١٠٦١) ، وانظر « الأصول في النحو » (٣/ ٣١٠ـ٣١١) ، وعزاه ابن جني في « الخصائص » (١/ ١١٢) لابن السراج فقط .

والتصحيحُ فيها قليلٌ[1] ، والإعلالُ غالبٌ .

٩٥٨ـ والواوُ لاماً بعدَ فتحٍ يا ٱنْقَلَبْ ... كـ (المُعطَيَانِ يُرْضَيَانِ) ووَجَبْ

❁ **قوله** : (**والإعلالُ غالبٌ**) **فإن قيل** : حيثُ كان وجودُ الألفِ شرطاً في الإعلال . . **فالقياسُ** : (قِوَمٌ) و(حِوَلٌ) بالتصحيح[2] ؛ لعدم الألف .

فالجوابُ : أنَّهُم أعلُّوا الواوَ هنا ؛ لقُرْبها مِنَ الطَّرَف ؛ إذ القُرْبُ مِنَ الطَّرَف يُقوِّي سببَ الإعلال . انتهىٰ « فارِضي »[3] .

❁ **قوله** : (**والواوُ**) مبتدأٌ ، **خبرُهُ** : (**ٱنْقَلَبْ**) ، و(**لاماً**) : حالٌ مِنَ الضمير المُستتِرِ فيه ، و(**بعدَ**) : ظرفٌ لـ (انْقَلَبْ) ، و(**يا**) : منصوبٌ بـ (انْقَلَبْ) على المفعول به ، و(**كالمُعطَيَانِ**) : في موضع نصبٍ على الحال مِنْ ضمير (انْقَلَبْ) ؛ أي : انقلبَ ياءً في حال كونِهِ بالصفة التي في (المُعْطَىٰ) و(يُرْضَىٰ) ؛ أي : مِنْ كون الواوِ طَرَفاً ورابعةً ، والفتحةِ التي قبلَها مُحوَّلةً مِنْ كسر .

فإذاً : جميعُ الشروطِ استُفِيدَتْ مِنَ « النَّظْم » ، كما أفادَهُ المُعرِبُ[4] .

---

(١) **بل الصحيح** : أنَّهُ شاذٌّ ، كما نبَّه عليه الخضري في « حاشيته » (٢/ ٩١٥) .

(٢) في (ج) : (دِوَم) بدل (قِوَم) ، والمثبت موافق لسياق « الفارضي » .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٩٧) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٩١٥) .

(٤) تمرين الطلاب (ص١٧٩) .

٩٥٩ـ إبدالُ واوٍ بعدَ ضمٍّ مِنْ أَلِفْ ويا كـ (مُوقِنٍ) بذا لَها ٱعْتَرِفْ

إذا وقعتِ الواوُ طَرَفاً رابعةً فصاعداً بعدَ فتحةٍ . . قُلِبتْ ياءً ؛ نحوُ : (أَعْطَيتُ) ، أصلُهُ : (أَعْطَوْتُ) ؛ لأنَّهُ مِنْ (عطا يَعْطُو) : إذا تناوَلَ ؛ فقُلِبَتِ الواوُ في الماضي ياءً حملاً على المضارع[1] ؛ نحوُ : (يُعطِي) ، كما حُمِلَ اسمُ المفعولِ ـ نحوُ : (مُعْطَيانِ) ـ على اسم الفاعل ؛ نحوُ : (مُعطِيانِ) .

وكذلك (يُرضَيَانِ) ، أصلُهُ : (يُرْضَوَانِ) ؛ لأنَّهُ مِنَ (الرِّضْوان) ؛ فقُلِبتْ واوُهُ بعدَ الفتحة ياءً ؛ حملاً لبناء المفعولِ على بناء الفاعل ؛ نحوُ : (يُرْضِيَانِ) .

✽ قوله : (إبدالُ) فاعلٌ بـ (وَجَبْ) ، وفيه التضمينُ المُتقدِّم[2] .

✽ قوله : (ويا) مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (ٱعْتَرِفْ) ، ويجوزُ أنْ يكونَ مفعولاً بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (ٱعْتَرِفْ) ، وقولُهُ : (بذا لها) : مُتعلِّقانِ بـ (اعتَرِفْ) ، والاعترافُ : الإقرارُ .

✽ قوله : (مُعْطَيانِ) أصلُهُ : (مُعْطَوَانِ) ؛ قُلبت الواوُ ياءً ؛ حَمْلاً لاسم المفعول على اسم الفاعل .

. . . .

(١) أي : فإنَّ الواوَ تُقلَبُ في مضارع الرُّباعيِّ ياءً ؛ لتطرُّفها إثْرَ كسرة ، وكذا في اسم فاعله ، فحُمِلَ عليهما غيرُهُما ؛ حملاً للفرع على أصله . « خضري » (٢/ ٩١٦) .

(٢) انظر (١/ ٥٦٣) .

وقولُهُ : (ووَجَبْ إبدالُ واوٍ بعدَ ضمٍّ مِنْ أَلِفْ) معناه : أنَّهُ يجبُ أنْ يُبدَلَ مِنَ الألف واوٌ إذا وقعتْ بعدَ ضمَّة ؛ كقولك في (بَايَعَ) : (بُويِعَ) ، وفي (ضَارَبَ) : (ضُورِبَ) .

وقولُهُ : (ويا كـ « مُوقِنٍ » بذا لَها اعتَرِفْ) معناه : أنَّ الياءَ إذا سكنتْ في مفردٍ بعدَ ضمَّةٍ[1] .. وَجَبَ إبدالُها واواً ؛ نحوُ : (مُوقِنٍ) و(مُوسِرٍ) ، أصلُهُما : (مُيْقِنٌ) و(مُيْسِرٌ) ؛ لأنَّهُما مِنْ (أَيْقَنَ) و(أَيْسَرَ) ، فلو تحرَّكتِ الياءُ لم تُعَلَّ[2] ؛ نحوُ : (هُيَامٍ) .

٩٦٠ـ ويُكسَرُ المضمومُ في جمعٍ كما يُقالُ (هِيمٌ) عندَ جمعِ (أَهْيَمَا)

❋ قوله : (هُيَامٍ) بالضمِّ ؛ يُقالُ لأشدِّ العَطَش ، ولنحو الجنون[3] ، ولداءٍ يأخذُ الإبلَ فتَهِيمُ في الأرض لا ترعىٰ ؛ يُقالُ : (ناقةٌ هَيْماءُ) ، قاله الجَوْهَريُّ[4] .

❋ قوله : (في جمعٍ) مُتعلِّقٌ بـ (يُكسَرُ) .

. . . .

---

(١) قوله : (إذا سكنت) ، ويُشترَطُ أيضاً : أنْ تكونَ غيرَ مدغمة ؛ فخَرَجَ : (حُيَّض) ؛ فلا تُعَلُّ الياء ؛ لتحصُّنها بالإدغام .

(٢) وذلك لتحصُّنها بالحركة ، كما تحصَّن (حُيَّض) بالإدغام .

(٣) أي : مِنَ العشق ، كما في « الصحاح » .

(٤) الصحاح (٥/ ٢٠٦٣) .

يُجمَعُ (فَعْلاءُ) و(أَفعَلُ) علىٰ (فُعْلٍ) بضمِّ الفاء وسكونِ العين ، كما سبق في (التكسير)[1] ؛ كـ (حَمْراءَ وحُمْرٍ) ، و(أَحْمَرَ وحُمْرٍ) ، **فإذا اعتلَّتْ عينُ هـٰذا النوعِ مِنَ الجمع بالياء . . قُلِبَتِ الضمَّةُ كسرةً لتصحَّ الياءُ ؛** نحوُ : (هَيْماءَ وهِيْمٍ) ، و(بَيْضاءَ وبِيْضٍ) ، ولم تُقلَبِ الياءُ واواً كما فَعَلُوا في المفرد كـ (مُوقِنٍ) ؛ استثقالاً لذلك في الجمع .

٩٦١ـ وواواً اَثْرَ الضمِّ رُدَّ اليا متىٰ ... أُلفِيَ لامَ فعلٍ اَوْ مِنْ قبلِ تـا

٩٦٢ـ كتاءِ بانٍ مِنْ (رَمَىٰ) كـ (مَقْدُرَهْ) ... كـذا إذا كـ (سَبُعـانَ) صَيَّـرَهْ

❁ **قوله** : (**هَيْماءَ**) **الأنسبُ بكلام الناظم** : (**نحوُ** : **أَهْيَمَ**) **وإن كان كلٌّ منهما يُجمَعُ علىٰ (هِيْمٍ) ، كذا قيل .**

قلتُ : **يُمكِنُ الجوابُ** : بأنَّ الشارحَ أشار إلىٰ أنَّ (أَهْيَمَ) كما جُمِعَ علىٰ (هِيْمٍ) . . كذلك (هَيْماءُ) يُجمَعُ علىٰ (هِيْمٍ) ؛ فالناظمُ اقتصرَ علىٰ ذِكْرِ مفردٍ له ، والشارحُ ذَكَرَ الثاني ، **فتدبَّرْ** .

❁ **قوله** : (**وواواً**) مفعولٌ ثانٍ لـ (**رُدَّ**)، و(**اليا**): هو الأوَّلُ، و(**اَثْرَ الضمِّ**): حالٌ مِنَ (اليا)، أو ظرفٌ لغوٌ مُتعلِّقٌ بـ (رُدَّ)، و(**أُلفِيَ**)؛ أي : وُجِدَ، **وضميرُهُ** : لـ (اليا) ، **وقولُهُ** : (**اَوْ مِنْ قبلِ تا**) ؛ أي : أو وُجِدَ الياءُ كائناً مِنْ قبلِ تاءٍ .

وقولُهُ : (**كتاءِ بانٍ**) : مثالٌ للثاني ؛ أي : كتاء شخصٍ بانٍ ، **وإضافةُ**

---

(١) انظر (٥/ ٢٨٣) .

إذا وقعتِ الياءُ لامَ فعلٍ ، أو مِنْ قبلِ تاءِ التأنيث ، أو زيادَتَيْ (فَعْلان) ، وانضمَّ ما قبلَها في الأصول الثلاثة . . وَجَبَ قَلْبُها واواً .

فالأوَّل : نحوُ : (قَضُوَ الرجلُ !!)[1] .

والثاني : كما إذا بنيتَ مِنْ (رمى) اسماً علىٰ وزن (مَقْدُرَة) ؛ فإنَّكَ تقولُ : (مَرْمُوَة) .

والثالثُ : كما إذا بنيتَ مِنْ (رمى) اسماً علىٰ وزن (سَبُعَان) ؛ فإنَّكَ تقولُ : (رَمُوَان)[2] .

فتُقلَبُ الياءُ واواً في هٰذه المواضعِ الثلاثةِ ؛ لانضمام ما قبلَها .

(التاء) إلىٰ (بانٍ) : للمُلابسة ؛ لأنَّهُ المُتكلِّمُ بها ، و(كـ « مَقْدُرَةْ ») بفتح الميم وضمِّ الدال ، و(كـ « سَبُعانَ ») بفتح السين وضمِّ الباء المُوحَّدة : في مَحَلِّ المفعول الثاني لقوله : (صَيَّرهْ) ، والهاءُ المُتَّصِلةُ به : عائدةٌ للرَّمْي المفهومِ مِنْ (رمىٰ) ، أو البناءِ مِنَ الرَّمْي .

. . . .

---

(١) أي : عند التعجُّب مِنْ قضائه ؛ فالمعنىٰ : ما أقضاه !! وأصلُهُ : (قَضَيَ) ؛ لأنَّهُ مِنْ (قَضَيت) . « خضري » (٢/٩١٧) .

(٢) وأصلُهُ : (رَمُيَان) ؛ فقُلبت الياءُ واواً لضمِّ ما قبلَها ؛ لأنَّ الألفَ والنونَ اللازمتَينِ ليستا بأضعفَ مِنَ التاء اللازمة في تحصين الواو مِنَ الطَّرَف حتىٰ لا يلحقها الإعلالُ . « خضري » (٢/٩١٨) .

٩٦٣ـ وإنْ تَكُنْ عيناً لـ (فُعْلَىٰ) وَصْفَا   فـذاكَ بـالـوجْهَيـنِ عنهُـم يُلْفَـىٰ

إذا وقعتِ الياءُ عيناً لصفةٍ على وزن (فُعْلَىٰ) . . جاز فيها وجهان :

أحدُهُما : قلبُ الضمَّةِ كسرةً لتصحَّ الياء ، والثاني : إبقاءُ الضمَّةِ ، فتُقلَبُ الياءُ واواً ؛ نحوُ : (الضِّيقَىٰ) و(الكِيسَىٰ) ، و(الضُّوقَىٰ) و(الكُوسَىٰ) ، وهما تأنيثُ (الأَضْيَق) و(الأَكْيَس)[1] .

❀ قوله : (وإنْ تَكُنْ) ؛ أي : الياءُ الواقعةُ إِثْرَ ضمَّةٍ عيناً . . . إلىٰ آخره ، و(وَصْفَا) : حالٌ مِنْ (فُعْلَىٰ) بضمِّ الفاء وسكونِ العين .

❀ قوله : (يُلْفَىٰ) ؛ أي : يُوجَدُ .

❀ قوله : (الكِيسَىٰ) تأنيثُ (الأَكْيَس) ضدُّ الأحمقِ ، وفي « المصباح » : (الكَيْسُ ـ بوزن « فَلْسٍ » ـ : الظَّرْفُ والفِطْنة)[2] .

. . . .

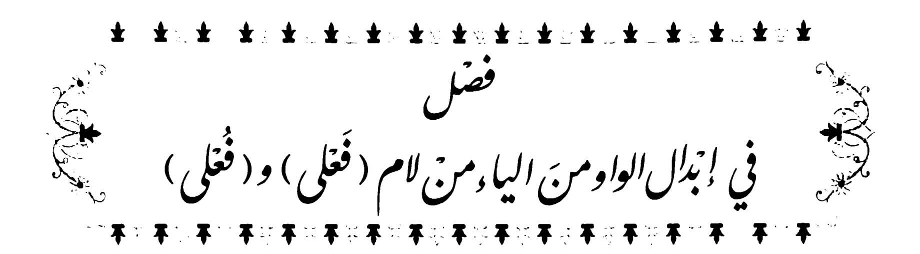
---

(١) مُرادُ الناظم بـ (فُعْلَىٰ) وصفاً : الجاري مَجْرى الأسماء ؛ كـ (الكُوسىٰ) ، وجوَّز فيه الوجهين ، مع أنَّ سيبويهِ والنَّحويِّينَ جَزَمُوا في هـٰذا النوع بوجوب القلب ؛ كالأسماء المَحْضة ؛ مثل (طُوبىٰ) مصدراً أو اسماً لشجرة في الجنة ، ويدخلُ في قوله : (وَصْفا) : الصفةُ المَحْضة ؛ كـ (ضِيزىٰ) و(حِيكىٰ) ، وأصلُهُما : (ضُيْزَىٰ) ، و(حُيْكَىٰ) ؛ فمُقتضاه أيضاً : جوازُ الوجهَينِ ، مع أنَّ المشهورَ والصحيحَ تصحيحُ الياء ، فكان التعبيرُ السالم مِنَ الإبهام أنْ يقولَ :

وإنْ يَكُنْ عيناً لـ (فُعْلَىٰ) (أَفعلا)   فـذاكَ بـالـوجهَيـنِ عنهُـم يُجْتَلَـىٰ

انظر « شرح الأشموني » (٣/ ٨٥٠) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٩١٨) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٧٤٩) .



٩٦٤ـ مِنْ لامِ (فَعْلَى) ٱسماً أتى الواوُ بَدَلْ   يــاءٍ . . . .

(فصلٌ)

[في إبدال الواوِ مِنَ الياء مِنْ لام (فَعْلَىٰ) و(فُعْلَىٰ)]

❀ قوله : (مِنْ لامِ) مُتعلِّقٌ بقوله : (أتىٰ) ، و(بَدَلْ) : حالٌ مِنَ (الواوُ) مضافٌ إلىٰ (ياءٍ) ، و(ٱسماً) : حال مِنْ (فَعْلَىٰ) .

[فصل]

[في إبدال الواوِ مِنَ الياء مِنْ لام (فَعْلَىٰ) و(فُعْلَىٰ)]

❀ قوله : (مُتعلِّقٌ بقوله : « أتىٰ ») ، و(مِنْ) : ابتدائيَّةٌ ، وليس مُتعلِّقاً بقوله : (بَدَلْ) ؛ لأنَّهُ قد أُضِيفَ إلىٰ (ياء) علىٰ معنىٰ : (لا مِنْ ياءٍ) ؛ فهو لا يطلبُ قولَهُ : (مِنْ لام « فَعْلَى » اسماً) حتىٰ يتعلَّقَ به ، ويصحُّ أنَّهُ نعتٌ لـ(ياءٍ) في الأصل ، قُدِّمَ عليه فصار حالاً منه ؛ أي : حالةَ كونِ الياء مِنْ جنس لامِ (فَعْلَى) اسماً .

. . . . كـ (تَقْوىٰ) غالباً . . . .

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ الناظمُ : أنَّ (فَعْلَىٰ) بفتح الفاء إن كانتْ لامُها ياءً قُلبت واواً في الاسم دونَ الصفة ، وبضمِّها إن كانت لامُها واواً قُلبت ياءً في الصفة دونَ الاسم ، فأَفْهَمَ ذلك : أنَّ لامَ الأُولىٰ إن كانتْ واواً سَلِمَتْ في الاسم ؛ كـ (الدَّعْوَىٰ) ، وفي الصفة ؛ نحوُ : (نَشْوَىٰ) ، وأنَّ لامَ الثانيةِ إن كانتْ ياءً سَلِمَتْ في الاسم ؛ نحوُ : (الفُتْيا) ، وفي الصفة ؛ نحوُ : (القُضْيا) تأنيث (الأَقْضىٰ) ، وهو كذلك ، فلم يُفرِّقُوا في المفهوم بينَ الاسمِ والصفة . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[١] .

❁ قوله : (كـ « تَقْوىٰ ») أصلُهُ : (وَقْيَا) ؛ قُلبت واوُهُ تاءً ؛ كما في (تُرَاثٍ) ، ثمَّ ياؤُهُ واواً ؛ فصار : (تَقْوىٰ) ، وهو ممنوعٌ مِنَ الصرف لألف التأنيث ، ومَنْ نَوَّنَهُ جَعَلَ ألفَهُ للإلحاق بـ (جَعْفَرٍ) ؛ كـ (تَتْرىٰ) .

ولا يَرِدُ عليه : أنَّهُ اجتمعَ فيه إعلالانِ ، وذلك ممنوعٌ ؛ لأنَّ الممنوعَ إنَّما هو اجتماعُهُما في الكلمة مِنْ غير فاصلٍ ، أمَّا معه فيجوزُ ؛ كـ (مُصْطفىً) ؛

❁ قوله : (نحوُ : « القُضْيا » تأنيث « الأَقْضىٰ ») هو بالضاد المُعجَمة ، كما صرَّح به غيرُهُ ؛ فما في بعض النسخ تحريفٌ[٢] .

---

(١) الدرر السنية (٢/١٠٦٣) .

(٢) جاء بالضاد في (هـ) فقط .

. . . . جا ذا البَدَلْ

تُبدلُ الواوُ مِنَ الياءِ الواقعةِ لامَ اسمٍ علىٰ وزن (فَعْلَىٰ) ؛ نحوُ : (تَقْوَىٰ) ، وأصلُهُ : (تَقْيَا) ؛ لأنَّهُ مِنْ (تَقَيْتُ) ، فإن كان (فَعْلَىٰ) صفةً . . لم تُبدَلِ الياءُ واواً ؛ نحوُ : (صَدْيَا) و(خَزْيَا) ، ومثلُ (تَقْوَىٰ) :

إذ أصلُهُ : (مُصْتَفَوٌ) ، وما هنا مِنَ الثاني ، ولا يَرِدُ : نحوُ (ماءٍ) ؛ لأنَّهُ شاذٌّ[1] .

❀ قوله : (جا ذا البَدَلْ) فائدتُهُ بعدَ قولِهِ : (أتى الواوُ بَدَلْ) : التقييدُ بقوله : (غالباً) ؛ بناءً علىٰ أنَّ (غالباً) حالٌ مِنْ فاعل (جا) ، أمَّا إذا جُعِلَ مُتعلِّقاً بـ (أتىٰ) . . لم يكنْ لقوله : (جا ذا البَدَلْ) فائدةٌ . انتهىٰ « شيخنا الحَفْني »[2] .

❀ قوله : (نحوُ : « صَدْيَا ») يُقالُ : (امرأةٌ صَدْيا) ؛ أي : عَطْشَىٰ ، و(رجلٌ صَدٍ وصَدْيانُ وصَادٍ) ؛ أي : عَطْشانُ .

❀ قوله : (و« خَزْيَا ») صفةٌ لقولك : (امرأةٌ خَزْيا) ؛ مِنْ (خَزِيَ ـ بالكسر ـ يَخْزَىٰ خِزْياً) ؛ بمعنىٰ : ذلَّ وهانَ ، كما في « الصحاح »[3] .

. . . .

---

(١) وأصلُهُ : (مَوَهٌ) ؛ فأُبدلت الواوُ ألفاً والهاءُ همزةً ، والشذوذُ إنَّما هو علىٰ تفسير أبي علي الفارسي ؛ بأنَّهُ الجمعُ بين الإعلالَين مِنْ غير فاصل ، وأمَّا علىٰ تفسير ابن مالك في « شرح الكافية الشافية » (٤/ ٢١٣١) ؛ بأنَّهُ الجمعُ بين الإعلالَين مع اتِّحاد الجنس . . فلا شذوذَ ، وانظر تفصيل هٰذه المسألة في « شرح الرضي على الشافية » (٣/ ٩٤) .

(٢) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ ق٢٨٨) .

(٣) الصحاح (٦/ ٢٣٢٦) .

(فَتْوَىٰ) بمعنى الفُتْيا ، و(بَقْوَىٰ) بمعنى البُقْيَا .

واحترَزَ بقوله : (غالباً) : ممَّا لم تُبدَلِ الياءُ فيه واواً ؛ وهي لامٌ لاسمٍ علىٰ (فَعْلَىٰ) ؛ كقولهم للرائحة : (رَيَّا) .

٩٦٥ـ بالعكسِ جاءَ لامُ (فُعْلَىٰ) وَصْفَا　　　وكونُ (قُصْوَىٰ) نادراً لا يخفىٰ

---

* قوله : (و« بَقْوَىٰ ») بالفتح ، و(بُقْيَا) بالضمِّ : اسمٌ مِنْ (أَبْقىٰ) ؛ بمعنىٰ : دامَ وثَبَتَ .

* قوله : (للرائحة : « رَيَّا ») اعتُرِضَ : بأنَّهُ وصفٌ لا اسمٌ ؛ إذ يُقالُ : (رائحةٌ رَيَّا) ، وفي « الصحاح » : (« امرأةٌ رَيَّا » ، ولم يُبدَلْ مِنَ الياء واوٌ ؛ لأنَّها صفةٌ ، ولو كانتِ اسماً لكان « رَوَّىٰ » ، وقولُ أبي النَّجْم : « وَاهاً لرَيَّا . . . » إلىٰ آخره : إنَّما أَخْرَجَهُ على الصفة) انتهىٰ مُلخَّصاً[١] .

* قوله : (لامُ) فاعلُ (جاء) مضافٌ إلىٰ (فُعْلَىٰ) بضمِّ الفاء ، و(بالعكسِ) : في موضع الحال مِنْ (لامُ) ، و(وَصْفَا) : حالٌ مِنْ (فُعْلَىٰ) ، و(قُصْوَىٰ) : بضمِّ القاف وسكونِ الصاد المُهمَلة .

واعلَمْ : أنَّ ما ذَكَرَهُ الناظمُ ؛ مِنْ أنَّ لامَ الثانيةِ إذا كانتْ واواً تُقلَبُ ياءً في الصفة دونَ الاسمِ . . مُخالِفٌ لِمَا عليه أهلُ التصريف ؛ مِنْ أنَّها تُقلَبُ في الاسم دونَ الصفة ، ويجعلونَ (حُزْوَىٰ) شاذّاً ، وقد قال الناظمُ في بعض كتبه :

. . . .

(١) الصحاح (٦/ ٢٣٦٣ـ٢٣٦٤) .

أي : تُبدَلُ الواوُ الواقعةُ لاماً لـ (فُعْلَىٰ) وصفاً . . ياءً ؛ نحوُ : (الدُّنْيا) و(العُلْيا) ، وشذَّ قولُ أهلِ الحجاز : (القُصْوَىٰ) ، فإن كان (فُعْلَى) اسماً . . سَلِمَتِ الواوُ ؛ كـ (حُزْوَىٰ) .

(النَّحْويُّونَ يقولونَ : هـٰذا الإعلالُ مخصوصٌ بالاسم ، ثمَّ لا يُمثِّلونَ إلا بصفةٍ مَحْضةٍ ، أو بما عَرَضَ له الاسميَّةُ ؛ كـ « الدُّنْيا » ، ويَزْعُمُونَ أنَّ تصحيحَ « حُزْوَىٰ » شاذٌّ ؛ كتصحيح « حَيْوَة » ، وهـٰذا قولٌ لا دليلَ علىٰ صحَّته ، وما قلتُهُ مُؤيَّدٌ بالنقل ومُوافِقٌ لقول أئمَّة اللغة ؛ حيثُ قالوا : ما كان مِنَ النُّعُوت مثلَ « الدُّنْيا » و« العُلْيا » . . فإنَّهُ بالياء ؛ لأنَّهُم يستثقلونَ الواوَ مع ضمِّ أوَّلِهِ ، وليس فيه اختلافٌ ، إلا أنَّ أهلَ الحجازِ أَظْهَرُوا الواوَ في « القُصْوَىٰ » ، وبنو تميم قالوا : « القُصْيا ») ، نقله عنه المُراديُّ ، ثمَّ قالَ : (وأمَّا قولُ ابنِ الحاجب : بخلاف الصفةِ ؛ كـ « الغُزْوَىٰ » ـ يعني : تأنيثَ « الأَغْزَىٰ » ـ . . فقال ابنُ المُصنِّف : هو تمثيلٌ مِنْ عنده ، وليس معه نقلٌ ، والقياسُ أنْ يُقالَ : « الغُزْيا » ، كما يُقالُ : « العُلْيا ») انتهىٰ[1] .

❀ قوله : (كـ « حُزْوَىٰ ») بضمِّ الحاء المُهمَلة وبالزاي : اسمُ موضعٍ بالحجاز . انتهـىٰ « فارِضي »[2] .

. . . .

❀❀❀

---

(١) توضيح المقاصد (٣/ ١٥٩٥) ، وانظر « إيجاز التعريف » (ص١٢٢) ، و« الشافية » (ص٩٣)، و« شرحها » للركن الأستراباذي (٢/ ٨٣٢) ، و« الارتشاف » (١/ ٢٩٢).

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٩٨) .



٩٦٦ـ إنْ يَسْكُنِ السابقُ مِنْ واوٍ ويا   واتَّصَلَا ومِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

(فصلٌ)

[في إبدال الواوِ ياءً إذا اجتمعتا وسَبَقَتْ إحداهُما بالسكون]

* **قوله** : (**واتَّصَلَا**) ؛ أي : بأنْ يكونا مِنْ كلمةٍ ، ولم يَفصِلْ بينهما فاصلٌ ، فأفاد شرطَينِ ، ودَخَلَ تحتَ قولِهِ : (**ومِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا**) شرطانِ ؛ أنْ يكونَ السابقُ مُتأصِّلاً ذاتاً ، وأنْ يكونَ مُتأصِّلاً سكوناً ، **والخامسُ** : ما أشار إليه بقوله : (إنْ يَسكُنِ السابقُ) ؛ **فجملةُ الشروطِ خمسةٌ** .

وبما تقرَّر عُلِمَ : أنَّ ألفَ (عَرِيَا) للإطلاق ، وضميرَهُ لـ (السابق) ، وقضيَّتُهُ : أنَّ الثانيَ لو كان عارضاً جاءتْ هٰذه القاعدةُ ، وهو كذلك .

[فصلٌ]

[في إبدال الواوِ ياءً إذا اجتمعتا وسَبَقَتْ إحداهُما بالسكون]

. . . .

٩٦٧ـ فيـاءً الـواوَ ٱقْلِبَـنَّ مُـدغِمَـا وشـذَّ مُعْطـىً غيـرَ مـا قـد رُسِمَـا

إذا اجتمعتِ الواوُ والياء في كلمةٍ ، وسَبَقَتْ إحداهُما بالسكون ، وكان سكونُها أصليّاً . . أُبدِلَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَتِ الياءُ في الياء ؛ وذلك نحوُ : (سَيِّدٍ) و(مَيِّتٍ) ، والأصلُ : (سَيْوِدٌ) و(مَيْوِتٌ) ؛ فاجتمعتِ الواوُ

انتهىٰ « حَفْني »[1] .

❀ قوله : (فياءً) مفعولٌ ثانٍ لـ (ٱقْلِبَنَّ) ، والأوَّلُ : الواوُ ، والجملةُ : جوابُ قولِهِ : (إنْ يَسكُنِ) ، و(مُدغِمَا) بكسر الغين المُعجَمة : حالٌ مِنْ فاعل (ٱقْلِبَنَّ) ، و(مُعْطىً) : فاعلُ (شَذَّ) ، وهو اسمُ مفعولٍ مُتعدٍّ لاثنَيْنِ ؛ أوَّلُهُما : نائبُ الفاعل المُستتِرُ فيه ، والثاني : (غيرَ) المضافُ إلىٰ (ما) الموصولةِ ؛ أي : شَذَّ الاسمُ الذي أُعطِيَ غيرَ ما قد ذُكِرَ ؛ مِنْ وجوب الإبدالِ عندَ وجودِ الشروط ، وعدمِ الإبدالِ عندَ فَقْدِها .

❀ قوله : (في كلمةٍ) ؛ أي : أو ما في حُكْمِها ؛ كـ (مُسْلِمِيَّ)[2] .

❀ قوله : (والأصلُ : « سَيْوِدٌ » و« مَيْوِتٌ ») وزنُهُما عندَ مُحقِّقي البَصْرةِ : (فَيْعِلٌ) بكسر العين .

. . . .

---

(١) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ ق٢٨٩) .

(٢) والأصل : (مُسلِمُوْي) ؛ اجتمعت الواوُ والياء وسَبَقَ أحدُهُما بالسكون ، فقُلبت الواو ياءً وأُدغمت في الياء ، وكُسِرَ ما قبلَ المدغم ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٩٢٢) .

والياء ، وسَبَقَتْ إحداهُما بالسكون ، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً ، وأُدغِمَتِ الياءُ في الياء ؛ فصار : (سَيِّد) ، و(مَيِّت) .

فإنْ كانتِ الياءُ والواوُ في كلمتَينِ . . لم يُؤثِّرْ ذلك[1] ؛ نحوُ : (يُعطِي وَاقدٌ) ، وكذا إنْ عَرَضَتِ الياءُ أو الواوُ للسكون ؛

وذَهَبَ البغداديُّونَ : إلىٰ أنَّهُ (فَيْعَلٌ) بفتح العين ؛ كـ (ضَيْغَمٍ) ؛ نُقِلَ إلىٰ (فَيعِل) بكسر العين ؛ قالوا : لأنَّا لم نرَ في الصحيح ما هو علىٰ (فَيعِل) بالكسر .

ورُدَّ : بأنَّ المُعتلَّ قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح ؛ فإنَّهُ نوعٌ على انفراده ؛ فيجوزُ أنْ يكونَ هـٰذا بناءً مُختصّاً بالمُعتلِّ ، كاختصاصِ جمع (فاعل) منه بـ (فُعَلَةَ) كـ (قُضَاة) ، ذكره في « التصريح »[2] .

❀ قوله : (نحوُ : « يُعطِي وَاقدٌ ») مثالٌ لتقدُّم الياء ، ومثالُ تقدُّمِ الواوِ : (أخو يزيدَ) .

❀ قوله : (إنْ عَرَضَتِ الياءُ أو الواوُ للسكون) العبارةُ مقلوبةٌ ، والأصلُ : (إنْ عَرَضَ السكونُ للياء أو الواو)[3] .

---

(١) وكذا في كلمة مع فاصل ؛ كـ (زَيْتون) . « خضري » (٢/ ٩٢١) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٨١) ، وأصل (قُضاة) : (قُضَيَةٌ) علىٰ (فُعَلَةَ) ، كما لا يخفىٰ ، ثمَّ إنَّ (سيِّداً) له وزنٌ آخرُ ذكره سابقاً في (٥/ ٢٨٩ـ ٢٩٠) ؛ وهو (فَعِيلٌ) كـ (طَوِيل) ؛ فأصلُهُ : (سَوِيدٌ) ؛ استُثقلت الكسرة على الواو فحُذفت ، فاجتمع ساكنان الواوُ والياء ، فقُلبت الواوُ ياءً وأُدغمت في الياء .

(٣) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٩٢١ـ ٩٢٢) .

كقولك في (رُؤْيَة) : (رُوْيَة) ، وفي (قَوِيَ) : (قَوْيَ) .

وشذَّ التصحيحُ في قولهم : (يَوْمٌ أَيْوَمُ) ، وشذَّ أيضاً إبدالُ الياءِ واواً في قولهم : (عَوَى الكلبُ عَوَّةً) .

٩٦٨ـ مِنْ ياءٍ أَوْ واوٍ بتحريكٍ أَصُلْ . . . .

❁ قوله : (في « رُؤْيَة » : « رُوْيَة ») الأَوَّلُ : بضمِّ الراء وفتحِ الياء المُثنَّاة تحتُ مهموزٌ ، والثاني : كذلك ، لٰكنَّهُ غيرُ مهموز .

❁ قوله : (وفي « قَوِيَ » : « قَوْيَ ») الأَوَّلُ : بكسر الواو ؛ لأنَّهُ فعلٌ ماضٍ ، والثاني : بسكونها تخفيفاً ؛ كما قالوا في (عَلِمَ) : (عَلْمَ) .

❁ قوله : (أَيْوَمُ) بفتح الهمزة وسكونِ الياء علىٰ زِنَةِ (أَفْعَلَ) ؛ يُقالُ لليوم الذي حَصَلَ فيه شِدَّةٌ : (يَوْمٌ أَيْوَمُ) ؛ أي : كثيرُ الشِّدَّة ، والقياسُ فيه : (أَيَّمُ) .

❁ قوله : (عَوَى الكلبُ) بفتح الواو ، ومضارعُهُ : (يَعْوِي) بكسرها ؛ بمعنىٰ : صَوَّتَ .

❁ قوله : (عَوَّةً) القياسُ : (عَيَّةً) ، وأصلُ (عَوَّة) : (عَيْوَة) ؛ فقَلَبُوا الياءَ واواً ، وأَدْغَمُوا الواوَ في الواو ، والقياسُ : عكسُ ذلك .

❁ قوله : (مِنْ ياءٍ أَوْ واوٍ) مُتعلِّقٌ بـ (أَبْدِلْ) ، و(ألفاً) : مفعولُهُ ،

❁ قوله : (وأصلُ « عَوَّة » : « عَيْوَة ») صوابُهُ : (عَوْيَة) ، كما يُعلَمُ مِنَ الفعل[1] .

---

(١) في (ك) : (كما في « الشرح » ، تدبَّرْ) بدل (كما يعلم من الفعل) .

. . . .　　　ألفاً أبْـدِلْ بعـدَ فتـحٍ مُتَّصِـلْ

٩٦٩ـ إنْ حُرِّكَ التالي وإنْ سُكِّنَ كَفْ　　　إعلالَ غيرِ اللامِ وهْيَ لا يُكَفْ

٩٧٠ـ إعـلالُهـا بسـاكـنٍ غيـرِ أَلِـفْ　　　أو يـاءٍ التشـديـدُ فيهـا قـد أُلِـفْ

و(أَصُلْ) : نعتٌ لـ(تحريكٍ)[1] ، وإنَّما وَجَبَ قلبُهُما ألفاً حينئذٍ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما مُقدَّرٌ بحركتَينِ ، فإذا انضمَّ إلىٰ تلك حركتُهُ وحركةُ ما قبلَهُ . . اجتمعَ في التقدير أربعُ حركاتٍ متوالياتٌ في كلمة ، وذلك مُستثقَلٌ ، فاجتُنِبَ بقلبهما ألفاً لتُجانِسَ حركةَ ما قبلَهُما .

وقولُهُ : (ألفاً ٱبْدِلْ) : بنقل حركة همزة (أَبْدِلْ) إلى التنوين ؛ لأنَّ الهمزةَ همزةُ قطع ، و(إعلالَ) : مفعولُ (كَفْ) ؛ بمعنىٰ : مَنَعَ إعلالَ غيرِ اللامِ ؛ وهو العينُ ؛ بأنْ كانتِ الواوُ أو الياءُ عينَ الكلمة ، وقولُهُ : (وهْيَ) ؛ أي : اللامُ التي هي ياءٌ أو واو .

وقولُهُ : (إعلالُها) : نائبُ فاعلِ (يُكَفْ) ، و(غيرِ أَلِفْ) : نعتُ (ساكنٍ) ، وقولُهُ : (أو ياءٍ) : معطوفٌ علىٰ (أَلِفْ) ، و(التشديدُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (قد أُلِفْ) .

. . . .

(١) قوله : (أَصُلْ) قال الصبَّان في « حاشيته » (٤/ ٤٤٠) : (ضبطه الشيخُ خالدٌ بالبناء للمجهول ، وأقرَّه غيرُهُ ، وفيه عندي نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ إنَّما يصحُّ إذا كان له مِنْ هـٰذا المعنىٰ فعلٌ مُتعدٍّ مبنيٌّ للفاعل ، ولم أجده بعدَ مراجعةِ « القاموس » وغيرِه ، وحينئذٍ : ينبغي قراءتُهُ في « المتن » كـ« كَرُم » ؛ بمعنىٰ : تأصَّل ، وإنْ لَزِمَ عليه اختلافُ حركةِ ما قبلَ =

إذا وقعتِ الواوُ أو الياءُ مُحرَّكةً بعدَ فتحةٍ. . قُلِبَتْ ألفاً ؛ نحوُ : (قالَ) و(باعَ) ، أصلُهُما : (قَوَلَ) و(بَيَعَ) ؛ فقُلِبَتِ الواوُ والياءُ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها .

هـٰذا إنْ كانتْ حركتُهُما أصليَّةً ، فإن كانتْ عارضةً لم يُعتدَّ بها ؛ كـ(جَيَلٍ) و(تَوَمٍ) ، أصلُهُما : (جَيْئَلٌ) و(تَوْءَمٌ) ؛ نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الياء والواو ؛ فصار : (جَيَلاً) ، و(تَوَماً)[1] .

فلو سَكَنَ ما بعدَ الياءِ أو الواوِ ولم تكن لاماً. . . . .

❀ قوله : (كـ« جَيَلٍ ») بالجيم : اسمٌ مِنْ أسماء الضَّبُعِ ، و(التَّوَم) بفتح التاء المُثنَّاةِ الفوقيَّة : أحدُ التَّوْءَمَينِ ؛ أي : الولدَينِ .

❀ قوله : (فلو سَكَنَ ما بعدَ الياءِ. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مُحترَزُ قولِ الناظم : (إنْ حُرِّكَ التالي) .

= الرَّوِي المُقيَّد ، وهو عيبٌ مِنْ عيوب القافية يُسمَّىٰ : « سنادَ التوجيه » ، فاعرفْ ذلك ، ثمَّ رأيتُ هـٰذا الضبطَ منقولاً عن خطِّ ابن النحَّاس تلميذ الناظم ، فلله الحمد) ، وضُبط كـ(كَرُم) في (ل) ، ورُمز إلىٰ تصحيحه ، وقال الخضري في « حاشيته » (٢/ ٩٢٢) : (ولك أن تَفِرَّ مِنْ بشاعة القافية حينئذٍ ؛ بجعله اسمَ فاعلٍ بوزن « حَذِر » ، وأصلُهُ : « فَعِيل » حُذِفتْ ياؤه للضرورة ، أو تُجْرِيهِ علىٰ مذهبِ مَنْ يُجوِّزُ بناءَ اللازم للمجهول) ، وانظر « تمرين الطلاب » (ص١٨١) .

(١) ومثلُهُما في علم الإبدال لعُرُوض الحركة. . نحوُ: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [آل عمران : ١٨٦]، ﴿ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٣٧] . « خضري » (٢/ ٩٢٣) .

وَجَبَ التصحيحُ[1] ؛ نحوُ : (بَيَانٍ) ، و(طَوِيلٍ) .

فإنْ كانتا لاماً وَجَبَ الإعلالُ ، ما لم يكنِ الساكنُ بعدَهُما ألفاً أو ياءً مُشدَّدة ؛ كـ (رَمَيَا) و(عَلَوِيٍّ)[2] ؛ وذلك نحوُ : (يَخْشَوْنَ) ؛ فإنَّ أصلَهُ : (يَخْشَيُونَ) ؛ فقُلِبَتِ الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، ثمَّ حُذِفَتِ الألفُ لالتقائها ساكنةً معَ الواوِ الساكنة .

٩٧١ـ وصحَّ عينُ (فَعَلٍ) و(فَعِلَا) ذا (أَفْعَلٍ) كـ (أَغْيَدٍ) و(أَحْوَلَا)

---

* قوله : (عينُ) فاعلُ (صحَّ) مضافٌ إلىٰ (فَعَلٍ) بفتح الفاء والعين ، و(فَعِلَا) بكسر العين : معطوفٌ عليه ، و(ذا) : حالٌ مِنْ (فَعِلَ) المكسور ، واحترَزَ به : مِنْ (فَعِلَ) مكسورِ العين الذي اسمُ فاعلِهِ علىٰ وزن (فاعِلٍ) ؛ نحوُ : (خافَ) فهو (خائفٌ) ؛ فإنَّ أصلَهُ : (خَوِفَ) بكسر الواو ، فدَخَلَهُ الإعلالُ .

* قوله : (كـ « أَغْيَدٍ ») هو الناعمُ البدنِ ، وقيل : الوَسْنانُ المائلُ العُنُقِ .

. . . .

---

(١) أي : لئلا يلتقيَ ساكنان ، سواءٌ كان ذلك الساكنُ ألفاً ؛ كـ (بَيَان) ، أو غيرَها ؛ كـ (طَوِيل) ، و(غَيُور) ، و(خَوَرْنق) . « خضري » (٢/ ٩٢٣) .

(٢) تمثيل للمنفي ، وما بعده تمثيلٌ للواجب إعلالُهُ .

كلُّ فعلٍ كان اسمُ الفاعلِ منه على وزن (أَفْعَلَ) .. فإنَّهُ يلزمُ عينَهُ التصحيحُ ؛ نحوُ : (عَوِرَ) فهو (أَعْوَرُ) ، و(هَيِفَ) فهو (أَهْيَفُ) ، و(غَيِدَ) فهو (أَغْيَدُ) ، و(حَوِلَ) فهو (أَحْوَلُ) ، وحُمِلَ المصدرُ على فعله ؛ نحوُ : (هَيَفٍ) ، و(غَيَد) ، و(عَوَر) ، و(حَوَل) .

---

* قوله : (نحوُ : « عَوِرَ »...) إلى آخره : بكسر عينِ الجميعِ ، والأوَّلُ : مثالٌ مِنَ الصفات المذمومة ؛ وهو فَقْدُ إحدى العينَينِ ، وما بعدَهُ : للمحمودة .

* قوله : (و« هَيِفَ ») الهَيَفُ ـ بالتحريك ـ : ضُمْرُ البَطْنِ والخاصرة .

* قوله : (وحُمِلَ المصدرُ على فعله) ؛ أي : في عدم الإعلال ؛ وذلك لأنَّ سببَ الإعلالِ موجودٌ في الفعل[1] ، لكن حُمِلَ على اسم فاعِلِهِ في التصحيح ؛ للمُوافقة في اللون والخَلْق ، وحُمِلَ على هذا : مصدرُهُ ؛ كـ (العَوَر) و(الهَيَف) و(الحَوَل) بفتح العين فيها ، فصحَّتْ أيضاً عينُهُ . انتهى « فارِضي »[2] .

---

* قوله : (لكن حُمِلَ على اسم فاعِلِهِ...) إلى آخره : عبارةُ « الأُشْمُونيِّ » : (وإنَّما التُزِمَ تصحيحُ الفعلِ في هذا الباب ؛ حملاً على « افْعَلَّ » ؛ نحوُ « احْوَلَّ » و« اعْوَرَّ » ؛ لأنَّهُ بمعناه ، وحُمِلَ مصدرُ الفعلِ عليه في التصحيح) انتهى[3] .

---

(١) كـ (اعْوَرَّ) ، و(احْوَلَّ) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٩٩) .

(٣) شرح الأشموني (٣/ ٨٥٦) .

٩٧٢ـ وإنْ يَبِنْ (تَفاعُلٌ) مِن (ٱفْتَعَلْ) والعيـنُ واوٌ سَلِمَـتْ ولـم تُعَـلْ

إذا كـان (افْتَعَـلَ) مُعتـلَّ العيـنِ . . فحقُّـهُ أنْ تُبـدَلَ عينُـهُ ألفـاً ؛ نحـوُ : (اعتادَ) ، و(ارتادَ) ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها .

❀ قوله : (وإنْ يَبِنْ) ؛ أي : يظهرْ ؛ مضارعُ (بانَ) ، وهو فعلُ الشرطِ ، و(تَفاعُلٌ) : فاعلٌ به على حذف مضافٍ ؛ أي : معنىٰ تَفاعُلٍ ؛ لأنَّ لفظَ (تَفاعُلٍ) لا يبينُ مِنْ لفظ (تفاعَلَ) ، وقولُهُ : (سَلِمَتْ) : جوابُهُ ، وجملةُ (والعينُ واوٌ) : حاليَّةٌ مرتبطةٌ بالواو ، ودَفَعَ بقوله : (ولم تُعَل) احتمالَ المجاز في (سَلِمَتْ) ؛ إذ يحتملُ : جازتْ سلامتُها ، فلمَّا قال : (ولم تُعَلْ) فُهِمَ منه أنَّ قولَهُ : (سَلِمَتْ) ؛ أي : وجوباً ، أفادَهُ شيخُنا الأُجْهُوريُّ[1] .

❀ قوله : (و« ارتادَ ») قال في « المصباح » : (ارتاد الرجلُ الشيءَ ؛ بمعنىٰ : طَلَبَهُ)[2] .

وضَبَطَ السيِّدُ البُلَيديُّ (افْعَلَّ) في كلامه بتشديد اللام علىٰ صيغة الفعل ، كما نقله عنه الصبَّانُ وأقرَّهُ[3] ، وما في المُحشِّي مبنيٌّ علىٰ تَوَهُّمِ أنَّهُ مُخفَّفُ اللامِ وصفٌ .

❀ قوله : (لا يبينُ مِنْ لفظ « تفاعَلَ ») صوابُهُ : (مِنْ لفظ « افْتَعَلَ »)[4] .

---

(١) حاشية عطية الأجهوري على ابن عقيل (ق/ ٣٠٧) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٣٣٤) .

(٣) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ ق٣٩٧) ، وانظر « حاشية الصبان » (٤/ ٤٤٣).

(٤) وجاء في (ج) على الصواب .

فإنْ أبانَ (افْتَعَلَ) معنىٰ (تفاعَلَ) ـ وهو الاشتراكُ في الفاعليّة والمفعوليّةِ ـ حُمِلَ عليه في التصحيح إن كان واويّاً ؛ نحوُ : (اشتَوَرُوا) ، فإن كانتِ العينُ ياءً وَجَبَ إعلالُها ؛ نحوُ : (ابتاعُوا) ، و(استافُوا) ؛ أي : تضارَبُوا بالسيوف .

٩٧٣ـ وإنْ لحرفَينِ ذا ٱلْإِعْلالُ ٱستُحِقْ   صُحِّحَ أوَّلٌ وعكسٌ قد يَحِقْ

❀ قوله : (فإنْ أبانَ) مقابلٌ لمُقدَّر ؛ أي : هٰذا ما لم يُبِنِ (افتعلَ) معنىٰ (تفاعَلَ) ، فإن أبانَ . . . إلىٰ آخره .

❀ قوله : (حُمِلَ) ؛ أي : (افْتَعَلَ) (عليه) ؛ أي : علىٰ (تفاعَلَ) .

❀ قوله : (اشتَوَرُوا) بالشين المُعجَمة ؛ بمعنىٰ : تشاوَرُوا ؛ مِنَ المَشُورة .

❀ قوله : (ابتاعُوا) مِنَ التبايع ، وأصلُهُ : (ابْتَيَعُوا) ، وكذا (استافُوا) بالسين المهملة[1] .

❀ قوله : (وإنْ لحرفَينِ) الجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ (ٱستُحِقْ) ، و(ذا) : في محلِّ رفعٍ على الفاعليّة بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (ٱستُحِقْ) ، و(الْإِعلالُ) بالرفع :

❀ قوله : (على الفاعليّة بمحذوفٍ) الأَوْلىٰ : علىٰ أنَّهُ نائبُ فاعلٍ بمحذوف ، وقولُهُ : (و« استُحِقْ » : فعلٌ وفاعلٌ) الأَوْلىٰ : (ونائبُ فاعل) .

---

(١) فلا يُقالُ فيهما : (ابتَيَعُوا) و(استَيَفُوا) وإن كان فيهما معنى المفاعلة ؛ لأنَّ عينَهُما ياءٌ ، والتصحيحُ في اللفظ إذا كان فيه معنى المفاعلة . . مخصوصٌ بالواوي فقط .

إذا كان في كلمةٍ حرفا عِلَّةٍ كلٌّ واحدٍ منهما مُتحرِّكٌ مفتوحٌ ما قبلَهُ[1] . . لم يَجُزْ إعلالُهُما معاً ؛ لئلَّا يتوالىٰ في كلمةٍ واحدةٍ إعلالانِ ، فيجبُ إعلالُ أحدِهما وتصحيحُ الآخَرِ ، والأحقُّ منهما بالإعلال : الثاني ؛ نحوُ : (الهَوَىٰ) و(الحَيَا) ، والأصلُ : (هَوَيٌ) و(حَيَيٌ) ، فوُجِدَ في كلٍّ مِنَ العين واللام

عطفُ بيانٍ لـ (ذا) أو نعتٌ له ، ولا يَتَّزِنُ البيتُ إلا بالنقل ، و(ٱستُحِقْ) : فعلٌ وفاعلٌ ، والجملةُ : مُفسِّرةٌ ، وجوابُ الشرط : قولُهُ : (صُحِّحَ) ، و(عكسٌ) : مبتدأٌ ، وسَوَّغَ الابتداءَ به كونُهُ مضافاً لمحذوفٍ تقديراً ؛ أي : وعكسُهُ ، وجملةُ (قد يَحِقْ) : خبرٌ .

❁ قوله : (لئلَّا يتوالىٰ في كلمةٍ واحدةٍ إعلالانِ) ؛ أي : معَ أنَّهُ لا فاصلَ ، وإلا فاجتماعُهُما جائزٌ مع الفاصل ؛ نحوُ : (يَقُونَ) ؛ إذ أصلُهُ : (يَوْقِيُونَ) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] ، وإنَّما امتنعَ توالي الإعلالَينِ ؛ لِمَا فيه مِنَ الإِجْحاف .

❁ قوله : (الهَوَىٰ) بالقصر : المَيْلُ والحُبُّ .

❁ قوله : (و« الحَيَا ») بالحاء المُهمَلة والقصرِ : الغَيثُ .

. . . .

(١) قوله : (حرفا عِلَّةٍ) ؛ أي : واوانِ ، أو ياءانِ ، أو مختلفانِ . « خضري » (٢/٩٢٤) .

(٢) الدرر السنية (٢/١٠٦٨) ، ووزن (يَقُونَ) : (يَعُونَ) ، وأصلُهُ : (يَوْقِيُونَ) على (يَفْعِلُونَ) ؛ فاستُثقلت الضمَّةُ على الياء فحُذفت ، ثمَّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنَينِ ، ثمَّ ضُمَّت القاف لأجل الواو بعدها ، وحُذفت الواو الأولىٰ لوقوعها بين ضرَّتَيْها الفتحة والكسرة .

سببُ الإعلال ، فعُمِلَ به في اللام وحدَها لكونها طَرَفاً ، والأطرافُ مَحَلُّ التغييرِ ، وشذَّ إعلالُ العينِ وتصحيحُ اللام ؛ نحوُ : (غاية) ، و(راية)[1] .

٩٧٤ـ وعينُ ما آخِرَهُ قد زِيدَ ما　　يَخُصُّ الِاسْمَ واجبٌ أنْ يَسْلَمَا

إذا كان عينُ الكلمةِ واواً مُتحرِّكةً مفتوحاً ما قبلَها ، أو ياءً مُتحرِّكةً مفتوحاً ما قبلَها ، وكان في آخرها زيادةٌ تَخُصُّ الاسمَ . . لم يَجُزْ قَلْبُها ألفاً ، بل يجبُ تصحيحُها ؛ وذلك نحوُ : (جَوَلانٍ) ، و(هَيَمانٍ) ، . . . .

❁ قوله : (غاية) أصلُها : (غَيَيَة) بثلاث فَتَحاتٍ ؛ فقُلبت الياءُ الأُولىٰ ألفاً ، وسَلِمَت الثانيةُ[2] .

❁ قوله : (وعينُ ما آخِرَهُ . . .) إلىٰ آخره : (عينُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (واجبٌ) ، و(أنْ يَسْلَمَا) : فاعلٌ به ، ولفظُ (عين) : مضافٌ إلىٰ (ما) الموصولةِ ، وصِلَتُها : (قد زِيدَ) ، و(آخِرَهُ) : منصوبٌ على الظرفيَّة بقوله : (زِيدَ)[3] ، و(ما يَخُصُّ) : نائبُ فاعل الفعل .

❁ قوله : (جَوَلانٍ) بالجيم ؛ بمعنى التحرُّك .

❁ قوله : (و« هَيَمانٍ ») هو مصدرُ (هامَ يَهِيمُ) ؛ بمعنىٰ : ذَهَبَ مِنَ

. . . .

---

(١) والقياسُ : (غَيَاة) ، و(رَوَاة) ؛ بتصحيح العين وإعلال اللام .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٩٢٥) .

(٣) وضُبط بالرفع في (ل) ، وعليه حلُّ ابن الناظم في « شرحه » (ص ٦٠٩) وغيره ، وعلى المثبت أعرب الشيخ خالد في « التمرين » (ص ١٨٢) ، وحلَّ الشارح وغيره .

وشذَّ : (مَاهَانِ) ، و(دَارَانِ) .

٩٧٥ـ وقبلَ (با) ٱقْلِبْ ميماً النونَ إذا كانَ مُسكَّناً . . . .

العِشْق أو غيرِهِ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[١] .

❀ قوله : (مَاهَانِ) تثنيةُ (ماءٍ)[٢] ، والقياسُ : (مَوَهانِ) و(دَوَرَانِ) عندَ سيبويهِ[٣] .

❀ قوله : (وقبلَ) ظرفٌ لقوله : (اقْلِبْ)[٤] ، وهو يتعدَّىٰ لمفعولَين ؛

(١) الدرر السنية (٢/١٠٦٩) ، قال الخضري في « حاشيته » (٢/ ٩٢٥ـ ٩٢٦) : (وإنَّما سَلِمتْ عينُهما ؛ لأنَّ زيادةَ الألف والنون في آخرهما أَبعدَتْهُما عن الفعل الذي هو الأصلُ في الإعلال ؛ لأنَّهما لا يلحقانه أصلاً ، ومثلُهُما : الألف المقصورة عند سيبويه ؛ لاختصاصها بالاسم ؛ ولذلك صحَّتْ عينُ « صَوَرَىٰ » بفتحات ؛ اسم ماء ، و« حمار حَيَدَىٰ » بوزنه ؛ أنْ يَحِيدَ عن ظلِّهِ لنشاطه ، وحَكَمَ الأخفشُ بشذوذ هـٰذَينِ ؛ لأنَّ الألفَ وإنِ اختصَّتْ بالاسم لا تُخرِجُهُ عن صورة فعلٍ أُسند لألف الاثنين ؛ كـ« ضَرَبَا » ، فلا تمنعُ الإعلال ، كما لا تمنعُهُ التاءُ اتفاقاً ؛ لأنَّها وإنِ اختصَّتْ بالأسماء لـٰكنَّ جنسَها يلحقُ الماضيَ ، فلا يثبتُ بلحاقها للاسم مُباينةُ الفعل ؛ وذلك نحوُ : « قالة » و« باعة » جمعَيْ « قائِل » و« بائِع » ، والأصلُ : « قَوَلَة » و« بَيَعَة » ؛ كـ« كَمَلَة » ، وشذَّ تصحيحُ « حَوَكَة » و« خَوَنَة » جمعَيْ « حائِك » و« خائِن ») .

(٢) و(دَارَانِ) : تثنيةُ (دار) .

(٣) وخالفه المُبرِّدُ ؛ فزَعَمَ أنَّ الإعلالَ هو القياس ، والصحيحُ : مذهب سيبويه . انظر « كتاب سيبويه » (٤/٣٦٣) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٦٠١) .

(٤) قال الخضري في « حاشيته » (٢/٩٢٦) : (هـٰذا البيتُ دخيلٌ في هـٰذا الفصل ؛ لعدم=

. . . . كـ (مَنْ بَتَّ ٱنْبِذَا)[1]

لمَّا كان النُّطْقُ بالنون الساكنةِ قبلَ الباءِ عَسِراً . . وَجَبَ قلبُ النونِ ميماً ، ولا فَرْقَ في ذلك بينَ المُتَّصِلةِ والمُنفصِلة ، ويجمعُهُما قولُهُ : (مَنْ بَتَّ ٱنْبِذَا) ؛

أَوَّلُهُما : النونُ ، وثانيهما : الميمُ ، والأَوْلىٰ : أن يُعبَّرَ بالإبدال ؛ لأنَّ القلبَ اصطلاحاً : إنَّما يكونُ في حروف العِلَّة[2] .

وإنَّما اختصَّت النونُ بذلك ولم تُقلَبِ الباءُ ؛ لأنَّ النونَ لكونها حرفَ غُنَّةٍ قريبةٌ من أَحْرُف العِلَّة ، بخلاف الباء .

❀ قوله : (ٱنْبِذَا) بكسر الباء : قال في « القاموس » : (النَّبْذُ : طَرْحُكَ

. . . .

= مناسبته لما فيه مِنْ إبدال حرف العِلَّة ؛ فالأَوْلىٰ : ذِكْرُهُ مع التاء والطاء والدال ؛ لاتِّفاق الكلِّ في أنَّها غيرُ عِلَّةٍ ، أو إفرادُهُ بفصل كما فعله المُوضِّح) .

(١) قوله : (بَتَّ) بالمُثنَّاة ، كما سيحلُّ عليه الشارح ، وهو المشهور روايةً ، وعليها حلَّ غالبُ الشروح التي وقفت عليها ، وفي رواية : (بَثَّ) ، وعليها جرى الشاطبي في « المقاصد » (٩/ ٢٨٣) ، وقال : (ومعنى الكلام : مَنْ بَثَّ أسرارَكَ فانبِذْهُ ولا تصحبْهُ وإيَّاكَ وإيَّاهُ) ، وذكر كلا الروايتين ابنُ غازٍ في « إتحاف ذوي الاستحقاق » (٢/ ٣٨١) ، وقال : (والأَوَّلُ ـ أي : رواية التاء ـ خلافُ مكارم الأخلاق ؛ فإنَّ مكارمَ الأخلاقِ أنْ تصلَ مَنْ قَطَعَكَ) .

(٢) إلا أنْ يُقالَ : لاحظ اصطلاحَ القُرَّاء في تسميتهم هـٰذا العملَ إقلاباً . « خضري » (٢/ ٩٢٦) .

أي : مَنْ قَطَعَكَ فأَلْقِهِ عن بالِكَ واطْرَحْهُ[1] ، وألفُ (انبِذا) : بدلٌ مِنْ نون التوكيد الخفيفة .

الشيءَ أمامَكَ أو وراءَكَ ، أو عامٌّ ، والفعلُ كـ« ضَرَبَ ») انتهى[2] .

❁ قوله : (فأَلْقِهِ عن بالِكَ) ؛ أي : عن قلبك ؛ فلا تُفكِّرْ فيه ولا تشتغِلْ به ، وما أَحْسَنَ قولَ البهاء زُهَير[3] : [من مجزوء الرجز]

لا تَحْمِلَــنْ مِــنْ صــاحــبٍ ... إهـــانـــةً وإنْ عَـــلَا

فمَـــنْ أتـــىٰ فمـــرحبـــاً ... ومَـــنْ تـــولَّـــىٰ فـــإلـــىٰ

. . . .

❁❁❁

---

(1) قد تُبدَلُ النونُ ميماً ساكنةً ومُتحرِّكة دون باء ؛ وذلك شاذٌّ ؛ فالساكنةُ : كقولهم في (حَنْظَل) : (حَمْظَل) ، والمُتحرِّكةُ : كقولهم في (بَنَانٍ) : (بَنَامٌ) ، وجاء عكس ذلك في قولهم : (أسودُ قاتِنٌ) ، وأصلُهُ : (قاتِم) ، وأُبدِلَتِ الميمُ أيضاً من الواو في (فَم) ؛ إذ أصلُهُ : (فَوَه) ؛ بدليل (أَفْواه) ؛ فحَذَفُوا الهاءَ تخفيفاً ، ثمَّ أبدلوا الميمَ من الواو ، فإنْ أُضِيفَ رُجع به إلى الأصل فقيل : (فُوك) ، وربَّما بقي الإبدالُ ؛ نحو : « لَخُلُوفُ فمِ الصائمِ. . . » . انظر « شرح الأشموني » (٣/ ٨٦٠ ـ ٨٦١) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٩٢٦) .

(2) القاموس المحيط (١/ ٣٥٦) .

(3) كذا نسبهما للبهاء زهير ، وهما لابن الوردي في « ديوانه » (ص١٧٨) ، وقبلهما :

إذا كـــرهـــتَ منـــزلاً ... فـــدُونَـــكَ التحـــوُّلَا

وإنْ جفـــاكَ صـــاحـــبٌ ... فكُـــنْ بـــهِ مُستبـــدِلَا



٩٧٦ـ لساكنٍ صحَّ . . . .

(فصلٌ)

(في نقلِ حركةِ المُعتَلِّ إلى الساكن الصحيح)

❀ قوله : (لساكنٍ صحَّ . . .) إلىٰ آخره : يُستثنىٰ منه : الهمزةُ ؛ فإنَّهُ لا يُنقَلُ إليها ؛ لأنَّها مُعرَّضةٌ للإعلال بقلبها ألفاً[١] ؛ نحوُ : (يَأْيَسُ) مضارع (أَيِسَ) ، ولم يَستَثْنِها هنا ؛ لأنَّهُ قد عدَّها مِنْ حروف العِلَّة ؛ فقد خرجتْ بقوله : (صحَّ) .

[فصلٌ]

[في نقلِ حركةِ المُعتَلِّ إلى الساكن الصحيح]

. . . .

---

(١) أي : تخفيفاً ، والألفُ لا يُنقل إليها؛ لعدم قَبولها الحركةَ ؛ ولذا لم يُنقَلْ في نحو : (بايع) و(قاول) . « خضري » (٢/ ٩٢٧) .

. . . . . . أنقُلِ التحريكَ مِنْ ذي لِينٍ آتٍ عينَ فعلٍ كـ (أَبِنْ)

إذا كانتْ عينُ الفعلِ ياءً أو واواً مُتحرِّكةً ، وكان ما قبلَها ساكناً صحيحاً . . وَجَبَ نقلُ حركةِ العينِ إلى الساكن قبلَها ؛ نحوُ : (يُبِينُ) و(يَقُومُ) ، والأصلُ : (يُبْيِنُ) ، و(يَقْوُمُ) بكسر الياء وضمِّ الواو ؛ فنُقِلتْ حركتُهُما إلى الساكن قبلَهُما ؛ وهو الباء والقاف ، وكذلك فُعِلَ في (أَبِنْ) .

❁ قوله : (أنقُلِ التحريكَ) ؛ أي : أَثَرَهُ ؛ وهو الحركةُ ؛ إذ هو الذي يُنقَلُ كما لا يخفى .

❁ قوله : (مِنْ ذي لِينٍ) جارٍ على قولِ مَنْ يُطلِقُ على حروف العِلَّة حروفَ لِينٍ على الإطلاق ، لا على مَنْ يُقيِّدُ حروفَ اللِّينِ بالسكون ، وهو المشهورُ . انتهى « شيخ الإسلام »[1] .

❁ قوله : (آتٍ) اسمُ فاعلٍ كـ (رَامٍ) : صفةٌ لـ (لِينٍ) أو (ذي) ، و(عينَ) بالنصب : حالٌ مِنْ فاعل (آتٍ) المُستترِ .

❁ قوله : (كـ « أَبِنْ ») أصلُهُ : (أَبْيِنْ) ؛ نُقِلت حركةُ الياء إلى الساكن قبلَها ، ثمَّ حُذفت الياءُ لالتقاء الساكنَين .

❁ قوله : (صفةٌ لـ « لِينٍ » أو « ذي ») لو اقتصر على الثاني لكان حَسَناً .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٧١) .

فإنْ كان الساكنُ غيرَ صحيحٍ[1] . . لم تُنقَلِ الحركةُ ؛ نحوُ : (بايَعَ) ، و(بيَّنَ) ، و(عَوَّقَ) .

٩٧٧ـ ما لم يَكُنْ فعلَ تعجُّبٍ ولا كـ (أَبْيَضَّ) أو (أَهْوَىٰ) بلامٍ عُلِّلَا

---

* قوله : (و« بَيَّنَ » ، و« عَوَّقَ ») بناهُ على القول بأنَّ أوَّلَ المُضاعفَينِ هو الزائدُ ؛ لتكونَ العينُ مُتحرِّكةً ؛ إذ لو كان الثاني هو الزائدَ . . لكانتِ العينُ ساكنةً ، وليس الكلامُ فيها ، وإنَّما لم تُنقَلْ في (بيَّنَ) و(عَوَّقَ) ؛ لأنَّ النقلَ يُؤدِّي إلى الإلباس ؛ وذلك لأنَّ نقلَ الحركةِ فيهما يُوجِبُ قلبَهُما ألفَينِ ؛ لتحرُّكهما وانفتاحِ ما قبلَهُما ؛ فيلتقي ساكنانِ ، فتُحذَفُ إحداهما[2] ؛ فيصيرانِ : (عاقَ) و(بانَ) ؛ فيَحصُلُ إلباسُ (عَوَقَ) بماضي (يَعُوقُ) .

* قوله : (بلامٍ) مُتعلِّقٌ بقوله : (عُلِّلَا) ، وإنَّما زاد ذلك مع عِلْمِهِ مِنَ المثال ؛ لئلَّا يُتَوَهَّمَ اختصاصُ ذلك بـ(أَفْعَلَ) فيخرجَ نحوُ (اسْتَهْوَى)

---

* قوله : (يُوجِبُ قلبَهُما ألفَينِ) فيه نَظَرٌ ؛ لِمَا تقدَّم مِنِ اشتراط أصالةِ تحريكِ المقلوب ، وألَّا يكونَ بعدَهُ ساكنٌ .

نعم ؛ مُقتضى القواعدِ : قلبُ الحرفِ الثاني ألفاً ؛ لتحرُّكه بحسَب الأصل

---

(١) أو كان همزةً أيضاً ؛ نحو : (يَأْيَسُ) مضارع (أَيِسَ) ؛ فلا نِقَلَ في عدم النقل ؛ لأنَّ الهمزةَ مُعرَّضةٌ للإعلال بقلبها ألفاً تخفيفاً . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٦٠٥) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٨٦١ـ٨٦٢) .

(٢) وهي الثانية .

أي : إنَّما تُنقَلُ حركةُ العينِ إلى الساكن الصحيحِ قبلَها . . إذا لم يكنِ الفعلُ للتعجُّب[1] ، أو مُضاعَفاً ، أو مُعتلَّ اللام ، فإن كان كذلك فلا نَقْلَ ؛ نحوُ : (ما أَبْيَنَ الشيءَ !!) ، و(أَبْيِنْ به !!) ، و(ما أَقْوَمَهُ !!) ، و(أَقْوِمْ به !!) ، ونحوُ : (ابْيَضَّ) ، و(اسْوَدَّ)[2] ، ونحوُ : (أَهْوَىٰ)[3] .

٩٧٨ـ ومِثْلُ فِعْلٍ في ذا ٱلْإِعْلالِ ٱسمُ ضاهَىٰ مُضارِعاً وفيهِ وَسْمُ

انتهىٰ « حَفْني »[4] .

❁ قوله : (ومِثْلُ) خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (ٱسمُ) ، ويجوزُ العكسُ[5] ،

وانفتاحِ ما قبلَهُ بحسَب الآن ؛ فيصيرُ : (بَيَان) و(عَوَاق) ، قيل : وهو مُلبِسٌ بصيغة الاسم[6] .

---

(١) أي : لأنَّ (ما أَفْعَلَهُ) يُشبِهُ أفعلَ التفضيل في الوزن والدلالةِ على المَزِيَّة ، وهو لا يُعَلُّ ، فكذا شِبْهُهُ ، وحُمل (أَفْعِلْ به) عليه . « خضري » (٢/ ٩٢٨) .

(٢) وذلك لأنَّهُ لو نُقِلتْ حركةُ عينِهِ لفائه . . لَوَجَبَ قلبُها ألفاً ؛ لتحرُّكها في الأصل وانفتاحِ ما قبلَها الآن ، فتُحذَفُ همزةُ الوصل للاغتناء عنها ؛ فيصيرُ : (باضّ) و(سادّ) ، فيلتبسُ باسم الفاعل مِنَ البضاضة ـ وهي نعومة البشرة ـ ومن السَّدِّ . « خضري » (٢/ ٩٢٨) نقلاً عن المُصرِّح .

(٣) أي : لئلَّا يتوالىٰ فيه إعلالانِ في اللام والعين . « خضري » (٢/ ٩٢٨) .

(٤) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ق٢٩٣) .

(٥) انظر « شرح المكودي » (ص٣٩٢) ، و« تمرين الطلاب » (ص١٨٣) .

(٦) في (ك) : (بمثال آخر) بدل (بصيغة الاسم) .

يعني : أنَّهُ يثبتُ للاسم الذي يُشبِهُ الفعلَ المضارعَ ـ في زيادته فقط[1] ، أو في وزنه فقط ـ مِنَ الإعلالِ بالنَّقْل . . ما يَثبُتُ للفعل .

فالذي أَشْبَهَ المضارعَ في زيادته فقط : (تِبِيْعٌ) ـ وهو مثالُ (تِحْلِئٍ) ـ

و(ضاهَىٰ مُضارِعاً) : صفةٌ أُولىٰ لـ (اسمُ) ، و(فيهِ وَسْمُ) : صفةٌ ثانية ؛ أي : علامةٌ فارقةٌ بينَ الاسم والفعل .

❁ قوله : (في زيادته فقط ، أو في وزنه فقط) أَخَذَهُ مِنْ قول النظم : (وفيه وَسْمُ) ؛ أي : علامةٌ يمتازُ بها عن الفعل ، بخلاف ما لو أَشْبَهَهُ فيهما ، وإليه الإشارةُ بقوله : (فإنْ أَشْبَهَهُ في الزيادة والزِّنَة . . .) إلىٰ آخره ، أفادَهُ شيخُ الإسلام[2] .

❁ قوله : (تِحْلِئٍ) بكسر التاء الفوقيّة وسكونِ الحاء المُهمَلة وكسرِ اللام ، وبالهمزة آخرَهُ ؛ وهو القِشْرُ الذي علىٰ وجه الأَدِيم ممَّا يَلِي مَنْبَتَ الشَّعَر . انتهىٰ « تصريح »[3] .

وقال شيخُ الإسلامِ : (التِّحْلِئُ : ما أَفْسَدَهُ السِّكِّينُ مِنَ الجلد إذا سُلِخَ ؛ تقولُ منه : « حَلِئَ الأديمُ حَلَأً » بالتحريك : إذا صار فيه التِّحْلِئُ ، ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ)[4] .

. . . .

(١) أي : الزيادةِ الخاصَّة ؛ وهي حروف المضارعة . « خضري » (٢/ ٩٢٨) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠٧٢) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٩٢٨) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٩٣ـ٣٩٤) .

(٤) الدرر السنية (٢/ ١٠٧٣) ، وفي « الصحاح » (١/ ٤٤ـ٤٥) : (قُشِرَ) بدل (سُلِخَ) .

مِنَ البيع ، **الأصلُ** : (تِبْيِع) بكسر التاء وسكون الباء ؛ فنُقِلتْ حركةُ الياء إلى الباء ؛ فصار : (تِبِيع) .

---

* **قوله** : (مِنَ البيع) مُتعلِّقٌ بـ (تِبيعٌ) بكسر التاء ، ولو بَنَيتَ منه مثلَ (تَضْرِب) بفتح التاء . . قلت : (تَبْيِعٌ) بالتصحيح ؛ لئلَّا يلتبسَ بالفعل ، ولا يُشكِلُ بما يأتي في نحو : (يَزِيدَ) ؛ لأنَّ ذاك فيما نُقِلَ مِنَ الفعل بعدَ الإعلال ، بخلافِ ما هنا . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[١] .

قال في « المصباح » : (التَّبِيعُ : ولدُ البقرة في السنة الأُولىٰ ، والأُنثىٰ : « تَبِيعَة » ، وجمعُ المُذكَّر : « أَتْبِعَة » ؛ كـ « رَغِيف وأَرْغِفَة » ، وجمعُ الأنثىٰ : « تِبَاعٌ » ؛ مِثْلُ « مَلِيحَة ومِلَاح » ، وسُمِّيَ تَبِيعاً ؛ لأنَّهُ يتبعُ أمَّهُ ؛ فهو « فَعِيلٌ » بمعنىٰ « فاعِلٍ »)[٢] .

وفي « القاموس » : (ولدُ البقرةِ أوَّلَ سنةٍ : عِجْلٌ ، ثمَّ تَبِيعٌ ، [ثمَّ جَذَعٌ] ، ثمَّ ثَنِيٌّ ، ثمَّ رَبَاعٌ ، ثمَّ سَدِيسٌ ، ثمَّ سالِغُ سنةٍ ، وسالِغُ سنتَينِ . . . إلىٰ ما زاد)[٣] .

---

* **قوله** : (قال في « المصباح » . . .) إلىٰ آخره : استطرادٌ جرَّه إليه ذِكْرُ المادَّة ، وليس ممَّا الكلامُ فيه ؛ لأنَّ هٰذا مِنَ (التَّبَع) ؛ فتاؤُهُ أصليَّةٌ ، وما نحن فيه مِنَ (البَيْع) ؛ فتاؤُهُ زائدةٌ .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٧٣) ، وانظر (٥/ ٥٤٧) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٩٩) .

(٣) القاموس المحيط (٣/ ١٠٤) ، وما بين المعقوفين زيادة منه ، وانظر « تاج العروس » (٢٢/ ٥٠٥) .

والذي أَشْبَهَ المضارِعَ في وزنه فقط : (مُقَامٌ) ، والأصلُ : (مُقْوَمٌ) ؛ فنُقِلتْ حركةُ الواو إلى القاف ، ثمَّ قُلِبَتِ الواوُ ألفاً لمُجانسة الفتحة .

فإنْ أَشْبَهَهُ في الزيادة والزِّنةِ : فإمَّا أنْ يكونَ منقولاً مِنْ فعل ، أو لا ، فإن كان منقولاً منه .. أُعِلَّ ؛ كـ (يَزِيدَ) ، وإلا صُحِّحَ ؛ كـ (أَبْيَضَ) ، و(أَسْوَدَ) .

٩٧٩ـ و(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ كـ (المِفْعَالِ) وألِـفَ (الإِفْعَـالِ) و(ٱسْتِفْعَـالِ)

---

* قوله : (في وزنه فقط) ؛ أي : دونَ الزيادة ؛ يعني : زيادةَ حرفٍ مِنْ أحرف المضارعة ، ووجهُ ما ذكر في (مُقَام) : أنَّ الميمَ لا تُزادُ في الأفعال .

* قوله : (أُعِلَّ ؛ كـ « يَزِيدَ » . . .) إلىٰ آخره : فيه تسمُّحٌ ؛ لأنَّ الإعلالَ سابقٌ ، فحقُّهُ أنْ يقولَ : (استُصحِبَ إعلالُهُ) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

* قوله : (و« مِفْعَلٌ ») بكسر الميم وفتحِ العين : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (صُحِّحَ) ، وقولُهُ (كـ « المِفْعَالِ ») : في موضع الحال مِنْ ضمير (صُحِّحَ) النائبِ عن الفاعل .

* قوله : (وألفَ) مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (أَزِلْ) مضافٌ إلى (الإِفْعَالِ) بكسر الهمزة ، و(ٱسْتِفْعَالِ) : معطوفٌ عليه ، و(لذا) : جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ (أَزِلْ) ، و(الإعلالِ) : عطفُ بيانٍ علىٰ (ذا) ، أو نعتٌ له ، و(التَّا) :

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٧٣) .

٩٨٠ـ أَزِلْ لذا الإعلالِ والتَّا ٱلْزَمْ عِوَضْ   وحـذفُهـا بـالنَّقْـلِ نـادراً عَـرَضْ

لمَّا كان (مِفْعَالٌ) غيرَ مُشبِهٍ للفعل . . استحقَّ التصحيحَ ؛ كـ (مِسْوَاك) ، وحُمِلَ (مِفْعَلٌ) عليه ؛ لمُشابهته له في المعنىٰ ، فصُحِّحَ كما صُحِّحَ (مِفْعَالٌ) ؛ كـ (مِقْوَلٍ) ، و(مِقْوَالٍ) .

مفعولٌ مُقدَّم بـ (ٱلْزَمْ) ، و(عِوَضْ) : حالٌ منه وُقِفَ عليه بالسكون علىٰ لغة ربيعةَ ، و(حذفُها) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (عَرَضْ) ، و(بالنَّقْل) ؛ أي : السماعِ : مُتعلِّقٌ به ، و(نادراً) : حالٌ مِنْ ضمير (عَرَضْ) .

❁ قـولـه : (وحُمِلَ « مِفْعَلٌ » عليه) قـال الأُشْمُـونـيُّ : (والظـاهـرُ : ما قدَّمتُهُ ؛ مِنْ أنَّ علَّةَ التصحيحِ في نحو « مِفْعَلٍ » : مباينتُهُ الفعلَ في وزنه وزيادته ؛ لأنَّهُ مختصرٌ مِنْ « مِفْعال » ؛ فهو هو ، لا أنَّهُ محمولٌ عليه) انتهىٰ[1] .

❁ قوله : (لمُشابهته له في المعنىٰ) ؛ لأنَّ كلّاً منهما يكونُ آلةً ؛

❁ قوله : (و« نادراً ») لعلَّهُ بَنَاهُ علىٰ ما في بعض النسخ ، وفيما بأيدينا مِنَ النسخ : (ربَّما عَرَض)[2] .

❁ قـولـه : (لأنَّـهُ مختصرٌ. . .) إلىٰ آخره : لعلَّ صوابَهُ : (أو أنَّهُ مختصرٌ. . .) إلىٰ آخره .

---

(١) شرح الأشموني (٣/ ٨٦٤) .

(٢) وهو كذلك في (ل) وجميع نسخ « الشرح » ، وانظر « تمرين الطلاب » (ص١٨٣) .

وأشار بقوله : (وألفَ « الإفعالِ » و« استفعالِ » أَزِلْ . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّ المصدرَ إذا كان علىٰ وزن (إِفْعَالٍ) أو (اسْتِفْعَالٍ) ، وكان مُعتلَّ العين . . فإنَّ ألفَهُ تُحذَفُ ؛ لالتقائها ساكنةً مع الألف المُبدَلةِ مِنْ عينِ المصدر ؛ وذلك نحوُ : (إقامة) و(استقامة) ، وأصلُهُ : (إِقْوَامٌ) و(اسْتِقْوَامٌ) ؛ فنُقِلتْ حركةُ العينِ إلى الفاء ، وقُلِبَتِ الواوُ ألفاً لمُجانسة

كـ (مِخْيَطٍ ومِخْياط)، وصفةً مقصوداً بها المبالغةُ ؛ كـ (مِحْضَرٍ ومِحْضار)، فسَوَّوا بينهما في التصحيح ؛ لاستحقاق « مِفْعَلٍ » لذلك ، ولم يعكسوا ؛ لأصالة التصحيحِ دونَ الإعلال ؛ ولذلك قاس عليه فقال : (كـ « المِفْعَالِ »)، وقال قومٌ منهم الخليلُ : إنَّما صُحِّحَ (مِفْعَلٌ) ؛ لأنَّهُ مقصورٌ مِنْ (مِفْعَالٍ) ؛ فهو هو ، غيرَ أنَّهُ قُصِرَ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❀ قوله : (فإنَّ ألفَهُ تُحذَفُ . . .) إلىٰ آخره ، والصحيحُ : أنَّ المحذوفَ هو الألفُ الثانيةُ[2] ؛ لزيادتها ، وقُرْبِها مِنَ الطَّرَف ، وحصولِ الاستثقالِ بها ، وقيل : المحذوفُ بدلُ عينِ الكلمة[3] .

❀ قوله : (وقُلِبَتِ الواوُ ألفاً) استُشكِلَ : بأنَّ شرطَ قلبِها ألفاً إذا كانتْ عيناً : ألَّا يكونَ بعدَها ساكنٌ ، كما تقدَّم في قوله :

❀ قوله : (لاستحقاق « مِفْعَلٍ » لذلك) لو قال : (مِفْعال) ، أو حَذَفَ هٰذا التعليلَ . . لكان أَوْلىٰ .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٧٤) ، وانظر « الكتاب » (٤/ ٣٥٥) .

(٢) كما سينصُّ عليه الشارح بعد قليل .

(٣) وهو قول الأخفش والفراء ، والأوَّلُ هو مذهبُ الخليل وسيبويه والناظم . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٦٠٩) ، و« تمهيد القواعد » (١٠/ ٥١٧١) .

الفتحة قبلَها ، فالتقىٰ ألفانِ ، فحُذفتِ الثانيةُ منهما ، ثمَّ عُوِّضَ منها تاءُ التأنيث ؛ فصار : (إقامة) و(استقامة) ، وقد تُحذَفُ هـٰذه التاءُ ؛ كقولهم : (أجابَ إجَاباً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء : ٧٣][1] .

٩٨١ـ وما لـ (إِفْعَالٍ) مِنَ النقلِ ومِنْ　　حذفٍ فـ (مفعولٌ) بهِ أيضاً قَمِنْ

إنْ حُرِّكَ التالي وإنْ سُكِّنَ كَفْ　　إعلالَ غيرِ اللامِ . . . .

وأُجِيبَ : بأنَّ محلَّ ذلك : إذا كان في غير (الإِفْعال) و(الاستِفْعال) ، وحِكْمَتُهُ : أنَّ ذلك الاشتراطَ إنَّما هو باعتبار استحقاقِ الكلمةِ ذلك الإعلالَ لذاتها ، والإعلالُ في (الإِفْعال) و(الاستِفْعالِ) للحَمْل علىٰ فعلهما ، وقد قدَّمْنا بَسْطَ ذلك في (أبنية المصادر)[2] .

❀ قوله : (وما لـ « إِفْعَالٍ ») ؛ أي : و(استِفْعالٍ) ، (ما) : مبتدأٌ ؛

---

(١) تنبيه : قد وَرَدَ تصحيحُ (إفْعال) و(اسْتِفْعال) وفروعِهما في ألفاظ ؛ منها : (أَغْوَلَ إِغْوَالاً) ، و(أَغْيَمتِ السماءُ إِغْياماً) ، و(استَحْوَذَ اسْتِحْوَاذاً) ، و(اسْتَغْيَلَ الصبيُّ اسْتِغْيالاً) ؛ أي : شرب الغَيْل ؛ وهو اللَّبَنُ الذي تُرضِعُهُ المرأة وهي تُؤْتىٰ ، أو وهي حامل ، وهـٰذا شاذٌّ عندَ جمهورِ النُّحاة ، وذَهَبَ أبو زيد : إلىٰ أنَّهُ لغةُ قوم يُقاس عليها ، وذَهَبَ الناظمُ في « التسهيل » مذهباً ثالثاً ؛ وهو أنَّ التصحيحَ مُطَّرِدٌ فيما أُهمل ثُلاثيُّهُ ؛ كـ (استَنْوَقَ اسْتِنْواقاً) ، لا فيما له ثُلاثيٌّ ؛ كـ (استقامَ) . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٦١٠) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٨٦٤ـ ٨٦٥) .

(٢) انظر (٤/ ٩٧) .

٩٨٢ـ نحوُ (مَبِيعٍ) و(مَصُونِ) ونَدَرْ   تصحيحُ ذي الواوِ وفي ذي اليا ٱشْتَهَرْ

إذا بُنِيَ (مفعولٌ) مِنَ الفعل المُعتلِّ العينِ بالياء أو الواو.. وَجَبَ فيه ما وَجَبَ في (إِفْعَالٍ) و(اسْتِفْعَالٍ) مِنَ النَّقْلِ والحذف ؛ فتقولُ في (مَفْعُولٍ) مِنْ (باعَ) و(قالَ) : (مَبِيعٌ) و(مَقُولٌ) ، والأصلُ : (مَبْيُوعٌ) و(مَقْوُولٌ) ؛ فنُقِلتْ حركةُ العينِ إلى الساكن قبلَها ، فالتقىٰ ساكنانِ ؛ العينُ وواوُ (مفعولٍ) ، فحُذِفتْ واوُ (مفعولٍ) ؛ فصار : (مَبِيع) و(مَقُول) ،

أي : والذي ثَبَتَ لـ (إفْعالٍ). . . إلىٰ آخره ، و(مِنَ النقل. . .) إلىٰ آخره : بيانٌ لـ (ما)[1] ؛ أي : لا مِنْ تعويض التاء ، و(مفعولٌ) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(قَمِنْ) : خبرٌ ، وهو وخبرُهُ : خبرٌ عن (ما) ، والرابطُ : الهاء مِنْ (به) .

❀ قوله : (وفي ذي اليا) ؛ أي : واشتَهَرَ التصحيحُ في ذي الياء .

❀ قوله : (فحُذِفتْ واوُ « مفعولٍ ») هـٰذا مذهبُ سيبويهِ ، ومذهبُ الأخفشِ : أنَّ المحذوفَ عينُ الكلمة ؛ لأنَّ واوَ (مفعول) لمعنىً ، ولأنَّ الساكنَينِ إذا التقيا في كلمةٍ حُذِفَ الأوَّلُ ؛ كما في (قُلْ) و(بِعْ) .

. . . .

---

(١) كذا في (و) والنسخة التي كتب عليها المحشي ؛ بتقديم النقل على الحذف ، وظاهر « الشرح » يُؤيِّدهما ، وفي (ز ، ح ، ل) : (مِنَ الحذف ومِن نقل) ، وهو المشهورُ روايةً ، وعليها جرىٰ أغلب شروح « الألفية » .

وكان حقُّ (مَبِيع) أنْ يُقالَ فيه : (مَبُوع) ، لـٰكن قَلَبُوا الضمَّةَ كسرةً لتصحَّ الياءُ[1] .

ونَدَرَ التصحيحُ فيما عينُهُ واوٌ ؛ قالوا : (ثوبٌ مَصْوُونٌ) ، والقياسُ : (مَصُونٌ) ، ولغةُ تميم : تصحيحُ ما عينُهُ ياءٌ ؛ فيقولون : (مَبْيُوعٌ) و(مَخْيُوط) ؛ ولهـٰذا قال المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ : (ونَدَرْ تصحيحُ ذي الواوِ وفي ذي اليا اشْتَهَرْ) .

وتظهرُ فائدةُ الخلافِ : في تخفيف (مَسُوءٍ) وأمثاله ؛ فعلىٰ رأي الأخفشِ تقولُ : (رأيتُ مَسُوّاً) بالتشديد ، كما تقولُ في (مَقْرُوءٍ) : (مَقْرُوٌّ) ؛ لأنَّها عندَهُ واوُ (مفعول) ، فهي زائدةٌ ، والهمزُ المسبوقُ بواوٍ زائدةٍ يُخفَّفُ بقلبه مِنْ جنس حركتِهِ ، ثمَّ يُدغَمُ أحدُهُما في الآخر .

وعلىٰ مذهب سيبويه تقولُ : (مَسُواً) بالنقل ، فتُحرَّكُ في مذهبه العينُ ؛ لأنَّها أصليَّةٌ ، والواوُ الأصليَّةُ تُنقَلُ حركةُ الهمز إليه ، ثمَّ يُحذَفُ الهمزُ ، أفادَهُ الغَزِّيُّ في « حواشي العِزِّيِّ »[2] .

وتظهرُ أيضاً : في (المِيزان) ؛ فوزنُهُ على الأوَّلِ : (مَفْعُل) ، وعلى الثاني : (مَفُول) .

❀قوله : (بقلبه مِنْ جنس حركتِهِ) صوابُهُ : (بقلبه واواً) .

---

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٩٣١) ، وما سبق في (٥/ ٥١٧) .

(٢) حاشية ابن قاسم الغزي علىٰ شرح تصريف العزي (ق/ ٦٤) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٦١١) ، و« المساعد » (٤/ ١٧٤) .

٩٨٣ـ وصَحِّحِ (المَفْعُولَ) مِنْ نحوِ (عَدَا)   وأَعْلِـلِ اْنْ لـم تَتَحَـرَّ الأَجْـوَدَا

إذا بُنِي (مَفْعُولٌ) مِنْ فعلٍ مُعتلِّ اللام . . فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ معتلاًّ بالياء ، أو بالواو .

فإن كان مُعتلاًّ بالياء : وَجَبَ إعلالُهُ ؛ بقَلْبِ واوِ (مفعولٍ) ياءً وإدغامِها في لام الكلمة ؛ نحوُ : (مَرْمِيٌّ) ، والأصلُ : (مَرْمُويٌ) ؛ فاجتمعتِ الواوُ

❁ قوله : (مِنْ نحوِ « عَدَا ») هو كلُّ فعلٍ واويِّ اللام مفتوحِ العين ، قال ابنُ قاسمٍ : (يُفهِمُ : أنَّهُ يترجَّحُ الإعلالُ في المفعول مِنْ نحو : « رَضِيَ »[١] ، وقد صرَّح في « التسهيل » به[٢] ، وذَكَرَ غيرُهُ : أنَّ التصحيحَ فيه أيضاً هو القياسُ ، وأنَّ الإعلالَ فيه شاذٌّ) انتهىٰ « نُكَت »[٣] .

❁ قوله : (اْنْ لم تَتَحَرَّ) ؛ أي : تَقصِدِ (الأَجْوَدَا) .

---

(١) فيُقال فيه على الإعلال : (مَرْضِيٌّ) ، وعلى التصحيح : (مَرْضُوٌّ) ، وجاء القرآن على الأوَّل ؛ قال تعالى : ﴿ ارْجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾ [الفجر : ٢٨] ، ولم يقل : (مَرْضُوَّة) ، وسيأتي في كلام الشارح .

(٢) قوله : (به) زيادةٌ من (ب) فقط ، ولا تستقيم العبارة إلا به ، وفي هامش (هـ) : (قوله : « وقد صرَّح في التسهيل » هٰكذا في النسخ ، ولعلَّهُ : « وبه صرَّح . . . » إلىٰ آخره ، تأمَّلْ) .

(٣) نكت السيوطي (ق/٢٥٣) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/١٦١٣) ، و« تسهيل الفوائد » (ص٣٠٩) ، ونسب الشارح في « المساعد » (٤/١٥٦) قياسية التصحيح إلى المغاربة .

والياءُ ، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً ، وأُدغِمَتِ الياءُ في الياء ، وإنَّما لم يذكر المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ هـٰذا هنا ؛ لأنَّهُ قد تقدَّم ذِكْرُهُ[1] .

وإن كان مُعتلاً بالواو : فالأجودُ : التصحيحُ إن لم يكنِ الفعلُ علىٰ (فَعِلَ)[2] ؛ نحوُ : (مَعْدُوٌّ) مِنْ (عدا) ؛ ولهـٰذا قال المُصنِّفُ : (مِنْ نحو « عَدَا ») ، **ومنهم مَنْ يُعِلُّ فيقولُ : (مَعْدِيٌّ) ، فإن كان الواويُّ علىٰ (فَعِلَ) . . فالفصيحُ**[3] : الإعلالُ ؛ نحوُ : (مَرْضِيٌّ) مِنْ (رَضِيَ) ؛ قال الله تعالى : ﴿ ٱرْجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾ [الفجر : ٢٨] ، **والتصحيحُ قليلٌ** ؛ نحوُ : (مَرْضُوٌّ) .

❁ **قوله : (مَعْدِيٌّ) أصلُهُ : (مَعْدُووٌ) بواوَينِ ؛ قُلبتْ ثانيتُهُما ياءً ، فاجتمعتِ الياءُ والواو وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ، فقُلبت الواوُ ياءً وأُدغمت ، ثمَّ قُلبت الضمةُ كسرةً ؛ فقيل : (مَعْدِيٌّ) .**

❁ **قوله : (﴿ مَّرْضِيَّةً ﴾) أصلُهُ : (مَرْضُويَة) ؛ قُلبت الواوُ ياءً ؛ لاجتماعها ساكنةً مع الياء ، ثمَّ أُدغِمت فيها وكُسرت الضاد .**

. . . .

---

(١) انظر (٥/ ٣٦٨ـ٣٦٩) .

(٢) أي : حملاً علىٰ فعل الفاعل ؛ لكونه الأصلَ ؛ كـ(عدا) و(دعا) ؛ فإنَّ واوَهُ لا تُقلَبُ ياءً وإن قُلبت ألفاً ؛ إذ الأصلُ : (عَدَوَ) و(دَعَوَ) . « خضري » (٢/ ٩٣٢) ، وانظر « شرح الأشموني » (٣/ ٨٦٧) .

(٣) في طبعة العلامة محمد محيي الدين : (فالصحيح) .

٩٨٤ـ كذاكَ ذا وجهَينِ جا (الفُعُولُ) مِنْ ذي الواوِ لامَ جمعٍ اَوْ فردٍ يَعِنْ

إذا بُنِيَ اسمٌ علىٰ (فُعُولٍ) : فإن كان جمعاً وكانتْ لامُهُ واواً : جاز فيه

❀ قوله : (جا « الفُعُولُ ») فعلٌ وفاعل ، و(كذا) : مُتعلِّقٌ بالفعل ، و(ذا) : حالٌ مِنَ الفاعل ؛ أي : صاحبَ وجهَينِ ، و(مِنْ ذي) : مُتعلِّقٌ بالفعل ، أو بمحذوفٍ حال مِنَ الفاعل ، و(لامَ) : حالٌ مِنَ (الواو) ، و(يَعِنْ) بمعنىٰ (يعرضُ) : نعتٌ لـ(فرد) .

ثمَّ إنَّ ظاهرَ كلامِهِ : التسويةُ بينَ (فُعُولٍ) المفردِ و(فُعُولٍ) الجمعِ في الوجهَينِ ، وليس كذلك ؛ إذ الإعلالُ في الجمع أكثرُ وأرجحُ ، والتصحيحُ في المفرد أرجحُ وأكثرُ ؛ لثِقَلِ الجمعِ وخِفَّةِ المفرد .

وقد أَطْلَقَ جوازَ التصحيحِ في (فُعُول) مِنَ الواويِّ اللام ، وهو مشروطٌ : بألَّا يكونَ مِنْ باب (قَوِيَ) ، فلو بُنِيَ مِنَ القوَّة (فُعُولٌ) . . وَجَبَ أنْ يُفعَلَ به ما فُعِلَ بـ(مفعول) مِنَ القوَّة ، فلو قال كما قال الأُشْمُونيُّ[1] :

كـذا (الفُعُـولُ) منـهُ مفـرداً وإنْ يَعِـنَّ جمعـاً فهْـوَ بـالعكس يَعِـنْ

لسَلِمَ مِنْ ذلك ، والضميرُ في (منه) : يرجعُ لـ(نحو « عدا ») في البيت قبلَهُ .

. . . .

(١) شرح الأشموني (٣/ ٨٦٩) .

وجهانِ : التصحيحُ والإعلال ؛ نحوُ : (عُصِيٍّ) و(دُلِيٍّ) في جمع (عصاً) و(دلوٍ) ، و(أُبُوٍّ) و(نُجُوٍّ) جمع (أبٍ) و(نَجْوٍ) ، والإعلالُ أَجْودُ مِنَ التصحيح في الجمع .

❁ قوله : (« عُصِيٍّ » و« دُلِيٍّ ») بضمِّ الأوَّل وكسرِ الثاني وتشديدِ الياء فيهما : جمعُ (عصاً) و(دَلْو) ، والأصلُ : (عُصُووٌ) و(دُلُووٌ) بواوَينِ ؛ قُلبت الثانيةُ ياءً فيهما ، ثمَّ قُلبتِ الواوُ الثانيةُ ياءً وأُدغمت ، ثمَّ قُلبت الضمَّةُ كسرةً لتصحَّ الياءُ ، وقد لا تُقلَبُ ؛ كقراءة الحسن : (فألقَوا حبالَهُم وعُصِيَّهم)[1] ، ويجوزُ كسرُ العين ؛ أعني : فاءَ الكلمة . انتهىٰ « فارِضي »[2] ، وهـٰذان مثالانِ للإعلال .

❁ قوله : (و« أُبُوٍّ » و« نُجُوٍّ ». . .) إلىٰ آخره : هـٰذان مثالانِ للتصحيح ،

❁ قوله : (ثمَّ قُلبتِ الواوُ الثانيةُ) لعلَّ الأَوْلى : (الأُولىٰ) ، وقولُهُ : (وقد لا تُقلَبُ ؛ كقراءة الحسن. . .) إلىٰ آخره : عبارةُ غيرِهِ : (وكُسرتِ العينُ لمناسبة الياء ، والفاءُ إتباعاً لها ، وقد لا تُكسَرُ الفاءُ ؛ كقراءة الحسن : « فأَلْقَوا حِبالَهُم وعُصِيَّهُم » بضم العين) .

---

(١) قراءةُ الحسن : بضمِّ العين التي هي فاءُ الكلمة وكسر الصاد ، وهي قراءةٌ شاذَّة . انظر « الدر المصون » (٨/ ٧٤) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٨٥) ، وهو كذلك في « الفارضي » المصدر المنقول منه ؛ إذ سقط منه قوله : (وقد لا تقلب) ، ويحتملُ : أنَّ التمثيل في كلام المُحشِّي راجع إلىٰ ما قبل التقليل ، وانظر ما كتب المُقرِّر في ذلك .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٢٠١) ، وقوله : (ويجوزُ كسرُ العين) ، وبذلك قرأ الجمهور في الآية . انظر « البحر المحيط » (٦/ ٢٤١) ، و« الدر المصون » (٨/ ٧٤) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٨٥) .

وإن كان مفرداً : جاز فيه وجهانِ : الإعلالُ والتصحيحُ ، والتصحيحُ أَجْودُ[1] ؛ نحوُ : (علا عُلُوّاً) ، و(عتا عُتُوّاً) ، ويَقِلُّ الإعلالُ ؛ نحوُ : (قَسَا قُسِيّاً) ؛ أي : قسوةً .

وهو شاذٌّ ، وقولُهُ : (نُجُوٌّ) بضمِّ الأوَّل والثاني وتشديدِ الواو : جمعُ (نَجْو) بالجيم ؛ وهو السحابُ ، أو (نَحْوٍ) بالحاء المهملة ؛ وهو الجهةُ ، والأصلُ : (نُجُووٌ) و(نُحُووٌ) بواوَينِ الثانيةُ منهما أصليَّةٌ بوزن (فُعُولٍ) ؛ كـ (فُلُوس) جمع (فَلْس) ، ثمَّ أُدغم . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

❁ قوله : (عُتُوّاً) و(قُسِيّاً) أصلُهُ : (عُتُووٌ) و(قُسُووٌ) بواوَينِ[3] ؛ قُلبت الثانيةُ في (قُسِيّاً) ياءً ، ثمَّ الأُولىٰ وأُدغمت ، ثمَّ الضمَّةُ كسرةً لمناسبة الياء[4] .

. . . .

---

(١) الذي في « التوضيح » وغيره : أنَّه واجبٌ ؛ لخِفَّة المفرد ، والإعلالَ شاذٌّ . « خضري » (٩٣٣/٢) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٢٠١) .

(٣) وأصلُهُ الأوَّل : (قُوُوس) علىٰ (فُعُول) ؛ لأنَّ مفردَهُ علىٰ (قوس) ، فقُدِّمت اللام في موضع العين ؛ فصار : (قُسُوو) علىٰ وزن (فُلُوع) . انظر « المقاصد النحوية » (١٣٦٩/٣) .

(٤) ويجوزُ كسر القاف أو العين التي هي فاءُ الكلمة للإتباع ، وبذلك قرأ حفصٌ وحمزةُ والكِسَائيُّ قولَهُ تعالىٰ : ﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ [مريم : ٨] ، وقرأ الباقون بالضمِّ على الأصل . انظر « الدر المصون » (٥٧٠/٧ـ٥٧١) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٧٦) .

٩٨٥ـ وشاعَ نحوُ (نُيَّمٍ) في (نُوَّمِ) ونحـوُ (نُيَّـامٍ) شُـذُوذُهُ نُمِـي

إذا كان (فُعَّلٌ) جمعاً لِمَا عينُهُ واوٌ . . جاز تصحيحُهُ وإعلالُهُ إن لم يكنْ قبلَ لامِهِ ألفٌ ؛ كقولك في جمع (صائمٍ) : (صُوَّمٌ) ، و(صُيَّمٌ)[١] ، وفي جمع (نائم) : (نُوَّمٌ) ، و(نُيَّمٌ) .

فإنْ كان قبلَ اللام ألفٌ . . وَجَبَ التصحيحُ[٢] ، والإعلالُ شاذٌّ ؛ نحوُ : (صُوَّامٍ) و(نُوَّام) ، ومِنَ الإعلال : قولُهُ[٣] : [من الطويل]

❀ قوله : (وشاعَ) ليس هـٰذا نصّاً في الاطِّراد مع أنَّهُ مُطَّرِدٌ .

❀ قوله : (نُمِي) ؛ أي : رُوِي ، أو نُسِبَ لعلماء العربيّة ، وهـٰذا أَوْلىٰ ، وهو خبرٌ عن (شُذُوذُهُ) ، والجملةُ : خبرٌ عن (نحوُ) .

---

(١) أصلُهُ : (صُوَّم) ؛ فاستُثقِلَ اجتماعُ واوَينِ وضمَّةٍ مع ثِقَل الجمع ، فخُفِّف بقلبهما ياءين ؛ لأنَّهما أخفُّ . « خضري » (٢/ ٩٣٤) نقلاً عن المُصرِّح .

(٢) أي : لخفَّته ، ولبُعْد الواو عن الطَّرَف الذي هو محلُّ التغيير بسبب الألف ، وكذا يجبُ التصحيح إن اعتلَّتِ اللامُ ؛ كـ(شُوّىً) و(غُوّىً) جمعَيْ (شاوٍ) و(غاوٍ) ؛ لئلَّا يتوالىٰ إعلالانِ . « خضري » (٢/ ٩٣٤) .

(٣) عجز بيت لأبي الغَمْر الكِلَابي ، وأورد صدرَهُ المُحشِّي ، وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٦١٤) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٦١٧) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٣٩١) ، و« المقاصد الشافية » (٩/ ٣٦٢) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٨٧٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢١٠٣) .

❀ قوله : (فما أَرَّقَ النُّيَّامَ . . .) إلىٰ آخره : صدرُهُ :

أَلَا طَــرَقَتْنــا مَيَّــةُ بنــةُ مُنــذِرٍ

و(طَـرَقَ) ؛ أي : أتـىٰ أهلَـهُ ليـلاً ، و(أَرَّقَ) ؛ بمعنـىٰ : أَسْهـرَ ، و(كلامُها) : فاعلٌ .

والشاهدُ : في قوله : (النُّيَّام) بالإعلال شُذُوذاً ، وقياسُهُ : التصحيحُ ؛ لبُعْدِ عينِهِ مِنَ الطَّرَف بزيادة الألف .

فائدة

[في جواز ضمِّ فاء (فعَّل) وكسرِها]

يجوزُ في فاء (فعَّل) المُعَلِّ العينِ : الضمُّ والكسرُ ، والضمُّ أَوْلىٰ ، نبَّه عليه المُراديُّ وغيرُهُ[1] .

. . . .

❀❀❀

(١) توضيح المقاصد (٣/ ١٦١٧) ، وانظر « شرح الأشموني » (٣/ ٨٧٠) .



٩٨٦ـ ذو اللِّينِ فا تا في (اَفتِعَالٍ) أُبدِلَا . . . .

(فصلٌ)

(في إبدال فاءِ « الافتعالِ » وتائِهِ)

❀ قوله : (ذو اللِّينِ) ؛ أي : صاحبُ اللِّينِ ؛ مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (أُبدِلَا) ، و(تا) : مفعولٌ ثانٍ له ، والأوَّلُ : ضميرٌ مُستترٌ نائبٌ عن الفاعل يعودُ على (ذي اللِّين) ، و(فا) : حالٌ منه .

ومُرادُهُم باللِّين هنا : الواوُ والياءُ فقط ؛ إذ الألفُ لا مَدْخَلَ لها في ذلك ؛ لأنَّها لا تكونُ فاءً ولا عيناً ولا لاماً ، ذَكَرَهُ المُراديُّ[1] .

[فصلٌ]

[في إبدال فاءِ (الافتعالِ) وتائِهِ]

❀ قوله : (لا تكونُ فاءً) ؛ أي : مطلقاً ، وقولُهُ : (ولا عيناً ولا لاماً) ؛

---

(١) توضيح المقاصد (٣/١٦١٨) .

. . . . وشذَّ في ذي الهمزِ نحوُ (ٱئْتَكَلَا)

إذا بُني (افتِعالٌ) وفروعُهُ مِنْ كلمةٍ فاؤُها حرفُ لِينٍ . . وَجَبَ إبدالُ حرفِ اللِّين تاءً[1] ؛ نحوُ : (اتِّصالٍ) ، و(اتَّصَلَ) ، و(مُتَّصِل) ، والأصلُ فيه : (اِوْتِصالٌ) ، و(اِوْتَصَلَ) ، و(مُوتَصِلٌ) .

❀ قوله : (ٱئْتَكَلَا) بوزن (افْتَعَلَ) ؛ مِنَ الأكل .

❀ قوله : (والأصلُ فيه : « اِوْتِصالٌ ») ؛ أي : فأُبدلتِ الواوُ تاءً ، وقال بعضُهُم : البدلُ إنَّما هو مِنَ الياء ؛ لأنَّ الواوَ لا تثبتُ مع الكسرة في (اتَّصَلَ) و(اتِّصال) ونحوِهِما ، وحُمِلَ المضارعُ واسمُ المفعولِ على الماضي والمصدر[2] .

أي : بطريق الأَصَالة .

---

(١) أي : لعُسْر النطق بحرف اللِّين الساكنِ مع التاء ؛ لقرب مخرجَيْهما ومُنافاةِ صفتِهما ؛ لأنَّ حرفَ اللِّين مجهورٌ والتاءَ مهموس ، وأيضاً : لو أقرُّوه لتلاعبتْ به حركاتُ ما قبلَهُ ، فيكونُ ياءً بعد الكسرة ، وألفاً بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة ، فأبدلوا منه حرفاً يلزمُ وجهاً واحداً ، وخصُّوا التاء لتُدغم فيما بعدَها ، هـٰذه هي اللغة الفصحىٰ ، وبعضُ الحجازيِّين يجعلون الفاءَ بحسَب الحركات قبلها ؛ فيقولون : (ايتَصَلَ يَاتَصِلُ) فهو (مُوتَصِلٌ) ، وحكى الجَرْميُّ إبدالَها همزةً ؛ كـ (ائتصلَ يَأْتصِلُ) فهو (مُؤْتَصِلٌ) ، وهو غريبٌ . « خضري » (٢/ ٩٣٤) .

(٢) وما ذكره الشارح أمثلةٌ للواوي ، وأمثلةُ اليائي : (اتِّسَارٌ) ، و(اتَّسَرَ) ، و(مُتَّسِرٌ) ، والأصل : (اِيْتِسارٌ) ، و(اِيْتَسَرَ) ، و(مُيْتَسِرٌ) .

فإن كان حرفُ اللِّين بدلاً مِنْ همزة . . لم يَجُزْ إبدالُهُ تاءً ؛ فتقولُ في (افْتَعَلَ) مِنَ الأكل : (اِئْتَكَلَ) ، ثمَّ تبدلُ الهمزةُ ياءً[1] ؛ فتقولُ : (اِيتَكَلَ) ، ولا يجوزُ إبدالُ الياءِ تاءً ، وشذَّ قولُهُم : (اتَّزَرَ) بإبدال الياء تاءً .

وللأوَّل أنْ يقولَ : محلُّ قولِهم : إنَّ الواوَ لا تثبتُ مع الكسرة : إذا أُرِيدَ ثبوتُها دائماً ، وهنا ليستْ كذلك ، فتثبتُ ثمَّ تُبدَلُ تاءً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❀ قوله : (وشذَّ قولُهُم : « اتَّزَرَ ») ؛ أي : بألفٍ وتاءٍ مُشدَّدةٍ ، وقد صرَّح جماعةٌ منهم التَّفْتازانيُّ : بأنَّ هٰذا خطأٌ لا شاذٌّ[3] .

قال في « التوضيح » و« شرحه » : (ومنه ـ أي : مِنْ إبدال الهمزة الثانيةِ ألفاً ـ : قولُ عائشةَ رضي الله عنها : « وكانَ يأمرُني أنْ آتَزِرَ »[4] ، وهو بهمزةٍ فألفٍ ، وعوامُّ المُحدِّثينَ يُحرِّفونه فيقرؤونه بألفٍ وتاءٍ مُشدَّدةٍ ، ولا وجهَ له ؛ لأنَّهُ « أَفْتَعِلُ » مِنَ الإزار ؛ ففاؤُهُ همزةٌ ساكنة بعدَ همزةِ المضارعة المفتوحة ، فأُبدلت الثانيةُ ألفاً لسكونها بعدَ فتح ، لٰكن أجاز البَغْداديُّونَ : « اتَّزَرَ »

---

(١) أي : تُبدَلُ الهمزةُ الثانيةُ الساكنة ـ وهي فاءُ الكلمة ـ ياءً ؛ لسكونها بعدَ همزةِ الوصل المكسورة . « خضري » (٢/ ٩٣٥) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠٨٠) .

(٣) شرح تصريف العزي (ص٢٣١) ، وانظر « المفصل » (ص٥٢٤) .

(٤) رواه البخاري (٣٠٠) .

٩٨٧ـ طا تا (ٱفْتِعالٍ) رُدَّ إِثْرَ مُطبِقِ   في (ٱدَّانَ) و(ٱزْدَدْ) و(ٱدَّكِرْ) دالاً بَقِي

بالإدغام ، وحكاه الزَّمَخْشَرِيُّ ، وقال ابنُ مالكٍ : إنَّهُ مقصورٌ على السماع ؛ كـ« اتَّكَلَ ») انتهىٰ[1] .

ثمَّ إنَّ ظاهرَ كلامِ الشارح : قصرُ الشُّذُوذ على (اتَّزر) ؛ فلا يُقالُ : (اتَّكَلَ) في (ايتَكَلَ) ، لٰكن قال ابنُ هشام : إنَّهُ شذَّ فيه ؛ قال في « التوضيح » و« شرحه » : (وشذَّ قولُهُم في « افْتَعَلَ » مِنَ الأكل : « اتَّكَلَ » بتشديد التاء الفوقيَّة ، وقولُ الجَوْهَرِيِّ في « اتَّخَذَ » : إنَّهُ « افْتَعَلَ » مِنَ الأخذ . . وَهَمٌ ؛ لأنَّهُ لو كان منه لوَجَبَ أنْ يُقالَ : « ايتخذَ » بغير إدغام ، وإنَّما التاءُ أصلٌ ، وهو مِنْ « تَخِذَ » ؛ كـ« اتَّبَعَ » مِنْ « تَبِعَ » ، وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّ « تَخِذَ » ممَّا أُبدِلَ فاؤُهُ تاءً ؛ لأنَّ فيه لغةً ؛ وهي « وَخَذَ » بالواو ؛ فالتاءُ ليستْ بأصلٍ ؛ فيُقال علىٰ هٰذا : « اتَّخَذَ » كـ« اتَّقَدَ ») انتهىٰ مُلخَّصاً[2] .

❁ قوله : (تا « ٱفْتِعالٍ ») تا : مبتدأٌ مضافٌ إلى (افتعالٍ) ، وجملةُ

❁ قوله : (فالتاءُ ليستْ بأصلٍ) صوابُهُ : (فاللِّينُ ليس بدلاً من همزة) .

---

(١) أوضح المسالك (٤/٣٨٣) ، التصريح على التوضيح (٢/٣٧٣) ، وانظر « المفصل » (ص٥٢٤) ، و« الكشاف » (١/٣٢٩) ، و« إيجاز التعريف » (ص١٤٨) ، و« شرح الكافية الشافية » (٤/٢١٥٤) ، و« توضيح المقاصد » (١٠/٥١٨٧) ، و« المساعد » (٤/١٨٠) ، و« إرشاد الساري » (١/٣٤٥) .

(٢) أوضح المسالك (٤/٣٩٨) ، التصريح على التوضيح (٢/٣٩١) ، وانظر « الصحاح » (٢/٥٥٩) .

إذا وقعتْ تاءُ (افْتِعالٍ) بعدَ حرفٍ مِنْ حروفِ الإطباقِ ـ وهي : الصادُ ، والضاد ، والطاءُ ، والظاء ـ . . وَجَبَ إبدالُها طاءً ؛ كقولك : (اصْطَبَرَ) ، و(اضْطَجَعَ) ، و(اطَّعَنُوا) ، و(اظْطَلَمُوا) ، والأصلُ : (اصْتَبَرَ) ، و(اضْتَجَعَ) ، و(اطْتَعَنُوا)[1] ، و(اظْتَلَمُوا) ؛ . . . .

(رُدَّ) : خبرُهُ ، و(طا) : مفعولٌ ثانٍ بـ (رُدَّ) ، والأوَّلُ : الضميرُ المُستتِرُ فيه ، ويجوزُ أنْ يكونَ فعلَ أمرٍ ، و(تا) مفعولَهُ الأوَّلَ ، و(طا) هو الثانيَ ، و(إِثْرَ) : معمولٌ لـ (رُدَّ) مضافٌ لـ (مُطبَق) بفتح المُوحَّدة ، و(في « أَدَّانَ ») : مُتعلِّقٌ بقوله : (بَقِي) بمعنىٰ (صار) ، والضميرُ فيه : عائدٌ إلىٰ (تاء الافتعال)[2] .

❀ قوله : (حروفِ الإطباقِ) سُمِّيتْ بذلك ؛ لانطباق اللِّسانِ معها على الحَنَك الأعلىٰ ، فينحصرُ الصوتُ حينئذٍ بينَ اللسانِ وما حاذاهُ مِنَ الحَنَك الأعلىٰ ، ولم يَقُلِ : (الحروف المُطبِقة) ؛ لأنَّ هٰذه التسميةَ مُتجوَّزٌ فيها ؛ لأنَّ المُطبِقَ إنَّما هو اللسانُ والحَنَكُ ، وأمَّا الحرفُ فهو مُطبَقٌ عندَهُ . انتهىٰ « تصريح »[3] .

. . . .

---

(١) في جميع النسخ ما عدا الطبعة الميمنية : (اظْطَعَنُوا . . . اظْتَعَنُوا) بدل (اطَّعَنُوا . . . اطْتَعَنُوا) ، والأَوْلىٰ ما أُثبت ؛ حتىٰ يكونَ التمثيلُ شاملاً لجميع حروف الإطباق ، والله تعالىٰ أعلم .

(٢) و(دالاً) : مفعولُ (بقي) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٩١) .

فأُبدِلَ مِنْ تاء (الافتعال) طاءً[١] .

وإنْ وقعتْ تاءُ (الافتعالِ) بعدَ الدال والزاي والذال . . قُلِبَتْ دالاً ؛ نحوُ : (ادَّانَ)، و(ازْدَدْ)، و(ادَّكِرْ)، والأصلُ : (ادْتَانَ)، و(ازْتَدْ)[٢]، و(اذْتَكِرْ)؛ فاستُثقِلَتِ التاءُ بعدَ هـٰذه الأحرف ، فأُبدِلَتْ دالاً ، وأُدغِمَتِ الدالُ في الدال .

❀ قوله : (و« ادَّكِرْ ») بالدال المُهمَلة ، ويجوزُ : (اذْدَكِرْ) بلا إدغامٍ ، و(اذَّكِرْ) بالذال المُعجَمة بقلب المُهمَلة إليها[٣] .

. . . .

❀❀❀

---

(١) أي : استثقالاً ؛ بسبب اجتماع التاء مع الحرف المطبق ؛ لِمَا بينهما مِنْ تقارب المخرج وتباينِ الصفة ؛ إذ التاءُ مهموسةٌ مُستفِلة ، والمطبقُ مجهورٌ مُستَعْلٍ .
واعلم : أنَّهُ إذا أُبدلتِ التاءُ طاءً بعدَ الطاء . . اجتمع مِثْلانِ والأوَّلُ منهما ساكن ؛ فوجب الإدغام ؛ نحوُ : (اطَّهَر) ، وإذا أُبدلتْ بعد الظاء . . اجتمع متقاربانِ ؛ فيجوزُ البيان ، والإدغامُ مع إبدال الأوَّل مِنْ جنس الثاني ، ومع عكسه ؛ فمثالُ الأوَّل : (يَظْطَلِم) ، ومثالُ الثاني : (يَطَّلِم) ، ومثالُ الثالث : (يَظَّلِمُ) ، وإذا أُبدلت بعد الصاد . . اجتمع أيضاً متقاربانِ ؛ فيجوزُ البيان ، والإدغامُ بقلب الثاني إلى الأوَّل دون عكسه ؛ فمثالُ الأوَّل : (اصْطَبَرَ) ، ومثالُ الثاني : (اصَّبَرَ) ، ولا يجوزُ : (اطَّبَرَ) ؛ لما في الصاد من الصفير الذي يذهب في الإدغام ، وإذا أبدلت بعد الضاد . . اجتمع أيضاً متقاربانِ ؛ فيجوزُ البيان ، والإدغامُ بقلب الثاني إلى الأوَّل دون العكس ؛ فمثالُ الأوَّل : (اضْطَرَبَ) ، ومثالُ الثاني : (اضَّرَبَ) ، ولا يجوزُ : (اطَّرَبَ) ؛ لأنَّ الضادَ حرفٌ مستطيل ، فلو أُدغم في الطاء لَذَهَبَ ما فيه من ذلك ، وقد حُكي في الشذوذ : (اطَّجَعَ) مدغماً بقلب الأوَّل إلى الثاني . انظر « شرح الأشموني » (٢/ ٨٧٢ـ٨٧٣) .
(٢) في (و) : (و« ازداد » . . . و« ازتاد») .
(٣) انظر « المقاصد الشافية » (٩/ ٣٨٥) ، و« شرح الشافية » للرضي (٣/ ٢٨٧) .



٩٨٨ـ فا أمرٍ أوْ مضارعٍ مِنْ كـ (وَعَدْ)   احْـذِفْ . . . .

(فصلٌ)

(في حذف فاءِ الفعل ، وهمزِ « أَفْعَلَ » وما معه)

❀ قوله : (فا) مفعولٌ مُقدَّم بـ (احْذِفْ) ، و(مِنْ كـ « وَعَدْ ») : في موضع الحال مِنْ (أمر أو مضارعٍ) .

وقد فُهِمَ مِنْ هٰذا : أنَّ حذفَ الواوِ مشروطٌ بشروط :

أوَّلُها : أنْ تكونَ الياءُ مفتوحةً ؛ فلا تُحذَفُ مِنْ (يُوعِدُ) مضارعَ (أَوْعَدَ) ، ولا مِنْ (يُوعَدُ) مبنيّاً للمفعول ، وشذَّ مِنْ ذلك قولُهُم : (يُدَعُ) و(يُذَرُ) مبنيَّيْنِ للمفعول في لغة .

[فصلٌ]

[في حذف فاءِ الفعل ، وهمزِ (أَفْعَلَ) وما معه]

. . . .

. . . . وفي كـ (عِدَةٍ) ذاكَ ٱطَّرَدْ

ثانيها : أنْ تكونَ عينُ الفعلِ مكسورةً ، فإن كانتْ مفتوحةً ؛ نحوُ : (يَوجَلُ) ، أو مضمومةً ؛ نحوُ : (يَوْضُؤُ).. لم تُحذَفِ الواوُ ، وشذَّ : (يَجُدُ) بضمِّ الجيم في لغةٍ[1] .

وأمَّا حذفُ الواوِ مِنْ (يَقَعُ) و(يَضَعُ) و(يَهَبُ).. فللكسر المُقدَّر ؛ لأنَّ الأصلَ فيها كسرُ العين ؛ إذ ماضيها (فَعَلَ) بالفتح ؛ فقياسُ مضارعِها : (يَفعِلُ) بالكسر ، ففُتِحَ لأجل حرف الحَلْقِ تخفيفاً ، فكان الكسرُ فيه مُقدَّراً ، و(يَسَعُ) كذلك ؛ لأنَّهُ وإن كان ماضيه (وَسِعَ) بالكسر ، وقياسُ مضارعِهِ الفتحَ.. إلا أنَّهُ لمَّا حُذِفتْ منه الواوُ دَلَّ ذلك علىٰ أنَّهُ كان ممَّا يجيءُ علىٰ (يَفعِلُ) بالكسر ؛ نحوُ : (وَمِقَ يَمِقُ) .

ثالثُها : أنْ يكونَ ذلك في فعلٍ ، فلو كان في اسم لم تُحذَفِ الواوُ ؛ فتقولُ في مثال (يَقْطِينٍ) مِنْ (وَعَدَ) : (يَوْعِيدٌ) ؛ لأنَّ التصحيحَ أَوْلىٰ بالأسماء مِنَ الإعلال ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[2] .

❀ **قوله** : (ذاكَ) ؛ أي : الحذفُ ؛ مبتدأٌ ، خبرُهُ : (ٱطَّرَدْ) ، و(في كـ « عِدَةٍ ») : مُتعلِّقٌ به .

. . . .

---

(١) وهي لغة بني عامر . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (١/ ١٥٩) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٤٤٦) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٨٨٤ ـ ٨٨٥) .

وفُهِمَ مِنْ قوله : (كـ « عِدَة ») : أنَّ حذفَ الواوِ من (فِعْلَةَ) المشارِ إليها . . مشروطٌ بشرطَينِ :

أحدُهُما : أنْ تكونَ مصدراً ؛ كـ (عِدَة) ، وشذَّ مِنَ الأسماء : (رِقَة) للفضَّة ، ومِنَ الصفات : (لِدَة) بمعنىٰ : تِرْبٍ .

ثانيهما : ألَّا تكونَ لبيان الهيئة ؛ نحوُ : (الوِعْدَةِ) و(الوِقْعَة) المقصودِ بهما الهيئةُ ؛ فإنَّهُ لا يُحذَفُ منهما ، كما اقتضاه كلامُ « الكافية »[(١)] .

❁ قوله : (وهمزُ « أَفْعَلَ ») همزُ : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (أَفْعَلَ) ، وجملةُ (اَستَمَرَّ) : خبرٌ ، و(في مضارعٍ) : مُتعلِّقٌ به .

❁ قوله : (وبِنْيَتَيْ) ؛ أي : صِيغتَي ذاتٍ مُتَّصِفةٍ بما دلَّا عليه مِنَ الحدث علىٰ جهة القيامِ بها أو الوقوعِ عليها[(٢)] .

❁ قوله : (همزُ : مبتدأٌ . . .) إلىٰ آخره : صوابُ العبارةِ : (« حذفُ » : مبتدأٌ ، و« همزِ » : مضافٌ إليه ، و« همزِ » : مضافٌ ، و« أفعلَ » : مضافٌ إليه) .

❁ قوله : (بما دلَّا) المُناسِبُ : (دلَّتا) ؛ أي : البُنْيتان ، أو الصِّيغتان ،

---

(١) الكافية الشافية (٤/ ٢١٦٤) .

(٢) وعبارة « الخضري » (٢/ ٩٣٧) : (أي : صِيغتَي شخصٍ مُتَّصِف ؛ أي : الصيغتَينِ الدالَّتَينِ على الذات المُتَّصِفة بذلك المعنىٰ علىٰ جهة القيام به أو الوقوع عليه) .

إذا كان الفعلُ الماضي مُعتلَّ الفاء ؛ كـ (وَعَدَ) . . وَجَبَ حذفُ الفاءِ في الأمر ، والمضارع ، والمصدرِ إذا كان بالتاء ؛ وذلك نحوُ : (عِدْ) ، و(يَعِدُ) ، و(عِدَة) ، فإن لم يكنِ المصدرُ بالتاء . . لم يَجُزْ حذفُ الفاء ؛ كـ (وَعْدٍ) .

وكذلك يجبُ حذفُ الهمزةِ الثانيةِ في الماضي . . مع المضارع ، واسمِ الفاعل ، واسمِ المفعول ؛ نحوُ قولِكَ في (أَكْرَمَ) : (يُكرِمُ) ، والأصلُ : (يُؤَكْرِمُ) ؛ فحُذِفَتِ الهمزةُ ، ونحوُ : (مُكرِمٍ) ، و(مُكرَمٍ) ، والأصلُ : (مُؤَكْرِمٌ) ، و(مُؤَكْرَمٌ) ؛ فحُذِفَتِ الهمزةُ في اسم الفاعل واسمِ المفعول[1] .

---

* قوله : (فحُذِفَتِ الهمزةُ) ؛ أي : تخفيفاً في المضارع المبدوءِ بهمزة التكلُّم ؛ لئلَّا يجتمعَ همزتانِ في كلمة ، وحُمِلَ علىٰ ذي الهمزِ : أخواتُهُ ، واسما الفاعل والمفعولِ .

ولا يجوزُ إثباتُ هٰذه الهمزةِ إلا في ضرورةٍ ، أو كلمةٍ مُستندَرةٍ ؛ نحوُ[2] : [من مشطور الرجز]

لٰكنَّهُ ذكَّر باعتبار البناءَينِ .

---

(١) تنبيه : لو أَبدلتَ همزةَ (أَفْعَلَ) هاءً ؛ كـ (هَرَاقَ) في (أَرَاقَ) ، أو عيناً ؛ كـ (عَنْهَلَ الإبلَ) في (أَنْهَلَ) . . لم تَحذِفْ ؛ لعدم مُقتضي الحذف ؛ فتقولُ : (هَرَاقَ يُهَرِيقُ) ، فهو (مُهَرِيقٌ) و(مُهَرَاقٌ) ؛ بفتح الهاء في الكل ، و(عَنْهَلَ يُعَنْهِلُ) . . . إلىٰ آخره . « خضري » (٢/ ٩٣٨) ، وانظر « شرح الأشموني » (٣/ ٨٨٧) .

(٢) شطر مجهول النسبة أو مختلف فيها ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « شرحه علىالألفية » (ص٦١٧) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٣/ ١٦٣٤) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٤/ ٤٠٦) ، والشارح في « المساعد » (٤/ ١٩٠) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٣/ ٤٦٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٨٨٧) .

٩٩٠ـ (ظَلْتُ) و(ظِلْتُ) في (ظَلِلْتُ) ٱستُعمِلَا و(قِرْنَ) في (ٱقْرِرْنَ) و(قَرْنَ) نُقِلَا

إذا أُسنِدَ الفعلُ الماضي المُضاعَفُ المكسورُ العينِ إلىٰ تاء الضمير

فــإنَّــهُ أهــلٌ لأنْ يُــؤَكْــرَمَــا

ونحوُ : (أرضٌ مُؤَرْنِبةٌ) بكسر النونِ ؛ أي : كثيرةُ الأرانب[1] .

❁ قوله : (ظَلْتُ) مبتدأٌ ، وما بعدَهُ معطوفٌ عليه ، والخبرُ : جملةُ (استُعمِلَا) ، و(قِرْنَ) بكسر القاف : مبتدأٌ ، و(قَرْنَ) بفتحها : معطوفٌ عليه ، والخبرُ : (نُقِلا) ، و(في ٱقْرِرْنَ) : مُتعلِّقٌ به ، ويجوزُ أنْ يكونَ (قِرْن) مبتدأْ، و(في اقْرِرْنَ) مُتعلِّقٌ بمحذوف؛ أي: منقولٌ ـ أو مُستعمَلٌ[2] ـ ، أو مُستقِرٌّ ـ في (اقْرِرْنَ) ، وقولُهُ : (و« قَرْنَ » نُقِلَا) : مبتدأٌ وخبر .

❁ قوله : (الفعلُ الماضي) ؛ أي : الثُّلاثيُّ ؛ فخَرَجَ : ما زاد على الثلاثة ؛ لتعيُّن الإتمامِ فيها ؛ نحوُ : (أَقْرَرْتُ) ، وخَرَجَ بـ (مكسور العين) : مفتوحُها ؛ نحوُ : (حَلَلْتُ) ، وشذَّ : (هَمْتُ) في (هَمَمْتُ) .

❁ قوله : (و« قَرْنَ » بفتحها : معطوفٌ عليه. . .) إلىٰ آخره : هٰذا يَقتضِي : أنَّ (قَرْن) بالفتح مِنِ (اقْرِرْنَ) بالكسر ، وليس كذلك ، فيتعيَّنُ الإعرابُ الآتي .

---

(١) والقياسُ : (مُرْنِبَة) ؛ كـ (مُكْرِمَة) ؛ بناءً علىٰ أنَّ همزةَ (أرنب) زائدة ، وهو الأظهرُ ، أمَّا علىٰ أنَّها أصليةٌ فلا يكونُ ذلك نادراً . « خضري » (٢/٩٣٨) .

(٢) وفيـه حـذف المُتعلَّـق الخـاص للـدليـل عليـه بـ (استُعمـلا) قبلـه . « خضـري » (٢/٩٣٨) .

أو نونِهِ[1] . . جاز فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : إتمامُهُ ؛ نحوُ : (ظَلِلْتُ أفعلُ كذا) : إذا عَمِلْتَهُ بالنهار .

والثاني : حذفُ لامِهِ ، ونَقْلُ حركةِ العين إلى الفاء ؛ نحوُ : (ظِلْتُ) .

والثالثُ : حذفُ لامِهِ ، وإبقاءُ فائِهِ علىٰ حركتها ؛ نحوُ : (ظَلْتُ) .

وأشار بقوله : (و« قِرْنَ » في « اقْرِرْنَ ») : إلىٰ أنَّ الفعلَ المضارعَ المُضاعَفَ الذي علىٰ وزن (يَفْعِلُ) إذا اتَّصَلَ بنون الإناث . . جاز تخفيفُهُ بحذف عينِهِ بعدَ نَقْلِ حركتِها إلى الفاء ، وكذا الأمرُ منه ؛ وذلك نحوُ قولِكَ في (يَقْرِرْنَ) : (يَقِرْنَ) ، وفي (اقْرِرْنَ) : (قِرْنَ) .

وأشار بقوله : (و« قَرْنَ » نُقِلا) : إلىٰ قراءة نافعٍ وعاصم : ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب : ٣٣] بفتح القاف[2] ، وأصلُهُ : (اقْرَرْنَ) ؛

❁ قوله : (جاز تخفيفُهُ . . .) إلىٰ آخره : هما الوجهانِ الأوَّلانِ في كلام الشارح في (ظِلْت) ؛ وهما : الإتمامُ ، والحذفُ مع النَّقْل .

❁ قوله : (وأصلُهُ : « اقْرَرْنَ ») بفتح العين ثمَّ حَذْفِها بعدَ نَقْلِ الفتحةِ للفاء ، وتقولُ في المضارع : (يَقْرَرْنَ) بالإتمام على الأصل ، ويجوزُ حذفُ العينِ بعدَ نَقْلِ حركتِها ؛ نحوُ : (يَقَرْنَ) انتهىٰ « فارِضي »[3] .

. . . .

(١) قوله : (المضاعف) هو مِنَ الثُّلاثي : ما عينُهُ ولامُهُ مِنْ جنسٍ واحد . « خضري » (٩٣٩/٢) .

(٢) انظر « الدر المصون » (٩/ ١٢٠ـ١٢٢) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٤٥٤) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٢٠٢) .

مِنْ قولهم : (قَرَّ بالمكان يَقَرُّ) ؛ بمعنىٰ : يَقِرُّ ، حكاه ابنُ القَطَّاعِ[1] ، ثمَّ خُفِّفَ بالحذف بعدَ نَقْلِ الحركة ، وهو نادرٌ[2] ؛ لأنَّ هـٰذا التخفيفَ إنَّما هو للمكسور العينِ .

❀ قوله : (مِنْ قولهم : قَرَّ بالمكان) أصلُهُ : (قَرِرَ) بالكسر ، فأُدْغِمَ ؛ أي : استقرَّ فيه ، والمضارعُ : (يَقَرُّ) بالفتح ، وقولُهُ : (بمعنىٰ : يَقِرُّ) ؛ أي : المكسورِ .

❀ قوله : (حكاه ابنُ القَطَّاعِ) بفتح القاف وتشديدِ الطاء المُهمَلة : مِنْ أئمَّة اللغة ، قال في « المُزهِر » : (اسمُهُ : عليُّ بنُ جعفر ، وُلِدَ سنةَ ثلاثٍ وثلاثينَ وأربعِ مئة ، وماتَ سنةَ خمسَ عَشْرَةَ وخمسِ مئة)[3] .

❀ قوله : (إنَّما هو للمكسور العينِ) ؛ أي : في المضارع ، وما ذَكَرَهُ ابنُ القَطَّاعِ مفتوحُها فيه .

. . . .

❀❀❀

(١) كتاب الأفعال (٣/ ٤٧) .

(٢) أي : غيرُ مُطَّرِد ، وأمَّا (قِرْنَ) بالكسر : فمُفادُ « المتن » وصريحُ « الكافية » : اطِّرادُهُ ، وظاهرُ « التسهيل » : عدمُ اطِّراده ، بل ذَهَبَ ابنُ عصفور : إلىٰ أنَّ الحذفَ في (ظللتُ) كذلك ، وصرَّح سيبويهِ بشذوذه ، وأنَّهُ لم يَرِدْ إلا في لفظَينِ مِنَ الثُّلاثي ؛ هما : (ظِلْت) و(مِسْت) ، وفي لفظٍ ثالث مِنَ الزائد على الثُّلاثي ؛ وهو (أَحَسْتُ) ، وإلى الاطِّراد ذَهَبَ الشَّلَوبينُ ، وحكىٰ في « التسهيل » (ص٣١٤) أنَّ الحذف لغةُ سُلَيم ، وبه يُرَدُّ على ابن عصفور . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٦٣٦) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٩٤٠) .

(٣) المزهر (٢/ ٤٦٨) .

الإدغام

. . . .

(الإدغامُ)

❁ قوله : (الإدغامُ) هو بالتشديد والتخفيف ؛ مِنْ (أَدْغَمْتُ الحرفَ) ، و(ادَّغَمْتُهُ) على زنة (افْتَعَلْتُ)[1] ، ومُرادُهُ به : اللائقُ بالتصريف ؛ وهو إدغامُ المِثْلَينِ مِنْ كلمة ؛ إذ لم يتكلَّمْ على غير ذلك .

[الإدغامُ]

❁ قوله : (مِنْ أَدْغَمْتُ) بفتح الهمزة وسكونِ الدال مُخفَّفةً ، وقولُهُ : (وادَّغَمْتُهُ) بتشديد الدال وفتحِ الغين ؛ فكلامُهُ على اللفِّ والنشرِ المُشوَّش .

❁ قوله : (ومُرادُهُ به : اللائقُ بالتصريف) احترَزَ به : عن اللائق بالقُرَّاء ؛ فإنَّهُ أعمُّ ؛ لأنَّهُ يكونُ عندَهُم في المُتماثلَينِ ، وفي المُتقاربَينِ ، وفي كلمةٍ ، وفي كلمتَينِ ، لكنَّ كونَ إدغامِ المتقاربَينِ في كلمة أو كلمتَينِ ، وإدغامِ المتماثلَينِ في كلمتَينِ كلُّهُ غيرُ لائق بالتصريف . . محلُّ نَظَر .

---

(١) التشديدُ مِنْ عبارات البَصْريِّينَ ، والتخفيفُ مِنْ عبارات الكُوفيِّينَ . انظر « شرح تصريف العزي » (ص١٤٢) .

٩٩١ـ أَوَّلَ مِثْلَيـنِ مُحـرَّكَيـنِ فـي   كِلْمَةٍ ٱدْغِمْ . . . .

ومعناه لغةً : الإدخالُ ، واصطلاحاً : الإتيانُ بحرفَينِ ساكنٍ ومُتحرِّكٍ مِنْ مخرجٍ واحدٍ بلا فَصْلٍ .

❀ قوله : (أَوَّلَ) مفعولٌ مُقدَّم بـ (ٱدْغِمْ) .

❀ قوله : (ومعناه لغةً : الإدخالُ) يُقالُ : (أدغمتُ اللِّجامَ في فَمِ الدابّة) : أدخلتُهُ .

واعلَمْ : أنَّهُ لمَّا كانتْ عاقبةُ الإنسانِ بعدَ ابتهاجِهِ وأُنْسِهِ ، تغيُّرَ حالِهِ وإدخالَهُ في رَمْسِهِ . . نَاسَبَ أنْ يجعلَ آخرَ كتابِهِ الإدغامَ الذي هو لغةً الإدخالُ .

ولك أنْ تقولَ : لمَّا كانتْ عاقبةُ الإنسانِ وآخِرةُ أمرِهِ إدخالَهُ فيما يُقارِبُهُ ـ وهو الترابُ الذي هو مخلوقٌ منه ـ وجَعْلَهُ مثلَهُ . . ناسبَ أنْ يجعلَ آخرةَ كتابِهِ الإدغامَ الذي منه إدخالُ أحدِ المُتقارِبَينِ في الآخَر وجَعْلُهُ مثلَهُ ؛ لِمَا في ذلك مِنَ التذكير بذلك الأمرِ الخطيرِ ؛ حثّاً للنفس علىٰ تجنُّب سُبُلِ الضلال ، وتتبُّعِ ما ينفعُ يومَ المآل .

❀ قوله : (واصطلاحاً : الإتيانُ . . .) إلىٰ آخره ، وسُمِّيَ هـٰذا إدغاماً ؛ لخفاء الساكنِ عندَ المُتحرِّكِ ؛ كخفاء الداخلِ في المدخول فيه ؛ وإلا فليس بإدخالٍ حقيقةً .

وقولُهُ : (ومُتحرِّكٍ) ليس بقيد ؛ إذ الإدغامُ يكونُ في الوقف بلا نزاعٍ ، وقولُهُ : (مِنْ مخرجٍ واحدٍ) صفةٌ لـ (حرفَينِ) ، وخَرَجَ به : الإخفاءُ ؛ نحوُ :

. . . . لا كمِثْـلِ (صُفَـفِ)

٩٩٢ـ و(ذُلُلٍ) و(كِلَلٍ) . . . .

❁ قوله : (لا كمِثْلِ) لا : عاطفةٌ على محذوف ؛ أي : أَدْغِمْ أوَّلَ مِثْلَينِ مُحرَّكَينِ في كلمةٍ آتيةٍ في أوزان مخصوصةٍ ، لا كمِثْلِ . . . إلى آخره .

❁ قوله : (صُفَفِ) بضمِّ الصاد المُهمَلة وفتحِ الفاء : جمعُ (صُفَّة) ؛ كـ (غُرْفةٍ وغُرَفٍ)[1] .

❁ قوله : (و« ذُلُلٍ ») بضمَّتَينِ : جمعُ (ذَلُول) بالمُعجَمة ؛ ضدُّ الصعبة .

❁ قوله : (و« كِلَلٍ ») بكسرٍ ففتحٍ : جمعُ (كِلَّة) بكسر الكاف وتشديدِ اللام ؛ سِتْرٌ رقيقٌ يُخاطُ كالبيت يُتَّقىٰ به مِنَ البَعُوض ، ويُسمَّىٰ في عُرْفنا : الناموسِيَّةَ . انتهىٰ « تصريح »[2] .

﴿ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ [التوبة : ١٢٨] ؛ لأنَّ الحرفَ المَخفِيَّ ليس مِنْ مخرجِ ما بعدَهُ ، وقولُهُ : (بلا فَصْلٍ) مُتعلِّقٌ بـ (الإتيانُ) ، والمُرادُ به : دَفْعةٌ واحدة ؛ [بدليلِ تعريفِ كثيرينَ الإدغامَ : بأنَّهُ رَفْعُ اللسانِ بالحرفَينِ رفعاً واحداً ووضعُهُما بهما كذلك] ، وخَرَجَ به : الفكُّ[3] .

---

(١) و(الصُّفَّة) تُطلَق : على بناء في الدار ، وعلى الظُّلَّة كالسقيفة .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٩٩) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٤/ ٤٨٥) .

. . . . و(لَبَبٍ)   ولا كـ (جُسَّسٍ) ولا كـ (ٱخْصُصَ ٱبِي)
٩٩٣ـ ولا كـ (هَيْلَلَ) وشذَّ في (أَلِلْ)   ونحـــوِهِ فـــكٌّ بنَقْـــلٍ فقُبِـــلْ

إذا تحرَّك المِثْلانِ في كلمةٍ . . أُدغِمَ أوَّلُهما في ثانيهما إن لم يتصدَّرا ،

❀ قوله : (و« لَبَبٍ ») بفتحتَينِ : موضعُ القِلادة مِنَ الصَّدْر ، ويُطلَقُ : على السَّيْرِ الذي يُشَدُّ علىٰ صدر المركوب ليمنعَ الرَّحْلَ مِنَ الاستئخار ، ولِمَا استدقَّ مِنَ الرَّمْل .

❀ قوله : (كـ « جُسَّسٍ ») بضمِّ الجيم وفتحِ السين المُهمَلة : جمعُ (جاسٍّ) اسم فاعل مِنْ (جَسَّ الشيءَ) : إذا لَمَسَهُ ، أو (جَسَّ الخبرَ) : إذا فَحَصَ عنه .

❀ قوله : (ولا كاَخْصُصَ) فعلُ أمرٍ نُقلتْ إليه حركةُ الهمزةِ مِنْ (أَبي) .

❀ قوله : (إن لم يتصدَّرا . . .) إلىٰ آخره ، وقد نَظَمْتُ تلك الشروطَ المأخوذةَ مِنَ « المتن » ؛ فقلتُ : [من الرجز]

مِثْلَيـــنِ أَدْغِمَنْهُمـــا بكِلْمَـــةِ   . . . .

❀ قوله : (أَدْغِمَنْهُما) ؛ أي : وجوباً .

❀ قوله : (بكِلْمَةِ) هٰذا هو الشرطُ الأوَّل ، وقد ذَكَرَهُ المُصنِّفُ بقوله : (في كِلْمَةٍ) ، وخَرَجَ به : ما إذا كانا في كلمتَينِ ؛ كـ (جعل لك) ؛ فإنَّهُ لا يجبُ الإدغام ، بل يجوزُ بشرطٍ : ألَّا يكونا همزتَينِ ؛ كـ (قرأ آيةً) ؛ فإنَّ إدغامَهُ رديءٌ ، وألَّا يكونَ قبلَهُما ساكنٌ صحيحٌ ؛ كـ (شَهْرِ رَمضانَ) ؛ فإنَّ

إنْ لـم يُصـدَّرا كـذا عـن ثِقَـةِ

إدغامَ ذلك مُمتنِعٌ عندَ جمهور البَصْريِّينَ ؛ لِمَا فيه مِنْ جَمْعِ الساكنَينِ علىٰ غيرِ حَدِّهِ وصلاً ، وقَرَأَ به أبو عمرٍو ؛ فقيل : إنَّهُ إخفاءٌ للحركة بمعنى اختلاسِها ، وهو المُسمَّىٰ بالروم ، فسُمِّيَ إدغاماً لقُرْبه منه .

والصحيحُ : أنَّهُ يُقرَأُ بالإدغام المَحْضِ ، ولا عبرةَ بمَنْعِ النُّحاةِ له مع ثبوتِهِ قراءةً ، ولو سُلِّمَ عدمُ تواتره فنَقْلُ القُرَّاءِ أثبتُ ؛ فهو شاذٌّ قياساً ثابتٌ نقلاً[1] .

❊ قوله : (إنْ لم يُصدَّرا) هـٰذا هو الشرطُ الثاني ، ولم يَذْكُرْهُ المُصنِّفُ ، وإنَّما ذَكَرَهُ الشارحُ ، ولا يُقالُ : إنَّهُ مأخوذٌ مِنْ قوله : (كذاك نحوُ « تتجلَّىٰ ») ؛ فإنَّهُ إنَّما يُفِيدُ اشتراطَ ألَّا يكونا تاءَينِ بأوَّل الفعل ، ولا مِنْ قوله : (وما بتاءَينِ . . .) إلىٰ آخره ، كما هو ظاهرٌ .

ثـمَّ إنَّ فـي مفهـوم هـٰذا الشـرطِ تفصيـلاً ؛ وهـو أنَّـهُ إذا كـان المِثْـلانِ مُصدَّرَينِ[2] ؛ فإن لم يكونا في فِعْلٍ . . امتنع الإدغامُ ؛ نحوُ : (دَدَن) .

وإن كانا في فِعْلٍ : فإن كان ماضياً ؛ نحوُ : (تَتَبَّعَ) و(تَتَابَعَ) . . جاز فيه

---

(١) انظر « الدر المصون » (٢/٢٧٨) ، و« المحرر الوجيز » (١/٢٥٤) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٢ ، ٣٨) .

(٢) في (ك) : (قيل : إن هـٰذا الشرط لم يذكره المصنف ، وإنَّما ذكره الشارح ، ويمكن دفعه : بأنه مأخوذ من قوله : « كذاك نحوُ تتجلَّىٰ » ؛ فإنَّهُ لمَّا أشار بذلك إلىٰ أنَّ الفعل المبتدأ بتاءين لا يجب إدغامُهُ بل يجوزُ فيه الفكُّ . . استُفيد منه أنَّ محلَّ وجوبِ الإدغام إذا لم يكن المثلان مُصدَّرين) بدل (ولم يذكره المصنف . . . إذا كان المثلان مُصدَّرين) .

وليسَ مِثْلَ (صُفَفِ) و(ذُلُلِ) و(لَبَبِ) و(جُسَّسِ) و(هَيْلَلِ)
أصالةُ التحريكِ أيضاً وُجِدَتْ ويَنتفِي سكونُ ثانٍ قد ثَبَتْ

الإدغامُ واجتلابُ همزةِ الوصل ؛ فيُقالُ : (اتَّبَعَ) و(اتَّابَعَ) ، وإن كان مضارعاً ؛ نحوُ : (تَتَذَكَّر) و(تَتَجَلَّى) . . جاز فيه الإدغامُ وصلاً بعدَ مُتحرِّكٍ أو لِينٍ ؛ نحوُ : ﴿ تَكَادُ تَّمَيَّزُ ﴾ [الملك : ٨] ، ﴿ وَلَا تَّيَمَّمُوا ﴾ [البقرة : ٢٦٧] ، وإلا امتنع الإدغامُ(١) .

❁ قوله : (وليسَ مِثْلَ « صُفَفِ » . . .) إلىٰ آخره : أشار في هـٰذا البيت : إلىٰ خمسة شروطٍ ذَكَرَها المُصنِّف ، كما هو ظاهرٌ .

❁ قوله : (أصالةُ التحريكِ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا هو الثامنُ ، وقد أشار له المُصنِّفُ بقوله : (ولا كاخْصُصَ أَبي) .

❁ قوله : (ويَنتفِي سكونُ ثانٍ) هـٰذا هو الشرطُ التاسع ، وقد أشار له

(١) انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٢١٠ـ ٢١١) ، وما سيأتي في (٥/ ٥٨٥) ، وزاد في (ك) : (ومأخوذٌ مِنْ قوله أيضاً : « ما بتاءَينِ ابتُدي قد يُقتصَرْ » ، وبيانُ ذلك : أنَّهم إنَّما عَدَلُوا إلى الحذف ؛ لعدم تأتِّي الإدغام ؛ لما يُؤدِّي إليه مِنِ اجتلاب همزةِ الوصل ، وهي لا تكونُ في المضارع ، فعُلِمَ منه : أنَّ التصدُّرَ مانعٌ من الإدغام ، فيكونُ الشرطُ عدمَ التصدُّر ، وقد أرشد بالمثال حيثُ قال : « كتَبَيَّنُ العِبَرْ » : إلىٰ أنَّ هـٰذا إنَّما هو في المضارع الواقعِ في الابتداء ؛ لأنَّهُ هو الذي يتعذَّرُ فيه الإدغامُ ، وأمَّا الماضي ؛ نحوُ : « تَتَابَعَ » . . فلا يتعذَّرُ فيه الإدغامُ ، وكذا المضارعُ الواقعُ في الوصل ، كما تقدَّم بيانُهُ ، ويُمكِنُ أنْ يكونَ هـٰذا قرينةً علىٰ حَمْل قولِهِ هنا : « كذاك نحوُ تَتَجَلَّى » علىٰ حاله بالوصل وإن كان خلافَ ما نصَّ عليه في « شرح الكافية » ؛ إذ قد يوافقُ الجمهورَ في بعض كتبه ويُخالِفُهُم في بعضٍ آخَرَ) ، وهـٰذه الزيادة متلائمة مع الفرق السابق .

ولم يكنْ ما هما فيه اسماً علىٰ وزن (فُعَلٍ) ، أو علىٰ وزن (فُعُلٍ) ، أو (فِعَلٍ) ، أو (فَعَلٍ) ، ولم يتَّصلْ أوَّلُ المِثْلَينِ بمُدغَم ، ولم تكنْ حركةُ الثاني منهما عارضةً ، ولا ما هما فيه مُلحَقاً بغيره .

فإنْ تصدَّرا فلا إدغامَ ؛ كـ (دَدَنٍ) .

وكذا إنْ وُجِدَ واحدٌ ممَّا سبق ذِكْرُهُ ؛ فالأوَّلُ : كـ (صُفَفٍ) و(دُرَر) ، والثاني : كـ (ذُلُلٍ) و(جُدُد) ، . . . .

❁ قوله : (كـ « دَدَنٍ ») هو اللهوُ واللعب ، وإنَّما لم يُدْغَمْ فيما ذكر ؛ لأنَّ الإدغامَ يَستدعِي إسكانَ أوَّلِ المِثْلَينِ ، والساكن لا يُمكِنُ الابتداءُ به .

❁ قوله : (و« دُرَر ») جمعُ (دُرَّة) ؛ وهي اللؤلؤةُ العظيمةُ الكبيرة .

❁ قوله : (و« جُدُد ») بضمِّ الجيم والدال : جمعُ (جَدِيد) ، وأمَّا (جُدَدٌ) بضمِّ الجيم وفتحِ الدال : فهو جمعُ (جُدَّة) بضمِّ الجيم ؛ وهي الطريقُ في الجبل .

المُصنِّفُ بقوله : (وفُكَّ حيثُ مُدغَمٌ فيه سَكَنْ . . .) إلىٰ آخره ، وحاصلُهُ : ألَّا يعرضَ سكونُ ثاني المِثْلَينِ ؛ إمَّا لاتصاله بضميرِ رفعٍ ، أو لجَزْمٍ وشِبْهِهِ .

وقد تَرَكَ المُحشِّي أربعةَ شروطٍ ممَّا أشار له المُصنِّفُ[1] :

أحدُها : ألَّا تكونَ الكلمةُ علىٰ وزن (فِعَل) بكسر الفاء وفتحِ العين ، كما أشار إليه المُصنِّفُ بقوله : (وكِلَلٍ) .

---

(١) في (ك) : (شرطين) بدل (أربعة شروط) ، وهو مُتلائم مع الفرق الذي سيأتي بعد قليل ، ويكون قوله الآتي : (أحدها) و(ثانيها) بضمير التثنية .

. . . .

. . . .

ثانيها : أَلَّا تكونَ ممَّا شذَّتِ العربُ في فكِّه اختياراً ، كما أشار إليه المُصنِّفُ بقوله : (وشذَّ في « أَلِل » ونحوِهِ فكٌّ بنَقْلٍ فقُبِل) .

ثالثُها ورابعُها ـ وصرَّح بهما ابنُ هشام في « التوضيح » ـ[1] : أَلَّا يكونَ المِثْلانِ ياءَينِ تحتانيَّتَينِ لازماً تحريكُ ثانيهما ؛ نحوُ : (حَيِيَ) و(عَيِيَ) ، وأَلَّا يكونا تاءَينِ فوقانيَّتَينِ في (افْتَعَلَ) ؛ كـ(اسْتَتَرَ) و(اقْتَتَلَ) ، وأمَّا قولُهُ : (نحوُ « تتجلَّىٰ ») وقولُهُ : (وما بتاءَينِ . . .) إلىٰ آخره . . فعدمُ التصدُّرِ يتضمَّنُ ما يُشيرانِ إليه وزيادةً[2] .

ثمَّ إنَّ عِلَّةَ امتناعِ الإدغامِ في نحو (صُفَف) ، ونحوِ (ذُلُل) ، ونحوِ (كِلَل) . . المخالفةُ في الوزن للأفعال ، والإدغامُ فرعٌ عن الإظهار ، فخُصَّ

---

(١) أوضح المسالك (٤/٤٠٩) .

(٢) جاء في (ك) بدل قوله : (ثالثها ورابعها . . . وزيادةً) : (هـٰذا هو ما جرىٰ عليه الأُشْمُونيُّ ، وجَعَلَ قولَ « المتن » : « وحَيِيَ افْكُكْ وادَّغِمْ دونَ حَذَرْ » داخلاً في الضابط ؛ لاستيفائه للشروط الأحدَ عشرَ ، فكان القياسُ وجوبَ الإدغام ، إلا أنَّهُ جاز الفكُّ ؛ نَظَراً إلىٰ أنَّ حركةَ الثاني كالعارضة ؛ لوجودها في الماضي دونَ المضارع والأمر ، والعارضُ لا يُعتدُّ به غالباً ؛ ومِنْ ثَمَّ لم يَجُزِ الإدغامُ في نحو : « لن يُحْيِيَ » ، و« رأيتُ مُحْيِياً » .

ومُحصَّلُهُ : أنَّ « حَيِيَ » ونحوَهُ ممَّا عينُهُ ولامُهُ ياءانِ لازمٌ تحريكُ ثانيهما . . مُستثنىً من وجوب الإدغام ، وبهـٰذا تعلَمُ ما في قول الشارح : « لازماً تحريكُهُما » ؛ إذ الأوَّلُ لا يُلازَمُ تحريكُهُ ، بل قد يُسكَّنُ للإدغام .

وأمَّا قولُهُ : « كذاك نحوُ تتجلَّىٰ » . . فهو إشارةٌ إلى اشتراط عَدَمِ التصدُّرِ ، كما تقدَّم بيانُهُ . =

والثالثُ : كـ (كِلَلٍ) و(لِمَم) ، والرابعُ : كـ (طَلَلٍ) و(لَبَب) ، والخامسُ : كـ (جُسَّسٍ) جمعَ (جاسٍّ) ، والسادسُ : كـ (اخْصُصَ أَبي) ،

---

* قوله : (و« لِمَم ») جمعُ (لِمَّة) بكسر اللام وتشديدِ الميم ؛ الشَّعَرُ

بالفعل لفرعيَّته ، وتَبِعَ الفعلَ فيه ما وازنه مِنَ الأسماء دونَ ما لم يُوازِنْهُ .

والعِلَّةُ في نحوِ (لَبَب) : خِفَّتُهُ وإن كان مُوازِناً للفعل ، والتنبيهُ على فرعيَّة الإدغامِ في الأسماء ؛ حيثُ أُدغِمَ مُوازِنُهُ في الأفعال ؛ نحوُ : (رَدَّ) ، فيُعلَمُ بذلك ضَعْفُ سببِ الإدغامِ فيه وقوَّتُهُ في الفعل .

والعِلَّةُ في نحو (جُسَّسٍ) : دفعُ التقاءِ الساكنَين ؛ إذ لو أُدغِمَ لحَصَلَ الالتقاءُ .

= وقولُهُ : « واستتر » داخلٌ في الضابط ؛ لاستيفائه الشروطَ ، إلا أنَّهُ جاز فيه الفكُّ ؛ نَظَراً لسكون ما قبلَ المِثْلَينِ ، والإدغامُ في هـٰذا إنَّما يصحُّ بعدَ نقل حركة أوَّل المِثْلَينِ إلى الساكن .

لا يُقالُ : إنَّ نحوَ « استتر » خارجٌ بقوله : « ولا كجُسَّسٍ » ، فهو خارجٌ من الضابط .

لأنَّا نقولُ : إنَّ قولَهُ : « ولا كجُسَّسٍ » إنَّما هو إشارةٌ إلى اشتراط عدم اتِّصال أوَّل المِثْلَينِ بمُدغَمٍ ، كما قال الشارح ، ولا شكَّ في تحقُّق هـٰذا الشرطِ في نحو « استتر » .

والذي جرىٰ عليه ابنُ هشامٍ في « التوضيح » : أنَّ الشروطَ أحدَ عشرَ ، وعدَّ منها : ألَّا يكونَ المِثْلانِ ياءَينِ تحتانيَّتَينِ لازماً تحريكُ ثانيهما ؛ نحوُ : « حَيِيَ » و« عَيِيَ » ، وألَّا يكونا تاءَينِ فوقانيَّتَينِ في « افتعل » ؛ كـ « استتر » و« اقتتل » ، ولم يعدَّ منها : ألَّا يكونَ ممَّا شذَّت العربُ في فكِّه اختياراً ، ولا : ألَّا يعرضَ سكونُ الثاني .

فإنْ نُظِرَ لمجموع الكلامَينِ . . كانتِ الشروطُ ثلاثةَ عشرَ ، كما لا يخفىٰ ، وقد علمتَ أنَّ المُحشِّيَ لم يُوافِقْ في العدِّ واحداً منهما ، تأمَّلْ) .

وأصلُهُ : (اخْصُصْ أَبي) ؛ فنُقِلتْ حركةُ الهمزةِ إلى الصاد ، وحُذِفَتِ الهمزةُ ، والسابعُ : كـ (هَيْلَلَ) ؛ أي : أَكْثَرَ مِنْ قول : (لا إلـه إلا اللهُ) ، ونحوُهُ : (قَرْدَدٌ) و(مَهْدَدُ) .

فإنْ لم يكنْ شيءٌ مِنْ ذلك . . وَجَبَ الإدغامُ ؛ نحوُ : (رَدَّ) ، و(ضَنَّ) ؛ أي : بَخِلَ ، و(لَبَّ) ، والأصلُ : (رَدَدَ) ، و(ضَنِنَ) ، و(لَبُبَ) .

وأشار بقوله : (وشذَّ في « أَلِل » ونحوِهِ فكٌّ بنَقْلٍ فقُبِلْ) : إلىٰ أنَّهُ قد جاء الفكُّ في ألفاظٍ قياسُها وجوبُ الإدغام ، فجُعِلَ شاذّاً ، يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه ؛

المُجاوِزُ شَحْمةَ الأذن . انتهىٰ « تصريح »[1] .

❁ قوله : (« هَيْلَلَ » ؛ أي : أَكْثَرَ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (هَيْلَلَ : قال : « لا إلـه إلا الله ») ؛ لأنَّ هـٰذا الفعلَ لا يَدُلُّ علىٰ كَثْرة ؛ قال في « الصحاح » : (هَيْلَلَ الرجلُ : قال : « لا إلـه إلا الله »)[2] .

❁ قوله : (قَرْدَدٌ) بالقاف : المكانُ الغليظُ المرتفع .

❁ قوله : (و« مَهْدَدُ ») عَلَمُ امرأة .

❁ قوله : (ضَنَّ) بالضاد المُعجَمة مِنْ باب (تَعِبَ) ، وفيه لغةٌ مِنْ باب (ضَرَبَ) ، ومعناه : بَخِلَ ، كما ذَكَرَهُ الشارحُ .

والعِلَّةُ في نحو (اخصُصَ أُبي) : عُرُوضُ الحركةِ .

والعِلَّةُ في نحو (هَيْلَلَ) : استلزامُ الإدغامِ فواتَ ما قُصِدَ مِنَ الإلحاق .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٩٩) .

(٢) الصحاح (٥/ ١٨٥٢) .

نحوُ : (أَلِلَ السِّقَاءُ) : إذا تغيَّرتْ رائحتُهُ ، و(لَحِحَتْ عينُهُ) : إذا التصقَتْ بالرَّمَص .

٩٩٤ـ و(حَيِيَ) ٱفْكُكْ . . . .

❁ قوله : (أَلِلَ) بفتحٍ فكسرٍ ، و(السِّقَاءُ) بكسر السين المُهمَلة ممدودٌ ؛ يُقالُ لِمَا يُوضَعُ فيه الماءُ واللَّبَنُ ، وما يكونُ للماء خاصَّةً : هو القِرْبةُ ، وللَّبَن خاصَّةً : الوَطْبُ ، وللسَّمْن : النِّحْيُ ، كما في « الصحاح »[(١)] .

❁ قوله : (ولَحِحَتْ) بكسر الحاء الأُولىٰ وفتحِ الثانية ، وهما مُهمَلتانِ لا مُعجَمتانِ ؛ إذ هو بالإعجام مُدغَمٌ ، ومعناه مُغايِرٌ لِمَا هنا ؛ قال في « الصحاح » : (لَخَّتْ عينُهُ ـ أي : بالإعجام ـ : كَثُرَ دمعُها)[(٢)] .

❁ قوله : (بالرَّمَص) بفتحتَينِ ؛ قال الجَوْهَريُّ : (الوَسَخُ المُجتمِعُ في المُوق ؛ إنْ سال فهو « غَمَصٌ » بغينٍ معجمة ، وإنْ جَمَدَ فهو « رَمَصٌ »)[(٣)] .

❁ قوله : (و« حَيِيَ ») بكسر الياء الأُولىٰ : مفعولٌ مُقدَّم بـ (ٱفْكُكْ) ، قيل : ولعلَّهُ قدَّمَهُ لكثرته ، والذي عليه أكثرُ القُرَّاء عكسُهُ ، ذَكَرَهُ التَّفْتازانيُّ[(٤)] .

. . . .

---

(١) الصحاح (٦/ ٢٣٧٩) .

(٢) الصحاح (١/ ٤٣٠) .

(٣) الصحاح (٣/ ١٠٤٢) .

(٤) شرح تصريف العزي (ص٢٠٧) .

. . . . وٱدَّغِمْ دونَ حَذَرْ كـذاكَ نحـوُ (تَتَجلَّـىٰ) و(ٱسْتَتَـرْ)

أشار في هٰذا البيت : إلىٰ ما يجوزُ فيه الإدغامُ والفكُّ ، وفُهِمَ منه : أنَّ ما ذَكَرَهُ قبلَ ذلك واجبٌ إدغامُهُ .

والمُرادُ بـ (حَيِيَ) : ما كان المِثْلانِ فيه ياءَينِ لازماً تحريكُهُما ؛ نحوُ : (حَيِيَ) ، و(عَيِيَ) ؛ فيجوزُ الإدغامُ ؛ نحوُ : (حَيَّ) ، و(عَيَّ) ، فلو كانتْ حركةُ أحد المِثْلَينِ عارضةً بسبب العامل . . لم يَجُزِ الإدغامُ اتِّفاقاً ؛ نحوُ : (لن يُحْيِيَ) .

❀ قوله : (وٱدَّغِمْ) بفتح الدال مع التشديد : فعلُ أمرٍ مِنِ (ادَّغَمَ) مُشدَّداً ، ومفعولُهُ : محذوفٌ ؛ أي : (حَيِيَ) ، وليس مِنْ باب التنازع ؛ إذ شرطُهُ : أنْ يكونَ المُتنازَعُ فيه مُتأخِّراً ، كما ذَكَرَهُ الناظمُ[1] .

❀ قوله : (دونَ) حالٌ مِنَ الفكِّ والإدغامِ المدلولِ عليهما بالفعل ، مضافٌ إلىٰ (حَذَرْ) بفتح الحاء والذال ؛ مصدرُ (حَذِرَ) كـ (فَرِحَ) ؛ بمعنىٰ : خافَ .

❀ قوله : (حالٌ مِنَ الفكِّ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : أنَّهُ حالٌ مِنْ فاعل (افكُكْ) أو (ادَّغِمْ) ، ويُقدَّرُ مثلُهُ علىٰ كلٍّ[2] .

---

(١) انظر (٣/ ١٧١ ، ١٧٩) .

(٢) وفي (ك) : (الظاهر : أنَّهُ ظرفٌ لغو مُتعلقٌ بكلٍّ من « افكك » و« ادَّغِمْ ») بدل (الأَوْلىٰ . . .) إلى آخره .

وأشار بقوله : (كذاكَ نحوُ « تَتَجلَّىٰ » و« استَتَرْ ») : إلىٰ أنَّ الفعلَ المُبتدَأَ بتاءَينِ ـ مثل (تَتَجلَّىٰ) ـ يجوزُ فيه الفكُّ والإدغامُ ؛ فمَنْ فَكَّ ـ وهو القياسُ ـ نَظَرَ إلىٰ أنَّ المِثْلَينِ مُصدَّرانِ ، ومَنْ أَدْغَمَ أراد التخفيفَ ؛ فيقولُ : (اتَّجَلَّىٰ) ؛ فيُدغِمُ أحدَ المِثْلَينِ في الآخَرِ ، فتسكنُ إحدى التاءَينِ ، فيُؤتىٰ بهمزة الوصل ؛ توصُّلاً للنُّطْق بالساكن .

---

* قوله : (فيقولُ : « اتَّجَلَّىٰ » . . .) إلىٰ آخره : تَبِعَ في ذلك الناظمَ في « شرح الكافية »[1] .

واعتُرِضَ : بأنَّ (تَتَجَلَّىٰ) مضارعٌ ، واجتلابَ همزةِ الوصلِ لا يكونُ في المضارع ، والذي ذَكَرَهُ غيرُهُ مِنَ النَّحْويِّينَ أنَّهُ يجوزُ تخفيفُهُ بحذف إحدى التاءَينِ ، كما يأتي في قوله : (وما بتاءَينِ ابتُدي . . .) إلىٰ آخره ، وإنَّما إدغامُ هـٰذا النوعِ في الوصل دونَ الابتداءِ بعدَ مُتحرِّكٍ أو لِينٍ ؛ نحوُ : ﴿ تَكَادُ تَّمَيَّزُ ﴾ [الملك : ٨] ، و﴿ وَلَا تَّيَمَّمُوا۟ ﴾ [البقرة : ٢٦٧][2] ؛ لعدم الاحتياجِ في ذلك لهمزةِ وصلٍ .

وقد أشار شيخُ الإسلام إلى الجواب ؛ فقال : (إنَّ الخلافَ لفظيٌّ ؛ لأنَّ مَنْ أَدْغَمَ فيما ذكر إنَّما أَدْغَمَ في الوصل ، ومَنْ مَنَعَ إنَّما مَنَعَ في الابتداء)[3] .

---

* قوله : (وقد أشار شيخُ الإسلامِ إلى الجواب . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا لا إشارةَ فيه إلى الجواب أصلاً ؛ إذ لا يُلاقي الاعتراضَ ؛ علىٰ أنَّهُ لا يصحُّ حَمْلُ كلامِ الناظم في « شرح الكافية » علىٰ جواز الإدغام في حالة الوصل بعدَ

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٨٥) .

(٢) قرأ بتشديد التاء في كلا الموضعين : أبو الحسن البَزِّيُّ المكي . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص ٢١٠ ، ٥٥٠) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ١٠٨٩) .

وكذلك قياسُ تاءِ (استَتَرَ) ؛ الفكُّ ؛ لسكون ما قبلَ المِثْلَينِ ، ويجوزُ الإدغامُ فيه بعدَ نَقْلِ حركة أوَّلِ المِثْلَينِ إلى الساكن ؛ نحوُ : (سَتَّرَ يَسَتِّرُ سِتَّاراً) .

❀ قوله : (سَتَّرَ) بفتح الأوَّلِ وتشديدِ الثاني ، وقولُهُ : (يَسَتِّرُ) بفتح الأوَّلِ والثاني وتشديدِ الثالث مع كسره ، وأصلُهُ : (يَسْتَتِرُ) ، فنُقل وأُدغم ، وقولُهُ : (سِتَّاراً) بكسر الأوَّل وتشديدِ الثاني : مصدرُ (سَتَّرَ) ، وأصلُهُ : (استِتاراً) ، فلمَّا أُرِيدَ الإدغامُ نُقلت الحركةُ وطُرحت الهمزة ، كما في « التصريح »[1] .

مُتحرِّكٍ أو لِينٍ دونَ الابتداء ؛ لتصريحه فيه باجتلاب همزةِ الوصل ؛ فَدَلَّ على أنَّ مُرادَهُ جوازُ الإدغامِ في حالةِ الابتداء .

فالأَوْلى الجوابُ : بأنَّ الناظمَ لا يُظَنُّ به إقدامُهُ على ذلك بمُجرَّد التَّشَهِّي بلا سندٍ ؛ [كسماعٍ ، أو استنباطٍ في اللغة ، أو قياسٍ لا يُنافِيها][2] ، وناهيكَ بمَنْ قال : (طالعتُ « صحاح الجوهريِّ » كلَّهُ ، فلم أَستفِدْ منه إلا ثلاثَ مسائل) !![3] ، ولا يَضُرُّهُ عدمُ ذِكْرِ السندِ صريحاً ؛ لأنَّهُ ثقةٌ ، وقد يُوافِقُ الجمهورَ في بعض كتبه ويُخالِفُهُم في بعضٍ آخَرَ ؛ فلا يُقالُ : قد نصَّ ابنُهُ على أنَّهُ ذَكَرَ المسألةَ في بعض كتبِهِ على ما يُوافِقُ الجمهورَ[4] .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٤٠٠) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ك) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٤/ ٤٩٢) .

(٤) في (ك) : (لكن قال ياسين : نصَّ ابنه . . . الجمهور) بدل (وقد يوافق الجمهور . . . الجمهور) .

٩٩٥ـ وما بتاءَينِ ٱبتُدِي قد يُقتَصَرْ فيـهِ علـىٰ تـا كـ (تَبَيَّـنُ العِبَـرْ)

يُقالُ في (تَتَعَلَّمُ) و(تَتَنَزَّلُ) و(تَتَبَيَّنُ) ونحوِها : (تَعَلَّمُ) و(تَنَزَّلُ) و(تَبَيَّنُ) ؛ بحذف إحدى التاءَينِ وإبقاءِ الأخرىٰ ، وهو كثيرٌ جدّاً ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾ [القدر : ٤] .

❁ قوله : (العِبَرْ) جمعُ (عِبْرَة) بكسر العين المُهمَلة فيهما ؛ كـ (سِدْرَةٍ وسِدَر) ؛ بمعنى الاتِّعاظِ والتذكُّر ، كما في « المصباح »[1] .

❁ قوله : (وهو كثيرٌ جدّاً) فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّهُ كثيرٌ في نَفْسه وإنْ كان قليلاً بالنسبة إلىٰ عدم التخفيفِ بالحذف ، كما يُفهِمُهُ تعبيرُ « النَّظْم » بـ (قد) .

ولم يُبيِّنْ ما هو المحذوفُ مِنَ التاءَينِ ، والمحذوفُ هي الثانيةُ عندَ البَصْريِّينَ ؛ لحصول الثِّقَلِ بها ، ولأنَّ الأُولىٰ دالَّةٌ على المضارعة ، وعندَ الكُوفيِّينَ الأُولىٰ[2] .

❁ قوله : (فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّهُ كثيرٌ . . .) إلىٰ آخره : لو قال : (المُرادُ : أنَّهُ كثيرٌ في نفسه . . .) إلىٰ آخره . . لكان حَسَناً .

❁ قوله : (ولأنَّ الأُولىٰ دالَّةٌ على المضارعة) قد يُعارَضُ بالمِثْل ؛ فيُقالُ :

---

(١) المصباح المنير (٢/ ٥٣٢) .

(٢) لأنَّ زيادةَ الثانية لمعنىً ، فحذفُها مُخِلٌّ بذلك المعنىٰ ، ونُسب هٰذا القول لهشام الضرير الكوفي فقط في « التسهيل » (ص٣٢٤) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٧٩) ، وانظر « شرح تصريف العزي » (ص١٢٠) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٨٩٥) .

٩٩٦ـ وفُكَّ حيثُ مُدغَمٌ فيهِ سَكَنْ لكـونـهِ بمُضمَـرِ الـرَّفْـعِ ٱقْتَـرَنْ
٩٩٧ـ نحوُ (حَلَلْتُ ما حَلَلْتَهُ) وفي جـزمٍ وشِبْـهِ الجـزمِ تخييـرٌ قُفِـي

❁ قوله : (وفُكَّ) بضمِّ الفاء : فعلُ أمرٍ ، ومفعولُهُ محذوفٌ ؛ أي : المُدغَمُ ، أو فعلٌ ماضٍ ونائبُ الفاعلِ مُستترٌ فيه يعودُ للمُدغَم أو الإدغام ، و(حيثُ) : معمولٌ لـ (فُكَّ) ، و(مُدغَمٌ) : مبتدأ ، خبرُهُ : (سَكَنْ) ، وسَوَّغَ الابتداءَ به عملُهُ في قوله : (فيه) ؛ إذ هو نائبٌ عن الفاعل ، والجملةُ : مضافٌ إليها (حيثُ) ، وقولُهُ : (لكونِهِ) : مُتعلِّقٌ بـ (فُكَّ) ، و(بمُضمَرِ) : مُتعلِّقٌ بـ (ٱقْتَرَنْ) ، والمُرادُ به : البارزُ المُتحرِّك ، كما أعطىٰ ذلك بالمثال .

❁ قوله : (حَلَلْتُ ما حَلَلْتَهُ) بفتح اللامِ الأُولىٰ فيهما ، والمضارعُ بالكسر ، ويُطلَقُ : علىٰ ما قابَلَ (حَرُمَ) ، وعلى النزول في المكان ، وعلى الفَكِّ ؛ نحوُ : (حَلَلْتُ العُقْدة) ؛ أي : فَكَكْتُها ، كما في « المصباح »[١] .

إنَّ الثانيةَ دالَّةٌ علىٰ معنىً ؛ كالمطاوعة ، وحَذْفُها يُخِلُّ به ، كما علَّل الكُوفيُّونَ بذلك ؛ فالأَوْلىٰ : الاقتصارُ على العِلَّة الأُولىٰ ؛ لسقوط هـٰذه العِلَّةِ في مقابلة عِلَّةِ الكُوفيِّينَ ، كما لا يخفىٰ .

❁ قوله : (مُتعلِّقٌ بـ « فُكَّ ») هو مُتعلِّقٌ بـ (سَكَنْ)[٢] ، كما لا يخفىٰ .

❁ قوله : (والمضارعُ بالكسر) ؛ أي : إن كان بمعنىٰ مُقابِلِ الحُرْمة ، فإن كان بمعنى النزولِ في المكان . . فهو بالضم ، ومثلُهُ بمعنىٰ فكِّ العُقْدة ، وإن كان

---

(١) المصباح المنير (١/ ٢٠٢ـ٢٠٣) . (٢) في (ك) : (الأَوْلىٰ) بدل (هو) .

إذا اتَّصَلَ بالفعل المُدغَم عينُهُ في لامه ضميرُ رفعٍ . . سُكِّنَ آخِرُهُ ؛ فيجبُ حينئذٍ الفكُّ ؛ نحوُ : (حَلَلْتُ) ، و(حَلَلْنا) ، و(الهنداتُ حَلَلْنَ) .

فإذا دَخَلَ عليه جازمٌ . . جاز الفكُّ ؛ نحوُ : (لم يَحْلِلْ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى ﴾ [طه : ٨١] ، وقولُهُ : ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ ﴾ [البقرة : ٢١٧]، والفكُّ لغةُ أهلِ الحجاز[1]، وجاز الإدغامُ ؛ نحوُ : (لم يَحِلَّ)، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ ﴾ في سورة (الحشر) [الآية : ٤] ، وهي لغةُ تميم .

والمُرادُ بشِبْهِ الجزمِ : سكونُ الآخِرِ في الأمر ؛ نحوُ : (احْلِلْ) ، وإن شئتَ قلتَ : (حُلَّ) ؛ . . . .

❁ قوله : (في سورة « الحشر ») احتَرَزَ به : عمَّا في سورة (الأنفال)[2] ؛ فإنَّهُ بالفكِّ .

❁ قوله : (وإن شئتَ قلتَ : « حُلَّ ») فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّهُ إذا أُدغِمَ في

بمعنىٰ نزولِ الغضبِ ووجوبِهِ . . فهو بالوجهَينِ ، وبهما قُرِئَ : ﴿ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِىۖ وَمَن يَحْلِلْ ﴾ [طه : ٨١][3]، خلافاً لِمَا يُوهِمُهُ صنيعُ المُحشِّي .

---

(١) أي : فهو أفصحُ ، وبها جاء القرآن غالباً ، فمُرادُ « المتنِ » بالتخيير : استواءُ اللغتَينِ في الجواز لا في الفصاحة ، وإنَّما جاز الإدغامُ مع سكون ثاني المِثْلَينِ ؛ نَظَراً إلىٰ عُرُوض السكون بعامل الجزم وعدم لزومه ، وحُمِلَ عليه شبهه . انظر « حاشية الخضري » (٩٤٦/٢) .

(٢) وهو قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الآية : ١٣] .

(٣) قرأ بالضم في الفعلين : الكسائيُّ ، ووافقه الشَّنَبُوذي . انظر « الدر المصون » (٨٦/٨) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٨٧) .

لأنَّ حُكْمَ الأمرِ كحُكْم المضارع المجزوم[1] .

الأمر تُطرَحُ همزةُ الوصل ؛ لعدم الاحتياج إليها ، وحكى الكِسَائيُّ أنَّهُ سَمِعَ مِنْ عبد القيس : (ارُدَّ) و(اغُضَّ) و(افِرَّ) بهمزة الوصل ، ولم يُحْكَ ذلك عن أحدٍ مِنَ البَصْريِّينَ .

ثمَّ إذا اتَّصَلَ بالمُدغَم فيه واوُ جمعٍ ؛ نحوُ : (رُدُّوا) ، أو ياءُ مُخاطَبَةٍ ؛ نحوُ : (رُدِّي) ، أو نونُ التوكيد ؛ نحوُ : (رُدَّنَّ) .. أَدْغَمَ الحجازيُّونَ وغيرُهُم مِنَ العرب ، نبَّهَ علىٰ ذلك المُرَاديُّ .

---

(١) تنبيه : التزمَ المدغمونَ فتحَ المُدغَم فيه قبل هاء الغائبة ؛ نحوُ : (رُدَّها) ، و(لم يَرُدَّها) ، وضمَّهُ قبل هاء الغائب ؛ نحو : (رُدُّهُ) ، و(لم يَرُدُّهُ) ، وحكى الكُوفيُّونَ : (رُدُّها) بالضمِّ والكسر ، و(رُدِّهُ) بالفتح والكسر ، وذلك في المضموم الفاء ، وحكىٰ ثعلبٌ الأوجهَ الثلاثةَ قبل هاء الغائب ، وغُلِّطَ في تجويزه الفتحَ ، ورُدَّ : بأنَّهُ لا وجهَ لتغليطه بعد حكاية الكُوفيِّينَ له ، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ علىٰ مَنْ لم يحفظ ، وأمَّا الكسرُ : فالصحيحُ : أنَّهُ لُغَيَّةٌ في مضموم الفاء ومفتوحها ؛ سَمِعَ الأخفشُ مِنْ ناس مِنْ بني عقيل : (مُدِّهِ) ، و(عَضِّهِ) ، والتزمَ أكثرُ المدغمينَ الكسرَ قبل ساكنٍ ؛ فقالوا : (رُدِّ القومَ) ، وبنو أسد يفتحونَ ، وحكى ابنُ جنِّي أيضاً الضمَّ .

وأمَّا إذا لم يتَّصلْ بالفعل شيءٌ ممَّا ذُكِرَ .. ففيه ثلاثُ لغاتٍ : الفتحُ مطلقاً ؛ نحو : (رُدَّ) ، و(فِرَّ) ، و(عَضَّ) ، وهي لغةُ أسدٍ وغيرهم ، والكسرُ مطلقاً ؛ نحو : (رُدِّ) ، و(فِرِّ) ، و(عَضِّ) ، وهي لغةُ كعبٍ ونُمَير ، والإتباعُ لحركة الفاء ؛ نحو : (رُدُّ) ، و(فِرِّ) ، و(عَضَّ) ، وهـٰذا أكثرُ في كلامهم . انظر « توضيح المقاصد » (٣/١٦٤٩ـ١٦٥٠) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٨٩٧) ، و« حاشية الصبان » (٤/ ٤٩٦) .

٩٩٨ـ وفَكُّ (أَفْعِلْ) في التعجُّبِ ٱلْتُزِمْ وٱلْتُزِمَ الإدغامُ أيضاً في (هَلُمْ)

ولمَّا ذَكَرَ أنَّ فعلَ الأمرِ يجوزُ فيه وجهانِ ـ نحوُ : (احْلُلْ) ، و(حُلَّ) ـ . . استثنىٰ مِنْ ذلك شيئَينِ :

أحدُهما : (أَفْعِلْ) في التعجُّب ؛ فإنَّهُ يجبُ فكُّهُ ؛ نحوُ : (أَحْبِبْ بزيدٍ إليَّ !!) ، و(أَشْدِدْ ببياضِ وجهِهِ !!) .

الثاني : (هَلُمَّ) ؛ فإنَّهم التزَمُوا إدغامَهُ .

والله سبحانه وتعالى أعلم

ويَرِدُ علىٰ قول الناظم : (وفي جزمٍ وشِبْهِ الجزمِ تخييرٌ) . . نحوُ : (لم يَرُدُّوا) و(رُدُّوا) ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ فيه التخييرُ ، بل يجبُ فيه الإدغامُ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❃ قوله : (وفَكُّ « أَفْعِلْ ») فَكُّ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (ٱلْتُزِمْ) ، وقولُهُ : (أيضاً) : مفعولٌ مطلقٌ ، وهـٰذا البيتُ استدراكٌ علىٰ ما قبلَهُ .

❃ قوله : (هَلُمْ) تقدَّم أنَّهُ عندَ الحجازيِّينَ : اسمُ فعلٍ بمعنى : احْضُرْ ، أو أَقْبِلْ ، وعندَ بني تميم : فعلُ أمرٍ[2] .

. . . .

---

(١) الدرر السنية (٢/١٠٩١) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/١٦٤٨) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (١/٣٤٤) ، و« المساعد » (٣/٣٤٩) .

(٢) انظر « توضيح المقاصد » (٣/١٦٥٠) ، و« تمهيد القواعد » (٨/٣٨٤٨) .

ومذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّ (هَلُمَّ) مُركَّبةٌ مِنْ (ها) التنبيهِ ومِنْ (لُمَّ) التي هي فعلُ أمر مِنْ قولهم : (لَمَّ اللهُ شَعَثَهُ) ؛ أي : جَمَعَهُ ؛ كأنَّهُ قيل : اجْمَعْ نفسَكَ إلينا ؛ فحُذفت ألفُها تخفيفاً[1] ، وقال الخليلُ : رُكِّبا قبلَ الإدغام ؛ فحُذفت الهمزةُ للدَّرْج إذ كانتْ همزةَ وصلٍ ، وحُذفت الألفُ لالتقاء الساكنَينِ ، ثمَّ نُقلت حركةُ الميمِ الأُولىٰ إلى اللام وأُدغمت[2] .

وقال الفرَّاءُ : مُركَّبةٌ مِنْ (هل) التي للزَّجْر و(أُمَّ) بمعنى (اقصِدْ) ؛ فخُفِّفت الهمزةُ بإلقاء حركتِها على الساكن قبلها ؛ فصار : (هَلُمَّ) .

ونَسَبَ بعضُهُم هٰذا القولَ للكُوفيِّينَ ، وقولُ البَصْريِّينَ أقربُ إلى الصواب .

وقيل : إنَّها ليستْ مُركَّبةً ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[3] .

. . . .

❀❀❀

---

(١) أي : حُذفت ألف (ها) تخفيفاً .

(٢) فأصلها عنده : (ها اُلْمُمْ) .

(٣) شرح الأشموني (٣/ ٨٩٨) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٣٩٠) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٦٥١ـ١٦٥٢) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٠٩ـ١١٠) .

خاتمة الكتاب

٩٩٩ـ وما بجَمْعِهِ عُنِيتُ . . . .

[خاتمةُ الكتاب]

❁ قوله : (وما بجَمْعِهِ) ؛ أي : والذي (عُنِيتُ)[١] ؛ أي : اهتممتُ ؛ يُقالُ : (عُنِيَ بكذا) ؛ أي : اهتمَّ به ، ويلزمُ بناؤُهُ للمفعول ، والتاءُ : فاعلٌ لا نائبُ فاعلٍ على الراجح ، وكذا سائرُ الأفعالِ التي التزمتْ فيها العربُ البناءَ للمفعول ، كما صرَّح بذلك الرَّحْمانيُّ في « حواشي التحرير » ؛ وذلك لأنَّها مبنيَّةٌ للمفعول صورةً ؛ إذ هي بمعنى المبنيِّ للفاعل .

[خاتمةُ الكتاب]

. . . .

(١) في هامش (ج ، د) : (قولُهُ : « عُنِيتُ » قال في « المصباح » : « عَنَيْتُهُ عَنْياً » مِنْ باب « رمىٰ » : قصدتُهُ ، و« اعتنيتُ بأمره » : اهتممتُ واحتفلت ، و« عَنَيْتُ به أعني » مِنْ باب « رمىٰ » أيضاً « عنايةً » كذلك ، ثمَّ قال : و« عُنِيتُ بأمر فلانٍ » بالبناء للمفعول : شُغِلتُ به ، وربَّما قيل : « عَنَيْتُ بأمره ـ بالبناء للفاعل ـ فأنا عانٍ » انتهىٰ مُلخَّصاً ، وعلىٰ هـٰذا : فيصحُّ قراءةُ « عنيت » بالبناء للفاعل . انتهىٰ « جامع الحاشية رحمه الله ») .

قال شيخُ الإسلام : (**والأفصحُ إذا عُدِّيَ « عُنِيَ » بالباء ـ كما هنا ـ** : بناؤُهُ للمفعول ، وبناؤُهُ للفاعل لغةٌ ، فإن لم يُعَدَّ بالباء بُنِيَ للفاعل ؛ يُقالُ : « عناه الأمرُ يَعْنِيهِ عنايةً » ؛ أي : أَهَمَّهُ)[1] .

وظاهرُ قولِهِ : (**بجَمْعه**) : أنَّ جميعَ ما في هٰذه « المنظومةِ » مِنْ كلام

❁ **قوله : (وظاهرُ قولِهِ : « بجَمْعه ». . .) إلىٰ آخره : في كون ذلك** ظاهرَهُ نَظَرٌ ؛ إذ لا تَقتضِيهِ العبارةُ ؛ لا وضعاً ولا عُرْفاً ولا بوجهٍ آخَرَ ، كما لا يخفىٰ ، وكأنَّهُ توهَّمه مِنْ تقديم الجارِّ والمجرورِ ، وهو غيرُ مُقتضٍ لذلك عندَ التدبُّر ؛ علىٰ أنَّ هٰذا الظاهرَ يَدُلُّ علىٰ عدم إرادتِهِ ما ذَكَرَهُ في قوله : (مع أنَّهُ قال. . .) إلىٰ آخره ، فكيف يُجعَلُ ذلك معارضاً ويُحتاجُ إلى الجواب ؟! علىٰ أنَّ المقامَ يَدُلُّ علىٰ أنَّهُ قال ذلك تواضعاً ، أو باعتبار الأغلب .

علىٰ أنَّ لك أنْ تقولَ : مُرادُهُ : الجمعُ مِنَ « الكافية » ؛ بقرينةِ قولِهِ : (أحصىٰ مِنَ الكافية الخُلاصهْ) ؛ فإنَّهُ قَصَدَ به بيانَ المأخوذ منه ، ووَصَفَ المأخوذَ بأنَّهُ خُلاصتُهُ ، لٰكنَّ هٰذا يَقتضِي : أنَّ جميعَ ما جَمَعَهُ مِنْ ألفاظ « الكافية » ، مع أنَّهُ ليس كذلك ، فيُحتاجُ لإيقاع (ما) على المعاني ، والتكلُّفِ بما يُناسِبُ ذلك لتصحيح كلامِهِ .

علىٰ أنَّ في جوابه الذي ذَكَرَهُ نَظَراً ؛ وذلك لأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ النُّحاةَ ذكروا هٰذه الأمورَ مِنَ الشاذِّ واختار هو القياسَ ، بل قالوا بالقياس ؛ ولذلك قال الأُشْمُونيُّ عندَ قولِهِ : (واتِّصالا أختارُ) : (وما اختاره الناظمُ هنا هو مُختارُ

---

(١) الدرر السنية (٢/١٠٩١) .

النُّحاة ولم يخترعْ شيئاً ، مع أنَّهُ قال : (ولا أمنعُهُ فقد وَرَدْ) ، وقال : (وليس

الرُّمَّانيِّ وابنِ الطَّرَاوةِ)[1] ، وعندَ قولِهِ : (وليس عندي لازماً) : (وفاقاً ليونسَ والأخفشِ والكُوفيِّينَ)[2] ، وعندَ قولِهِ : (ولا أرىٰ منعاً) : (وفاقاً لابن طلحةَ وابنِ عُصْفُورٍ في الأوَّل ، ولقوم في الثاني)[3] ، وإن كان مُخالفاً في جميعِ ما ذَكَرَ مذهبَ الجمهور .

ولا نُسلِّمُ أيضاً أنَّ جميعَ ما في « المتن » ليس مِنْ مُختَرَعاته ؛ وذلك لأنَّ التسميةَ بـ (النائب عن الفاعل) وبـ (البدل المطابق) . . مِنْ مُختَرَعاته ، كما قرَّروه في موضعه ، ولو سُلِّمَ أنَّ الكلَّ ليس مِنْ مُختَرَعاته بل إنَّما انفرد بالقول بالقياسيَّة . . نقولُ : إنَّ القولَ بالقياسيَّة مِنْ جملة المُختَرَعات ، فلم يتمَّ هٰذا الجواب[4] .

(١) شرح الأشموني (١/ ٥٣) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٤٢٩) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ١٨٥) .

(٤) جاءت القولة في (ك) : (قوله : « وأُجِيبَ : بأنَّ ما ذُكِرَ ليس مِنْ مُختَرَعاته » في هٰذا الجواب نَظَرٌ ؛ وذلك لأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ النُّحاةَ ذكروا هٰذه الأمورَ من الشاذِّ واختار هو القياسَ . . . فلم يتمَّ هٰذا الجوابُ .

فالأَوْلى الجوابُ : بأنَّا لا نُسلِّم أنَّ ظاهرَ قوله : « وما بجمعه . . . » إلىٰ آخره : ما ذَكَرَ ؛ لأنَّ مُرادَهُ : الجمعُ من كلامه في كتابٍ آخَرَ ؛ بقرينةِ قولِهِ : « أحصىٰ من الكافية الخلاصهْ » ؛ فإنَّهُ قَصَدَ به بيانَ المأخوذ منه بأنَّهُ « الكافية » ، ووَصَفَ المأخوذَ بأنَّهُ خلاصتُها ؛ علىٰ أنَّهُ قد يُقالُ : إنَّ الجمعَ هو ضمُّ الألفاظِ بعضِها لبعض ، لا الأخذُ من الغير .

=

. . . . قــد كَمَــلْ   نَظْماً علىٰ جُلِّ المُهِمَّاتِ ٱشْتَمَلْ

عندي لازماً) ، وقال : (ولا أرىٰ مَنْعاً)[1] .

وأُجِيبَ : بأنَّ ما ذَكَرَ ليس مِنْ مُخترَعاته ، بل ذَكَرَها النُّحاةُ مِنَ الشاذِّ ، واختار الناظمُ فيها القياسَ ، أفادَهُ الغَزِّيُّ[2] .

❀ قوله : (كَمَلْ) بتثليث الميم ، والفتحُ أَوْلىٰ ؛ دَفْعاً لعيب السِّناد .

❀ قوله : (نَظْماً) حالٌ مِنْ فاعل (كَمَل) العائدِ إلىٰ (ما) الموصولةِ ؛ أي : كَمَلَ نَظْمُهُ ؛ أي : نَظْمُ أحكامِهِ لا توابعِهِ ، . . . .

❀ قوله : (وقال : « ولا أَرىٰ مَنْعاً ») ، وقال غيرَ ذلك أيضاً ؛ كقوله : (واتِّصالا أختارُ) ، ونحوِ ذلك ؛ ممَّا هو كالصريح في أنَّ له شيئاً مِنْ عِنْدِيَّاته .

❀ قوله : (أي : كَمَلَ نَظْمُهُ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا التفسيرُ إنَّما يُناسِبُ كونَهُ تمييزاً الذي اختاره فيما بعدُ ، ويكونُ فيه إشارةٌ إلىٰ أنَّهُ مُحوَّلٌ عن الفاعل ، ولا يناسبُ كونَهُ حالاً الذي الكلامُ فيه .

= ولا نُسلِّمُ أيضاً أنَّ المقصودَ من قوله : « ولا أمنعُهُ » ونحوِهِ : أنَّهُ انفرد به عن جميع النُّحاة ، بل عن الجمهور ؛ فلا يُنافي موافقةً لغيره ، كما تقدَّم بيانُهُ .

فهـٰذا البحثُ مخدوشٌ ، ولو سُلِّمَ توجُّهُهُ فيُقالُ : إنَّ تعبيرَهُ بذلك تواضعٌ ، أو باعتبار الأغلب ، فتأمَّلْ) .

(١) انظر (٣/ ٩٩ ، ٤١٧ ، ٤/ ٣٧٦) .

(٢) فتح الرب المالك (ق/ ٢٠٩) مخطوطة المكتبة الأزهرية ، برقم : (٢٠٦٣٤) .

ونصبُهُ على التمييز أَوْلىٰ مِنْ جَعْلِهِ حالاً ؛ لأنَّ وقوعَ المصدرِ حالاً موقوفٌ على السماع ، وجملةُ (اشْتَمَلْ) : نعتٌ له ، و(علىٰ جُلِّ المُهِمَّاتِ) : مُتعلِّقٌ بـ (اشْتَمَل) ، ....

❁ قوله : (ونصبُهُ على التمييز أَوْلىٰ مِنْ جَعْلِهِ حالاً . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مُرجِّحٌ للنصب على التمييز ، وقد يُعارَضُ هـٰذا المُرجِّحُ بوجودِ مُرجِّحٍ للحاليَّة ؛ وهو أنَّ النَّظْمَ عليها بمعنى المنظوم ، وهو الأوفقُ بوصفِ (نَظْماً) بالجملتَينِ بعدَهُ ؛ لأنَّ الاشتمالَ على المُهِمَّات وإحصاءَ خلاصةِ « الكافيةِ » . . أَلْيَقُ بالنَّظْم بمعنى المنظوم مِنَ النَّظْم بالمعنى المصدريِّ ؛ فالاحتمالانِ مُتساوِيانِ .

نعم ؛ يُمكِنُ حَمْلُ النظمِ على المعنى المصدريِّ ، ويكونُ في ضمير (اشتمل) وما بعدَهُ استخدامٌ ؛ حيثُ أُعِيدَ عليه الضميرُ بمعنى المنظوم ؛ علىٰ حدِّ[1] : [من الوافر]

إذا نَـزَلَ السمـاءُ بـأرضِ قـومٍ رَعَيْنـاهُ ولـو كـانـوا غِضَـابَـا

أمَّا ذِكْرُ اللفظِ بمعنىً ، ثمَّ ذِكْرُهُ بمعنىً آخَرَ . . فهو شِبْهُ استخدامٍ على

---

(١) البيت لمُعوِّد الحكماء معاوية بن مالك ، كما في « الأصمعيات » (ص٢١٤) ، و« الحماسة البصرية » (١/ ٧٩) ، وانظر « عروس الأفراح » (٢/ ٢٤٥) ، و« شرح المختصر » للسعد (ص٦٩٤) .

الراجح ؛ كقوله[1] : [من الكامل]

وإذا البـلابِـلُ أفصحـتْ بلُغـاتِهـا فانْفِ البلابِلَ باحْتِساءِ بلابِلِ

أراد **بالبلابل الأوَّلِ** : الطيورَ المعلومةَ ؛ جمع (بُلْبُل) بضمِّ الباءين ، **وبالثاني** : الأحزانَ ؛ جمع (بَلْبَالٍ) بفتح الباءين ؛ وهو الحزنُ ، **وبالثالث** : كؤوسَ المُنادمة ؛ جمع (بُلْبُلَة) [بضمِّ الباءين] .

و(**أفصحتْ**) : نطقتْ ألسنتُها نُطْقاً خالياً من اللُّكْنة ، قال عبدُ الحكيم : (يُقالُ : **أفصح الأعجميُّ** : إذا انطلق لسانُهُ ، وخَلَصَتْ لغتُهُ عن اللُّكْنة ، وجادتْ ولم يلحنْ ، **والمُرادُ باللغات** : النَّغَماتُ ؛ وهي جَعْلُ كلِّ كلمةٍ نغمةً)[2] .

وقولُهُ : (فانْفِ البلابِلَ) ؛ أي : أَبْعِدِ الأحزانَ ، وقولُهُ : (باحتساء . . .) إلىٰ آخره ؛ مِنَ الحَسْو ؛ وهو الشُّرْبُ ؛ أي : بالشُّرْب مِنْ كاسات الخمر .

قال اليعقوبيُّ : (والمعنىٰ : أَنَّهُ يأمرُ بشُرْب آنيةِ الخمرِ لدفع الأحزانِ التي حرَّكها صوتُ ذلك الطائر ؛ لأنَّ الصوتَ الحسنَ ممَّا يُحرِّكُ الأشواقَ) انتهىٰ[3] .

---

(١) البيت للثعالبي في « ديوانه » (ص١٠٥) ، وانظر « عروس الأفراح » (٢/٢٩٦) ، و« شرح المختصر » للسعد (ص٧٥٩) .

(٢) حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على المطول (ص٥٦٠) .

(٣) مواهب الفتاح (٤/٤٣٩) .

والجُلُّ ـ بضمِّ الجيم ـ : المُعظَم ، والمُهِمَّات : جمعُ (مُهِمَّة) ، . . . . . .

قيل : (إنَّ قولَهُ : « نَظْماً » مُوطِّئٌ لِمَا بعدَهُ ، سواءٌ جُعِلَ حالاً أو تمييزاً ؛ وذلك لانفهام كونِهِ نَظْماً مِنْ قوله : « وما بجَمْعه عُنِيتُ » مع قوله فيما سبق : « وأستعينُ اللهَ في ألفيَّهْ » ؛ إذ الألفيَّةُ لا تكونُ إلا نَظْماً) انتهىٰ .

ورُدَّ : بأنَّ لفظَ (ألفيَّهْ) إنَّما هو نسبةٌ إلىٰ (ألفٍ) الصادقِ بألفِ بيتٍ ، وغيرِهِ ؛ كألف مسألةٍ ؛ فمِنْ أين هـٰذه الدَّعْوىٰ ؟! إلا أنْ يُقالَ : هـٰذا مبنيٌّ على الاستعمال العُرْفيِّ .

❀ **قوله : (والجُلُّ ـ بضمِّ الجيم ـ : المُعظَم)** حيثُ كان الجُلُّ بمعنى المُعظَمِ . . نافىٰ قولَهُ في الخُطْبة : (مقاصدُ النحوِ بها مَحْويَّهْ) ، والمقاصدُ هي المُهِمَّاتُ ، فعبارتُهُ هناك تَدُلُّ : علىٰ أنَّهُ التزم أنْ تَحوِيَ جميعَها ؛ إذ هو مُقتضىٰ عموم الإضافة ، وعبارتُهُ هنا تَدُلُّ : علىٰ أنَّهُ حَوَىٰ جُلَّها ـ أي : مُعظمَها ـ لا كلَّها ، وكان مولانا العلَّامةُ كمالُ الدين بنُ الهُمَام يقولُ[1] : (لو قال : « علىٰ حَلِّ المُهِمَّات » بالحاء المُهمَلة . . لكان أحسنَ) ، وذلك ظاهرٌ ؛ لأنَّهُ كان ينتفي الاعتراضُ المذكور ، وتكونُ اللامُ في (المُهِمَّات) للمعهود المُتقدِّم في الخُطْبة ، وأنَّ المُرادَ : أنَّهُ اشتمل علىٰ حَلِّها وبيانِها ، ووفَّىٰ بما وَعَدَهُ فيها .

وممَّا نُورِدُهُ هنا : أنَّهُ بَلَغَني عن مُدرِّسٍ أنَّهُ قال في قوله : (مقاصدُ النحو بها مَحْوِيَّهْ) : إنَّهُ لم يُرِدْ بها مُهِمَّاتِ النحو ، إنَّما أراد كتاباً له في النحو اسمُهُ

---

(١) الكلام للإمام السيوطي ، كما سيأتي التنبيه عليه تعليقاً في (٥/ ٦٠١) .

« المقاصد » ، وإنَّهُ نَظَمَهُ في هـٰذه « الألفيّة » .

وأقولُ : هـٰذا قولُ مَنْ لا خبرةَ له ، أمَّا أوَّلاً : فليس للمُصنِّف كتابٌ يُسمَّى « المقاصدَ » ، وقد تتبَّعتُ أسماءَ كتبِ ابنِ مالكٍ ، وما سمَّاه الناسُ منها نَظْماً ونَثْراً ، وذكره النُّحاةُ والمُؤرِّخون وأربابُ التراجم نثراً ونَظَمُوهُ شعراً ، فلم أرَ أحداً ذَكَرَ هـٰذا في أسماء كتبِهِ[1] .

وأمَّا ثانياً : فلأنَّ له كتاباً يُسمَّى « الفوائدَ » ، وهو الذي اختصر منه « التسهيل » ؛ ولذلك سمَّاه « تسهيلَ الفوائد وتكميلَ المقاصد » ، فإن كان هـٰذا المُدرِّسُ أشار إلىٰ هـٰذا . . فلا يصحُّ ما ادَّعاه ؛ لأنَّ الكتابَ المذكورَ كتابٌ مبسوط جدّاً جامعٌ ، ليس في النحو أجمعُ منه ؛ بحيثُ إنَّ الشاعرَ سعدَ الدينِ محمَّدَ بنَ عربيٍّ قال يمدحُ المُصنِّفَ ويُشيرُ إلىٰ هـٰذا الكتابِ[2] : [من البسيط]

إنَّ الإمـامَ جمـالَ الـدِّيـنِ فَضَّلَـهُ إلـٰهُـهُ ولنَشْـرِ العِلْـمِ أَهَّلَـهُ
أَمْلىٰ كتاباً لهُ يُسْمَى الفوائدَ لم يَـزَلْ مُفِيـداً لـذي لُـبٍّ تـأَمَّلَـهُ
فكلُّ مسألةٍ في النَّحْوِ يجمعُها إنَّ الفـوائـدَ جمـعٌ لا نظيـرَ لـهُ

فكيف يُظَنُّ أنَّ « الألفيَّةَ » نظمٌ لهـٰذا الكتابِ والذي فيها لا يبلغُ خُمُسَ ما فيه ؟! فإنَّ « الألفيَّةَ » فيها ثُلُثُ ما في « الكافية » أو نصفُها ، و« الكافيةَ »

(١) انظر « بغية الوعاة » (١/ ١٣١ ـ ١٣٣) .

(٢) ديوان سعد الدين بن عربي (ص ١٨٠ ـ ١٨١) ، وفي قوله : (إنَّ الفوائدَ جمعٌ لا نظير له) توريةٌ في غاية الحسن .

. . . .

فيها نصفُ ما في « التسهيل » أو أرجحُ قليلاً ، و« التسهيلَ » فيه بعضُ ما في هـٰذا الكتاب ؛ إمَّا نصفُهُ أو أكثرُ قليلاً بحسَب الظنِّ ؛ فإنِّي لم أقفْ عليه ، فكيف يُتصوَّرُ أنْ تكونَ « الألفيَّةُ » التي هي مُختصَرٌ مِنْ مُختصَرٍ مِنْ مُختصَرٍ حاويةً لِمَا في المبسوط الأصليِّ ؟!

وممَّا يزيدُ ما قاله فساداً : أنَّهُ لو كان المُرادُ بـ (مقاصد النحو) اسمَ كتابٍ.. لكان مفرداً ؛ لأنَّهُ عَلَمٌ ، فلم يكن يجوزُ الإخبارُ بـ (مَحْوِيَّةْ) ، بل كان يُقال : (مَحْوي) .

وسعدُ الدِّينِ المذكورُ : شاعرٌ مشهورٌ له ديوانٌ ، وهو ولدُ محيي الدِّينِ محمَّدِ بنِ عربيٍّ الصوفيِّ المشهورِ صاحبِ « الفُصُوص » وغيرِها ، الذي يتكلَّم فيه الفقهاءُ وينسبونه إلى الإلحاد ، والله أعلمُ بسريرته وحقيقةِ حاله ، وقد كان ولدُهُ هـٰذا بدمشقَ مُجتمِعاً على ابنِ مالكٍ والنوويِّ وغيرِهما مِنَ الأئمَّة . انتهىٰ « نُكَت »[1] .

لـٰكنَّ المَقَّريَّ في « نَفْح الطِّيب » صرَّح : بأنَّ له كتاباً يُسمَّىٰ

(١) نكت السيوطي (ق/٢٥٧ـ ٢٥٨) ، والكلام له من بداية القولة ، وانظر « تعليق الفرائد » (١/٣٠ـ ٣٢) ، والإمامُ ابن عربي من كبار أهل العلم والولاية والمعرفة ، وهو بريءٌ ممَّا نُسب إليه ممَّا ظاهرُهُ الاتحاد أو غيره ، كما ذهب إلىٰ ذلك كثيرٌ مِنْ أساطين العلم وشيوخِ الإسلام ، وللإمام السيوطي رسالة قيمة في تبرئة ابن عربي سمَّاها « تنبئة الغبي بتبرئة ابن العربي » ، واعتمد فيها مسلكاً وسطاً ؛ وهو اعتقادُ ولايته وتحريمُ النظر في كتبه .

بـ « المقاصد » ، وأنَّ قولَهُ : (مقاصدُ النحوِ بها مَحْوِيَّهْ) إشارةٌ إليه ، وأجاب عن التأنيث في (محويَّه) : بأنَّهُ مِنْ قَبِيل الاستخدام[1] ، فيكونُ قد ذكر المقاصدَ بمعنى الكتاب ، وأعاد عليه الضميرَ بمعنى المُهِمَّات ، ومثلُهُ شائعٌ .

وأُجِيبَ عن المُنافاة المذكورةِ : بأنَّ ذِكْرَ (جُل) هنا دليلٌ على أنَّهُ مُلاحِظٌ تقديرَهُ في قوله في الخُطْبة : (مقاصدُ النحوِ بها مَحْوِيَّهْ) ، ولم نصرفْ ما هنا إلى ما هناك ـ مع أنَّهُ المُناسِبُ لكونه في محلِّ الحاجة ـ بأنْ يُرادَ بالجُلِّ الكلُّ مجازاً ؛ لأنَّ هـٰذا هو المُوافِقُ للواقع ؛ لتركه كثيراً مِنَ المقاصد .

وبهـٰذا يُعلَمُ ما في كلام ابنِ الهُمَامِ المفيدُ صحَّةَ إبقاءِ ما في الخُطْبة على ظاهره ، وبأنَّ ما تقدَّم واقعٌ في سياق الترجِّي والطَّلَب ، وما هنا هو ما اتَّفق له ، ولا يلزمُ مِنْ طَلَب شيءٍ حصولُهُ بعينه ، ولا يَرِدُ على هـٰذا : عدمُ صحَّةِ قولِهِ : (وما بجَمْعِهِ عُنِيتُ قد كَمَلْ) ؛ حيثُ عَنَى بـ (جمع) الجميعَ لكونه مطلوبَهُ ؛ لأنَّ مَحَطَّ الإخبارِ هو قولُهُ : (على جُلِّ المُهِمَّات . . .) إلى آخره .

وهـٰذا كلُّهُ مبنيٌّ على اتِّحاد المُرادِ بالاحتواء فيما سبق والاشتمالِ هنا ، كما هو الظاهرُ ، دونَ ما إذا أُرِيدَ بما تقدَّم الاحتواءُ الحقيقيُّ ؛ وهو المُتعلِّقُ بالجُل ، والمجازيُّ ؛ وهو المُتعلِّقُ بما عدا ذلك ؛ باعتبارِ أنَّ مَنْ عرفَ الجُلَّ قَدَرَ على تحصيلِ ما عداه ولو ادِّعاءً ، وأُرِيدَ بما هنا الاشتمالُ الحقيقيُّ فقط ، فتندفعُ المُنافاةُ ، وإن كان هـٰذا بعيداً ؛ إذ يَبعُدُ تخصيصُ الاشتمالِ بالدَّلالة

(١) انظر « نفح الطيب » (٢/ ٢٢٤ـ ٢٢٥) .

وفي الكلام حذفُ الموصوف ؛ أي : معظمِ المسائلِ .

❁ **قوله : (أَحْصَىٰ مِنَ « الكافيةِ ») أَحْصىٰ : فعلٌ ماضٍ ، و(مِنَ « الكافيةِ ») : مُتعلِّقٌ به ، و(الخُلاصهْ) : مفعولُهُ ، وبها اشتَهَرَ هـٰذا « النَّظْمُ »** .

ولا يجوزُ أنْ يكونَ (أَحْصىٰ) أفعلَ تفضيلٍ خبراً مُقدَّماً و(الخُلاصهْ) مبتدأً مُؤخَّراً ؛ **لمانعٍ لفظيٍّ ومعنويٍّ** ؛ **أمَّا الأوَّلُ** : فلأنَّ أفعلَ التفضيل لا يُصاغُ مِنَ

بالفعل وتعميمُ الاحتواء ، مع أنَّهُ قد يتراءىٰ أنَّ الاحتواءَ أقوىٰ مِنَ الاشتمال ، وأيضاً كونُ « الألفيّة » تُوصِلُ للكل مع خُلُوِّها عن أبوابٍ كاملة . . لا يسوغُ إلا بالادِّعاء ، وهو خلافُ المُتبادرِ .

❁ **قوله : (وفي الكلام حذفُ الموصوف ؛ أي : معظمِ المسائلِ) يلزمُ عليه** وصفُ جمعِ الكَثْرةِ لغير العاقل بالمُطابِق ، مع أنَّ الأفصحَ فيه الإفرادُ ؛ كما أنَّ الأفصحَ في غيره المطابقةُ ، **إلا أنْ يُقالَ** : لمَّا حُذف الموصوفُ ضَعُفَ عن المُراعاة .

نعم ؛ لو جُعِلَ (المُهِمَّات) جمعَ (مُهِم) ، والموصوفُ المُقدَّرُ هو (الأحكام) . . لم يَرِدْ هـٰذا الإشكالُ أصلاً[1] .

❁ **قوله : (أمَّا الأوَّلُ : فلأنَّ أفعلَ التفضيل . . .)** إلىٰ آخره ، **وأيضاً كان الأَوْلىٰ** : التأنيثَ في قوله : (كما اقتضىٰ) ؛ بأنْ يقولَ : (كما اقتضتْ) ؛

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٤/ ٥٠٠) .

الرُّباعيِّ ، وأمَّا الثاني : فلأنَّهُ يلزمُ عليه ـ كما قاله الغَزِّيُّ[1] ـ أنْ يكونَ هـٰذا « النَّظْمُ » أكثرَ مسائلَ مِنَ « الكافية » ، مع أنَّهُ مُكابرةٌ في الحِسِّ .

والمعنىٰ : جَمَعَ وأحاطَ هـٰذا « النَّظْمُ » مِنْ منظومةِ المُصنِّف المُسمَّاة بـ« الكافية » . . خُلاصتَها .

وجَعَلَ السُّيُوطيُّ الضميرَ في (أَحْصىٰ) عائداً على الناظم ؛ لتقدُّمِ ضميرِهِ في قوله : (عُنِيتُ) ، وكان الأصلُ : (أَحْصَيتُ) ، لـٰكنَّهُ جاء به علىٰ طريق

لعود الضميرِ علىٰ مُؤنَّث ؛ وهو (الخُلاصهْ) ، وإن صحَّ التذكيرُ باعتبارِ كونِها متناً ، أو مُؤلَّفاً ، أو كتاباً ، أو نَظْماً .

❁ قوله : (مع أنَّهُ مُكابرةٌ في الحِسِّ) ؛ أي : لأنَّ في « كافية المُصنِّف » أبواباً كاملةً ليستْ في « الخُلاصة » ؛ كـ(باب ضمير الشأن) ، و(ضمير الفصل) ، و(القَسَم) ، و(التأريخ) ، و(التقاء الساكنَينِ) ، و« الكافيةُ » نحوُ ثلاثةِ آلافِ بيتٍ ، وفيها مِنَ العِلْم أمثالُ ما في « الألفية »[2] ، وحينئذٍ : فـ(أل) في (الخُلاصة) للجنس ، لا للاستغراق ؛ لتركه كثيراً مِنْ زُبْدها ، إلا أنْ يُرادَ المبالغةُ في المدح ؛ كما يَقتضِيهِ المَقَامُ .

❁ قوله : (والمعنىٰ : جَمَعَ وأحاطَ . . .) إلىٰ آخره : راجعٌ لقوله : (أَحْصىٰ : فعلٌ ماضٍ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (وجَعَلَ السُّيُوطيُّ الضميرَ في « أَحْصىٰ » عائداً على الناظم) هو

---

(١) فتح الرب المالك (ق/٢٠٩) نسخة أزهرية ، برقم : (٢٠٦٣٤) .

(٢) زاد في (ك) : (أو أرجح) .

. . . .

الالتفات مِنَ التكلُّم إلى الغَيبة ، ثمَّ ذَكَرَ عِلَّةَ ذلك في قوله : (كما ٱقتَضَىٰ غِنىً بلا خَصَاصَهْ) ؛ فالكافُ للتعليل ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ [البقرة : ١٩٨] ، وكأنَّ المُصنِّفَ قال : (السببُ في جَمْعِ هٰذه « الخُلاصة » : أنِّي اقتَضَيتُ غِنَىٰ كلِّ طالبٍ ، وذلك إنَّما يحصلُ بما فعلتُ ؛ إذ « الكافيةُ » كبيرةُ الحجمِ تَقصُرُ عنها هِمَمُ كثيرٍ مِنَ الطالبِينَ ، فجمعتُ هٰذه منها ؛ لتسهلَ قراءتُها علىٰ مَنْ يَشُقُّ عليه قراءةُ « الكافية ») انتهىٰ[١] .

بعيدٌ ؛ لأنَّهُ ليس علىٰ نَمَطِ قولِهِ : (اشتمل) ، وأيضاً : هو خلافُ الظاهرِ والأصل ؛ علىٰ ما قاله بعضُهُم ؛ مِنْ أنَّ الالتفاتَ بجميعِ أنواعِهِ مجازٌ ، وإن عُورِضَ هٰذا : بأنَّ إسنادَ الإحصاءِ والاقتضاءِ الآتي لغيرِ الناظم مجازٌ علاقتُهُ المَحَلِّيَّةُ والآليَّةُ ـ فإنَّ « المتنَ » محلٌّ لإحصاء الناظمِ تلك الخُلاصةَ ، وآلةٌ في اقتضائه الغنىٰ للطالب ـ لا حقيقةٌ وإن أُسنِدَ إليه الاقتضاءُ أوَّلَ الكتاب في قوله : (وتَقتضِي رضاً بغيرِ سُخْط) .

❁ قوله : (انتهىٰ) بقيَّةُ عبارته : وعندي مع ذلك تقريرٌ آخَرُ ؛ وهو أنِّي قرنتُ بين « الألفيَّة » و« الكافية » ، فرأيتُ المُصنِّفَ في مواضعَ كثيرةٍ يأخذُ أبياتَ « الكافية » برُمَّتها ، وقد يأخذُ البيتَ بلفظه إلا كلمةً أو كلمتَينِ ، وقد يأخذُ شطرَهُ ، وقد يأخذُ مِنْ كلِّ شطرٍ بعضَ ألفاظِهِ ، فلعلَّهُ أشار إلىٰ ذلك بما قاله ؛ ليُعلَمَ أنَّهُ لم يَنظِمْها نَظْماً مُقتضَباً ، إنَّما التقطَ منها ما أحبَّ علىٰ وجه

---

(١) نكت السيوطي (ق/٢٥٨) ، وانظر الحديث عن مؤلفات الناظم في (١/٣٥ـ٣٨) .

. . . .

الالتقاطِ والانتقاء ، وإن كان غيَّر بعضَ الأبياتِ أو الأَشْطارِ أو الألفاظ[1] .

[وكلُّ ما قرَّرْناه صحيحٌ لا تُستبعَدُ إرادتُهُ ، والأوَّلُ لا شكَّ في تعيُّنه .

ولمَّا انتهىٰ ما أراده الناظمُ مِنْ إيراد المسائلِ العِلْميَّةِ . . خَتَمَ كتابَهُ بحمد الله والصلاةِ علىٰ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ؛ ليكون أوَّلُ الكتاب وآخِرُهُ مُوشَّحاً بذلك ، وأنا أختمُ كتابي هـٰذا بمثلِ ذلك ، وأقولُ : إنَّ شُرُوعي فيه كان في سنةِ سبعٍ وستين وثمانِ مئةٍ ، فكتبتُ منه كُرَّاسةً واحدة إلىٰ أثناء (المعرب والمبني) ، ثمَّ فَتَرَ العزمُ عنه إلىٰ سنة ستٍّ وسبعين ، فكتبتُ منه من (حروف الجرِّ) إلىٰ آخر (عطف البيان) ، ثمَّ فَتَرَ العزمُ عنه إلىٰ سنة خمسٍ وثمانين ، فكتبتُ منه مِنْ أوائله إلىٰ (حروف الجرِّ) ، فاتَّصلتِ القطعةُ المكتوبةُ مِنْ أوَّل الكتاب إلى (العطف) ، ومِنْ حينئذٍ كَتَبَهُ الناسُ وسافروا به إلى البلاد الشاميَّة والحجازيَّة ، ثمَّ فَتَرَ العزمُ عنه ، فلمَّا كان في رمضانَ سنةَ خمسٍ وتسعين . . شَرَحَ اللهُ صدري لإكماله ، فأخذتُ في ذلك ، وانتهىٰ فراغُهُ يومَ الخميس تاسع شوَّالٍ مِنَ السنة المذكورة ، وقلتُ : [من الطويل]

أَلَا أيُّها النَّحْويُّ هـٰذا مُؤلَّفٌ يُعِينُكَ مهما تُقرِئُ الناسَ أو تُملِي

ثلاثينَ عاماً ظِلْتُ أَرقُبُ جَمْعَهُ وأجمعُ فيه ما تَفَرَّقَ في النَّقْلِ

---

(١) في (ط) : (قال السيوطي في « النكت » بعدما نقله عنه المُحشِّي : وعندي مع ذلك تقرير آخر . . . أو الألفاظ) بدل (قوله : « انتهىٰ » بقية عبارته . . . أو الألفاظ) .

. . . .   كما ٱقتَضَىٰ غِنىً بلا خَصَاصَهْ

١٠٠١ـ فأَحْمَدُ اللهَ . . . .

❁ قوله : (غِنىً) بكسر الغين المعجمة ؛ أي : استغناءً ، ويجوزُ فتحُها كما قال الفارِضيُّ[(١)] ؛ فيكونُ المعنىٰ : كما اقتضىٰ نَفْعاً ؛ إذ لا يوجد أنفعُ مِنْ هٰذا الكتابِ لحافظِهِ ببركة مُؤلِّفه ، و(الخَصَاصَهْ) بفتح الخاء المعجمة : الفقرُ وسُوءُ الحال .

❁ قوله : (فأَحْمَدُ) أتىٰ بفاء السببيّة ؛ لتسبُّبِ الحمدِ عن قوله : (علىٰ جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ) ، وعن قوله : (أَحْصىٰ) ، ونحو ذلك .

يُحرِّرُ كُتْباً عمَّ في الناسِ نفعُها   وسارتْ بها الرُّكْبانُ في الوَعْرِ والسَّهْلِ

يُقيِّدُ إطلاقاً ويُوضِحُ مُبهَماً   ويفتحُ إغلاقاً لِمَا كانَ في قُفْلِ

وكمْ فيهِ مِنْ نقلٍ غريبٍ وُجُودُهُ   يَعِزُّ علىٰ مَنْ رامَ إلَّا علىٰ مِثْلِي

فدونَكَ تأليفاً مُفيداً مُحرَّراً   مِنَ الناسِ لم يَسمَحْ بهِ أحدٌ قَبْلِي

وللّٰهِ كلُّ الحمدِ ثمَّ صلاتُهُ   وتسليمُهُ الوافي علىٰ خاتمِ الرُّسْلِ

انتهىٰ][(٢)] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٢٠٤) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٢٥٨ـ ٢٥٩) ، وما بين المعقوفين لم يَرِدْ في الإبرازة التي اعتمدنا عليها ، وآثرت ذكره ؛ لكونه لا يخلو عن فائدة .

. . . . . . مُصلِّياً علىٰ مُحمَّـدِ خيـرِ نبـيٍّ أُرسِـلَا
١٠٠٢ـ وآلِـهِ الغُـرِّ الكِـرَامِ البَـرَرَهْ . . . .

❁ قوله : (مُصلِّياً) حالٌ مِنْ فاعلِ (أحمدُ) ، وتقدَّمَ الكلامُ عليها مبسوطاً في الخُطْبة[١] .

❁ قوله : (خيرِ نبيٍّ) بدلٌ مِنْ (مُحمَّدٍ) ، وجملةُ (أُرسِلَا) : نعتُ (نبيٍّ) .

❁ قوله : (وآلِهِ) عطفٌ علىٰ (مُحمَّدٍ) ، لا علىٰ (خيرِ) ؛ لأنَّهُ يلزمُ عليه إبدالُ شيئَينِ مِنْ شيءٍ واحدٍ مع امتناعه .

❁ قوله : (الغُرِّ) بالغين المُعجَمة : جمعُ (أَغرَّ) ؛ وهو أبيضُ الجبهةِ مِنَ الخيل ؛ فقد شبَّه آلَهُ صلَّى الله عليه وسلَّم بالأَغَرِّ مِنَ الخيل ، واستعار اسمَهُ لهم علىٰ سبيل الاستعارة التصريحيَّةِ ، ويحتملُ أنْ يُرادَ بالآل : جميعُ المؤمنينَ ،

❁ قوله : (فقد شبَّه آلَهُ صلَّى الله عليه وسلَّم) فيه : أنَّهُ يلزمُ حينئذٍ الجمعُ بينَ الطرفَينِ ؛ فالأَوْلىٰ : أنْ يُجعَلَ المُشبَّهُ مُطلَقَ الأشرافِ الشاملَ للآل ولغيرهم .

والأَوْلىٰ مِنْ ذلك : أنْ يُقالَ : شبَّه مَنْ له بياضٌ وبَهْجةٌ ونورٌ يَخُصُّ وجهَهُ ـ وإن كانتْ أعضاؤُهُ كلُّها ذاتَ بياضٍ وبَهْجةٍ ونورٍ كائناً مَنْ كان ـ بمعنى الأغرِّ ؛ بجامع مُطلَقِ تميُّزِ الوجهِ عن بقيَّة الأعضاء ببياضٍ وبَهْجة ، ثمَّ تُنُوسِيَ

---

(١) انظر (١/ ١٩٤) .

ويكونَ قولُهُ : (الغُرِّ) تلميحاً لقوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « أنتمُ الغُرُّ المُحجَّلونَ يومَ القيامةِ مِنْ أَثَرِ الوضوءِ »[1] .

و(الكِرَام) : جمعُ (كَرِيم) ، و(البَرَرَهْ) : جمعُ (بارٍّ) .

التشبيهُ ، وادُّعِيَ أنَّ جنسَ المُشبَّهِ به نوعانِ ؛ نوعٌ له الهيكلُ المخصوصُ ذو القوائمِ الأربعِ والصهيلُ ، ونوعٌ آخَرُ له استواءُ القامةِ والنُّطْق والكمالات ـ وهٰذا هو حاصلُ قولِهِم : (وادُّعِيَ أنَّ المُشبَّهَ مِنْ جنس المُشبَّه به) ، وعدلتُ عنه ؛ لِمَا فيه مِنَ البشاعة هنا ، كما لا يخفى ـ واستُعِيرَ اسمُ المُشبَّهِ به للمُشبَّه ، فصار الأغرُّ بمعنىٰ مَنْ له بياضٌ وبَهْجةٌ ونور . . . إلىٰ آخره كائناً مَنْ كان ، ثمَّ جُمِعَ ووُصِفَ به الآل ، فلم يَجْرِ الغُرُّ على الآل إلا بعدَ فراغِ الاستعارة وصيرورتِهِ بمعنىٰ مَنْ له بياضٌ . . . إلىٰ آخره ، وليس معنا الآن مُشبَّهٌ كما هو قضيَّةُ منعِ الجمهورِ الاستعارةَ في مثل ذلك ؛ إذ لا ملازمةَ بين الآل مِنْ حيثُ إنَّهُم آلٌ وبين معنى الأغرِّ ، فلا ينتقلُ الذِّهْنُ منه إلى المُشبَّه به ، فلا يصحُّ أنْ يُستعارَ له اسمُهُ ، فليس هنا جمعٌ بين المُشبَّه والمُشبَّهِ به علىٰ وجهٍ يُنبِئُ عن ذلك التشبيه ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (ويكونَ قولُهُ : « الغُرِّ » تلميحاً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ الخطابَ فيه عامٌّ لجميع أمَّةِ الإجابة ، كما قاله الجلالُ السُّيُوطيُّ[2] .

---

(١) رواه مسلم (٢٤٦) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) انظر « البهجة المرضية » (ص٥١٤) .

. . . . وصحبِـهِ المُنتَخَبِيـنَ الخِيَـرَهْ

❁ قوله : (المُنتَخَبِينَ) ؛ أي : المُختارِينَ ، و(الخِيَرَهْ) بكسر الخاء المُعجَمة وفتحِ الياء : . . . .

❁ قوله : (أي : المُختارِينَ) ؛ أي : المُفضَّلِينَ علىٰ غيرهم ، كما وَرَدَ ذلك في الأحاديث ؛ التي منها : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « لو أنفقَ أحدُكُم مثلَ أُحُدٍ ذهباً . . ما بَلَغَ مُدَّ أحدِهِم ولا نَصِيفَهُ »[1] ، وبنحو هٰذا الحديثِ انقطعتِ الأطماعُ عن تحصيلِ مقامِهِمُ الرفيع ؛ بسبب صُحْبة الشفيع ؛ ولهٰذا قال بعضُ الألبَّاء[2] : (ما فاتنا غيرُ الصَّدْرِ الأوَّل ، وأمَّا مَنْ عَدَاهُم فهم رجالٌ ونحن رجالٌ)[3] ، فتقديمُهُم في الفضل مشهورٌ ، بل صار ذلك كالمعلوم بالضرورة . انتهىٰ مِنْ بعض الحواشي .

وفي قول بعضِ الألبَّاء المذكورِ شيءٌ ، وكأنَّهُ غَفَلَ عن قول الصادقِ المصدوق : « خيرُ القرونِ قَرْني ، ثمَّ الذينَ يَلُونَهُم ، ثمَّ الذينَ يَلُونَهُم »[4] ، فكيف بعدَ هٰذا التفضيلِ تُدَّعى المُساواةُ التي تُستفادُ مِنْ قوله : (وأمَّا

---

(١) رواه البخاري (٣٦٧٣) ، ومسلم (٢٥٤١) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، والنَّصِيف : لغة في (النِّصْف) .

(٢) في (ي، ك) هنا وبعد قليل : (الأولياء) .

(٣) ورد مثل هٰذا القول عن الإمام أبي حنيفة ، وعليه : يزول الإشكال الآتي بعد قليل ، وانظر « تاريخ الإسلام » (٩/ ٣١٠) .

(٤) رواه البخاري (٣٦٥٠) ، ومسلم (٢٥٣٥) عن سيدنا عمران بن حصين رضي الله عنهما .

اسمُ مصدرٍ بمعنى الخيار ؛ فكأنَّ الناظمَ وَضَعَهُ موضعَ الجمع ؛ أي : وصحبِهِ المُختارِينَ ، وإنَّما لم يجمعه ؛ لأنَّ اسمَ المصدر لا يُجمَعُ ، ويحتملُ : أنْ يُضبَطَ بفتح المُعجَمة علىٰ أنَّهُ جمعُ (خَيِّرٍ) ، قاله العلَّامةُ الغَزِّيُّ[1] .

مَنْ عَدَاهُم . . .) إلىٰ آخره ؟!

❁ قوله : (بمعنى الخيار) جمعُ (خَيِّر) بالتشديد ؛ كـ (جياد) جمع (جَيِّد) بالتشديد أيضاً .

❁ قوله : (ويحتملُ : أنْ يُضبَطَ بفتح المُعجَمة) ؛ أي : وبفتح الياء أيضاً ، وتوقَّفَ فيه بعضُ المشايخ : بأنَّهُ كان القياسُ قلبَ الياء ألفاً لتحرُّكها بعدَ فتحةٍ .

ودُفِعَ : بأنَّهُ يُمكِنُ أنْ يُقالَ : إنَّ القياسَ قد يُخالَفُ لنُكْتة ؛ كالمُشاكلة هنا لـ (بَرَرَهْ) في حركاته .

قال ابنُ يعيشَ : (المُشاكلةُ بينَ الألفاظ مِنْ مطلوبهم ؛ أَلَا ترىٰ أنَّهُم قالوا : « أَخَذَ ما قَدُمَ وحَدُثَ » ، فضمُّوا الدالَ في « حَدُثَ » مُشاكلةً لضمِّها في « قَدُمَ » ، ولو انفرد لم يَجُزْ فيه إلا الفتحُ ، وكذا قولُهُ عليه الصلاةُ والسلامُ : « ارجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غيرَ مَأْجُوراتٍ »[2] ، أُبدِلتْ فيه واوُ « مَوْزُورات » ـ اسم مفعولٍ مِنَ الوِزْر ـ همزةً ؛ لمُشاكلةِ « مَأْجُورات » ؛ فإنَّهُ بالهمز ، ولو اقتصر

(١) فتح الرب المالك (ق/ ٢١٠) نسخة أزهرية ، برقم : (٢٠٦٣٤) .

(٢) رواه ابن ماجه (١٥٧٨) ، وأبو يعلىٰ (٤٠٥٦) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه ، والبيهقي في « الكبرىٰ » (٤/ ٧٧) عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

. . . .

وقال ابنُ غازٍ : (أراد بـ « الخِيَرَةْ » : المُختارِينَ ؛ فعامَلَ اسمَ المصدر معاملةَ المصدرِ في التزام إفرادِهِ)[1] .

والحمد لله أولاً وآخراً، باطناً وظاهراً
وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد
كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون

علىٰ « مَأْزُورات » لتعيَّن فيه الواو)[2] .

والحمدُ لله أوّلاً وآخِراً ، ظاهِراً وباطناً ، وصلَّى الله علىٰ سيِّدنا محمَّدٍ النبيِّ الأُمِّيِّ وعلىٰ آله وصحبِهِ وسلَّم .



---

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق (٢/ ٣٩٥) ، وفي هامش (ج ، د) : (قولُ المُحشِّي : « فعامل اسم المصدر . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : فهو اسمُ مصدرِ « تخيَّر » ، وصرَّح في « المصباح » نقلاً عن غيره : أنه يُقال : خاره ـ من باب « باع » ـ خِيَرةً ؛ فهو علىٰ هـٰذا مصدر) .

(٢) شرح المفصل (٥/ ٢٠٤) .

[خاتمة الحاشية]

قال مُؤلِّفُهُ شيخنا خاتمةُ المُحقِّقين ، وإمامُ المُدقِّقين ، الشهابُ السجاعيُّ رحمه الله : (تمَّ بحمد الله ما جمعتُهُ مِنْ دُرَرِ الكلماتِ ، وغُرَرِ العبارات ، على « شرح العلَّامة ابن عَقيل » ، وكان ذلك في يوم الجمعة المبارك قُبَيلَ العصر لليلتَينِ مَضَتَا مِنْ شهر رمضانَ المُعظَّمِ قَدْرُهُ ، الذي هو مِنْ شهور سنة ألفٍ ومئة وثمانٍ وسبعينَ مِنَ الهجرة النبويَّة[1] ، أَحْسَنَ الله ختامَها آمين ، على يد جامعها الفقيرِ الحقير ؛ أحمدَ بن العلَّامة الشيخ أحمدَ السجاعي الشافعي الأزهري ، غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين ، آمين) .

. . . .



(١) جاء تاريخ الفراغ في (د) : يوم الأربعاء قبيل المغرب (٢٩) جمادى الآخر سنة (١١٩٥هـ) .



خواتيم النسخ الخطية

خاتمة النسخة (أ)

وكان الفراغ من كتابتها : يومَ الأربعاء المبارك صبيحته ، **لأيام بقيت من** شهر رجب ، الذي هو من شهور سنة (١٢٠٧) ، **علىٰ يد أفقر العباد إلى الله تعالىٰ** ؛ إسماعيل أبو النصر المنزلاوي بلداً ، الشافعي مذهباً ، الأحمدي طريقةً ، الأشعري عقيدةً ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ؛ بمنِّهِ وكرمه ، آمين .

خاتمة النسخة (ب)

وكان الفراغ من كتابة هٰذه « الحاشية » : يومَ الاثنين المبارك أوَّلَ يوم من مُحرَّم الحرام سنة (١٢٤٤) أربعة وأربعين ومئتين وألف من الهجرة النبويَّة ، علىٰ ساكنها أفضلُ الصلاة والسلام .

خاتمة النسخة (ج)

وكان الفراغ من كتابته : ليلةَ الأحد التي هي الليلةُ السابعة من شهر جمادى الأول ، الذي هو من شهور **سنة مئتين وثلاث بعد الألف** من الهجرة النبويَّة ، علىٰ صاحبها أفضلُ الصلاة وأزكى السلام ، **علىٰ يد كاتبها لنفسه ، ثمَّ لمن شاء الله من بعده** ؛ الفقير عبد المتعال بن عبد الكريم بن أحمد السحيمي الحسني ، غفر الله له ولوالديه والمسلمين ، آمين .

خاتمة النسخة (د)

وكان ذٰلك في يوم الخميس المبارك قُبيل المغرب لتسع وعشرين خَلَتْ من شهر جمادى الآخر الذي هو من شهور سنة ألف ومئتين وخمس وتسعين من الهجرة النبويّة علىٰ صاحبها أفضلُ الصلاة والسلام ، علىٰ يد كاتبها لنفسه ؛ الفقير محمد الحفناوي الشبراملسي ، عفا الله عنه ، آمين .

خاتمة النسخة (هـ)

نحمدُكَ يا من رفعتَ حجب الأغيار عن قلوب أهل محبَّتك ، ونصبتَ الدلائل علىٰ تفرُّدك بالوجود لذوي مشاهدتك ، ونسألُكَ أنْ تديمَ موصولَ صلاتك وكاملَ تسليماتك علىٰ سيِّدنا محمَّد بن عبد الله ، وآلِهِ وصحبه وكلِّ من والاه .

أمَّا بعدُ :

فقد تمَّ طبعُ « حاشية العلامة المُحقِّق ، والفهَّامة المُدقِّق ، الشيخ أحمد السجاعي علىٰ شرح الإمام عبد الله بن عبد الرحمـٰن بن عقيل لمتن الخُلاصة الألفيّة في علم النحو للإمام محمَّد بن مالك » ، رضي الله عنهم وأرضاهم ، وجعل الجنَّةَ مُتقلَّبَهُم ومثواهم ، آمين ، وذلك بالمطبعة الميمنيّة ، بمصر المحروسة المحميّة ، بجوار سيِّدي أحمد الدردير ، قريباً من الجامع الأزهر المنير ، إدارةِ المفتقر لعفو ربِّهِ القدير ، أحمد البابي الحلبي ذي العجز والتقصير ؛ وذلك في جمادى الأولىٰ من شهور سنة (١٣٠٦) هجريَّة ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحيَّة ، آمين .

خاتمة النسخة (و)

تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ، وصلى الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم ، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين .

وكان الفراغ من نسخه : يوم الجمعة ، ثالثَ شهرِ ربيعِ الآخِر ، سنة أربعة وخمسين وثمانِ مئة ، **علىٰ يد العبد الفقير الحقير ، المعترف بالذنب والتقصير ؛ عمر بن عبد الله المنظراوي ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين** ، ولمَنْ دعا له بالتوبة والمغفرة ، ولكل المسلمين أجمعين ، آمين آمين آمين .

خاتمة النسخة (ز)

تمَّ وكَمَلَ بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ، وصلَّى الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلَّمَ تسليماً كثيراً إلىٰ يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين .

ووافق الفراغُ : علىٰ يد كاتبه الفقير ؛ عبد المعطي بن سالم بن عمر بن عمر الشبلي السملاوي ، في يوم الجمعة سابع رجب سنة (١٠٩٩هـ) .

خاتمة النسخة (ح)

تمَّ الكتاب بفضل الملك الوهَّاب ، والحمد لله رب العالمين ، وصلَّى الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم .

وكان الفراغ من [كتابته] : يوم الجمعة المبارك ثامن يوم ربيع أوَّل سنة ألف ومئة وثمانية وأربعين من الهجرة النبويَّة ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، علىٰ يد الفقير محمد بن الشيخ عبد الباقي الزرقاني بلداً ، الأزهري

المالكي ، غفر الله له ولوالديه وإخوانه وأحبابه ومشايخه ، ولمَنْ قرأ فيه ودعا له بالمغفرة ، ولمن رأىٰ فيه عيباً وأصلحه ولم يعترضْ ، وبالله التوفيق والهداية .

خاتمة النسخة (ط)

يقولُ المُتوسِّلُ بصالح السلف ؛ الفقيرُ عبدُ الجواد خلف : حمداً لمَنْ رفع منارَ الهدىٰ ، ونَصَبَ خيرَ عباده لخفض ذوي الزَّيْغ والرَّدىٰ ، وصلاةً وسلاماً علىٰ مَنْ بُعث بالآيات البيِّنات والحُجَج ، المُنزَّلِ عليه قرآنٌ عربيٌّ غيرُ ذي عِوَج ، أفصحِ مَنْ نطق بالضاد ، وأفحمَ كلَّ مَنْ عاند وضاد ؛ سيِّدِنا محمَّدٍ وآله وأصحابه نجومِ الاهتداء ، وعِتْرتِهِ ومَنْ نحا نحوَهُم مِنْ غير استثناء .

وبعدُ :

فقد تمَّ بإعانة مَنْ يُجيب دعاءَ الداعي ، طبعُ تقرير العلَّامة الأنبابي ، علىٰ حاشية السجاعي ، علىٰ شرح العلامة ابن عقيل ، لألفيَّة ابنِ مالكٍ الإمامِ الجليل ، وهو لعَمْرُ الحقِّ تقريرٌ تَقَرُّ به العيون ، و[يُستخرَجُ][1] به مِنْ خبايا كنوزِ معضلاتِ المسائل كلُّ سرٍّ مكنون ، قد أتىٰ في تهذيب هٰذه « الحاشية » بالعَجَب العُجاب ، وزاد في تنقيحها ما لم يكن في الحساب ، ففتحَ بابَ الوصول إلىٰ مُخبَّآتها ، وكشفَ النِّقابَ عن وجوه مُخدَّراتها ؛ فهو إلىٰ فهم مسائلها أقربُ المسالك ، بل لا تكاد تُفهَمُ إلا بذلك ، فجزى اللهُ الجميعَ علىٰ ذلك جزاءَ الإحسان ، وأسكنهم بفضله أعلىٰ فراديس الجِنان . . بالمطبعة الخيريَّة ، بمصر القاهرة المُعزِّيَّة ، لمالكها ومديرها المُتوكِّل على العزيز الوهَّاب ؛ حضرة الكامل السيِّد عمر حسين الخشَّاب ؛ وذلك في شهر شوَّال ،

---

(١) في الأصل : (وليستخرج) ، والأوضح والظاهر ما أثبت .

سنة (١٣٢٤) مِنْ هجرة مَنْ خلقه الله علىٰ أكمل الخِصال ؛ سيِّدِنا مُحمَّدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم ، ما صلَّىٰ مُصلٍّ وسلَّم .

خاتمة النسخة (ي)

وكان الفراغُ مِنْ كتابة هـٰذه النسخة : علىٰ يد أفقر العباد إليه تعالى ؛ الفقيرِ محمَّد أحمد الطُّوخيِّ الفُوِّيِّ الحنفي ، بعدَ عِشاء ليلة الأربعاء المبارك ثالثة ليالي شهر ربيعٍ الأوَّل ، مِنْ شهور سنة (١٢٩٣) ، والحمدُ لله ربِّ العالَمِين ، وصلَّى الله علىٰ سيِّدنا محمَّدٍ خاتمِ النبيِّين ، وإمامِ المُرسلِين ، وعلىٰ آله وصحبِهِ أجمعين ، اللهمَّ ؛ اغفِرْ لمؤلِّفها ، ولناسخها ، وللقارئ فيها ، وللناقل منها ، آمين .

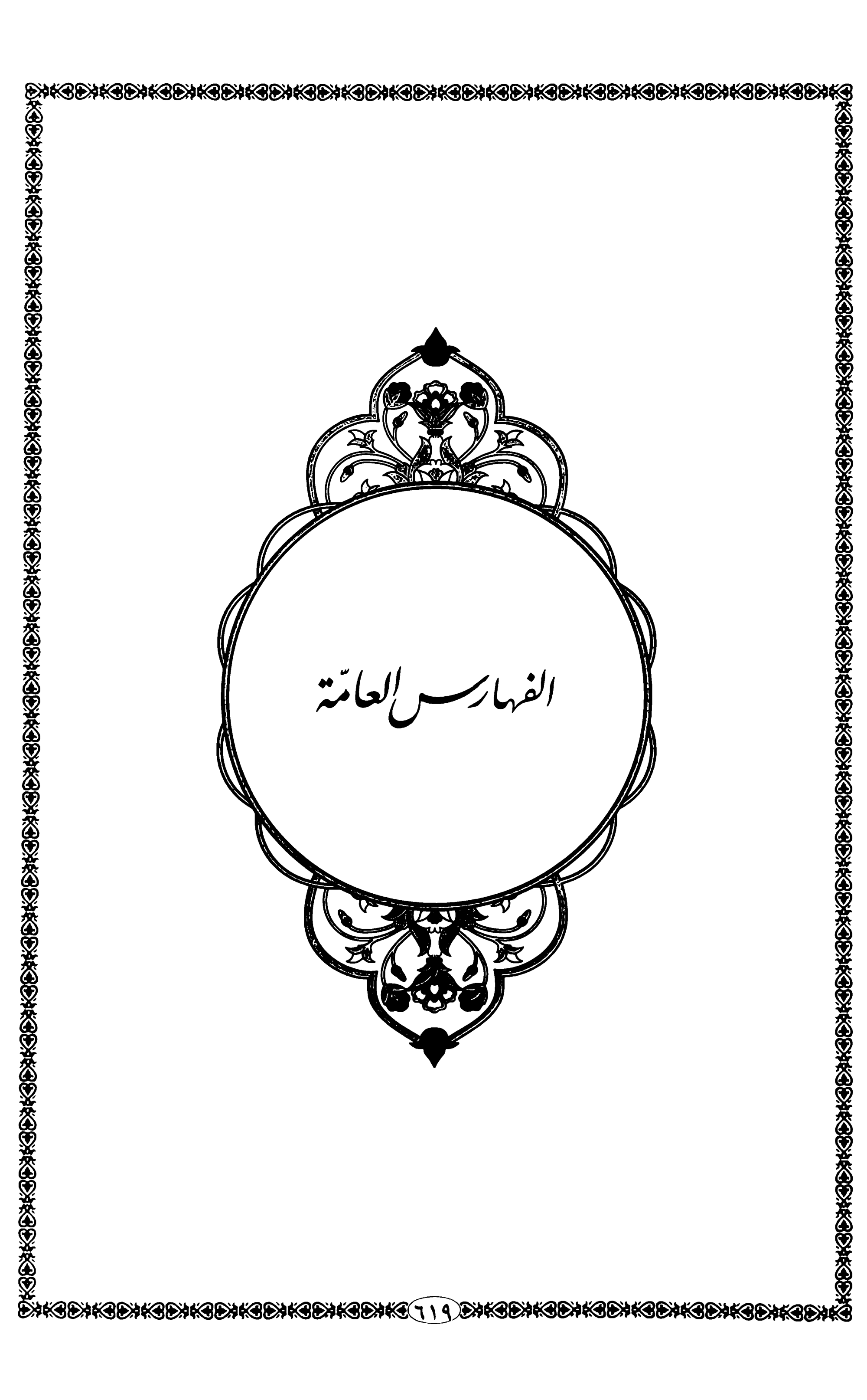
خاتمة النسخة (ك)

وكان الفراغُ مِنْ كتابة هـٰذه النسخة الشريفة : يومَ الأحد المبارك تاسع عشر يوماً خَلَتْ مِنْ شهر الله الأصم رجب سنة (١٢٧٣) ، علىٰ يد كاتبها الراجي عفوَ الله تعالىٰ ؛ محمَّدٍ الشريف الزَّوَاوي الشافعي ، الأزهريِّ عِلْماً ، الدِّمْياطي موطناً ، عفا اللهُ عنه ، آمين .

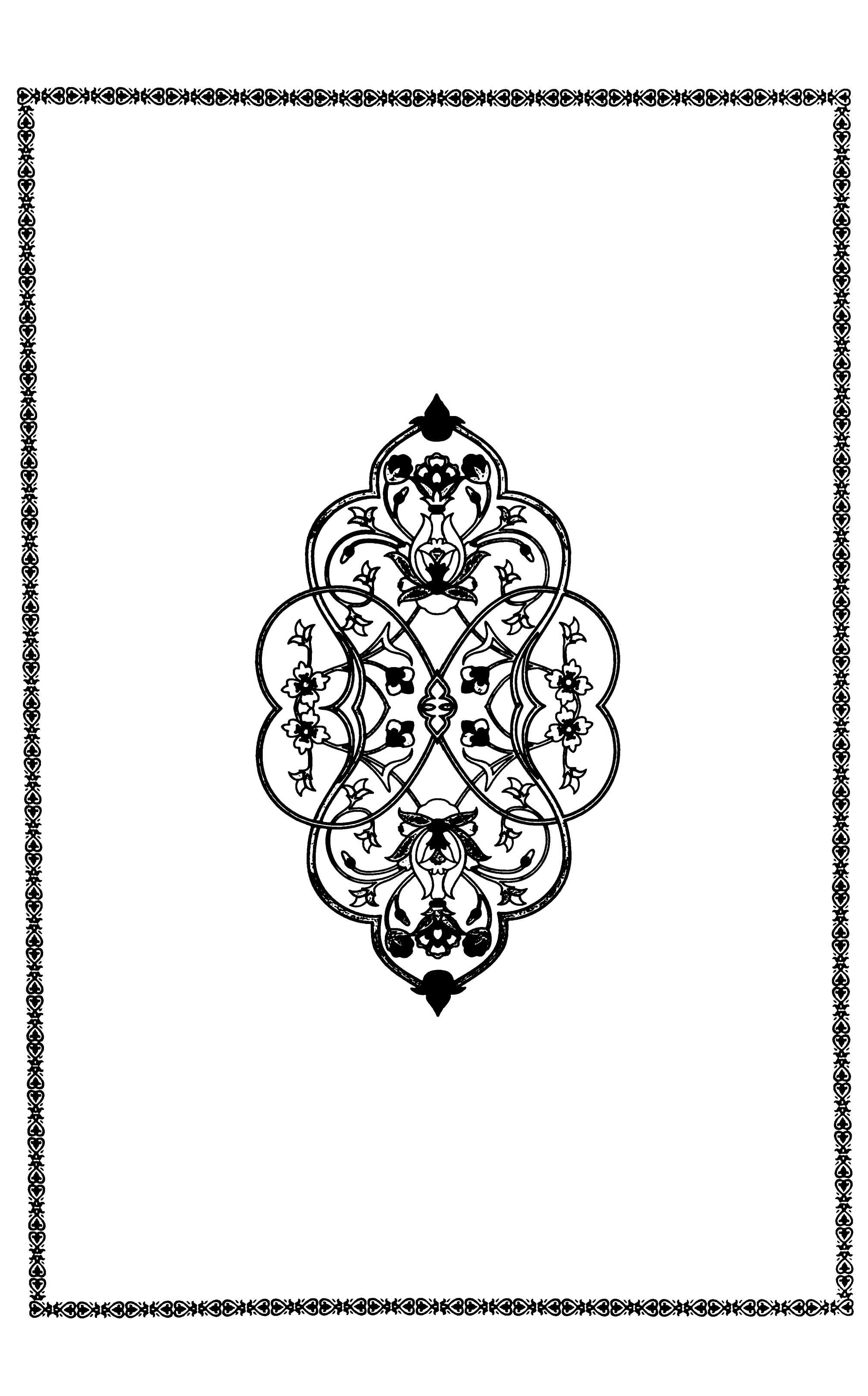
خاتمة النسخة (ل)

نَجزَتِ الخلاصةُ بحمد الله تعالىٰ وعونه ، علىٰ يد عبد الله بن يوسف بن هشام ، عفا الله تعالىٰ عنهم ، في شهر ربيع الأوَّل ، من سنة اثنتين وثلاثين وسبع مئة .





الفهارس العامّة



فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
سورة الفاتحة		
﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾	١	٤/ ٢٦٣
﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾	٤	١/ ١٩٣
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	٣/ ٥٠، ٨٦، ٤٥١
﴿صِرَاطَ﴾	٧	٣/ ٨٦
سورة البقرة		
﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	٢	٣/ ٤٥٦
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	٦	٣/ ٦٢٣
﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾	٧	٤/ ١٩ـ ٥/ ٤٣٣
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾	٨	٣/ ٥١٨
﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾	١٣	٢/ ٥٢٤
﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾	١٧	٣/ ٥٤٠
﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾	١٩	٣/ ٢٦٧
﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ﴾	٢٠	٢/ ٥٠
﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾	٢٤	١/ ٤٨١
﴿مِن قَبْلُ﴾	٢٥	٣/ ٨٦
﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾	٢٨	٢/ ٤٠٨ـ ٤/ ١٤٧
﴿سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾	٢٩	٥/ ١٥٨
﴿قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾	٣٠	٤/ ٦٣ـ ٥/ ٤٨٦
﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾	٣٥	١/ ٥٣٠ـ ٣/ ٤٣٣ـ ٤/ ٣٧٢، ٣٨٢

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ ﴾	١٠٧	٤/ ٦٤٤
﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾	١١٣	٢/ ٥٨٧
﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾	١١٤	٤/ ٤٠٨
﴿ لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	١١٥	٣/ ٢١٧
﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾	١١٦	٢/ ٣٦٣
﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	١١٩	١/ ٣٣٠، ٧٠٩ـ ٣/ ٥٩٣، ٦٣٥

سورة الأنعام

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾	٢٥	٢/ ١١٣
﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾	٣٨	٣/ ٥٢٣
﴿ فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾	٥٤	٢/ ٣٦٠، ٥٣٤
﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	٧١	٥/ ٢٦
﴿ هَٰذَا رَبِّى ﴾	٧٨	٢/ ٤٥
﴿ ٱقْتَدِهْ ﴾	٩٠	٢/ ٤٢١
﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾	٩٢	١/ ١٦٠، ٢١٢
﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا ﴾	٩٦	٤/ ٦٣
﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾	١٠٠	٤/ ٦٣٥
﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾	١٢٣	٤/ ٢٣٢
﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾	١٣٢	٢/ ٤٤٥
﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾	١٣٧	٣/ ٦٩٨
﴿ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ ﴾	١٤٣	٥/ ٣٩٧
﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾	١٤٨	٤/ ٣٧٢

سورة هود

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
سورة يوسف		
﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾	٢	٣/ ٣٩٣، ٣٩٤
﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾	٤	١/ ٤٢٣ـ ٥/ ١٦٦
﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا﴾	٨	٤/ ٦٤٤
﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾	١٨	١/ ٢٠٠
﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾	٢٠	٢/ ١١٠
﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾	٢٦	١/ ٤٨٢ـ ٢/ ٣٦١ـ ٥/ ٩٥
﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾	٣٠	٣/ ٤٤
﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾	٣١	٢/ ٤٢٣، ٤٢٨
﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾	٣٢	٤/ ٥٨٣، ٥٨٤
﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾	٣٥	٣/ ١١
﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾	٣٦	٢/ ٦٨٦
﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾	٣٩	٣/ ٥٩٠
﴿فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِن رَّأْسِهِ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾	٤١	١/ ١٣٩ـ ٣/ ١٦
﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾	٤٣	٣/ ٥٣٣ـ ٥/ ١٥٨
﴿ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾	٥٠	١/ ١٤٠
﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ﴾	٥١	٣/ ٣٧٥، ٣٧٧
﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾	٧٧	١/ ٣٨١
﴿إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾	٧٨	١/ ٣٨٠
﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾	٨٥	٢/ ٣٦٧
﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾	٩٦	٥/ ١٧
﴿أَحْسَنَ بِي﴾	١٠٠	٣/ ٤٩٤
﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾	١٠٩	٣/ ١٧٩

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
سورة الرعد		
﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾	٢	٣/ ٥٢٩
﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾	٧	٥/ ٤٠٢
﴿مِن وَالٍ﴾	١١	١/ ٤٧٧
﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾	١٢	٣/ ٢٥٨
﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾	١٦	٤/ ٣٥٦
﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾	٢٣	٤/ ٣٧٢
﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٤٣	٣/ ١٣
سورة إبراهيم		
﴿إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ﴾	١ ـ ٢	٤/ ٣٩٥
﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾	١٦	٤/ ٣٣٠
﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾	٢١	٤/ ٣٥٢
سورة الحجر		
﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾	٤	٣/ ٤١٣
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	٩	١/ ٢٦٢
﴿وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾	٢٣	١/ ٤٣٣
﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾	٤٧	٣/ ٤٢٣
﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾	٩٤	٢/ ١٦٢
﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾	٩٨	٣/ ٥٤٣
سورة النحل		
﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾	١	١/ ١٣٣، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢
﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾	١٢	٣/ ٤٤٢
﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾	٣٠	٢/ ١٠٦ ـ ٤/ ١٨٦

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ ۞ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ ﴾	٥١	١٨٦/١
﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾	٧٨	٦٨٣/٢
﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾	٩٨	٢٦٣/٤
﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ ﴾	١٢٣	٤٢٣/٣

سورة الإسراء

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾	١	٥١٨/٣
﴿ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾	٤	٧٧/٤
﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ ﴾	٧	٨٧/٥
﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۚ ﴾	٨	٤٧٦/٢
﴿ ۞ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾	٥٠	٣٧٧/٢
﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	٥٢	٦٧٨/٢
﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ۖ ﴾	٥٤	٢٣٦/٤
﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا ﴾	٦٣	٢٠٣/٣
﴿ ۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾	٧٠	١٩٧/١
﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾	٧٢	١٦٠/٤
﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ۚ ﴾	١١٠	٢٢٥/٢ـ٦٤٨/٣ـ٧٨/٥

سورة الكهف

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ ﴾	٢	٦٥٦/٣
﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ ۖ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ۚ ﴾	١٨	٤٠/٤
﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾	١٩	٦٦٦/٢
﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ ﴾	٢٣	٧/٢
﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾	٢٥	١٦٠/٥
﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾	٣٣	٤١٠/١
﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾	٣٤	٢٢٢/٤

سورة الأنبياء

سورة الحج

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿فَلَا فَوْتَ﴾	٥١	٢/ ٦٣٣

سورة فاطر

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾	٣	٣/ ٤٩٤، ٥٢٢
﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَمَكْرُ أُو۟لَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾	١٠	١/ ٢٤٥ـ٢/ ٥٥٤
﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾	١١	٤/ ٣٤٧
﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾	٣٢	٣/ ٥٨٥
﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾	٣٦	٥/ ٤١
﴿مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾	٤٠	٣/ ٥٢٤
﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ﴾	٤١	٢/ ٣٦٤

سورة يسٓ

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾	١٥	٢/ ٤٣٣
﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ﴾	٢٦	١/ ٢٦١
﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾	٣٧	٤/ ٢٧٢
﴿وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾	٥٩	٣/ ٤٦١
﴿مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾	٧٨	٥/ ٢٢٠

سورة الصافات

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾	٤٧	٢/ ٦٠٥
﴿أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾	٦٩	٢/ ٣٧٧
﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾	٨٦	٣/ ٣٢٢
﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾	١٣٠	٢/ ٢٨٢
﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝ وَبِٱلَّيْلِ﴾	١٣٧ـ١٣٨	٣/ ٥٣٤
﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾	١٥٣	٥/ ٤٨١
﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ۝ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾	١٦٥ـ١٦٦	٢/ ٣٢٤

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
سورة الفجر		
﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾	٦	٢/ ٣٢٢، ٧١١
﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾	٢١	٤/ ٣١٨
﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾	٢٢	٣/ ٦٨٦ـ ٤/ ٣١٨
﴿ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾	٢٨	٥/ ٥٥٤
سورة البلد		
﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾	٧	٢/ ٥٨٨
﴿ أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ﴾	١٤ـ ١٥	٣/ ١٦ـ ٤/ ١٥
سورة الشمس		
﴿ جَلَّىٰهَا ﴾	٣	٥/ ٤٣٧
﴿ يَغْشَىٰهَا ﴾	٤	٥/ ٤٣٧
سورة الليل		
﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾	٥	٢/ ٧١٢ـ ٣/ ١٦٤
سورة الضحى		
﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾	٥	٢/ ٧١٢ـ ٣/ ١٦٤
﴿ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾	١٠	٥/ ١٢٢
﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾	١١	٥/ ١٢٢
سورة الشرح		
﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾	١	٣/ ٣٢٢
﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾	٦	٣/ ٦٦٠، ٦٦٥
سورة العلق		
﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾	١٥	١/ ٢٥٩، ٢٩٨
سورة الأعلى		
﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾	١	٢/ ٥٣٦



فهرس أطراف الأحاديث

فهرس الأشعار والأرجاز

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
		الثاء المضمومة		
إن قومي	تحدثوا	مجزوء الخفيف	الزمخشري	٣/ ٤٤
لا أبالي	مؤنث	مجزوء الخفيف	الزمخشري	٣/ ٤٤
		الثاء المكسورة		
فعادى	الثلاث	الوافر	-	٢/ ٤٦٩
		الجيم المضمومة		
قلى دينه	هيوج	الطويل	الراعي النميري	٤/ ٥٤
ولم أر شيئاً	فأعيج	الطويل	أنشده ثعلب عن ابن الأعرابي	٤/ ١٦٢
		الجيم المكسورة		
يحدو ثماني	الإرتاج	الطويل	ابن ميادة	٤/ ٦٥٠
		الحاء المضمومة		
لسلمت	صائح	الطويل	توبة بن الحمير	٥/ ١١٤
إذا اللقاح	مصبوح	البسيط	مختلف النسبة	٢/ ٦٣٥
لولا زهير	جنحوا	البسيط	-	٢/ ٣٣٣
هلا سألت	الريح	البسيط	مختلف النسبة	٢/ ٦٣٥
ورد جازرهم	تمليح	البسيط	مختلف النسبة	٢/ ٦٣٥
		الحاء المفتوحة		
إلى سليمان	فنستريحا	مشطور الرجز	أبو النجم العجلي	٥/ ٤٢
يوم النخيل	ملحاحا	مشطور الرجز	رؤبة بن العجاج	٢/ ٨٣
		الحاء المكسورة		
أقول لمعشر	الملاح	الوافر	ابن نباتة	٢/ ١٢٩
ألستم خير	راح	الوافر	جرير	٢/ ١٢٩
يا لعطافنا	النفاح	الخفيف	أنشده سيبويه دون نسبة	٤/ ٥٠٢

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
كانوا ثمانين	أولادي	البسيط	جرير	٤/ ٣٥٩
يا دار مية	الأمد	البسيط	النابغة الذبياني	٤/ ٥٧٨
ولولا الشعر	لبيد	الوافر	الإمام الشافعي	٢/ ٣٣٥
أفد الترحل	وكأن قد	الكامل	-	٢/ ٥٩١
وملكت	ومعاهد	الكامل	ابن ميادة الرماح بن أبرد المري	٤/ ٣٧
قدني	قدي	مشطور الرجز	حميد بن مالك الأرقط	١/
فإياك أنت	المسجد	المتقارب	جرير	٤/ ٥٥٨

الراء المضمومة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
أحار	الصدر	الطويل	-	٤/ ٥٤١
أسرب القطا	أطير	الطويل	العباس بن أحنف	٢/ ٩٠
فجاوبنني	نعير	الطويل	العباس بن أحنف	٢/ ٩٠
وأي قطاة	كسير	الطويل	العباس بن أحنف	٢/ ٩٠
وعينان	الخمر	الطويل	ذو الرمة	٤/ ٥٢٨
وقلن	دعاثره	الطويل	مضرس بن ربعي الأسدي	٢/ ٥٣٩
ترتع ما رتعت	وإدبار	البسيط	الخنساء	٣/ ٢٤٦
لا أعرفن	دوار	البسيط	النابغة الذبياني ونسب للأعشى	٥/ ٧٢
لا خير فيما	القمطر	مشطور الرجز	-	٤/ ٥٤٢

الراء المفتوحة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
نعم امرأً	وزرا	البسيط	نسب إلى زهير بن أبي سلمى	٣/ ٤٥٥
أمر على الديار	الجدارا	الوافر	مجنون ليلى	٣/ ١١٠
إني إذاً	أطيرا	مشطور الرجز	-	٥/ ٢٣
إياكما	شرا	مشطور الرجز	-	٤/ ٤٥٦
بئس امرأً	المره	مشطور الرجز	-	٤/ ١٨٨
قد ولي	وافره	الرجز	-	١/ ١٨٦
قد منعتم	كثيره	الخفيف	ابن حجة	٤/ ٦٩٦

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
فأين فعل	مفعولا	البسيط	أبو سعيد بن محمد بن أبي سعيد	٣/ ٣٠
فكل مسألة	له	البسيط	سعد الدين بن عربي	٥/ ٦٠٠
يا قارئ النحو	قيلا	البسيط	أبو سعيد بن محمد بن أبي سعيد	٣/ ٣٠
أراهم رفقتي	انخزالا	الوافر	عمرو بن أحمر الباهلي	٢/ ٦٨٧
إذا أنا كالذي	بلالا	الوافر	عمرو بن أحمر الباهلي	٢/ ٦٨٧
جوابه ألفية	فاعقلا	الرجز	السجاعي	١/ ١٤١
حاجيتكم	جملا	الرجز	ابن غاز	١/ ١٤٠
فإن تك	أطولا	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	٤/ ٥٠
فدتك نفسي	وتسجيلا	البسيط	ابن غاز	٣/ ٣١
فمن أتى	فإلى	مجزوء الرجز	البهاء زهير	٥/ ٥٤٠
كه ولا كهن	حاظلا	مشطور الرجز	رؤبة بن العجاج	٣/ ٥٠٣، ٥١١
لا تحملن	علا	مجزوء الرجز	البهاء زهير	٥/ ٥٤٠
ما ألف بيت	للعلا	الرجز	ابن غاز	١/ ١٤٠
وأستثن	سهلا	الرجز	السجاعي	١/ ١٤١
ويقبل التصغير	انجلى	الرجز	السجاعي	٥/ ٣٣٢
يا حسن أحجية	تكميلا	البسيط	ابن غاز	٣/ ٣١

اللام المكسورة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
ألا أيها النحوي	تملي	الطويل	الأنبابي	٥/ ٦٠٦
ألا رب	جلجل	الطويل	امرئ القيس	٢/ ١٥٤
ألا عم	الخالي	الطويل	امرئ القيس	١/ ٤٦٧
ثلاثين عاماً	النقل	الطويل	الأنبابي	٥/ ٦٠٦
فتلك خطوب	نبلي	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٢/ ٨١
فدونك	قبلي	الطويل	الأنبابي	٥/ ٦٠٧
فيا لك	بيذبل	الطويل	امرؤ القيس	٥/ ٢٤٧
قفا نبك	فحومل	الطويل	امرئ القيس	١/ ٤٤٥
كأن قلوب	البالي	الطويل	امرؤ القيس	٥/ ٣١٣

اللام الساكنة

الميم المضمومة

الميم المفتوحة

الميم المكسورة

الميم الساكنة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
عرين	عرين	الوافر	-	١/ ٤٤٩
والناس	الغربان	الكامل	أبو إسحاق الغزي	٣/ ٥٦٠
زوراء	بيون	مشطور الرجز	-	٣/ ٦١٦
لقلت لبيه	يدعوني	مشطور الرجز	-	٣/ ٦١٦
ولا يراعى	يراعيان	الرجز	نسب لابن لب الغرناطي	٤/ ٤٣٧
يا هؤلاء	ومعنيان	الرجز	نسب لابن لب الغرناطي	٤/ ٤٣٧

النون الساكنة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
معاوي	علن	الطويل	عمرو بن العاص	٣/ ٤٩٨

الهاء المفتوحة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
وإني لراج	أزورها	الطويل	الفرزدق	٢/ ١٠٩
يا باري	باريها	البسيط	أورده الثعالبي	٥/ ٣١٧
ألقى الصحيفة	ألقاها	الكامل	ابن مروان النحوي	٣/ ٥٢٦

الواو الساكنة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
إنما يعرف ذا	ذووه	مجزوء الرمل	أبو العتاهية	١/ ٣٨٣

الياء المفتوحة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
أقل به ركب	ساريا	الطويل	سحيم بن وثيل الرياحي	٤/ ٢٥١
ذهبت	حباليا	الطويل	منظور بن سحيم	١/ ٣٨٦
فأنقذني	وحماريا	الطويل	منظور بن سحيم	١/ ٣٨٦
فإما كرام	حيائيا	الطويل	منظور بن سحيم	١/ ٣٨٧
وحلت	متراخيا	الطويل	النابغة الجعدي	٢/ ٤٥٦
وعرضي	ردائيا	الطويل	منظور بن سحيم	١/ ٣٨٧
ولست بهاج	العواليا	الطويل	منظور بن سحيم	١/ ٣٨٦
كما تنزي	صبيا	مشطور الرجز	-	٤/ ٩٦

الياء المكسورة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
أني أبو	الصبي	مشطور الرجز	-	٢/ ٥٣١

فهرس شواهد ابن عقيل

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
فقلت أعيراني	ماجد	الطويل	-	١/ ٥٦٦
كسا حلمه	المجد	الطويل	-	٣/ ٦٧
لا أيهذا	مخلدي	الطويل	طرفة بن العبد	٥/ ٧٠
متى تأته	موقد	الطويل	الحطيئة	٥/ ٧٩
وبالجسم	تشهد	الطويل	-	٣/ ٤٠٨
وما لام	يدي	الطويل	-	٣/ ٤٠٩
أبصارهن	صداد	البسيط	القطامي	٥/ ٢٩٦
قد ثكلت	الأسد	البسيط	حسان بن ثابت	٢/ ٢٩٧
لولا أبوك	بالمقاليد	البسيط	أبو العطاء بن يسار السندي	٢/ ٣٢٩
ماذا ترى	بعداد	البسيط	جرير	٤/ ٣٥٩
هل تعرفون	للجسد	البسيط	-	٥/ ٤٥
فلا والله	زياد	الوافر	-	٣/ ٥٠٥، ٥٠٦
من القوم	معد	الوافر	-	٢/ ١٣٣
أزف الترحل	قدن	الكامل	النابغة الذبياني	١/ ٢٨٠
شلت يمينك	المتعمد	الكامل	عاتكة رضي الله عنها	٢/ ٥٧٧
ليس الإمام	الملحد	مشطور الرجز	حميد بن مالك الأرقط	١/
كادت النفس	وبرود	الخفيف	عزي إلى أبي زبيد الطائي	٢/ ٤٨٤
من يكدني	والوريد	الخفيف	أبو زبيد الطائي	٥/ ٨٨

الراء المضمومة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
ألحق	طائر	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٥/ ٤٨٣
أعوذ	ناصر	الطويل	-	١/ ٥١٨
ألا يا اسلمي	القطر	الطويل	ذو الرمة	٢/ ٣٧١
إلى ملك	تصاهره	الطويل	الفرزدق	٢/ ٢٩٨
بكيت	جدير	الطويل	العباس بن أحنف	٢/ ٩٠
ببذل وحلم	يسير	الطويل	-	٢/ ٣٨٠
عسى فرج	أمر	الطويل	-	٢/ ٤٧٨، ٤٧٩

الراء الساكنة

السين المكسورة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
أما ترى	طالعا	مشطور الرجز	-	٣/ ٦٢٧
قد صرت	أجمعا	مشطور الرجز	-	٤/ ٣١٢
من لا يزال	المعه	مشطور الرجز	-	٢/ ١٣٤
يا ليتني كنت	مرضعا	مشطور الرجز	-	٤/٣٠٨
لا تهين	رفعه	المنسرح	الأضبط بن قريع السعدي	١/ ٣٤٧، ٤/ ٦٠٥

العين المكسورة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
سقى الأرضين	والضرع	الطويل	-	٣/ ٦٩٣
أطوف	لكاع	الوافر	الحطيئة	٢/ ٧٣
لا تجزعي	فاجزعي	الكامل	النمر بن تولب العكلي	٣/ ١١٣، ١١٤
لا نسب اليوم	الراقع	السريع	أبو عامر بن حارثة السلمي	٢/ ٦١٣

الفاء المضمومة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
ومن قبل نادى	العواطف	الطويل	-	٣/ ٦٩٣، ٦٧٣
نحن بما	مختلف	المنسرح	عمر بن امرئ القيس	٢/ ٣٢٣

الفاء المفتوحة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
بعشرتك الكرام	ألوفا	الوافر	-	٤/ ٢٦

الفاء المكسورة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
يا سعد	الغطارف	الطويل	هاتف هتف بأهل مكة	٤/ ٤٧٦
تنفي يداها	الصياريف	البسيط	نسب إلى الفرزدق	٤/ ٢٨
للبس عباءة	الشفوف	الوافر	ميسون بنت بحدل الكلبية	٥/ ٦٢، ٦٤
من تثقفن	شافي	الكامل	مرة بن عاهان الحارثي	٤/ ٥٩٢

القاف المضمومة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
فلو أنك	صديق	الطويل	نسب إلى شيخ من باهلة	٢/ ٥٨٢
والتغلبيون	منطيق	البسيط	جرير	٤/ ١٨٩
يوشك من فر	يوافقها	المنسرح	عزي إلى أمية بن أبي الصلت	٢/ ٤٨٩، ٤٩٤

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
ولا عيب فيها	أكسل	الطويل	ذو الرمة	٤/ ٢٤٣
أتنتهون	والفتل	البسيط	الأعشى الكبير	٣/ ٥٥٨
أرجو	تنويل	البسيط	كعب بن زهير	٢/ ٦٧٥
كناطح	الوعل	البسيط	الأعشى الكبير	٤/ ٤٥
لئن منيت	ننتفل	البسيط	الأعشى الكبير	٥/ ١٠٨
كما خط	يزيل	الوافر	أبو حية النميري	٣/ ٧٠١
إن الذي	وأطول	الكامل	الفرزدق	٤/ ٢٣٧
أنت تكون	نبيل	مشطور الرجز	أم عقيل بن أبي طالب	٢/ ٤١٠
ما لك من	عمله	مشطور الرجز	-	٣/ ٣٣٨
إذا ما لقيت	أفضل	المتقارب	غسان بن وعلة	٢/ ١٣٩
يلومونني	يعذل	المتقارب	أحيحة بن الجلاح الأوسي	٣/ ٢٦

اللام المفتوحة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
أخا الحرب	أعقلا	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	٤/ ٥٠
إن المرء	فيخذلا	الطويل	-	٢/ ٤٥٩
حسبت التقى	ثاقلا	الطويل	لبيد بن ربيعة العامري	٢/ ٦٥٣
دنوت وقد	مضللا	الطويل	-	٤/ ٢٢٣
ضيعت حزمي	اشتعلا	البسيط	-	٣/ ٤٨٦
قد قيل	قيلا	البسيط	النعمان بن المنذر	٢/ ٤١٢
يا صاح	الأملا	البسيط	رجل من طيى	٣/ ٤١٣
أبو حنش	أثالا	الوافر	عمرو بن أحمر الباهلي	٢/ ٦٨٧
رأيت الناس	فعالا	الوافر	نسب إلى الأخطل	٣/ ٣٨١
فخير نحن	يا لا	الوافر	عزي إلى زهير بن مسعود الضبي	٢/ ٢٠٧، ٢٠٨
يذيب الرعب	لسالا	الوافر	أبو العلاء المعري	٢/ ٣٣٨
خالي لأنت	الأخوالا	الكامل	-	٢/ ٣٠٩
الواهب المئة	أطفالها	الكامل	الأعشى الكبير	٤/ ٦٦
ولا ترى بعلاً	حلائلا	مشطور الرجز	رؤبة بن العجاج	٣/ ٥١١

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
قلت إذ أقبلت	رملا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٤/ ٣٧٤
فلا مزنة	إبقالها	المتقارب	نسب إلى عامر بن جوين الطائي	٣/ ٤١

اللام المكسورة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
تنورتها	عالي	الطويل	امرئ القيس	١/ ٤٦٧
غدت من عليه	مجهل	الطويل	مزاحم العقيلي	٣/ ٥٥٩
فإن تزعميني	بالجهل	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٢/ ٦٥٤
فإن تك	حبال	الطويل	طليحة بن خويلد الأسدي	٣/ ٤١٩
فمثلك	محول	الطويل	امرؤ القيس	٣/ ٥٧٣
وتبلي	القبل	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٢/ ٨٠
ألا اصطبار	أمثالي	البسيط	مجنون ليلى	٢/ ٦٢٨
علمتك	والأمل	البسيط	-	٢/ ٦٤٧
ما أنت بالحكم	والجدل	البسيط	نسب للفرزدق	٢/ ١٢٨، ١٣٠
بضرب	المقيل	الوافر	المرار بن منقذ التميمي	٤/ ١٥
فأرسلها	الدخال	الوافر	لبيد بن ربيعة العامري	٣/ ٤٠٠
كمنية جابر	مالي	الوافر	زيد الخير	١/ ٥٦٤
أقب من تحت	من عل	مشطور الرجز	أبو النجم العجلي	٣/ ٦٧٧
في لجة	فل	مشطور الرجز	أبو النجم العجلي	٤/ ٤٩٧
يا زيد زيد	الذبل	مشطور الرجز	مختلف النسبة	٤/ ٤٧٨
رسم دار	جلله	المنسرح	جميل بثينة	٣/ ٥٧٥
علموا	سؤل	الخفيف	-	٢/ ٥٨٩

اللام الساكنة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
جزى ربه	فعل	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	٣/ ٦٩
إن للخير	وقبل	الرمل	عبد الله بن الزبعرى	٣/ ٦٤١
صعدة نابتة	تمل	الرمل	كعب بن جعيل	٥/ ٧٩
فارساً ما	وكل	الرمل	مختلف النسبة	٣/ ١٣٠

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
ومن يقترب	هضما	الطويل	-	٥/ ١٠٠
فريشي منكم	لماما	الوافر	جرير	٣/ ٦٦٢
وكنت إذا	تستقيما	الوافر	زياد الأعجم	٥/ ٣٥
أكثرت	دائما	مشطور الرجز	نسب إلى رؤبة بن العجاج	٢/ ٤٧١
إني إذا	ألما	مشطور الرجز	-	٤/ ٤٥٨
متى تقول	الرواسما	مشطور الرجز	هدبة بن الخشرم العذري	٢/ ٦٩٨
يحسبه	يعلما	مشطور الرجز	مختلف النسبة	٤/ ٥٩٠
لقي ابني	مغنما	الرمل	-	٣/ ٤٣٩
		الميم المكسورة		
فلا تعدد	العدم	الطويل	النعمان بن بشير	٢/ ٦٥٦
مشين كما	النواسم	الطويل	ذو الرمة	٣/ ٦٠٨
وكنت أرى	واللهازم	الطويل	-	٢/ ٥٣٠
لا طيب للعيش	والهرم	البسيط	-	٢/ ٣٨٥
إذا قالت	حذام	الوافر	-	١/ ٥٥٠
فإن الحمر	تميم	الوافر	زياد الأعجم	٣/ ٥٦٨
فساغ لي	الحميم	الوافر	عبد الله بن يعرب	٣/ ٦٧٥
فكيف إذا	كرام	الوافر	الفرزدق	٢/ ٤٠٧
ذم المنازل	الأيام	الكامل	جرير	٢/ ٥٥
لا يركنن أحد	لحمام	الكامل	قطري بن الفجاءة	٣/ ٤١٥
وكريمة	الأعلام	الكامل	-	٣/ ٥٧٧
ولئن حلفت	مقسم	الكامل	الفرزدق	٣/ ٧٠٤
ولقد أراني	وأمامي	الكامل	قطري بن الفجاءة	٣/ ٥٦٢
ولقد نزلت	المكرم	الكامل	عنترة بن شداد	٢/ ٦٩٣
أوالفاً	الحمي	مشطور الرجز	العجاج بن رؤبة	٤/ ٥٩
أوعدني	والأداهم	مشطور الرجز	عديل بن الفرخ العجلي	٤/ ٤١٠
كأن برذون	عصام	مشطور الرجز	-	٣/ ٧٠٥

فهرس الضوابط الشعرية

الأبيات مع القائل واسم البحر		رقم الصفحة
معاني (الرب)، للسجاعي، من الطويل		**١/ ١٤٠**
قــريــبٌ مُحِيــطٌ مــالــكٌ ومُــدبِّــرٌ	مرب كثير الخير والمولي للنعم	-
وخــالقُنــا المعبــودُ جــابِــرُ كَسْـرِنــا	ومصلحنا والصاحب الثابت القدم	-
وجــامعُنــا والسيِّــدُ احفَــظْ فهــذهِ	معان أتت للرب فادع لمن نظم	-
أقسام الفعل الصحيح والمعتل، للسجاعي، من الطويل		**١/ ١٤٩**
صحيــحٌ ومهمــوزٌ كــذاكَ مُضــاعَــفٌ	مثالٌ إذا ما اعتَلَّ فاءً كفا (وَعَدْ)	-
ومُعتَــلُّ عيــنٍ نحــوُ (قــالَ) فــأجــوفٌ	ومُعتلُّ لامٍ ناقصٌ قُلْ (غَزَا) وَرَدْ	-
لَفيــفٌ إذا مــا اعتــلَّ عينــا ولامُــهُ	كنحوِ (وَقَى ربِّي مِنَ السُّوءِ والنَّكَدْ)	-
وبــالفَــرْقِ صِــفْ مُعتَــلَّ لامٍ وفــائِــهِ	كنحوِ (وَقَى ربِّي مِنَ السُّوءِ والنَّكَدْ)	-
ومُعتَــلٌّ فــا والعيــنِ كـ (اليــومِ) سَمِّــهِ	بمُعتَلِّ مجموعٍ أَمِنْتَ مِنَ الكَمَدْ	-
كمُعتَــلِّ فــا والعيــنِ والــلامِ نحــوُ (يــا)	وقد تمَّ أقسامٌ لذي الصَّرْفِ في الأَبَدْ	-
أقسام التنوين، من البسيط		**١/ ٢٨٧**
أقســامُ تنــوينِهِــمْ عَشْــرٌ عليــكَ بهــا	فــإنَّ تقسيمَهــا مِنْ خيرِ مــا حُــرِزَا	-
مَكِّــنْ وعَــوِّضْ وقــابِــلْ والمُنكَّــرَ زِدْ	رَنِّمْ أوِ احْكِ اضْطَرِرْ غالٍ وما هُمِزَا	-
لغات الاسم العشر، للفارضي، من الخفيف		**١/ ٣٤٤**
ثَلِّــثِ البَــدْءَ فــي سَمــاً وكــذا اســمٌ	وسُــمٌ عــاشــرُ اللُّغــاتِ سَمَــاءُ	-
لغات الاسم الثماني عشرة، للطبلاوي الصغير، من البسيط		**١/ ٣٤٥**
سُمــاً سَمــاةٌ سَــمٌ إِســمٌ وزِدْ سُمــةً	كــذا سُمــاءٌ بتثليــثٍ لأوَّلِهــا	-
ضابط إعراب المضارع وبنائه إذا أُكِّد بالنون، للسجاعي، من الرجز		**١/ ٣٥٦**
مــا كــانَ ذا رفــعٍ بضمَّــةٍ إذا	أَكَّــدْتَــهُ بــالنُّــونِ فــابْنِــا خُــذَا	-

كـــذاكَ الاعْجَمــــيُّ والمُـــــركَّــــبُ كيــوســفٍ وبَعْلَبَــكَّ يــذهــبُ -
وامْنَــعْ لــوصــفٍ أو لتعــريــفٍ لِــذِي وزنٍ كــأفضــلٍ وأحمــدٌ هُــدِي -
والعـــــدلُ مِثْــــلُ أُخَــــرَ وعُمَــــرَا وزِدْ كسكــرانَ وعِمْــرانَ اذْكُــرَا -

مراتب أنكر النكرات، للسجاعي، من الرجز ١/ ٥٠٥
مــذكــورٌ مــوجــودٌ ومُحــدَثٌ كــذا وجــوهــرٌ جِسْــمٌ ونــامٍ فَخُــذَا -
والحيــــوانُ ثـــمَّ إنســــانٌ رَجُـــلْ وعــالِــمٌ تــرتيــبُ تنكيــرٍ كَمُــلْ -

حركة سين (سعة)، نسب إلى الدنوشري، من مشطور الرجز ٢/ ١٣٤
وسَعَـــــةٌ بــــالفتــــحِ فــــي الأوزانِ -
والكســرُ مَحْكِــيٌّ عــنِ الصَّــاغــانــي -

أحكام (لا سيما)، للسجاعي، من الرجز ٢/ ١٥١ـ١٥٣
ومــــا يلــــي (لا سيَّمــــا) إنْ نُكِّــــرا فــاجــرُرْ أوِ ارفَــعْ ثــمَّ نصبَــهُ اذكُــرا -
فــي الجرِّ (مــا) زِيـدَتْ وفـي رفـعِ أُلِـفْ وَصْــلٌ لهــا قُــلْ أو تَنَكُّــرٌ وُصِــفْ -
وعنــدَ رفــعِ مُبتــداً قَــدِّرْ وفــي رفــعٍ وجَــرٍّ أَعْــرِبَــنْ سِــيَّ تَفِــي -
وانصِــبْ مُميِّــزاً وقُــلْ (لا سيَّمــا يــومٍ) بــأحــوالٍ ثــلاثٍ فــاعلَمَــا -
والنصــبَ إنْ يُعــرَّفِ اســمٌ فــامنعَــا وبعــدَ (سِــيٍّ) جملــةً فــأَوْقِعَــا -
أجــازَ ذا الــرَّضِــيْ ولا تُحــذَفُ (لا) مِنْ (سِيَّما) و(سِيَّ) خَفِّفْ تفضُلا -
وامنَــعْ علــى الصحيــحِ الاستثنــا بهــا ثــمَّ الصــلاةُ للنبــيِّ ذي البَهــا -

ضابط ظرفي اللغو والمستقر، للسجاعي، من الرجز ٢/ ٢٥٨
اَلظَّــرفُ لغــوٌ إن يكــنْ مخصُــوصَــا بعــامــلٍ لقــدْ أتــى منصُــوصَــا -
ومُستقَــــرٌّ إنْ يكــــنْ قــــدْ عمَّــــا واحــذِفْ لهــذا دونَ ذاكَ حَتْمَــا -
وقيـــــل لغـــــوٌ إن يكـــــن تعلَّقـــــا بعـــــامـــــلٍ مُصـــــرَّحٍ تحقَّقـــــا -
ومُستقَــــرٌّ إنْ يكــــنْ قــــدْ حُــــذفــــا عــــاملُــــهُ ذا بــــاشتهــــارٍ عُــــرفــــا -

مُسوِّغات الابتداء بالنكرة، للسجاعي، من الوافر ٢/ ٢٧٦ـ ٢٨٠
بــذي التنكيــرِ فــابْــدَأْ عنــدَ عَشْــرٍ وخمسٍ مثلِ حَسْنا قــدْ أُجِيــدَتْ -
عمــومٍ واختصــاصٍ أو كــوصــفٍ وعطــفٍ والحقيقــةُ قــدْ أُرِيــدَتْ -

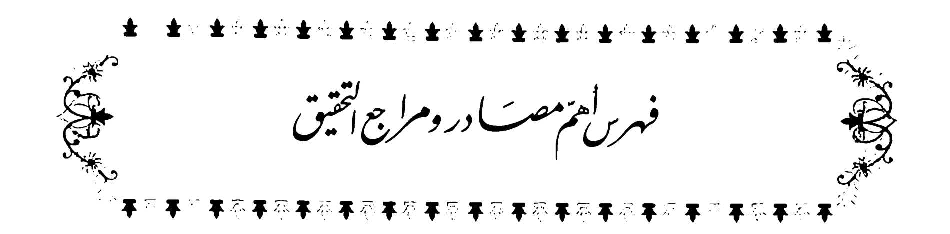
الأبيات مع القائل واسم البحر		رقم الصفحة
وإعمـــالٌ ومعنـــى الفعـــل فـــأعلَـــمْ	وبعـــدَ (إذا) مُفـــاجَـــأةٍ أُنِيبَـــتْ	-
ولام الإبتـــــدا أو لفـــــظِ (لـــــولا)	و(كـم) أيضـاً وإبهـامٍ أُعِيـدَتْ	-
كـــذلـــك إنْ أتـــى الإخبـــارُ خَـــرْقـــاً	لعـادةٍ أو جـوابٍ قـد أُفِيـدَتْ	-
وفـــي بَـــدْءٍ لـــذاتِ الحـــالِ حقّـــاً	فذي قطعاً بـ «الاشْمُونِيْ» أُنِيطَتْ	-
الفرق بين (يزال) و(يزول) و(يزيل)، للسجاعي، من الطويل		**٢/ ٣٦٤**
(يـزالُ) ارفعَـنْ للمبتـدا وانصِبَـنْ بـهِ	كـ (كـانَ) لـهُ نَسْـخٌ أتـاكَ مُقـرَّرَا	-
خـلافَ الـذي مـاضـي (يـزولُ) لنُقْلـةٍ	فـذا قـاصـرٌ عنـدَ النُّحـاةِ تَحَـرَّرَا	-
ومـاضـي (يَـزيـلُ) امتـازَ مَعْنـاهُ فـافهمَـنْ	تَعَـدِّي لمفعـولٍ أَمِنـتَ مِـنَ المِـرَا	-
شروط حذف النافي من مثل (لا أبرح)، للدنوشري، من الطويل		**٢/ ٣٦٨**
ويُحـذَفُ نـافٍ مَـعْ شـروطٍ ثـلاثـةٍ	إذا كـان (لا) قبـلَ المضـارعِ فـي قَسَـمْ	-
أقسام أفعال القلوب من حيث اليقين والرجحان، للسجاعي، من الرجز		**٢/ ٦٤٢**
ثـــلاثـــةٌ يقينُهـــا لـــن ينكَـــرَا	وجـدتُ مَحْبُـوبـي تعلَّـمتُ دَرَى	-
وخمســـةٌ تُفِيـــدُ رُجْحـــانـــاً جَعَـــلْ	حَجا وعَدْ زعمتُ هَبْ يا ذا كَمَلْ	-
لـــذَيـــنِ قـــد أتـــى رأى وعَلِمَـــا	وخـالَ ظَـنَّ مـعْ حَسِبـتُ فـافْهَمَـا	-
والأغلـــبُ اليقيـــنُ فـــي رأى عَلِـــمْ	وللثـلاثِ بعـدَ رُجْحـانٍ عُلِـمْ	-
الموصولات الحرفيّة، للسندوبي، من الطويل		**٢/ ٧٠**
وهـــاكَ حُـــروفـــاً بـــالمصـــادرِ أُوِّلَـــتْ	وذِكْري لها خَمْساً أصحُّ كما رَوَوْا	-
وهـا هِـيَ (أَنْ) بـالفـت حِ (أَنَّ) مُشـدَّداً	وزِيدَ عليها (كي) فخُذْها و(ما) و(لَوْ)	-
لغات (الذي) و(التي)، للسجاعي، من الرجز		**٢/ ٧٦**
سِـتٌّ أَتَـتْ مِـنَ اللُّغـاتِ فـي (الـذي)	معَ (التي) يا صاحِ فاْحْفَظْ تَحْتَذِي	-
إثبـاتُ (يـا) وحـذفُهـا مَـعْ كسـرِ	وحَـذْفُهـا مـعَ السُّكـونِ فـاْدْرِ	-
كـــذاكَ تشـــديـــدٌ بكســـرٍ أو بِضَـــمْ	وحذفُ (أل) مَعْ خَفِّ (ياءٍ) قد خَتَمْ	-
أنواع ما يعملُ عملَ الفعلِ، من الكامل		**٣/ ١٢**
الظـرفُ واسـمُ الفعـلِ والصفـةُ التـي	قـد شُبِّهَـتْ مَـعَ أَفعَـلِ التفضيـلِ	-
والجـارُّ والمجـرورُ أمثلـةٌ مـعَ اسْـ	ـمِ المصدرِ اسمَيْ فاعلٍ مفعولِ	-

الأبيات مع القائل واسم البحر	رقم الصفحة
وكـذاكَ مصـدرُهـا فـدونَـكَ عشـرةً ... كـالفعـلِ يعلمُهـا ذَوُو التحصيـلِ	ـ
مواضع اطِّراد حذف الفاعل، للسجاعي، من الطويل	٣/ ١٩ ـ ٢٠
لقـد جـاءَ حَـذْفُ الفـاعـلِ اعلَـمْ بستَّـةٍ ... بفـاعـلِ فعـلٍ للجمـاعـةِ يُـذكَـرُ	ـ
مُـؤنَّثِـهِ أيضـاً وفـاعِـلُ مصـدرٍ ... تَعجَّبْ أَنِبْ واستثنِ حقّاً فتُشكَرُ	ـ
وحـاليَـنِ للتفصيـلِ قـامـا مَقـامَـهُ ... كمـا رجلٌ فـي بيـتِ شعـرٍ يُكـرَّرُ	ـ
وزِيـدَ عليهـا أنْ يُـؤخَّـرَ فـاعـلٌ ... مـعَ السَّبْـقِ للفعلَيـنِ وهْـوَ مُقـرَّرُ	ـ
ترتيب المفاعيل عند الاجتماع، للفارضي، من الطويل	٣/ ١٩٧
مفـاعيلَهُـم رَتِّـبْ فصَـدِّرْ بمُطلَـقٍ ... وثَـنِّ بـهِ فيـهِ لـهُ مَعَـهُ كَمِّـلْ	ـ
تقـولُ ضـربـتُ الضَّـرْبَ زيـداً بسَـوطِـهِ ... نهـاراً هنـا تـأديبَـهُ وأمـراً نَكِّـلْ	ـ
نوائب المصدر المُؤكِّد، للفارضي، من الطويل	٣/ ٢١٥
وعـن مصـدرٍ قـد نـابَ وصـفٌ وآلـةٌ ... وفي ذَيْنِ واسمُ العينِ خُلْفُ مَنِ اجتهَدْ	ـ
وكـلٌّ وبعـضٌ ثـمَّ نـوعٌ ومضمـرٌ ... ووقتٌ ونابَ اسمُ الإشارةِ والعَدَدْ	ـ
ومصـدرُ فعـلٍ آخَـرَ احفَـظْ مُـرادِفـاً ... كيُعجِبُـهُ حُبّـاً بـهِ شـاهـدٌ وَرَدْ	ـ
تتمَّة نوائب المصدر المُؤكِّد، للسجاعي، من الطويل	٣/ ٢١٦
وهيئتُـهُ واسـمٌ لمصـدرٍ اعلَمَـنْ ... و(ما) ذاتُ الاستفهامِ والشَّرطِ فلتُزَدْ	ـ
شروط نصب الاسم مفعولاً له، للسجاعي، من الرجز	٣/ ٢٥٦
والمصـدرُ القلبـيُّ أنْ قـدِ اتَّحَـدْ ... وقتـاً وفـاعـلاً وعِلَّـةً وَرَدْ	ـ
يُنصَـبُ مفعـولاً لـهُ فـي نحـوِ دِنْ ... للهِ طـاعـةً تكـنْ مِمَّـنْ أَمِـنْ	ـ
ضابط الاستفهام التوبيخي والإنكاري، للسجاعي، من الرجز	٣/ ٣٢٣
مُستفهَـمُ التـوبيـخِ مُـدَّعِيـهِ ... بـالصِّـدقِ صِـفْ وواقـعٌ فِعيـهِ	ـ
مُستفهَـمُ الإنكـارِ غيـرُ واقـعِ ... ومُـدَّعِيـهِ كـاذبٌ يـا ذا فعِـي	ـ
العوامل المعنويَّة التي لا تتقدَّم الحال عليها، للسجاعي، من الطويل	٣/ ٤٢٨ـ ٤٢٩
كـأنَّ لعـلَّ احفَـظْ وليـتَ إشـارةٌ ... وظـرفٌ ومجـرورٌ وتنبيـهٌ النِّـدَا	ـ
ويـا نسـبِ واستفهمَـنَّ مُعظِّمـاً ... على ذي امنعَنْ تقديمَ حالٍ لكَ الهُدَى	ـ

الأبيات مع القائل واسم البحر	رقم الصفحة
موانع ربط الجملة الحاليّة بالواو، لعلي المِيهي، من البسيط	٣/ ٤٥٤ ـ ٤٥٦
جَـرِّدْ مِـنَ الـواوِ حـالاً جملـةً وقعَـتْ مُضارِعاً مُثْبَتاً مَنفِيْ بـ (ما) وبـ (لا)	ـ
ومـاضيـاً بعـدَ (إلا) أو بـ (أو) تَبِعَـا واسميـةً عـاطفـاً تتلـو فكـن نَبِلا	ـ
أو أكَّـدتْ وبـذاتِ النفـيِ قـد قُـرِنـتْ سبعٌ أتتْ قد بلغتَ العِلْمَ والعَمَلا	ـ
لغات (رُبَّ)، للسجاعي، من الخفيف	٣/ ٥٠٢
ضُـمَّ وافتـحْ لـراءِ رُبَّ وخَفِّـفْ واشدُدَنْ باءَ مَعْ تا المُؤنَّثِ أو ما	ـ
أو همـا أو مُجـرَّداً ثـمَّ راءَ ضُـمَّ مـعَ بـا أو سَكِّنَـنْ قـد أُتِمَّـا	ـ
ضابط الفرق بين اللَّبْس والإجمال، للسجاعي، من الرجز	٣/ ٥٢
إفهـامُ غيـرِ القَصْـدِ لَبْـسٌ قـد مُنِـعْ ونَفْـيُ فَهْـمِ ذاكَ إجمـالٌ سُمِـعْ	ـ
شروط إعمال المصدر، للسجاعي، من الرجز	٤/ ١٤
أَعْمِـلْ كفِعْـلٍ مصـدراً بشـرطِ أنْ يكـونَ فَـرْداً ظـاهـراً مُكبَّـرَا	ـ
وغيـرَ محـدودٍ ومتبـوعٍ ولا يكـونَ محـذوفـاً ولا مُـؤخَّـرَا	ـ
وغيـرَ مفصـولٍ كـذا حُلُـولُ أنْ أو (مـا) وفعـلٍ فـي مَحَلِّـهِ اذكُـرَا	ـ
وقـالَ فـي التسهيـلِ هـذا غـالـبٌ فـاحفَـظْ لـه يـا صـاحِبِي لتُنصَـرَا	ـ
ما جاء على (تِفْعال) بكسر التاء، للسجاعي، من الطويل	٤/ ٢٩
بتِلْقـاءَ مَـعْ تِبْيـانَ فـاكسِـرْ لأوَّلٍ وغيرَهُما فافتَحْ كتَذْكارِكَ الجَلِي	ـ
الفراعنة الذين كانوا في زمن بعض الأنبياء، للسجاعي، من الطويل	٤/ ٥٣٦
سِنـانُ اسـمُ فِـرْعَـونِ الخليـلِ وبعـدَهُ فـرَيَّانُ فـرعونَ ليُـوسفَ يـا صـاحِ	ـ
وفـرعـونُ مـوسـى قُـلْ وليـدُ بـنُ مُصعَـبٍ فعِـدَّتُهُـم جـاءتْ ثـلاثـاً بمِصْبـاحِ	ـ
علل المنع من الصرف، نسبت للأنباري، من البسيط	٤/ ٦٢١ ـ ٦٢٢
عَـدْلٌ ووصـفٌ وتـأنيـثٌ ومعـرفـةٌ وعَجْمـةٌ ثـمَّ جمـعٌ ثـمَّ تـركيـبُ	ـ
والنـونُ زائـدةٌ مِـنْ قَبْلِهـا أَلِـفٌ ووزنُ فعـلٍ وهـذا القـولُ تقـريـبُ	ـ
علل المنع من الصرف، من الرجز	٤/ ٦٢٣
لمُنتهـى الجمـوعِ منـعٌ والأَلِـفْ عَـرُفْ مـعَ العُجْمـةِ تـركيـبٌ أُلِـفْ	ـ

الأبيات مع القائل واسم البحر		رقم الصفحة
تـأنيـثُ الحـاقّ وعَـرْفٌ أو صِـفـ	مَـعْ وزنِ عَـدْلٍ وزيـادةٍ تَفِـي	-
ما جاء على (فَعْلان) ومؤنثه (فَعْلانة)، لابن مالك، من الهزج		٤/ ٦٣٠
أَجِـزْ فَعْلَـى لفَعْـلانَـا	إذا استَثْنَيْـتَ حَبْـلانَـا	-
ودَخنـانـاً وسَخْنـانـاً	وسَيْفَـانـاً وصَحْيـانَـا	-
وصَـوْجـانـاً وعَـلّانـاً	وقَشْـوانـاً ومَصَّـانَـا	-
ومَـوْتـانـاً ونَـدْمـانـاً	وأَتْبِعْهُـنَّ نَصْـرانَـا	-
وزِدْ فيهـنَّ خَمْصـانـاً	علـى لغـةٍ وأَلْيـانَـا	-
شروط منع صرف الجمع المتناهي، للسجاعي، من الرجز		٤/ ٦٥٢ـ٦٥٣
ومـا أتـى مُشـابهـاً مَفَـاعِـلَا	أوِ المفـاعيـلَ بفتـحٍ أوَّلَا	-
وكـونُ ثـالـثٍ لـهُ حقّـاً أَلِـفْ	خَلَتْ عنِ التعويضِ مَعْ كسرٍ أُلِفْ	-
عنـهُ العُـرُوضُ مُنتـفٍ وهْـوَ علـى	أَوّلِ حـرفَيـنِ ثـلاثٍ حصَّـلَا	-
وأوسـطُ الثـلاث سـاكـنٌ خَـلَا	عـنِ انفصالٍ فـاعلمَـنْ مـا فُصِّـلَا	-
فصـرفَـهُ امنَـعْ يـا فتـى وقُـلْ غَفَـرْ	رَبِّـي لنـاظـمٍ وللقلـبِ جَبَـرْ	-
ما تُعرفُ به العُجمة، للسجاعي، من الطويل		٤/ ٦٧٣
بنَقْـلِ أُولـي العِـرْفـانِ تُعـرَفُ عُجْمـةٌ	كـذا بخروجٍ عـن مـوازيـنَ للعَـرَبْ	-
وبـالنُّـونِ قبـلَ الـرا كنَـرْجِـسٍ اعلَمَـنْ	وبالزّاي بعدَ الدالِ فاحذَرْ مِنَ العَطَبْ	-
وبـالجيـمِ مـعْ قـافٍ أوِ الصـادِ أو يَكُـنْ	رباعيّاً أو خَمْساً بهِ الذَّلْقُ مُجتَنَبْ	-
بعض أحكام جواب (لو)، للغزي، من الرجز		٥/ ١١٩
يُجـابُ بـالمـاضـي بـلامٍ أو بـ (مـا)	أو بمضـارعٍ بـ (لـم) قـد جُـزِمَـا	-
شروط الإخبار بـ (الذي)، للسجاعي، من الرجز		٥/ ١٣٩ـ١٤٢
شُـرُوطُ إخبـارٍ هُـدِيـتَ بـ (الَّـذِي)	ونحـوِهِ فـي مُثْبَـتٍ فَتَحْتَـذِي	-
قَبُـولُ تـأخيـرٍ وتعـريـفٍ غِنـى	بـالاجنبـيِّ والضميـرِ أُعلِنـا	-
فـي جملـةٍ عنهـا انتفـى الإنشـاءُ	وصِحَّـةُ الـرفـعِ بهـا اعتنـاءُ	-
وغيـرُ واقـعٍ بـإحـدى جُمَـلِ	قـد استقلَّـتْ فـانظُـرَنْ فـي العَمَـلِ	-
وتـاسـعٌ إمكـانُ الاستفـادَهْ	وإنْ تُـرِدْ بـ (أل) فخُـذْ زيـادَهْ	-

الأبيات مع القائل واسم البحر		رقم الصفحة
مـــنْ جملـــةٍ فعليَّـــةٍ مـــا يُخبَـــرُ	عنـــه وذو تصـــرُّفٍ كتُـــذكَـــرُ	-
لغات (كأيِّن)، لابن مالك، من الرجز		٥/ ١٩٥
وفـــي كـــأيِّـــنْ قيـــلَ كـــائـــنْ وكَئِـــنْ	وهكـــذا كَـــأْنْ وكَيِّـــنْ فـــاستَبِـــنْ	-
شروط رفع الفعل بعد (حتى)، للسجاعي، من الرجز		٥/ ٣٨
وشـــرطَ رفـــعٍ كـــونُـــهُ حـــالاً كـــذا	مُسبَّـــبٌ حقّـــاً وفضلـــةٌ خُـــذَا	-
أنواع الطلب، من البسيط		٥/ ٤١
مُـرْ وانْـهَ وادعُ وسَـلْ واعـرضْ لحَضِّهِـمِ	تَمَـنَّ وَارْجُ كـذاكَ النفـيُ قـد كَمَـلاَ	-
أحرف الزيادة، لابن مالك، من الطويل		٥/ ٤٧٥
هنـــاءٌ وتسليـــمٌ تـــلا يـــومَ أُنْسِـــهِ	نهـــايـــةُ مســـؤولٍ أمـــانٌ وتسهيـــلُ	-
شروط إدغام المثلين المحركين، للسجاعي، من الرجز		٥/ ٥٧٦ـ ٥٧٨
مِثْلَيـــنِ أَدْغِمَنْهُمـــا بكِلْمَـــةِ	إنْ لـــم يُصـــدَّرا كـــذا عـــن ثِقَـــةِ	-
وليـــسَ مِثْـــلَ صُفَـــفٍ وذُلُـــلِ	ولَبَـــبٍ وجُسَّـــسٍ وهَيْلَـــلِ	-
أصـــالـــةُ التحـــريـــكِ أيضـــاً وُجِـــدَتْ	وينتفـــي سكـــونُ ثـــانٍ قـــد ثَبَـــتْ	-
أدوات الشرط التي تقترن بـ(ما)، من الرجز		٥/ ٧٨ـ ٥٧٩
قـــد لَـــزِمَـــتْ (مـــا) حيثُمـــا وإذمـــا	وامتنعَـــتْ فـــي مَـــنْ ومـــا ومَهْمَـــا	-
كـــذاكَ فـــي أيـــنَ وبـــاقيهـــا أتـــى	وجهـــانِ إثبـــاتٌ وحَـــذْفٌ ثُبِّتَـــا	-



فهرس أهم مصادر ومراجع التحقيق

❁ المصادر والمراجع المخطوطة:

١ـ إرشاد السالك النبيل إلى ألفية ابن مالك وشرحها لابن عقيل، للإمام المحدث النحوي شمس الدين أبي حامد محمد بن محمد ابن الميت البديري الدمياطي المصري (ت١١٤٠هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٧٤٠)، والخاص (٢٢٠).

٢ـ الأنوار البهية في ترتيب الرضي على الألفية، للإمام المعمر النحوي البلاغي المتفنن شهاب الدين أبي العباس أحمد بن عبد الفتاح الملوي المجيري (ت١١٨٢هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٨٤٧٨)، والخاص (٣٥٨٥).

٣ـ الإيعاب في شرح العباب، لشيخ الإسلام الإمام المحدث الفقيه المفتي المحقق شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي المكي (ت٩٧٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٢٢٧٧)، والخاص (٣٣١).

ـ نسخة ثانية، مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ذات الرقم (٥٥٤١).

٤ـ تحفة الأشراف على كشف غوامض الكشاف، للإمام المفسر النحوي عماد الدين يحيى بن القاسم الفاضل اليمني الصنعاني (ت بعد ٧٥٠هـ)، نسخة مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ذات الرقم (٢١٣٥).

٥ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، للإمام النحوي المفسر أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، نسخة مكتبة فاضل أحمد باشا كوبريلي (السليمانية)، إستانبول، تركيا، الأجزاء (٦، ٧، ٨)، ذات الأرقام (١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢).

٦ـ تعليق الفرائد على شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، للإمام القاضي النحوي العروضي الأديب بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٨٧٥١)، والخاص (١٠٥٧).

٧ـ تقرير الأنبابي الثاني على حاشية الصبان على الأشموني، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٨٤٩٤)، والخاص (٣٦٠١).

٨ ـ تقرير الأنبابي على حاشية أبي النجا على شرح الأجرومية، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٢٨٩٠)، والخاص (٣٩٠٩).

٩ـ تقرير الأنبابي على حاشية الأمير على شرح شذور الذهب، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٣٠٢٣٣)، والخاص (٨٠٥٢).

١٠ـ تقرير الأنبابي على حاشية الأمير على شرح الملوي على السمرقندية، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٨٥٦٣)، والخاص (١٩٩٢).

١١ـ تقرير الأنبابي على حاشية السجاعي على شرح قطر الندى، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٣٢١٨٩)، والخاص (٨٢٦٨).

١٢ـ تقرير الشرشيمي على فتح الجليل على شرح ابن عقيل، للإمام النحوي سيد الشرشيمي الشرقاوي (ت١٢٨٨هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٦٢٦٥٨)، والخاص (٤٢٧٩).

١٣ـ تنوير الحالك على منهج السالك، للإمام الفقيه النحوي شهاب الدين أبي السعود أحمد بن عمر الأسقاطي (ت١١٥٩هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٨٤٥٣٠)، والخاص (٥٤٨١).

ـ نسخة ثانية، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٢٠٦٣٨)، والخاص (١٧٧٩).

١٤ـ حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم، للإمام الفقيه النحوي اللغوي شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي (ت٩٩٤هـ)، نسخة مكتبة لاله لي (السليمانية)، إستانبول، تركيا، ذات الرقم (٣٢٠٨).

١٥ـ حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني، للإمام الفقيه الأصولي النحوي المحقق شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي (ت٩٩٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٢٢٦٢)، والخاص (٣٣٤).

ـ نسخة ثانية، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٣٢٣٦٥)، والخاص (٨٤٤٤).

١٦ـ حاشية ابن قاسم العبادي على شرح المختصر للسعد التفتازاني، للإمام الفقيه الأصولي النحوي المحقق شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي (ت٩٩٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٢٤٦٦)، والخاص (٨٩).

١٧ـ حاشية ابن قاسم الغزي على شرح تصريف العزي، للإمام الفقيه النحوي شمس الدين أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي المصري (ت٩١٨هـ)، نسخة مكتبة فيض الله أفندي (السليمانية)، إستانبول، تركيا، ذات الرقم (٢٠٣١).

١٨ـ حاشية الأجهوري على مختصر ابن أبي جمرة، للإمام الفقيه المحدث نور الدين أبي الإرشاد علي بن محمد الأجهوري (ت١٠٦٦هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٣٢٢٤٢)، والخاص (٢٥٠٤).

١٩ـ حاشية الأمير على شرح الأزهرية، للإمام الفقيه النحوي المتفنن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد الأمير الكبير السَّنَبَاوي (ت١٢٣٢هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٩٨٢٢)، والخاص (١٠٧٩).

٢٠ـ حاشية التفتازاني على الكشاف، للإمام البلاغي المتكلم الأصولي المتفنن سعد الدين أبي سعيد مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، نسخة مكتبة فاضل أحمد باشا كوبريلي (السليمانية)، إستانبول، تركيا، ذات الرقم (١٩٠).

٢١ـ حاشية الحفني على شرح الأشموني، لشيخ الإسلام الإمام الفقيه النحوي المتفنن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن سالم الحفني (ت١١٨١هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٥٠٤٢)، والخاص (٣٤٠٨).

٢٢ـ حاشية الحفيد على التوضيح، للإمام النحوي حفيد ابن هشام شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت٨٣٥هـ)، نسخة مكتبة كوبريلي (محمد عاصم)، إستانبول، تركيا، ذات الرقم (٥٦٢).

٢٣ـ حاشية الدماميني على مغني اللبيب، للإمام القاضي النحوي العروضي الأديب بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٢٥٥٢)، والخاص (٣٢٢٥).

ـ نسخة ثانية، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٥٠٢٦)، والخاص (٣٣٩٢).

٢٤ـ حاشية الدنوشري على التصريح بمضمون التوضيح، للإمام النحوي المتفنن عبد الله بن عبد الرحمن الدنوشري (ت١٠٢٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٦٠٥٨)، والخاص (٨٥١).

٢٥ـ حاشية السيد البليدي على شرح الأشموني، للإمام السيد المقرئ المفسر النحوي شمس الدين محمد بن محمد البليدي الحسني (ت١١٧٦هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٩٠٦٢٩)، والخاص (٥٩٥٠).

٢٦ـ حاشية الشاوي على شرح المرادي على الألفية، للإمام الفقيه المفسر النحوي أبي زكريا يحيى بن محمد الشاوي الجزائري (ت١٠٩٦هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٣٢١٧٤)، والخاص (٨٢٥٣).

٢٧ـ حاشية الشبراملسي على شرح منهج الطلاب، للإمام الفقيه المتفنن المحرر نور الدين أبي الضياء علي بن علي الشبراملسي (ت١٠٨٧هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٨٣٣٦)، والخاص (٢٨٥٧).

٢٨ـ حاشية الشنواني على أوضح المسالك، المسماة: «هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك» (قطعة منها)، لسيبويه زمانه الإمام أبي بكر بن إسماعيل الشنواني (ت١٠١٩هـ)، نسخة دار الكتب القومية، القاهرة، مصر، ذات الرقم (٢٤٠٣).

٢٩ـ حاشية الشنواني على شرح الفاكهي على قطر الندى وبل الصدى، لسيبويه زمانه الإمام أبي بكر بن إسماعيل الشنواني (ت١٠١٩هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٧٥٧٠)، والخاص (٩٧٠).

٣٠ـ حاشية اللقاني على أوضح المسالك، للإمام الأصولي النحوي ناصر الدين أبي عبد الله محمد بن حسن اللقاني المصري (ت٩٥٨هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٩٧١٥٦)، والخاص (٧١٢٣).

٣١ـ حاشية المدابغي على شرح الأشموني، للإمام الفقيه النحوي المحقق بدر الدين حسن بن علي المنطاوي المدابغي الأزهري (ت١١٧٠هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٩٠٦٣١)، والخاص (٥٩٥٢).

ـ نسخة ثانية، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٣٩٧٠٤)، والخاص (٢٩٨٣).

٣٢ـ حاشية عطية الأجهوري على ابن عقيل، للإمام الفقيه النحوي المتفنن عطية الله بن عطية الأجهوري (ت١١٩٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٥٣٤٢٦)، والخاص (٣٨٦٩).

٣٣ـ الدرة البهية على شرح الأزهرية، لسيبويه زمانه الإمام أبي بكر بن إسماعيل الشنواني (ت١٠١٩هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٣٣٣٢)، والخاص (٥٠٦).

٣٤ـ رسالة الأنبابي في تحقيق الوضع، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٢٢٢٢٢)، والخاص (٤١).

٣٥ـ رسالة الصبان في علم البيان، للإمام النحوي المحقق المتفنن أبي العرفان محمد بن علي الصبان المصري (ت١٢٠٦هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٢٨٧١٨)، والخاص (١٢٢٦).

٣٦ـ رسالة في مؤلفات الإمام السجاعي، للإمام الفقيه الأديب المُؤَقِّت علي بن سعد البيسوسي السطوحي (ت بعد ١٢٠٠هـ)، نسخة مكتبة السيدة زينب، القاهرة، مصر، ذات الرقم (٤٣٤٩).

٣٧ـ السراج المنير في شرح الجامع الصغير، للإمام النحوي السيد شرف الدين إسماعيل ابن إبراهيم العلوي الزَّبيدي (ت٩٣٢هـ)، نسخة مكتبة قليج علي باشا (السليمانية)، إستانبول، تركيا، ذات الرقم (٩٥١).

٣٨ـ شرح ابن جابر الأندلسي على الألفية، للإمام البلاغي النحوي الشاعر شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن جابر الأندلسي الهواري (ت٧٨٠هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٢٥٩٤)، والخاص (٣٢٦٧).

٣٩ـ شرح الأربعين النووية، للإمام الفقيه الحافظ زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين القاهري المناوي (ت١٠٣١هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٣٠٩٢٨)، والخاص (٧٥٤٨).

٤٠ـ شرح الأمير الكبير على نظم المنافاة، للإمام الفقيه النحوي المتفنن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد الأمير الكبير السَّنَبَاوي (ت١٢٣٢هـ)، نسخة مكتبة السيدة زينب، القاهرة، مصر، ذات الرقم (٣٣١٧).

٤١ـ شرح الجمل لابن بابشاذ، لإمام النحو الأديب أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري (ت٤٦٩هـ)، نسخة مكتبة فيض الله أفندي (السليمانية)، إستانبول، تركيا، ذات الرقم (١٩٤٨).

٤٢ـ شرح السيوطي على بديعيته، للإمام المفسر الحافظ النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، نسخة جامع الملك سعود، الرياض، السعودية، ذات الرقم: (٨٣٨٧).

٤٣ـ شرح الفارضي على الألفية، للإمام النحوي الشاعر شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الفارسكوري الفارضي (ت نحو ٩٨١هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٩٧٣٣٧)، والخاص (٧٣٠٤).

٤٤ـ شرح الهندي على كافية ابن الحاجب، للإمام النحوي الأديب شهاب الدين أحمد بن عمر الدولتابادي الهندي (ت٨٤٩هـ)، نسخة مكتبة فيض الله أفندي (السليمانية)، إستانبول، تركيا، ذات الرقم (١٩٧١).

٤٥ـ طالع السعد، (وهو شرح على شرح التفتازاني على تصريف العزي)، للإمام النحوي البلاغي المتفنن المحقق منصور سبط ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي (ت١٠١٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٥٥١٩)، والخاص (٨١).

٤٦ـ العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب، للإمام الفقيه المفتي صفي الدين أبي السرور أحمد بن عمر المُزجَّد الزَّبيدي (ت٩٣٠هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٠٨٩)، والخاص (٥٧١).

٤٧ـ العقود الجوهرية في حل ألفاظ الأزهرية، للإمام النحوي البلاغي المتفنن المحقق منصور سبط ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي (ت١٠١٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٣٩٧٥٣)، والخاص (٣٠٣٢).

٤٨ـ فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل، لشيخ الإسلام وقاضي القضاة الإمام الفقيه النحوي المفسر المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٥٥٦٢)، والخاص (٣١٤).

٤٩ـ فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك، للإمام الفقيه النحوي شمس الدين أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي المصري (ت٩١٨هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٩٧٠٩٢)، والخاص (٧٠٥٩).

ـ نسخة ثانية، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٢٠٦٣٤)، والخاص (١٧٧٥).

٥٠ـ فرائد العقود العلوية لحل ألفاظ شرح الأزهرية، للإمام الفقيه النحوي المؤرخ نور الدين أبي الفرج علي بن إبراهيم الحلبي المصري (ت١٠٤٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٥٨١)، والخاص (٢٣٤).

٥١ـ فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد، للإمام المحدث الفقيه النحوي المتفنن بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٣٣٤٣)، والخاص (٥١٧).

٥٢ـ الفوائد الشنوانية على شرح الآجرومية، لسيبويه زمانه الإمام أبي بكر بن إسماعيل الشنواني (ت١٠١٩هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٩٠٥٣٢)، والخاص (٥٨٥٣).

٥٣ـ القول الإيجابي في ترجمة العلامة شمس الدين الأنبابي، للإمام المفسر الفقيه البلاغي السيد أحمد رافع بن محمد الطهطاوي الحسيني (ت١٣٥٥هـ)، نسخة مكتبة باريس الوطنية، باريس، فرنسا، ذات الرقم (٦٩٦٩).

٥٤ـ القول الجميل على شرح ابن عقيل، للإمام الفقيه النحوي شهاب الدين أبي السعود أحمد بن عمر الأسقاطي (ت١١٥٩هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٣٩٧٧٩)، والخاص (٣٠٥٨).

٥٥ـ اللؤلؤ الرطب المحلي جيد قصيدة كعب، للإمام الأديب الشاعر أبي النصر محمد بن عبد الله الناصري الطرابلسي (ت١٢١٨هـ)، نسخة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ذات الرقم (٣٠٩١).

٥٦ـ المسعف والمعين في شرح شرح ابن المصنف بدر الدين، للإمام الأصولي النحوي المتفنن عز الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن جماعة الكناني الحموي المصري (ت٨١٩هـ)، نسخة مكتبة لاله لي (السليمانية)، إستانبول، تركيا، ذات الرقم (٣٢٠٦).

٥٧ـ المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية، للإمام النحوي شهاب الدين أحمد بن علي السندوبي الأزهري (ت ١٠٩٧هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٦٠٤٣)، والخاص (٨٣٧).

٥٨ـ المنهل الصافي في شرح الوافي، للإمام القاضي النحوي العروضي الأديب بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، نسخة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ذات الرقم: (٢٢١١).

٥٩ـ مواهب الجليل بحل ألفاظ الشيخ خليل، للإمام الفقيه المحدث نور الدين أبي الإرشاد علي بن محمد الأجهوري (ت١٠٦٦هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٩٥٠٥٨)، والخاص (٣٠٣٥).

٦٠ـ المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية، لسيبويه زمانه الإمام أبي بكر بن إسماعيل الشنواني (ت١٠١٩هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٥٨٠٠)، والخاص (١٤٣١).

٦١ـ نكت السيوطي، للإمام المفسر الحافظ النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٨٦٢٤٠)، والخاص (٥٥٩٣).

٦٢ـ الهدية البدوية لمن يرغب في بسط إعراب الآجرومية، للإمام المقرئ النحوي علي بن عمر الميهي الأحمدي (ت١٢٠٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٨١٢)، والخاص (٦١٢).

❀ المصادر والمراجع المطبوعة:

٦٣ـ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، للإمام اللغوي الأديب أبي القاسم علي بن جعفر ابن القطاع السعدي الصقلي (ت٥١٥هـ)، تحقيق أحمد عبد الدايم، ط١، (١٩٩٩م)، من منشورات دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر.

٦٤ـ إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، للإمام النحوي محمد بن أحمد بن محمد ابن غاز العثماني المكناسي (ت٩١٩هـ)، تحقيق حسين بركات، ط١، (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م)، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

٦٥ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للإمام القارئ شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد البناء الدمياطي (ت١١١٧هـ)، تحقيق أنس مهرة، ط٣، (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦٦ـ الإتقان في علوم القرآن، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع سنة (١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م) لدى الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

٦٧ـ الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية، للإمام النحوي أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل الراعي الغرناطي (ت٨٥٣هـ)، تحقيق سلامة عبد القادر المراقي، وهي عبارة عن رسالة ماجستير قدمت سنة (١٤٠٠هـ) في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٦٨ـ الإحاطة في أخبار غرناطة، للإمام الوزير الأديب المؤرخ لسان الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد ابن الخطيب السلماني (ت٧٧٦هـ)، ط١، (١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٦٩ـ إحياء علوم الدين، للإمام المجدد حجة الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج، ط١، (١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م)، دار المنهاج، جدة، السعودية.

٧٠ـ أخبار النحويين البصريين، للإمام النحوي الأديب أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط١، (١٣٧٣هـ ـ ١٩٦٦م)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

٧١ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، للإمام النحوي المفسر أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق رجب محمد، ط١ ، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٧٢ـ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للإمام المقرئ الحافظ المتفنن شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، ط٧، (١٣٢٣هـ ـ ١٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة، مصر.

٧٣ـ الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، للإمام الفقيه الأصولي المتكلم إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت٤٧٨هـ)، تحقيق محمد موسى وعلي عبد الحميد، ط١ ، (١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٧٤ـ الأزهار الزينية شرح متن الألفية، للإمام الفقيه المفتي المؤرخ السيد أحمد بن زيني دحلان الحسني (ت١٣٠٤هـ)، ط١ ، (١٣١٠هـ)، المطبعة الميرية، مكة المكرمة، السعودية.

٧٥ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للإمام الفقيه الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق علي البجاوي، ط١، (١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٧٦ـ إسفار الفصيح، للإمام اللغوي أبي سهل محمد بن علي الهروي (ت٤٣٣هـ)، تحقيق أحمد قشاش، ط١ ، (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م)، من مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية.

٧٧ـ الأسماء والصفات، للإمام الأصولي المتكلم الأستاذ أبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي، ط١ ، (١٤٤٢هـ ـ ٢٠٢٠م)، دار التقوى، دمشق، سورية.

٧٨ـ أسنى المطالب في شرح روض الطالب، للإمام شيخ الإسلام قاضي القضاة المفسر الفقيه الأصولي المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، ومعه: «حاشية الرملي على أسنى المطالب»، للإمام الفقيه شهاب الدين أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي (ت٩٥٧هـ)، ط١ ، (١٣١٣هـ)، المطبعة الميمنية، القاهرة، مصر.

٧٩ـ الأشباه والنظائر في النحو، للإمام المفسر الحافظ النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد الإله نبهان، طبع سنة (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، من منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية.

٨٠ ـ الاشتقاق، للإمام الشاعر اللغوي أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، (١٤١١هـ ـ ١٩٩١م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٨١ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، للإمام الحافظ المحقق البحر شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٨٢ ـ إصلاح المنطق، للإمام اللغوي الأديب أبي يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط١، (١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٩م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٨٣ ـ الأصمعيات، لراوية العرب اللغوي الأديب أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٧، (١٩٩٣م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٨٤ ـ الأصول في النحو، للإمام النحوي الأديب الناقد أبي بكر محمد بن السري بن سهل ابن السرَّاج البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٣، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٨٥ ـ الأضداد، لإمام اللغة والأدب أبي بكر محمد بن القاسم ابن بشار الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع سنة (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م) لدى المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

٨٦ ـ الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة، للإمام شيخ الإسلام قاضي القضاة المفسر الفقيه الأصولي المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، طبع سنة (١٣٨٨هـ) لدى مطبعة الشيخ محمد يحيى، الإسكندرية، مصر.

٨٧ ـ الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، للإمام البلاغي المتفنن عصام الدين إبراهيم بن محمد الإسفرايني (ت٩٤٣هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٨٨ ـ إظهار صدق المودة في شرح البردة، للإمام المحدث الفقيه الأديب المتفنن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد ابن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني (ت٨٤٢هـ)، تحقيق بلال محمد حاتم السقا، ط١، (١٤٤٢هـ ـ ٢٠٢١م)، دار التقوى، دمشق، سورية.

٨٩ ـ إعراب القرآن، لإمام العربية أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس المصري (ت٣٣٨هـ)، تحقيق عبد المنعم إبراهيم، ط١، (١٤٢١هـ)، دار المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

٩٠ـ إعراب الكافية، للإمام النحوي حسين بن أحمد الشهير بزيني زاده (ت١١٦٨هـ)، طبع سنة (١٢٨١هـ) لدى المطبعة العامرة، إستانبول، تركيا.

٩١ـ إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، للإمام النحوي اللغوي الأديب أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي (ت ٦١٦هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م)، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

٩٢ـ الأعلام الشرقية، للباحث زكي محمد مجاهد، ط٢، (١٩٩٤م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٩٣ـ الأعلام، للأستاذ البحاثة خير الدين بن محمود الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، ط١٥، (٢٠٠٢م)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

٩٤ـ أعيان العصر وأعوان النصر، لإمام الأدب النحوي المؤرخ المتفنن صلاح الدين أبي الصفاء خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي الدمشقي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان. دار الفكر، دمشق، سورية.

٩٥ـ الأفعال، للإمام اللغوي الأديب أبي القاسم علي بن جعفر ابن القطاع السعدي الصقلي (ت٥١٥هـ)، ط١، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٩٦ـ الأفعال، للإمام اللغوي الأديب المؤرخ أبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز ابن القوطية الأندلسي (ت٣٦٧هـ)، تحقيق علي فودة، ط٢، (١٩٩٣م)، دار الخانجي، القاهرة، مصر.

٩٧ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم، للإمام الحافظ القاضي أبي الفضل عياض بن

موسى بن عياض اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق يحيى إسماعيل، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م)، دار الوفاء، القاهرة، مصر.

٩٨ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، للأمير الحافظ النسابة المؤرخ أبي نصر علي بن هبة الله ابن ماكولا العجلي البغدادي (ت٤٧٥هـ)، ط١، (١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٩٩ـ الألغاز النحوية، المسمى: «الطراز في الألغاز»، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، طبع سنة (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٣م) لدى المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر.

١٠٠ـ الألغاز النحوية، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق موفق الجبر، دار الكتاب العربي، دمشق، سورية.

١٠١ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للإمام الحافظ القاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، ط١، (١٣٧٩هـ ـ ١٩٧٠م)، دار التراث، القاهرة، مصر. المكتبة العتيقة، تونس.

١٠٢ـ أمالي ابن الحاجب، للإمام الفقيه الأصولي النحوي جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب الكردي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق فخر قدارة، ط١، (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م)، دار عمار، عمان، الأردن. دار الجيل، بيروت، لبنان.

١٠٣ـ أمالي ابن الشجري، للإمام الشريف النحوي الأديب ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة ابن الشجري العلوي الحسني (ت٥٤٢هـ)، تحقيق محمود الطناحي، ط١، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩١م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

١٠٤ـ الأمالي، للإمام اللغوي الأديب أبي علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون القالي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق محمد الأصمعي، ط٢، (١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٦م)، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

١٠٥ـ الأمثال، للإمام الأديب الفيلسوف أبي الخير زيد بن عبد الله ابن رفاعة الهاشمي (ت بعد ٤٠٠هـ)، ط١، (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م)، دار سعد الدين، دمشق، سورية.

١٠٦ـ الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، للإمام النحوي الأديب أبي الحسن علي بن عدلان بن حماد الربعي الموصلي (ت٦٦٦هـ)، تحقيق حاتم الضامن، ط٢، (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

١٠٧ـ الأنساب، للإمام الحافظ النسابة المؤرخ أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت٥٦٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن المعلمي وآخرين، ط١، (١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.

١٠٨ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للإمام النحوي الأديب المؤرخ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع سنة (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م) لدى المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

١٠٩ـ أنوار الربيع في أنواع البديع، للإمام البلاغي الأديب السيد صدر الدين علي بن أحمد بن معصوم المدني (ت١١٢٠هـ)، تحقيق شاكر هادي شكر، ط١، (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م)، مكتبة العرفان، كربلاء، العراق.

١١٠ـ الأنوار ومحاسن الأشعار، للشاعر الأديب أبي الحسن علي بن محمد بن المطهر العدوي الشمشاطي (ت بعد ٣٧٧هـ)، تحقيق صالح العزاوي، ط١، (١٩٧٦م)، من منشورات وزارة الإعلام، بغداد، العراق.

١١١ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، شرح وتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

١١٢ـ الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، واسمه كاملاً: «الآيات البينات على اندفاع أو فساد ما وقفت عليه مما أورد على جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلي من الاعتراضات»، للإمام الفقيه الأصولي النحوي المحقق شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي (ت٩٩٤هـ)، تحقيق زكريا عميرات، ط٢، (١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١١٣ـ إيجاز التعريف في علم التصريف، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق حسن أحمد العثمان، ط١،

(١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، المكتبة المكية، مكة المكرمة، السعودية. مؤسسة الريان، بيروت، لبنان.

١١٤ـ **الإيضاح في شرح المفصل**، للإمام الفقيه الأصولي النحوي جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب الكردي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق موسى العليلي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، العراق.

١١٥ـ **الإيضاح في علوم البلاغة**، لإمام البلاغة قاضي القضاة جلال الدين أبي المعالي محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت٧٣٩هـ)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط٣، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

١١٦ـ **البحر المحيط في أصول الفقه**، للإمام الفقيه الأصولي المحقق المتفنن بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق عمر الأشقر، ط٢، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م)، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

١١٧ـ **البحر المحيط**، للإمام النحوي المفسر أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١١٨ـ **بحر المذهب في فروع المذهب الشافعي**، للإمام الفقيه البحر فخر الإسلام أبي المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الروياني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق طارق السيد، ط١، (١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١١٩ـ **البداية والنهاية**، للإمام المفسر الحافظ المؤرخ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق يوسف البقاعي، طبع سنة (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م) لدى دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٢٠ـ **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، للإمام الفقيه الحافظ المتبحر المتفنن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي ابن الملقن المصري (ت٨٠٤هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، ط١، (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار الهجرة، الرياض، السعودية.

١٢١ـ **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، للإمام النحوي أبي الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع الأندلسي الإشبيلي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق عياد بن عيد

الثبيتي، ط١، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

١٢٢ـ البصائر والذخائر، للإمام الأديب اللغوي الفيلسوف أبي حيان علي بن محمد التوحيدي (ت نحو ٤٠٠هـ)، تحقيق وداد القاضي، ط١، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

١٢٣ـ البعث والنشور، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الخسروجردي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق عامر أحمد حيدر، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، لبنان.

١٢٤ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للإمام المفسر الحافظ النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م)، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

١٢٥ـ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للإمام اللغوي المتبحر المتفنن مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزابادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق محمد المصري، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م)، دار سعد الدين، دمشق، سورية.

١٢٦ـ البيان والتبين، لإمام اللغة الأديب أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ البصري (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط٧، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

١٢٧ـ تارج العروس من جواهر القاموس، للإمام الشريف الحافظ المحدث المسند اللغوي المتفنن أبي الفيض محمد مرتضى بن محمد بن محمد الزبيدي الحسيني (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق عبد الستار فراج وآخرين، ط١، (١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م)، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت.

١٢٨ـ تاريخ ابن الوردي، للإمام الفقيه القاضي المؤرخ الأديب الشاعر زين الدين أبي حفص عمر بن مظفر ابن الوردي المعري الكندي (ت٧٤٩هـ)، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٢٩ـ تاريخ أصبهان، للإمام الحافظ المؤرخ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق سيد كسروي حسن، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٣٠ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للإمام الحافظ المؤرخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، ط٢، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٣١ـ تاريخ البرزالي، المسمى: «المقتفي على كتاب الروضتين»، للإمام الحافظ المؤرخ علم الدين أبي محمد القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط١، (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

١٣٢ـ التاريخ الكبير، لإمام الحفاظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند.

١٣٣ـ التاريخ المعتبر في أنباء من غبر، للإمام قاضي القضاة المؤرخ مجير الدين أبي اليمن عبد الرحمن بن محمد العُلَيمي المقدسي (ت٩٢٨هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، ط١، (١٤٣١هـ ـ ٢٠١١م)، دار النوادر، دمشق، سورية.

١٣٤ـ تاريخ بغداد، للإمام الحافظ المؤرخ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق مصطفى عطا، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٣٥ـ تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للإمام المؤرخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المصري (ت١٢٣٧هـ)، ط٢، (١٩٧٨م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

١٣٦ـ تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، لإمام الدنيا الحافظ ثقة الدين أبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ)، تحقيق عمرو العمروي، ط١، (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٣٧ـ التبصرة والتذكرة، للإمام النحوي أبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع)، تحقيق فتحي علي الدين، ط١، (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م)، دار الفكر، دمشق، سورية.

١٣٨ـ التبيان في إعراب القرآن، للإمام النحوي اللغوي الأديب أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي (ت٦١٦هـ)، تحقيق علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر.

١٣٩ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للإمام النحوي اللغوي الأديب أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي (ت٦١٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

١٤٠ـ تحرير ألفاظ التنبيه، للإمام شيخ الإسلام الفقيه الحافظ المحقق محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، ط١، (١٤٠٨هـ)، دار القلم، دمشق، سورية.

١٤١ـ تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب، للإمام الفقيه النحوي الأديب المتفنن جمال الدين محمد بن عمر بن مبارك الحضرمي المعروف ببحرق (ت٩٣٠هـ)، طبع سنة (١٣٠٨هـ) لدى المطبعة الميمنية، القاهرة، مصر.

١٤٢ـ تحفة الرب المعبود، للإمام الفقيه النحوي أبي العباس أحمد بن محمد بن داود الجزولي الهشتوكي (ت١١٢٧هـ)، تحقيق خلاف محمود عبد السميع، طبع سنة (٢٠١٩م) لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٤٣ـ تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، للإمام الفقيه الصالح علاء الدين أبي الحسن علي بن إبراهيم ابن العطار الدمشقي (ت٧٢٤هـ)، تحقيق مشهور آل سلمان، ط١، (١٤١٤هـ)، دار الصميعي، الرياض، السعودية.

١٤٤ـ تحفة المريد على جوهرة التوحيد، للإمام شيخ الإسلام الفقيه المتكلم أبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد الباجوري الأزهري (ت١٢٧٦هـ)، تحقيق علي جمعة، ط١، (١٤٢٢هـ)، دار السلام، القاهرة، مصر.

١٤٥ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق عباس الصالحي، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٤٦ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد عوامة، ط١، (١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م)، دار اليسر، المدينة المنورة، السعودية. دار المنهاج، جدة، السعودية.

١٤٧ـ التدوين في أخبار قزوين، لإمام الشافعية الفقيه المحقق المحدث المتفنن

أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت٦٢٣هـ)، طبع سنة (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م) لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٤٨ـ التذكرة الحمدونية، للإمام الأديب المؤرخ اللغوي بهاء الدين أبي المعالي محمد بن الحسن ابن حمدون البغدادي (ت ٥٦٢هـ)، ط١، (١٤١٧هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان.

١٤٩ـ تذكرة النحاة، للإمام النحوي المفسر أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

١٥٠ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، للإمام النحوي المفسر أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق حسن هنداوي، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م)، دار القلم، دمشق، سورية. دار كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية.

١٥١ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، ط١، (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م)، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر.

١٥٢ـ تشنيف المسامع بجمع الجوامع، للإمام الفقيه الأصولي المحقق المتفنن بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، مكتبة قرطبة، القاهرة، مصر.

١٥٣ـ تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لإمام الأدب النحوي المؤرخ المتفنن صلاح الدين أبي الصفاء خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي الدمشقي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق السيد الشرقاوي، ط١، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

١٥٤ـ التعازي، لإمام العربية أبي العباس محمد بن يزيد المبرد البصري (ت٢٨٥هـ)، تحقيق إبراهيم الجمل، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

١٥٥ـ تعظيم قدر الصلاة، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (ت٢٩٤هـ)، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ط١، (١٤٠٦هـ)، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية.

١٥٦ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للإمام النحوي العروضي الأديب بدر الدين

أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق محمد المفدى، ط١، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، دون ناشر.

١٥٧ـ التعليقة على كتاب سيبويه، لإمام زمانه في العربية أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق عوض القوزي، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م)، مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر.

١٥٨ـ تفسير ابن عرفة، للإمام الفقيه المفسر المحقق المتفنن أبي عبد الله محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي (ت٨٠٣هـ)، تحقيق حسن المناعي، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، مركز البحوث بالكلية الزيتونية، تونس.

١٥٩ـ تفسير ابن عطية، المسمى: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، للإمام النحوي المفسر أبي محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الغرناطي الأندلسي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق عبد السلام محمد، ط١، (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٦٠ـ تفسير البيضاوي، المسمى: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، للإمام القاضي المفسر الأصولي المتكلم ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، تحقيق محمد المرعشلي، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٦١ـ تفسير الجلالين، للإمامين: الفقيه الأصولي المتكلم المحقق المتفنن جلال الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أحمد الأنصاري المحلي الشافعي (ت٨٦٤هـ)، والإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، دار ابن كثير، دمشق، سورية.

١٦٢ـ تفسيرالرازي، المسمى: «التفسير الكبير» أو «مفاتيح الغيب»، للإمام المجدد المتكلم المفسر الأصولي فخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ)، ط٣، (١٤٢٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٦٣ـ تفسير القرطبي، المسمى: «الجامع لأحكام القرآن»، للإمام الفقيه المفسر المتفنن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م)، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

١٦٤- تفسير الماوردي، المسمى: «النكت والعيون»، للإمام المفسر القاضي الفقيه أبي الحسن علي بن محمد الماوردي البغدادي (ت٤٥٠هـ)، تحقيق السيد بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.

١٦٥- تقرير الشمس الأنبابي الأول على حاشية الصبان على الأشموني في النحو، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، طبع سنة (١٢٨٨هـ) لدى المطبعة الوهبية، القاهرة، مصر.

١٦٦- تقرير الشمس الأنبابي على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح وحاشيته الشهيرة بالتجريد في علم المعاني والبيان والبديع، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، طبع سنة (١٣٣٠هـ) لدى مطبعة السعادة، القاهرة، مصر.

١٦٧- تكملة شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، للإمام النحوي بدر الدين أبي عبد الله محمد بن الناظم الإمام جمال الدين محمد ابن مالك الأندلسي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، دار هجر، القاهرة، مصر.

١٦٨- التكملة لكتاب الصلة، للإمام الحافظ المؤرخ الأديب أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن الأبار القضاعي البلنسي (ت٦٥٨هـ)، تحقيق عبد السلام الهراس، ط١، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٦٩- التلويح على التوضيح، للإمام البلاغي المتكلم الأصولي المتفنن سعد الدين أبي سعيد مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، مكتبة صبيح، القاهرة، مصر.

١٧٠- التمثيل والمحاضرة، للإمام الأديب الشاعر المؤرخ اللغوي أبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق عبد الفتاح الحلو، ط٢، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر.

١٧١- تمرين الطلاب في صناعة الاعراب (إعراب ألفية ابن مالك)، للإمام النحوي زين الدين الشيخ خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري المعروف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، تحقيق عزيز إيغزير، طبع سنة (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) لدى المطبعة العصرية، صيدا، لبنان.

١٧٢ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للإمام المحدث نور الدين علي بن محمد بن علي ابن عراق الكناني (ت٩٦٣هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله الغماري، ط١، (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٨م)، طبعة مصورة لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٧٣ـ تهذيب الأسماء واللغات، للإمام شيخ الإسلام الفقيه الحافظ المحقق محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق مصطفى عطا، طبع سنة (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م) لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٧٤ـ تهذيب اللغة، للإمام اللغوي أبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م)، الدار المصرية، القاهرة، مصر.

١٧٥ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للإمام المفسر النحوي بدر الدين أبي محمد حسن بن قاسم المرادي المصري (ت٧٤٩هـ)، تحقيق عبد الرحمن سليمان، ط١، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

١٧٦ـ التوطئة في النحو، لإمام عصره في العربية الأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبيني الأندلسي (ت٦٤٥هـ)، تحقيق يوسف المطوع، ط٢، (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م)، مطابع سجل العرب، القاهرة، مصر.

١٧٧ـ الجامع الصغير في النحو، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق أحمد الهرميل، طبع سنة (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م) لدى مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

١٧٨ـ الجامع لشعب الإيمان، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الخسروجردي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق عبد العلي حامد، ط١، (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م)، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

١٧٩ـ الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، للإمام القاضي الفقيه الأديب أبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني (ت٣٩٠هـ)، تحقيق محمد مرسي الخولي، ط١، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

١٨٠ـ جمع الجوامع في أصول الفقه، للإمام قاضي القضاة الفقيه الأصولي المتكلم

المؤرخ المحقق تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق عبد المنعم إبراهيم، ط٢، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٨١ـ الجمل، للإمام النحوي أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق ابن أبي شنب، طبع سنة (١٩٢٦م) لدى مطبعة جول كربونل، الجزائر، الجزائر.

١٨٢ـ جمهرة الأمثال، للإمام اللغوي الأديب الشاعر أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت بعد ٣٩٥هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، ط٢، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، دار الجيل ودار الفكر، بيروت، لبنان.

١٨٣ـ جمهرة اللغة، للإمام الشاعر اللغوي أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق رمزي بعلبكي، ط١، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

١٨٤ـ الجنى الداني في حروف المعاني، للإمام المفسر النحوي بدر الدين أبي محمد حسن بن قاسم المرادي المصري (ت٧٤٩هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٨٥ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية، للإمام الفقيه المحدث المؤرخ محيي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي (ت٧٧٥هـ)، نشر مير محمد كتب خانه، كراتشي، باكستان.

١٨٦ـ الجيم، للإمام اللغوي الأديب أبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت٢٠٦هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط١، (١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م)، من منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر.

١٨٧ـ حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على شافية ابن الحاجب، للإمام الفقيه الأصولي النحوي البلاغي المتفنن عز الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز ابن جماعة الكناني المصري (ت٨١٩هـ)، تحقيق عبد السلام شاهين، ط١، (١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٨٨ـ حاشية ابن حمدون على شرح المكودي، المسماة بـ «الفتح الودودي على المكودي»، للإمام النحوي أبي العباس أحمد بن محمد ابن حمدون بن الحاج المرداسي

الفاسي (ت١٣١٦هـ)، تحقيق مكتب البحوث والدراسات لدار الفكر، طبعت سنة (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م) لدى دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٨٩ـ حاشية ابن عابدين، المسماة: «رد المحتار على الدر المختار»، للإمام الفقيه الأصولي المحقق المتفنن السيد محمد أمين بن عمر ابن عابدين أفندي الدمشقي (ت ١٢٥٢هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، طبعة خاصة (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م)، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية.

١٩٠ـ حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق حمزة أبو توهة، ط١، (١٤٤١هـ ـ ٢٠٢٠م)، دار السمان، إستانبول، تركيا.

١٩١ـ حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق حمزة أبو توهة، ط١، (١٤٤١هـ ـ ٢٠٢٠م)، دار السمان، إستانبول، تركيا.

١٩٢ـ حاشية الأمير على شرح شذور الذهب، للإمام الفقيه النحوي المتفنن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد الأمير الكبير السَّنَبَاوي (ت١٢٣٢هـ)، طبعت سنة (١٢٩٢هـ) لدى المطبعة العامرة، القاهرة، مصر.

١٩٣ـ حاشية الأمير على مغني اللبيب، للإمام الفقيه النحوي المتفنن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد الأمير الكبير السَّنَبَاوي (ت١٢٣٢هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

١٩٤ـ حاشية الأنبابي على الرسالة البيانية، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، طبعت سنة (١٣١٥هـ) لدى المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر.

١٩٥ـ حاشية البهوتي على شرح الأشموني، للإمام النحوي المتفنن شمس الدين محمد بن أحمد بن علي البهوتي الخلوتي (ت١٠٨٨هـ)، تحقيق أحمد محمد عبد العزيز علام، ط١، (١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م)، دار المودة، المنصورة، مصر.

١٩٦ـ حاشية الجرجاني على شرح الكافية للرضي، للإمام الأصولي المتكلم المحقق المتفنن السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد الجرجاني الحسيني (ت٨١٦هـ)، طبعت

سنة (١٣١٠هـ) لدى الشركة الصحافية العثمانية، إستانبول، تركيا.

١٩٧ـ حاشية الحفيد على التوضيح، للإمام النحوي حفيد ابن هشام شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت٨٣٥هـ)، تحقيق محمد فال الشيخ زيدان، رسالة ماجيستير مقدمة سنة (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م) في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

١٩٨ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، للإمام النحوي الفقيه الأصولي محمد بن مصطفى الدمياطي الخضري (ت١٢٨٧هـ)، تحقيق يوسف البقاعي، ط١، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٩٩ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (طبعة ثانية)، للإمام النحوي الفقيه الأصولي محمد بن مصطفى الدمياطي الخضري (ت١٢٨٧هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٢٠٠ـ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، للإمام النحوي البلاغي المتكلم المتفنن محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، تحقيق إبراهيم عبد الغفار الدسوقي، ط١، (١٣٠١هـ)، دار الطباعة العامرة، القاهرة، مصر.

٢٠١ـ حاشية السجاعي على شرح قطر الندى، للإمام الفقيه النحوي الأديب الشاعر المتفنن شهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي البدراوي الأزهري (ت١١٩٧هـ)، طبعت سنة (١٣٤٣هـ) لدى مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

٢٠٢ـ حاشية السيالكوتي على حاشية عبد الغفور على الجامي، للإمام النحوي البلاغي المتكلم المحقق المتفنن عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي (ت١٠٦٧هـ)، طبعت سنة (١٣٠٨هـ) لدى دار الطباعة العامرة، إستانبول، تركيا.

٢٠٣ـ حاشية السيالكوتي على كتاب المطول، للإمام النحوي البلاغي المتكلم المحقق المتفنن عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي (ت١٠٦٧هـ)، ط٢، طبعت سنة (١٣١١هـ) لدى الشركة الصحافية العثمانية، إستانبول، تركيا.

٢٠٤ـ حاشية السيد الشريف على المطول، للإمام الأصولي المتكلم المحقق المتفنن السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد الجرجاني الحسيني (ت٨١٦هـ)، طبعت في هامش «المطول» سنة (١٣٣٠هـ)، بتصحيح عثمان أفندي وأحمد رفعت، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر.

٢٠٥ـ حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج، للإمام الفقيه المتفنن المحرر نور الدين أبي الضياء علي بن علي الشبراملسي (ت١٠٨٧هـ)، طبعت سنة (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م) لدى دار الفكر، بيروت، لبنان.

٢٠٦ـ حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب بشرح تنقيح اللباب، للإمام شيخ الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم المتفنن عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي الأزهري (ت١٢٢٧هـ)، طبعت سنة (١٣٦٠هـ ـ ١٩٤١م) لدى مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

٢٠٧ـ حاشية الشمني على الشفا، المسمى: «مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء»، للإمام الفقيه الأصولي النحوي المحقق المتفنن تقي الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن محمد الشمني (ت٨٧٢هـ)، طبعت سنة (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م) لدى دار الفكر، دمشق، سورية.

٢٠٨ـ حاشية الشمني على المغني، للإمام الفقيه الأصولي النحوي المحقق المتفنن تقي الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن محمد الشمني (ت٨٧٢هـ)، طبعت سنة (١٣٠٥هـ) لدى المطبعة البهية، القاهرة، مصر.

٢٠٩ـ حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، المسماة: «عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي»، للإمام المفسر الفقيه الأديب المتفنن شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري (ت١٠٦٩هـ)، دار صادر، صيدا، لبنان.

٢١٠ـ حاشية الشهاب القليوبي على المطلع، المسماة: «الدرة البهية على شرح المقدمة الإيساغوجية»، للعلامة المتكلم الفقيه المحدث شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (ت١٠٦٩م)، تحقيق بلال محمد حاتم السقا، ط١، (١٤٤١هـ ـ ٢٠٢٠م)، دار التقوى، دمشق، سورية.

٢١١ـ حاشية الصاوي على الشرح الصغير، المسماة: «بلغة السالك لأقرب المسالك»، للعلامة الفقيه شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الخلوتي الصاوي (ت١٢٤١هـ)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٢١٢ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني، للإمام النحوي المحقق المتفنن شمس الدين أبي العرفان محمد بن علي الصبان المصري (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

٢١٣ـ حاشية العصام على شرح الجامي، للإمام البلاغي المتفنن عصام الدين إبراهيم بن محمد الإسفرايني (ت٩٤٣هـ)، طبعت سنة (١٣٠٩هـ) لدى المطبعة العثمانية، إستانبول، تركيا.

٢١٤ـ حاشية العطار على شرح الأزهرية في علم النحو، للإمام شيخ الإسلام النحوي الأديب المنطقي المتفنن حسن بن محمد بن محمود العطار الأزهري (ت١٢٥٠هـ)، طبعت سنة (١٣٠١هـ) لدى المطبعة العامرة، القاهرة، مصر.

٢١٥ـ حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، للإمام المفسر النحوي محمود بن الحسين الحاذقي المعروف بالصادقي الكيلاني (ت٩٧٠هـ)، تحقيق عايض القرني، وهي رسالة مقدمة سنة (١٤٢٠هـ) لنيل رسالة الماجستير في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٢١٦ـ حاشية المدابغي على الفتح المبين، للإمام الفقيه النحوي المحقق بدر الدين حسن بن علي المنطاوي المدابغي الأزهري (ت١١٧٠هـ)، طبعت سنة (١٣٢٢هـ) لدى المطبعة العامرة الشرفية، القاهرة، مصر.

٢١٧ـ حاشية الملوي على شرح المكودي على ألفية ابن مالك، للإمام النحوي البلاغي المحقق المتفنن شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح الملوي المجيري (ت١١٨١هـ)، ط١، (١٣١٨هـ)، المطبعة الأزهرية، القاهرة، مصر.

٢١٨ـ حاشية عبد الغفور على الجامي، للإمام النحوي عبد الغفور بن صلاح اللاري الأنصاري (ت٩١٢هـ)، طبعت سنة (١٣٠٩هـ) لدى المطبعة العثمانية، إستانبول، تركيا.

٢١٩ـ حاشية ياسين العليمي على ألفية ابن مالك، للإمام النحوي المتفنن ياسين بن زين الدين بن أبي بكر العليمي الحمصي (ت١٠٦١هـ)، طبعت سنة (١٣٢٧هـ) لدى المطبعة المولوية، فاس، المغرب.

٢٢٠ـ حاشية ياسين العليمي على شرح التصريح، للإمام النحوي المتفنن ياسين بن زين الدين بن أبي بكر العليمي الحمصي (ت١٠٦١هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٢٢١ـ حاشية ياسين العليمي على شرح قطر الندى للفاكهي، للإمام النحوي المتفنن ياسين بن زين الدين بن أبي بكر العليمي الحمصي (ت١٠٦١هـ)، تحقيق كريم الكمولي، ط١، (١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م)، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، لبنان.

٢٢٢ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للإمام المفسر الحافظ النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، (١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

٢٢٣ـ الحكمة في مخلوقات الله، للإمام المجدد حجة الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق محمد رشيد قباني، ط١، (١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م)، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان.

٢٢٤ـ حل أسرار الأخيار على إعراب إظهار الأسرار، للإمام النحوي حسين بن أحمد الشهير بزيني زاده (ت١١٦٨هـ)، طبع سنة (١٢٧٤هـ) لدى دار الطباعة العامرة، إستانبول، تركيا.

٢٢٥ـ الحلل في شرح أبيات الجمل، للإمام النحوي اللغوي الأديب أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق يحيى مراد، ط١، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٢٦ـ حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، للعلامة الأديب عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني (ت١٣٣٥هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، ط٢، (١٤١٣هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٢٧ـ الحماسة البصرية، للإمام الأديب صدر الدين أبي الحسن علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (ت٦٥٩هـ)، تحقيق مختار الدين أحمد، ط١، (١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند.

٢٢٨ـ حياة الحيوان الكبرى، للإمام الفقيه الأديب المتفنن كمال الدين أبي البقاء محمد بن موسى الدميري (ت٨٠٨هـ)، ط١، (١٢٨٤هـ)، المطبعة العامرة، القاهرة، مصر.

٢٢٩ـ الحيوان، لإمام اللغة الأديب أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ البصري (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، (١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر.

٢٣٠ـ خريدة القصر وجريدة العصر (قسم شعراء الشام)، للإمام الأديب الشاعر المؤرخ

أبي عبد الله عماد الدين محمد بن نفيس الدين حامد بن محمد الأصبهاني الكاتب (ت٥٩٧هـ)، تحقيق شكري فيصل، طبع الجزء الأول منه سنة (١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م)، والثاني سنة (١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م)، والثالث سنة (١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م)، المطبعة الهاشمية، دمشق، سورية.

٢٣١ـ خزانة الأدب وغاية الأرب، للإمام البلاغي الأديب تقي الدين أبي بكر بن علي بن عبد الله ابن حجة الحموي (ت٨٣٧هـ)، تحقيق عصام شقيو، طبع سنة (٢٠٠٤م) لدى دار الهلال ودار البحار، بيروت، لبنان.

٢٣٢ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للإمام النحوي اللغوي عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط٤، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٢٣٣ـ الخصائص، للإمام البارع اللغوي النحوي أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

٢٣٤ـ الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، للأستاذ المؤرخ علي باشا مبارك (ت١٣١١هـ)، ط١، (١٣٠٦هـ)، المطبعة الأميرية الكبرى، القاهرة، مصر.

٢٣٥ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للإمام النحوي اللغوي المقرئ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق أحمد الخراط، طبع سنة (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م) لدى دار القلم، دمشق، سورية.

٢٣٦ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، ط١، (١٤٣٣هـ ـ ٢٠١١م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٢٣٧ـ الدرة الألفية، المشهورة بـ «ألفية ابن معط» في النحو والصرف والخط والكتابة، للإمام النحوي الأديب زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي المعروف بابن معط (ت٦٢٨هـ)، تحقيق سليمان البلكيمي، ط١، (٢٠١٠م)، دار الفضيلة، القاهرة، مصر.

٢٣٨ـ درة الغواص في أوهام الخواص، للإمام النحوي الأديب الشاعر أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت٥١٦هـ)، تحقيق عرفات مطرجي، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.

٢٣٩ـ الدرر السنية على شرح الألفية (وهي حاشية على شرح ابن الناظم)، للإمام شيخ الإسلام قاضي القضاة المفسر الفقيه الأصولي المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، تحقيق وليد الحسين، ط١، (١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

٢٤٠ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، للإمام الحافظ المحقق البحر شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، ط٢، (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند.

٢٤١ـ الدعوات الكبير، للإمام الفقيه الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الخسروجردي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق بدر البدر، ط١، (٢٠٠٩م)، دار غراس، الكويت.

٢٤٢ـ دلائل الإعجاز، لإمام البلاغة النحوي أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق محمود شاكر، ط٣، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م)، مطبعة المدني، القاهرة، مصر. دار المدني، جدة، السعودية.

٢٤٣ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، للإمام الفقيه الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الخسروجردي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق عبد المعطي قلعجي، ط١، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. دار الريان، القاهرة، مصر.

٢٤٤ـ ديوان أحيحة بن الجلاح، للشاعر الجاهلي أحيحة بن الجلاح الأوسي (ت نحو١٣٠ق هـ)، تحقيق حسن باجوده، من مطبوعات نادي الطائف الأدبي، الطائف، السعودية.

٢٤٥ـ ديوان الأحوص الأنصاري، للشاعر الأموي المجيد عبد الله بن محمد الضبعي الأحوص الأنصاري (ت١٠٥هـ)، جمع وتحقيق عادل جمال، ط٢، (١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٢٤٦ـ ديوان الأخطل، للشاعر الأموي أبي مالك غياث بن غوث الأخطل التغلبي (ت٩٢هـ)، تحقيق مهدي ناصر الدين، ط٢، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٤٧ـ ديوان الأدب، للإمام اللغوي الأديب أبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت٣٥٠هـ)، تحقيق أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م)، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

٢٤٨ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي، للتابعي القاضي مؤسس علم النحو أبي الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي (ت٦٩هـ)، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط٢، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

٢٤٩ـ ديوان ذي الإصبع العدواني، للشاعر الجاهلي الحكيم المعمر حرثان بن محرث ذي الإصبع العدواني المضري (ت نحو ٢٢ ق هـ)، جمع وتحقيق عبد الوهاب العدواني ومحمد الدليمي، ط١، (١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م)، مطبعة الجمهور، الموصل، العراق.

٢٥٠ـ ديوان الأعشى الكبير، للشاعر الجاهلي صناجة العرب أبي بصير ميمون بن قيس الوائلي المعروف بالأعشى (ت٧هـ)، تحقيق محمد حسين، طبع سنة (١٣٧٠هـ ـ ١٩٥٠م) لدى مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

٢٥١ـ ديوان أمية بن أبي الصلت، للشاعر الجاهلي الحكيم المخضرم أمية بن أبي الصلت بن أبي ربيعة الثقفي (ت٥هـ)، جمع وشرح وتحقيق سجيع الجبيلي، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٥٢ـ ديوان البحتري، للشاعر العباسي الكبير أبي عبادة الوليد بن عبيد التنوخي الطائي البحتري (ت٢٨٤هـ)، تحقيق حسن الصيرفي، ط٣، (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٢٥٣ـ ديوان البهاء زهير، للشاعر الكاتب بهاء الدين زهير بن محمد المهلبي العتكي (ت٦٥٦هـ)، شرح وتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد طاهر الجبلاوي، ط٢، (١٩٨٢م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٢٥٤ـ ديوان تأبط شراً وأخباره، للشاعر الجاهلي الفحل أبي زهير ثابت بن جابر الفهمي الملقب بتأبط شراً (ت نحو ٨٠ ق هـ)، جمع وشرح وتحقيق علي شاكر، ط١، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٢٥٥ـ ديوان توبة بن الحمير، للشاعر أبي حرب توبة بن الحمير الخفاجي العامري (ت٨٥هـ)، شرح وتحقيق خليل العيطة، ط١، (١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م)، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق.

٢٥٦ـ ديوان الثعالبي، للإمام الأديب الشاعر المؤرخ اللغوي أبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق محمود الجادر، ط١، (١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.

٢٥٧ـ ديوان جرير، للشاعر الأموي الكبير أبي حرزة جرير بن عطية بن الخطفى التميمي (ت١١٠هـ)، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، دار بيروت، بيروت، لبنان.

٢٥٨ـ ديوان جميل بثينة، للشاعر الأموي الكبير أبي عمرو جميل بن عبد الله القضاعي المعروف بجميل بثينة (ت٨٢هـ)، جمع وشرح وتحقيق حسين نصار، طبع سنة (١٩٧٩م) لدى دار مصر، القاهرة، مصر.

٢٥٩ـ ديوان حاتم الطائي برواية هشام بن محمد الكلبي، للشاعر الجاهلي حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي (ت ٤٦ ق هـ)، تحقيق سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.

٢٦٠ـ ديوان حسان بن ثابت، لشاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم المخضرم الصحابي الجليل أبي الوليد حسان بن ثابت الأنصاري (ت٥٤هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن البرقوقي، ط١، (١٣٤٧هـ ـ ١٩٢٩م)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر.

٢٦١ـ ديوان حميد بن ثور، للصحابي الجليل الشاعر المخضرم حميد بن ثور الهلالي العامري (ت نحو ٣٠ هـ)، صنعة عبد العزيز الميمني، ط١، (١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م)، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

٢٦٢ـ ديوان أبي حية النميري، للشاعر المخضرم أبي حية الهيثم بن الربيع القيسي النميري البصري (ت نحو ١٨٣هـ)، تحقيق يحيى الجبوري، طبع سنة (١٩٧٥م) لدى وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سورية.

٢٦٣ـ ديوان خداش العامري، للشاعر الجاهلي خداش بن زهير العامري (ت بعد ٣٣ ق هـ)، صنعة يحيى الجبوري، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، من منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية.

٢٦٤ـ ديوان أبي دواد الإيادي، للشاعر الجاهلي أبي دواد جارية بن الحجاج الإيادي (ت نحو ٧٥ ق هـ)، تحقيق أنوار الصالحي وأحمد السامرائي، ط١، (١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م)، دار العصماء، دمشق، سورية.

٢٦٥ـ ديوان أبي ذؤيب الهذلي، للشاعر المخضرم الفحل أبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي (ت نحو ٢٧هـ)، تحقيق أحمد الشال، ط١، (١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م)، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بورسعيد، مصر.

٢٦٦ـ ديوان رؤبة بن العجاج، للشاعر الأموي الرجاز المجيد أبي الجحاف رؤبة بن العجاج التميمي (ت١٤٥هـ)، تحقيق وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.

٢٦٧ـ ديوان ذي الرمة، للشاعر الأموي الفحل أبي الحارث ذي الرمة غيلان بن عقبة المضري (ت١١٧هـ)، برواية أبي العباس ثعلب، ومعه: «شرح الباهلي صاحب الأصمعي»، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، ط١، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان.

٢٦٨ـ ديوان ابي زبيد الطائي، للشاعر المخضرم أبي زبيد حرملة بن المنذر بن معدي كرب الطائي (ت نحو ٤٠ هـ)، تحقيق نوري القيسي، طبع سنة (١٩٦٧م) لدى مطبعة المعارف، بغداد، العراق.

٢٦٩ـ ديوان زهير بن أبي سلمى، للشاعر الجاهلي الحكيم زهير بن أبي سلمى المضري المزني (ت ١٣ ق هـ)، صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق فخر الدين قباوة، ط٣، (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

٢٧٠ـ ديوان زياد الأعجم، للشاعر المخضرم المجيد أبي أمامة زياد بن سليمان الأعجم العبدي (ت نحو ١٠٠هـ)، جمع وتحقيق يوسف بكار، ط١، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، دار المسيرة، عمان، الأردن.

٢٧١ـ ديوان زيد الخيل الطائي، لسيدنا الصحابي الجليل الشاعر المخضرم أبي مُكنِف زيد الخيل بن مهلهل بن يزيد الطائي (ت ٩هـ)، تحقيق نوري القيسي، مطبعة النعمان، النجف، العراق.

٢٧٢ـ ديوان سعد الدين بن عربي، للإمام الأديب الشاعر سعد الدين محمد بن محمد ابن عربي الطائي الحاتمي (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق محمد أديب الجادر، ط١، دار الشيخ الأكبر، دمشق، سورية.

٢٧٣ـ ديوان سلامة بن جندل السعدي، للشاعر الجاهلي أبي مالك سلامة بن جندل بن عبد عمرو السعدي التميمي (ت ٢٣ ق هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، ط٢، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٧٤ـ ديوان طرفة بن العبد، للشاعر الجاهلي الكبير أبي عمر طرفة بن العبد البكري الوائلي الجاهلي (ت ٦٠ق هـ)، ومعه: «شرح الأعلم الشنتمري»، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، ط٢، (١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م)، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان. دار الثقافة والفنون، البحرين.

٢٧٥ـ ديوان عامر بن الطفيل، للشاعر المخضرم أبي علي عامر بن الطفيل بن مالك العامري (ت١١هـ)، برواية أبي بكر الأنباري عن أبي العباس ثعلب، تحقيق كرم البستاني، طبع سنة (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م) لدى دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٧٦ـ ديوان عبدة بن الطبيب، للشاعر المخضرم المجيد عبدة بن الطبيب يزيد بن عمرو التميمي (ت نحو ٢٥هـ)، تحقيق يحيى الجبوري، ط١، (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م)، دار التربية، بغداد، العراق.

٢٧٧ـ ديوان عبد الله بن الزبعرى، للشاعر المخضرم الصحابي أبي سعد عبد الله بن الزبعرى بن قيس السهمي القرشي (ت نحو ١٥هـ)، تحقيق يحيى الجبوري، ط٢، (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٢٧٨ـ ديوان عبد الله بن الزَّبير الأسدي، للشاعر المخضرم عبد الله بن الزبير بن الأشيم الأسدي الكوفي (ت نحو ٧٥هـ)، تحقيق يحيى الجبوري، طبع سنة (١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م) لدى دار الحرية، بغداد، العراق.

٢٧٩ـ ديوان عبيد بن الأبرص، للشاعر الجاهلي الحكيم عبيد بن الأبرص الأسدي (ت نحو ٢٥ ق هـ)، شرح وتعليق أشرف أحمد عدرة، ط١، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢٨٠ـ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، للشاعر الأموي عبيد الله بن قيس الرقيات بن شريح (ت٧٥هـ)، تحقيق محمد يوسف نجم، ط١، دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٨١ـ ديوان عدي بن زيد العبادي، للشاعر الجاهلي عدي بن زيد بن حماد العبادي التميمي (ت نحو ٣٥ ق هـ)، تحقيق محمد جبار المعيبد، طبع سنة (١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م) لدى شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، العراق.

٢٨٢ـ ديوان عروة بن حزام، لمحب عفراء الشاعر العذري عروة بن حزام بن مهاجر العذري الضبي (ت نحو ٣٠هـ)، تحقيق أحمد عكيدي، طبع سنة (٢٠١٤م) لدى الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سورية.

٢٨٣ـ ديوان عروة بن الورد، لأمير الصعاليك الشاعر الجاهلي عروة بن الورد بن زيد العبسي الغطفاني (ت نحو ٣٠ق هـ)، تحقيق أسماء محمد، طبع سنة (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م) لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٨٤ـ ديوان علقمة الفحل، للشاعر الجاهلي الكبير الفحل علقمة بن عبدة بن قيس التميمي المعروف بعلقمة الفحل (ت نحو ٢٠ ق هـ)، ومعه: «شرح ديوان علقمة الفحل» لأحمد صقر، ط١، (١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٥م)، المطبعة المحمودية، القاهرة، مصر.

٢٨٥ـ ديوان عمرو بن أحمر الباهلي، للشاعر المخضرم أبي الخطاب عمرو بن أحمر بن العمرد الباهلي (ت نحو ٦٥هـ)، تحقيق حسين عطوان، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، سورية.

٢٨٦ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة، لشاعر الغزل الأموي أبي الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي (ت٩٣هـ)، تحقيق بشير يموت، ط١، (١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٤م)، المكتبة الأهلية، بيروت، لبنان.

٢٨٧ـ ديوان أبي العتاهية، للشاعر العباسي الزاهد أبي العتاهية إسماعيل بن القاسم العنزي (ت٢١١هـ)، تحقيق شكري فيصل، ط١، (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م)، دار الملاح، دمشق، سورية.

٢٨٨ـ ديوان عنترة بن شداد، للشاعر الجاهلي الكبير الفارس عنترة بن شداد بن عمرو العبسي (ت نحو ٢٢ ق هـ)، بشرح الإمام الأديب اللغوي النحوي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، ط١، (١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢٨٩ـ ديوان أبي الفتح البستي، للشاعر العباسي الأديب أبي الفتح علي بن محمد بن الحسين البستي (ت٤٠٠هـ)، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م)، من منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية.

٢٩٠ـ ديوان الفرزدق، للشاعر الأموي الكبير أبي فراس الفرزدق همام بن غالب التميمي (ت١١٠هـ)، بشرح إيليا الحاوي، ط١، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت، لبنان.

٢٩١ـ ديوان الفند الزماني، للشاعر الجاهلي الفند شهل بن شيبان بن ربيعة الزماني (ت نحو ٧٠ ق هـ)، تحقيق حاتم الضامن، طبع سنة (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م) لدى مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق.

٢٩٢- ديوان القحيف العقيلي، للشاعر الأموي القحيف بن خمير العقيلي (ت نحو ١٣٠هـ)، جمع وشرح حاتم الضامن، ط١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، من منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق.

٢٩٣- ديوان القطامي، للشاعر الأموي الفحل أبي سعيد القطامي عمير بن شييم التغلبي (ت نحو ١٣٠هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١، (١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م)، دار الثقافة، بيروت، لبنان.

٢٩٤- ديوان قيس بن الخطيم، للشاعر الجاهلي أبي يزيد قيس بن الخطيم الأوسي (ت نحو ٢ ق هـ)، تحقيق ناصر الدين الأسد، طبع سنة (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) لدى دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٩٥- ديوان كثير عزة، للشاعر الأموي الكبير أبي صخر كثير بن عبد الرحمن الخزاعي الملقب بكثير عزة (ت١٠٥هـ)، جمع وشرح إحسان عباس، ط١، (١٣٩١هـ - ١٩٧١م)، دار الثقافة، بيروت، لبنان.

٢٩٦- ديوان كعب بن زهير، للشاعر المخضرم الصحابي الجليل أبي المضرب كعب بن زهير بن أبي سلمى المضري المزني (ت٢٦هـ)، صنعة أبي سعيد السكري، شرح وتحقيق مفيد قميحة، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م)، دار الشواف، الرياض، السعودية. دار المطبوعات الحديثة، جدة، السعودية.

٢٩٧- ديوان الكميت، لشاعر الهاشميين الأموي أبي المستهل الكميت بن زيد بن الأخنس الأسدي (ت١٢٦هـ)، تحقيق محمد نبيل طريفي، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٩٨- ديوان لبيد بن ربيعة، للصحابي الجليل الشاعر الحكيم المخضرم أبي عقيل لبيد بن ربيعة العامري (ت٤١هـ)، بشرح الطوسي، تحقيق حنا نصر الحتي، ط١، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٢٩٩- ديوان مالك بن الريب، للشاعر المخضرم مالك بن الريب بن حوط المازني التميمي (ت نحو ٦٠هـ)، تحقيق نوري القيسي، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، مصر.

٣٠٠- ديوان مجنون ليلى، للشاعر الأموي الكبير قيس بن الملوح العامري الملقب

بمجنون ليلى (ت٦٨هـ)، جمع وشرح وتحقيق عبد الستار فراج، مكتبة مصر، القاهرة، مصر.

٣٠١ـ ديوان امرئ القيس، للشاعر الجاهلي الكبير امرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (ت ٨٠ ق هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٤، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٣٠٢ـ ديوان المسيب بن علس، للشاعر الجاهلي أبي فضة المسيب زهير بن علس بن عمرو ابن ربيعة بن نزار (ت نحو ٤٠ ق هـ)، تحقيق عبد الرحمن الوصيفي، ط١، (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م)، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

٣٠٣ـ ديوان معن بن أوس، للصحابي الجليل الشاعر المخضرم الفحل معن بن أوس المزني (ت٦٤هـ)، صنعة نوري القيسي وحاتم الضامن، ط١، (١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م)، دار الجاحظ، بغداد، العراق.

٣٠٤ـ ديوان المهلهل بن ربيعة، للشاعر الجاهلي المهلهل أبي ليلى عدي بن ربيعة بن مرة التغلبي (ت نحو ١٠٠ ق هـ)، تحقيق طلال حرب، الدار العالمية، بيروت، لبنان.

٣٠٥ـ ديوان ابن ميادة، للشاعر المخضرم أبي شرحبيل الرمَّاح بن أبرد ابن ميادة الغطفاني (ت١٤٩هـ)، جمع وتحقيق حنا حداد وقدري الحكيم، (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م)، من مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية.

٣٠٦ـ ديوان النابغة الجعدي، للصحابي الجليل الشاعر قيس بن عبد الله النابغة الجعدي العامري (ت نحو ٥٠هـ)، جمع وشرح وتحقيق واضح الصمد، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٣٠٧ـ ديوان النابغة الذبياني، للشاعر الجاهلي الكبير أبي أمامة زياد بن معاوية النابغة الذبياني (ت نحو ١٨ ق هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٣٠٨ـ ديوان ابن نباتة المصري، للشاعر الأديب الكاتب جمال الدين أبي بكر محمد بن محمد ابن نباتة المصري (ت٧٦٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٣٠٩ـ ديوان أبي النجم العجلي، للشاعر الأموي الرجاز أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي (ت ١٣٠هـ)، جمع وشرح وتحقيق محمد أديب جمران، طبع سنة (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م) لدى مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية.

٣١٠ـ ديوان النعمان بن بشير الأنصاري، لسيدنا الصحابي الجليل الشاعر الخطيب أبي عبد الله النعمان بن بشير بن سعد الأنصاري الخزرجي (ت٦٥هـ)، تحقيق يحيى الجبوري، ط١، (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م)، مكتبة المعارف، بغداد، العراق.

٣١١ـ ديوان النمر بن تولب العكلي، للصحابي الجليل المعمر المخضرم النمر بن تولب العكلي (ت نحو ١٤هـ)، جمع وشرح وتحقيق محمد نبيل طريفي، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٣١٢ـ ديوان أبي نواس، لشاعر العراق العباسي أبي نواس الحسن بن هانئ البغدادي (ت١٩٨هـ)، تحقيق محمود واصف، ط١، (١٣١٦هـ ـ ١٨٩٨م)، المطبعة العمومية، القاهرة، مصر.

٣١٣ـ ديوان هدبة بن الخشرم العذري، للشاعر المخضرم أبي عمير هدبة بن الخشرم بن كرز القضاعي العذري (ت نحو ٥٠هـ)، تحقيق يحيى الجبوري، ط٢، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، دار القلم، الكويت، الكويت.

٣١٤ـ ديوان ابن همام السلولي، للشاعر الأموي عبد الله بن همام السلولي (ت نحو ١٠٠ هـ)، جمع وتحقيق وليد السراقبي، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات.

٣١٥ـ ديوان ابن الوردي، للإمام الفقيه القاضي المؤرخ الأديب الشاعر زين الدين أبي حفص عمر بن مظفر ابن الوردي المعري الكندي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر.

٣١٦ـ ديوان الوراق، للشاعر العباسي الحكيم أبي الحسن محمود بن الحسن البغدادي الوراق (ت نحو ٢٢٥هـ)، جمع وتحقيق وليد قصاب، ط١، (١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م)، مؤسسة الفنون، عجمان، الإمارات.

٣١٧ـ ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد، للإمام الحافظ الشريف تقي الدين أبي الطيب محمد بن أحمد بن علي الحسني الفاسي (ت٨٣٢هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣١٨ـ الذيل على العبر في خبر من عبر، للإمام الحافظ المحدث الفقيه المتفنن ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق صالح مهدي عباس، ط١، (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣١٩ـ **ذيل وفيات الأعيان، المسمى: «درة الحجال في أسماء الرجال»**، للإمام أبي العباس أحمد بن محمد ابن القاضي المكناسي (ت١٠٢٥هـ)، تحقيق محمد الأحمدي، ط١، (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م)، دار التراث، القاهرة، مصر. المكتبة العتيقة، تونس.

٣٢٠ـ **الرسالة العصامية لحل دقائق السمرقندية**، للإمام البلاغي المتفنن عصام الدين إبراهيم بن محمد الإسفرايني (ت٩٤٣هـ)، ومعها: «حاشية الصبان» للإمام النحوي المحقق المتفنن أبي العرفان محمد بن علي الصبان المصري (ت١٢٠٦هـ)، ط٢، (٢٠١٥م)، المكتبة الهاشمية، إستانبول، تركيا.

٣٢١ـ **رفع الإصر عن قضاة مصر**، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق علي محمد عمر، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٣٢٢ـ **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام**، للإمام النحوي المؤرخ المتبحر أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق عمر السلامي، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٣٢٣ـ **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، للإمام شيخ الإسلام الفقيه الحافظ المحقق محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق زهير الشاويش، ط٣، (١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م)، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان. دمشق، سورية. عمان، الأردن.

٣٢٤ـ **الزهد والرقائق**، لإمام زمانه الحافظ المحدث الرحالة أبي عبد الرحمن عبد الله ابن المبارك الحنظلي المروزي (ت١٨١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، طبع سنة (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م)، طبعة مصورة عن طبعة المجلس العلمي في الهند لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٢٥ـ **زهر الآداب وثمر الألباب**، للإمام الأديب الناقد أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري الحصري القيرواني (ت٤٥٣هـ)، تحقيق زكي مبارك ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٣٢٦ـ **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد**، للإمام المحدث المؤرخ شمس الدين

محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت٩٤٢هـ)، تحقيق مصطفى عبد الواحد، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م)، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر.

٣٢٧ـ سر صناعة الإعراب، للإمام البارع اللغوي النحوي أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٢٨ـ سقط الزند، للشاعر العباسي الكبير الفيلسوف أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري (ت٤٤٩هـ)، ط١، (١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م)، دار بيروت ودار صادر، بيروت، لبنان.

٣٢٩ـ سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للإمام المؤرخ الفقيه مفتي الشام ونقيب الأشراف أبي الفضل محمد خليل بن علي بن محمد الحسيني المرادي (ت١٢٠٦هـ)، ط٣، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، دار البشائر الإسلامية، ودار ابن حزم، بيروت، لبنان.

٣٣٠ـ السلوك لمعرفة دول الملوك، للإمام المؤرخ الأديب تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي العبيدي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٣١ـ سنن أبي داود، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

٣٣٢ـ سنن الترمذي، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عوض، ط٢، (١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م)، طبعة مصورة لدى دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

٣٣٣ـ سنن الدارقطني، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط١، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣٣٤ـ السنن الكبرى، للإمام الفقيه الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الخسروجردي (ت٤٥٨هـ)، ط١، (١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٥م)، دائرة المعارف العثمانية النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند.

٣٣٥ـ سنن الترمذي الصغرى، المسمى: «المجتبى من السنن»، للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق العلامة عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سورية.

٣٣٦ـ سير أعلام النبلاء، للإمام للحافظ المؤرخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق ثلة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، ط٣، (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣٣٧ـ السيرة النبوية، للإمام الأخباري النسابة النحوي أبي محمد عبد الملك بن هشام الحميري المعافري (ت٢١٣هـ)، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، ط٢، (١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

٣٣٨ـ الشافية في علمي التصريف والخط، للإمام الفقيه الأصولي النحوي جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب الكردي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق صالح الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

٣٣٩ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للإمام المؤرخ أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق محمود الأرنؤوط، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، دار ابن كثير، دمشق، سورية. دار ابن كثير، بيروت، لبنان.

٣٤٠ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، للإمام النحوي قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م)، دار التراث، القاهرة، مصر.

٣٤١ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، المسمى: «الدرة المضية في شرح الألفية»، للإمام النحوي بدر الدين أبي عبد الله محمد بن الناظم الإمام جمال الدين محمد ابن مالك الأندلسي (ت٦٨٦هـ)، ط١، ١٤٢٠هـ ـ٢٠٠٠م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٤٢ـ شرح ابن الناظم على لامية الأفعال، للإمام النحوي بدر الدين أبي عبد الله محمد ابن الناظم الإمام جمال الدين محمد ابن مالك الأندلسي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق فتح الله سليمان، ط١، (١٤٢٨هـ ـ٢٠٠٧م)، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

٣٤٣ـ شرح أبيات مغني اللبيب، للإمام النحوي اللغوي عبد القادر بن عمر البغدادي

(ت١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، طبع من سنة (١٣٩٣هـ) إلى سنة (١٤١٤هـ) لدى دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان.

٣٤٤ـ **شرح أسماء الله الحسنى**، للأستاذ الإمام أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت٤٦٥هـ)، تحقيق أحمد الحلواني، ط٢، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، دار آزال، بيروت، لبنان.

٣٤٥ـ **شرح أشعار الهذليين**، للإمام النحوي اللغوي الأديب أبي سعيد الحسن بن الحسين العتكي السكري (ت٢٧٥هـ)، برواية أبي الحسن الرماني، تحقيق عبد الستار فراج، ط١، (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م)، دار العروبة، القاهرة، مصر.

٣٤٦ـ **شرح الآجرومية**، للإمام النحوي زين الدين الشيخ خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري المعروف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، تحقيق حايف النبهان، ط١، (١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م)، دار الظاهرية، الكويت.

٣٤٧ـ **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، المسمى: «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، للإمام النحوي الفقيه نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني (ت نحو ٩٠٠هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، (١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٣٤٨ـ **شرح الإلمام بأحاديث الأحكام**، للإمام المجدد شيخ الإسلام قاضي القضاة الفقيه تقي الدين محمد بن علي بن وهب ابن دقيق العيد القشيري (ت٧٠٢هـ)، تحقيق محمد العبد لله، ط٢، (١٤٣٠هـ)، دار النوادر، دمشق، سورية.

٣٤٩ـ **شرح الأمير على نظم السجاعي في (لا سيما)**، للإمام الفقيه النحوي المتفنن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد الأمير الكبير السَّنْبَاوي (ت١٢٣٢هـ)، تحقيق أحمد القرشي، طبع سنة (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م) لدى مجلة جامعة أم القرى (العدد ١٩)، مكة المكرمة، السعودية.

٣٥٠ـ **شرح الأنموذج في النحو**، للإمام النحوي جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي (ت٦٤٧هـ)، تحقيق حسني يوسف، طبع سنة (١٩٩٠م) لدى مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

٣٥١ـ **شرح التسهيل**، المسمى: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، للإمام النحوي

محب الدين محمد بن يوسف التميمي المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين، ط١، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م)، دار السلام، القاهرة، مصر.

٣٥٢ـ شرح التسهيل، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م)، دار هجر، القاهرة، مصر.

٣٥٣ـ شرح التصريح على التوضيح، للإمام النحوي زين الدين الشيخ خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري المعروف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٣٥٤ـ شرح الدماميني على مغني اللبيب، للإمام القاضي النحوي العروضي الأديب بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق أحمد عناية، ط١، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان.

٣٥٥ـ شرح الرضي على الكافية، للإمام النحوي نجم الأئمة محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (ت نحو ٦٨٦ هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، ط٢، (١٩٩٦م)، من منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

٣٥٦ـ شرح السيوطي على ألفية ابن مالك، المسمى: «البهجة المرضية في شرح الألفية»، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق وشرح محمد صالح الغرسي، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م)، دار السلام، القاهرة، مصر.

٣٥٧ـ شرح الشفا، للإمام الفقيه المحدث المتفنن نور الدين أبي الحسن علي بن سلطان محمد الهروي المعروف بـملا علي القاري (ت١٠١٤هـ)، تحقيق عبد الله الخليلي، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٥٨ـ شرح ألفية ابن معط، للإمام النحوي عز الدين أبي الفضل عبد العزيز بن زيد بن جمعة القواس الموصلي (ت٦٩٦هـ)، تحقيق علي الشوملي، ط١، (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م)، مكتبة الخريجي، الرياض، السعودية.

٣٥٩ـ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لإمام اللغة والأدب أبي بكر محمد بن القاسم ابن بشار الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط٥، (١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٣٦٠ـ شرح الكافية الشافية، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم هريدي، ط١، (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م)، من منشورات مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٣٦١ـ شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد الحفناوي، ط١، (١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م)، مكتبة الإيمان، القاهرة، مصر.

٣٦٢ـ شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق هادي نهر، طبع سنة (٢٠٠٧م) لدى دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.

٣٦٣ـ شرح اللمع، للإمام النحوي اللغوي المؤرخ أبي القاسم عبد الواحد بن علي ابن برهان الأسدي العكبري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق فائز فارس، ط١، (١٤٠٤هـ ـ١٩٨٤م)، السلسلة التراثية، الكويت، الكويت.

٣٦٤ـ شرح المعلقات للزوزني، للإمام القاضي الأديب أبي عبد الله حسين بن أحمد بن حسين الزوزني الهروي (ت٤٨٦هـ)، تحقيق لجنة التحقيق في الدار العالمية، طبع سنة (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م) لدى الدار العالمية للنشر، القاهرة، مصر.

٣٦٥ـ شرح المفصل، للإمام النحوي اللغوي موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي الحلبي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق إميل يعقوب، ط١، (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٦٦ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير، لإمام عصره في العربية الأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبيني الأندلسي (ت٦٤٥هـ)، تحقيق تركي العتيبي، ط١، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م)، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

٣٦٧ـ شرح المكودي على الألفية (الشرح الصغير)، للإمام النحوي أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، طبع سنة (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م) لدى المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

٣٦٨ـ شرح المواقف، للإمام الأصولي المتكلم المحقق المتفنن السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد الجرجاني الحسيني (ت٨١٦هـ)، دار الطباعة العامرة، إستنبول، تركيا.

٣٦٩ـ شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، للإمام الفقيه المحدث محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني الأزهري (ت١١٢٢هـ)، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٧٠ـ شرح تسهيل الفوائد، للإمام النحوي أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري (ت٧٤٩هـ)، تحقيق محمد عبد النبي عبيد، ط١، (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر.

٣٧١ـ شرح تصريف العزي، للإمام المتكلم الأصولي المتفنن سعد الدين أبي سعيد مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تحقيق محمد جاسم المحمد، ط١، (١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م)، دار المنهاج، جدة، السعودية.

٣٧٢ـ شرح تلخيص المفتاح، المشهور بـ «المختصر»، للإمام المتكلم الأصولي المتفنن سعد الدين أبي سعيد مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تحقيق عجاج برغش، ط١، (١٤٤٢هـ ـ ٢٠٢١م)، دار التقوى، دمشق، سورية.

٣٧٣ـ شرح جمل الزجاجي، للإمام النحوي أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق فواز الشعار، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٧٤ـ شرح درة الغواص في أوهام الخواص، للإمام قاضي القضاة المفسر الأديب المتفنن شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري (ت١٠٦٩هـ)، وهو صادر ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها»، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي قرني، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٣٧٥ـ شرح ديوان الحماسة، للإمام النحوي اللغوي العروضي الأديب أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، انتهى من تحقيقه سنة (١٣٥٩هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر.

٣٧٦ـ شرح شافية ابن الحاجب، للإمام النحوي الفقيه ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي (ت٧١٥هـ)، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر.

٣٧٧ـ شرح شافية ابن الحاجب، للإمام النحوي نجم الأئمة محمد بن الحسن الرضي

الأستراباذي (ت نحو ٦٨٦ هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، (١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م)، طبعة مصورة لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٧٨ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار الطلائع، القاهرة، مصر.

٣٧٩ـ شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، للإمام النحوي اللغوي أبي محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق عبيد درويش، طبع سنة (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م) لدى مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر.

٣٨٠ـ شرح شواهد المغني، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، لجنة التراث العربي، القاهرة، مصر.

٣٨١ـ شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، للإمام الحافظ النحوي البلاغي المتفنن أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٣٨٢ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق عدنان الدوري، طبع سنة (١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م) لدى مطبعة العاني، بغداد، العراق.

٣٨٣ـ شرح فصيح ثعلب، للإمام الأديب اللغوي أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت٤٢١هـ)، تحقيق سليمان العايد، طبعة خاصة.

٣٨٤ـ شرح قصيدة بانت سعاد، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق عبد الله الطويل، ط١، (١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م)، المكتبة الإسلامية، القاهرة، مصر.

٣٨٥ـ شرح قطر الندى وبل الصدى، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م)، دار الخير، دمشق، سورية.

٣٨٦ـ شرح كتاب الأمثال لابن سلام، المسمى: «فصل المقال في شرح كتاب

الأمثال»، للإمام المؤرخ الجغرافي الأديب أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، ط١، (١٣٩١هـ - ١٩٧١م)، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣٨٧ـ شرح كتاب سيبويه، للإمام القاضي الفقيه النحوي الأديب أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد مهدلي وعلي علي، ط١، (٢٠٠٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٨٨ـ شرح مختصر المنتهى الأصولي، للإمام القاضي المتكلم الأصولي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، ط١، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٨٩ـ شرح مشكل الآثار، للإمام الحافظ محدث الديار المصرية وفقيهها أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي المصري (ت٣٢١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط١، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣٩٠ـ شرح معاني الآثار، للإمام الحافظ محدث الديار المصرية وفقيهها أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي المصري (ت٣٢١هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، ط١، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٣٩١ـ شرح مفتاح العلوم، للإمام المتكلم الأصولي المتفنن سعد الدين أبي سعيد مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تحقيق عجاج برغش، ط١، (١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م)، دار التقوى، دمشق، سورية.

٣٩٢ـ شرح ملا جامي على كافية ابن الحاجب، المسمى: «الفوائد الضيائية»، للإمام النحوي المفسر نور الدين عبد الرحمن بن أحمد المعروف بملاجامي (ت٨٩٨هـ)، تحقيق أحمد عناية وعلي مصطفى، ط١، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٣٩٣ـ الشعر والشعراء، للإمام القاضي المؤرخ اللغوي الأديب أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق أحمد شاكر، ط٢، (١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م)، دار الحديث، القاهرة، مصر.

٣٩٤ـ شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، للإمام المفسر الفقيه الأديب

المتفنن شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري (ت١٠٦٩هـ)، تصحيح العلامة نصر الهوريني (ت١٢٩١هـ)، طبع سنة (١٢٨٢هـ) لدى المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر.

٣٩٥ـ الشماريخ في علم التاريخ، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمود، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

٣٩٦ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق طه محسن، ط٢، (١٤١٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر.

٣٩٧ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للإمام الأديب المؤرخ شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي (ت٨٢١هـ)، تحقيق محمد شمس الدين، طبع سنة (١٩٨٩م) لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٩٨ـ الصحاح، المُسمَّى: «تاج اللغة وصحاح العربية» للإمام اللغوي أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عطار، ط٤، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

٣٩٩ـ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، للإمام الحافظ الناقد أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط١، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٠٠ـ صحيح البخاري، المسمى: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه»، لإمام الحفاظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، عني به محمد زهير الناصر، ط٣، (١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م)، مصورة عن الطبعة السلطانية اليونينية، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان. دار المنهاج، جدة، السعودية.

٤٠١ـ صحيح مسلم، المسمى: «المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم»، للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، المطبعة العامرة، القاهرة، مصر، وتم اعتماد ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي في تحقيقه لطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤٠٢ـ الضعفاء الكبير، للإمام الحافظ الناقد أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق عبد المعطي قلعجي، ط١، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٠٣ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للإمام الحافظ المؤرخ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، طبعة مصورة عن نشرة القاسمي لدى مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

٤٠٤ـ طبقات الشافعية الكبرى، للإمام الأصولي قاضي القضاة تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، ط٢، (١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

٤٠٥ـ طبقات الشافعية، للإمام الأصولي الفقيه النحوي جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي (ت٧٧٢هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط١، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٠٦ـ طبقات الشافعية، للإمام الفقيه المؤرخ تقي الدين أبي بكر بن أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة الأسدي (ت٨٥١هـ)، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، ط١، (١٤٠٧هـ)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٤٠٧ـ طبقات الشافعيين، للإمام الحافظ المؤرخ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق أحمد هاشم عمر ومحمد زينهم محمد عزب، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر.

٤٠٨ـ طبقات المفسرين، للعلامة المؤرخ أحمد بن محمد الأدنه وي (من علماء القرن ١١)، تحقيق سليمان الخزي، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية.

٤٠٩ـ طبقات فحول الشعراء، للإمام الأخباري الأديب الناقد أبي عبد الله محمد بن سلَّام بن عبيد الجمحي (ت٢٣٢هـ)، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة، السعودية.

٤١٠ـ الطيوريات، انتخاب الإمام الحافظ صدر الدين أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني (ت٥٧٦هـ)، من أصول الإمام المحدث أبي الحسن المبارك بن

عبد الجبار الصيرفي المعروف بابن الطيوري (ت٥٠٠هـ)، تحقيق دسمان معالي وعباس الحسن، ط١، (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار أضواء السلف، الرياض، السعودية.

٤١١ـ العباب الزاخر واللباب الفاخر، للإمام اللغوي الفقيه المحدث رضي الدين الحسن بن محمد العمري الصغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط١، (١٩٨٧م)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.

٤١٢ـ عجائب المخلوقات والحيوانات وغرائب الموجودات، للإمام القاضي المؤرخ الجغرافي عماد الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن محمود الأنصاري القزويني (ت٦٨٢هـ)، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

٤١٣ـ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للإمام الفقيه البلاغي المتفنن بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٦٣هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

٤١٤ـ العظمة، للإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩هـ)، تحقيق رضاء الله المباركفوري، ط١، (١٤٠٨هـ)، دار العاصمة، الرياض، السعودية.

٤١٥ـ العقد الفريد، للإمام الأديب الشاعر أبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب الأموي الأندلسي (ت٣٢٨هـ)، تحقيق مفيد قميحة وعبد المجيد الترحيني، ط١، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤١٦ـ العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، للإمام الفقيه الحافظ المتبحر المتفنن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي ابن الملقن المصري (ت٨٠٤هـ)، تحقيق أيمن الأزهري وسيد مهنا، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤١٧ـ عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، لإمام القراء الشيخ المتفنن أبي القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي (ت٥٩٠هـ)، تحقيق أيمن سويد، ط١، (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م)، دار نور المكتبات، جدة، السعودية.

٤١٨ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه، للشاعر الأديب البلاغي الناقد أبي علي الحسن ابن رشيق القيرواني (ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٤١٩ـ عوارف المعارف، للإمام الفقيه العارف المربي شهاب الدين أبي حفص عمر بن محمد القرشي البكري السهروردي (ت٦٣٢هـ)، تحقيق بلال محمد حاتم السقا، ط١، (١٤٤٣هـ ـ ٢٠٢٢م)، دار التقوى، دمشق، سورية.

٤٢٠ـ العوامل المئة، لإمام البلاغة النحوي أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق أنور الداغستاني، ط١، (١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م)، دار المنهاج، جدة، السعودية.

٤٢١ـ العيون الغامزة على خبايا الرامزة، للإمام القاضي النحوي العروضي الأديب بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق الحساني حسن عبد الله، ط٢، (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٤٢٢ـ غاية النهاية في طبقات القراء، لإمام القراء الحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، طبعة مصورة عن نسخة براجسترسر سنة (١٣٥١هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر.

٤٢٣ـ غريب الحديث، للإمام الحافظ أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق عبد الكريم الغرباوي، طبع سنة (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م) لدى دار الفكر، دمشق، سورية.

٤٢٤ـ غريب الحديث، للإمام الحافظ الفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق البغدادي الحربي (ت٢٨٥هـ)، تحقيق سليمان العايد، ط١، (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م)، من منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٤٢٥ـ غريب الحديث، للإمام اللغوي المحدث الفقيه أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق حسين محمد محمد شرف، ومراجعة عبد السلام هارون، ط١، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م)، من منشورات الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر.

٤٢٦ـ الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، للإمام الحافظ المحدث الفقيه المتفنن ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق محمد تامر حجازي، ط١، (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٢٧ـ الفاخر، للإمام الأديب اللغوي أبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم

(ت نحو ٢٩٠ هـ)، تحقيق عبد العليم الطحاوي، ط١، (١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

٤٢٨ـ **فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك**، للإمام الفقيه المفسر النحوي شمس الدين محمد بن أحمد **الخطيب الشربيني** المصري (ت٩٧٧هـ)، تحقيق سيد بن شلتوت، طبع سنة (١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م) لدى دار الضياء، الكويت، الكويت.

٤٢٩ـ **فتح الرحيم الرحمن في شرح نصيحة الإخوان** (لامية ابن الوردي)، للإمام الأديب الشريف مسعود بن حسن بن أبي بكر الحسيني **القناوي** (ت١٢٠٥هـ)، طبع سنة (١٢٨١هـ) لدى مطبعة محمد شاهين، القاهرة، مصر.

٤٣٠ـ **فتح الوكيل الكافي بشرح متن الكافي**، للإمام الفقيه النحوي الأديب الشاعر المتفنن شهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد **السجاعي** البدراوي الأزهري (ت١١٩٧هـ)، تحقيق حسام الدين محمد، ط١، (١٤٤٠هـ ـ ٢٠١٩م)، دار علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية، القاهرة، مصر.

٤٣١ـ **فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه**، للإمام النسابة أبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي الملقب **بالأسود الغندجاني** (ت بعد ٤٣٠هـ)، تحقيق محمد علي سلطاني، طبع سنة (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م) لدى مطبعة دار الكتاب، دمشق، سورية.

٤٣٢ـ **الفروق**، المسمى: «أنوار البروق في أنواء الفروق»، للإمام الفقيه الأصولي المتكلم المتفنن شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن **القرافي** (ت٦٨٤هـ)، تحقيق محمد سراج وعلي جمعة، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م)، دار السلام، القاهرة، مصر.

٤٣٣ـ **الفصول الخمسون**، للإمام النحوي الأديب زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي المعروف **بابن معط** (ت٦٢٨هـ)، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

٤٣٤ـ **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، للإمام الأصولي الفقيه الحافظ الأديب المتفنن صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله **العلائي** الدمشقي المقدسي (ت٧٦١هـ)، تحقيق حسن موسى الشاعر، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م)، دار البشير، عمان، الأردن.

٤٣٥- **الفصيح**، للإمام النحوي اللغوي الراوية **أبي العباس** أحمد بن يحيى الكوفي المعروف **بثعلب** (ت٢٩١هـ)، تحقيق عاطف مدكور، ط١، (١٩٨٤م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٤٣٦- **فضائل الصحابة**، للإمام الحافظ المجتهد أبي عبد الله **أحمد** بن محمد **بن حنبل** الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق وصي الله محمد عباس، ط١، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٣٧- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، للعلامة الشريف المحدث المسند **محمد عبد الحي** بن عبد الكبير **الكتاني** الإدريسي الحسني (ت١٣٨٢هـ)، تحقيق إحسان عباس، ط٢، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٤٣٨- **الفوائد العبدية شرح الأنموذج للزمخشري**، للإمام المفتي الفقيه النحوي المنطقي **مصطفى** بن يوسف الأيوبي **الموستاري** (ت١١١٩هـ)، تحقيق فالح بداح العجمي، وهي عبارة عن رسالة استكمال ماجستير، نوقشت سنة (٢٠١٥م) في كلية الآداب بجامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

٤٣٩- **الفوائد اللطيفة في شرح ألفاظ الوظيفة** (شرح وظيفة ابن زروق)، للإمام الفقيه النحوي الأديب الشاعر المتفنن **شهاب الدين** أحمد بن أحمد بن محمد **السجاعي** البدراوي الأزهري (ت١١٩٧هـ)، ط١، (١٣٣٠هـ)، مطبعة النجاح، دمنهور، مصر.

٤٤٠- **فيض الملك الوهاب المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي**، للعلامة المؤرخ المسند **أبي الفيض** عبد الستار بن عبد الوهاب الصديقي **الدهلوي** (ت١٣٥٥هـ)، تحقيق عبد الملك دهيش، ط٢، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، السعودية.

٤٤١- **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**، للإمام النحوي اللغوي المحدث المتفنن شمس الدين أبي عبد الله محمد **بن الطيب** بن موسى الشركي **الفاسي** المدني (ت١١٧٠هـ)، تحقيق محمود فجال، ط٢، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات.

٤٤٢- **القاموس المحيط**، للإمام اللغوي المتبحر المتفنن **مجد الدين** أبي طاهر

محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزابادي (ت٨١٧هـ)، طبع سنة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة (١٣٠٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، مصر.

٤٤٣- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، للإمام المؤرخ الفقيه أبي محمد الطيب بن عبد الله باخرمة الهجراني الحضرمي (ت٩٤٧هـ)، تحقيق بوجمعة مكري وخالد زواري، ط١، (١٤٢٨هـ -٢٠٠٨م)، دار المنهاج، جدة، السعودية.

٤٤٤- قواعد المطارحة في النحو، للإمام النحوي جمال الدين أبي محمد الحسين بن بدر بن أياز بن عبد الله البغدادي (ت٦٨١هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، طبع سنة (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م) لدى دار الأمل، إربد، الأردن.

٤٤٥- الكافي في العروض والقوافي، للإمام النحوي اللغوي العروضي الأديب أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق الحساني حسن عبد الله، ط٣، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٤٤٦- الكافية في علم النحو، للإمام الفقيه الأصولي النحوي جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب الكردي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق صالح الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

٤٤٧- الكامل في اللغة والأدب، لإمام العربية أبي العباس محمد بن يزيد المبرد البصري (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد أحمد الدالي، ط٢، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٤٨- الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام الحافظ الناقد أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٤٩- الكتاب، لشيخ العربية الإمام أبي بشر سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر البصري (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٤٥٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للإمام اللغوي النحوي المفسر جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ط٣، (١٤٠٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٤٥١ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لمحدث الشام الإمام أبي الفداء إسماعيل بن محمد الجراحي العجلوني الدمشقي (ت١١٦٢هـ)، ط١، (١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م)، مكتبة القدسي، القاهرة، مصر.

٤٥٢ـ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للإمام الحافظ المفسر أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت٤٢٧هـ)، تحقيق عدد من الباحثين، ط١، (١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م)، دار التفسير، جدة، السعودية.

٤٥٣ـ كنز الكتاب ومنتخب الآداب، للإمام الأديب أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن أحمد الفهري الشريشي البونسي (ت٦٥١هـ)، تحقيق حياة قارة، طبع سنة (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م) لدى المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات.

٤٥٤ـ كنه المراد في بيان بانت سعاد، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق مصطفى عليان، ط١، (١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٥٥ـ الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ الفقيه شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني البغدادي (ت٧٨٦هـ)، ط٢، (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤٥٦ـ اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة (قصيدة الشاطبي في القراءات)، للإمام المقرئ النحوي جمال الدين أبي عبد الله محمد بن حسن الفاسي (ت٦٥٦هـ)، تحقيق عبد الله نمنكاني، وهي عبارة عن رسالة ماجستير في القراءات نوقشت سنة (١٤٢١هـ) في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٤٥٧ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للإمام المفسر الحافظ النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق صلاح عويضة، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٥٨ـ لباب الآداب، للإمام المؤرخ البلاغي الأديب مؤيد الدولة أبي المظفر أسامة ابن منقذ الكناني (ت٥٨٤)، تحقيق أحمد شاكر، ط٢، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، مكتبة السنة، القاهرة، مصر.

٤٥٩ـ اللباب في علل البناء والإعراب، للإمام النحوي اللغوي الأديب أبي البقاء

عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي (ت٦١٦هـ)، تحقيق عبد الإله النبهان، ط١، (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م)، دار الفكر، دمشق، سورية.

٤٦٠ـ اللباب في علوم الكتاب، للإمام الفقيه المفسر أبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت بعد ٨٨٠هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٦١ـ لسان العرب، للإمام اللغوي الحجة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت٧١١هـ)، ط٣، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٤٦٢ـ اللمحة في شرح الملحة، للإمام النحوي الأديب شمس الدين أبي عبد الله محمد بن حسن ابن الصائغ الجذامي (ت٧٢٠هـ)، تحقيق إبراهيم الصاعدي، ط١، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م)، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية.

٤٦٣ـ ليس في كلام العرب، للإمام النحوي اللغوي الأديب أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني (ت٣٧٠هـ)، تحقيق أحمد عطار، ط٢، طبع في مكة المكرمة سنة (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).

٤٦٤ـ المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، للإمام البارع اللغوي النحوي أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق مروان العطية وشيخ الراشد، ط١، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، دار الهجرة، دمشق، سورية.

٤٦٥ـ متن الشاطبية، المسمى: «حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع»، لإمام القراء الشاعر الأديب المتفنن أبي القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي (ت٥٩٠هـ)، تحقيق محمد تميم الزعبي، ط٥، (١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م)، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، السعودية. دار الغوثاني، دمشق، سورية.

٤٦٦ـ مجالس ثعلب، للإمام النحوي اللغوي الراوية أبي العباس أحمد بن يحيى الكوفي المعروف بثعلب (ت٢٩١هـ)، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٤٦٧ـ المجتبى من المجتنى، للإمام الحافظ المؤرخ جمال الدين أبي الفرج

عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق أيمن البحيري، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م)، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر.

٤٦٨ـ مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري، للإمام الأصولي المتكلم أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني (ت٤٠٦هـ)، تحقيق دانيال جيماريه، ط١، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار المشرق، بيروت، لبنان.

٤٦٩ـ مجمع الأمثال، للإمام الأديب اللغوي أبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع سنة (١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م) لدى مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، مصر.

٤٧٠ـ مجمل اللغة، للإمام اللغوي الأديب أبي الحسين أحمد بن فارس الرازي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق زهير سلطان، ط٢، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٧١ـ المجموع شرح المهذب، لشيخ الإسلام الفقيه الحافظ المحقق محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، ومعه: «تكملة المجموع» للإمام شيخ الإسلام أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق وتكميل محمد نجيب المطيعي، ط٢، مكتبة الإرشاد، جدة، السعودية.

٤٧٢ـ محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، للإمام المفسر اللغوي الأديب أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق عمر الطباع، ط١، (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.

٤٧٣ـ المحتسب، للإمام البارع اللغوي النحوي أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، صدر سنة (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م) عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر.

٤٧٤ـ المحصول في شرح الفصول لابن معط، للإمام النحوي جمال الدين أبي محمد الحسين بن بدر بن أياز البغدادي (ت٦٨١هـ)، تحقيق محمد صفوت مرسي، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه قدمت في جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

٤٧٥ـ مختار الصحاح، للإمام الفقيه اللغوي الأديب زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت بعد ٦٦٦هـ)، طبع سنة (١٩٨٦م) لدى مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

٤٧٦ـ مختارات ابن الشجري، للإمام الشريف النحوي الأديب ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي ابن الشجري العلوي الحسني (ت٥٤٢هـ)، تحقيق محمود زناتي، ط١، (١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٥م)، مطبعة الاعتماد، القاهرة، مصر.

٤٧٧ـ مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل، للإمام الفقيه الأصولي النحوي جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب الكردي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق نذير حمادو، ط١، (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان. الشركة الجزائرية اللبنانية، الجزائر.

٤٧٨ـ المخصص، للإمام اللغوي الأديب أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق خليل إبراهيم جفال، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤٧٩ـ المذكر والمؤنث، لإمام اللغة والأدب أبي بكر محمد بن القاسم ابن بشار الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبع سنة (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م) لدى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر.

٤٨٠ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، للإمام العارف الفقيه المؤرخ الأديب عفيف الدين أبي السعادات عبد الله بن أسعد اليافعي (ت٧٦٨هـ)، طبع سنة (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م) لدى دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر.

٤٨١ـ مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، للإمام المؤرخ شمس الدين أبي المظفر يوسف بن قزأوغلي بن عبد الله المعروف بسبط ابن الجوزي (ت٦٥٤هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، ط١، (١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م)، دار الرسالة العالمية، دمشق، سورية.

٤٨٢ـ المراسيل، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط١، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٨٣ـ المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات، للإمام اللغوي مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الشيباني الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط١، (١٤١١هـ ـ ١٩٩١م)، دار الجيل، بيروت، لبنان. دار عمار، عمان، الأردن.

٤٨٤ـ **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، للإمام الفقيه المحدث المتفنن نور الدين أبي الحسن علي بن سلطان محمد، المعروف بـملا علي القاري (ت١٠١٤هـ)، ط١، (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٤٨٥ـ **المزهر في علوم اللغة**، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، طبع سنة (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م) لدى المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

٤٨٦ـ **المساعد على تسهيل الفوائد**، للإمام النحوي قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، طبع سنة (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م)، من منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٤٨٧ـ **المسائل الحلبيات**، لإمام زمانه في العربية أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق حسن هنداوي، ط١، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، سورية. دار المنارة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٤٨٨ـ **المسائل السفرية في النحو**، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق حاتم الضامن، ط١، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٨٩ـ **المسائل الشيرازيات**، لإمام زمانه في العربية أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق حسن هنداوي، ط١، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية.

٤٩٠ـ **المسائل المشكلة، المشهورة بـ «البغداديات»**، لإمام زمانه في العربية أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق يحيى مراد، ط١، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٩١ـ **المستدرك على الصحيحين**، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، ط١، (١٣٤٠هـ ـ ١٩٢١م)، دائرة المعارف العثمانية النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند.

٤٩٢ـ **المستقصى في أمثال العرب**، للإمام اللغوي النحوي المفسر جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ط٢، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٩٣ـ مسند أبي داود الطيالسي، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق محمد التركي، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م)، دار هجر، القاهرة، مصر.

٤٩٤ـ مسند أبي يعلى، للإمام الحافظ أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت٣٠٧هـ)، تحقيق حسين أسد، ط١، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م)، دار المأمون للتراث، دمشق، سورية.

٤٩٥ـ مسند الإمام أحمد، للإمام الحافظ المجتهد أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، طبع سنة (١٣١٣هـ) لدى المطبعة الميمنية، القاهرة، مصر.

٤٩٦ـ مسند البزار، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري البزار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، ط١، بدأت سنة (١٩٨٨م) وانتهت سنة (٢٠٠٩م)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية.

٤٩٧ـ مسند سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، تخريج الإمام الحافظ المحدث الرحال أبي أمية محمد بن إبراهيم البغدادي الطرسوسي (ت٢٧٣هـ)، تحقيق أحمد عرموش، ط٥، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار النفائس، بيروت، لبنان.

٤٩٨ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للإمام اللغوي أبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي (ت نحو ٧٧٠هـ)، ط٥، (١٩٢٢م)، المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر.

٤٩٩ـ المصباح (وهو شرح لقسم البلاغة من «مفتاح العلوم»)، للإمام الأصولي المتكلم المحقق المتفنن السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد الجرجاني الحسيني (ت٨١٦هـ)، تحقيق فريد النكلاوي، رسالة دكتوراه مقدمة سنة (١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م) في جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

٥٠٠ـ المصنف، للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت٢٣٥هـ)، تحقيق محمد عوامة، ط١، (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، دار القبلة، جدة، السعودية. مؤسسة علوم القرآن، دمشق، سورية.

٥٠١ـ المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، للعلامة اللغوي الأديب المتفنن أبي الوفا نصر بن نصر يونس الهوريني الأزهري (ت١٢٩١هـ)، تحقيق طه

عبد المقصود، ط١، (١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م)، مكتبة السنة، القاهرة، مصر.

٥٠٢ـ **المطول في شرح تلخيص المفتاح**، للإمام البلاغي المتكلم الأصولي المتفنن **سعد الدين أبي سعيد** مسعود بن عمر بن عبد الله **التفتازاني** (ت٧٩٢هـ)، طبع سنة (١٣٣٠هـ)، بتصحيح عثمان أفندي وأحمد رفعت، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر.

٥٠٣ـ **معارج القدس في مدارج معرفة النفس**، المنسوب للإمام حجة الإسلام **أبي حامد** محمد بن محمد **الغزالي** الطوسي (ت٥٠٥هـ)، ط٢، (١٩٧٥م)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

٥٠٤ـ **معاني القرآن وإعرابه**، لإمام العربية **أبي إسحاق** إبراهيم بن السري البصري **الزجاج** (ت٣١١هـ)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط١، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٥٠٥ـ **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، للإمام البلاغي الأديب الشريف أبي الفتح **عبد الرحيم** بن عبد الرحمن بن أحمد **العباسي** (ت٩٦٣هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، (١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٧م)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٥٠٦ـ **المعجم الأوسط**، للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد **الطبراني** (ت٣٦٠هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، ط١، (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م)، دار الحرمين، القاهرة، مصر.

٥٠٧ـ **معجم البلدان**، للإمام الأديب المؤرخ الرحالة الجغرافي شهاب الدين **أبي عبد الله ياقوت** بن عبد الله الرومي **الحموي** (ت٦٢٦هـ)، بعناية المستشرق وستنفيلد، ط٢، (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٥٠٨ـ **المعجم الكبير**، للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد **الطبراني** (ت٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي السلفي، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر.

٥٠٩ـ **المعجم المختص**، للإمام الشريف الحافظ المحدث المسند اللغوي المتفنن **أبي الفيض محمد مرتضى** بن محمد بن محمد **الزبيدي** الحسيني (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق نظام يعقوبي ومحمد العجمي، ط١، (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

٥١٠ـ **معجم المؤلفين**، للأستاذ البحاثة عمر بن رضا **كحالة** (ت١٤٠٨هـ)، ط١، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٥١١ـ **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، للإمام المؤرخ الجغرافي اللغوي أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز **البكري** الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق مصطفى السقا، ط٣، (١٤٠٣هـ)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٥١٢ـ **معجم مقاييس اللغة**، للإمام اللغوي الأديب أبي الحسين أحمد بن **فارس** الرازي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م)، دار الفكر، دمشق، سورية.

٥١٣ـ **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، للإمام الحافظ المؤرخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد **الذهبي** (ت٧٤٨هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، ط٢، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، دار الرسالة، بيروت، لبنان.

٥١٤ـ **المغرب في ترتيب المعرب**، للإمام الفقيه اللغوي الأديب برهان الدين أبي الفتح ناصر بن عبد السيد الخوارزمي **المُطَرِّزي** (ت٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٥١٥ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف **ابن هشام الأنصاري** (ت٧٦١هـ)، تحقيق صلاح السيد، ط٢، (١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م)، دار السلام، القاهرة، مصر.

٥١٦ـ **مفتاح العلوم**، لإمام البلاغة النحوي المتفنن أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد **السكاكي** (ت٦٢٦هـ)، تحقيق نعيم زرزور، ط٢، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥١٧ـ **المفصل في صنعة الإعراب**، للإمام اللغوي النحوي المفسر جار الله أبي القاسم محمود بن عمر **الزمخشري** (ت٥٣٨هـ)، تحقيق علي بو ملحم، ط١، (١٩٩٣م)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

٥١٨ـ **المفضليات**، للإمام اللغوي الراوية أبي العباس المفضل بن محمد **الضبي** (ت١٧٨هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٦، (١٣٦١هـ ـ ١٩٤٢م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٥١٩ـ المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، للإمام الأصولي الفقيه النحوي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط١، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٥٢٠ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، للإمام المحدث الفقيه النحوي المتفنن بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، ط١، (١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م)، دار السلام، القاهرة، مصر.

٥٢١ـ المقتضب، لإمام العربية أبي العباس محمد بن يزيد المبرد البصري (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٥٢٢ـ المقدمة الجزولية في النحو، للإمام النحوي أبي موسى عيسى ابن عبد العزيز الجزولي المراكشي المغربي (ت٦٠٧هـ)، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، القاهرة، مصر.

٥٢٣ـ المقرب، للإمام النحوي أبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، ط١، (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م)، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

٥٢٤ـ المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، للإمام المجدد حجة الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، بإشراف اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج، ط١، (١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م)، دار المنهاج، جدة، السعودية.

٥٢٥ـ المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، للإمام الحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٢٦ـ المقصور والممدود، للإمام اللغوي الأديب أبي علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون القالي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق أحمد هريدي، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٥٢٧ـ المقفى الكبير، للإمام المؤرخ الأديب تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي العبيدي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق محمد اليعلاوي، ط٢، (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٥٢٨ـ **الممتع في التصريف**، للإمام النحوي أبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، ط١، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٥٢٩ـ **مناقب الشافعي**، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الخسروجردي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق أحمد صقر، ط١، (١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م)، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر.

٥٣٠ـ **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، للإمام الحافظ المؤرخ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق محمد عطا ومصطفى عطا، ط١، (١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٣١ـ **منتهى الطلب من أشعار العرب**، للإمام الأديب محمد بن المبارك ابن ميمون البغدادي (ت بعد ٥٨٩ هـ)، تحقيق محمد نبيل طريفي، ط١، (١٩٩٩م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٥٣٢ـ **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، للإمام شيخ الإسلام الفقيه الحافظ المحقق محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، ط٢، (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٥٣٣ـ **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، للإمام النحوي المفسر أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق سيدني جلازر، طبعة مصورة لدى دار أضواء السلف، الرياض، السعودية، عن السلسلة الشرقية الأمريكية سنة (١٩٤٧م).

٥٣٤ـ **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**، للإمام المؤرخ جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله المصري (ت٨٧٤هـ)، تحقيق محمد محمد أمين، طبع سنة (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م) لدى الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر.

٥٣٥ـ **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح**، للإمام الفقيه البلاغي أبي العباس أحمد بن محمد ابن يعقوب الولالي المكناسي المغربي (ت١١٢٨هـ)، ط١، (١٣١٧هـ)، وهي صادرة ضمن شروح التلخيص، المطبعة البولاقية، القاهرة، مصر.

٥٣٦ـ **موصل الطلاب لمنح الوهاب في قواعد الإعراب**، للإمام الفقيه المفتي النحوي

المنطقي المتفنن شمس الدين أبي عبد الله محمد عليش بن أحمد بن محمد الطرابلسي الأزهري (ت١٢٩٩هـ)، طبع سنة (١٢٨١هـ) لدى المطبعة الوهبية، القاهرة، مصر.

٥٣٧ـ الموطأ، لإمام دار الهجرة المجتهد أبي عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبع سنة (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م) لدى دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٥٣٨ـ نتائج الفكر في النحو، للإمام النحوي المؤرخ المتبحر أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، (١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٣٩ـ نثر الدر، للوزير المؤرخ الأديب أبي سعد منصور بن الحسين الآبي الرازي (ت٤٢١هـ)، تحقيق خالد محفوظ، ط١، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٤٠ـ النجم الوهاج في شرح المنهاج، للإمام الفقيه الأديب المتفنن كمال الدين أبي البقاء محمد بن موسى بن عيسى الدميري (ت٨٠٨هـ)، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج، ط١، (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار المنهاج، جدة، السعودية.

٥٤١ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، للإمام المؤرخ جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله المصري (ت٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، القاهرة، مصر.

٥٤٢ـ نزهة النظار في قضاة الأمصار، للإمام الفقيه الحافظ المتبحر المتفنن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي ابن الملقن المصري (ت٨٠٤هـ)، تحقيق مديحة الشرقاوي، طبع سنة (١٩٩٦م) لدى دار الثقافة الدينية، القاهرة، مصر.

٥٤٣ـ نسمات الأسحار، للإمام الفقيه الأصولي المحقق المتفنن السيد محمد أمين بن عمر ابن عابدين أفندي الدمشقي (ت١٢٥٢هـ)، ط٣، (١٤١٨هـ)، من منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان.

٥٤٤ـ نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، للإمام المفسر الفقيه الأديب المتفنن شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري (ت١٠٦٩هـ)، تحقيق محمد عطا، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٤٥ـ نظم الفرائد، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق سليمان العايد، طبع سنة (١٤٠٩هـ) لدى مجلة جامعة أم القرى (العدد الثاني)، مكة المكرمة، السعودية.

٥٤٦ـ نفائس الأصول في شرح المحصول، للإمام الفقيه الأصولي المتكلم شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م)، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، السعودية.

٥٤٧ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للإمام الأديب المؤرخ المتفنن أبي العباس أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت١٠٤١هـ)، تحقيق إحسان عباس، ط١، (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٥٤٨ـ نقد الشعر، للإمام الأديب الناقد الفيلسوف المنطقي أبي الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة البغدادي (ت٣٣٧هـ)، ط١، (١٣٠٢هـ)، مطبعة الجوائب، إستانبول، تركيا.

٥٤٩ـ نكت الهميان في نكت العميان، لإمام الأدب النحوي المؤرخ المتفنن أبي الصفاء صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي الدمشقي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق مصطفى عطا، ط١، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٥٠ـ نهاية المرام في دراية الكلام، للإمام المتكلم ضياء الدين أبي القاسم عمر بن الحسين الطبري المعروف بخطيب الري (ت٥٥٠هـ)، تحقيق عبد القادر علي، ط١، (١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٥١ـ نهاية المطلب في دراية المذهب، للإمام الفقيه الأصولي المتكلم إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت٤٧٨هـ)، تحقيق عبد العظيم الديب، ط١، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م)، دار المنهاج، جدة، السعودية.

٥٥٢ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام اللغوي مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الشيباني الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، طبع سنة (١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م)، وهي طبعة مصورة لدى دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٥٥٣ـ النهر الماد، للإمام النحوي المفسر أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف ابن

حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق عمر الأسعد، ط١، (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٥٥٤ـ نوادر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن علي المعروف بالحكيم الترمذي (ت٣٢٠هـ)، تحقيق توفيق التكلة، ط١، (١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م)، دار النوادر، دمشق، سورية.

٥٥٥ـ النوادر في اللغة، للإمام اللغوي الأديب أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط١، (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م)، دار الشروق، القاهرة، مصر.

٥٥٦ـ النور الأبهر في طبقات شيوخ الجامع الأزهر، للشيخ الباحث المؤرخ محيي الدين الطعمي، ط١، (١٤١٢هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٥٥٧ـ نيل الأمل في ذيل الدول، للإمام المؤرخ زين الدين عبد الباسط بن أبي الصفاء غرس الدين خليل بن شاهين الملطي (ت٩٢٠هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط١، (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

٥٥٨ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام الحافظ النحوي البلاغي المتفنن أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

٥٥٩ـ الوافي بالوفيات، لإمام الأدب النحوي المؤرخ المتفنن صلاح الدين أبي الصفاء خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي الدمشقي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، ط١، (١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م)، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

٥٦٠ـ الوجه الجميل في علم الخليل (ألفية في العروض والقوافي)، للإمام العروضي النحوي زين الدين أبي سعيد شعبان بن محمد بن داود القرشي الآثاري (ت بعد ٨٢٧هـ)، تحقيق هلال ناجي، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٥٦١ـ الوسائل إلى مسامرة الأوائل، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق أسعد طلس، طبع سنة (١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م) لدى مطبعة النجاح، بغداد، العراق.

٥٦٢ـ الوسيط في المذهب، للإمام المجدد حجة الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم

أبي حامد محمد بن محمد **الغزالي** الطوسي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، ط١، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، دار السلام، القاهرة، مصر.

٥٦٣- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، للإمام القاضي المؤرخ الأديب شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن **خلكان** الإربلي (ت٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، ط١، (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

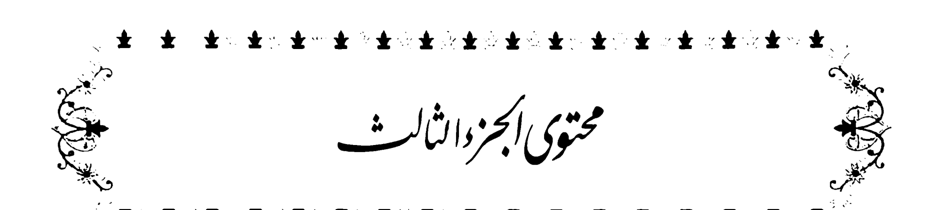


محتوى الكتاب

محتوى الجزء الأول



محتوى الجزء الثاني



محتوى الجزء الثالث



محتوى الجزء الرابع



محتوى الجزء الخامس

***

***